

# لوامع الأحكام

في فقه شريعة الإسلام

نويسنده: ملا محمد مهدي نراقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام

كاتب:

ملا محمد مهدى نراقى

نشرت فى الطباعة:

مجلة حوزة

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
١٩	لوامع الاحكام فى فقه شريعة الاسلام
١٩	اشارة
١٩	[مقدمة التحقيق]
٢٠	كتاب الطهارة
٢٠	اشارة
٢١	باب المياه و فيه أبحاث؛
٢١	بحث الماء المطلق.
٢١	فصل: الماء مطلق و مضاف
٢١	فصل: ماء البحر مُطَهَّر بالإجماع
٢١	فصل: المطلق ما بقى اسمه لا يخرج عن وصفه بتغيره بنفسه
٢٢	فصل: الجارى هو النابع غير البئر
٢٢	اشارة
٢٣	تنبيه:
٢٣	فصل: الجريئة من الجارى ما يجرى من حافتى النهر دفعة
٢٣	فصل: التغير الموجب لنجاسة الجارى و غيره هو ما كان بحسب الريح أو الطعم أو اللون
٢٤	فصل: تغير الجارى و الكثير بالمجاورة دون الملاقاة غير منجس
٢٤	فصل: المعتبر فى التغير الحسى فلا اعتبار بالتقديرى
٢٥	فصل: تغير بعض الجارى مع كرية أسفله أو عدم قطعه العمود لا ينجس إلا المتغير
٢٥	اشارة
٢٥	تنبيه:
٢٥	فصل: طهر الجارى المتغير إما بما يطهر به الواقف أو بزوال تغيره
٢٦	فصل: ماء الحمام بلا مادة كالراكد

- ٢٦ ..... اشارة
- ٢٦ ..... فروع:
- ٢٨ ..... فصل: ماء الغيث بدون التقاطر كالواقف
- ٢٨ ..... اشارة
- ٢٨ ..... فرعان:
- ٢٩ ..... تنبيه:
- ٢٩ ..... فصل: الواقف إما كَرّ أو أقلّ و ينجس الثاني بالملاقاة مع التغير
- ٣٣ ..... فصل: يطهر القليل النجس باتّصاله بالجارى
- ٣٥ ..... فصل: لو جمد الماء لحق بالجامدات لعدم صدق الماء عليه عرفاً و لغاً
- ٣٥ ..... فصل: الكَرّ بالوزن ألف و مائتا رطل بالإجماع
- ٣٧ ..... فصل: المراد بمساحة الماء استعمال ما فيه من أمثال مكتعب البشر و أبعاضه
- ٤٠ ..... فصل: يتنجس الكثير بالتغير عن النجس
- ٤٠ ..... اشارة
- ٤٠ ..... فرع: الشكّ و الظنّ فى استناد التغير إلى النجاسة لا يوجب التنجس
- ٤١ ..... فصل: يطهر الكثير المتغير بزوال تغيره باتّصاله بالجارى أو الكر
- ٤٢ ..... فصل: قيل البئر مجمع ماء نابع لا يتعداها غالباً
- ٤٢ ..... فصل: تنجس ماء البئر مع التغير مجمع عليه
- ٤٤ ..... فصل: يطهر المتغير من المتغير من البئر بزوال تغيره
- ٤٥ ..... فصل: ينزح الماء كلّه بوقوع الخمر و موت البعير
- ٤٦ ..... فصل: الحقّ أنّ البقرة و الشور كالبعير
- ٤٦ ..... فصل: لا نصّ باعتراف الجماعة فى المنى و الفقاع و كلّ مسكر مائع بالأصالة
- ٤٦ ..... اشارة
- ٤٧ ..... تميم: إلحاق العصير العنبى بغير المنصوص ظاهر
- ٤٧ ..... فصل: فى نزح الجميع لدم الحدث أو إلحاقه ببقية الدماء أو غير المنصوب. أقوال

- ٤٧ ..... فصل: لا نزح لغير المنصوص عند القائلين بالطهارة مطلقاً
- ٤٨ ..... فصل: إذا تعدّر نزع الكلّ في مواردّه انتقل إلى التراوح
- ٤٨ ..... فصل: المشهور نزع كر للبلغ و الحمار
- ٤٩ ..... فصل: الكلّ على نزع السبعين لميت الإنسان إذا كان نجساً
- ٥٠ ..... فصل: الصدوق و المحقق على نزع الأربعين أو الخمسين للعدرة الذائبة
- ٥٠ ..... اشارة
- ٥١ ..... تذييب:
- ٥١ ..... تنبيه: العذرة فضيلة الإنسان بما ذكر من الحكم بحقّها و غيرها ممّا لا نصّ فيه
- ٥١ ..... فصل: ينزح لكثرة الدم ثلاثون إلى أربعين و للقليل دلاء يسيرة
- ٥٢ ..... فصل: المشهور نزع لأربعين للكلب و الخنزير و الثعلب و الأرنب و السنور و الشاة و ما أشبهها
- ٥٢ ..... اشارة
- ٥٣ ..... فرع: كلب الماء طاهر
- ٥٣ ..... فصل: المشهور نزع أربعين لبول الرجل
- ٥٣ ..... اشارة
- ٦٢ ..... فرع: عدم النجاسة بالشكّ في الاتّصال مجمع عليه
- ٦٣ ..... [بحث المضاف]
- ٦٣ ..... فصل: المضاف ما لا يتناوله إطلاق الآية كالمصعد من الأنوار
- ٦٣ ..... اشارة
- ٦٤ ..... تنبيه: المائعات النجسة غير الماء أولى بعدم الطهارة ممّا لم يغلب بالمطلق
- ٦٤ ..... فصل: لو مزج طاهره بالمطلق اعتبر صدق الاسم عرفاً
- ٦٤ ..... فصل: المضاف لا يرفع الحدث
- ٦٤ ..... اشارة
- ٦٥ ..... تميم: ظاهر الحسن رفعه الحدث و الخبث عند الضرورة
- ٦٥ ..... فصل: لو مزج بالمطلق موافقاً له في الوصف فالمعتبر صدق الاسم عرفاً

- ٦٦ ..... فصل: الظاهر وفاقهم على جواز المزج و التطهر مع بقاء الإطلاق مطلقاً
- ٦٧ ..... فصل: لو اشتبه المطلق بالمضاف أو المستعمل فى الجنابة و فقد غيرهما يظهر بهما
- ٦٧ ..... اشارة
- ٦٧ ..... فروع:
- ٦٩ ..... فصل: السور إما قليل مطلق أو مضاف أو جامد
- ٦٩ ..... اشارة
- ٦٩ ..... وصل: و تبعية مطلق السور له فى الطهارة مع الكراهة فى البعض كما يأتى حق مشهور
- ٧١ ..... وصل: لو علم تنجس حيوان طاهر غير الأدمى
- ٧١ ..... تذييب: ما تقدم من الخلاف إنما هو فى طهر الظواهر
- ٧٢ ..... تميم: تتفق الأخبار المتقدمة كفاية زوال العين فى الحكم
- ٧٢ ..... فرع: المراد بالحرر الأهلية دون الوحشية
- ٧٣ ..... فروع:
- ٧٣ ..... الأول مقتضى النص إناطة الكراهة بغير المأمونة بإناطته بالتهمة كالأكثر غير جيد
- ٧٣ ..... الثانى الحق عدم تعدى الحكم إلى كل منهم
- ٧٤ ..... تنبيه: الظاهر كما فهمه الجماعة ذهب الشيخين و للصدوق [إلى نجاسة الفأرة نفسها]
- ٧٦ ..... فصل: و منها الثعلب و الأرنب
- ٧٦ ..... فصل: و منها ولد الزنا و الحق إسلامه و طهارته
- ٧٦ ..... اشارة
- ٧٧ ..... تذييب: الأول الحق عدم كراهة سور الدجاج
- ٧٨ ..... فصل: تحريم شرب النجس اختياراً
- ٧٨ ..... فصل: اجتناب الإناءين المشتهين
- ٧٨ ..... اشارة
- ٧٩ ..... فروع:
- ٨١ ..... تذييب:

- ٨٢ ..... بحث المستعمل
- ٨٢ ..... فصل: غسالة الأبحاث سوى الاستنجااء إن تغير نجس إجماعاً
- ٨٤ ..... فصل: اجتناب المستعمل فى الاستنجااء غير لازم بالشروط الآتية
- ٨٤ ..... اشارة
- ٨٤ ..... تذييب: لا عبرة بالشكّ فى حصول بعض ما تقدّم لأصالة الطهر و العدم
- ٨٥ ..... تنبيه: لا فرق بين المخرجين
- ٨٦ ..... فروع:
- ٨٦ ..... تتمّة:
- ٨٨ ..... فصل: يكره الطهارة بالشمس
- ٨٩ ..... اشارة
- ٨٩ ..... فروع:
- ٩٠ ..... فصل: كراهة استعمال المسخن بالنار فى غسل الميت كعدمها فى غيره مجمع عليه
- ٩٠ ..... فصل: غصبيّة الماء مانعة من رفع الحدث
- ٩٠ ..... [أصنافها]
- ٩٠ ..... فصل: لا خلاف فى نجاسة البول و الخراء لغير الرضيع و الطير ممّا لا يؤكل لحمه إذا كان له نفس سائلة
- ٩٠ ..... اشارة
- ٩٢ ..... فروع:
- ٩٤ ..... فصل: المنى من كلّ ذى نفس نجس بالإجماع المحقّق
- ٩٤ ..... اشارة
- ٩٤ ..... تذييب: المذى و الودى طاهران
- ٩٤ ..... تميم: المذى فى اللغّة ما يخرج بعد التقبيل و الملاعبة
- ٩٥ ..... فرع: ما يخرج من السبلين من بلّة أو رطوبة خالية من النجس طاهر
- ٩٥ ..... فصل: لا خلاف فى نجاسة الدم فى الجملة
- ٩٩ ..... فصل: لا خلاف فى نجاسة الميتة من ذى النفس مطلقاً



- ٩٩ ..... اشارة
- ١٠٢ ..... تذييب: تنجيس كل نجاسة عينيه سوى الميتة مع الرطوبة كعدمه بدونها مجمع عليه
- ١٠٢ ..... تميم: قد تقرر أن ما يلقى جسد الميت بالرطوبة نجس عيناً
- ١٠٣ ..... فروع:
- ١٠٧ ..... فصل: لا خلاف في نجاسة الكلب و الخنزير
- ١٠٧ ..... اشارة
- ١٠٧ ..... فروع:
- ١٠٨ ..... فصل: الحق نجاسة الخمر
- ١١٢ ..... فصل: سائر المُسكرات كالخمر خلافاً و اختياراً
- ١١٢ ..... اشارة
- ١١٣ ..... تذييب: الحشيشة المتخذة من ورق القب من الجوامد
- ١١٣ ..... فصل: الفقاع عندنا كالخمر في النجاسة
- ١١٤ ..... فصل: الحق نجاسة العصير إذا غلى و اشتد و لم يذهب ثلثاه
- ١١٤ ..... اشارة
- ١١٥ ..... فروع:
- ١١٦ ..... فصل: قد تكرر نقل الإجماع على نجاسة كل كافر
- ١١٦ ..... فصل: مقتضى الإجماعات المنقولة نجاسة أهل الكتاب
- ١١٨ ..... فصل: نجاسة الجسمة بالحقيقة مما لا ريب فيه
- ١٢٠ ..... فصل: الحق المشهور طهاره من خلفنا في الإمامة من العامة
- ١٢٠ ..... اشارة
- ١٢٠ ..... تنبيه: لا واسطة بين الكفر و الإسلام
- ١٢١ ..... فصل: ظاهر الجماعة وفاقهم على نجاسة من لم يبلغ أو بلغ مجنوناً من ولد الكفار
- ١٢١ ..... اشارة
- ١٢١ ..... فروع:

- ١٢٤ ..... باب النجاسات و أحكامها و بحث أصنافها
- ١٢٤ ..... [أحكامها]
- ١٢٤ ..... فصل: يجب إزالة النجاسات عدا ما استثنى عن الثوب و البدن للصلاة الواجبة
- ١٢٤ ..... اشارة
- ١٢٥ ..... فروع:
- ١٢٥ ..... فصل: لا فرق بين الكثير و القليل من جميع النجاسات في أصل نجاستها
- ١٢٦ ..... فصل: موضع النجاسة مع التعيين حكمه ظاهر و مع اشتباهه بغير المحصور غسله ساقط
- ١٢٦ ..... اشارة
- ١٢٧ ..... تنبيه:
- ١٢٧ ..... تذليل: ما استثنى كالنجس في وجوب غسله فمشروط بالطهارة
- ١٢٧ ..... فصل: مجمل العفو عن دم القروح و الجروح مجمع عليه
- ١٢٧ ..... اشارة
- ١٢٨ ..... فوائد:
- ١٢٨ ..... فصل: ما دون الدرهم من الدم إجمالاً عندنا معفو
- ١٢٨ ..... اشارة
- ١٢٩ ..... فروع:
- ١٣٣ ..... فصل: لا خلاف في العفو عن مطلق النجاسة فيما لا يتم الصلاة فيه وحده
- ١٣٣ ..... اشارة
- ١٣٣ ..... تنبيهات:
- ١٣٥ ..... فصل: من صلى مع نجاسة لم يعف عنها فاما عالم بها عامد أو ناسى أو جاهل
- ١٣٨ ..... فصل: لو علم بالنجاسة في أثناء الصلاة فإما يقطع بسبقها عليها أو لا
- ١٣٨ ..... اشارة
- ١٣٩ ..... فرع: لو أصاب نجاسة في الأثناء و لم يعلم و زالت و علم استمر و وجهه ظاهر
- ١٤٠ ..... فصل: من انحصر ثوبه في نجس صلى فيه أو عارياً

- ١٤٠ ..... فصل: لو اشتبه ثوبه و لم يمكنه غسلها صلى في كل واحد مرة
- ١٤٠ ..... اشارة
- ١٤١ ..... فروع:
- ١٤١ ..... بحث كفيته إزالة النجاسات
- ١٤١ ..... فصل: المشهور وجوب العصر في نحو الثوب من النجاسات لترسخها فيه
- ١٤١ ..... اشارة
- ١٤٢ ..... تذييب: ما يجب غسله مرتين غيره في العصر نفياً و إثباتاً
- ١٤٣ ..... تنبيه: على ما اخترناه من طهر الغسالة المطهرة و نجاسة غيرها ينتفى الأثر عن العصر
- ١٤٣ ..... فروع:
- ١٤٤ ..... فصل: وجوب ذهاب العين في الإزالة مجمع عليه
- ١٤٥ ..... فصل: غسل الثوب من البول مرتان و لا يكفي المرة
- ١٤٥ ..... فصل: الظاهر وجوب التثنية في البدن أيضاً
- ١٤٦ ..... فصل: و في وجوب التثنية أو مثلى المتخلف أو كفاية ما يسمى غسلًا لمخرج البول، أقوال
- ١٤٧ ..... فصل: ظاهر بعضهم وجوب التعدد فيما يشبه الثوب أو البدن من الأجسام
- ١٤٧ ..... فصل: الحق كفاية المرة في غير البول من النجاسات
- ١٤٨ ..... اشارة
- ١٤٨ ..... فائدة:
- ١٤٩ ..... فصل: الظاهر اختصاص التعدد فيما يعتبر فيه بالقليل فلا يلزم في الجارى و الكثير
- ١٤٩ ..... فصل: التعدد كالغسل غير معتبر في بول الرضيع
- ١٤٩ ..... اشارة
- ١٥٠ ..... تنبيه: المراد بالرضيع من لم يأكل بالشهوة و الإرادة
- ١٥٠ ..... فرع: الحق قصر الصب على الصبي و وجوب الغسل في بول الصبي
- ١٥٠ ..... فصل: مرتبة الصبي ذات ثوب واحد تكتفى بغسله كل يوم مرة
- ١٥١ ..... اشارة

- ١٥١ ..... فروع:
- ١٥٢ ..... فصل: الخصى إذا تواتر بوله يكتفى بغسل ثوبه كل يوم مرة
- ١٥٢ ..... فصل: يعتبر فى إزالة النجاسة بالقليل وروده عليها
- ١٥٤ ..... فصل: الحقّ تطهر الأرض و التراب بصّب القاهر من القليل مع تخلّله الأجزاء النجسة
- ١٥٤ ..... اشارة
- ١٥٥ ..... تنبيهات:
- ١٥٥ ..... فصل: لو غسل بعض النجس من الأرض و الثوب و البدن طهر خلافاً لبعض الشافعية
- ١٥٥ ..... فصل: ما انتقع فى الماء النجس أو تخلّله بالطبخ و غيره من الصابون و البرّ
- ١٥٥ ..... فصل: اللحم النجس يطهر بالغسل
- ١٥٦ ..... فصل: الظاهر تطهر العجين النجس بترقيقه و وضعه فى الكثير
- ١٥٦ ..... فصل: تطهير ما لا ينفصل الغسالة عنه لا يخصّ عندنا بالكثير
- ١٥٦ ..... اشارة
- ١٥٦ ..... تذييب: القرطاس إن نجس ظاهره فحكمه طاهر
- ١٥٦ ..... فصل: طهر الثوب المصبوغ بالنجس قبل الجفاف بغلبة الماء على أجزاء الصبغ
- ١٥٧ ..... فصل: قيل: الحديد المشرب بالنجس لا يقبل التطهير
- ١٥٧ ..... اشارة
- ١٥٧ ..... ضابطة:
- ١٥٧ ..... فصل: يستحبّ حت دم الحيض و قرصه
- ١٥٧ ..... تذييب: صرح الفاضل فى النهاية باستحبابهما لكل نجاسة يابسة
- ١٥٨ ..... فائدة: يجوز الغسل بصّب الماء من الفمّ
- ١٥٨ ..... فصل: الحقّ وجوب الثلاث فى غسل الإناء من الخمر
- ١٥٨ ..... اشارة
- ١٥٩ ..... تذييب:
- ١٥٩ ..... فصل: ولوغ الكلب يوجب الثلاث

- ١٥٩ ..... اشارة
- ١٦٠ ..... فروع:
- ١٦١ ..... تذييب:
- ١٦٣ ..... فصل: الحق وجوب السبع استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزبل لولوغ الخنزير
- ١٦٣ ..... فصل: الحق وجوب الثلاث في غسل الإناء من سائر النجاسات
- ١٦٥ ..... تذييبات:
- ١٦٦ ..... فصل: المشهور استحباب رش الثوب من ملاقاء الكلب و أخويه
- ١٦٦ ..... اشارة
- ١٦٧ ..... فروع:
- ١٦٧ ..... فصل: يستحب النضح أيضاً لما يرى من أثر الفأرة الرطبة على الثياب
- ١٦٧ ..... اشارة
- ١٦٨ ..... تميم:
- ١٦٨ ..... بحث ما يطهر بغير الماء من النجاسات.
- ١٦٨ ..... فصل: جفاف البول في الأرض و الحصر و البوارى يصح الصلاة و السجود عليها بالإجماع
- ١٦٨ ..... اشارة
- ١٧١ ..... تذييب:
- ١٧١ ..... فروع:
- ١٧٤ ..... تذييب: الدخان كالرماد وفاقاً للمعظم
- ١٨٣ ..... فصل: الحق عدم تطهر الصقال بالمسح وفاقاً لغير المرتضى.
- ١٨٣ ..... اشارة
- ١٨٩ ..... تنبيه: وجوب غسل المخرج هو الشرطى من باب المقدمة لتوقف الصلاة عليه
- ١٨٩ ..... فصل: الغائط مع تعديده المخرج يوجب الماء فى إزالته
- ١٨٩ ..... اشارة
- ١٩٠ ..... وصل: لا عبرة بالرائحة للأصل

- ٢٠٢ ..... فصل: و من المكروهات طول الجلوس لإيجابه الباسور
- ٢٠٢ ..... اشارة
- ٢٠٢ ..... تذييب: لا يكره البول فى الإناء لفعل النبى صلى الله عليه و آله
- ٢٠٣ ..... تنبيهات:
- ٢٠٤ ..... تذييب: الجاهل بالحكم غير معذور فيعيد الصلاة فى الوقت و خارجه
- ٢٠٤ ..... تذييب: قد ورد بعده الاختضاب بالحناء معللاً لدفعه الفقر
- ٢٠٧ ..... بحث سائر أنواع الاستطابة و يعبر عنها بالمطلقة
- ٢٠٩ ..... باب الطهارة من الحدث بحث الوضوء و هو واجب و ندب، و الواجب منه ما كان لأحد امور:
- ٢٠٩ ..... اشارة
- ٢١٠ ..... فروع:
- ٢١٣ ..... فصل: ثبوت الوجوب الغيرى للوضوء مجمع عليه
- ٢١٣ ..... اشارة
- ٢١٧ ..... تذييب: قد عرفت استلزام الغيرى لعدم وجوبه قبل وقت المشروط
- ٢١٨ ..... فصل: يستحب الوضوء لأمر:
- ٢١٨ ..... الأول: مندوب الصلاة
- ٢١٨ ..... الثانى: مندوب الطواف
- ٢١٩ ..... الثالث: مناسك الحج كلها إلا الطواف و صلاته
- ٢١٩ ..... الرابع: تلاوة القرآن للتعظيم و الشهرة
- ٢١٩ ..... : حمله للتعظيم و الشهرة و خير الخصال على إحدى النسختين
- ٢١٩ ..... السادس: مشه المنسوب
- ٢١٩ ..... السابع: كتابته
- ٢١٩ ..... : تعليقه
- ٢١٩ ..... التاسع: صلاة الجنارة
- ٢٢٠ ..... العاشر: إدخال الميت فى قبره

- ٢٢٠ ..... الحادى عشر: طلب الحاجة للشهرة
- ٢٢٠ ..... عشر: زيارة القبور
- ٢٢٠ ..... الثالث عشر: دخول المساجد
- ٢٢٠ ..... الرابع عشر: التأهب
- ٢٢١ ..... الخامس عشر: الكون [على الطهارة]
- ٢٢١ ..... السادس عشر: النوم
- ٢٢١ ..... السابع عشر: جماع الحامل
- ٢٢٢ ..... الثامن عشر: الدخول على أهله من السفر
- ٢٢٢ ..... التاسع عشر: تغسيل الجنب الميت و إتيان غاسله أهله
- ٢٢٢ ..... العشرون: نوم الجنب
- ٢٢٢ ..... الحادى و العشرون: أكل الجنب
- ٢٢٢ ..... الثانى و العشرون: جماع المحتلم
- ٢٢٢ ..... الثالث و العشرون: جماع المجامع
- ٢٢٣ ..... الرابع و العشرون: وطى جارية بعد وطى أخرى
- ٢٢٣ ..... الخامس و العشرون: ذكر الحائض وقت الصلاة
- ٢٢٣ ..... السادس و العشرون: التجديد
- ٢٢٤ ..... تذييب: للوضوء المستحب أقسام اخر باعتبار السبب دون الغاية
- ٢٢٤ ..... تنبيه: الحدث حالة باطنية تمنع صحة بعض الامور أو كماله و الطهارة ضده الرافع له
- ٢٢٤ ..... فصل: مندوب الوضوء إن جامع أكبر الحدثين لم يبح الفريضة
- ٢٢٤ ..... اشارة
- ٢٢٤ ..... تنبيه: موجبات الوضوء هى الأحداث المعينة
- ٢٢٤ ..... فصل: وجوب الوضوء [بخروج أحد الثلاثة من المخرج الطبيعى مجمع عليه]
- ٢٢٤ ..... اشارة
- ٢٢٧ ..... فروع:

- ٢٢٩ ..... فصل: انتقاضه بالنوم فى الجملة ممّا أجمع عليه المسلمون
- ٢٣٢ ..... فصل: كلّ ما يزىل العقل ناقض بالإجماع
- ٢٣٣ ..... فصل: قد تقدّم أنّ الودى ما يخرج بعد البول و الاستبراء
- ٢٣٤ ..... فصل: مسّ فرج [الغير كالتقبيل بالشهوة غير ناقض]
- ٢٣٦ ..... فصل: واجبات الوضوء ثمانية:
- ٢٣٦ ..... الأوّل: النيّة
- ٢٣٦ ..... اشارة
- ٢٤١ ..... تنبيه: لو تميّز الفعل و اتّحد واقعاً أو تعدّد و جرى فيه التداخل و اعتقد المكلف خلافه فالظاهر لزوم قصد الوجه
- ٢٤١ ..... تميم: المشترط لقصد الوجه بين مكثف بالوصفى من غير ملاحظة تعليل الفعل به و هو الأكثر و بين مشترط للتعليلى
- ٢٤٤ ..... تنبيه: الأمر فى وجوب القربة و اشتراطها فى العبادة يحتمل وجوهاً ستّة
- ٢٤٩ ..... تنبيه: لو انغسلت للمعة فى المجدد فإن قيل برفعه صحّ و إلّا فلا
- ٢٦٠ ..... غسل الوجه
- ٢٦٨ ..... غسل اليدين
- ٢٧٢ ..... مسح الرأس [أو القدمين]
- ٢٧٢ ..... اشارة
- ٢٨١ ..... فروع:
- ٢٨٥ ..... تذييب: الحقّ وجوب الاستيعاب طولاً وفاقاً لظاهر الكلّ
- ٢٨٧ ..... تذييب: زوال العذر لا ينقض ما شرع لأجله
- ٢٨٨ ..... تنبيه: التخالف بالماسح على الخفّين إن استبصر لم يعد صلاته وفاقاً لغير المرتضى
- ٢٨٨ ..... فصل: مقتضى الأخبار السالفه جواز المسح على النعل العرفى و إن لم يدخل يده تحت شراكه
- ٢٨٨ ..... بالترتيب
- ٢٨٨ ..... اشارة
- ٢٨٩ ..... تذييب: قد ظهر عدم العبرة بما يسبق الوجه
- ٢٨٩ ..... تنبيه: لا يكفى فى الترتيب عدم تقديم المؤخّر



- ٢٩٠ ..... تتميم: الترتيب ركن للوضوء
- ٢٩٠ ..... الموالة
- ٢٩٥ ..... الثامن: المباشرة بنفسه مع الاختيار
- ٢٩٥ ..... اشارة
- ٢٩٦ ..... تذييب: تولية الغير مع الاضطرار جائز
- ٢٩٦ ..... تنبيه: مراعاة الأقرب إلى الحقيقة مهما أمكن لازم
- ٢٩٧ ..... للوضوء سنن
- ٢٩٧ ..... اشارة
- ٢٩٩ ..... تذييب: المضمضة إدارة الماء فى الفم
- ٣٠٤ ..... فروع:
- ٣٠٦ ..... تنبيه: قال الشهيد: هذا المد لا يبلغه الوضوء فيدخل فيه ماء الاستنجا زائدة بما تقدم
- ٣٠٦ ..... تذييب: فى صحيحة زرارة المد رطل و نصف رطل و الصاع ستة أرتال
- ٣٠٧ ..... فصل: استقبال القبلة حال الوضوء لقولهم عليهم السلام
- ٣٠٧ ..... فصل: عدم الجلوس فى مظان النجاسة
- ٣٠٨ ..... فصل: يكره فى الوضوء امور:
- ٣٠٨ ..... اشارة
- ٣١١ ..... تنبيه: الظاهر عدم تحقق الفراغ مع الشك فى العضو الأخير لرجوعه إلى الشك فى نفس الفراغ
- ٣١١ ..... فرع: لو كثر شكه لم يلتفت إليه
- ٣١٣ ..... فصل: لو تيقنهما و شك فى المتأخر تطهر مطلقاً
- ٣١٥ ..... فصل: لو ذكر بعد الصلاة ترك واجب منه أعادهما
- ٣١٥ ..... فصل: لو ذكر الخل فى أحد الوضوءين [لا بعينه بعد الصلاة فالصور ثمانية]:
- ٣١٥ ..... اشارة
- ٣٢٠ ..... تنبيه: وجوب تعيين الرباعيات على التعيين كعدمه على عدمه ممّا لا ريب فيه
- ٣٢٩ ..... تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## لوامع الاحكام في فقه شريعة الاسلام

## اشارة

نام كتاب: لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام

نويسنده: ملا محمد مهدي نراقي

موضوع: فقه

تاريخ وفات مؤلف: ١٢٠٩ ق

زبان: عربي

تعداد جلد: ١

## [مقدمة التحقيق]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد الحمد لشارع الشرائع والأحكام و واضع قواعد الحلّ و الحرام و الصلاة على نبينا سيد الأنام و عترته الغرّ الأماجد الكرام، يقول الأحقر مهدي ابن أبي ذرّ أنّي لما أمرت به من تحرير الأحكام الشرعيّة و تقرير المسائل الفرعيّة آتياً بما ضبط في كتب من تقدّمنا من أصحاب الراشدين و مضيفاً إليه ما لم يوجد في زبر سلفنا الصالحين أحداً من مأخذها و مناطها و مشيراً إلى طرق استبدالها على ما لم يسمح به أفكار السابقين و لم يأت بمثله اولو البراعة من اللّاحقين و لم آل عهداً في تحرير المسائل و دلائلها و أشرت إلى مقاصد الاصول على ما اخترت في موقعها، و أوردت مذاهب القوم على ما وصلت و أشرت إلى الترجيح كما ظهر لدىّ و كلّ حكم قطع فيه بعدم المخالف نبهت عليه بقولي للإجماع، و لا فعليّة لمزيد الإحاطة بمواقع النزاع و إن نقل إجماع على ما فيه الخلاف ذكرته بعنوان النقل إمّا باسناده إلى الناقل مع تعيين و بدونه إن حكى النقل غيره من غير إسناد إلى المعين و الحكم إن كان وفاقياً لم أتجسّم فيه بعد النصوص و إحصاء الأخبار و طويت عن ذا الراوى و المروى عنه لعدم الافتقار، بل اكتفيت بالإشارة إليها على وجه يعلم منه أوصافها الأربعة و غيرها من التعدّد و الوحدة و عبّرت فيه ضعف أو جهالة بالأخبار و الخبر و ما فيه لإرسال بالمراسيل أو المرسل و مع التعدّد و الاختلاف في الأوصاف إن اختلفت فيما سوى الضعف عبّرت عنها بالمعتبرة و في الأربعة عبّرت عنها بالنصوص إن كانت دلالتها بالخصوص،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢

و بالظاهر إن كانت بالإطلاق و العموم، و بالروايات إن كانت مختلفة فيهما، ثمّ ما قطع فيه لعدم معارض من نوعه أو غيره نبهت عليه بقولي بلا- معارض و مثله و إمّا فأعقبه بذكره و ردّه، و ما زاد رواته على الثلاثة عبّرت عنه بالمستفيضة، و إن كان خلافاً أشرت أو خصوص كلّما ورد فيه من الأخبار و عيّنته بوصفه و ذكر الراوى و المروى عنه بعد ما ذكر مدلوله على وجه الاختصار و ما لا يخلو متنه من مزيدة فائدة أو إيراد على الدلالة أو الإجمال ذكرته و بيّنته فيه خليته الحال، و ما كان فيه إضمار فإن اتّصف بالصحة أو الحسن أو التوثيق اسند بوصفه إلى روايته من غير ذكر المروى عنه و إمّا فعبّرت عنه بالمضمرة و عبّرت غالباً عمّا ورد في فقه الرضا يقول الرضا إلى رمزت إلى مجتهدى الأصحاب بما هو خير من الاسم و الوصف، و لكنّي ربّما عدلت إلى غيره لكونه في المقام أفصح و أنسب أو إلى التعظيم و الأدب أدنى و أقرب و ربما عبّرت عن الشيخين ابن الجنيد و ابن أبي عقيل بالأولين و عن المحقّق الثانی و الشهيد الثاني بالثانيين، و قد عبّرت عنهما بالكركي و العاملي، و عن الشيخ و من قبله بالطبقة الاولى و عمّن تأخّر عنه إلى زمن الشهيد الثاني بالطبقة الثانية، و عمّن تأخّر عنه إلى عصرنا بالطبقة الثالثة، و ربّما عبّرت على غير ذلك من الاصطلاحات في طيّ الكلام و

سمّيته لوامع الأحكام ورتبته على كتب ذوات أبواب و فصول، و أسأل الله أن يجعله وسيلة لحسن الخاتمة و ذريعة للوصول إلى السعادة الدائمة.

## كتاب الطهارة

### إشارة

الطهارة، و هي لغةً النزاهة و النظافة، و اختلفوا في تعريفها شرعاً لاختلافهم في معناها المنقول إليه و في اختصاصه بالمبيح أو كونه أعمّ منه و من غيره أو منهما و من إزالة الخبث، أقوال؛ و الحقّ الأوّل وفاقاً للأكثر لنقل الإجماع عليه ظاهراً و وجود علائم الحقيقة في المبيح دون غيره و لأصالة عدم النقل خرج المبيح بهما فبقى الباقي، و يؤكده قول المصنّف في رواية ابن مسلم بعد سؤاله الحائض يتطهر يوم الجمعة و يذكر الله، أما الطهر فلا، و لكن يتوضأ وقت كلّ صلاة الخ.

و لما لم يفتقر حدوث الحقيقة الشرعية إلى التصريح بالنقل بل يكفي حصول علائمها من التبادر و عدم صحّة السلب و إن حصلت بالاستعمال بالمناسبة فيثبت كون الطهارة حقيقة في المبيح عند الشارع كما ثبت عند المتشرّعة؛ لأنّ استعماله إيّاها فيه مدّة يوجب حصول العلائم ممّا لا ينكر و للأخيرين صحّة الاستعمال في غير المبيح و إزالة الخبث و فيه أنّه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣

أعمّ من الحقيقة و لا كلام في صحّته إلّا مجاز العلاقة السببية أو الجزئية و تقسيمهم الطهارة إلى المبيحة و غيرها لا يوجب أزيد من إدخالهم في التقسيم ما لا يدخل في التعريف و لا - ضير فيه؛ لأنّ اللازم منه كون المقسم أعمّ من المعرف و الأمر في مثله بيّن، و التقسيم إلى المعاني الحقيقية و المجازية بينهم شائع، و فائدة الخلاف في الندر على بعض الوجوه، و إذ علم ذلك فحدّها شرعاً أنّها استعمال طهور مشروط بالتيّة على وجه له صلاحية التأثير في إباحة العبادة؛ فالأوّل بمنزلة الجنس يدخل به كلّ طهارة من حدث و خبث، و بالثاني يخرج الثاني و بالأخير مثل وضوء الحائض مع بقاء المجدّد و الإيراد عليه بلزوم الدور مندفع بإمكان معرفة طهوريّة الماء و التراب بالآية و الخبر و بتبديل الأخير بمجرّد لإباحة العبادة ينقض العكس بالمجدّد و بتبديل الطهور بالماء أو الصعيد غير ضائر و تجديدها بأنّها استعمال أحد الطهورين لإزالة الحدث أو لتأكيد الإزالة لا بأس به و الأخير لإدخال المجدّد باستعمال طهور مشروط بالتيّة منتقض طرداً بالغسل المندوب و وضوء الحائض و التيمّم بدلاً منهما إن قيل به و بأبعض كلّ من الثلاثة مطلقاً و يرفع الخبث أو أنزره و باستعمال الطهور ليحمل مسمّى أحد الثلاثة منتقض بالثلاثة الاول و بأنّها اسم لما يستباح به الدخول في الصلاة أو استعمال الماء أو الصعيد على وجه يستباح به الصلاة أو عن إيقاع أفعال في البدن مخصوصة على وجه يستباح به الصلاة منقوض عكساً بالمجدّد و طرداً بإزالة الخبث و لو لم يلائم الأفعال المخصوصة للإزالة لم يلائم الغسل بطريق أولى و بأنّها إزالة حدث أو حكمه ليؤثّر في صحّة ما هي شرط فيه أو اسم لما يرفع حكم الحدث منتقض بالمجدّد مع أنّ الأوّل تعريف للآزم و بأنّها اسم للوضوء أو الغسل أو التيمّم على وجه له تأثير في استباحة الصلاة تعريف للجنس بالنوع و هو دور ورد أيضاً باشماله على التردد و اجيب بأنّه في المحدود و بزيادة القيد الأخير إن اريد بكلّ من الثلاثة موضوعه الشرعي لأنّه يعمّ لا يكون إلّا مؤثراً و بلزوم المجاز الشرعي إن اريد به اللغوي، و اجيب بأنّ موضوعه الشرعي يعمّ اللغوي على استعمال المجاز الشرعي مع قيد يجعله حقيقة شرعية لا ضير فيه و بأنّها غسل بالماء أو مسح بالتراب متعلّق بالبدن على وجه له صلاحية التأثير أو بها وضوء أو غسل أو تيمّم يستباح به عبادة شرعية أو ما له صلاحية التأثير في استباحة الصلاة من أحد الثلاثة تعريف للجنس بالنوع، مع أنّ الأوّل منقوض بإزالة الخبث و بأنّها رفع مانع الصلاة من حدث أو خبث بماء أو رفع حكم بصعيد مع ابتناؤه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٤

على كون رفع الخبث طهارة مردود بأنّ الرفع لازم الطهارة لا عينها و بما له صلاحية رفع الحدث أو استباحة الصلاة مع بقاءه أى بقاء الحدث منتقض طرداً بالإزالة بالنسبة إلى التيمم و الأخير لإخراج إزالة الخبث فإنه لا يستباح به الصلاة مع بقاء الحدث هنا و قد اعتذر عن هذه التعريفات بأنها ليست حدوداً حقيقية يعتبر فيها إلّا بالانعكاس و الأطراد و إيراد الأجناس و الفصول، بل هى تعريفات لفظية مبناها على تبديل اسم باضراب حاكماً يشعر إيراد لفظ الاسم فى بعضها فلا يعتبر فيها شىء من ذلك، و السرّ فى ذلك أنّ مقولة الطهارة على الثلاثة بالاشتراك دون التواطؤ و التشكيك فهى حقائق مختلفة غير مشتركة فى قدر مشترك فلا يمكن أن يحد واحد بل إمّا توضيح مسمّاها باسم أو لازم واحد، و يحدّ كلّ واحد بحدّ، و الحقّ أنّ ما ذكر فى الحدّ المختار من الأجزاء مشتركة بين الثلاثة ذاتية لها فيتحقّق بينها قدر مشترك هو حقيقة الطهارة فيكون بالنسبة إليها متواطئاً أو مشكّكاً.

## باب المياه و فيه أبحاث؛

### بحث الماء المطلق.

#### فصل: الماء مطلق و مضاف

، و المطلق ما صحّ إطلاق الاسم عليه بلا قيد و لا ينافيه تقييد غير لازم؛ لأنّ المضاف تقيده لازم، و ينقسم إلى جارٍ و راكد و ماء بئر، و كلّ طاهر مطهر من الخبث و الحدث للإجماع و استفاضة النصوص بلا معارض لقوله: «لِيُطَهَّرَ كُمْ بِهِ» (١)، و قوله تعالى: «مَاءٌ طَهُورًا» (٢)، و طهورية ماء الأرض يثبت منهما بعدم القائل بالفرق.

و الطهور لغة بمعنى ما يتطهر به و بمعنى الطاهر المطهر كما فى القاموس و مصباح المنير به يغلب و ابن الأثير و هو المنقول عن الشافعى و الأزهرى، و بمعنى البالغ فى الطهارة كالأ-كول، و أشهرية الأولين و ورود الآية فى معرض الانعام برجحان الحمل على أحدهما و تصفّح الأخبار كقوله صلى الله عليه و آله: و ترابها طهوراً و طهور إناء أحدكم الخ، و هو الطهور ماءه بعد سؤاله عن الوضوء بماء البحر يعطى الظنّ بإرادته عند الإطلاق على أنّ الأخير راجع إلى الأول؛ لأنّ الطهارة لا يقبل الضعف و الشدّة فيتعيّن حمل المبالغة على التعدية و ليس هذا إثبات الوضع بالدليل، بل بيان حكمه الوضع و التسمية قيل فعول يتعدى إذا تعدى فاعله، قلنا: ثمّ فيما لم يوجد له مبالغة إلّا التعدية، ثمّ المراد بالخبث النجاسة و بالحدث الحالة المانعة من العبادة الحاصلة من أحد أسباب الطهارة المتوقّف رفعها على التية.

#### فصل: ماء البحر مُطَهِّرٌ بالإجماع

و عموم الآيات و الروايات و خصوص النصوص بلا معارض و مخالفة بعض العامّة بترجيح التيمم عليه و آخر بتجويز التطهير منه عند الاضطرار دون الاختيار شاذّ لا دليل له.

(١). الأنفال: ١١.

(٢). الفرقان: ٤٨.

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٥

أو عن طاهر مطلق فإن كره التطهير به اختيارنا على الأول الإجماع وإطلاق الآيات والروايات بلا معارض و يؤيده مسافرة الصحابة بالأسقية الأدمية المدبوغة وقضية إلقاء التمر في القرب و منع الصدوق من الوضوء بما غير لونه بالتمر محمول على سلب الإطلاق و على الثاني قول المصنّف في حسنة الحلبي الماء الآجن يتوضأ منه إلّا أن تجد ماء غيره و إلحاق الغسل و إزالة الخبث للأولوية و عدم القول بالفضل و الأكثر على تخصيص الكراهة باليقين عن نفسه و ظاهر الدروس و الاستبصار تعميمها و منشأ الخلاف تعارض اللغة و العرف في معنى الآجن و الأول يساعد الثاني و الثاني الأول و لا يبعد تخصيص الكراهة بما يوجب النفرة.

## فصل: الجارى هو النابع غير البئر

### إشارة

ولا يشترط الجريان على وجه الأرض، فالتسمية به تغليب أو حقيقة عرفية و تنجسه بالتغير عن النجس ثابت بالإجماع و استفاضة الروايات بلا معارض كعدم تنجسه بالملاقاة إن كان كزراً و الحق عدم تنجسه بها إن نقص عنه أيضاً وفاقاً لغير العلامة في بعض كتبه لنا نقل الإجماع من الشيخ و ابن زهرة و المحققين و الشهيد و أصالة الطهارة العقلية و الشرعية للأشياء إلّا ما خرج بالدليل و الروايات الدائرة بين أقسام خمسة ما دلّ على طهارة كلّ ماء حتّى تعلم أنّه قدر كالأخبار الثلاثة للحمادين و للراوى عن المصنّف و هو بعمومه ناهض لإثبات الطهارة عند الجهل بنفس الحكم و موضوعه و قول الاخبارى بجريانه في الثاني دون الأول تحكّم و ما دلّ على تنجس مطلق الماء بالملاقاة ما لم يتغيّر كالصحيح الثلاث لجريير و قماط و ابن سنان و موثقة سماعة و ما دلّ على عدم نجاسة كلّ قليل بها كحسنة ابن ميسر عن الصادق و ما دلّ على عدم تنجس مطلقه بها دون تقيدها كخبر ابن مسكان أو صحبته عن الصادق و موثقة سماعة و ما دلّ على عدم نجاسة كلّ قليل كحسنة ابن ميسر عن الصادق، و ما دلّ على عدم تنجس ما له مادة ما لم يتغيّر كصحبة ابن بزيع عن الرضا قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلّا أن يتغيّر ريحه و طعمه فينزع حتّى يذهب الريح و يطيب طعمه لأنّ له مادة عللّ عدم فساده بدون التغيّر أو طهارته بزواله بوجود المادة الموجودة في الجارى، و العلة المنصوصة حجة كون التعليل لذهاب الريح و طيب الطعم بعيد؛ لبداهة ترتبهما على النزع فيضع التعليل و اعتبار الكرية المجتمعة أو المتصلة في المادة و منع وجودها في الجارى القليل لاحتمال كون النبع بالرشح أو ذوبان الثلج و يعود في الأرض و انقلاب الهواء أو إيجاد الله بالتدرج الماء بطل للقطع بشمول المادة لكلّ ما يلزمه و لينع بأى نحو كان و لناسبها في ماء البئر أيضاً فلا يلائمه عموم الحكم بأنّ له مادة و اعتبار الكرية في لوازم الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦

مادّتها يؤدّى إلى التكليف بما لا يعلم و في ما اجتمع من ماءها الخارج مع كونه خلاف الغالب المعهود يلغى التعليل؛ لأنّ الكزراً لا يفسد بدون التغيّر و إن لم يكن له مادة للعلامة ما دلّ بالمفهوم على نجاسة كلّ قليل بالملاقاة من الصحيح الثلاث لابن مسلم و ابن جابر و ابن عمار و مرسلتي ابن أبي عمير و ابن المغيرة و خبر الثورى عن الصادق عليه السلام و خبر زرارة عن الباقر عليه السلام و حسنته ورد بأنّ المفهوم منها نجاسة بعض ما ليس بكرّ فيحمل على الراكد و إثبات عمومته يعلم القائل بالفصل بطل لوجوده و فيه أنّ مفهومها إذا لم يكن الماء كزراً نجسه شيء و المعروف يفيد العموم شرعاً حيث لا عهدة فيه للحكمة فيعمّ الجارى و حمل الشيء لعدم عمومته على ما تغيّر يلغى الكلام لتنجس الكرية أيضاً.

فالجواب أنّ التعارض بينه و بين مدلول الأقسام الثلاثة الأول و الخامس بالعموم من وجه و بينه و بين الرابع بالمباينة فيخصّص الراجح بالمرجوح في الأول و الجمع إن أمكن أو الطرح في الثاني و الترجيح للمدلول بالكثره و قوّة الدلالة و العاضدة بالإجماع و الأصالة و التأييد بأخبار ماء الحمام، بل بما دلّ على عدم نجاسة ماء الغيث بالملاقاة حال التقاطر؛ لأنّ التدافع أقوى في دفع الانفعال من التقاطر و

ربما أيد بما ورد في صحيحة الفضيل عن الصادق عليه السلام عن نفى البأس عن البول في الجارى نظراً إلى أن الجارى التنجيس نوع بأس وهو كما ترى فيخصيص المفهوم بالراكد ومعنى الراكد المدلول على حاله على أن تقييده في الخامس بالكثير يلغى الكلام لعدم احتياجه إلى المادة، ثم كونه أعم من وجه من مدلول الثلاثة مبنى على تخصيص عمومها بغير الراكد القليل من مطلق الجارى و الراكد الكثير لقطعه أدلة انفعاله و التخصيص في العام لا يقدح في حجته في الباقي و لو لم يخصص مطلقاً لكان أخص مدلولها مطلقاً فيقيّد المفهوم مع شيوع حمل العام على الخاص لعدم التقاوم قيل ما دلّ بالمنطوق على نجاسة القليل يدلّ على الجارى، قلنا: لا عموم له بحيث يتناوله و ما يتوهم إفادته له هو صحيحة على بن جعفر الناهية عن الوضوء بماء دخل فيه الدجاجة الواطئة للعدرة، و ظاهر أن الماء فيها ما يعارف كونه في المساكن من مياه الظروف على أن ظهورها في النجاسة، ثم و لو سلم فكيف ينهض حجة على ما يقرب من القطع لكثرة أوله و لا يتعدّد دعوى انعقاد الإجماع القطعي عليه القطع بظهور المخالفة من العلامة في بعض كتبه فإنه وافق القوم في الإرشاد و المنتهى و لم يتعرض له في المختلف، و مثلها غير قادح في حصول العلم بدخول الحجة على جميع الطرق المحزرة لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٧

لكيفيته و مثل صاحب الروض و الروضة إلى قوله لا يعدّ مخالفة و لو سلم فكيف يكون قادحة هذا، و يرد عليه عدم طهارة الجارى القليل بالتدافع مطلقاً أو الكثير إذا استوعب التغير كله أو ما كان الباقي منه أقل من كثر و هو باطل كما يأتي.

#### تنبيه:

قد ظهر أن النبع مستلزم لوجود المادة و هو المناط في صدق الجارى بعد عدم صدق البئر عرفاً و لا شك في استلزام النبع بطريق الرشح و النز؛ أى تعاقب فيه النبع و القطع بدون تراخ يعتدّ به لوجود المادة مع عدم صدق البئر عليه عرفاً فيكون جارياً بشرط الاتصال فيما يجرى على الأرض، و كذا ما يكون بالتقاطر بدون كونه كما في بعض الجبال و كون مياه القنوات و بئر امتلأت أو ثقب أسفلها حتى جرى ماؤها على الأرض و العيون الجارية و غير الجارية بشرط النبع أو الرشح المقتضى للمادة جارية ظاهراً لكون الجميع ذا مادة و غير بئر عرفاً فيلحقها حكم الجارى المحقق كالشطوط و الأنهار بالأدلة السابقة و ما يجرى من الجمد و الثلوج فراكد إن كثيراً فكثير و إن قليلاً فقليل، فالبئر يخصّ عرفاً بما يخرج منه الماء بالحفر نبعاً أو رشحاً من غير جريان على الأرض، ثم الجارى يعمّ دائم النبع و الرشح و المنقطع في بعض الأحيان سواء توقّف نبعه ثانياً على حفر جديد أو إخراج بعض الماء أم لا، فدوامها بمعنى عدم الانقطاع في أثناء الزمان غير شرط في صدقه بالإجماع و العرف و لزوم التكليف بالمحال إن اريد بالزمان كله و التحكم إن اريد به بعضه. نعم، وقت الانقطاع لا يلحقه حكم الجارى فإن علم فكالراكد و إلّا فكالجارى و لو في صورة الشك للاستصحاب و أصالة الطهارة، فاشتراط الشهيد دوام النبع فيه غير جيد؛ لأنه إن أراد به عدم الانقطاع أصلاً فبين الفساد أو استمراره حال الملاقاة فراجع إلى حصول المادة، فاشتراط أصل النبع يكفيه و توجيهه بأنه لإخراج ما يجرى على الأرض في زمن انقطاعه عن المادة لإطلاق الجارى عليه عرفاً غير بعيد.

#### فصل: الجرية من الجارى ما يجرى من حافتي النهر دفعة

، و عندنا ليس لها حكم بانفرادها مع التواصل لحصول الوحدة به فلو مرّت مع النجاسة أو عليها لم ينجس بدون التغير و إن لم يكن كزراً، و قول بعض العامة بنجاستها حينئذٍ فاسد و يلزمه تنجس جدول طوله فراسخ بدون تغيّر و هو باطل.

#### فصل: التغير الموجب لنجاسة الجارى و غيره هو ما كان بحسب الريح أو الطعم أو اللون

لا مطلق الصفات كالحرارة والبرودة، و حصول النجاسة بتغيير كل منها ثابت بالإجماع كالأول باستفاضة النصوص بلا معارض و الثاني بالصحاح الثلاث لحريز و قماط و ابن ربيع و عطفه بالواو في الأوليين غير ضائر،  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٨

مع أنه في الثانية أو في أكثر النسخ، و يعضده آخرها، و الثالث بمفهوم خبر ابن الفضيل و صحيحه ابن عبد ربّه عن الصادق عليه السلام في البصائر و باستلزام تغييره لتغيير الأولين؛ لأنّ تغييرهما أسرع من تغييره قبل و لأولويّة تغييره في استلزام التنجس من تغييرهما لأظهرته في الانفعال و هو كما ترى، و يدلّ على اعتبار تغيير كل من الثلاثة مواضع من فقه الرضا و قوله صلى الله عليه و آله: خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه، و ما قيل إنه عامي مردود بنقل الأكثر كالشيخ و السيد و المحقق. و قد أوردته الحلّي في سرائره و نقل الاتفاق على روايته، و ربّما أزيد بقول الحسن قد تواتر عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام أنّ الماء طاهر لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه.

### فصل: تغيير الجارى و الكثير بالمجاورة دون الملاقاة غير منجس

للأصل و الإجماع و عدم ظهور الأخبار في خلافه، و قوله عليه السلام: فإذا تغير الماء و تغير الطعم لا يفيد العموم لظهور التغيير فيما يحصل بالملاقاة و بالمتنجس إن بقى الإطلاق كذلك عند المعظم خلافاً للمبسوط و ظاهر المعبر للمعظم استصحاب الطهارة و أصلتها مع صراحة الروايات في النجاسة، فالتعدى إلى غيرها باطل، و للشيخ عموم المستثنى في الخبر النبوي ورد بظهوره في النجاسة، و التحقيق أنّ أوصاف المتنجس تنحلّ إلى أوصاف الطاهر و النجس لتركبه منهما، فالتغيير إن كان بظهور وصف من النجس الحاصل في ضمنه فمنجس لصدق التغيير بالنجس و كشفه عن حصوله لو انفرد و كونه في ضمنه غير دافع، فالأخبار يتناولها و إن كان بظهور أوصاف الظاهر أو وصف بسيط منتزع عنهما لا يظهر فيه الخصوصية غير منجس لكشفه عن عدم التغيير بالنجس لو انفرد فيجوز فيه الأصل و الاستصحاب و لا يتناولها الروايات و الاحتجاج على التنجس باستصحاب نجاسة المتنجس باطل لأنّ دليلها الإجماع فيخصّ بما يتناولها، و أيضاً انعقد الإجماع على ارتفاع النجاسة بالوقوع في الجارى و الكثير ما لم يعلم التغيير و الوقوع هنا ثابت و التغيير غير معلوم لاحتمال إرادة التغيير بالنجاسة على أنّه لو سلم يسقط باستصحاب الطهارة فيبقى الأصل بلا معارض.  
تتمّة:

لو شكّ في حصول التغيير بالملاقاة أو المجاورة أو بطاهر أو نجس أو متنجس لم ينجس للأصل و الإجماع و عموم الأدلّة.

### فصل: المعبر في التغيير الحسى فلا اعتبار بالتقديري

عند سلب الأوصاف عن النجاسة و الماء وفقاً لغير العلّامة و ولده لنا الأصل و الاستصحاب و كونه حقيقة في الحسى لصدق السلب بدونه فأدلّة الطهارة بأسرها عليهما حجة للعلامة دوران التغيير مع الأوصاف فيقدر إذا فقدت  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٩

و هو مصادرة و اعتبار التقدير أو الكثرة و القلّة في المضاف إذا سلب أوصافه، ففي النجاسة أولى و رد بمنع الأصل و الأولويّة قبل الماء مقهور بالنجاسة لاستلزام عدم المقهوريّة عدم التغيير على تقدير المخالفة و بعكس النقيض يثبت المقهوريّة بالتغيير على تقدير المخالفة و هي يوجب التنجس للقطع بأنّ الباعث له حقيقة هو غلبه النجاسة كما ورد في أكثر الروايات و إناطته بالتغيير في بعضها لدلالته عليها ضرورة عدم مدخلية من حيث هو فيه و ردّ بمنع الاستلزام لا ما يدعى عدم المقهوريّة مع وجود التغيير على تقدير المخالفة قبل المناط في التغيير هو الواقعي و اعتبار دلّالته عليه، و لذا لو علم وجوده فالنجاسة قطعية و إن لم يظهر حسّاً لمانع كما إذا وقع في ماء



أحمر دم تغيّره حساً لولاه قلنا مسلّم و لكن لائم وجود الواقعي هنا فإن قيل تسليم التغيّر على تقدير المخالفة تقتضى القطع بالمقهورية الواقعية إذ لو لاها لم يتغيّر على تقدير المخالفة و هي كافية للنجس، قلنا لائم وجودها إذا فقدت أو صافها لجواز اختلافهما في الفعل و الانفعال باختلافها، فهنا لما عدت عدم المؤثر و المتأثر فلم يحصل الغلبة و المغلوبيّة في الواقع و في ما ذكر المقياس عليه لما وجدت و جداً فحصلتا فيه، و دعوى انحصار التأثير و التأثر في النجاسة و الماء من غير مدخليّة للأوصاف غير مسموعه، قيل عدم اعتبار التقدير يقضى إلى طهارة المستهلك بهذه النجاسة.

قلنا: نجاسة إجماعية لصيرورته مضافاً فتنجس بالملاقاة ثم على فرض التقدير ففي اعتبار اوصافهما على الوجه الأشد أو الأوسط أو الأضعف احتمالات و الأوسط أوسط.

### فصل: تغيّر بعض الجارى مع كرية أسفله أو عدم قطعه العمود لا ينجس إلا المتغيّر

#### إشارة

لعموم الأدلّة مع القطع و عدم الكرية ينجس ما تحته أيضاً لانفصاله عن الطاهر بالنجس فيكون كالثقل الملاقى له و جريانه إليه بالاتصال لا يلحقه في حكم الجارى لعدم وصوله إليه إلا بعد التنجس و توسط النجس غير مفيد في المقام ثم الظاهر عدم اشتراط استواء السطوح أو علو المطهر في الجارى بل الواقف أيضاً لعموم الأدلّة كما يأتي فلا يختلف الحكم فيما ذكر باختلافها و على الاشتراط يلزم في صورة استيعاب التغيّر العمود ينجس ما تحته من الماء المنحدر و انّ كثر جداً و ان اشترط الكرية في الجارى يلزم ذلك مع عدم الاستيعاب أيضاً إن لم يكن ما فوقه كراً فيلزم تنجس الأنهار العظيمة بملاقاة النجاسة أعاليها التي ليس فوقها كرو و ظهور فساد ذلك من الشواهد على تقوى الأعلى بالأسفل ثم بعض من لم يقل به وافقنا في حكم الصورتين و هو يناقض كما ألزمهم به في الروض و مثله حكمهم في الجارى لا عن مادّة و عن مادّة على فرض

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠

اشتراط الكرية بعدم تنجس الأعلى من الملاقى للنجاسة مطلقاً لعدم سرايتها إلى الأعلى إجماعاً و الأسفل منه أو المساوى إن كان الجميع كراً إلّا مع تغيّر بعضه بالعمود أو جزئه فيشترط في طهارة الأسفل كريبته بانفراده فإنّ ذلك بإطلاقه يصح أن يقوى الأعلى بالأسفل و قد يدفع التناقض عنهم بأنّ حكمهم بعدم التقوى إنّما هو فيما بعد ما بين عرفاً كالثقل المتصل بالجارى أو الكثير و التقديرى الموصول بينهما بساقية لا ما هو واحد عرفاً كالجارى و إن لم يكن عن مادّة و هو كما ترى لصدق الوحدة في الجميع هذا و لم يخالف أحد في سائر الصور كما ذكر إلا العلامة في بعضها لاشتراطه الكرية في الجارى و تفصيلها غير خفى.

#### تنبيه:

لو شكّ في الاستيعاب فالأصل عدمه و يعاضده أدلّة الطهارة بأسرها.

### فصل: طهر الجارى المتغيّر إمّا بما يطهر به الواقف أو بزوال تغيّره

إن اكتفى في تطهير النجس بالاتصال و تدافعه حتّى يزول التغيّر إن اعتبر فيه الممازجة و قيل باشتراطه هنا و إن اكتفى بالاتصال في غيره؛ لأنّ المعبر منه ما يحصل بالمساواة أو علو المطهر و هنا غير متحقّق لتسفل المادّة بخروجها عن الأرض، و قيل المعبر وجهها



فعلى كفاية الاتصال إن كان أول المجرى مساوياً أو أعلى فالطهر بالأول وإلا فبالثاني و على ما اخترناه من عدم اشتراط المساواة أو العلو و كفاية الاتصال كما يابى يكفي الأول مطلقاً و وجهه ظاهر، و خبر ابن أبى يعفور عن الصادق عليه السلام ماء النهر يطهر بعضه بعضاً لا ينافيه لعدم نصه فى التدافع وحده.

ثم العلامة أطلق القول بطهره بالتدافع و على مذهبه لا- بد من مطهر خارجى إذا تغير كله أو بقى القليل و إن كان نهراً عظيماً لتنجس الخارج من المنبع بملاقاته لعدم كريتته و لو اكتفى بخروج الكر دفعة عرفية بقى الإشكال فيما لا يخرج منه كذلك و إن كان عيناً عظيمة و قد مر أنه من الشواهد على بطلان مذهبه.

## فصل: ماء الحمام بلا مادة كالراكد

### إشارة

ومعها إن بلغت وحدها كزراً فكالجارى فى الانفعال و طهره بعد التنجس بالامتزاج أو الاتصال للشهرة و الروايات الآتية و اشتراط زيادتها عن الكثر للتطهير باطل و دليله مزيف و إن لم يبلغ المجمع كزراً انفعلاً بالملاقاة وفقاً لغير المحقق لنا الشهرة و أدلته تنجس القليل للمحقق ما دل على كونه كالجارى أما مطلقاً كصحيحة داود و خبر ابن أبى يعفور عن الصادق عليه السلام أو إذا كانت له مادة كما فى فقه الرضا عليه السلام كخبر علي بن جعفر عن أخيه، أو الجنب كصحيحة ابن مسلم و خبر حنان عن الصادق عليه السلام، و ما صرح فيه

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١١

بطهوريته كمضمرة الهاشمى أو بعدم تنجسه من شىء كخبر ابن جابر عن الكاظم عليه السلام كما فى قرب الاسناد وجه الاستدلال بها بعد حمل مطلقها على المقيد بالمادة شمولها لما ليس مع الحوض كزراً لأنه الغالب المتعارف فى عهدهم كما هو الآن و يخصص أدلته الانفعال بها غير معهود لفقدائها المقاومة أما لأجل الضعف أو إجمال الدلالة أو عدم الظهور فى وصول النجاسة و مخالفتها لعمل الفرقة و معارضتها بما دل على النهى عن الاغتسال فى ماء الحمام إذا كان فيه جنب كصحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام، و إن بلغ المجموع كزراً لم ينفع بالملاقاة خلافاً للأكثر لنا الروايات المذكورة بلا- معارض و كون الجميع كزراً واحداً فلا- ينجسه الملاقاة لاستفاضة النصوص بذلك.

نعم، لا بد فى طهره بعد التنجس من كريتتها وحدها إجماعاً لتوقف تطهير القليل إذا نجس على اتصاله بالكثر كما يأتى، ثم العجب عن اكتفاء الجماعة فى الغديرين الموصول بينهما بساقية بكريه الجميع و المجموع لعدم الانفعال و عدم اكتفاءهم بها فى ماء الحمام فىكون حكمه أغلظ من غيره و هو لا يوافق الحكمة قبل اكتفائهم فى الغديرين مبنى على استواء السطوح فيصدق الوحدة عرفاً فيدخل فى النص و هو منتف فى ماء الحمام لعلو المادة غالباً فلا يصدق فيخرج عنه و به بأن إطلاق كلامهم فى الغديرين يتناول ما سطوحه مختلفه بل صرح فى التذكرة بتقوى الأسفل بالأعلى، قيل أراد بالأسفل ما يكون بطريق الانحدار لا على نحو النزول من سيراب و نحوه كما فى الحمام و دفع بما مر على أن الفرق بين الاستواء و الاختلاف بالطريقين باطل لعموم الأدلة و صدق الوحدة فى الجميع فتقوى كل من الأسفل و الأعلى بأى طريق كان و لو بالاتصال دون الممازجة فى جميع المياه كما يأتى، و حينئذ لا فرق بين ماء الحمام و غيره.

### فروع:

[...] يظهر المنفعل بالوصل بمادته و لا يشترط الممازجة وفاقاً للثانيين و خلافاً للعلماء لنا كفايته لدفع النجاسة فيكفى لرفعهما لاشتراك العلة و هى حصول الوحدة و امتناع التداخل فى الكل فيلزم كفايته أو عدم تطهر البعض أصلاً و لنا حصول المزج فى البعض بمحض الاتصال فيطهر به الأجزاء النجسة و ما يليها إلى التمام لعموم أدلة الطهورية و لولاه لزم تنجس الأجزاء الطاهرة كذلك أو بقاء كل منهما على حاله و كلاهما باطل بالإجماع و عموم أدلة الطهورية كالأول بأدلة عدم تنجس الكر بالملاقاة أيضاً للمشترط امتيازهما بدون المزج فكل منهما يختص بحكمه و هو مصادرة، قيل: لا نص فى تطهير المياه إلا ماء البئر، فالمناطق فيه الإجماع و لم يتحقق فى الاتصال.

قلنا: أدلة عدم تنجس الكر بالملاقاة تثبت اعتباره و بذلك يندفع أصالة بقاء النجاسة مع أنها معارضة بأصالة الطهارة و هذه الأدلة فى جميع المياه جارية، فاحتجاج العلماء

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢

على لزوم الامتزاج بأنه كالجارى و الاستيلاء فى تطهره لازم ضعيف، ثم العلامة صرح بعدم كفاية الاتصال فى ماء الحمام و بكفايته فى الغديرين فيلزم كون حكمه أغلظ و توجيهه بأن مبنى الكفاية على الاستواء أو الانحدار لا بالسم من ميزاب و نحوه كما فى الحمام قد عرفت حاله على أن ما ذكره لكفاية الاتصال من استحالة مداخله الجميع، فالمعتبر الاتصال يجرى هنا أيضاً هذا مع أنه بعد ما اشترط الكرية فى مادة الحمام لعدم الانفعال أو التطهير أو للأول استشكل فى انسحاب حكمه إلى غيره و منه يظهر أن حكم غيره أغلظ فكلما هنا متناقضة قيل التأمل يعطى يلائمها لأن حاصل كلامه أن ماء الحمام مع كرية مادته كالجارى فى الحكمين و إن لم ينفك عن الاختلاف بنحو النزول من الميزاب لاستفاضة الروايات بذلك و لاختصاصها به بشكل انسحاب حكمه حينئذ إلى غيره مما يشابهه، فحكم الحمام فى ذلك أسهل و أن غيره من الغديرين إن كان جميعه كراً لم ينفك يشترط الاستواء أو الاختلاف بالانحدار لصدق الوحدة و انسحاب حكمه حينئذ إلى الحمام لفقده الشرط مشكل، فعلى الأول غير الحمام أغلظ و على الثانى لا يلزم أغلظية لأنها يكون عند فقد الانسحاب مع المساواة و هى هنا مفقودة لاختلافهما بوجود الشرط و عدمه فلا تناقض مطلقاً و تأويل كلامه إلى هذا التفصيل و إن دفع التناقض إلا أنه لعسف بارد و تقييد للنصوص بلا شاهد.

الثانى: لو كانت المادة أسفل بأن يجرى إلى الحوض بفواره و شبهه فعلى المختار كرتها للحكمين كفاية كرية الجميع لعدم الانفعال و على المذاهب المخالفة حلية الحال طاهرة.

الثالث: استواء سطوح المادة للحكمين غير لازم لعموم الأدلة و اشتراطه مطلقاً أو للتطهير لا دليل له.

الرابع: عدم العلم بنجاسة المادة يكفى للتطهير لعموم الأدلة و اشتراط العلم بعد ما ينفى بلزوم الحرج.

الخامس: الشك فى كثر المادة مع وقوع النجاسة أما يسبق بالكثرة أو القلة أولاً، فعلى الأول يبنى على الطهارة إجماعاً لاستصحاب حال الشرع و ما يأتى، و على الأخيرين كذلك على الأقوى خلافاً للأكثر لنا استصحاب الطهارة و أصالتها العقلية و الشرعية لكل شىء و ما دل على طهارة الماء حتى يعلم أنه قدر للأكثر أصالة العدم و هو مدفوع بما مر و لو وقعت فيما بلغ الكثرة بالتدرج و شك فى السبق فالحق الطهارة لما مر للمخالف استصحاب حال العقل و أصالة تأخر الحادث و هما مدفوعان بما مر على أن الثانى معارض بمثله.

نعم، لو شك فيها بدون وقوع النجاسة بنى على أصالة العدم إلا أنه لا جدوى لمثله فى الأحكام.

السادس: تثبت كثرة المادة بالاعتبار و بالعدلين وفاقاً

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٣

لأنه بالواحد خلافاً للكركى لنا احتمال كونه شهادة لخصوص المخبر عنه و خبر العموم له لا- فراقهما بخصوص المتعلق و عمومه فتعدده مع الاختلاف فهما يوجب التردد فرجع إلى ما توجيه الأصل على أن ترجيح الأول هنا غير بعيد لكونه أقوى المتعلقين، فالقطع

بحرمته ضعيف و الحجّة من الظنّ ما اعتبره الشارع، فحصول مطلقه غير كاف.

نعم، ثبوتها به إن كان زائد غير بعيد لاستفاضة الظواهر بقبول قول كلّ ذى عمل في عمله مع حصول الظنّ بصدقه لعدالته و الفحوى ثبوته بذى اليد و إن لم يكن عدلاً للظواهر المذكورة و هو مشكل لتلويحها إلى اشتراط حصول طمأنينته بقوله، فالثبوت بدونه كما هو الغالب في أمثال زماننا مشكل.

## فصل: ماء الغيث بدون التقاطر كالواقف

### إشارة

و وجهه ظاهر و معه كالجارى فى عدم انفعاله بالملاقاة و تطهيره لما نجس من المياه و الأراضى و غيرهما من الثياب و الأوانى و لا يشترط جريانه من الميزاب خلافاً للمبسوط و الجامع لنا على الأوّل ما دلّ على نفى البأس بإصابه ما يتقاطر منه من الكنيف كخبر أبى بصير عن الصادق عليه السلام، أو ما اختلط منه بالخمير كصحيحة على عن أخيه عليه السلام، أو بالبول كصحيحة ابن سالم و مرسله الكاهلى عن الصادق عليه السلام، و قوله عليه السلام فى صحيحة ابن سالم ما أصابه من الماء أكثر منه تعليل بما هو الغالب فلا يفيد ثبوت البأس على العكس، مع أن إطلاقه على الكراهة شائع و إرادة الأقوى من الأ-كثر جائز أى ماء المطر أقوى مه فيطهره على أن العكس لا-ينفك عن تغير الماء أو خروجه عن الإطلاق و الكلام فى صورة استهلاك النجاسة و على الثانى آتياً التطهير و إطلاقهما كسوقهما فى محلّ الانعام يفيد عمومهما و ما دلّ على أن ماء المطر يطهر كلّ شىء كما فى آخر المرسله و ما دلّ على تطهيره لما نجس من طين المطر كمرسلتى الصدوق و ابن إسماعيل عن الكاظم عليه السلام و تمام المطلب يثبت بضميمة عدم القول بالفصل للشيخ قوله فى أوّل صحيحة على و قد سئل عن البيت يُبال على ظهره ثم يصيبه المطر أ يؤخذ من مائه للوضوء إذا جرى فلا-بأس دلّ بالمفهوم على ثبوت البأس بدون الجرى و إن تقاطر و ما دلّ على نفى البأس بما اختلط من ميزابى البول و المطر كحسنه ابن الحكيم و خبر ابن مروان عن الصادق عليه السلام، و اجيب عن الثانى بعدم منافاته للمشهور و هو ظاهر و يجب أن يُراد باختلاط الميزابين ترشح ماء أحدهما إلى الآخر أو بالبول ما لم يبلغ حدّاً يغيّر الماء أو يسلبه الإطلاق إذ لا يعقل عدم تنجسه مع اختلاطه بماء لغيره من البول، و على الأوّل يحمل البأس على الكراهة أو الجرى على اتّصال أو ما يصدق عليه فى الجملة و التقاطر يوجب مثله و حملة على الجرى عن الميزاب أو ما يكون مثله تحكّم باطل، و يتوقّف حجّته

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤

المفهوم على عدم فائده سوى الاشتراط بضمن السؤال هنا للجرى و صدور الجواب على وقف ممكن، قيل قول الشيخ معاضد بأدلة انفعال القليل و استصحاب النجاسة، قلنا: أدلته لا يتناول ماء المطر لورودها فى غيره و الاستصحاب معارض بأصالة الطهارة فيبقى أدلتنا بلا-معارض مع تعاضدها بالشهرة العظيمة، و ما قيل إن كلام الشيخ مجمل فإنّه قال: ماء المطر إذا جرى من الميزاب فحكمه حكم الجارى و هو يحتمل التخصيص و التمثيل فليس صريحاً فى المخالفة مردود بظهوره فى الأوّل، فالصواب فى الجواب ما مرّ من أنّه تحكّم لا دليل له إذ الصحيحة كما علم لا تفيد أزيد من اشتراط جرى ماء على الأرض أو الأعمّ و التقاطر مع الاتّصال يوجب بالمعنيين.

### فرعان:

الأوّل: قيل: يكفى القطرة ما لم يتغيّر من الماء النجس و إن كثر لصدق الاتّصال و رد بأنّ الماء فى الآيتين و الروايات محمول على

المتعارف و هو المتقاطر و التقاطر مبنى عن فصل قوّة فمثل القطرة غير كاف.  
الثاني: الحق يقوى القليل بالمتقاطر و وجهه ظاهر فيصير كالجاري و يطهر النجس باتصاله.

### تنبيه:

قال العلامة: ماء المطر إن تقاطر كالجاري و إلا فكالواقف و فيه أن الاختلاف بينهما إنما هو على مقالة الأصحاب و على مقالته فالكمل سواء.

### فصل: الواقف إنما كز أو أقل و ينجس الثاني بالملاقاة مع التغير

مجمع عليه و الروايات به مستفيضة بلا معارض و بدونه حق مشهور خلافاً للحسن لنا نقل الإجماع من الشيخ و مفهوم قولهم: إذا بلغ الماء كراً أو قلتين و مثل ذلك لم ينجسه شيء كالصحيح الأربعة لابن مسلم و صحيحتي ابن عمّار و حسنته و صحيحة ابن إسماعيل و مرسلتي ابن أبي عمير و ابن المغيرة و خبر الثوري عن الصادق عليه السلام و خبر زرارة عن الباقر عليه السلام و حسنته و قول الرضا عليه السلام: كل غدیر فيه من الماء أكثر من كز لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات، و منع حجته مفهوم الشرط مع عدم فائدته سوى الاشتراط مكابرة و الشيء في المفهوم نجاسته غير معيّنة أو حملة على المعيّنة تلغى الكلام لتنجس الكز بها أيضاً.

فإن قيل: المراد به في المنطوق ليس غير المعيّنة فقط إلا- لتساوي النكرة في النفي النكرة في الإثبات بل ما يعمهما و خروج المعيّنة بدليل من خارج لا يقدح في عموم اللفظ في نفسه و بالنظر إلى مفهومه، و حينئذٍ فحملة في المفهوم على المعيّنة لا يلغى الكلام إذ المنطوق أن الكز لا ينجسه شيء منهما و المفهوم أن غير الكز ينجسه شيء منهما و حمل هذا الشيء على بعض من كل منهما بطل بالإجماع فيحمل على أحدهما و المعيّنة أولى للإجماع على تنجس القليل بها على أنه لو سلم التساوي لم يصح الاستدلال.

قلنا: إذا سلم عموم اللفظ من حيث هو و بالنظر إلى مفهومه فيعمّ الفردين و المخالفة في المفهوم

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥

يحصل بخروج كل منهما و بقاء الآخر فلا، فلا معنى لألويّة حصولها بالمعيرة دون غيرها و العلم به ممّا يخرجها عن المنطوق لا يقدح في حصولها بغيرها باعتبارها كما في المنطوق فيلزم عدم تعين حكم المفهوم و هو لا يليق محاورات الشارع على أن الحمل على المعيرة يلغى الكلام بأي تقدير إذ المقصود منهما حينئذٍ بيان تنجس مطلق الماء بالتغير و أي حاجة في ذلك إليهما مع عدم دلالتها على ذلك بوجه، فالحق حمل الشيء في المفهوم على غير المعيرة من النجاسات لظهور حكمها بالضرورة و لذا ما كانوا ليسألوا عن حكمها و أكثروا السؤال عن غيرها كما يشهد به موارد الأسئلة و عمومها حينئذٍ بالنظر إلى أفرادها كقيّة نسبها بالماء من الملاقاة و المجاورة فيتناول الكلّ و يحمل في المفهوم على تلك الأفراد يشترط الملاقاة دون المجاورة و ورود النجاسة على الماء دون العكس كما يأتي فيحصل الفرق بينهما في التعميم و التخصيص فلا- يلزم تساوي النكرتين ثمّ حمل التنجيس على التغير و الشيء على النجاسات المتداولة يخالف الظاهر و ينافي و شأنهم من تعليم الحكم دون بيان الموضوع، على أن المناط في التغير الحسي و هو ظاهر لكل ذي عين و لنا ما دلّ على الاجتناب أو الإهراق أو غسل الإناء أو ما يفيد ذلك ممّا ورد في سؤركلب كصحيحتي محمد و أبي العباس و مؤثقة أبي بصير و خبري ابن شريح و ابن ميسرة و مرسله حريز عن الصادق عليه السلام و في سؤركلخزير كصحيحة عليّ عن أخيه، و في سؤركلاليهود و النصراني كحسنة الأعرج عن الصادق عليه السلام أو في ماء دخل فيه يد أصابتها منى أو قدر أو شيء من النجاسات كصحيحة البنزطي عن الكاظم عليه السلام و مؤثقتي سماعة و حسنة شهاب و خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام و مضمرة زرارة و حسنة أبي بصير عنهم عليهم السلام، و ما دلّ بالمفهوم على النهي في وضع اليد في ماء الوضوء إن كانت قدرة كصحيحة عليّ عن

أخيه و حسنة زرارة عن الباقر عليه السلام في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله، أو على فساد الماء بما له نفس سائلة كموثقة حفص و مرسله ابن يحيى عن الصادق عليه السلام و ما دلّ على النهي عن الوضوء بماء دخل فيه الدجاجة الواطئة للعدرة كصحيحة عليّ عن أخيه عليه السلام، أو دفع فيه دم الرعاف كصحيحته الآخرين أو فيه من الدم مع كون الماء مائة رطل كموثقة الأعرج عن الصادق عليه السلام أو بماء شرب منه ما لا يؤكل لحمه أو طير في منقاره دم أو قدر كموثقة عمّار عن الصادق عليه السلام أو وقع فيه فأرة ميتة كموثقة عمّار و مرسله ابن حديد عن الصادق عليه السلام و ما دلّ على إهراق الإنائين المشتهين و وجوب التيمم كموثقتي عمّار و سماعة عن الصادق عليه السلام، أو ما دلّ على تحقّق البأس بماء الحّمّام إن لم يكن له مادة كخبر ابن أبي يعفور عن الباقر عليه السلام، أو على النهي عن الغسل بما فيه غسالة الناصب كخبر ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام، أو على

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦

نجاسة المستعمل في الخبث كمضمرة العيص و ما ورد من قولهم في النبيذ إن قدر الميل منه ينجس حباً من الماء و ما دلّ على إذن التوضؤ من الحياض بعد سؤال عن قدر ماءها و الجواب بأنّه إلى الركبة أو نصف الساق كصحيحة الجمال عن الصادق عليه السلام، و ما ورد من تعليل غسل اليد من النوم قبل إدخال الإناء باحتمال النجاسة.

و هذه الروايات متواترة بالمعنى صريحة في المطلوب، و في معناها أخبار اخر كثيرة، فالعدول عن مقتضاها خطأ و حملها على صورة التغير ينافيه الإطلاق، مع أنّه في أكثرها غير ممكن و على كراهة الاستعمال مع امتناع في الكثير و مخالفته الحقيقة فيما يمكن و فقد ما يشترط به من معارض أقوى قول ثالث و حمل النجاسة في بعضها على الاستقذار خلاف التبادر و يخصص المنع فيها بالطهارة من الحذب و الشرب اختياراً دون سائر الاستعمالات لاستفاضة الصحاح باختصاص ماءها يمرّ به طينه و أقلّه أن لا يلاقى نجاسة و لذا ورد أكثرها في الأمرين مردود بمخالفته الإجماع و أخبار الطرفين، فالأخذ بظواهرها متعين على أنّها معاضدة ببعض أخبار المطر و بنقل الإجماع من الشيخ بل الصدوق لقوله: من دين الإماميّة أنّه لا يفسد الماء إلّا ما كان له نفس سائلة و يكون اشتراط الكربة لغواً لو لا الانفعال لعدم الفرق بدونه بين الكثير و القليل و الفرق باستحباب التزّه في الثاني بالملاقاة دون الأول عرفت ما فيه للمخالف أصالة الطهارة و استصحابها و ما دلّ على طهارة كلّ ماء ما لم يعلم أنّه قدر كما مرّ ورد بحصول العلم الشرعي ممّا تقدّم و بحمله على الجارى و الكرّ و ما دلّ على عدم تنجس الماء ما لم يتغير كالمشهور النبويّ و الصحاح الثلاث لحريز و قماط و ابن سنان و موثقة سماعة و خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام و خبر شهاب عنه كما في البصائر أو على جواز الوضوء من غدیر استنجى فيه عن بول أو وقع فيه عدرة كصحيحة ابن بزيع و موثقة أبي بصير عن الصادق عليه السلام عن الحياض التي يبلغ الكلب أو يُيال فيها كخبري السكوني و علاء ابن الفضيل عن الصادق عليه السلام أو عن الماء الذي وقعت فيه الجيفة أو الميتة من غير حامهما كخبر البطائني و موثقة سماعة، أو ما ولغ فيه الكلب كخبر ابن مسكان أو صحيحته عن الصادق عليه السلام، أو من القرية التي وقعت فيها فأرة ميتة كما روى عن الباقر عليه السلام، أو عدم البأس بغمس اليد القذرة في الماء النقيع كخبر عثمان بن زياد عن الصادق عليه السلام، و اجيب عن الكلّ بالحمل على الكثير، و ما ورد من الإذن في الوضوء ممّا يستدعى بالحبل من شعر الخنزير كصحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام و حمل على عدم وصول الحبل إلى الماء أو في وضع الكوز النجس في حبّ الماء كخبر مكارم

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧

عن الصادق عليه السلام ورد بأنّه بعد أمره بتطهير الكوز بصّب أكف من الماء و ذلك مع أنّ حمل الحبّ على الكرّ ممكن و ما دلّ على كراهة سور كلّ مخالف للإسلام كمرسله الوشاء عن الصادق عليه السلام، و اجيب بشيوع استعمال الكراهة في الحرمة أو على جواز الاستقاء بالدلو الذي من جلد الخنزير كخبر زرارة عن الصادق عليه السلام ورد بجواز كونه للزرع و سقى الدواب أو على جواز الوضوء من ماء الدلو الذي فيه عدرة يابسة أو ماء قليل بالاغتراف من يد قدره كخبر أبي مريم و حسنة ابن ميسر عن الصادق عليه السلام، و اجيب بحمل العذرة على عدرة كخبر ما لا يؤكل لحمه و عدم ظهور القذر في النجاسة على أنّ الأمر فيها بالوضوء مع الغسل

يؤذن بالتقيّة و ما ورد من عدم البأس بوقوع ما ينزو من الأرض التي يُبال فيها في إناء الغسل كخبر عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام، و حمل على صورة ورود الماء على النجس دون العكس و الأوّل حمل على حين الفراغ و ما دلّ على طهارة الثوب في المرنّ مرتين كصحيحه ابن مسلم عن الصادق عليه السلام و الكوز نصب الماء و تفرّغه ثلاث مرّات كموتّقه عمّار عن الصادق عليه السلام، و اجيب بالحمل على صورة وروده على النجاسة أو استثناء الحكمين كغيرهما كما يأتي، و ما ورد من تجويز الوضوء من راوية وقعت فيها فأرة غير متفسّخة و منعه إن وقعت فيها متفسّخة كخبر زرارة عن الباقر عليه السلام و اجيب بالحمل على الكثر و المنع في صورة التفسّيح إمّا للغير أو للتزّه.

ثمّ نقول: إنّ جلّ أخبارهم عامية و أخبارنا خاصّة و تقديم الخاص بحمل العام عليه واجب و ان جهل التاريخ كما قرّناه في الاصول و العكس يوجب اطراح الخاص و الحمل على استحباب التزّه مع امتناعه في البعض قول ثالث على أنّ التخصيص أولى من المجاز و غير العامية من أخبارهم مع قلته لائح عن ضعف أو إجمال أو احتمال لا ينافي المختار و لو بنى الأمر على الترجيح و الطرح فالترجيح لاختار الانفعال لقوتها بالأكثرية و الأصحّية و المخالفه لمذهب جلّ العامية سيما الحجازيين، و اعتضادها بنقل الإجماع و الشهرة العظيمة على أنّ الحقّ حصول القطع بانعقاد الإجماع عليه و مخالفة واحدة معروف النسب غير قاذح على أصحّ الطرق الموصلة إلى العلم بدخول الحجّة بل الحقّ عدم الاعتداد به على جميعها لمخالفة الإسكافي في بطلان القياس و العماني في دعاء رؤية الهلال، قيل: اختلاف روايات الكثر دليل عدم الانفعال.

قلنا: اشتراطه دليل ثبوته.

قيل: الاشتراط الاستحباب التزّه عن الأقلّ.

قلنا: في صورة لم يقل به أحد ممّن يعبأ به.

قيل: لو انفعال القليل استحالة إزالة الخبث به لتنجّس ما يرد على المحلّ بملاقاته.

قلنا: في صورة الإزالة.

قيل: ينفع مطلقاً و يطهر

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨

لعدم التنافي كما في تطهير الأرض و حجر الاستنجاء و غيرهما، و قيل في الغسله الاولى دون غيرها، و قيل إذا الفصل لا قبله، و قيل إذا ورد النجاسة على الماء دون العكس، و قيل إذا لاقى النجاسة العينية دون المتنجّس فيجب المرّتان في كلّ نجاسة ليزول بالأولى العين و يتنجّس الغسالة و المحلّ و يحصل بالثانية التطهير و يأتي ما هو الحقّ، ثمّ على القول بعدم الانفعال إذا وجد من الماء ما لا يكفي للطهارة و يمكن في بول كلب أو خنزير أو كافر ما يحصل بامتزاجهما الكفاية و لا يخرج عن الإطلاق و جب الامتراج و التطهير به من الحدث و الخبث، بل يجوز التطهير و الشرب منه مع القدرة على المياه الطاهرة و كذا يلزم و جوب التطهير أو جواز بماء شربه أحد الثلاثة و تعبأ به قبل استحالته بلعابه و يخرج منه تحليل كلّ نجاسة عينية مانعة بمثل ما ذكروا، من ذا الذي يرتضى القول بأمثال ذلك المتنجّس كالنجس منجس فينجس القليل نحو الثوب و الجسد بملاقاته وفاقاً للمعظم و خلافاً لبعض الطبقة الثالثة، فالواجب عنده غسل الملاقى للنجاسة لا للمتنجّس بعد إزالة العين عنه بالتمسّح و نحوه و إن كان رطباً و غسل المتنجّس واجب و إن زال عنه العين؛ لأنّه لا يقتضى طهارته بل عدم تنجّسه لما يلاقيه لنا ما تقدّم من تنجّس القليل بإدخال يد قدره و الحمل على صورة بقاء العين مكابرة و استفاضة الروايات بغسل مطلق الأواني بولوغ الخنزير و الكلب و وقوع الميتة و الخمر و غير ذلك فيدخل ما فيه الماء و المائعات و لو لا تنجّسه لم يتعيّن غسله و ما دلّ على وجوب غسل الفخذين إذا عرق الذكر بعد تمسّحه عن البول كصحيحه العيص عن الصادق عليه السلام أو على إعادة الصلاة إذا مسح كفّه من البول و مسحها بدهن فمسح بها بعض الأعضاء ثمّ توضّأ و صلّى كصحيحه ابن مهزيار، و علّه الملاقاة إعادة ملاقاتها الأعضاء لتحقق غسلها بالوضوء و الاحتجاج عليه لقول الصادق عليه السلام في صحيحه الأحوال فيمن وطأ



الأرض النجسة ثم وطأ الطاهرة لا بأس إذا كانت خمسة عشر ذراعاً ونحو ذلك مردود بفقد الدلالة للمخالف ما دلّ على عدم البأس بخروج التقيّة غير بعيد أو بإصابة اليد الممسوحة عن البول إذا عرقت ببعض الثوب أو الجسد كرواية ابن حكيم عن الصادق عليه السلام ورد بأنه عدم التيقن لشمول البول و العرق كلّ اليد و بإصابة كلّها للجسد و قول الصادق عليه السلام في موثقه ابن سدير لمن شكا تعذّر الماء إذا بال أو أبلت و تمسّحت فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك و فيه أنّ الشكايه لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩

لاحتمال تعدّي البلل بالعرق و نحوه فعلمه مسح غير المخرج من العضو بريقه حتّى لو رأى البلل احتمال كونه منه و لم يقطع بتعدّيه من المخرج، قيل يحتمل كونها لخروج البول فينتقض الوضوء و ينجس الثوب أو الجسد فعلمه مسح المخرج بالريق حتّى لو وجد البلل احتمال كونه منه و لم يقطع بكونه بولاً فلا يوجب نقضاً و لا تنجساً و لا يتمّ الأخير إلّا بعدم تنجيس المنتجس. قلنا: لو كان كذلك كان اللازم أن يأمره بالاستبراء و لا يجمعه مع عدمه في الحكم مع اختلافهما فيه بالإجماع و النصوص، هذا مع أنّ الاحتمال لا يكفي للاستدلال.

ما تقدّم من أدلّة تنجيس المنتجس محض تنجس القليل و نحو الثوب بملاقاته، و أمّا تنجس الجارى أو الكرّ بتغيّره عنه فتقدّم حكمه، الحقّ تنجس القليل بما لا يدركه الطرف من النجاسة خلافاً للمبسوط مطلقاً و للاستبصار في الدم خاصّة لنا بعد الشهرة العظيمة ما مرّ ممّا دلّ على تنجس القليل بالمطلق من النجس أو القذر أو بالمعّين منه كالبول و الدم و إطلاقها يتناول القليل و الكثير فمنع عموم التنجيس في الأفراد أو القدر مكابرة للشيخ قول الكاظم عليه السلام في صحیحته علّيّ بعد سؤاله عمّا يصل إلى إناء الوضوء من دم الرعاف إن لم يكن شيءٌ يستبين فلا بأس، و اجيب بأنّ نفى البأس لأصالة عدم وصوله الماء إن لم يستبين، قيل: مثل علّيّ لا يسأل عن حكم ظاهر.

قلنا: وصوله الإناء يجامع الشكّ في إصابة الماء فيخرج عن الطهور كالإنائين المشتبهين. قيل يجامع العلم بالإصابة أيضاً، فنفي البأس يتناوله و إلّا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة. قلنا: الظاهر من السؤال أنّه لم يعلم وصوله الماء و إلّا سئل عنه لا عن إصابته الإناء، فالواجب حينئذٍ نفى البأس به ما لم يعلم إصابته الماء بالاستنابة إذ حملة على نفيه و إن علم الإصابة يخرجها عن المطابقة. قيل: إطلاق إصابة الشيء الإناء على إصابته ما فيه شائع فيخصّص السؤال بصورة الشكّ تحكّم. قلنا: تجوز لا يصار إليه إلّا بالدليل.

قيل: الجواب نعم الكلّ لمجامع عدم استنابته للعلم بإصابته الماء و يخصّص السؤال لا يخصّص عمومه. قلنا: الغالب فيه عدم العلم بالإصابة لندور عدم ظهوره في الماء مع شدّة حرته فينصرف إلى ما هو الشائع فيه و إن جامع غيره نادراً و على ما ذكر يكون يستبين خبراً للفعل الناقص لا صفه للشيء حتّى يقال النفي يرجع إلى القيد فيفيد وجود شيء في الماء و لا ينافيه قوله بعد ذلك و إن كان شيئاً بيّناً فلا يتوضّأ لأنّ اسم كان ما أصاب الإناء لا الماء أى إن كان ما أصاب الإناء شيئاً بيّناً في الماء فلا يتوضّأ على

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠  
أنّ الاحتمال يكفي لإبطال الاستدلال سيّما إذا كان مساوياً أو أرجح و لو قطع النظر عن ذلك فكيف يقاوم ما ذكر فإنّها معارضة بصحیحته اخرى لعلّيّ ناهية عن الوضوء بماء قطر فيه قطرة من الرعاف مطلقاً كما مرّ، فإذا تساقطت تبقى أدلّتنا سالمه ثمّ موردها دم الرعاف فالحاق غيره من الدماء و النجاسات به باطل و كونه لعدم الفارق أو القول بالفصل بين الفساد. قيل: و لا يبعد على قول الشيخ إخراج الدماء الثلاثة لغلظ نجاستها و هو كما ترى.

الظاهر من الشيخ تخصيص هذا الحكم بالماء القليل دون غيره من الثوب و الجسد و الأواني كما هو مورد الرواية و لو عمّمه لكان ما

دلّ على تنجسها بالمطلق من كلّ نجاسة حجةً عليه أيضاً مع أنّه قياس باطل.

الثالث: لو طارت الدياثة إلى نحو الثوب لم ينجس إن لم يعلم الإصابة وإن علمت ولم يعلم البقاء والرطوبة أو الرطوبة فقط لإمكان الزوال والجفاف فيتعارض فيه الأصلان و ترجيح أصل الطهارة غير بعيد لاعتضاده بأصل البراءة وخبر موسى بن القاسم عن عليّ بن محمّد قال: سألت عن الفأرة والدجاجة والحمامة وأشباهاها يطأ العذرة ثمّ يطأ الثوب أ يغسل؟ قال: إن كان استبان من أثره شيء فاغسله وإلا فلا بأس.

و الظاهر وقوع سهو في سنده إذ المعروف رواية موسى بن عليّ بن جعفر من أخيه و لو لا ذلك لكان السند بأسره صحيحاً وإن علمت الثلاثة تنجس قطعاً و إلى الماء القليل فالأولان كالأولين والأخيران كالرابع و حكم الشيخ و المحقّق بالعموم عنه مطلقاً مشكل و التعليل تعسر الاحتراز مم و يعدم الجزم بالبقاء لإمكان الجفاف ليس كلياً.

نعم، حصول القطع بالثلاثة كلّماً أو بعضاً مشكل، فالحكم بالطهارة مطلقاً للأصل غير بعيد، إلا أنّ دعوى الكليّة مكابرة لحصوله في بعض الصور كما إذا طارت الكثرة دفعةً من مائع نجس إلى الثوب أو الجسد.

### فصل: يطهر القليل النجس باتّصاله بالجاري

و ما في حكمه أو الكثر الواقف أو الملقى بشرط اتّصاله و لا يشترط الممازجة وفاقاً للثانين و التحرير و النهاية و خلافاً للمحقّق و الشهيد و التذكرة لنا حصول الاتّحاد مع الملاقاة فيطهر لعموم الأدلّة و ما تقدّم في ماء الحمام من كفاية الاتّصال في دفع النجاسة فيكفي لرفعها و ثبوت الإجماع على كفاية إلقاء الكثر دفعةً لتطهيره و المداخلة ممتنعاً فيكفي الاتّصال و القول بجواز اشتراط ملاقاة الأكثر أو ما يعتدّ به عرفاً تحكّم قبل تعدّد المزج الحقيقي

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١

فيرجع إلى الغيري.

قلنا: لا دلالة على اشتراطه و أنّ دليل استفاضة النصوص بعدم تنجس الكثير بالملاقاة و طهوريّة الماء فيطهر ما يمازجه و هو يفيد كفاية الاتّصال لإيجابه الامتزاج في الجملة فيطهر بعض النجس و هو لا متزاجه بما يليه يطهره و هكذا إلى التمام و منع عموم طهوريّة الماء مندفع بما مرّ على أنّ عدم تنجس الكثير بالملاقاة يكفي لإثبات المطلوب؛ لأنّ طهارة أحد الممتزجين بدون الآخر غير معقول، و المراد من قولهم: الماء لا يطهر أنّه لا يطهر بغير الماء، و ما قيل إنّ الملقى سطح النجس و طهارة لا يوجب طهارة الجسم كلّ و لا يتصل به سطح آخر حتّى يطهر لا متناع تتالي السطوح كلام سطحي في أمثال المقام و استصحاب النجاسة معارض بأصالة الطهارة و ربما منع جريان الاستصحاب هنا لأنّ أدلّة انفعال القليل لا تتناوله فيحصل الشكّ في التكليف ورد بحصول التنجس عند القلّة فيستصحب إلى أن يعلم المزيل و كون الاتّصال مزيلاً غير معلوم و أيضاً دلّ بعضها على النهي عن استعماله و هو يدلّ على الدوام فيستصحب حكمه إلى أن يعلم غايته و كون الاتّصال غاية غير معلوم و ربما قيل الاستصحاب إنّما يجري فيما علم ثبوته إلى غاية إدخاله معينه و شكّ في حصولها كالشكّ في دخول الليل لا فيما شكّ في كون شيء غاية له لعدم التيقن بالشغل حينئذٍ، و الحقّ جريان الاستصحاب فيه أيضاً إذا علم دوامه بدليل و إن كان جريانه و حجّته في الأوّل أظهر كما قرّرناه في محلّه.

الحق كفاية الاتّصال بأيّ نحو كان لصدق الوحدة عرفاً و اشتراط المساواة أو علو المطهر لا دليل له كما يأتي، فيكفي الإلقاء تدريجاً بشرط الاتّصال فلا يشترط الدفعة وفاقاً للشهيدين لتعدّد الحقيقتيّة و عدم الدليل على العرفيّة و دعوى ورود النصّ بها فريه و تصريح الأكثر بها ليس حجة، قيل لو لاها لتنجس أوّله باتّصاله بالنجس فينقص الباقي عن الكثر فلا يطهر.

قلنا ليس أولى من طهارة النجس به فالكريه وقت الاتصال للتطهير كافي و النقصان بعده لا يبطله على أنّ مجرد الاتّصال لا يوجب.

قيل لا نصّ في تطهير المياه النجسة فيقتصر على المجمع عليه و لا إجماع في غير الممازجة و الدفعة.



قلنا قد عرفت دلالة ما دلّ على عموم الطهورية و عدم تنجس الكثير بالملاقاة على كفاية الاتصال و يطهر منه تطهر الكوز النجس و مثله يعمه في الجارى أو الكثير و إن كبّ فيهما و على الممازجة لا- بدّ من شيوع مائهما فيه و على اشتراط أحد الأمرين لا يكفى الكب، اتّصالة بالجارى

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢

أو الكثير بالفوارة أو الجريان من نحو الميزاب و المنارة بطهره ان يقوى الأعلى بالأسفل و بالعكس مطلقاً و إلّا فلا، و الحقّ أنّ المناط فيه صدق الوحدة فإن ثبت ثبت و إلّا فلا، و يأتي تحقيقه.

الحقّ كفاية اتّصالة بالنابع من تحته مطلقاً وفاقاً للمبسوط لا عدمها كذلك كالفاضلين و لا أنّ النابع تدريجاً كالنهاية و لا إن كان بالرشح الضعيف دون الغلبة كالكركي لنا ما تقدّم للفاضلين اشتراط العلوّ في المطهر و هو ممنوع و ربما كان نظر العلامة إلى اشتراط الكرية في الجارى و فيه أنّه يقتضى عدم كفاية النابع القليل مطلقاً، فالتخصيص تحكّم و حمل التدرج في النهاية على كلّ من الانقطاع و الرشح ممكن و الأوّل هو المختار و الثانى هو الأخير و لا دليل له و الاحتجاج عليه باشتراط الغلبة إذا كان المطهر أسفل دعوى بلا- سند و ما يُجاب الراحى بين آفات النبع لخروجه عن حكم الجارى ممنوع مع اتّصال ما يجرى على الأرض و بدونه يخرج عن النابع.

طهر المتغيّر منه موقوف على رفع التغيّر باتّصالة بكرّ لا يتغيّر عنه أصلاً أو يزيد بقدر المتغيّر و وجهه ظاهر فيطهر باتّصالة بما لم يتغيّر و أزال التغيّر و لو بالتّموج بعد مدّة لو بقى فى أوائل الاتّصال متميّزاً من دون الإزالة و لو اتّصل بما يغيّر بعضه لا بدّ من الزيادة بقدره أو كلّه لا بدّ من كزّ آخر.

الحقّ عدم طهره بإتمامه كزّاً خلافاً للمرتضى و الحلّى و ابن سعيد و القاضى و الديلمى و الكركى، و قال ابن حمزة تطهره إذا تمّ بالطاهر دون النجس لنا ثبوت النجاسة فيستصحب إلى القطع بالمزيل و كونها حكماً شرعياً فلا يرفعه إلّا دليل شرعى و قطعته التكليف باستعمال الطاهر فلا بدّ من يقين البراءة و ورود النهى عن استعمال غسل الحّمّام و لا ينفكّ غالباً عن الطاهر، و أيضاً الطارى ماء قليل لاقى المتنجّس فينجس لعموم أدلّة الانفعال و مع نجاسته فعدم الطهر أظهر؛ لأنّ يطهر تحسين بالانضمام غير معقول للمخالف ما دلّ على الطهارة ما لم يعلم القذارة و نقل الإجماع من الحلّى و استهلاك النجاسة بالبلوغ فيستوى ملاقاتها قبله و بعده و لو لا المساواة لما حكم بطهارة الكثير إذا وجد فيه نجاسة لإمكان سبقها على الكثير، و ما روى عنه صلى الله عليه و آله: إذا بلغ الماء كزّاً لم يحمل خبثاً، و الحمل بمعنى الاطهار كما فى القاموس و النهاية، و الخبث نكرة فى سياق النفى فيعمّ فيفيد رفع الكرية ما وجد قبلها.

و الجواب أنّ العلم بالقذارة حاصل و نقل الإجماع من غير ضابط على أنّه بمنزلة خبر واحد فلا يقاوم ما قدّمناه و التسوية قياس باطل، و الفارق النصّ و قوّة الماء بعد البلوغ

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣

و ضعفه قبله و إمكان السبق لا يعارض أصالة الطهارة و الرواية لإرسالها ساقطة.

و دعوى الحلّى إجماع الفريقين على صحّتها غير مسموعة كيف و لم يروها من الخاصّة إلّا الشيخ و المرتضى مرسله و لم يعمل بها من العامّة إلّا ابن حى، على أنّ المتبادر من الماء الطاهر و أيضاً مفهومها يفيد تنجس الطارئ فيعارض منطوقه فيتساقط، و أيضاً حملها على أنّ الكزّ لا يتحمّل الخبث أظهر؛ أى لا يقبل الانفعال لا أنّه يرفعه عن نفسه بعد وجوده فيوافق ما استفاض من قولهم إذا بلغ الماء كزّاً لا ينجسه شىء، فإنّ المراد منه أنّ الكزّ دافع للنجاسة عن نفسه لا رافع لما ثبت فيه قبل كريته.

و هذا هو المراد بما قيل إنّ معنى لم يحمل خبثاً أنّه يدفعه عن نفسه كقولهم فلان لا يحمل الضيم، و الدفع يتناول الرفع عن غيره لأنّه لو لم يطهر ما لاقاه لتنجّس فلم يدفع عن نفسه و الرفع يخصّ بإزالته ما ثبت فى نفسه ممّا ذكر هنا لا ينافى ما مرّ فى كفاية الاتّصال من قياس الرفع على الدفع؛ لأنّ المراد منه هناك الرفع عن غيره لا عن نفسه و الفارق يناول النصوص للأوّل دون الثانى.

### فصل: لو جمد الماء لحق بالجمادات لعدم صدق الماء عليه عرفاً و لغةً

و منع جوده عن شيوع النجاسة فيه فلا- ينجس إلّا موضع الملاقاة بغيره أم لا- و لا- فرق في ذلك بين الكثير و القليل و طهره بغسل الموضوع أو قطعه كالجماد النجس أو باتّصاله بالكثير مع زوال العين.

و قول العلّامة لعدم تنجس موضع الملاقاة من الكثير عجيب و الاحتجاج عليه بعموم إذا بلغ الماء أعجب لخروجه عن حقيقة الماء في العرف و اللغة، و القول بأنّ التجميد لا يخرج الماء عن حقيقته بل يقربه إليها لصدوره عن مقتضى الطبيعة يدفعه إناطة الأحكام بالعرف و اللغة و القليل المانع الملاصق لما زاد على الكثر من الثلج أو الجمد ينجس بملاقاة النجس و ينجس ما لاقاه منهما.

و تردّد الفاضل في الحكم لا- وجه له و تطهيره بما يطهر به القليل و الجامد و الجامد من الماء النجس كالمائع منه في التطهير فطهره بملاقاة الكثير أو الجارى إذا صار مائعاً و وجهه ظاهر و لو تخلّل في مثل الثلج قبل ميعانه فالظاهر الطهارة وفاقاً للشهيد لكونه في حكم الجامد فيطهر ما نجس من الأجزاء إذا علم وصول الماء إليه كسائر الجوامد.

قيل: هو في حكم المائع فلا يظهر إلّا بوصوله إلى جميعها و هو يوجب صيرورته ماءً مع أنّه محال لامتناع التداخل و التطهر في الماء النجس بالممازجة أو الاتصال للإجماع أو النصوص.

قلنا: كونه في حكم المائع مع جموده غير معقول.

### فصل: الكثر بالوزن ألف و مائتا رطل بالإجماع

و مرسله ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام و ما دلّ على أنّه ستمائة كصحيحة ابن مسلم و مرسله ابن المغيرة عن الصادق عليه السلام فيأتي الوجه في جمعه و ما دلّ على

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤

أنّه أكثر من راوية كحسنه زرارة أو بقدر الحب أو قلتين كمرسلي ابن المغيرة عن الصادق عليه السلام فمحمول على ما بلغ المذكور، و المراد بالرطل العراقي لا- المدني الذي مثله و بصفته وفاقاً لغير الصدوق و المرتضى لنا أصالة الطهارة فيما بلغ كزراً بالعراقي دون المدني إذا لاقى النجاسة و استصحابها إلى القطع بالمزيل و قولهم كلّ ماء طاهر حتّى يعلم أنّه قذر و تعيين الأخذ بالأقلّ عند فقد الدليل على الأ- كثر و الأقربيه إلى ما اخترناه في المساحة بل إلى غير قول ابن الجنيد من طرقها و إيجابه الجمع بين أخبار الأبطال بجملة في أخبار ستمائة على المكي الذي ضعف العراقي و إيجاب الحلّ على المدني طرحها لمخالفته المذهبين فاعتباره حرق للمركب في الوزن للمخالف الاحتياط و هو مع عدم كونه دليلاً معارض بمثله و انصراف الأخلاق إلى المعهود في بلدهم و فيه أنّ رعايته فهم السائل أهمّ و المرسل و مشايخه عراقيون، قيل: عدم الانفعال مشروط بالكريّة فما لم توجد تحكّم بالانفعال.

قلنا: المشروط بعدم الشرط في الواقع لا بعدم العلم به على أنّه معارض باشتراط الانفعال بالقلة فما لم توجد يحكم بعدمه.

قيل: الأصل عدم كريتته إن قلّ و زاد تدريجاً.

قلنا: الأصل بقائتها إن كثر و نقص كذلك.

قيل: كلّفنا بالاجتناب عن النجس و استعمال الظاهر.

قلنا: تعلق التكليف بالأفراد المشكوكه ممنوع و ما لم يعلم قذارة الماء فطاهر، ثمّ العراقي مائة و ثلاثون درهماً على الحقّ المشهور لمكاتبة الهمداني إلى أبي الحسن عليه السلام و القول بأنّه مائة و ثمانية و عشرون درهماً و أربعة أسباع درهم تسعون مثقالاً نادراً فهو بالمثاقيل الشرعية أحد و تسعون و بالصيرفية ثمانية و ستون و ربع، و المنّ التبريزي لكونه ستمائة مثقال صيرفي يعادل ثمانية أرتال و أربعاً و خمسين صيرفيّاً، فالكر مائة و ستّة و ثلاثون مثلاً تبريزياً و ثلاثة أرباع منّ و أربعون صيرفيّاً و بالمساحة ما بلغ كلّ من أبعاد ثلاثة

أو ما ساواه في بلوغ المضروب و هو سبعة و عشرون وفاقاً للقميين و المختلف لا بزيادة النصف أى ما بلغ تكسيه اثنين و أربعين شبراً و سبعة أثمان كالأكثر و لا ما بلغ تكسيه مائة شبر كالإسكافي أو لا يتحرك جنباه إن طرح حجر في وسطه كالشلمغاني و لا ما بلغ أبعاده عشرة أشبار و نصفاً كالراوندى و لا الاكتفاء بكل ما روى كابن طاوس لنا قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن جابر ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار و إرادة الضرب في جميع الأبعاد من هذا الإطلاق شائع فالسكوت عن البعد الثالث غير قادح و صحتها بأحد الطريقتين كافيّة فضعفها بمحمد بن سنان في الأخرى غير ضائر، و القول باشتباه محمد بعبد الله في الأولى دون العكس في الأخرى تحكم و توسط

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥

كلّ منهما بين ابن خالد و ابن جابر لاتحادهما في الطبقة، و لنا أيضاً ما روى في المجالس من التصريح بما اخترناه و لكونه أقلّ ما قيل يعضده أصالة الطهارة و استصحابها و أقربيته لأخبار؟؟؟ و الحبّ و الرواية و القلتين و إمكان الجمع بحمل الأخبار المعارضة على الاستحباب و امتناعه على سائر الأقوال فيلزم الطرح المخالف للأصل للأكثر خبر أبى بصير عن الصادق عليه السلام إذا كان الماء ثلاثة أشبار و نصفاً في مثله ثلاثة أشبار و نصف في عمقه فذلك الكثر من الماء و تضعيفه بجهالة أحمد بن محمد بن يحيى مردود بوقوعه في سند التهذيب فقط و في الكافي محمد بن يحيى و هو العطار عن أحمد بن محمد و هو ابن عيسى أو ابن خالد.

نعم وقع فيه عثمان بن عيسى فليس في مرتبة الصحاح لوقفه و إن كان ممّن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه و أورد على متنه بأنّ قوله في عمقه إن كان حالاً من مثله أو بدلاً له أو نعتاً لثلاثة أشبار الذى بدل من مثله كان العمق مبيّناً و العرض مسكوتاً و إن جعل مضروباً فيه لثلاثة أشبار كان الأمر بالعكس.

و اجيب عنه بشيوع الاكتفاء في مثله كما مرّ، و فيه أنه إذا اطلق و لم يعين الواحد و قيل الضمير في عمقه يعود إلى ثلاثة أشبار بقريته رجوعه إليه في مثله فيقتيد تحديد الأبعاد بأسرها، و فيه أنّ إضافة العمق إلى الأشبار لا معنى له على أنّ الاحتمال لا يكفى للاستدلال و الحقّ بناء الخبر على استدارة المحلّ فلا يدلّ على المشهور لأقربيته تكسيه حينئذٍ إلى المختار و يشهد بذلك قول الصادق عليه السلام في خبر الثورى لتحديد الكر في ثلاثة أشبار و نصف عمقها في ثلاثة أشبار و نصف عرضها و عرض البئر قطرها و زيادة تحديد الطول فيه في الاستبصار غفلة لعدم وجود الطول للمستدير و استبعاد عدم تعرّض الكليني و الشيخ في التهذيب لها مع وجودها، و يؤيده أيضاً صحيحة ابن جابر عن الصادق عليه السلام في تحديد الكر ذراعان عمقه في ذراع و شبر سعته و هي صريحة في المستدير لأنّ السعة القطر و تكسيها يقرب المختار و إرادة تحديد الكر الأبعاد بأسرها؟؟؟ بالعدر المذكور، و دعوى أقربيته حينئذٍ إلى المشهور لا يلائم تعرّض لخصوص البعض على أنّ تكسيه حينئذٍ ستّة و ثلاثون فيخالف القولين و المحقّق مع تسليمه المخالفة مال إليها ورد بمخالفته لعمل الجماعة و عدم مقاومتها لما مرّ مع ظهور حمله على المختار هذا و لا مستند للإسكافي و الشلمغاني و قول الراوندى إمّا يحمل على جمع الأبعاد من دون اعتبار ضرب و تكسير مع تساويها أو الأعمّ أو على التكسير، و الأوّل راجع إلى المشهور فمستنده خبر أبى بصير و الأخيران لا مستند لهما و حمل ثلاثة أشبار و نصف فيه على التمثيل أو المجموع على التكسير و جعله مستنداً لهما خلاف التبادر على أنّ الثاني

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦

يوجب شدّة التفاوت في التحديد؛ لأنّ ما مجموع أبعاده كذا قد يكون مساوياً للمشهور أو المختار و قد يكون أقلّ منه بقليل أو كثير و جعل العاملى أبعاد الفروض ما لو كان كلّ من عرضه و عمقه شبراً و طوله عشرة أشبار و نصفاً و فيه أنه لو كان طوله تسعة و عرضه شبراً و عمقه نصفاً لكان أبعاد مع أنّ مفروضه اثنا عشر و نصف عشرة و نصف ثمّ الثاني مع إيجابه كرية هذا القدر يوجب عدم كرية ما هو أكثر منه كما لو كان طوله ستّة أشبار و عرضه ثلاثة و عمقه شبراً، و قول ابن طاوس حاصله يعين الأخذ بالأقلّ و استحباب الزيادة فراجع إلى المختار.

## فصل: المراد بمساحة الماء استعمال ما فيه من أمثال مكعب البشر و أبعاضه

و الأول مجسم مائي يحيط به ستة مربعات متساوية طول كل من أضلاعها شبر و الثاني مجسم آخر نصفه أو ثلثه و هكذا، ثم أشكال الغدران و الحياض مختلفة في كيفية المساحة و هي غير محصورة فلنشير إلى تعاريف المشهورة منها و كيفية مساحتها ليقاس عليها البواقي فنقول: سطح الماء إن أحاط به واحد بركارى فدائرة أو قوس و قطرها فنصفها أو قوس و نصفها قطرها ملتقيتين عند المركز فقطاعها فإن دخل المركز فيه فأكبر و إلا فأصغر أو قوس و وتر فقطعتها و هي صغرى و كبرى أو قوسان تحدييهما إلى جهة غير أعظم من نصفى دائرتين فهلالى أو أعظم فعلى أو مختلف التحديب متساويان كل أصغر من النصف فاهليلجى أو أعظم فشلجى أو دائرتان متحدتا المركز فحلقة أو قوسان متوازيان و مستقيمان فقطعتها أو قبتى متساوية يحصل بعد رسم الدائرة هلاليات خارجة عنها فوردى أو خطوط ثلاثة مستقيمة فمثلث متساوى الأضلاع أو الساقين أو مختلفها قائم الزاوية أو حادها أو منفرجها أو أربعة متوازية متساوية فمربع إن قامت زواياه و إلا فمعيّن أو غير متساوية مع تساوى المتقابلين فمستطيل إن قامت زواياه و إلا فشبه المعين أو متوازيان و غير متوازيين فذوزنقة إن كان أحد الأخيرين عمودا على الأولين و إلا فذوزنقتين أو غير متوازنة فشقايقى و يعرف بقشا و هو لوزى إن قامت متقابلتان من زواياه و ذو الرجلين إن حصل من الوصل بين زاويتيّه مثلث خارج عنه و ما عداها منحرفات أو أكثر من أربعة فكثير الأضلاع فإن تساوت فمخمّس أو سدّس و هكذا إلى المعشر و إلا فذو خمسة أضلاع و ذو ستة إلى العشرة ثم ذو أحد عشر و ذو اثنى عشر قاعدة و هكذا و منه ما يقع من وصل الخطوط بين زواياه المتجاورة من خارج

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧

و داخل مثلثات خارجة و داخله فإن تساوت فمضرس و إن كان كل منها متساوى الساقين فمشرف و منه المدرج و المنبرى و هو ظاهر و المطيل و هو الحاصل من ذيقين اتصلا بأقصر متوازيهما و من السطوح ما يحيط بالجسم كسطح الكرة و الاسطوانة و المخروط، فالكرة ما يحيط به سطح يتساوى الخارجة من داخله إليه و منصفها من الدوائر عظيمة و غيره صغيرة و لو قطعت بمستو حصل قطعاتها و كل منهما إما نصفها أو أعظم أو أصغر و ما يحدث بالقطع من الدائرة العظيمة أو الصغيرة قاعدتهما و ما يبقى من سطح الكرة بعد إفراد القطعتين فدقى مع توازيهما و ركابى بدونه و قطاعها شكل صنوبرى يحيط بقاعدته سطح مستدير و يكون أكبر من نصفها أو أصغر و ضلعها ما ينفصل منها شبيهاً بضلع البطيخ و يسمى التينى و الاسطوانة المستديرة ما أحاط به دائرتان متساويتان متوازيان و سطح مستدير العرض مستقيم الطول و هما قاعدتها و الواصل بين مركزيهما سهمها فإن كان عموداً على القاعدتين فقائمة و إلا فمائلة و المضلعة ما كان كل من قاعدته مضلّعاً و المخروط المستدير ما أحاط به دائرة هي قاعدته و سطح صنوبرى مرتفع من محيطها متضابقاً إلى نقطة و الواصل بين مركزها و النقطة سهمه فإن كان عموداً عليها فقائم و إلا فمائل و المضلّع ما أحاط به قاعدة و الصنوبرى المذكور أو مثلثات قواعدها أضلاع قاعدته و إن قطع بمستوى يوازىها فما يليها مخروط ناقص و ما يلي رأسه مخروط صغير هذه أشكال سطوح نذكر مساحتها بالأشبار و هو لا يكفى لمساحة الماء لعدم كونه سطحاً بل جسماً مكعباً أو اسطوانة أو كرة أو مخروطاً أو أجزاءهما أو محاطاً بسطوح خمسة أو سبعة أو ثمانية و هكذا على هيئات مختلفة يناسب سطحها الظاهر من التثليث و التربيع و الاستطالة و التدرج و التضريس و غير ذلك، إلا أن الطريق فى مساحة كل مجسم لا يختلف حجمه أن يضرب مساحة سطحه فى عمقه و لا يخلو مجسم فى الغالب عن تساوى الحجم و كون سطحه الظاهر أحد المذكورات إلا الكرة و المخروط و أجزاءهما لاختلاف حجمها مثلاً الماء الذى سطحه مربع و لحوضه سطوح خمسة مكعب و ما سطحه مثلث و لحوضه أربعة و خمسة سطوح و ما سطحه مخمس و لحوضه ستة و سبعة سطوح و هكذا و ما سطحه مربع أو مثلث أو دائرة و ارتفاع حوضه مستدير اسطوانة إلى غير ذلك، فكل سطح من السطوح المذكورة إذا ضرب مساحته فى عمقه يحصل مساحة مجسم مائي فيضرب مساحات الجميع فى الأعماق يحصل مساحة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨

المجسّمات بأسرها إلّا ما استثني، فمساحة الاسطوانة مثلاً أن يضرب مساحة إحدى قاعدتيها في ارتفاعها و قس عليها غيرها، و أمّا الكرة و المخروط و أجزاءهما فيمسح بطرق خاصّة لاختلاف أبعاضها في الحجم و النزول و نحن نذكر مساحة السطوح المذكورة و نجعل ضرب الحاصل في العمق موكولاً على الظهور و به يحصل مساحة المجسّمات المائية بأسرها سوى المستنثيات التي نشير إلى كفيّة مساحتها بعد الفراغ عن مساحة السطوح فنقول: أمّا الدائرة فطبق خيطاً على محيطها و اقسّم الحاصل على ثلاثة و سبع ليحصل القطر أو على قطرها و اضربه على ذلك العدد ليحصل المحيط و اضرب نصفه في نصفه أو أحدهما في ربع الآخر أو الق من مربّع القطر سبعة و اضرب في أحد عشر و اقسّم الحاصل على السبعة أربعة عشر أو اضرب مربّع نصفه في اثنين و عشرين و اقسّم الحاصل على السبعة و في نصفها اضرب نصف القطر في نصف القوس، و أمّا قطعناها فحصل مركبيهما و كملهما قطاعين ليحصل مثلث و انقصه من القطاع الأصغر ليبقى مساحة الصغرى أو زده على الأكبر ليحصل مساحة الكبرى، و أمّا الهلالي و النعيلي فصل طرفيهما و انقص مساحة الصغرى من الكبرى، و أمّا الاهليلجي و الشلجمي فاقسمهما قطعتين و خذ مساحتهما، و أمّا الحلقة فانقص مساحة الدائرة الصغرى من العظمى أو اضرب البعيد بين المحيطين في نصف مجموعهما أو في محيط الدائرة المنصّفة لعرضها، و أمّا قطعها فاضرب البعيد في نصف مجموع قوسيهما أو في القوس المنصّفة لعرضها و هكذا تفعل فيما يماثل الحلقة من حواشي الحياض و أمثالها مستديرة كانت أو مضلّعة و في الوردى ارسم دائرة على أطراف القسي المتساوية فيحدث هلاليات و دائرة فخذ مساحة الجميع و المحاط بخطوط شبيهة بالمستديرة يقيم محيطه بأجزاء قريبة من الاستقامة فرجع إلى ذى الأضلاع الكثيرة فيقسمه بمثلثات أو قريبة من القسّمى فيحدث من الوصل بين أطرافها أي مواضع القسمة قطعات و ذو أضلاع كثيرة فيمسح الجميع، و أمّا المثلث فاضرب في مطلقه العمود الخارج من مركزه على ضلع من أضلاعه في نصف مجموعها و في قائم الزاوية اضرب أحد المحيطين بها في نصف الآخر و منفرجهما اضرب العمود المخرج منها على وترها في نصف الوتر أو بالعكس و حادها اضرب العمود المخرج من أيها على وترها في نصف الوتر و يعرف بأنّه أي الثلاثة بتربيع أطول أضلاعه فإن ساوى الحاصل مربعي الساقين فقائم الزاوية أو زاد فمنفرجهما أو بعض فالحاد، و أمّا المربّع و المستطيل فاضرب أحد أضلاعهما

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩

في مجاوره و المعين و قشا أحد قطريهما في نصف الآخر، و أمّا الشبيه بالمعين فاضرب العمود الخارج من إحدى زواياه على أحد قطريه في ذلك القطر أو على المتقابلين من أضلاعه في أحدهما قبل إخراجها أو بعده و في ذى الذيقة و الذيقتين اضرب العمود على المتوازيين في نصف مجموعهما أو في الواصل بين منتصفى الغير المتوازيين، و أمّا اللوزي فاضرب أحد الأقصرين من أضلاعه في أحد الأطولين و لك في ذوات الأربعة أن يقسمها بمثلثين و يجمع مساحتهما، و أمّا كثير الأضلاع من المخمس و المسدس إلى المعشر و ذى أحد عشر و اثني عشر قاعدة فصاعداً و المطيل فاقسمها بمثلثات فالمخمس و المسدس إلى أربعة و هكذا و لو ضربت في مزدوج الأضلاع من المسدس و المثلث و غيرهما نصف قطرة في نصف مجموعها حصل المطلوب و قطرة الواصل بين المتقابلين من زواياه، و أمّا المدرج فاقسمه إلى مستطيلات و خذ مساحتها و ذو الشرف صل بين أطراف شرفاته ليحدث مع استدارتها قطع و شكل مستقيم الأضلاع و مع استقامتها أشكال مضلّعة و اعمل بكلّ منها ما يقضيه و اجمع الحواصل و قس عليه إذا اختلفت بالاستدارة و الاستقامة، و لك أن تضرب الخط الواصل بين مركزه و إحدى شرفه في عدتها و الحاصل في نصل الواصل بين منتهى ساقى إحداهما أو اضرب الواصل بين المركز و زاوية معقّرة هي ملتقى ساقى شرفتين في عدتها و الحاصل في نصف الواصل بين زاويتين متجاورتين من شرفه و لك في المضرس الذي ساقا شرفته مختلفان أن يجمع العمودين الخارجين من المركز و رأس الشرفه على الواصل بين طرفى ساقيهما و يضرب المجتمع في عدّة الشرف و الحاصل في نصف ذلك الواصل و في كلّ هذه الأشكال كما مرّ اضرب مساحة السطح في أبعاد العمق ليحصل مساحة الماء بشرط استواء النزول و مع اختلافه فالغالب كون الجسم على هيئة الكرة أو



المخروط أو أبعاضهما قلتين طرف مساحتها ونشير أولًا إلى مساحة سطوحها ثم إلى مساحة أجسامها للتوقف غالبًا، ففي مساحة سطح الكرة اضرب قطرها في محيط عظيمتها أو مربع قطرها في أربعة أنقص من الحاصل سبعة و نصف سبعة أو مربع قطرها في اثنين وعشرين و اقسام الحاصل على سبعة و مساحة سطح قطعتها تساوى مساحة دائرة نصف قطرها تساوى الواصل بين قطب القطعة و محيط قاعدتها و إن ضرب سطح الكرة في دائرية نصف قطرها ارتفاع القطعة و اخذت حذر الحاصل حصل المساحة و كذا إن ضربت محيط العظيمة في ارتفاع القطعة أو سطح الكرة في ارتفاعها و قسمت الحاصل على قطر الكرة و فيما يبقى بعد إقرار

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠

القطعتين في محيط العظيمة في ارتفاع القطعة من الدفي و الركابي اضرب فصل القطر على مجموع ارتفاعي القطعتين في محيط العظيمة، و في التينى اضرب قطر الكرة في غاية الميل بين العظيمتين المحيطتين به، و أما سطح المخروط المستدير القائم فاضرب الواصل بين رأسه و محيط قاعدته في نصفه، و أما مساحة مجسّماتها ففي الكرة اضرب نصف قطرها في ثلث سطحها أو قطرها في سدسه أو في ثلثي عظيمتها في مربع قطرها أو مكعب القطر في أحد عشر و اقسام الحاصل على أحد و عشرين أو نصف المكعب في اثنين وعشرين و اقسام الحاصل على أحد و عشرين أو الق من مكعب القطر ثلاثة أسباعه و ثلث سبعة أو زد على نصف المكعب ثلث سبعة، و أمّا قطعتها و قطاعها و تينها فاضرب نصف قطرها في ثلث بسطها، و أمّا المخروط التام ففي مطلقه اضرب ارتفاعه في ثلث مساحة قاعدته، و أمّا الناقص فإن كان مستديرًا فاضرب قطر قاعدته العظمى في ارتفاعه و اقسام الحاصل على الفضل بين قطري القاعدتين ليحصل ارتفاعه لو كان تامًا و التفاضل بين ارتفاعي التام و الناقص ارتفاع الصغير المتّم له فاضربه في ثلث مساحة القاعدة الصغرى ليحصل مساحته فانقصه من مساحة التام لبقى مساحة الناقص و إن كان مضلعًا فاضرب ضلعًا من قاعدته العظمى في ارتفاعه و اقسام الحاصل على التفاوت بين أحد أضلاعها و آخر من الصغرى ليحصل مساحة التام و تتم العمل كما عرفته و من أحاط بما ذكر يتمكّن من مساحة ما لم يذكر من السطوح و الأجسام و جميع ما ذكر مبنى على استقامة الأضلاع و السطوح أو غير جاريتها أو تركبها منها و بدونها لا سبيل إلى المساحة إلا بالتقريب، ثم إن الطرق المذكورة للمساحة لا يتوقف على الأعمال الحسابية إلا على الضرب و القسمة فكلّ من الأبعاد الثلاثة إن كان صحيحًا فطريقهما ظاهر، و إن كان كسرًا فلا يبلغ حدّ الكسر فمما لا يخلو عن إبهام هو أن يكون بعضها صحيحًا و بعضها كسرًا و الكلّ مركبًا منهما أو بعضها مركبًا و بعضها صحيحًا أو كسيرًا، و الصور خمس و عشرون و بعضها يسهل ضربه كالصور الدائرة على ألسنة الفقهاء و بعضها يحتاج في تسهيله إلى التنجيس و توضيحه أنّ الكسر إن كان في كلا الطرفين و الصحيح معهما أو مع أحدهما فيجعل الصحيح أولًا من جنس الكسر و هو التنجيس بأن يضرب الصحيح في مخرج الكسر و تزيد عليه صورته ثم يضرب المجنّس في المجنّس صورة الكسر و هو الحاصل الأول ثم المخرج في المخرج و هو الحاصل الثانى فاقسم الأول على الثانى أو النسبة إليه فالخارج هو المطلوب، و إن كان في أحد الطرفين فقط مع صحيح أو بدونه فاضرب المجنّس أو صورة الكسر في الصحيح و اقسام الحاصل على المخرج و النسبة

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١

إليه فالخارج هو المطلق ثم المطلق على التقديرين هو الحاصل من ضرب أحد البعدين في الآخر فإن لم يشتمل على كسر فيضربه في البعد الثالث إن كان صحيحًا و في صورته إن كان كسرًا و في مجنسه إن كان مركبًا و إن اشتمل عليه فيأخذ بجنسه و يضربه في أحد الثلاثة، فالحاصل على جميع التقادير هو المطلق فلو كان الطول ثلاثة أشبار و نصفًا و العرض شبرين و ثلاثة أرباع و العمق أربعة و ربعًا فمضروب مجنّس الطول في مجنّس العرض سبعة و سبعون و مضروب المخرج في المخرج ثمانية و الخارج من القسمة تسعة و خمسة أثمان و مجنسه سبعة و سبعون و مجنّس العمق سبعة عشر و مضروب الأول في الآخر ألف و ثلاثمائة و تسعة و مضروب المخرج في المخرج اثنين و ثلاثون و الخارج من القسمة أربعة و سبعون أثمان و هو ينقص عن الكسر على المشهور بشبرين و يزيد على المختار بثلاثة عشر شبر و سبعة أثمان و لو كان الطول اثني عشر و العرض خمسة و ثلثا و العمق ثلاثة أرباع فمضروب الأول في

مجنس الثلاثمائة و اثنان و تسعين و الخارج من قسمته على مخرج الثلث أربعة و ستون و الحاصل من ضربه على صورة الثلاثة أربع مائة و اثنان و تسعون و الخارج من قسمته على مخرجها اثنى الأربعة ثمانية و أربعون و هو يزيد على المشهور بخمسة أشبار و ثمن و على المختار بأحد و عشرين شبراً.

### فصل: يتنجس الكثير بالتغير عن النجس

#### إشارة

كعدمه بدونه ثابت بالإجماع و النصوص و طهره بما مرّ لا بزواله بنفسه أو تصفيق الرياح و مثله خلافاً لابن سعيد لنا كون النجاسة حكماً شرعياً فلا يرتفع إلّا بالدليل و استصحابها و مرجعه إلى عمومات ما دلّ على نجاسة المتغير و النهى عن الوضوء و الشرب عنه فيدوم إلى القطع بالمزيل و يؤيده قوله عليه السلام: الماء يطهرّ و لا يطهر للخصم أصالة الطهارة و النجاسة بالتغير و قد زال و رد بمنع كونه علّة باعثة بل هو أمارة لا يعتبر فيه الأطراد و الانعكاس فلا ينتفى النجاسة بانتفائه و لو سلم فهو علّة بعد القطع بتحقيقه لعموم النهى غير لازم على أنّ الزوال على وجوه فيجوز عدم العبرة بما لم يثبت اعتباره لعدم كونه زوالاً حقيقياً قبل خبر البلوغ يدلّ على طهارته. قلنا: المتغير خارج بالإجماع و النصوص.

قيل: الخروج إذا بقى التغير.

قلنا: يغير فخرج و الدخول ثانياً يحتاج إلى دلالة، ثمّ الظاهر عدم كون القول بطهارته لازماً للقول بطهارة المتمم لاختلاف طريقيهما فى الاحتجاج، فدعوى جماعة الاستلزام باطلّة.

مياه الحياض و الأوانى مع الكثرة كغيرهما فى عدم التنجس بالملاقاة خلافاً للمفيد و الديلمى الأصل و الشهرة و عموم ما دلّ على أنّ الكر لا ينجسه شيء و خصوص ما دلّ

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢

على عدم تنجس الحوض بالملاقاة و احتجاجها بعموم النهى عن استعمال ماء الأوانى بالملاقاة مردودة بانصرافه إلى الغالب من قلّة مائها و لو سلم فعمومنا يعارضه من وجه بترجيح الكثرة و الاعتضاد بما ذكر على أنّ النهى يخصّ بالأوانى فالحاق الحياض لا وجه له ثمّ لظهور ضعف ما ذهبنا إليه حمل الكثير فى كلامهما على العرفية القاصرة عن الكر غالباً و هو غير بعيد.

### فرع: الشكّ و الظنّ فى استناد التغير إلى النجاسة لا يوجب التنجس

لأصالة الطهارة العقلية للأشياء الثابتة بكونها مخلوقة للنفع المتوقّف على طهارتها و الشرعية الثابتة بموثقة الساباطى عن الصادق عليه السلام: كلّ شيء نظيف حتّى يعلم أنه قدر، و لعدم بعض اليقين بالشكّ و طهارة الماء ما لم يعلم قذارته كما مرّ.

الحقّ صدق الوحدة على الماء مع اتّصاله و لو بانوبه أو ثقبه ضيقة و مع اختلاف سطحه و لو بالتسنّم من نحو الميزاب فصدق الكر الواحد على مثله ظاهر و اندراجه فى عموم الأخبار واضح، فيقوى كلّ من الأسفل و الأعلى بالآخر فى عدم التنجس بوقوع النجاسة فى أحدهما و يطهر القليل النجس باتّصاله به و ما اخترناه ظاهر الأكثر و المخالف بين مشرط للممازجة غير مكتف بمطلق الاتّصال كالفاضلين و الشهيد فى بعض كتبهم حيث صرّحوا بذلك فى طهر القليل النجس إذا لاقى الكر لعدم تعقل الفرق و تفرقة بعضهم كما يأتي باطلّة و لمساواة السطوح كبعض الطبقة الثالثة و غير قائل بتقوى الأعلى بالأسفل كالعلامة فى التذكرة و الشهيد و الكركى للأول

بما تقدم مع جوابه و للثاني ظهور اعتبار الوحدة و الاجتماع من أخبار الكر و عدمها مع اختلاف السطوح و قد بان المناط الوحدة و صدقها معه عرفاً و لغه ظاهر على أن الكر يعم مختلف السطوح فيناوله ما دل على عدم انفعاله و مع عموم المفرد المعروف شرعاً حيث لا عهد مكابرة لمنافاته الحكمة و دعوى ظهوره من الأخبار لتضمنها السؤال عن المجتمع باطله لأنها إما خالية عن السؤال أو متضمنة للسؤال عن مطلق الماء لا المجتمع و لو سلم عدم ظهوره في العموم فلا يمنع ظهوره في عدمه فيسلم أصل الطهارة و استصحابها على أن عموم تنجس القليل لا دليل له فالمناط فيه عدم القول بالفصل و هو هنا موجود ثم هذا المشترك صرح بعدم انفعال القليل إذا اتصل بالمادة الكثيرة و إن كان أسفل منها بنحو المصب من الميزاب و اختلفت سطوحها أيضاً و إن اشترط تساويها لعدم انفعال نفسها كالكر و احتج بالقياس على النابع و ماء الحمام فإن مقتضى لعدم انفعالهما بالملاقاة هنا موجود و هو اتصالهما لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣

بالمادة من دون اعتبار تساويها لهما و هو ظاهر و لا تساوى أجزائها لأن مادة النابع غير مستوية و يخصص ذلك بهما و إخراج القليل المتصل بالكر منه لا و جملة و أما الكر فالمقتضى لعدم انفعاله هو الوحدة و الاجتماع دون الاتصال بالمادة فيعتبر فيه الاستواء؟؟ بمنع وجود المادة هنا لاختصاصها بالزيادة المتصلة لغه و عدم إطلاقها على الكر عرفاً فلو اشترك في عدم الانفعال لم يوجد هنا و الحق أن الاعتبار فيه صدق الوحدة و هو في صورتين حاصل و للثالث إيجاب التقوى لتنجس الأعلى بنجاسة الأسفل لأن تأثيره فيه بعدم الانفعال دون غير معقول و هو باطل و رد بوجود الفرق أدلة أخبار الكر على الأول دون الثاني على أن الإجماع منعقد على عدم سراية النجاسة من الأسفل إلى الأعلى و الفرق الذي ذكره بين ورود الماء على النجاسة و عكسه موجود هنا و لو لا التقوى يلزم تنجس ما تحت النجاسة من الماء المقدر و إن بلغ كل بعد عنه فراسخ و هذا يلزم التنجس إن لم يكن فوقه كر في الراكد مطلقاً و في الجارى إن اشترط الكرية فيه هذا و إطلاق الأدلة و كلامهم يقتضى كفاية الاتصال و لو كان باختلاف فاحش كالصّب من الجبل و المنارة و ربما يستبعد منه لإيجابه عدم تنجس ما على رأس المنارة بالملاقاة أو اتصال أسفله بما يبلغ وحده إذ مع ما في رأسها الكر و يطهره إذا نجس باتصاله بكر تحتها و فيه أن التزام ذلك لصدق الوحدة ممكن كما أن حمل الأخبار و كلامهم على المتعارف فيخرج الفاحش محتمل و على ما ذكر فلو اتصل القليل بالكثير الواقف أو الجارى اتحداً تساوت سطحهما إذا اختلفا بعلوهما أو العكس فيظهر ان انفعال و بالملاقاة لا ينفعل.

تغير بعض الكر مع عدم قطعه العمود يوجب نجاسته إن لم يكن الباقي كراً و إنما اختص المتغير بالنجس و يطهر بزوال التغير مع بقاء الاتصال أو حصول الامتزاج بتموجه و مع القطع إن كان أحد الطرفين كراً اختص التنجس بغيره و يطهر بزوال التغير و إنما نجس الجميع و إن بلغ مجموعهما كراً و أدلته هذه الأحكام على ما اخترناه ظاهرة و لا يختلف باختلاف السطوح اختلافاً و استواء إلا في اختصاص الأول بعدم تنجس ما فوق المتغير مطلقاً كما مرّ و لو شك في كرية غير المتغير على أصل الطهارة و وجهه ظاهر و ظن عدمها كالشك إلا أن يثبت حجته كشهادة عدلين.

و أما الشك في الكرية مع وقوع النجاسة و بدونه أو في سبقها فقد تقدم حكمه.

### فصل: يطهر الكثير المتغير بزوال تغيره بآماله بالجارى أو الكر

الطاهر الواقف أو الملقى أو بالغيث المتقاطر لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤

و الوجه في الكل على ما اخترناه ظاهر أو بفوره ثم عوده لأن العائد غير الغاير عرفاً و القطع بالاتحاد بعيد و الشك فيه غير قادح، فالاحتجاج على النجاسة بالاستصحاب باطل.



**فصل: قيل البئر مجمع ماء نابع لا يتعداها غالباً**

و لا يخرج عن مسماها عرفاً، فالنابع خرج غيره لاشتراط النبع فيها إجماعاً و بالفعلين المتعدى غالباً و ما يسمى العين و إن لم يتعد غالباً لاندرجهما فى الجارى و التقييد بالغالب لإدخال ما يتعدى نادراً فإن مثله غير خارج عنها و الحق أن المتعدى بالفعل ليس يبرأ و إن لم يتعد غالباً فيلزم أن يراد قولنا و لم يتعد بالفعل قيل يلزم الاكتفاء به و ترك الفعل الأول؛ لأن ما لا يتعدى بالفعل داخل فى البئر و إن يتعدى غالباً و هو كما ترى، و المراد بالعرف هو العام و جوب حمل اللفظ عليه إذا لم يعلم سائر الحقائق ظاهر لأصالة عدم وضع سابق و عدم التقبل.

قيل: يختلف بتغير الأزمان فيغير الحكم.

قلنا: التغير فى الواقع بدون العلم به غير قادح و معه يلزم الرجوع إلى السابق.

قيل: إذا كان المناط إطلاق المعرف فلا حاجة فى التعريف إلى القيود السابقة.

قلنا: كونه مناطاً بعد تحققها لا مطلقاً و إلا كانت القناة بئراً ليتحقق التسمية عرفاً.

**فصل: تنجس ماء البئر مع التغير مجمع عليه**

و عموم ما دل على نجاسة كل ماء بالتغير يشبهه و بدونه محل نزاع و الحق عدمه مطلقاً مع استحباب النزع وفاقاً للحسن و ابن الغضائرى و العلامة و الفخرى و ابن الجهم و الكركى و جل الطبقة الثالثة لا مع وجوبه كالمتهى و لا نجاسته مطلقاً كالمترضى و أكثر الطبقة الثانية و لا ان كان كر كالبصروى و الشيخ فى كتب الفروع اختار الأول تارةً و الثالث اخرى و فى كتابى الحديث كلامه مضطرب و حملة على الثانى أو على القول بالنجاسة مع عدم إعادة الطهارات لو استعمله قبل علمه بالنجاسة تكلف و إن كان كلام الاستبصار فى الأول أظهر و على الحمل الثانى فالمذاهب خمسة لنا على عدم النجاسة أصالة الطهارة و استحبابها و ما دل على عدم انفعال الماء مطلقاً أو مع الكربة و قول الرضا فى صحيحته ابن إسماعيل: ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلا أن يتغير نفي الإفساد بدون التغير على وجه العموم فتبقى النجاسة لأنها أقوى أنواعه على أن الشوق ظاهر فى الاختصاص و حملة على ما يوجب التعطيل يخصيص بلا دليل على أن الانتفاع بالكل عندهم غير حاصل و بالبعض عند التغير أيضاً حاصل.

فالتفرقة لا وجه لها و التعليل فى إحداها بوجود المادة كالحصر و الوصف بالسعة فيهما يؤكد المطلوب و كون إحداها مكاتبه غير قاده لثبوت حجيتها مع أخبار العدل كالمشافهة

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥

فى انفاذ النبى صلى الله عليه و آله رسله بعضاً أو كلاً من ماء البئر إن وقعت فيه فأرة بالمكاتبات إلى القبائل شاهد صدق عليها و ما دل على عدم غسل الثوب فى إعادة الوضوء و الصلاة بعضاً أو كلاً من ماء البئر إن وقعت فيه فأرة كصحيحة ابن عمّار و موثقة أبان و خبر أبى عيينة عن الصادق عليه السلام أو ميث كموثقة أبى بصير عنه عليه السلام و أى شىء كان ما لم تتن كصحيحته الاخرى أو على عدم البأس بالثلاثة إذا وقعت فيه الطير و الدجاجة و الفأرة كصحيحة الشّحام و ابن عيثم عن الصادق عليه السلام و بالوضوء فقط إذا وقع فيه زنبيل من عذرة و العذرة فضلة الإنسان فى العرف و اللغة فالقول بأنها أعم من النجس باطل و إطلاقها فى بعض الأخبار على فضلة غيره يجوز و تفسير الخراء بها فى الصحاح و القاموس لا ينافى المطلق على أن مقابلتها بالسرقين يعين حملها على النجسة و وقوع مثل الزنبيل فى الماء لا ينفك عن دخول ما فيه إليه عادةً فممنع الوصول مكابرة و تقييد نفي البأس بصورة نزع المقدر يوجب تأخير البيان عن وقت الحاجة و القول باحتمال وقوع السؤال على سبيل التعرض دون الاتفاق فاللازم تأخيره عن وقت الخطاب دون الحاجة بعيد على أنه يوجب الإلغاء للنافية للحكمة على التقديرين و ما دل على النزع بوقوع الميته إن كان لها ريح كصحيحة ابن مسلم عن

الباقر عليه السلام، أو على جواز الاستقاء من حبل اتخذ من شعر الخنزير كصحيحته زرارة عن الصادق عليه السلام أو بالدلو الذي من جلده كصحيحته الاخرى و هل توضأ النبي صلى الله عليه و آله من بثر تلقى الريح فيها القذر من المزبله كمرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام أو على جواز الوضوء منه ما لم يتغير كخبر ابن عبد ربه عن الصادق عليه السلام كما في البصائر أو على جوازه من البثر في جنب الكنيف ما لم يتغير ماؤها كخبر ابن القاسم عن الرضا و القول بأن الجواز بدون بدون التغيير لعدم حصول العلم بالوصول بدونه لا مطلقاً لثبوته معه بدونه ضعيف لإمكانه بدونه غالباً و أمر الصادق عليه السلام غلامه في خبر ابن حديد بصب ثالث الدلاء في الإناء بعد خروج الأولين بالفأرة و ما روى عن استقاء النبي صلى الله عليه و آله من آبار المشركين من دون نقل النرح مع توفر الدواعى و عموم البلوى ثم أيد المطلوب بأنه لم يعهد التطهير من الشرع باعدام البعض و هو كما ترى و بإيجاب التنجس لتنجس الدلو و الرشاء و جوانب البثر و التساقط من الدلاء و دوام ملاقاتها مانع من التطهير و بأن الكر لا ينجس بالملاقاة فماء البثر مع الكثرة أولى بذلك لمزيتته بالمادة و بأنه إذا صاحب نجاسة غير مغيرة لا ينجس بها في خارجها فتنجسه إذا وقع فيها تنجيس بغير منجس و بلزوم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦

تنجيس نجاسة معينة كرراً كثيراً فيها و عدم تنجيسها لواحد منها في خارجها و هو ترجيح للمرجوح و هذه الوجوه و إن لم تنتهض لإثبات الحكم إلا أنها صالحة للتأييد و لنا على استحباب النرح ما ورد من الأمر به لوقوع نجاسات معينة و إن لم يتغير بها فإن ذلك لطيبه الماء و زوال النفرة و حملها على الوجوب غير جائز للأصل و ظاهر بعض الروايات السابقة و إطلاق الدلاء في كثير من الأخبار من دون تعيين و الجمع بين المختلفات و التفريق بين المتماثلات و التخيير بين عدد و غيره في كثير من النجاسات و الأمر بالنرح لبعض الأشياء الطاهرة كالحيه و العقرب و غير ذلك و شدة التعارض و الاختلاف بين روايات النرح في جل المواد بل كلها و كل ذلك دليل الاستحباب لأن الوجوب لا يقبل التشكيك و توجيه الاختلاف بأن النرح كتدافع الجارى فيختلف باختلاف النجاسة و المياه، فالاختلاف فيه بالأقل و الأوسط و الأكثر لأجل ضعف النجاسة و قوتها و ضيق المجارى وسعتها أو لبيان الواجب و المستحب و الأفضل فيه ما فيه و بما ذكر ظهر الجواب عن حجة المخالف الأول و هى أخبار النرح مع أن أكثرها ضعيف السند مجمل الدلالة غير ظاهر في الوجوب و يعارضها صحيحة ابن إسماعيل الدالة على الاكتفاء بنرح ما يزيل التغيير خاصة لظنه، نعم ما يزيد مقدرة على ذلك بل ما يجب له نرح الجميع فلولا عدم الوجوب لوجب استيفاء المقدر و نرح الجميع و للثالث أخبار النرح و اجيب بعدم دلالتها على النجاسة و يعين حملها على النزاهة و عموم ما دل على انفعال القليل بالملاقاة ورد بوروده في غير ماء البثر على أنه لا يثبت تمام المطلوب و ما دل على أن نرح بعض الدلاء يطهر البثر إذا وقعت فيه حمامة أو دجاجة أو فأرة أو كلب أو هرة كصحيحة ابن يقطين عن الكاظم عليه السلام أو بول أو دم أو عذرة كمكاتبة ابن إسماعيل عن الرضا عليه السلام و رد بتضمنهما التسوية بين المذكورات في نرح الدلاء و القائل بالتنجيس لا يقول به فيحمل التطهير على زوال النفرة و النرح على الاستحباب و يؤيده تعليق التطهير فى الاولى على المشتبه و ما دل على نهى الجنب عن وقوعه فى البثر و إيجاب التيمم حذراً عن إفسادها كصحيحة ابن أبى يعفور عن الصادق عليه السلام و اشتراط التيمم بفقد الماء يدل على التنجيس لو وقع كدلالة الإفساد عليه و رد بتسوية التيمم لعدم الآلة و مشقة النزول كما دل عليه صحيحة ابن أبى العلاء عن الكاظم (الصادق عليهما السلام) و المراد بالفساد هنا إثارة الحماءة أو حصول النفرة أو رفع الطهورية بفرض

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧

القلمة كما هو مذهب الشيخين و الصدوقين فى المستعمل فيه فى رفع الحدث الأكبر و حملة فيما تقدم على النجاسة أو ما يتناولها الوجوه القرينة و وقوعه فى سياق النفى فيعم على أن الجنب اطلاقه يعم ظاهر البدن و هو غير منجس قطعاً، مع أن ترك الاستفصال يدل على العموم فيحمل النهى على الكراهة و الفساد على ما مرّ و تقييده بالنجس ليس أولى من تقييد الفساد بالمغير،؟؟؟ تأخير البيان

عن وقت الحاجة مشترك ثم لو سلم دلالتها على النجاسة فالترجيح لأخبار الطهارة بالكثرة و صراحة الدلالة و موافقة الأصل و براءة الذمّة و عمومات الكتاب و السنّة و المخالفة لمذهب العامة و المعاضدة بما مرّ من الاعتبارات المرجّحة و إمكان الجمع بحمل أخبار النزع و النجاسة على التقيّة أو على الاستحباب و الكراهة و إيجاب العمل بها طرح أخبار الطهارة و تأييدها بالشهرة و نقل الإجماع من الحلّي و ابن زهرة لا يرجّحها لأنّ الشهرة ليست بحجّة و الإجماع المنقول كخبر واحد فالمقاومة معهما أيضاً مفقودة على أنّ الشهرة غير مسلمة و لو سلمت فضعيفة و نقل الإجماع في أمثال المقام سيما من غير الضابط لا يخفى حاله و للرايع أخبار الكفر و عموم ما دلّ على انفعال القليل بالملاقاة و الأوّل لا يخالف المختار و الجواب عن الثاني منع العموم و لو سلم فيعارض أخبارنا بالعموم من وجه فيخصّص بها لتأييدها بالأصل و الاستصحاب و ما دلّ على عدم الانفعال مطلقاً أو مع القلّة و سائر ما تقدّم و له أيضاً ما مرّ في تحديد الكفر من خبر الثوري و ما دلّ على نفي البأس بماء البئر إن وقع فيه زنبيل من العذرة بشرط كثرته كموثّقة عمّار عن الصادق عليه السلام و قول الرضا عليه السلام: كلّ بئر عمق ماءه ثلاثة أشبار و نصف في مثلها فسيبيلها سبيل الجارى إلّا أن يتغيّر لونها أو طعمها أو ريحها، و اجيب بالحمل على الاستحباب جمعاً، و الخامس إن كان مذهباً للشيخ فمستنده في النجاسة و وجوب الإعادة مع سبق العلم أحله المذهب الثالث و في عدم وجوبها بدونه ما دلّ عليه من صحیحته ابن عمّار و موثقتي أبي بصير و خبر ابن أبي عيينة كما مرّ و على ما ذكرنا فما نزحه من مقادير النزع على الوجوب عندهم و على الندب عندنا إلّا في صورة التغيّر.

### فصل: يطهر المتغيّر من المتغيّر من البئر بزوال تغيّره

بملاقاة الجارى أو الكر أو الغيث و بالنزع عندنا و عند غيرنا ففي كفايته أو نزع الكلّ و مع تعدّده التراوح أو الكلّ و معه الأكثر من الأكثر المزيل و المقدر أو الأكثر منهما مطلقاً أو الأكثر إن كان لنجاسة مقدر و إلّا فالكلّ أو التراوح أقوال و الأوّل أو الأكثر إن كان و إلّا فمزيل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨

التغيّر أو المزيل أوّلًا ثمّ المقدّر إن كان و إلّا فالكلّ أو التراوح أقوال و الأوّل للمفيد و الحسن و القاضى و الحلبي و الشهيد في البيان و الثاني للصدوقين و السيّد و الديلمي و المحقّق في الشرائع و الثالث للشيخ و ربما نسب إلى الشيخ المفيد و الرابع لظاهر المعتمد و صريح القدور و الخامس لابن زهرة و الشهيد في الذكرى و السادس للحلّي و العاملي و المختلف و الكركي على فرض الانفعال و السابع لبعض الطبقة الثالثة و الثامن نسب إلى بعض الأصحاب و نسبه إلى المحقّق غفلة لنا كون البئر على المختار كالجارى و زوال التغيّر فيه بالتدافع كان لطهارته وفاقاً فزواله بالنزع القائم مقامه كان لطهارتها و أيضاً سبب التنجس التغيّر فيزول بزواله، قيل فيلزم طهارته بزواله بنفسه من دون نزع، قلنا: نلتزم كما يأتي و لنا ما دلّ على ذلك صريحاً كصحیحة ابن إسماعيل عن الرضا عليه السلام و صحیحته الشّخام و أبي بصير و موثّقة سماعه و خبر زرارة عن الصادق عليه السلام.

و أمّا ما دلّ على نزع الجميع بالتغيّر كصحیحة ابن عمّار و خبر أبي خديجة أو بموت الكلب أو صبّ البول و الخمر أو وقوع الكلب و الخنزير كصحیحته أبي مريم و ابن عمّار و موثّقة الساباطى أو على نزع المقدّر ثمّ الجميع إن بقى التغيّر كخبر منهال عن الصادق عليه السلام لا يفيد و خبر منهال متروك الظاهر عندهم و ما دلّ على نزع عشرين أو ثلاثين بالتغيّر أو التخيير كصحیحة ابن مسلم و خبر كردويه مع كونه متروكاً بالإجماع محمول على صورة زوال المتغيّر عن غيره في النزع إذا زاد المقدّر على مزيل التغيّر و هو باطل، و الحمل على الغالب من إيجاب الزوال لتزحّه غير كاف للمطلوب فاللازم تخصيصها بصورة أكثرية المزيل على المقدّر فيجب أكثر الأمرين منهما و لثاني في الأوّل ما دلّ على نزع الجميع كما مرّ و في الثاني بدلائيّة التراوح عنه عند التعدّد و في كليهما قول الصادق عليه السلام في موثّقة الساباطى بعد سؤاله عن وقوع كلب أو فأرة أو خنزير في البئر ينزف كلّها فإن غلب عليه الماء فلينزف يوماً إلى الليل ثمّ يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين فينزفون يوماً إلى الليل و قول الرضا عليه السلام فإن تغيّر الماء نزع كلّ و إن صعب

فيكترى عليه أربعة رجال يستقون منها على التراوح من العذرة إلى الليل، و اجيب بالحمل على الاستحباب لمعارض أقوى كما مرّ على أنّ الموثقة

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٩

متروكة الظاهر لتضمنها لوجوب نزع الجميع للمذكورات مطلقاً و لم يقل به أحد و حملها على صورة التغير بعيد و معه لا يفيد و على الاستحباب يسقط الاستدلال بها على الوجوب مع أنّها الواردة في أشياء مخصوصة فالتعدّي عنها باطل أيضاً لفظه ثم يفيد وجوب النزع يومين و لم يقل به أحد و دفع باحتمال كونها من كلام الراوى و لذا لم يوردها المحقق في المعتبر و العاملى فى الروض على أنّ كونها للترتيب الخارجى غير لازم كقوله تعالى: «كَلَّا سَيَعْلَمُونَ» \* قيل ماء نجس فيجب إخراج كله أو بدله قلنا: النصّ دلّ على كفاية نزع المزيل كما فى نزع البعض فى أكثر النجاسات مع حكمهم بنجاسة الجميع و للثالث فى الأوّل ما للثانى فيه بحمله على صورة الإمكان و فى الثانى ما للأوّل بحمله على صورة التعذّر، و اجيب بأولوية حمل الأوّل على الاستحباب و وجهه ظاهر و تخصيص الثانى بصورة أكثرية المزيل على المقدّر لكفايته فى دفع التعارض مطلقاً فلا يلزم إلّا تخصيص واحد و تخصيصه بصورة التعذّر لا يدفع التعارض بينه و بين أخبار التقدير فيلزم تخصيصه بصورة أكثرية المزيل أيضاً كما مرّ و تقليل التخصيص أولى من تكثيره و للرابع فى الأوّل ما للثالث فيه و فى الثانى ما مرّ من الجمع بين أخبار التقدير و أخبار كفاية المزيل و اجيب بحمل ما دلّ على نزع الكلّ أو المقدّر على الاستحباب لمعارض أقوى فيرجع إلى المختار إلّا أنّ ذهاب القائل بالانفعال إليه غير معقول لما تقدّم من حديث التعارض فلا ينتهض حجة للأوّل و للخامس ما للرابع فى الثانى ورد بتعارض عندهم لما دلّ على نزع الجميع و حمله على الاستحباب لمعارض أقوى ليس أولى من حمل أخبار التقدير عليه إذا زاد المقدّر على المزيل لعدم تقاومها لما دلّ على كفاية المزيل فيرجع إلى المختار و للسّادس فى الأوّل ما للخامس فى الثانى و فى الثانى نزع الجميع فيما لا نصّ فيه بدون التغير فمعه أولى و بديهة النزوح عنه عند التعذّر و اجيب عن الأوّل بما مرّ و عن الثانى بالمنع كما يأتى و للسّابع فى الأوّل ما للسّادس فيه و فى الثانى ما للثالث فيه و جوابه ظاهر ممّا مرّ و للثامن فى الأوّل استقلال كلّ من التغير و التقدير فى عليه ما ما عيّن له من النزع و الأصل عدم التداخل فيتربّب على كلّ منهما ما يوجب و تقديم مزيل التغير لتوقف الجمع بين الأمرين عليه و فى الثانى ما للسّادس فيه و دفعه واضح ممّا تقدّم.

ثمّ الظاهر على الانفعال هو الانفعال هو الخامس أو السابع و وجهه ظاهر.

ظاهر القائلين بالانفعال عدم حصول التطهير بزوال التغير بنفسه

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٤٠

أو بالعلاج و وجهه ظاهر و فيه وجوب نزع الجميع لثبوت النجاسة و توقّف اليقين برفعها عليه أو كفاية المزيل التقديرى لتناول الروايات لها إذا علم وجهان، و الأوّل للتذكرة و الذكرى و رجّحه الفخرى و الثانى للبيان و قوّاه العاملى و لا يخفى أنّ حصول العلم به فى جميع الموارد بعيد و فى بعضه ممّا لا يفيد لعدم القول بالترفة و تناول الروايات لما زال تغيّره ممنوع لظهورها فى صورة بقائه على أنّه لو سلم حصوله فى الكلّ أو البعض و لم يمنع تناول كان الظاهر ثانى الأقوال المتقدّمة هنا و كون المختار لكلّ أحد هناك مختار آله و وجهه ظاهر.

و أمّا عندنا به واضح لأنّ علمه التنجيس على المختار التغير فيزول بزواله و الروايات حجة لنا لا علينا لجعل زواله فيها غاية للنزع فالتكليف به مع حصوله ساقط و أيضاً ماء البئر كالجارى فالزوال مع الاتّصال بالنبع كاف لطهارته قيل بشرط التدافع فى الجارى فيلزم هنا النزع للبدلية.

قلنا ممنوع كما مرّ و التمسك باستصحاب النجاسة دفعه ظاهر.

للإجماع المعلوم بالتتابع ونقل الحلّي و ابن زهره و للصحاح الثلاث للحلبي و ابن سنان و ابن عمّار في الأوّل و للأوّلين في الثاني و الأكثر على أكثر على أنّ القطرة كالكثير للصحاح المذكورة و صدورها بلفظ الصّب لا ينافيه أحد على وقوعها و الصدوق على نزع العشرين بوقوعها لقول الصادق عليه السلام في خبر زرارة بعد سؤاله من قطرة الدم و الخمر و الميت و لحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلوّاً فإن غلب الريح نزحت حتّى تطيب.

و قول الكاظم عليه السلام في خبر كردويه بعد سؤاله عن قطرة من دم أو نبيذ مسكر أو بول أو خمر ينزح منها ثلاثون دلوّاً دلّ على نفى نزح الجميع فيجتمع بينه و بين سابقه بحمله على الاستحباب، و اجيب بمنع حجّيتهما للضعف و دلالة الاولي على الاكتفاء بالعشرين بمطلق الخمر و ما معه بوجهين و لا قائل به و عدم دلالة الثانية على مدّعا و حديث الحمل لا يخفى ما فيه و على المختار يتأتّى الجميع بين الكلّ لكون الاستحباب ذا مراتب و جواز التسامح في أدلّته و على ما ذكر فإلحاقها بغير المنصوص لضعف الخبرين و عدم تناول الصحاح لها ضعيف ثمّ البعير من الإبل بمنزلة الإنسان يتناول الذكر و الانثى و الصغير و الكبير، فما ورد في خبر عمرو بن سعيد عن الباقر عليه السلام: من نزح كر للجمل لا يعارض ما تقدّم لضعف سنده و حمله عندنا على بعض مراتب الاستحباب ممكن.

### فصل: الحق أنّ البقرة و الثور كالبعير

و الأكثر في الأوّل و الحلّي في الثاني على نزع الكر لنا صحيحه ابن سنان  
لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٤١  
فإن مات فيها ثور أو نحوه نزح الماء كله للأكثر قياس البقرة على البغل و الحمار و هو فاسد و للحلّي قياس الثور عليها و هو أفسد ثمّ إدخال المحقق البقرة فيما لا نصّ فيه غير جيّد لأنّ قوله: أو نحوه يتناولها.

### فصل: لا نصّ باعتراف الجماعة في المنى و الفقاع و كلّ مسكر مائع بالأصالة

#### إشارة

فقيل بلحوقها بغير المنصوص و الأكثر على إلحاقها بالخمر و حجّتهم على الأوّل بعد نقل الإجماع من الحلّي و ابن زهره ثبوت النجاسة و توقّف القطع بالطهارة على نزح الجميع، و اجيب بأنّه لا- يفيد أزيد من الإلحاق بما لا- نصّ فيه و الظاهر كفاية نقل الإجماع من العدلين مع عدم المغاير لإثبات الحكم و ربما احتمل وجوب التتابع له من حيث وجوبها لوقوع الجنب و عدم معقوليته مع طهارة بدنه فهو لنجاسة المنى و المستفاد من الصحاح الثلاث لزراعة و ابن مسلم و البزنطي عن أحدهما و عن الصادق و الرضا عليهما السلام تأخيرهم إزالة المنى إلى وقت الغسل و لا يخفى أنّ إثبات الوجوب مشكل و أمّا الاستحباب فالأمر فيه هين و على الأخيرين إطلاق الخمر عليها في الروايات الكثيرة ممّا دلّ على أنّ الفقاع خمر كخبر كموثقة عمّار و خبر القلانسي أو خمر بعينها كخبر محمّد بن سنان أو خمر مجهول كخبري هشام و الجعفرى عن الرضا عليه السلام أو خمر استصغرها الناس كما روى عن الكاظم عليه السلام قوله: لكلّ ما كان عاقبة عاقبته الخمر فهو خمر.

و قول النبيّ صلى الله عليه و آله: كلّ مسكر خمر.

و ما دلّ على أنّ الخمر كلّ مسكر من الشراب كما روى الطبرسي في المجمع عن ابن عباس و القمّي في تفسيره عن الباقر عليه السلام و في رواية القمّي ما كان وقت تحريم الخمر بالمدينة إلّا فضيح البسر و التمر فأكفأ النبيّ صلى الله عليه و آله وأوניהا قال: هذه كلّها خمر.

وما دلّ على أنّه يحصل من خمر أو سبع كصحيحه ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام وما رواه الطبرسي عن النبي صلى الله عليه وآله وغيرهما وما ورد في خبر إبراهيم عن الصادق عليه السلام أنّ إبليس بال في أصل الكرمه والنخله فاختمر العنب و التمر فصار كلّ مختمر خمرًا محرّمًا.

واجيب بأنّ الإطلاق على التجوّز هو مردود لأنّه إذا قصد به الشركه في الأحكام أعمّ لانصرافه إلى الافراد الشائعه إن وجدت و هي هنا الحرمة و النجاسة و جوب الحد بل لصراحة تلك الروايات و ما بمعناها في كون الخمر حقيقة في كلّ مسكر شرعاً كما هو كذلك لغه على ما صرح به صاحب و الجوهري و ابن الأعرابي و الهروي و الفيروزآبادي و الفيومي فكون كلّ مسكر كالخمر في وجوب نزع الكلّ عندهم و استحبابه عندنا ممّا لا ريب فيه و يؤيده نقل الإجماع من الحلّي في الفقاهة و تسوية قطره النبيذ لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٤٢  
لقطره الخمر في نزع الثلثين في خبر كردويه.

### تتميم: إلحاق العصير العنبي بغير المنصوص ظاهر

و الروايات و اللغه لا تساعدان إلحاقه بالخمر لتعليل التسميه فيهما بالإسكار و الاختمار و قياسه عليه بالمشابهة باطل و إطلاق الخمر على المبيخج في صحيحه إسحاق بن عمّار تجوز على أنّه في روايه التهذيب دون الكافي.

### فصل: في نزع الجميع لدم الحدث أو إلحاقه ببقية الدماء أو غير المنصوب. أقوال

، و الأول للأكثر و الثاني للمعتبر و الثالث لبعض من تأخّر، و الحجية على الأول كما مرّ في المنى و قد عرفت ما فيه و ربما يجوز القول باستحبابه لنقل الإجماع من الحلّي و ابن زهرة و فيه أنّه على الحقّ لوجوب فلا يتنهض حجة على السند و إثبات الوجوب به يتوقف على عدم المعارض و حليه الحال فيه و في الأخيرين يأتي بعد ذلك.

### فصل: لا نزع لغير المنصوص عند القائلين بالطهارة مطلقاً

؛ لأنّ القول باستحبابه أو وجوبه تعديداً بدون الدليل غير معقول و عند غيرهم ففي وجوب نزع الجميع أو الاسبعين أو الثلثين أو عدم النزع أو كفايه المزيل التقديرى إن أمكن العلم به و إلّا فنزع الجميع أو كفايه المزيل التغير و الأقل من التقديرى و الثلثين بدونه أقوال و الأول للمشهور و الثاني للعلماء و المبسوط و الثالث لابن طاوس و الرابع نسب إلى بعضهم و كلّ من الأخيرين لبعض الطبقة الثالثة للأول استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل و لا قطع إلّا بنزع الكلّ لثبوت الوفاق فيه دون غيره و للثاني ما لوروده في المبسوط من قولهم ينزع منها أربعون دلوّاً و إن صارت منجرة و فيه أنّه مرسل متروك الظاهر غير موجود في الاصول و متعلّق النزع فيه مجهول و ما قيل إنّ الشيخ عدل ثبت فالظاهر إرساله عن ثقة و دلالة المحذور على موضع النزاع كما ترى و احتجاج العلماء عليه بما دلّ على نزع الثلثين من ماء المطر فيه العذرة و أبوالدواب و البول و خرد الكلاب كخبر كردويه عن الكاظم عليه السلام من أعجب العجائب و للثالث خبر كردويه و رد بعدم دلالة على غير المنصوص إذ مورده الصلاة منه إلّا مع التغير كروايتى ابن بزيع و ابن عمّار و هو و إن عمّ المنصوص و غيره إلّا أنّ الأول يخرج بالنص فيبقى الثاني و رد بتماثيته على القول بأنّ النزع للتغير لا للتطهير و للخامس في الأول ما دلّ على عدم وجوب نزع الكلّ و كفايه المزيل في المتغير كصحيحه ابن بزيع و غيرها إذ ما يكفي مع التغير يكفي مع عدمه بطريق أولى و هو و إن عمّ المنصوص إلّا أنّه يخرج بالنص فيبقى غيره و في الثاني عدم الدليل على التكليف بالقدر المشكوك و جريان



الاستحباب فيه فيقتصر

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٤٣

على موضع اليقين و هو الأقل من المزيل و الثلاثين و رد بتيقن النجاسة و عدم القطع بإزالتها منهما فيجرى الاستصحاب، فعلى أصلهم خامس الأقوال أمتنها و أولها أحوطها، ثم المراد بالنص هنا مطلق الدليل النقلى و إن كان دلالاته بالعموم أو الإطلاق كما يشهد به موارد الدائرة على السنة الجماعة فقول الشهيد إنه القول أو الفعل الصادر عن معصوم الراجح المانع من النقيض غير جيد.

### فصل: إذا تعذر نزع الكلى فى موارد انتقال إلى التراوح

إن واجباً فواجب و إن ندباً فندب لما مر من قول الرضا عليه السلام و موثقة الساباطى و الوجه فى انتهاضها حجة على الاستحباب ظاهر و على الوجوب انجبارها بالعمل عندهم لنقل المنتهى وفاقهم عليه على الموثق حجة مطلقاً قيل هى متروكة الظاهر لدلالاتها على نزع الكلى للكلى و الخنزير و الفأرة و لم يدعى أحد خلافنا محمول عندنا على الاستحباب و عندهم على صورة التغير. الأول لا بد فى التراوح من عدد يربح بعضهم بعضاً و أجزاء نزع الأربعة شىء مجمع عليه و ما فوقها أصح القولين إنما مطلقاً لإطلاق الموثقة أو ما لم يتصور بطوء بالكثرة لمفهوم الموافقة فتخصيصها بالذكر فى كلام الأكثر اقتضاراً على الأقل و المشهور عدم أجزاء ما دونها لصريح قول الرضا عليه السلام و ظاهر الموثقة فإن أقل عدد ينقسم اثنين اثنين هو الأربعة و القول بالأجزاء إن نهض بعملها لاتحاد الطريق كما ترى و مثله أجزاء غير الرجال خلافاً و ترجيحاً و دلالة. الثانى قيل أحد المتراوحين يمنح بالدلو فوق البئر و الآخر يملؤه فيها و هو دعوى بلا دليل و الحق جواز مشاركتها فى النزع بأى نحو يسهله حينئذ.

الثالث فى جواز اجتماعهم على الأكل و الصلاة ثالثها الجواز فى الثانى فقط إما مطلقاً أو جماعة لا جمعاً بدونها للأول قضاء العرف و للثانى إمكان حصولهما حال الراحة مع دلالة النص على الاستيعاب و للثالث فى أحد الجزئين ما ذكر و فى الآخر توقف حصول الفضيلة للكلى على الاجتماع و ترجيح الأول غير بعيد فالاستيعاب غير واجب و لا مستحب. الرابع لا يجزى مقدار اليوم من الليل و لا الملفق منهما لخروجهما عن النص و قيامهما على اليوم و لاشتراك العلة المستنبطة باطله عندنا.

الخامس قال المفيد يوم التراوح من زوال النهار إلى آخره، و المرتضى من الغدوة إلى الليل، و الشيخ منها إلى العشاءين. قيل: هذه الألفاظ متقاربة و هى كالخبرين ظاهرة فى يوم الصوم لتبادره من اليوم المحدود بالليل و الغدو و قد مر بالمنع لتصريح اللغويين بأن الغدوة ما بين صلاة الغداة و طلوع الشمس، فدخول ما بين الطلوعين بأسره غير لازم.

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٤٤

و الحق انصراف الإطلاق فيما يتعلق بمثل هذا العمل إلى يوم الإجارة لعدم معهودية التكليف به فى الليل كما يدل عليه الاستقراء. نعم الظاهر إدخال جزء من طرفيه من باب المقدمة و يمكن أن يكون تحديده بالغدوة إشارة إلى ذلك ثم تهيئة الأسباب قبل ذلك لظاهر النص و القول بدخوله فى اليوم لكونه من المقدمات كما ترى، و المناط فى اليوم مسماه و إن قصر فيجرى الأطول غير لازم و تصريح الشهيد باستحبابه غير جيد.

### فصل: المشهور نزع كر للبغل و الحمار

خلافاً لمن احتمل نزع الجميع أو كفاية الدلاء للمشهور خبر عمرو بن سعيد عن أبى جعفر عليه السلام حتى بلغت الحمار و البغل و

الجمل فقال: كرم من ماء و الحق أن ابن سعيد هو ابن هلال المجهول دون المدائني الثقة كما قيل؛ لأنه يروى عن الرضا عليه السلام و هذا روى عن أبي جعفر و هو الأوّل دون الثاني؛ لأنّ الراوى عن ابن سعيد عمرو بن يزيد و هو من رجال الصادق عليه السلام، فالخبر ضعيف إلّا أنّ ضعفه غير قادح لإثبات الاستحباب و هو ظاهر و لا- الوجوب للانجبار، ثمّ ورود البغل في نقل المعتمد و بعض طرق التهذيب كاف لإثبات المرام فقد ورد في بعضها و في الاستبصار غير قادح. قيل أفاد نزح الكرم للجمل و هو خلاف ما به العمل.

قلنا: طرح بعض الخبر لمعارض قوى لا يمنع العمل بالباقي مع وجود المقتضى قبل السؤال عن الكلّ و الجواب واحد فإطراح البعض في مثله يرجع إلى إسقاط واحد بعينه بالنظر إلى بعض السؤال دون بعض كما أنّ التأويل فيه يرجع إلى إرادة الظاهر بالنسبة إلى البعض و خلافه بالنسبة إلى الآخر و كلاهما فاسد.

قلنا: أى فساد فيه بعد وجود المعارض و المقتضى مع إمكان التوفيق و دفع التناقض بتجوز اشتباه الراوى و بدوره غير قادح في الضبط فلا منع في العمل به بالنظر إلى الباقي و دفعه بكون الجواب من باب العموم فالتخصيص فيه جائز أو باختصاصه بالبغل و الحمار فاسد لظهوره في التنصيص و إيجاب الاختصاص للتعمية و تأخير البيان عن وقت الحاجة، ثمّ على المختار لا حاجة إلى الطرح لإمكان الجمع للمحمّل الأوّل أو إلحاقهما بالثور لكونهما نحوه فيتناولهما صحيحة ابن سنان و هو كما ترى و للثاني ما دلّ على نزح الدلاء للدائية كصحيحة الفضلاء و خبر البقباق عن الصادق عليه السلام و الدابة يتناولهما لأنها إما ما يدبّ أو ما يركب كما في الصحاح و اختصاصها بالفرس ثمّ ورد بأنّه أعمّ ممّا مرّ مطلقاً فالقوة على أصلهم للمشهور و الوجه فيه ظاهر و على أصلنا فالعمل بالكلّ جائز و مثل هذا الاختلاف قرينه الاستحباب فضل المشهور إلحاق الفرس و البقرة بالحمار للمشابهة و ضعف حجّتهم لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٤٥

ظاهر و احتجاج العلماء عليه بما دلّ على نزح الدلاء للدائية بحملها على ما بلغ الكرم عجيب و تعليقه بين الجمع بين المطلق و المقيد أعجب لعدم وجود مقيد و لو وجد لم يفتقر إلى تمحلاته، و قيل بدخولهما في غير المنصوص و الحقّ إلحاق البقرة بالثور لما مرّ و نوح الدلاء للفرس لصحيحة الفضلاء و خبر البقباق؛ لأنّ الدابة بجميع معانيها يتناولها بل الظاهر هنا الاختصاص لأنّ حملها على ما يدبّ أو يركب أو ذات القوائم الأربع خلاف الإجماع و ما هو الأقوى من النصوص. قيل دلّ الخبران على تساوى الكلب و الدابة و الطير و الفأرة في نزح الدلاء و لم يقل به أحد.

قلنا: خروج بعضها بالمعارض أقوى غير نافع من العمل بالباقي لما مرّ و ربما اجيب بأنّ المساواة في نزح الدلاء حاصله و الاختلاف إنّما هو بالقلمة و الكثرة و دفع بأنّ المتبادر تساوى المذكورات في قدر النزح فلو اختلف فيه لزم الاغراء بالجهل و قد يدفع بأنّ الدلاء إنّما جمع قلمة فيكون حقيقة في ما دون العشرة مجازاً في ما فوقها لو جمع كثرة كما هو الحقّ فيكون بالعكس إفرادتهما معاً إرادة للحقيقة و المجاز في إطلاق واحد و هو محال، و فيه منع الفرق بين الجمع بين الجمعين بما ذكر حقيقة لورود كلّ منهما بمعنى الآخر شائعاً ذائعاً فيكون إمّا حقيقة فيه أيضاً أو مجازاً راجحاً لم يقصر عنها، فأقلّ المراتب لكلّ منهما ثلاثة و أكثرها ليس له نهاية على أنّ استحالة الجمع بين الحقيقة و المجاز ممنوع و اشتراط القرينة المانعة في التجوز غير ممنوع لكفاية المصححة كما قرّناه في محلّه.

### فصل: الكلّ على نزح السبعين لميت الإنسان إذا كان نجساً

لقول الصادق عليه السلام في موثقة الساباطى و ما كان سوى ذلك ممّا يقع في بئر الماء فيموت فيه فأكبر الإنسان ينزح منها سبعون دلوّاً و انتهاضه حجّة للاستحباب ظاهر و للوجوب للانجبار على أنّ الموثق حجّة مطلقاً و عدم الفرق بين الكبير و الصغير و الذكر و الانثى مجمع عليه و وجهه ظاهر، و بين المسلم و الكافر أشهر الأقوال و الحلّى على نزح الكلّ وقوع الكافر في الماء ميتاً أو موته فيه و الثانيان كالمشهور في الأوّل و كالحلّى في الثلاثة على فرض نزح الكلّ لما لا نفس فيه و بدوية فالسبعون فقط على التداخل و مع



الأربعين أو الثلاثين على عدد الأكثر كون اللام في الإنسان للاستغراق لعدم سبقه المعهود فيهما و احتمال كونها لتعريف الحقيقة بعيد على أنه غير قادح؛ لأن تعليق الحكم عليها يقتضى وجوده فيما وجدت و إلا انتفت العلية و رد بأنها عند الإطلاق لمحض الطبيعة و هي لا تنافي الوحدة و عليها للحكم المعلق عليها حجة فلا يفيد العموم لعمه.

نعم، يفيد شرعاً

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٤٦

قضية للحكمة كما قررناه في محلّه و هو يكفي لمطلوبهم للحلّي و جوب نزع الكلّ للكافر الحيّ لكونه ممّا لا نصّ فيه و عدم زواله بالموت لأنه لا يطهره بل يزيد نجاسته و هذه الحجة صحيحة لو لم يتناول الخبر مباشرته حيّاً و اختصّ بوقوعه فيه ميتاً؛ لأنّ الموت غير مطهر فلا يرفع ما ثبت قبله من وجوب نزع الجميع.

و الجواب بأنّ نجاسة الكفر للاعتقاد و قد زال بالموت فيزول سببه.

مدفوع بعدم إيجاب زوال الاعتقاد لزوال النجاسة الحاصلة منه لأصالة بقائها إلى القطع بالمزيل و هو الاعتقاد الحقّ مع الإقرار باللسان و لو كان مجرد الزوال مطهراً لزم طهارة الكافر حال النوم و نحوه على أنّ اشتراط بقاء المبدأ في صدق المشتقّ فيصدق الكافر على من مات كافراً فيلحقه أحكامه و يؤكده عدم جواز غسله و دفنه في مقابر المسلمين.

قيل: لا خبر يدفع حجته.

قلنا: غير معمول به عنده أو معمول على وجوب السبعين لمجرد الموت و إيجابه لنجاسة لا ينافي إيجاب ما زاد لنجاسة الكفر كما يجابه لسائر النجاسات الملاقية له و مثله إيجاب السبع لارتماس الجنب مع عدم كفايته إن لاقى ميتاً أو كان كافراً، و السرّ أنّ قيد الحيثية في الأحكام المعلقة على الطوائع معتبر، فما ثبت لواحد من موجبات النزع لا يثبت لغيره.

فإن قيل: الإجماع مخصّص لعموم خبر السبع.

قلنا؛ ما ذكره المصنّف أيضاً ما ذكره مخصّص لعموم خبر السبعين هذا إن اختصّ الخبر بوقوعه ميتاً و لم يتناول مباشرته حيّاً و إن عمّه كما هو الحقّ لكون مورده موته في الماء.

فيدلّ على كفاية السبعين لمباشرته حيّاً بطريق أولى بعد ضمّ أنّ الإنسان يفيد العموم شرعاً و إن لم يفده لعمه و دعوى انصرافه إلى المسلم لأنه الغالب في بلد الراوى و المروى عنه حجة قبل حيثية الموت على هذا التقدير أيضاً معتبرة.

قلنا: بعد التصريح بكفاية السبعين لمباشرته حيّاً لا معنى لاعتبارها للأخيرين في الأوّل عموم النصّ و في الثاني ثبوت نزع الجميع للحيّ و الموت لا- يزيله و فيه أنّ مورد النصّ موته في الماء و هو ظاهر في ملاقاته للماء حيّاً فإذا عمّ الكافر كفى السبعون مطلقاً و إلا لم يكف كذلك، فالتفصيل لا وجه له ثمّ مبنى مذهب الحلبي على نزع الجميع لما لا نصّ فيه و على نزع الأربعين و الثلاثين له فلو قطع النظر عن تناول النصّ للحيّ و جب عندهم السبعون، إن قيل بالتداخل و إلا لكلّ بقدره، و على ما اخترناه من استحباب النزع و عدمه فيما لا نصّ فيه فلا عبرة بقوله و لا نزع مطلقاً على الفرض المذكور.

و أمّا على ما هو الحقّ من كونه منصوصاً فينزع السبعون لمباشرته

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٤٧

حيّاً و ميتاً وجوباً أو ندباً.

**فصل: الصدوق و المحقق على نزع الأربعين أو الخمسين للعدرة الذائبة**

انزح منها عشر دلاء فإن ذابت فأربعون أو خمسون و ضعفه بابن بحر مع عدم انجباره بالعملى يخرجه عن الحجية و الأكثر على نزح الخمسين لها و للرطبة و لا مستند لهم و الاحتجاج عليه بأن إيجاب أحدهما يقتضى إيجاب الأكثر لتوقف يقين البراءة عليه مدفوع بأن اللازم فى التكليف المبهمة أن يوتى بما قطع بثبوتة دون الفرد المشكوك على أن التخيير بينهما يقتضى علم وجوب الزائد عيناً و إلا لم يكن له معنى فيحصل يقين البراءة بالأقل ثم الخبر إنما يتضمن الذائبة دون الرطبة فالتعدية باطله و دعوى اشتراكهما فى تخلل الأجزاء فاللاحق لتنقيح المناط ممنوعة على أن العلة فى الخبر هو الذوبان و هو إما شياع الأجزاء و استهلاكها فى الماء أو تفرقتها و تقطعها، و أيّاً ما كان فإن حصل فى الرطبة كانت طائبة حقيقة لا تلحقه لعدم اعتبار اليوسة فيها و إلا فلا اشتراك فى العلة. ثم هذا الخبر معارض بما دلّ على نزح دلاء للعدرة كصحيحة ابن بزيع و تقييدها به غير جائز لعدم حججه كما علم فالعمل فيها على اصولهم أولى إلا أن الظاهر وفاقهم على ترك العمل بظاهرها فالترجيح عندهم مشكل.

نعم، لا- يبعد ترجيح المشهور لنقل الإجماع من ابن زهرة، و أما عندنا فالعمل بالكلّ جائز و مثل هذا الاختلاف إنما هو لاستحباب النزح و اختلاف الآبار فيما يزول به النفرة و يحصل به الطيبة باعتبار كثرة الماء و قلته و ضيق المجارى و سعته و يؤكده ما ورد فى صحيحة على بن جعفر و خبر عمّار عن نفى البأس من وقوع العذرة الرطبة و اليابسة، هذا و قيل ما دلّ على نزح الثلثين للعدرة المخلوطة بماء المطر كخبر كردويه لا- يعارض ما تقدّم لاختلاف الموجب و احتمال تقليل نجاستها و هو كما ترى ثم الظاهر كفاية ذوبان البعض لاستقلاله بالتأثير لو كان منفرداً و عدم معلوميته زواله بانضمام غيره، و قيل باشتراط ذوبان الكلّ لأنه المفهوم من استناده إلى العذرة و دفعه ظاهر.

### تذنيب:

قد دلّ الخبر المذكور على نزح العشير للعدرة عن الدائية و هى و إن عمّت الرطبة و اليابسة إلا أن الجماعة اکتفوا به للثانية و ألقوا الاولى بالذائبة و قد علم أن حجّتهم عليه واهية و على ما اخترناه فالكفاية ظاهرة بل الدلاء لمطلقها كفاية كما دلّ عليه الصحيحة الماضية.

### تنبيه: العذرة فضيلة الإنسان بما ذكر من الحكم بحقها و غيرها مما لا نصّ فيه

إلّا ما له مقدر مخصوص قبل إدخاله فى غير المنصوص يوجب عندكم عدم نزح لما هو أغلظ نجاسة و عندهم نزح الكلّ لما هو أخفّ نجاسة فيلزم أغلظية

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٤٨

حكمه عند الفريقين.

قلنا لا- ضير فيه؛ لأنّ مبنى حكم البئر على جمع المختلف و تفريق المتفق على أن إلحاق الأغلظ بها عندنا للأولوية جائز و الأمر فى الاستحباب هين.

### فصل: ينزح لكثرة الدم ثلاثون إلى أربعين و للقليل دلاء يسيرة

وفاقاً للصدوق و المعبر و الذكري لها عشرة و له خمسة كالمفيد و لامها خمسون و له عشرة كالتهاية و المبسوط و لا؟؟ واحدة إلى

عشرين كالمرتضى و الصدوق على الأول ما دلّ على نزع ما بين الثلاثين و الأربعين بوقوع شاة مذبوحة تشخب أو داجها دماً كصحيحة على عن أخيه عليه السلام على الثاني ما دلّ على نزع دلاء بوقوع دجاجة أو حمامة مذبوحة أو دم رعاف كأخر الصحيحة أو قطرات بول أو دم لمكاتبه ابن بزيع عن الرضا عليه السلام أو طير مذبوحة بدمه كموثقة الساباطي عن الصادق عليه السلام و لا مستند للمفيد في الثاني و له على الأول هذه الثلاثة الدالة على نزع الدلاء و فسّرت بعد حمل الدماء فيها على الكثرة بالعشرة لا يناسب جمع كثره و أقله ما زاد على العشرة واحد فيحمل عليه لنفي الزائد بالأصل و رد بإيجابه؟؟ أحد عشر و المدعى و جوب غيره على أن الفرق بين الجمعين حقيقة بما ذكره ممنوع كما مرّ بالثلاثة مدلول لجمع الكثرة فيلزم حمله عليها لنفي الزائد بالأصل أو لأنها جمع قلّة و أكثر عدد يضاف إليه عشرة فيؤخذ به لعدم دليل على ما دونه و ورود بمنع كونها جمع قلّة و لو سلم فالمتيقن أقلّ المدلول و الزائد منفي بالأصل على أن حمل الدماء فيها على الكثير باطل لظهورها في قلّة و لا حجة للشيخ على الأول و له على الثاني الثلاثة المذكورة بعد إبقاء الدماء فيها على ظاهرهما و طريق الاحتجاج و جوابه كما مرّ للمرتضى ما دلّ على نزع العشرين لقطرة الدم و الخمر كخبر زرارة عن الصادق عليه السلام كما مرّ و هو مع ضعفه يدلّ على مدّعه إذ مقتضاه تعيين العشرين للقليل إلّا أن مقاومتهما له مفقودة و على ما اخترنا و يمكن العمل بالكلّ و كذا يعارضه ما دلّ على كفاية مزيل المتغيّر في المتغيّر و قد ظهر حليّة الحال فيه ممّا مرّ، ثمّ كثره الدم و قلّته باعتباره في نفسه لا- بالنظر إلى الماء غزارة و تزايد كما قال به الراوندى و نسبة الرازي إلى العلامة لعدم مساعدة النصّ عليه فالكثير كدم الشاة و القليل كدم الدجاجة.

لا ريب في إلحاق ما عدا الدماء الثلاثة و دم نجس العين بالدماء المخصوصة و إلحاقه بغير المنصوص أو نزع الجميع لها أقوال كما مرّ و بطلان الأخير قد ظهر و الأول أيضاً على اصولهم باطل لغلظ نجاستها فأوسطها الوسط فيلحقها عند الفريقين حكم ما لا نصّ فيه و لزوم أغلظيته

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٤٩

الحكم حينئذ فيما نجاسته أخفّ عندنا لا بأس به لما مرّ على أن الأمر في الاستحباب هين و الإلحاق من باب الأولوية عندنا جائز.

### فصل: المشهور نزع لأربعين للكلب و الخنزير و الثعلب و الأرنب و السنور و الشاة و ما أشبهها

#### إشارة

. و قال الصدوق في الفقيه: للكلب ثلاثون إلى أربعين و للسنور سبع و للشاة و ما أشبهها تسع إلى عشرة و في المقنع للكلب و السنور ثلاثون إلى أربعين و للشاة سبع للمشهور ما دلّ على نزع عشرين أو ثلاثين أو أربعين للسنور و الكلب و شبهه كخبر على عن الصادق عليه السلام أو أحد الأخيرين للسنور و ما هو أكبر منه كموثقة سماعه عنه و رد بعدم الدلالة على المطلوب و التقريب بمثل ما تقدّم قد ظهر جوابه و نقل الإجماع عليه من ابن زهرة لا يخفى حاله على أنه معارض بما دلّ على نزع دلاء للكلب و الهرة كصحيحة الفضلاء و خبر البقباق عن الصادق عليه السلام و صحيحة ابن يقطين عن الكاظم عليه السلام أو خمس دلاء للسنور و الكلب كصحيحة الشّام عن الصادق عليه السلام أو على نزع الكلّ للكلب كصحيحة أبي مريم و خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام و له و للخنزير كموثقة الساباطي عنه أو على نزع سبع للسنور و الشاة كخبر عمرو بن سعيد عن الباقر عليه السلام أو على نزع تسعة أو عشرة للشاة و ما أشبهها كخبر إسحاق بن عمّار عن الصادق عليه السلام و مثل هذا الاختلاف أصدق شاهد على الاستحباب و على الوجوب، فالترجيح مشكل و إن كان كفاية الخمس بل الثلاث النظر إلى الروايات أقوى إلّا أن يكون خرقاً لإجماعهم و مستند الصدوق مع جوابه يعلم ممّا ذكر و قيل بنزع الجميع للخنزير كصحيحة ابن سنان الواردة في الثور و نحوه و هو كما ترى.

**فرع: كلب الماء طاهر**

فلفظ الكلب لا يتناوله إلا أنه في الحكم مثله للشبه.

**فصل: المشهور نزع أربعين لبول الرجل****إشارة**

لخبر عليّ ابن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام و الشهرة جابرة لضعفه و قيل: ينزح الجميع لصبّه و نزع دلاء لقطراته كصحيحتي معاوية و ابن بزيغ عن الصادق عليه السلام و الرضا عليه السلام و ردّ الأول بمخالفته للأصل و العمل و الثاني بالثاني مع معارضته لما دلّ على نزع الثلاثين للقطرة كخبر كردويه لما دلّ على نزعها لماء المطر المخلوط بالبول و حمل الدلاء عليه و ضعفه ظاهر فظاهر الترجيح على الانفعال للمشهور و إن كان مثل هذا الاختلاف أعدل شاهد على بطلانه ثمّ عدم الفرق بين بول المسلم و الكافر لتناول الرجل لهما، و أمّا بول المرأة فالحلّ على لحوقه أيضاً لشمول الإنسان لها و ردّ بعدم لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥٠

وجود الأربعين معلّقة على بوله و المحقّق على نزع الثلاثين له لخبر كردويه لإطلاق البول فيه خرج بول الرجل و الرضيع بالنصّ فيبقى الباقي و ردّ باختصاصه بالقطرة فالتعدية إلى الكثير باطله و المشهور كونه ممّا لا نصّ فيه و أزيد بصحيحة معاوية على نزع الجميع له قيل و الأقوى كفاية الدلاء ليسير لصحيحة ابن بزيغ المؤيّدة بالأصل و نزع الثلاثين للكثير لأنّه المتيقّن و لا يخفى ما فيه و على الاستحباب فالأمر واضح، ثمّ مقتضى النظر كون الخنثى كالأنثى في الخلاف و الترجيح و إن لم يتعرّض له الحلّي و المحقق و الأكثر مصرّحون بأنّه ممّا لا نصّ فيه و ربّما قيل بوجوب أكثر الأمرين من الأربعين و مقتضى ما لا نصّ فيه المشهور نزع الثلاثين لماء المطر المخالط بالبول و العذرة و خراء الكلاب بخبر كردويه عن الكاظم عليه السلام و ردّ بأنّ المقدّر لكلّ من الثلاثة أكثر منه و إذا اجتمعت تضاعفت النجاسة فكيف يكفي به و اجيب بالحمل على استهلاك أعيانها و فيه مخالفة لظاهر الخبر، فالجواب أنّ مبنى حكم البئر على جميع المتباين و تفريق المتماثل على أنّ تخفيف النجاسة بالمخالطة ممكن كمدويه مجهول فلا حجّية فيما تفرّد به.

قلنا الشهرة بالأصل جابرة و على المختار فالحجّية ظاهرة و القول بأنّه لقب لمسمع ابن عبد الملك ككردين و هو ممدوح حسن مردود بظهور المغايرة من كتب الرجال و مشيخة الفقيه كفاية الثلاثين بمخالطة ماء المطر لجميع المذكورات مدلول الخبر و لبعضها مفهومه و التعدية إلى غيرهما كما لو زاد عليها شيء أو تبدّل بعضها بغيره باطله لخروجه عن النصّ و في إلحاق سائر المياه بماء المطر وجه لتبديله بماء الطريق في رواية الفقيه إلا أنّ تبادره فيه و رواية التهذيبيين و تصريح الجماعة يقوى عدمه إنّما يكتفى بالثلاثين مع زوال التغير بها و بدونها يتعيّن نزع ما يزيله للإجماع و استفاضة الروايات و لا ينافيه قوله في آخر الخبر و إن كانت منجبرة على اسم الفاعل أو المكان أي؟؟؟ لماء المطر لوجوب تقييده بما ذكر أو حملة على ثاني الاحتمالين معارض أقوى الثلاثة أو لا تباع على نزع السبع لموت الطير المفسّر بالحمامة إلى النعامة و صريح المعبر كفاية الخمس و ظاهر الاستبصار و اجزاء الثلاث للأول ما دلّ على نزع السبع للفأرة و الطير أو الدجاجة مع نفى البأس عن الوضوء و الصلاة و غسل الثوب أو لأحد الأولين إن لم يُنتن أو الأخيرين مطلقاً كموثقتي ابن غنيم و سماعه و خبر عليّ عن الصادق عليه السلام و ضعف الأخير غير قاذح لانجباره بالثمرة و الزيادة على السبع للنتن منفيّة بالإجماع و كفاية الجميع الأقلّ منه مدفوعة بمفهوم الموافقة،

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥١

فالشرط في الثابتة لا يقدح في ثبوت تمام المطلق.

نعم الأولى صريحة في الاستحباب فلا تنهض حجة على مدعاهم، وكذلك في ما دل على نزع الخمس لأحد الثلاثة أو السنور أو الكلب ما لم يتفسيخ أو يتغير طعم الماء كصحيحة الشحام عن الصادق عليه السلام و للثالث ما دل على نزع الدلاء لموت الفأرة أو الكلب أو الدابة أو الطير كصحيحة الفضلاء عن الصادقين و خبر البقباق عن الصادق عليه السلام و لأحد الأولين أو الهرة أو الحمامة أو الدجاجة كصحيحة ابن يقطين عن الكاظم عليه السلام و تضمن بالثلاثة كمستند الخمس لما يلزمه غير قادح لما مر على أنه ربما وجد القائل به من الطبقة الثالثة المرجح للأول بحمل الدلاء على السبع و يصرح خبر الخمس و الزائد على الاستحباب أو حالة التفسيخ و للثالث بحملها على ما هو المتيقن و الزائد على ما ذكر و مرجوحية الثالث ظاهرة لعدم القول به صريحاً مع تأتى الجمع، فالترجيح لغيره و الشهرة يرجح الأول و أولوية الجمع على الطرح، تؤيد الثلاثة و على المختار فحلية الحال ظاهرة ثم ما دل على نزع دلوين و ثلاثة للدجاجة و مثلها كخبر إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام محمول عندنا على بعض مراتب الندب و عندهم يتعين طرحه، الأ- كثر على نزع السبع لولوغ الكلب و خروجه حياً لصحيحة أبي مريم عن القدر بما قيل بكفاية الخمس بل الثلاثة لما مر من صحیحته الشحام و ابن يقطين و فيه أن وقوعه فيهما مع الطير و الدجاجة يفيد استناد النزع إلى موته دون موضع النزاع و التفرقة في الاستناد بين الكلب و غيره يلغى الكلام و الحل لعدم اعتناؤه بالآحاد أدخله فيما لا نص فيه و حكم بنزع الأربعين مع حكمه بنزع الكل له أما لورود النص بنزحها لوقوعه و هو يعم مباشرة حياً ثم موته و كفايتها للمباشرة مع الموت حياً يوجب كفايتها لها بدونه إذ إيجاب الموت لنقصان النزع بعد ثبوته غير معقول لانعقاد الإجماع على عدم نقصانه بزيادة نجاسته اخرى فتخصيصه بالأول باطل، و دعوى اشتراط الزائد بالخروج حياً فالتقصان عند الموت لفقده لا لوجوده مكابرة، قيل نزع لأربعين لمجرد الموت لما مر من اعتبار الحية في أمثال المقام فلا يفيد كفايتها مع المباشرة حياً.

قلنا: المفروض تناول النص لها أو لأنها تجزى لموته لخروجه حياً أولى لأن ميتة أنجس من حية و رد بمنع الأولوية لإناطة بالأسماء و تابعيتها للنص دون العقل و لذا أوجب في الفأرة المتفسيخة نزع السبع و في فضيلتها الجميع مع عدم انفكاكها عنها غالباً فيمكن وجود صفة في الحي يوجب زيادة نجاسة و أغلظية حكمه و الحق بقاء نجاسته الحياة عند الموت لعموم أدلة نجاسة الكلب فإن حدث بالموت نجاسة اخرى اجتمع النجاستان

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥٢

فإذا كفت لهما الأربعون فكفايتها لإحدهما أولى و إنما فالنجاسة في الحالتين واحدة فاختلافهما في الحكم غير معقول و لما استصحت نجاسة الحياة فنص الأربعين يتناولها فالقول بجواز كونها لنجاسة الموت هنا أيضاً مندفع و القياس على الفأرة باطل لأن تقدير سبع لمجرد ما إذ التفسيخ غير مستلزم لوقوع فضلها في الماء لإمكان خلوها عنها فالنص لا يتناولها، قيل العمومات لم تدل على أزيد من نجاسته عند موته فارتفاع نجاسة الحياة بالموت و حدوث نجاسة اخرى ممكن، قلنا ظاهرة في بقاء نجاسة واحدة في الحالتين فظهر تمامية الوجهين لتعين الأربعين على فرض دخوله فيما لا نص فيه إلا أن دخوله فيه باطل لوجود النص و ثبوت حجته خبر الواحد فقول الحلّ مندفع و القول بنزع السبع وجوباً أو ندباً قوى ثم خروج الخنزير حياً لا يلحق به لعدم الدلالة فهو ممّا لا نص فيه.

المشهور نزع السبع لتبول الصبي المعتدى و الواحد لبول الرضيع و الصدوق و المرتضى في الأول و الحلبي و ابن زهرة في الثاني على الثالث للمشهور في الأول قول الصادق عليه السلام في مرسله منصور: ينزع سبع دلاء إذا بال فيها صبي أو وقعت فيها فأرة أو نحوها و إرسالها منجبر بالعمل على أنه لرواية منصور عن عدّه و لا يبعد دعوى الظن بوثاقه بعضهم و الصبي فيها يخصّص بالمعتدى لانعقاد الإجماع على عدم وجوب السبع للرضيع و في الثاني قول الرضا عليه السلام: و إذا أكل الطعام استقى منها و إن كان رضيعاً استقى منه دلو واحد و احتجاجهم بمفهوم قول الصادق عليه السلام في خبر البطائني بعد سؤاله عن بول الفطيم دلو واحد ضعيف؛ لأن المنطوق عندهم متروك فلا يبقى حجته في المفهوم للمخالف في الأول قول الرضا عليه السلام و إذا أكل الطعام استقى منها ثلاث أولى و في

الموضعين ما دلّ على نزع الدلاء لقطرات البول كصحيحة ابن بزيع و رد بظهورها في القليل فلا يثبت تمام المطلوب و إثباته بالإجماع المركّب كما ترى، و ظاهر الترجيح على اصولهم للمشهور، و أمّا في الثاني فلنصّ أئمتنا عليهم السلام الحاصل بالأصل و الشهرة و عدم دلالة صالحة على خلافه و صحيحة ابن بزيع مع ما فيها يمكن حملها على بول غير الرضيع، و أمّا في الأوّل فلأنّ الصحيحة مطلقة و المرسله مقيدة فحملها عليها متعين و حجّية الفقه الرضوي عندهم غير ثابتة فما نقلناه عنه لا ينتهض حجّة عليهم و على حجّته فحمل الصحيحة عليه و حمل المرسله على الاستحباب، و لكن العمل بالمرسله يوجب طرحه فالشهره مرجّحه للمشهور و أولوية الجمع على الطرح يؤيد خلافه و على المختار فالأمر هين ثمّ معرفة المغتذى و الرضيع موكولة إلى العرف لأنّه الحاكم في مثل المقام لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥٣

فتفسير المغتذى بمن لم يبلغ اللحم أو غلب أكله على اللبن أو ساواه أو زاد سنّه على حولين و الرضيع بمن لم يأكل الطعام أو كان في سنّ الرضاع و زاد رضاعه على أكله أو لم يأكل بالشهوة و الإرادة ما وافقه العرف مقبول و غيره مردود لعدم الدليل عليه ممّا قيل لا فائدة في تحقيقهما لعدم ورودهما في الأخبار يدفعه ثبوت التفرقة في الحكم بينهما في كلام الجماعة و قول الرضا عليه السلام من فرقتهما لازمة ثمّ الاعتداء إنّما يتحقّق بأكل ما يسمّى بالطعام كالخبز و الفاكهة فأكل ما لا يسمن و عرفاً كالسكر و نحوه لا يحقّقه. الصبيّه لا تلحق بالصبيّ فيما ذكر لعدم الدلالة فهي ممّا لا نصّ فيه.

المعظم على نزع السبع للفأرة مع التفسّح و الثلاث لها بدونه و ظاهر المرتضى و جوب السبع لها مطلقاً و قيل بالثلث كذلك و الصدوق على كفاية واحدة للثانية و ربما قيل بوجوب الخمس لها للمعظم دوران الروايات هنا بين الدلالة على نزع السبع لها مطلقاً كموتقتى سماعة و ابن عيثم و مرسله منصور و خبري عليّ و أبي بصير عن الصادق عليه السلام و خبر ابن سعيد عن الباقر عليه السلام، و في معناها صحيحة ابن سنان الدالّة على نزع السبع لدابّة صغيرة و الدالّة على نزع الثلث لها مطلقاً كصحيحته ابن عمّار و ابن سنان عن الصادق عليه السلام و الدالّة على نزع الدلاء لها مطلقاً كصحيحة الفضلاء عن الصادقين عليهما السلام و صحيحة ابن يقطين عن الكاظم عليه السلام و خبر البقباق عن الصادق عليه السلام و الدالّة على نزع السبع ما إن تفسّخت كخبري أبي سعيد و أبي عبيد عن الصادق عليه السلام و الدالّة على نزع الخمس لها إن لم تفسّخ كصحيحة الشّام عن الصادق عليه السلام فيجمع بينهما بحمل الأولى على التفسّخ و الثانية على عدمه و الثالثة على الأوّل و حمل الدلاء على السبعة أو على الثاني و حملها على الثلاثة و إبقاء كلّ منهما على الإطلاق الشامل فرديه ممكن و الرابعة دليل الجمع و كذا الخامسة لدلالاتها على عدم كفاية الثلاث و الخمس مع التفسّخ فنلت السبع لعدم القول بالزيادة و يبقى التعارض بينها و بين أخبار الثلث مع عدمه فيحمل الخمس على الندب جميعاً و أمّا ما دلّ على نزع الكلّ مطلقاً أو مع الانفساخ و التّن و الأربعين بدونهما كموتقّة الساباطي و خبر أبي خديجة عن الصادق عليه السلام فمحمول على الاستحباب أو حالة التغيّر لعدم قول بظاهرة للمخالف الأولى قطعياً الأولى فلا يعارضها الثانية و للاثني قطعياً الثانية لمعاضدتها بالثالثة فلا يقاومها الأولى و دفعهما ظاهراً و لا مستند للثالث و للرابع الخامسة و عرفت تعين حملها على الندب للزوم اطراح أخبار الثلث لولاه و هو دفع للأقوى بالأضعف ثمّ على المختار يمكن دفع التعارض بحمل كلّ على بعض مراتب الندب.

التفسّخ تفرّق الأجزاء و إلحاق الانتفاخ به كالأكثر مجرّد قياس لعدم وروده في الروايات و تحديده به كالحلّي غير جيّد فلاقتصار لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥٤

على مورد النصّ كالشيخ و المعتبر متعين في إلحاق التسلّخ به وجه لوروده في خبر أبي سعيد على بعض النسخ إلّا أنّ مثله غير صالح لتخصيص أخبار الثلث بما عداه مع اعتضادها بالأصل و الشهرة.

الأقوى نزع السبع لوقوع الجنب المسلم أو خصّيه الأكثر باغتساله الحلّي بارتماسه للأقوى ما دلّ على نزع السبع بوقوعه في البئر أو نزوله أو دخوله كصحيحته الحلبي و ابن سنان عن الصادق عليه السلام و صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام للأكثر قول الصادق عليه السلام في معبر أبي بصير بعد سؤاله عن دخول الجنب في البئر و اغتساله بنزع سبع دلاء قالوا هو مقيد لتعليق الحكم فيه



على الاغتسال فيحمل على الصحاح المطلقة وفيه أنه ضعيف باين بحر فلا يقاومها و أيضاً كليه الإيجاب لا ينافي جزئيته حتى يجب العمل قيل ليس من باب حمل المطلق على المقيّد حتى يشترط المنافاة بل التقييد بالاغتسال يفيد إرادته من الوقوع و مثله قلنا: ممنوع على أنه من كلام السائل فالجواب عنه لا ينفي الحكم عمّا عداه و القول بأنّه ظاهر فيه عرفاً ممنوع و أصالة البراءة بالصحاح مندفعه، قيل إيجاب السبع لنجاسة المنى خرق للمركّب لانحصار قولهم فيه بنزح الجميع و دخوله فيما لا نصّ فيه و لنجاسة البئر بدون منجس غير معقول فيكون لسلب الطهوريّة الحاصل بالاغتسال دون الوقوع.

قلنا: يجوز كونه لزوال النفرة أو لمحض التعيّد كما يأتي و القول بتوقّف حدوث الكراهة بل مطلق التأثير على الاغتسال ممنوع؛ لاشتراك الوقوع معه في إحداث النفر و نحوه و إنكاره مكابرة للحلّي دعوى الإجماع و هو كما ترى ثمّ هذا النزح عندنا لإزالة النفرة و كونه لنجاسة المبنى غير بعيد لدلالة بعض الصحاح على تأخيرهم زواله إلى وقت الاغتسال كما مرّ فحمل الأخبار على المعهود عندهم ممكن و عندهم ففي كونه لأحدهما أو للنجاسة الحكمية أو سلب الطهوريّة أو للتعيّد احتمالات و عدم ظهور قائل منهم بالأولين يدفعهما على أنّ إيجاب الأوّل للوجوب غير معقول و الثالث للروض و هو ردّ بلزوم التنجس بغير منجس و لو كانت الجنابة منجسة لكانت أولى بتنجيس القليل و المضاف، قيل النصّ أوجب التنجس، فالاستبعاد مدفوع.

قلنا: لم يفد أزيد من النزح الأعمّ منه و استلزام العام للخاص ممنوع و الرابع للمعتبر و المختلف و دفع بأعمية الحكم من سلب الطهوريّة و بتعلّقه على الوقوع دون الاغتسال و مجرّده لا- يوجب بالإجماع و دفعه بوجوب النزح عند من يرى طهوريّة المستعمل موقوف على قوله بهذا التعليل و هو غير معلوم و الخامس لجماعة و لا بأس به فالأخذ به على أصلهم متعين و حمل الأخبار على التقيّة ممكن لموافقته لمذهب بعض العامة.

تخصيص الجنب المسلم لظهور الأخبار فيه فلا يتعدى الحكم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥٥

إلى الكافر مع شدّة نجاسته و الظاهر وفاقهم على التخصيص ارتفاع الجنابة بالاغتسال في البئر عندنا ظاهر و مقتضى الأدلّة ارتفاعها عندهم أيضاً خلافاً للشيخين و الكركي لنا صدق الامتثال و عدم دليل على خلافه و مجرّد الأمر بالنزح لا يوجب النهي عن الاستعمال و لا ينافيه بقاء الطهوريّة لعدم خروج النابع و الكثير عنها بالاغتسال و لا سلبها لترتبه عليه و هو لا يتحقّق إلّا بالاكمال فهو يوجب صحته للمخالف صحيحة ابن أبي يعفور الناهية عن وقوع الجنب في البئر حذراً عن إفساد الماء على أهله دلّ النهي لكونه في العبادة على الفساد الموجب لبطلان الغسل و فيه أنّ النهي عن الوقوع لخوف الضرر أو إثارة الحماء فهو للكراهة على أنّ جملة على الحرمة لا توجب بطلانه لتأخّره عن الوقوع المقتضى للتغيّر و أيضاً النهي وارد في بئر غير مملوكة فالتقدير إلى المملوكة خطأ لأنّ تنجيسها غير محرّم على المالك وفاقاً، ثمّ الجواب بأنّ المنهى و هو إفساد الماء بمعنى النجاسة أو سلب المطهريّة يتأخّر عن العبادة و تغيّرها فالنهي لا- يضرّ بها فيستطيع التأخّر و المغايرة فإنّ الاغتسال عين الإفساد و التأخّر هو الفساد و لو سلم فهو أمر اعتباري مسبّب عن الغسل و الإجماع منعقد على أنّ النهي عن السبب لأنّ الوسيلة إلى المحرم محرّمه و إن كان قبل زمانه على أنّ النهي متعلّق بالوقوع فإن اريد به الغسل أو الأعمّ يوجه إلى العبادة و إن اريد به الدخول لغير الغسل فلا باعث لحمل الفساد على النجاسة أو سلب الطهور لظهوره حينئذٍ في ثوران الحماء.

و أمّا الجواب بأنّ الإفساد المتعلّق بالمنهى فرع التطهير فإن ثبت ثبت و لا مانع للاغتسال فأضعف لتوقّفه على انحصار الإفساد في إزالة الطهوريّة و توقّفها على الغسل الصحيح و للمستدلّ منعهما ثمّ على القول بالنجاسة إن اغتسل مرّتين طهر بدنه من الحدث و نجس بالخبث و وجهه ظاهر و مرتّباً فالظاهر عدم تنجس البئر ما لم يتمّ الغسل للأصل و تعليق الحكم على الاغتسال و هو لا- يتحقّق إلّا بالإكمال فإن كان داخلًا في الماء فكالمترمس و إلّا لم ينجس من الخبث أيضاً و قيل ينجس بغسل أوّل جزء مع دخوله و بوصول الماء إليها بدون فلا- يظهر الماء المقترن بالتيّة أو المغسول قبل الوصول و دفعه ظاهر ممّا ذكر غير الجنب ممّن يجب عليه الغسل لا

يلحق به الأصل و اختصاص النصّ به و احتمال اللحوق ضعيف الأكثر على نزع الخمس لذرق جلال الدجاج و ليس له دليل و إدخاله في العذرة ضعيف لاختصاصها بفضل الإنسان و احتمال نزع الثلثين لخبر المنجبره أضعف لوروده فيما لا يتناوله و إلحاقه بما لا نصّ فيه عندهم مشكل لعدم ظهور قائل به و ترجيح مشهور بثبوت إجماعهم على عدم وجوب الزائد و كفاية الناقص غير بعيد، قيل الحلبي مصرح بنزع

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥٦

الجميع لخرء ما لا يؤكل لحمه.

قلنا: مراده ما لا يؤكل لحمه أصالة.

قيل: المحقق أدخله في العذرة.

قلنا: لم يقطع به و على المختار لا إشكال ثم الشيخ لقوله بنجاسة ذرق الدجاج لم يقيده بالجلال و تبعه بعضهم له في الثاني دون الأول غفلة.

المعروف منهم نزع الثلث لموت الحية و يدلّ عليه قول الرضا عليه السلام: و إن وقعت فيها حية أو عقرب أو خنافس أو بنات وردان فاستق للحية دلاء و ليس لسوقها شيء ما دلّ على نزع الدلاء لموت حيوان صغير كصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام و موت الدابة كصحيحة الفضلاء و خبر البقباق و حمل الدلاء على الثلاث لأنه أقل احتمالاته.

قيل ما دلّ على نزع السبع بوقوع دابة صغيرة مقتيد فحمل الدلاء عليه لازم.

قلنا: لم يقل به أحد فيخصيص الدابة أو يحمل المقتيد على الندب والد الصدوق في رسالته لم يخالف المشهور لأنّ عبارتنا في النسخ القديمة الصحيحة ما نقلناه عن فقه الرضا عليه السلام بعينه فنسبته القول إليه بالسبع و نقل العبارة بإضافته إلى الدلاء أو بالواحد و نقلها بتبديل الدلاء به أخذ من نسخها المغلوطة كما شهد به صاحب المعالم و غيره و يؤيده تكريره النقل منه بعينه و هو من الشواهد على حجّيته عنده ثمّ الحية ليس لها نفس سائلة و تصريح المعتمد بخلافه مستبعد فيما ورد من نفي البأس بوقوع ما ليس له دم كموثقة الساباطي عن الصادق عليه السلام أو عدم فساد الماء بما ليس له نفس سائلة كخبر ابن غياث و مرفوعة ابن يحيى عنه عليه السلام يخصّص بغيرها جمعاً فإن قيل: تخصيصه من حيث تعارضه لقول الرضا عليه السلام معهود لكونه أعمّ منه إلا أنّه أخصّ من مدلول البواقي فارتكاب التخصيص فيها أقرب.

قلنا: فرع التقاوم و هو مفقود لمعاضدتها بالعمل إن قيل ما ليس له نفس سائلة غير منجس قطعاً فالنزع لما قلنا للتعيّد أو التسمية أو لزوال النفرة و حصول الطيبة وجوباً أو ندباً.

أكثرهم على وجوب الثلث لموت الوزغة و قيل بكفاية الواحد و ظاهر التهذيب وجوب السبع مع التفسّخ و الثلث بدونه و قيل بعدم النزع مطلقاً للأول ما دلّ على نزع الثلث بوقوع الفأرة أو الوزغة كصحيحتي ابن عمّار و ابن سنان عن الصادق عليه السلام و الثاني ما دلّ على كفاية دلو واحد لجلد الوزغ كخبر ابن عيثم و مرسله ابن المغيرة عن الصادق عليه السلام و رد بمنع الدلالة على المطلوب في الثالث الجمع بين الصحيحتين و بين ما دلّ على نزع السبع لتفسّخ سام ابرص في البئر كخبر ابن عثيم عن الصادق عليه السلام و رد بعدم المقاومة على أنّه ظاهر في الاستحباب لتضمّنه عدم غسل الثوب و إعادة الصلاة من ماءها و للرابع عدم تنجسها بالإجماع فلا تنجس و خلؤها عن نفس سائلة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥٧

فلا- يوجب النزع لما مرّ و قول الباقر عليه السلام في خبر الجعفي بعد سؤاله عن وقوع سام ابرص في البئر ليس بشيء حرّك الماء بالدلو، و اجيب عن الأول بعدم توقّف النزع على النجاسة لجواز كونه للتقية أو لم يقيد، و عن الثاني بمثل ما مرّ، و عن الثالث بعدم المقاومة لضعفه، و القول بظهوره في نزع دلو واحد كما ترى ثمّ الأظهر هنا استحباب النزع و إن قيل بالانفعال وفاقاً للفاضلين لأولوية



الجميع و ظهور غير الصحيحين فيه و تعليق النرح فيهما على مجرد الوقوع دون الموت و كفيته الجمع واضحة. الظاهر اتحاد الوزغة و سام أبرص في الحكم لأنه كبيرها و صغير الحيوان في النرح ككبيره فثبت التعاضد و التعارض بين أخبارهما بالموافقة و المخالفة و التفرقة بينهما بتخصيص كل منهما بما ثبت له في الأخبار غير جيد، فإن قيل: الحكم يختلف باختلاف الاسم و هو هنا حاصل.

قلنا: ممنوع لأعمية الوزغة و شيوع إطلاق كل منهما على الآخر.

الأقوى عدم وجوب شيء لموت العقرب وفاقاً لو ولد الصدوق و الحلي و الأكثر على وجوب الثلث له لنا عدم نجاسته فلا تنجيس و خلوها عن نفس سائلة فلا نرح لما مرّ لأكثر قول الصادق عليه السلام في خبر الغنوي بعد سؤاله عن وقوع العقرب و أشباهه في الماء و خروجه حيناً يسكب منه ثلاث مّرات ثم يشرب و يتوضأ غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع فيه و رد بطهوره في خلاف المطلق بوجهين و القياس على الوزغة يجمع التسمية ضعيف لمتعين ثم أتى استحباب نرح العشرة لخبر منهل عن الصادق عليه السلام.

الظاهر وفاقهم على نرح واحد للعصفور لقول الصادق عليه السلام في موثقه الساباطي ما يموت في البئر أكثره الإنسان ينرح منها سبعون أقله العصفور ينرح منها دلو واحد و ما سوى ذلك فما بينهما و اعتضاده بالعمل و جب نهوضه بتخصيص ما ورد في مطلق الطير أو شيء صغيره و ورود الصعوة بدل العصفور في فقه الرضا عليه السلام لا تقتضى المعارضة و فتوى الصدوقين في الرسالة و الفقيه بما فيه لا يعدّ مخالفة لترادفهما و لو سلم أنها عصفور صغير لنصّ الجوهري فالظاهر هنا إرادة المطلق لشيوع الإطلاق و الظاهر عدم الفرق بين ذكره؟؟؟ و تفرقة اللغويين بينهما بإلحاق الهاء لا ينافيه ثم المشهور إلحاق ما دون الحمامة به أمّا لتناوله له في العرف أو اللغة أو للمشابهة في الجثة و ردّ الأوّل بالمنع و الثاني بعدم الصلاحية للتعدية و إلّا و جب إلحاق كلّ صغير كلّ طائر به إذا شابهه و اعتبار المشابهة النوعية دون الشخصية تحكّم فالظاهر تخصيص الحكم بمورد النصّ و إدخال غيره في مطلق الطير فيبطل ما مرّ من تفسيرهم الطير بالحمامة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥٨

فما فوقها و به ما قيل بإدخاله حينئذ في شيء صغير أو دابّة صغيرة و أولوية الأوّل ظاهرة، و قيل يلزم مخالفة الشهرة حينئذ في موضعين. قلنا: لا بأس به إذ مجردها من غير دليل لا يكفي للحكم.

قيل يلزم مزية الأصغر على الأكبر في النرح.

قلنا: في حكم البئر شائع ثم على المشهور يلحق الخفاش بالعصفور و على ما اخترناه يثبت له حكم الطير و إخراجهما كالراوندى ضعيف و تعليله بنجاسته المعلّله بكونه مسخاً كما ترى.

حكم كبير الحيوان و صغيره واحد إذا علق على اسم يعمهما كالإنسان و البعير و إلّا اختصّ بما يخصّه؛ لأنّ التخطى بلا- دليل خطأ بإطلاق التسوية كالأكثر غير جيد و على الاختصاص يندرج الآخر في غير المنصوص أو في حكم عام لو تناوله كاندراج غير العصفور من الطيور في الطير و صغار الحيوان في شيء صغير أو دابّة صغيرة كما ورد في صحيحتي الحلبي و ابن سنان عن الصادق عليه السلام، و الظاهر أنّ المراد من الصغر هو النوعي دون الشخصي و نسب إلى الصهرشتي إلحاق صغار الطيور بالعصفور و هو مطالب بحجّة التعدّي ثم ما ذكر آت في الذكر و الانثى بلا تفاوت.

دلو النرح لكلّ بئر ما أعدّه له و مع عدمه يرجع إلى المعتاد للأبار المتعارفة و الظاهر صحّة الرجوع إليه أوّلًا لتفاهمه عرفاً و تبادره من الأخبار و تخصيص الأوّل بالتفاهم و التبادر خطؤه على أنّه لو خرج عنه خرج عن عادة البئر أيضاً فلا يعتبر و إن لم يخرج عن عادة أهلها.

نعم، لو فرض وجود بئر بلغ من الضيق أو السعة حدّاً خالفت معتادها لمعتاد البلد لم يبعد القول بتعيينه و في غيرها فالمتبع عموم الاستعمال إن لم يختلف و إن اختلف و غلب البعض تعين و إلّا فالأصغر يجزى و الأ-كبر أفضل و كون معنى العرفي مختلف الأفراد

بالصغر والكبر جائز ثم لو خرج عنه بالصغر فعدم الكفاية ظاهر و بالكبر فالظاهر الإجراء مع استيفاء العدد لحصول المطلق و عدم منافاة الزيادة له.

قيل العرف هنا غير منضبط لعدم العلم بالمخالف للمعتاد من الطرفين.

قلنا: إمكان العلم به ضروري على أن الأصل يصلح الاجزاء ما لم يقطع بالمخالفة هذا و قيل المعتبر دلاء هجر لقول الرضا عليه السلام في تقدير النزع للفأرة و الطير و اجيب بعدم صلاحيته لإثبات الحقيقة الشرعية على أنها من أفراد المعتاد فتعليل اعتبارها بذلك ممكن، استيفاء العِدَد لازم فلا يكفي إخراج وزنه بالأقل خلافاً للعلامة في أكثر كتبه و الشهيد في الذكري لنا عدم الإتيان بالمأمور به فلا يعلم الامتثال و إمكان تعلق الحكمة بالعدد فلا يحصل بدونه للعلامة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٥٩

تعلق الغرض بإخراج هذا القدر و قد حصل و رد بإمكان تعلقه بنوع منه لحكمة خفيه كتكرار النزع الموجب لغلبة الماء على النجس لا يعتبر دلو في مزيل التغير لعدم التقدير و كذا في نزع الكر و الجميع و إن لم يتغير لاتحاد العلة.

الظاهر إجزاء السطل و نحوه مما ينزع به ما لم يخرج عن المعتاد لاستيفاء المقدّر و حصول الطيبة و تعليق الحكم على الدلو لا ينافيه لأنه إما يعمه أو خرج مخرج الغالب إذ تعلق الغرض بخصوص الجلد غير معقول.

الحق تضاعف النزع بتضاعف النجس مطلقاً وفاقاً للشهيدين و الكركي و خلافاً للعلامة و المحقق وافق مع المخالفة و خالف مع الموافقة لنا الاستصحاب و أصالة عدم التداخل في الأسباب إذ توارد العلل على معلول واحد باطل فكل منها يعمل عمله و الترتب بالاولى تحكّم باطل.

قيل علل الشرع معرّفات الأحكام فتداخل.

قلنا: الأصل في وضعها أن يكون باعته لا- أماره فيستقل كل بالتأثير على أن الأماره علامة الباعث لتعلل الأحكام عندنا بالمصالح فتعددها يوجب غالباً تعدده الموجب لتعدّد الحكم و تعدّد العلامات لباعث لواحد و إن كان جائزاً إلا أن مثله نادر و المتبادر عند العرف و المناط ما هو الغالب للعلامة صدق الامتثال بأكثر الأمرين مع التخالف و بالمقدّر للنوع مع التماثل، و اجيب بالمنع. قيل الاسم في الثاني تناول الواحد و الكثير.

قلنا تعليق الحكم على الفرد في مثل الإنسان ظاهر و لزوم التداخل أو وجوب الأكثر في مثل البول و الدم عندنا ثابت لتناول الاسم للقليل و الكثير و من التداخل زيادة الكثرة لدخولها في الاسم المحقق في الأوّل ما ذكرناه و في الثاني عدم زيادة النجاسة بكثرة النجس من نوع واحد لوجودها في كل جزء منه، و اجيب بأن كثرة الواقع يؤثر كثره في مقدار فيؤثر شياً في الماء زائداً ثم لو زاد نزع بعض المقادير أو كلها عن ماء البئر فالظاهر كفاية نزحه لتعليق الحكم بالمنفعل و قد نزع بأسره و تعدّد الموجب لنزع الكلّ مثله في التداخل و لو تعدّد حينئذٍ ففي كفاية تراوح للجميع و تعدده بتعدّد الموجب و جهان من بدليته لنزع الجميع و المرّة فيه كفاية و من زوال المتعلق في المبدل دون البدل و مساواتهما في جميع الأحكام غير لازمه و أدلة عدم التداخل ترجح الثاني.

قيل: اقتضى الأدلة كون نزع الكلّ غاية التقديرات و قيام التراوح مقامه.

قلنا: مسلم وحدة النجس لا مع تعدده،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦٠

في إلحاق الجزء بكله أو بغير المنصوص على الانفعال قولان للأول توقّف القطع بالبراءة عليه و يأتي ما فيه و للثاني مغايرة الجزء لكله فلا يتناوله دليله فيدخل فيما لا نصّ فيه.

و اجيب بأن متروحه إمّا أكثر من مقدار الكلّ أو أقلّ، فعلى الأوّل يلزم زيادة نزع الجزء على الكلّ و هو غير معقول فالمتّجه على أصلهم الثاني في الثاني لما ذكر و البراءة عن الشغل المتيقّن حينئذٍ حاصله فالزيادة بالأصل منفيّة و الأوّل في الأوّل لكفاية ما للكلّ

لجزئه للأولوية أو لأنه القدر المتيقن لحصول الطهر للإجماع على عدم الاجتزاء بالأقل فينتفى الزائد بالأصل ولا يجرى استصحاب النجاسة ثم لو وقعت أجزاء واحد بأسرها لم يجب أزيد مما للكُلّ لدى الكُلّ لصدق الاسم وهو أيضاً مما استثنى من عدم التداخل وبعضها كفى على الثالث أقلّ الأمرين من مقدر الكُلّ ومنزوح ما لا- نصّ فيه مرّة وبتضاعف الأوّل على الأوّل والثاني على الثاني بتضاعف الأجزاء فيلزم زيادة النزع بنقصان النجاسة في الأوّل مطلقاً وفي الثاني على بعض الوجوه وهو مستبعد وكأنهم يلتزمون مثله وربما لم يلتزمه بعضهم، وقال بالتداخل ولو وقع جزءان من اثنين فاللازم لكُلّ من الثلاثة ما كان له سابقاً مرتين ثم الجزء عندنا مما لا نصّ فيه ولا حكم له حتى يلزم ما ذكر ولو شكّ في كونهما من واحد أو اثنين فالأصل عدم التعدّد وأصالة البراءة تؤيده والشهيد على التضاعف استظهاراً.

الحيوان الحامل وذو الرجيع النجس كغيرهما مع انضمام المخارج لمنعه من الملاقاة فلا يوجد علّة الحكم ومع الانفتاح فالتضاعف لازم وإن لم يخرج الجنين والرجيع لوصول الماء حينئذٍ إلى الجوف وخروجه فيصدق الملاقاة في الجملة وترجيح عدمه بإطلاق الأدلة ضعيف لانصرافه إلى ذى المقدر بأوصافه العالية والحمل نادر على أن قيد الحيائية في إطلاقات النزع معتبر فالملاقاة للواقع من نجاسة خارجة لا يندم حكمها المعين إن نشأت منه كالبول ودم الجروح وقس عليهما غير النجس مما لا يؤكل لحمه إذا خرج حياً. المتساقط المعتاد لا ينجس ولا يعتاد ولو من الدلو الأخير وفاقاً وغيره على المختار يكمل أو يُعاد ندباً ولا يزداد شيء على العدد وعلى الانفعال ففي كونه كذلك على الوجوب مطلقاً أو فيما عدا الأخير وإحاقه بغير المنصوص أو إيجابه مطلقاً لما هو الأقل من المقدر ومنزوح ما لا- نصّ فيه أقوال والأوّل وهو الأصحّ للذكرى والثاني للمنتهى والثالث للمعالم للأصحّ الأصل وعدم زيادة النجاسة بالنزع مع الإلقاء والتسوية بين الحالين قطعته بثبوت الحكم بتتقيح المناط لا بالقياس وأيد بسكوت الحجج عليهم السلام عن بيان حكم للصبّ وعدم اشتراطهم في النزع عدمه مع حصوله غالباً وللعلامة فيما وافقه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦١

ما مرّ وفي غيره كونه ماءً نجساً لاقى البئر ليس له مقدر فيدخل فيما لا نصّ فيه وجوابه ظاهر ممّا تقدّم على أنه يجرى في الأوّل أيضاً، فالتفرقة بحكم وكون البئر نجسة فيه ظاهرة في الأخير لا- يصلح فارقاً إذ حصول الانفعال بسبب لا- يمنع من تأثير آخر ولو على التداخل ولذا يجب لأكثر عند القائل به من تأخر الموجب له وللمعالم مغايرة النجاسة للمتنجس بها فمقدرها لا يثبت له ويدخل فيما لا- نصّ فيه إلّا إذا نقص عن منزوحه الأولوية وجوابه ظاهر ممّا مرّ، ثمّ الظاهر عدم الفرق بين كون المتساقط بعض المنزوح أو كلّ وفقاً للبيان.

قيل: بفعل البئر يصبّ الكُلّ والاكْتفاء بنزحه اقتصار على نزع الواقع فيلزم ظهر المنفصل بلا نزع.

قلنا: إذا شاع الواقع كفى نزع المقدر وإخراج؟؟؟ قدره مقدماً عليه غير لازم كما يأتي، لو صبّ بعض الدلاء في بئر ظاهرة ففي نزع المقدر أو بالغير المنصوص لو لا الأقل أقوال؛ الأوّل للبيان والثاني للمنتهى والثالث للتحرير ودليل كلّ منها ع الترجيح يعلم بما مرّ لو وقع المقدر وموجب في بئر النزع فحكمه ممّا تقدّم ظاهر وفي غيرها من الآبار الطاهرة فالظاهر كفاية المقدر على التداخل وتضعيفهما ونزحهما على عدمه وقول من لا يرى التداخل بالكفاية كالشهيد الكركي مستبعد والتوجيه بكون الواقع هنا نجاسة واحدة فلا يتعدّد المنزوح مندفع بمغايرة النجس لتنجسه.

النزع في ذى المقدر بعد إخراج أو استهلاكه وفاقاً لبقاء الموجب مع بقائه فلا يفيد طهراً ولا طيبة، وفي خبر البقاق وصحيحة الفضلاء دلالة عليه ولا يعتبر ذلك في الموجب لنزع الكُلّ لفقد العلّة وغير المنصوص إن قدر له العدد فكالأوّل وإنّما فكالثاني والمغيب مع عدم زوال وصفه بالنزع كالأوّل ومع زواله به كالثاني إن قيل بنزع الكُلّ له وأمكن وإلّا فمع إبقاءه لو لم يندم بالنزع سقط به ماله مع الوصف ولزم ماله بدونه ولو كان ممّا يندم به كالدّم المنتشر ففي كفاية ما ينزح له على اختلاف المذاهب واشتراط المقدر بعد المزيل وجهان.

الشعر من نجس العين نجس فالترح بعد إخراجها واستهلاكه و لو انتشر يترح حتى يظن أحدهما و مع استمرار الخروج يستوعب و لو تعدد عطلت حتى يغلب الظن به ثم يترح المقدر و كذا الحكم لو تفتت اللحم أو غيره من أجزاءه و هذا عن الانفعال ظاهر و على المختار و إن لم ينجس البثر ما لم يتغير إلا أن كل دلو يخرج ينجس لكونه قليلاً راكداً فجاوز الاستعمال يتوقف على أحدهما إن استحبت نزع المقدر بعده و لم يجب و من غيره إن انفرد فلا نزع لطهارته و إن قارن نجساً فحلية الحال على المختار واضحة و على الانفعال فالظاهر اللحاق به لملاقاته الرطب النجس فينجس و يتوقف التطهير على خروجه، لا تحتاج

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦٢

الجدران و الحماءة و الدلاء و الأبنية إلى غسل بعد النزع وفاقاً و ذلك عندنا لعدم تنجسها و عندهم لتطهرها بطهر البثر و لولاه لزم الحرج و بين غسلها الحجج عليهم السلام و لا شرط قبل النزع الزائد المستحب في بعض الموارد و تصريح بعضهم بعدم تنجس بعضها لما مر غير جيد لأن عدم تنجس الملقى للنجس غير معقول و ما مر لا يفيد مزيد من طهارتها بعد النزع و اعترافهم بعدم تنجسها شرعاً يلزمهم الحكم بعدم الانفعال ثم تنجسها عند التغير ثابت عندنا أيضاً و في طهارتها حينئذ يطهر البثر لما مر و عدمها حملاً على غسالة الاستنجاء في صورة التغير وجهان و إطلاق كلامهم دلالة و فتوى يقتضى الأول ثم المباشر مثلها فينجس بما يصيبه من ماء النزع فالظاهر لزوم التطهير فيه، لا يترح لعود ما غار خلافاً لنادر لنا تعليق النزع بما لا يعلم وجوده لعدم القطع بكون العائد هو الغابر فيجوز إضافة الطهارة و لا يتأتى استصحاب النجاسة فلو زاد المقدر عن الكل كفى نزحه و لم يجب الباقي إذا تبع للمخالف تخيل الحماءة من دون علم بما يطهرها فعلى الانفعال تنجس ما يلاقيها من الناجع و رد بأولوية يطهرها منه للأصل و القدر المسلم على الانفعال تنجس البثر بالواقع لا انفعال الناجع من أرضها على أن ذهاب الماء بأسره يقتضى الطهارة بأى نحو كان و احتمال اعتبار النزع بعيد لعدم تضمنه ما يصلح فارقاً، فالنزع فيما حكم يترح الكل له يعم الفور و مثله بخلاف ما حكم فيه بنزع البعض من عدد معين أو ما يزيل التغير فإن اعتبار الخصوصية فيه لإيجابها التدافع الموجب لطهر الباقي ممكن، فغور المقدر لا يوجبه الجريان يشارك الغور في علته سقوط النزع في الكل و عدمه في البعض فينبغي أن يكون في الحكم مثله إلا أن الظاهر خروج البثر له عن الاسم و دخوله في الجارى فيطهر به إذا تدافع و زال التغير و يسقط النزع مطلقاً، و قيل بقاءه على النجاسة لانحصار الطهور في النزع فلا يرتفع إلا به، و قيل يطهر الباقي بجريان المقدر لعدم قصوره عن نزحه، و اجيب عنهما بدوران النزع مع الاسم فينتفى بانتفائه.

نعم، لو جرى الموجود من دون نبع أتجه مساواته للغور لعدم صدق الجارى على مثله.

شرح:

لو شك في سبق الموقوف على الاستعمال فالمختار عدمه لعدم ثبوت حكم للبثر، قيل وجد أن النجس و إن تغيرت بالجيفة للإجماع و أصل الطهارة و عدم التقدّم و لدلالة موثقة عمّار على عدم إفادة الوضوء و الغسل و غسل الثياب برؤية الفأرة المنسلخة في إنائها بعد الفراغ معللاً بإمكان سقوطها عند الوجدان إن قيل وقوعها عنده محال

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦٣

فسبقه عليه لازم، قلنا: على المختار و حصل التغير عنده ممكن و وقوعها قبله بدونه غير ضائر و على الانفعال يمكن وصولها إلى الماء عنده و إن كان وقوعها قبله.

النزع كإزالة الخبث فلا يعتبر فيه التية وفاقاً و يجتري إذا حصل لغير التطهير أو على نحو محرّم.

نعم، ترتب الثواب لا يحصل بدونها و لا يعتبر في النازح الإسلام و الذكورية و البلوغ و الإنسانية فيجزى التالية و السايبة لصدق الاسم و هذا في غير التراوح لما مر.

قول الصادق عليه السلام في ميت بثر تعدد إخراجها تفصل و يجعل قبراً، قال رسول الله صلى الله عليه و آله: حرمة ميتاً كحرمة حيّاً، محمول على الاستحباب.

الحق حصول التطهر أو الطيبة بملاقاته الجارى والكثير أو المطر خلافاً للمحقق مطلقاً وللشهيد إذا وردت عليه من فوق لنا ما تقدم في طهر المياه النجسة من كفاية اتصالها بها و مرجعه إلى عموم طهورية الماء فأخراج ماء البئر عنه تحكّم و ورود الأمر بالنزح يطهره لا ينافيه لأنه اعتبار الأضعف لقائمة النجاسة أو كفايته في دفع النفرة مع عدم التمكن غالباً من التطهير بغيره و على اشتراط الامتراج يستهلك بالمطهر فيتحد معه و يدخل في اسمه.

قيل الاستهلاك لا يحصل في جميع التصور.

قلنا: حصوله في بعضها يثبت المطلوب لعدم القول بالفصل للمحقق تعليق الطهر على النزح و لم يحصل.

قلنا لا يفيد الانحصار.

قيل الأدلة على اعتبار غيره.

قلنا بينا ثبوتها.

قيل الأخبار تظاهرت في الانحصار.

قلنا: ممنوع للشهيد عدم الاتحاد مع المسمى مع القسم فلا يرتفع حكمه و رد بحصول الوحدة عرفاً مع الاتصال و ضرورة مع الامتراج فيصدق أنّهما ماءً واحد و معه اختلافهما في الاسم أو اشتراكهما في صدق البئر لو سلم غير قادح ثم الحق سقوط النزح مع حصول الطهر بغيره و وجهه ظاهر و قيل إن كان للتنجس سقط و إن كان للتعييد سقط مع الامتراج لا بدونه و هو كما ترى، الكل على عدم تنجيسه بالبلوعة مطلقاً ما لم يتصل بها أو يتغير لأصالة الطهارتين الماء و لكل شىء و ما دل على جواز الغسل و الوضوء من بئر تقرب الكيف ما لم يتغير ماءها كخبر ابن القاسم عن و الاحتجاج عليه بقول الصادق عليه السلام الرضا عليه السلام في خبر أبى بصير بعد سؤاله عن بئر و بالوعة بينهما نحو ذراعين توضئوا منها فإن لتلك بالوعة مجارى تصب في البحر مردود بإفادة التعليل اختصاص الحكم بأن مثل حسنة الثلاثة على تجمعها من وادى البول و منع التوضؤ منها إن كان تباعدهما أقل من ثلاثة أذرع مع فوقيتها و من تسعة مع تخير ما ان استقر على أرضه.

قلنا مقيدة بصورة العلم بالوصول إذ حصوله من تكرر جريانه مع اللبث و الامتناع غير بعيد و من المنتجس

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦٤

على القذارة و النهى عن الكراهة ممكن جمعاً على أنّها مضمرة متروك الظاهر فلا يقاوم ما قدمناه.

### فرع: عدم النجاسة بالشك في الاتصال مجمع عليه

و بالظن به حق مشهور لما مرّ و بالتغير الذى لم يقطع باستناده إلى البلوعة كذلك لعدم زوال القطع بما لم يعتبر من الظن. المشهور استحباب تباعدهما بخمس أذرع مع الصلابة أو فوقية البئر قراراً و بسبع بدونهما و الإسكافي نقل الأكثر على السبع مع أحدهما و الاثنى عشر بدونهما و نقل المعالم على اثنى عشر مع الرخاوة و التحتية و بالسبع مع الصلاة أو استوائها في القرار و الجهة و عدم شىء مع علو البئر فى أحدهما لنا دلالة مرسله قدامه على السبع مع السهولة و الخمس مع الجليّة، و خبر ابن رباط على الخمس مع تحتية البلوعة و السبع مع فوقيتها من كلّ ناحية فيجمع بينهما بتقييد السبعة فى كلّ بالخمسة فى الآخر، قيل العكس ممكن أحوط.

قلنا: مخالف للأصل و العمل و حملهما على الندب لما هو من المعارض مع عدم قول بالوجوب، ثم لاختلاف الأبعاد بينهما سيما على الاستدارة أشار بقوله عليه السلام: من كلّ ناحية، إلى اشتراط بلوغ أقربها ذلك، و يمكن أن يكون إشارة إلى عدم الفرق اختلافهما فى الجهة هذا و اعتبار التسمية مع فوقية البلوعة فى حسنة الفضلاء محمول على شدة الندب فلا تعارض و عدم اعتبار الصلاة و السهولة فيها لا يوجب اعتبار العدم فيبقى دليل الاعتبار سالماً، قيل: ترك الاستفصال فى مقام الحاجة يفيد العموم فيثبت التعارض، قلنا:

لو سلم فهو مقدم لاعتماده بالعمل للإسكافى ما روى الديلمى عن الصادق عليه السلام ان مجرى العيون من الشمال فليكن بينهما أذرع مع شماليه البئر و اثنا عشر مع جنوبيتها و سبع إن استويا جهه و هو لا يدل على ما نسب إليه بالنقلين و إن كان بالأخير أنسب و احتجاج جماعة به على اعتبار الفوقية بالجهه أى كون البئر فى جهه الشمال و اكتفائهم حينئذ بالخمس مع الرخاوة و إن استوى القراران لا يخفى و ههنا لعدم دلالة على ما ذكروه من التقدير و ما يدل عليه لم يقل به أحد و مجرد دلالة على اعتبار الجهه كدلالة قول الصادق عليه السلام فى مرسله قدامة: و لا يجرى الماء من القبلة إلى دبرها، لا يفيد إذا لم يعلم التقدير و الإلحاق فيه بالفوقية المحسوسة قياس باطل، على أنه معارض بقوله: من كل ناحية، بأحد معنيه و لذا أدلة بعضهم إلى المشهور تكلفات بعيدة، و الأنسب بالمقام حمل ما دل على تقدير يخالف المشهور زيادةً و نقصاً على بعض مراتب الندب ثم الظاهر على اعتبار الجهه جعل صورة التعارض كالتساوى للزوم التحكم لولاه و التباعد فيه بالسبع وفقاً لظاهر

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٦٥

الأكثر و خلافاً للإرشاد لنا الجزء الأول من المرسله.

قيل: يعارضه مفهوم الجزء من خبر ابن رباط.

قلنا: لو سلم عمومه فهو معارض بمفهوم الجزء الأول منه لعدم الواسطه بين الخمس و السبع فيتساقطان، و حتى المرسله سليمه و يؤيدها دلالة خبر الديلمى على السبع إذا استويا فى الجهه مطلقاً قيد بعدم فوقية البئر لخبر ابن رباط ففى إطلاقه بالنظر إلى التساوى و التحتية لعدم دليل على التقيدها بها صور المسأله على عدم اعتبار الجهه ست يكون التباعد بخمس فى أربع و بسبع فى صورتين و على اعتبارها أربع و عشرون يكون بسبع فى ثمان مع جعل التعارض كالتساوى و فى ست بدونه و بخمس فى البواقي و استخراج الجميع مع أحكامها ظاهر، و ما قالوا إن التباعد بسبع فى سبع و بخمس فى الباقي لا يخفى ما فيه.

## [بحث المضاف]

### فصل: المضاف ما لا يتناول إطلاق الآيه كالمصدق من الأنوار

#### إشارة

و المعتصر من الثمار و الممزوج بما يسلبه الإطلاق و هو على أصل الطهارة إجماعاً و ينجس بالملاقاة و ان كثر للإجماع و ما دل على إهراق المرق و غسل اللحم بوقوع الفأرة فى القدر كخبر السكونى عن الصادق عليه السلام و الاحتجاج عليه بقبول المائع للنجاسة فينجس الملقى و يسرى فى الباقي مردود بمنع المقدم، ثم الظاهر عدم تنجس الأعلى مع اختلاف السطوح للأصل و فى طهره باختلاطه بالجارى أو الكثير مطلقاً أو إذا صار مطلقاً بلا تغيير أو الأعم أقوال؛ الأول للقواعد و المنتهى و الثانى للمبسوط و المعتبر و الثالث للأكثر و هو الأظهر، و الظاهر أن ما فى المبسوط من اشتراط زيادة المختلط على الكر مساهله لنا على اشتراط الإطلاق استصحاب نجاسة المضاف و توقف طهره على استهلاكه فى المطلق إذ الأصل فى طهر كل مائع نجس وصول الماء إلى كل جزء من أجزائه و حصوله مع بقاء الإضافة غير ممكن و كفاية الاتصال فى طهر المطلق لحصول الوحدة حياً و اسماً فيطهر لاتحادهما فى الحكم و عموم دليل الطهورية و عدم الانفعال و الوحدة بالقسمين هنا منفية لامتيازهما فى الحس و اختلافهما فى الاسم فاتحادهما فى الحكم غير لازم فمع الاتصال و بقاء الامتياز من دون سلب الإضافة و الإطلاق يبقى كل على حاله و لو غلب أحدهما كان الحكم له و ما تقدم فى المطلق من تطهير الظاهر للنجس بمحض الاتصال لحصول الامتزاج فى الجملة لا يجزى هنا و وجهه ظاهر و على عدم تأثير التغيير كونه من الممتنجس فلا ينجس فيطهر المضاف مع الممازجة لا بدونها لما مر للمخالف الأول إيجاب كل من الكثرة فى الجريان



لعدم الانفعال ما لم يتغير بالنجس دون المتنجس لما مرّ فالمضاف المتنجس لا ينجسه وإن غيرهُ أو استهلكه.

نعم،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦٦

يخرج بالثاني عن الطهورية.

قلنا: ذلك مسلم مع بقاء الإطلاق و الفرض خروجه عنه قبل التطهر يحصل بمحض الاتصال و هو مقدّم على الاستهلاك.

قلنا: يتوقف على الامتزاج لما مرّ و معه يحصل الإضافة أو انفصال أجزاء المطلق الراجع للكثرة فتنجس.

قيل: استصحاب النجاسة يعارضه استصحاب طهارة المطلق فيتساقطان و يبقى أصل الطهارة و الحل سالماً.

قلنا: مع استهلاك المطلق حصل المزيل و بدونهُ لا يعارض لبقاء الامتياز قيل: الإجماع منعقد على اتّحادهما في الحكم.

قلنا: لا- يتناول هذا التقدير ثم هذا الخلاف إذا ألقى المضاف في المطلق و سلبه الإطلاق و لو عكس لم يطهر قطعاً لتنجس مكان

المضاف و عدم تطهره بغير المطلق و لو فرض طهره فبرّدّه إلى النجاسة و للثاني كون المضاف المتنجس في حكم النجس فينجس ما

يلاقيه و ما يتغير به و استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل و لا قطع به إلّا فيما يثبت بالإجماع و هو مفقود في غير هذه الصورة و ردّ

الأول بالمنع و الثاني بتوقف جريانه على تناول دليل الحكم لموضع النزاع و هو ممنوع فيصير بمنزلة التيمم الواجد للماء في أثناء

الصلاة و هو كما ترى للقطع بتنجس المضاف فيجرب فيه أصالة البقاء إلى أن يعلم المزيل و إن كان في موضع وقع فيه الخلاف و

معارضه باستصحاب طهارة المطلق فيتساقطان للإجماع على اتّحادهما في الحكم و يبقى أصل الطهارة و الحل سالماً يعلم دفعه ممّا مرّ

و على ما قرّناه يعلم الجواب عمّا فيه المخالفة.

### تنبيه: المائعات النجسة غير الماء أولى بعدم الطهارة ممّا لم يغلب بالمطلق

لما مرّ و قول العلامة في بعض كتبه بطهرها بامتزاجها بالمطلق و إن خرج عن إطلاقه أو بقي اسمها شاذّ، و قوله الآخر بطهارة الدهن

خاصّة إذا صبّ في الكثير و ضرب فيه حتّى يختلط أجزاءه به و إن اجتمعت بعد ذلك كما كان متّجه لو أمكن اختلاطها بالضرب من

دون خروج المطلق عن إطلاقه.

### فصل: لو مزج طاهره بالمطلق اعتبر صدق الاسم عرفاً

و وجهه ظاهر.

### فصل: المضاف لا يرفع الحدث

### إشارة

خلافاً للصدوق في ماء الورد لنا قوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا»\* أوجب التيمم عند فقد المطلق فينفى الواسطة.

قيل: أداة الشرط لا يفيد العموم لغّة.

قلنا: يفيد شرعاً قضية للحكمة و لنا نقل الإجماع من الفاضلين و الشهيد و قول الصادق عليه السلام إنّما هو الماء و الصعيد، و قول

النبي صلى الله عليه و آله: إنّ الصعيد لرافع.

و دعوى حصوله بالمضاف خلاف الواقع و قطعياً التكليف بالصلاة و الطهارة

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦٧

فيلزم اليقين بالبراءة، للصدوق قول الكاظم عليه السلام في خبر يونس بعد سؤاله عن الغسل و الوضوء بماء الورد لا بأس بذلك و رد بالضعف و الشذوذ و حمل الوضوء على التنظيف أو ماء الورد على ما وقع فيه الورد ثم قطعى الإجماع منعقد على عدم جواز الوضوء من النبيذ تيه و مطبوخه خلافاً لأبي حنيفة في الثاني إذا عدم الماء في السفر فما روى ابن المغيرة عن بعض الصادقين إذا كان الرجل لا يقدر على الماء و يقدر على اللبن فلا تتوضأ به إنما هو الماء و التيمم و إن لم يقدر على الماء و كان نبيذ فأئني سمعت حريزاً يذكر في حديث أن النبي صلى الله عليه و آله توضأً بنبيذ و لم يقدر على الماء، إنما محمول على التقيّة أو المراد ببعض الصادقين غير الإمام كما يومئ إليه النقل عن حريز على أن كون النقل من ابن المغيرة محتمل فلا حجية فيه لأن ما ذكره حريز مرسل.

وصل:

و لا يزيل الخبث خلافاً للمفيد و المرتضى لنا الأوامر الموجبة لغسله بالماء و هو حقيقة في المطلق و الاقتصار عليه و ورودها في نجاسات معينة غير قاذح في العموم لثبوتها من عدم القول بالفرق و إطلاق الأمر بالغسل في بعض الأخبار محمول على المقيّد جمعاً على أنه ينصرف إليه لتبادره عرفاً و لنا تنجسه بملاقاة الخبث و إن ورد عليه فلا- يزيله و لا- يرد النقض بالمطلق لخروجه بالإجماع و قضاء الضرورة و استصحاب النجاسة و منعه من الصلاة إلى القطع بالرافع و حصوله بالمضاف غيره و أيضاً الشغل بالصلاة متيقن فيحتمل اليقين بالبراءة و هو مع الشك في شرطها غير ممكن و الاحتجاج عليه بكونها طهارة يراد لأجل الصلاة، فيلزم الماء كرفع الحدث قياس باطل و دعوى كونه من باب الاقتضاء أي عموم الموافقة مجازفة لاشتراطه بالعلم بالعلمة و كونها أقوى من المسكوت عنه و حصولها في المبحث ممنوع و القول بكون النجاسة الحكمية أضعف من العينية أوّل الكلام للمرتضى دعوى الإجماع و هو كما ترى و إطلاق الأمر بالتطهير و الغسل في بعض الظواهر، و اجيب بما مرّ و حصول الطهارة بالإزالة بأي نحو كان لما دلّ على جواز غسل الدم بالبصاق أو طهارة اليد النجسة بالبول بمسحها على الحائط أو التراب كخبر غياث و صحیحته الصيرفي عن الصادق عليه السلام و رد بالمنع و إجماع العصابة بترك العمل بظاهرهما.

### تتميم: ظاهر الحسن رفعه الحدث و الخبث عند الضرورة

و لا مستند له فاللازم عندها التيمم.

### فصل: لو مزج بالمطلق موافقاً له في الوصف فالمعتبر صدق الاسم عرفاً

وفاقاً لجماعة نزع طاهره به و نجس بكثيره يفيد طهوريته و طهره إن صدق الإطلاق و إلّا فلا و العلّامة اعتبر المخالفة المقدّرة و الشيخ الأكثر و الحقّ المساوي بالمطلق و القاضى لم يجوز استعماله لنا لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦٨

إناطة الأحكام بالاسم المعرف بالعرف.

قيل: مع الموافقة لا يظهر سلب الإطلاق للمطلع في الممزوج مطلقاً و لغيره في نفس المضاف أيضاً.

قلنا: المناط إطلاق العالم ففي المضاف المطلق لا إشكال و في المضاف المضاف بغير الاستهلاك عرفاً و معرفته بالمقدار مكنة و ما لم يعلم استهلاك المضاف لا يجوز الاستعمال للاستصحاب و توقّفه على العلم بالإطلاق للعلامة دوران الحكم مع الاسم و لا يعرفه الأوصاف فإذا فقدت و جب تقديرها كحكومة الحر و رد بمدخليتها في التأثير، فالتسوية بين وجودها و عدمها باطلة و التعريف غير



متوقف لاستقلال العرف به للشيخ تابعية الاسم للأكثر و رد بتبعيته للعرف دونه، قيل: العرف يعرفه بالمقدار فمما ذكره ضبط له. قلنا: انضباطه به مشكل لاختلاف مراتب الأكثرية و عدم تحقق الاستهلاك العرفي ببعضها على أن عدمه مع المساواة مما لا ريب فيه فالحاقه المساوي بالمطلق لا وجه له و كلام القاضى مجمل لاحتماله المنع من استعمال الممزوج مطلقاً أو إذا لم يستهلك المضاف و لم يرد على المطلق و على التقادير حجية الاحتياط كما ذكره في مباحثته مع الشيخ و هو كما ترى و على ما ذكر فالظاهر وفاقهم على اعتبار؟؟؟ و خلافهم في ثبوته بالعرف أو الوصف أو الأكثرية، ثم على تقدير الوصف ففي اعتبار الوسط لأنه المتبادر عند الإطلاق أو الأقل لعدم اعتبار زائد مع وجوده فمع عدمه أولى وجهان و نحن في سعة من تحقيق ذلك.

### فصل: الظاهر وفاقهم على جواز المزج و التطهر مع بقاء الإطلاق مطلقاً

و الحق المشهور وجوبه إذا فقد ما يكفى من المطلق. و قال الشيخ إذا أمكن المزج بدون سلب الإطلاق يجوز استعماله و ليس واجباً، بل فرضه التيمم لأنه ليس معه من الماء ما يكفيه لطهارته و مراده إيماء أن المزج لا يجب و لو مزج و جب التطهير به أو لا- يجب و لو مزج جاز و لم يجب لنا صدق وجدان المطلق و توقف التيمم على عدمه و وفاقهم على وجوب حفر البئر مع إمكانه يؤكد. قيل: استعمال الماء مشروط بوجوده دون إيجاده للآلة و الحفر توصل إلى الموجود فيجب لكونه مقدّمة للمشروط كالإكتساب و قبول الهبة لغير المستطيع.

قلنا: قضاء العرف بصدق الوجدان في محلّ النزاع ضروري كوجود الزاد و الراحلة لمن كان له مال غيرهما فالمزج كالحفر في كونه وسيلة إلى الموجود و مقدّمة للواجب المطلق و التفرقة بينهما في صدق الوجدان ثم بناء احتجاج العلامة بأن الطهارة بالمطلق مع المكنة واجبة و لا- يتم إلّا بالمزج فيجب من باب المقدّمة على صدق الوجدان و المكنة و كون المزج وسيلة فيجب لكونه مقدّمة للمطلق فيرجع إلى ما ذكرناه لا على عدمه و القول بتحصيل وجوده ليكون مقدّمة للمشروط  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٦٩

باعتراض ولده عليه بأن الطهارة واجب مشروط بوجود الماء فلا- يجب إيجاده لعدم وجوب شرطه المشروط غير متجه و جواب الكركي بعدم النفع إن أراد بالإيجاد غير المقذور و بالمنع إن أراد بالأعم غير جيّد لدلالة الآية على التوقف الطهارة بالمطلق على وجوده فمنعه مكابرة و إرجاعه إلى ما ذكرناه بأدنى عناية ممكن، ثم إتمام الدليل هنا لا يتوقف على ما وقع فيه النزاع من الوجوب الشرعي للمقدّمة بل على وجوبه العقلي المتفق عليه إذ المطلوب لابدئية المزج و حصول عقاب بتركة و إن لم يترتب عليه نفيه بل على أنه يوجب من ترك ذي المقدّمة فمنع وجوب المقدّمة هنا غير ممكن، ثم لنا أن نقول لو لم يقطع بصدق الوجدان لم يقطع بعدمه أيضاً فيكون مشكوكاً فيتناوله إطلاق أوامر الغسل و الوضوء إذ الأصل عدم التقييد حتى يقطع به و المتيقن تقيدهما بالنسبة إلى صورة القطع بعدم دون صورة الشكّ فهي باقية على الأصل، قيل: أصل البراءة يرجح عدم الإطلاق بالنسبة إليها.  
قلنا: إذا لم يوجب فرديتها للتقييد تكليفاً آخر كالتيمم هنا.

قيل: فحينئذ يجب تحصيل القطع أو الظنّ بالامثال على تقديره و لا يمكن إلّا بالإتيان به في صورة الشكّ. قلنا: الإطلاق متيقن فما يوجهه من وجوب التطهر بالماء لازم و التقييد مشكوك فما يترتب عليه من إبداله بالتيمم غير جائز للشيخ على الاحتمال الأوّل إيماء منع الوجدان قبل المزج أو كونه مقدّمة للواجب المشروط فلا يجب و على التقديرين ظهر جوابه و على الثاني اشتراط الإطلاق الواقعي و لا يعلم حصوله بعد المزج.

قلنا: المناط الحيثي و حصوله بعده ضروري فثبوت التخيير لا معنى له.

قيل: لو كفى الحسى لكفى المضاف إذا خلى عن وصفه، قلنا: المناط إطلاق المطلق و هو مفقود فيه مع أن الظاهر استلزامه له إذ

الاستهلاك يوجب انقلاب صورة المغلوب إلى الغالب فيحصل الوحدة الواقعية لوحدة الصورة و تجوز بقاء صورتين من فوق اتحادهما باطل؛ لأنّ الماء بعد المزج متصل واحد فلا ينقسم إلى الأجزاء المختلفة كما ثبت فى الحكمة، على أنّ اشتراط الواقعى مع القول بعدمه يوجب المنع من استعماله، فالتجوز تخبيراً غير معقول كما أنّ كلّ عمل مقدور يوجب حصول المطلق كالمزج و منه الإذابة فى الجمد و الثلج و الأعمال الأكثرية الموجبة لخلع الصور النوعية الإضافية و ظهور الصورة المائئة الصرفة.

### فصل: لو اشتبه المطلق بالمضاف أو المستعمل فى الجنابة و فقد غيرهما يظهر بهما

#### إشارة

للإجماع و توقّف اليقين باستعمال المطلق المأمور به عليه فيجب من باب المقدّمة و منع وجوب مقدّمة الواجب مكابرة مع أنّ متعلّق الغرض هنا وجوبها العقل و لا كلام فيه و احتمال كون ما أمر

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٧٠

باستعماله هو ما لم يعلم أضاف لا ما علم إطلاقه فيكفى التطهّر بأحدهما مردود بتعلّق الأمر بالمطلق و المراد به المطلق عند المأمور و إن كان موضوعاً للواقعى و التمسك باستصحاب الإطلاق بعد المعارضة باستصحاب الإضافة يندفع بأنّ التيقن بثوته فيهما لا فى أحدهما.

نعم، التمسك بأصلته غير بعيد إلّا أنّه لا يفيد.

قيل: لا بدّ من الجزم فى التية و لا جزم هنا.

قلنا: و لو سلم مع الإمكان لا مطلقاً فينوى القربة فى كلّ منهما على أنّ وجوب التطهّر بهما من باب المقدّمة يصحّ قصده الوجوب فيهما.

#### فروع:

الظاهر جواز التطهّر بهما مع وجود مطلق بعينه وفاقاً لبعض الطبقة الثالثة و خلافاً للروض و ظاهر المعنى لنا صدق الامتثال و عدم المانع للروض ثبوت المكنة على الجزم فى التية فلا يصحّ بدونه و هو كما ترى.

لو انقلب أحدهما فالظاهر التيمّم و المعظم على التطهّر بالآخر ثمّ التيمّم لنا تعلّق الأمر باستعمال ما علم أو ظنّ إطلاقه و لم يوجد فيلزم التيمّم و احتمال كونه ما لم يعلم إضافته لقوله «فَلَمْ تَجِدُوا» حيث دلّ على اشتراط التيمّم بعدم الوجدان و لا يوجد إلّا بالعلم به و لم يوجد مردود بظاهر الأوامر و توقّف عدم الوجدان على العلم به إذ الوجدان مشروطاً بالعلم بالوجود فعده يتحقّق بعدمه و إن لم يعلم به على أنّ اشتراط الغسل و الوضوء بعدم العلم و التيمّم بالعلم بعدمه يغنى عن التيمّم فالجميع لا دليل له المعظم كون الجمع مقدّمة للواجب و لا- يتمّ هنا إلّا بالتطهّر و التيمّم و رد بعدم تحقّق واجب يكون الجمع مقدّمة له إذ ما لم يعلم المطلق لم يتحقّق واجب يجب التوسّل إليه بالجمع.

قيل: يجب تحصيل اليقين بالبراءة و هنا لا يحصل بدونه.

قلنا: وجوبه فيما علم الشغل و هنا لم يعلم الشغل بالوضوء لتوقّفه على العلم بالمطلق.

قيل: الحكم بالوضوء معلّق على الوجدان و بالتيمّم على عدمه و صورة الشكّ حاله ثالثة خارجة.

قيل هنا تكليف يقيني مردّد بين الطهارة بالماء والتراب لاحتمال وجود المطلق و عدمه فيجب الجمع بينهما تحصيلًا لتيقن البراءة. قلنا ظاهر الأوامر دلّ على رفع الطهارة المائية فالتكليف المتيقن لا يناولها نعم لو لم يعلم بوجه أنّ الواجب استعماله هو ما علم إطلاقه لو ما لم يعلم إضافته لتأتى وجوب الجمع تحصيلًا للبراءة لأنّ هذا التكليف متساوى النسبة إلى الأخير نسبتها إليهما متساوية فيترتب عليها حكمهما لعدم الترجيح و وجوب تحصيل اليقين بالبراءة.

قلنا: إثبات الواسطة بينهما فاللازم لحوقها بعدم الموجدين كما مرّ لإبهامه، مع أنّه يمكن القول بالتخيير حينئذٍ إذ المتيقن وجوب أحدهما من دون ترجيح فيصير إلى التخيير تمسّكًا بأصالة البراءة عن وجوب الطهارتين واحتجاجهم باستصحاب وجوب الطهارة مردود بتغيّر الموضوع إذ محلّ تسليم الوجوب هو وجود المائين لأحدهما  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٧١

و باستصحاب وجود المضاف، ثمّ ظاهر الجامع و المدارك نقل الإجماع على الجمع و ظاهر السبع يعطى تحقّقه و نقل في المدارك عن بعضهم عدم وضوحه و اتّجاه القول بالغسل و الوضوء أو التيمّم فإن ثبت الإجماع فهو الحجّة و إلّا فالمتّجه ما رجّحناه، هذا و ما ذكره من وجوب تأخر التيمّم إن كان وجهه اشتراطه ضيق الوقت فيه فلا يلزم إلّا عند المشترط و إن كان صدقه وجدان الماء قبل استعمال الباقي مع توقّفه لزم التطهّر باثنين و إن تعدّد على عدمه ففيه منع ظاهر إذ لو صدق الوجدان لم يفتقر إلى التيمّم لثالث لو تعدّد المضاف و اتّحد المطلق فحكمه كما مرّ و إن انعكس لزم التطهّر باثنين و إن تعدّد فيما زاد على عدد المضاف يؤخذ و حكم الانقلاب في هذه الصور واضح.

الرابع لا عبرة بالتحزّي مطلقاً لعدم إفادته علماً أو ظناً معتبراً فلا يرتفع؟؟؟ النجاسة فاستعمال ما ظنّ إطلاقه بعد الاجتهاد بقريته غير جائز و لو جاز لا طرد في الماء و البول و قد جمعوا على اطراحه و الحمل على الاجتهاد في القبلة قايماً باطل.  
الخامس: يحمل الاشتباه بتعيين المطلق و المضاف ثمّ التباسهما إلّا بالشكّ فيهما أوّلاً من دون سبق علم بأحدهما لأصالة العدم و الطهورية و لا في صيرورة أحدهما الآخر مع سبقه للأصل و عدم ارتفاع اليقين بالشكّ.

تميّز كلّ منهما بعد الاشتباه كثبوت لإضافة أوّلاً بشهادة العدلين ممّا لا ريب فيه لاعتبار الشارع إيّاهما في ثبوت الأحكام و تصفح الموارد يعطى قوة الظنّ بعموم الاعتبار فمنعه مكابرة و الحقّ عدم العبرة بقول عدل واحد لكونه شهادة فيلزم التعدّد، و دعوى كون الشهادة في أحكام العبادة كالرواية فيكفي الواحد واهية و في اعتبار قول المالك و لو ان فاسقاً احتمالاً و ربما كان في بعض الأخبار إيحاء إليه و يأتي تحقيقه مع حكم التعارض في بحث اشتباه الظاهر بالنجس.

سادساً السور لغّة البقية و عرفاً ماء قليل باشره جسم حيوان، و قيل فيه و الأوّل أصوب لأوفقيته باللغّة و أشهريته عند الجماعة و اشتراك سائر الأعضاء للفم في الحكم الثابت له و إطلاق السور عليه في بعض الأخبار لقول الصادق عليه السلام في موثّقه عيص بعد سؤاله عن سور الحائض و جوابه بالتوضؤ منه و من سور الجنب إذا كانت مأمونة و يغسل يدها قبل أن يدخلها الإناء و قد كان رسول الله صلى الله عليه و آله يغتسل هو و عائشة في إناء واحد، و أيضاً منشأ أفراد السور عن الماء المطلق أو مطلقه بوقوع الخلاف في المخالفة و الموافقة في بعض أفراد ذى السور و سورته و هذا غير مختصّ بما يباشره الفم، قيل العرف العام يرجح التخصيص.

قلنا ممنوع لعدم انضباطه مع أنّ الباعث للتعريف هنا ابتناء الأحكام عليه و هي

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٧٢

بالنظر إلى الأقوال و الأدلّة تعمّ ما يباشره الأعضاء بأسرها لنفسه غير ضائر إذ المعرف هنا الخاص دون العام ثمّ مقتضى اللغّة بمبنى الأحكام شمول السور للمضاف و الجامد و يدلّ عليه قول عليّ في صحيحة زرارة لا بأس بسور الهرة و أنّي لأستحيى من الله أن أدع طعاماً لأنّ الهرة أكل منه و على هذا فتخصيصه بالماء و ذكره في مباحثه ممّا لا وجه له بل الأنسب تعميمه و ذكره في باب النجاسات أو البحث عنه طهارة و نجاسة و كراهة ليس لخصوصية فيه بل لتابعية لدى السور و وقوع الخلاف فيه للخلاف فيه و تخلف التبعية في

نادر لا يصحح التخصيص و الافراد.

و كيف كان فذكره في باب النجاسات و الطهارة أنسب إلا أن الأصحاب لما جروا عليه جيلاً بعد جيل فنحن تابعناهم من غير دليل.

### فصل: السور إما قليل مطلق أو مضاف أو جامد

#### إشارة

و تبعية الأول في النجاسة للحيوان عند أهل الانفعال مجمع عليه كتبعيه الثاني عن الكلّ مطلقاً و الثالث إن لاقاه الفم أو غيره برطوبة و الاحتجاج على الثالث بقول الكاظم عليه السلام في صحيفه عليّ بعد سؤاله عن خبز أكله أو شمّه الفأرة و الكلب يطرح ما شمّه و يؤكل ما بقي كما ترى و بيان ما ينجس من الحيوان و ما فيه الخلاف مع الترجيح يأتي في مبحث النجاسات و بيان ما يطهر و يكره سوره على الحقّ بذكره هنا و إن وجد قول بنجاسته.

### وصل: و تبعية مطلق السور له في الطهارة مع الكراهة في البعض كما يأتي حقّ مشهور

خلافاً للنهائية في سور أكل الجيف من الطير و للمرتضى و ابن الجنيد في سور الجلال و للتهذيب في سور ما لا يؤكل لحمه سوى الطير و السنور و الاستبصار فيه سوى الفأرة و الصقر و البازي و للمبسوط و السرائر فيه إذا كان إنسياً ممكن التحرز فهنا مقامان. في طهارة سور كلّ حيوان ظاهر لنا بعد أصالة الطهارة و الإباحة الشرعيتين و العقليتين و أصالة البراءة عن التكليف بالاجتناب عنه في الأكل و الشرب و العبادة و وجوب إزالته عن المساجد و المصاحف استفاضة النصوص كصحيفه الفضل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة و الشاة و البقرة و الإبل و الحمار و الخيل و البغال و الوحش و السباع و لم أترك شيئاً إلا سألته عنه فقال: لا بأس به حتى انتهيت إلى الكلب فقال: رجس نجس لا- يتوضأ بفضله و قول الصادق عليه السلام في خبري ابن شريح و ميسرة بعد سؤاله عن الشرب و الوضوء بسور الحيوانات المذكورة سوى الوحش: اشرب منه و توضأ و في آخرها قلت له: الكلب؟ قال: لا، قلت: أ ليس هو سبع؟ قال مرتين: لا و الله إنه نجس.

و قوله عليه السلام في صحيفه زرارة في كتاب عليّ أن الهرة سبع و لا بأس بسوره و اني لأستحيي أدع طعاماً

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٧٣

لأنّ الهرة أكل منه.

و قوله عليه السلام في موثقتي الساباطي بعد سؤاله عمّا شرب منه بازاً و صقراً و عقاب كلّ شيء من لا طير يتوضأ ممّا شرب منه إلا أن ترى في منقاره دمّاً فلا تتوضأ منه و لا تشرب.

و قوله عليه السلام في خبر أبي الصباح كان عليّ عليه السلام يقول: لا تدع فضل السنور أن تتوضأ منه إنما هي سبع و عدّه صحيحاً كما في المنتهى غير صحيح لأنّ في طريقه محيّد بن الفضيل و هو مشترك بين الثقة و غيره و قول الباقر عليه السلام في صحيفه إسحاق: لا بأس بسور الفأرة إذا شربت من الإناء أن تشرب و تتوضأ منه.

و قوله عليه السلام في خبر أبي مريم في كتاب عليّ عليه السلام لا أمتنع من طعام طعم منه سنور و لا من شراب شرب منه، و ما دلّ على جواز الوضوء و الشرب من سور الدواب و البقر و الغنم كصحيفه جميل عن الصادق عليه السلام أو من فضل السنور معللاً بأنّها من السباع كصحيفه ابن مسلم عنه عليه السلام أو على نفى البأس من سور الفأرة كصحيفه عينه أو من فضل السنور كموثقة أبي

بصير عنه عليه السلام أو الحمامة و الدجاج و كل طير كخبره عنه عليه السلام أو على كراهية سؤر كل ما لا يؤكل لحمه كمرسله الوشاء عنه عليه السلام.

و هذه الأخبار لدلالاتها على طهارة سؤر مطلق السباع و الوحش و الطير و الفأرة و السنور و كل ما لا يؤكل يبطل المذاهب المخالفة بأسرها و يؤكده ما ورد في صحيحة الفضل و لم أترك شيئاً إلا سألته.

قيل: لا يبطل بها مذهب المبسوط و إن بطل غيره لأنها لم تتضمن ما يردّه.

قلنا: مرسله الوشاء تردّه و إرسالها مع الانجبار بالعمل لا يخرجها عن الحجية، و أيضاً إذا خرج المأكول و مطلق الطير و السباع و ما لا يمكن عنه التحرز و قد ثبت منها طهارة سؤرها فيطرد الحكم في غيرها لعدم القول بالفصل، ثم كثيرها يفيد طهارة السؤر بأقسامه و به يثبت العموم و لا يقدر ظهور بعضها في البعض على أن التيمم ممكن بانضمام عدم القول بالفصل ممكن و حجة المرتضى و الشيخ في النهاية تكون لعاب فم الجلال و أكل الجيف من النجس فينجس و ردّ أولاً بمنع كليه المقدم فيحكم في كل فرد بالطهارة لأصالة الإباحة في شبهة الموضوع، و ثانياً بمنع الثاني و لأحكام تابعة للأسماء و بعدن الاستحالة ينعدم الاسم فيتنفى الحكم للشيخ في التهذيبي و المبسوط قول الصادق عليه السلام في موثقة عمار بعد سؤاله عما يشرب منه الحمامة كل ما يؤكل لحمه يتوضأ من سؤره و يشرب حسب مفهوم مخالفة المسكوت للمنطوق في الحكم و هو ثابت هنا إذ حكم المنطوق جواز التوضؤ بكل ما يؤكل و يحصل المخالفة بعدمه في بعض ما لا- يؤكل و هو عندنا ثابت في الكلب و الخنزير و فيه أن مساواة أحد قسمي المسكوت للمنطوق في الحكم يبطل في عموم حجته المفهوم إذ فرض

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٧٤

حجته يوجب رفع ما ثبت لمحل النطق عن غيره كلياً و القول بأن المناط في حجته فهم العرف و هو لا- يقتضى أزيد من المخالفة الجزئية مردود بأن العرف يفهم من تعليق الحكم على الوصف لعليته و ارتفاعه و لو لا عموم المخالفة لكان إخراج المساوي للمنطوق عنه و إدخاله في المسكوت عبثاً و لم يكن للتخصيص فائدة فقولنا كل ما يؤكل يتوضأ بسؤره مفهومه كل ما لا يؤكل لا يتوضأ بسؤره و النفي فيه بتأخر أدواته عن كلمة كل مع عدم وقوعها معموله للمنفى يعم كل فرد وفاقاً لجمهور الادباء فيفيد شمول النفي لا نفي الشمول مثل كل ذلك لم يكن و كله لم أصنع.

نعم لو أخرت عن أدواته لفظاً أو تقدير نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه و ما جاء كل القوم و كل الدراهم لم آخذ توجه النفي إلى الشمول لا أصل الفعل و التخلف في نحو لا يجب كل مختال و كفار و لا تطع كل حلاف للقرينة الحالية، فالجواب أن لزوم المخالفة الكلية لو لم يوجد فائدة سواها و ها هنا موجودة و هو بيان الحكم لأفراد مشتركة في معنى كلى مشهور و السكوت عن الموافق لعدم اشتراكه معها فيه فيهمل حاله إلى وقت الحاجة و هذا هو الجواب أيضاً عن صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام لا بأس أن يتوضأ مما شرب منه ما لا يؤكل لحمه ثم لو سلم الدلالة فهو مفهوم ضعيف لا يقاوم ما تقدم مع اعتضاده بعمل المعظم فيحمل على الكراهة جمعاً و ربما استدلل للشيخ بمضمرة سماعه هل يشرب سؤر شيء من الدواب أو يتوضأ منه؟ قال: لا، أما الإبل و البقر فلا بأس. و في رواية و الغنم أيضاً، و في بعض النسخ ليست لفظة لا، و وجه الاحتجاج يفهم تحقّق البأس بما سوى الثلاثة خرج بالدليل فيبقى الباقي و ردّ بالضعف و الإضمار و حمل النهي و البأس على الكراهة ثم حجة الشيخ في استثناء الطير خبرا عمار و أبي بصير و في استثناء ما لا- يمكن عنه التحرز الحرج و أخبار مثل الفأرة و الهرة و لا حجة له في استثناء الحيوان البري و نحن لما وافقناه فيها فكلفه هذا البحث عنّا ساقطه ثم قولهم عليهم السلام: كل شيء يجتر فإن لم يوجد فسؤره حلال و لعابه حلال يدل بالمفهوم على حرمة سؤر ما لا يجتر فإن لم يوجد ما يجتر فيما لا يؤكل فهو حجة للشيخ و إلا فله المفهوم و لنا المنطوق بضم عدم القول بالفصل و مقتضى القواعد ترجيح المنطوق أو دعوى عدم تحقّق الاجترار فيما لا يؤكل ممنوعه و عدم الوجدان لا يوجب عدم الوجود و ربما قيل الحرمة لا يقتضى النجاسة فالقول بتحريم اللعاب أصالة و السؤر تبعاً لوقوع أجزائه فيه ممكن.

**وصل: لو علم تنجس حيوان طاهر غير الآدمي**

ففي طهارته بزوال العين مطلقاً أو مع الغيبة المحتملة لوصوله إلى ما يطهره

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٧٥

وجهان؛ الأول وهو الحقّ للأكثر ومنهم الشيخ والمحقق والعلامة في بعض كتبه فلا ينجس ما يلقى عضو بالنجس بعد الزوال مطلقاً والثاني في النهاية، والظاهر أنّ تخصيص الثلاثة عنوان الحكم بالهزة على التمثيل لنا عموم الظاهر المتقدمة بترك الاستفصال و لو لا إرادته لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة و حملها على عدم سبق العلم بالنجاسة تخصيص بلا دليل.

قيل: لا يفيد أزيد من عدم تنجيسه مع الزوال وهو أعظم من الطهارة.

قلنا: لو كان منتجساً لنجس كما تقدّم، و أيضاً مباشرتها للنجاسة غالباً ممّا يعلم به فمع إرادة التخصيص يلزم صرف الظاهر إلى النادر و قد ورد عدم تنجس الدهن بمثله بسقوط الفأرة فيه و خروجها حياً مع أنّها تبول و تروث و أيضاً عدم اشتراط التطهير بالطرق المقررة هنا قطعي و الوساطة بينه و بين زوال العين غير معقولة لعدم الدلالة على اعتبارها، و أمّا نقل الوفاق من الخلاف في الهزة و التفرقة بينها و بين غيرها باطله للعلامة استصحاب النجاسة أو العلم بالمزيل و مجرد الزوال لا يزيل و عورض باستصحاب طهارة الملاقي فيتساقطان و يبقى ما تقدّم.

و أمّا الآدمي ففي الحكم بطهارته بمجرد الغيبة المحتملة للإزالة أو حليته بمشروط بالطهارة مطلقاً أو مع علمه بالنجاسة و أهليته للإزالة أو بحصول العلم أو الظنّ المعتمد بالإزالة.

أقوال أرجحها أول و أشهرها الأخير لنا أصالة الطهارة و أصالة البراءة و أصالة كون عدم المدرك فيما يعمّ بالبلوى عبارات العدم و إطلاق الأخبار المتّجه بالتقريب المذكور و عدم ثبوت التعيّد بالعلم بغسل ثوب الغير و بدنه و ورود الأمر بغسل النجاسة عنهما لا يوجب تكليف الغير باجتنابها حتّى يعلم به و لو اشترط العلم أو ما يقوم مقامه لما جاز الاقتداء بإمام الجماعة حتّى يسأل عن تطهيره من نجاسة أسفليته لحصول القطع بعروضها في يومه و ليله مع إمكان عروض النسيان له و ما حكم بطهارة المسلمين بدون الأخبار أو معه أيضاً للقطع بمباشرتهم النجاسة، مع أنّ المعلوم من الشرع خلافه لانعقاد الإجماع و تواتر الأخبار على جواز مباشرة؟؟؟ كلّ مسلم و لو مع الرطوبة و جواز الصلاة في ثوبه بلا سؤال و ربما قيل باستثناء الصلاة في ثوبه إذا علم نجاسته بعينه فإنّه يشترط حينئذ العلم بالإزالة لقولهم حتّى يكون على يقين من طهارته و الظاهر عدم الفرق نظراً إلى الأدلّة للمخالفين استصحاب النجاسة ألقى وجود المزيل و هو يحصل بمشاهدة التلبس مطلقاً أو مقيداً عند الأولين و يختصّ بالعلم بالإزالة عند الأخير و عورض باستصحاب طهارة الملاقي فيتساقطان و يبقى ما ذكرناه سالماً على أنّ الظاهر أمثال قولهم كلّ

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٧٦

شياء نظيف حتّى يعلم أنّه قدر و حتى يستيقن أنّه نجس ثبوت التنجس بالنجاسة الواقعيّة لا المعلومه بالاستصحاب، ثمّ المراد باشتراط زوال العين عدم العلم بها لا العلم بعدمها لظاهر الأخبار و الفتاوى فلو كان التنجس على ما لم يظهر به عينيّة حكم بالطهارة في غير الآدمي مطلقاً و فيه بمجرد الغيبة.

**تذنيب: ما تقدّم من الخلاف إنّما هو في طهر الظواهر**

لوافقهم على طهر البواطن كالقلم و الأنف بزوال العين للأمثل و نفى الحرج و قول الصادق عليه السلام في موثقة الساباطي بعد سؤاله



عن غمس أجوف أنف يسيل دماً إنما عليه أن يغسل ما ظهر منه، وقوله فى خبر عبد الحميد بعد سؤاله عن إصابة بصاق شارب الخمر إلى الثوب ليس بشىء، قيل النجاسات أسباب مؤثرة فى أثرها بعد زوال عينها.  
قلنا: المستفاد من النصوص اختصاص ذلك بالبدن و الثوب كما يشهد به التبوع و ثبوته فى غيرها يتوقف على الإجماع و الإجماع على خلافه.

### تتميم: تنفق الأخبار المتقدمه كفايه زوال العين فى الحكم

بطهر ال؟؟ بصحبته لا- فى غيرهما و مِمّا علم بنجاسته كالأرض و الأوانى و ما له من الأثواب و نحوها فلو أعطى ثوبه النجس غيره لحاجه أو لغسله لم يحكم بطهارته بمجرد الزوال إذا حضر بل يتوقف على العلم أو الظنّ المعتبر من المشاهده أو أخبار العدلين أو عدل واحد لعموم مفهوم آيه التثبوت و فى الاكتفاء بخبر من لا تعرف عدالته كأكثر المباشرين لغسل الثياب من القصارين و الجوارى و النساء و عدمه و جهان للأول تكرر ذلك من المسلمين فى الأعصار و الأمصار شائعاً ذائعاً من غير تكبير و يعضده حسنه ميسر عن الصادق عليه السلام أمر الجارية فتغسل ثوبى من المنى فلا يبالغ فى غسله فاصلى فيه فإذا هو يابس، قال: أعد صلاتك و لو غسلت أنت لم يكن عليك لإيمانها إلى جواز إعطائه الجارية للغسل و كفايه غسلها لو لم يقصر و ربما أيد بقولهم عليهم السلام: المؤمن وحده حجة و وحده جماعة و للثانى مفهوم آيه التثبوت و ترجيح الأول مع الاطمئنان و انضمام القرائن المفيدة للعلم ممّا لا ريب فيه مع عدم الاتهام غير بعيد، الثانى فيما يكره سوره من الحيوانات الظاهرة، فمنها الخيل و البغال و الحمير وفقاً للمعظم لما تقدم من مضمرة سماعه و الظنّ بكون المضمرة حجة حاصل فالإضمار غير مضرّ و التسامح فى أدله الندب و الكراهه ثابت فضعفها غير قادح و ما ورد من نفى البأس و جواز التوضؤ و الشرب من سورها يحمل على نفى الحرمة جمعاً على أن صريح الخلاف غير معلوم فدعوى الإجماع غير بعيد ثم المتيقن شمولها للمطلق، فالتعدى إلى المضاف و الجامد مشكل و الأكثر على كراهه سوره كل ما يكره لحمه، و أمّا الجمل الدواب فيها على ما يدب أو لتابعيه

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٧٧

اللعاب للحم و رد الأول بطهورها فى ذات أربع و الثانى بالمنع.

### فرع: المراد بالحمر الأهليه دون الوحشيه

لعدم كراهه لحمها و سورها وفقاً.

و منها ما لا يؤكل لحمه لمرسله الوشاء عن الصادق عليه السلام كان يكره سوره كل شىء لا يؤكل لحمه و يعضده مضمرة سماعه و قول الصادق عليه السلام فى خبر ابن مسكان بعدن سؤاله عن التوضؤ أو الاغتسال ممّا يلغ فيه الكلب أو السنور أو شرب جمل أو دابه أو غير ذلك نعم، إلا أن تجد غيره فتنزه عنه.

قيل: يتعين حمل الماء فيه على الكثير بقريته ولوغ الكلب فيخرج عن محل النزاع.

قلنا: نعم لكن يثبت منه كراهه سوره غير الكلب بالأولويه ثم الظاهر استثناء السنور ممّا لا يؤكل لأنها من أهل البيت كما ورد فى صحيحه ابن عمّار عن الصادق عليه السلام لعدم منافاته الكراهه بل لما مرّ فى صحيحه زراره و خبرى أبى الصباح و أبى مريم و ما روى أن النبى صلى الله عليه و آله توضأ بفضلهما، و منها سوره الجلال و أكل الجيف مع الخلو عن النجاسة و لا حجة له سوى الاحتياط و الشهرة.



نعم، إن كانا ممّا لا يؤكل فقد ظهر حجّته و الحكم هنا يعمّ السور بأقسامه و التقييد بالخلو للنجس مع عدمه في المطلق و المضاف و الجامد مع الرطوبة.

و منها: الحائض، و ظاهر الأدلّة كراهة سور غير المأمونة في الوضوء فقط و فاقاً للمدارك و جماعة من الطبقة الثالثة لا- حرمة كالتهديبين و لا- كراهة في غيره أيضاً كظاهر الأكثر و لا سور مطلقاً كالمبسوط و المصباح لنا ما دلّ على جواز الشرب من سورها و النهي عن التوضؤ به كموثقة ابن أبي العلاء و خبر عنبسة عن الصادق عليه السلام أو على مجرد النهي عن التوضؤ به كصحيحة عيص و خبري أبي بصير و ابن أبي يعفور عنه عليه السلام و ما دلّ على جواز التوضؤ بفضل وضوءها إذا كانت مأمونة كموثقة ابن يقطين عن الكاظم عليه السلام و مثلها موثقة عيص قال: سألت الصادق عليه السلام عن سور الحائض فقال: توضأ به و توضأ من سور الجنب إذا كانت مأمونة و الظاهر هنا رجوع التقييد إلى الجملتين للسوق و أشدّية سور الحائض و إن كان المتيقن رجوعه بعد الجمل المتعاطفة إلى الأخيرة فقط كما قرّر في محلّه و إطلاق الخمسة الاول يقيّد بهما جمعاً و النهي فيها يحمل على الكراهة للأصل و قول الصادق عليه السلام في خبر أبي هلال: المرأة الطامث اشرب من فضل شرابها و لا أحبّ أن يتوضأ منه.

و ضعفه غير قادح لاعتضاده بعمل الحلّ بل الكلّ عند التحقيق إذ أكثر ما يورده الشيخ في التهذيبين لمجرد الجمع لا لفتوى و لو لم يرجع القيد في موثقة عيص إلى الجملة الاولى لزيد بها قوته للتهذيبين الجمع بين أخبار النهي و الموثقتين بحمل إطلاقها على تقيدهما مع إبقاء النهي على ظاهره و ردّ تعيين حمله على الكراهة لما ذكر و للأكثر الجمع بينهما بعد

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٧٨

حمل النهي على الكراهة و تعديّة الحكم إلى غير التوضؤ من وجوه الاستعمال و ردّ بأنّ التعديّة تصرّف في النص فلا يجوز مجرد الشهرة غير ناهض بذلك و للمبسوط أخبار النهي بعد حمله على الكراهة و التعديّة إلى غير التوضؤ و طرح الموثقين لفقد المقاومة و ردّ بطلان التعديّة و وجود المقاومة لاعتضادهما بالشهرة و خلافاً للشهيدين.

## فروع:

### الأول مقتضى النصّ إناطة الكراهة بغير المأمونة بإناطته بالتهمة كالأكثر غير جيد

و القول باتّحادهما باطل لأعمية الاولى من الثانية.

### الثاني الحقّ عدم تعدّي الحكم إلى كلّ منهم

وفاً للمجامع و المدارك و خلافاً للشهيدين و ظاهر المعالم لنا الأصل و عدم المقتضى و التعليل بأنّ المقتضى عدم التحفظ الموجب لظنّ النجاسة و هو هنا حاصل استنباط علّة لا تعمل به على أنّه لا يناسب الشريعة السهلة و قد ورد عن عليّ عليه السلام: أنّ التوضؤ بفضل وضوء المسلمين أحبّ من التوضؤ من ركو أبيض مجز معللاً بأنّ أحبّ دينكم إلى الله الحنيفيّة السهلة و قول الصادق عليه السلام في خبر ابن أبي يعفور بعد سؤاله عن توضأ الرجل من فضل المرأة إذا كانت تعرف الوضوء مع عدم إفادته كلية المدعى شاذ لانعقاد الإجماع على عدم كراهة في التوضؤ عن فضل امرأة مطلقاً كما يأتي.

مقتضى الأخبار تعلق الحكم بالسور بمعنى الماء المطلق لا المضاف و الجامد لورودها في خصوص التوضؤ و إن عمّ ما لاقته بالفم أو غيره من الأعضاء لموثقة ابن يقطين و شمول السور لهما و حينئذٍ على ما اخترناه لا- إشكال و على مختار الأكثر و المبسوط يلزم تصرّف آخر في النصّ.

و منها الفأرة على الحقّ المشهور خلافاً لظاهر المعبر لنا كونها ممّا لا يؤكل فكراهة سورها يثبت بما مرّ من مرسله الوشاء و مضمرة

سماعة و خبر ابن مسكان للمعتبر ما دلّ على نفى البأس من الشرب و التوضؤ بسؤرها كموثقة إسحاق عن الصادق عليه السلام، و اجيب بظهور البأس فى الحرمة إذ لا بأس فى الكراهة و لو سلم فيحمل عليه جميعاً ثم الحقّ عدم الفرق فى الكراهة بين ما شرب منه و ما وقعت فيه وفاقاً للمعظم و خلافاً للشيخين و ظاهر الصدوق فى الثانى حيث أوجبا إراقتة و غسل ما لاقته بالرطوبة لنا ما تقدّم ممّا نفى البأس عن سؤرها خصوصاً أو عموماً و ما دلّ على كراهته لصدق السؤر على ما وقعت فيه و عدم الفرق بينه و بين ما أصابها من الرطوبة فغسله من الثوب و البدن مستحبّ، و يؤيده أصالة الطهارة و البراءة و الإباحة و لنا قول الصادق عليه السلام فى صحيحة الأعرج بعد سؤاله عن سمن أو زيت وقعت فيه فأره و خرجت حيّاً لا بأس بأكله.

و قوله فى حسنة الغنوى بعد سؤاله عن وقوع الفأرة

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٧٩

و العقرب و أشباههما فى الماء يسكب منه ثلاث مرّات و قليله و كثيره بمنزلة واحدة ثم يشرب منه و يتوضأ غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع و حمل الماء فيه على الكثير أو البئر يدفعه التسوية و السكب و المراد بالصّب ثلاث أكفّ ندباً لزوال النفرة أو توهم التسمية و الاحتجاج بقول الكاظم عليه السلام فى صحيحة علىّ بعد سؤاله عن متابعه دهن وقعت فيه فأره و خرجت حيّاً نعم و يدهن به مردود و بظهور تعلق المعطوف بنعم و كونه بياناً لفائدة البيع سواء أخذ الواو بمعنى اللام كما فى «يا لَيْتِنَا نُزِدُّ وَ لَا نُكذِّبُ» «٣» قراءة النصب و لا فلا يفيد إلّا جواز البيع لمجرد الأدهان و هو لا يستلزم الحمل و الطهارة على كونه حكماً على حدة لا يفيد أزيد من جواز البيع مطلقاً و هو لا يستلزمها لإمكان مشروعيتها لمجرد الأدهان و الاستصحاب.

قيل: الحكم بجواز البيع مقيد من دون أمر بالتطهير أو إعلامها بالفائدة يشعر بالطهارة و إلّا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

قلنا: تعقيباً للتصديق بالأدهان الذى لا يشترط بالأدلة تارة يشعر بعدم الطهارة و كون البيع لأجله و لا حاجة إلى التصريح بهما ربما علل الطهارة بلزوم الحرج لولاه لتعدّر الاحتراز عن الفأرة غالباً و هو كما ترى للشيخين ما دلّ على أمر بغسل ما لاقته الفأرة الرطبة الواقعة فى الماء كصحيحة علىّ عن أخيه و قول الصادق عليه السلام فى موثقة الساباطى بعد سؤاله عن الكلب و الفأرة إذا أكلا من الخبز و شبهه يطرح منه و يؤكل ما بقى و قول الكاظم عليه السلام فى صحيحة علىّ بعد سؤاله عنهما إذا أكلا منه أو شمّاه يطرح منه و يؤكل ما بقى، و اجيب بحملها على الندب جمعاً.

قيل: أخبار الطهارة عامة و هذه خاصّة فيجب التخصيص بها لأولويته على المجاز.

قلنا: شيوع الحمل على الندب فى أخبارنا لا يقصر عن شيوع التخصيص على أنه مشروط بالتقاوم و هو مفقود لقلّة الأخبار الخاصّة و ندور العامل بظاها.

قيل: العامّة يفيد طهارة ما شرب منه و ما وقعت فيه من المياه و المائعات و الخاصّة يفيد تنجيس ما لاقته برطوبة فإبقاء كلّ على حاله ممكن لعدم المعارضة.

قلنا: إن لم يفرق الشيخ بين الحالتين فيثبت حكم الاولى للثانية بعدم القول بالفصل و إلّا فتثبت التعديّة بعد الأصل و عمل الجلل بالأولوية أو تنقيح المناط إذ ما لا ينجس المائع لا ينجس الجامد قطعاً فيحمل الخاصّة على الندب جمعاً على أنّ الصحيحة الثانية ظاهرة فى الندب إذ الشم قد ينفك عن الرطوبة فالتنجيس فى غير معقول و الاحتجاج للشيخ بقول الصادق عليه السلام فى صحيحة معاوية بعد سؤاله عن وقوع الفأرة و الوزغ فى البئر ينزح منها دلاء، مردود بوجه.

**تنبيه: الظاهر كما فهمه الجماعة ذهاب الشيخين و للصدوق [إلى نجاسة الفأرة نفسها]**

(٣). الأنعام: ٢٧.

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٨٠

إلى نجاسة الفأرة نفسها إذ قولهم بنجاسة السور دون ذى السور بعيد لما عرفت من الوفاق على تبعيته، و يحتمل ذلك نظراً إلى اقتصارهم على مورد النصّ تعبدًا، وكذا الحكم فيما يأتى من خلافهم فى الوزغ والأرنب.

ومنها الوزغ لكونها ممّا لا يؤكل فيثبت كراهة سورها بما مرّ وخلاف الشيخين هنا كخلافهما فى الفأرة ويدفعه أصل الطهارة والإباحة والبراءة وما دلّ على طهارته عموماً كأخبار الكراهة وصحيحة الفضل المتقدمة وقول الصادق عليه السلام فى موثقه عمّار بعد سؤاله عن موت الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك فى البثر والزيت والسمن: كلّ ما ليس له دم فلا بأس به، وقوله فى خبر حفص ومرفوعة ابن يحيى: لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائلة وتعدى الحكم منها إلى المضاف والجامد بالأولوية وعدم القول بالفصل واحتمال ابتنائهما على عدم تنجس القليل بالملاقاة مدفوع بعدم الفرق حينئذ بين ذى النفس وغيره أو خصوصاً كقول الكاظم عليه السلام فى صحيحة على بعد سؤاله عن لتوضاً بماء يقع فيه العظاية والحيّة والوزغ ولا يموت لا بأس للشيخين ما مرّ من حسنة الغنوى وصحيحة معاوية وجوابهما ظاهر وقول الصادق عليه السلام فى موثقه الساباطى بعد سؤاله عن العظاية يقع فى اللبن يحرم اللبن إن فيها السمّ.

واجيب بأنّ الحرمة للسمية لا يفيد النجاسة مع أنّها معارفية بالأقوى فيحمل على الكراهة فهى كسابقتيها حجّة للكراهة و ظاهر بعضهم كراهة ما مات فيه لا مطلق سورها ورد بشمول أدلّة الكراهة ما باشر بالحيّ أيضاً بالعموم الإطلاق وربما كان بعضها ظاهراً فيه. قيل: صحيحة على يشعر بالتخصيص إذ تقييده السؤال بعدم الموت يشعر بفهمه الفرق بين الحالين وفهمه حجّة إمّا لفقاهته أو لأنّ المعصوم قرره ولم يبين عدمه وليس الفرق إلّا الكراهة فى حالة الموت وعدمها فى حالة الحياة لانتفاء النجاسة فى الحالتين إجماعاً. واجيب بمنع الإشعار لإمكان جهله بحكم حالة الحياة مع علمه بالكراهة حالة الموت ومطلقاً والتقييد لكونه سؤالاً عن الواقع المفتقر إليه.

ومنها الحيّة وفقاً للمعظم و ظاهر المعبر كصريح المدارك عدم الكراهة وربما قيل بالمنع لنا ما دلّ على كراهة سور ما لا يؤكل وقول الصادق عليه السلام فى خبر أبى بصير بعد سؤاله عن حبّ ماء دخلت فيه حيّة و خرجت منه حيّة إن وجدت ماء غيره فليهرقه للمعتبر ما تقدّم من صحيحة على واجيب بحمل البأس على الحرمة لمعارض أقوى وربما ظنّ أشدّية سورها كراهة من سور سائر ما لا يؤكل لانضمام كراهية الشرعية بالطينة المعلّلة؟؟ التسمية ولا حجّة للمنع سوى ظنّ السمية وهو كما ترى،

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٨١

وأصالة الطهارة والإباحة والعمومات المتقدمة وخصوص صحيحة على وخبر أبى بصير حجّة عليه.

ومنها العقرب والحقّ كراهة سورته مطلقاً إلّا ما لاقاه ميتاً كظاهر الأكثر ولا نجاسته مطلقاً كالقاضى ولا مقيداً كالشيخ لنا على طهارته الاصول الثلاثة وحسنة الغنوى وما دلّ على طهارة سور ما لا نفس له كموثقه عمّار وخبر حفص ومرفوعة ابن يحيى واحتجاج العلامة عليه بنفى البأس عمّا يقع فى البثر ليس له دم كالعقارب والخناس فى خبر ابن مسكان عن الصادق عليه السلام عجيب ومخالفة البثر لغيرها فى الحكم وتوصيفه بالصحة أعجب؛ لأنّ من رواية ابن سنان عن ابن مسكان وهو محمّد لا عبد الله على كراهته ما تقدّم من مضمرة سماعه ومرسلة الوشاء وخبر ابن مسكان وهى حجّة للطهارة أيضاً وربّما أيد الكراهة بما يأتى من أخبار النهى لتعين حمله عليها جمعاً ولا حجّة لتقييد الأكثر للقاضى عموم نجاسة الميتة وما دلّ على إراقه الماء أو ماء الجزّة بوقوع العقرب فيه كموثقتى أبى بصير وسماعه عن الباقر والصادق عليهما السلام، واجيب بمنع العموم لاختصاص أدلّة نجاسته بالموارد المعينة ولو سلّم فخصّص بأدلة الطهارة وعن الثانى بالحمل على الندب جمعاً وأولوية التخصيص على مثل هذا المجاز الشائع ممنوعه ولو سلمت فمع التقاوم وهو مفقود على أنّ الظاهر المنع لمظنة التسمية فلا يقيد النجاسة؟؟؟ الموتقات وإطلاقهما يشمل الحيّ والميت فيخصّصه

الحكم بالثاني من دون دليل محكم.

### فصل: ومنها التعلب و الأرنب

، و الحق المشهور طهارتهما مع استحباب التنزه منهما و عن سؤرهما و نجسهما الحلبى و ابن زهرة و يلزمه تنجس سؤرها و الشيخ أوجب غسل ما أصاباه بالرطوبة و يقيد نجاسة عينهما كما مر لنا على طهارة سؤرهما و حليته بعد الاصول الثلاثة الروايات المتقدمة الدالة على طهارة الوحش و السباع و ما لا يؤكل لحمه كالصالح الثالث لمحمد و فضل و زرارة و حسنى ابن شريح و ابن ميسرة و خبر أبى الصباح و مرسله الوشاء و بعضها و إن لم يفد طهارة السؤر بأقسامه الثلاث إلا أنه يثبت بضميمة عدم قول بالفصل و استلزام طهارة كل قسم لطهارتهما عندنا ظاهر و حججه واضح و انتفاء الملازمة فى المطلق عند القائل بعدم انفعاله غير قادح و يؤيد طهارتهما ما دل على جواز لبس جلدتهما كما يأتى إذ لو لاهما لم يقبل التذكية فلم يجز استعماله كالميتة و ثبت منها طهارة سؤرها كما علم وجهه للمخالف نقل الإجماع من ابن زهرة و أمر ما بينهما فى مرسله يونس عن الصادق عليه السلام يغسل يده.

و اجيب بعدم تقاومهما لما تقدم فيحمل المرسله على الندب و ليس تخصيص المطهر أولى من حملها عليه على أنه فى نقل الإجماع إهمال و فى الإسناد إرسال فلا يكون

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٨٢

فيهما حجته و رد المرسله بإفادتها وجوب الغسل مطلقاً مع أن الملاقاة بدون الرطوبة لا يوجب التنجس فى غير الميت وفاقاً مدفوع بأن تقيد المطلق بالدليل لا يخرج عن الحجية فى الباقي و لنا على الكراهة هذه المرسله و ما تقدم من مرسله الوشاء و مضمرة سماعه و خبر ابن مسكان.

و منها المسوخ و هى على الأصح الفأرة و العقرب و الوزغ و الأرنب و القرد و الخنزير و الضب و الدب و الفيل و الذئب و الوطواط و الزنبور و الجرى، و الحق المشهور طهارة ما سوى الخنزير عيناً و لعاباً و سؤراً و إن كره سؤرها و نجسها الشيخ و الديلمى و ابن حمزة و ربما قيل بنجاسة لعابها فقط لنا بعد الأصل ما تقدم من مطهرات الأربعة؛ الأول و العموم يثبت بالإجماع المركب و ربما دل عليه صححة الفضل ثم طهارة كل من الثلاثة مستلزم لطهارة الآخرين فالمطهر لأحدهما مطهر للكل و لنا أيضاً ما دل على جواز اتخاذ المشط من العاج كالأخبار الأربعة لعبد الله و قاسم و ابن و عاصم عن أبيه و موسى بن بكر عن أبى جعفر و أبى عبد الله و أبى إبراهيم و أبى الحسن عليهم السلام، أو عليه و على جواز بيعه كخبر عبد الحميد عن أبى إبراهيم و استلزامها للطهارة ظاهر أو النجاسة العينية ينافيهما و من طهارة العين يثبت طهارة اللعاب و السؤر و من المركب يثبت العموم للشيخ و روى النهى عن بيع القرد فى خبر مسمع عن الصادق عليه السلام و لا باعث له سوى النجاسة و يثبت العموم بالمركب و رد بضعف السند و حمل النهى على الكراهة و منع انحصار الباعث فى النجاسة و لا حجة لنجاسة اللعاب فقط لنا على الكراهة ما مر مراراً.

### فصل: ومنها ولد الزنا و الحق إسلامه و طهارته

#### إشارة

مع كراهة سؤره وفاقاً لغير السيد و الحلى و ظاهر الصدوق و لنا بعد الأصل قولهم عليهم السلام: كل مولود يولد على الفطرة و أبواه يهودانه، و انتفاء التلازم بين التكوّن من الزنا و حقيقة الكفر أعنى إنكار ما علم من الدين ضرورة فلا كفر مع عدمه و لا نزاع مع وجوده و إذا ثبت إسلامه ثبت طهارته و حججه ظاهر و الاحتجاج بلزوم التكليف بالمحال لو لا إسلامه لاشتراط تكليفه بما لا يقدر عليه

من الإسلام مدفوع بعدم عليته صفته للكفر حتى يكون مجبوراً لإمكان قدرته على الإسلام كأبي لهب إلا أنه يرحح الكفر وجوباً باختياره و الوجوب بالاختيار لا- ينافي الاختيار و موجب الترجيح من الماهية أو لازمها أو نفس الاختيار مشترك بينهما فما جرى سؤالاً و جواباً في شخص أبي لهب يجرى في وصف أولاد الزنا فتكليفهم مع الكفر ممكن فهذا الاحتجاج ساقط و المعتمد ما ذكرناه للمخالف نقل الإجماع و قول الصادق عليه السلام في خبر أبي خديجة: لا يطيب لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٨٣

ولد الزنا و لا يطيب ثمنه و ما دلّ على النهي عن الاغتسال من غسله الحّمّ لأنّ فيها غسله ولد الزنا كخبر ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام أو غسلته و غسله الجنب و الناصب كخبر حمزة بن أحمد عن الكاظم عليه السلام و مرسله الوشاء عن الصادق عليه السلام أنه كره سؤر ولد الزنا و اليهودى و النصرانى و المشرك و كلّ ما خالف الإسلام و إرادة التحريم من الكراهة هنا متعينة بقرينة المعطوف، و اجيب عن الأوّل بعدم معلوميته الناقل و عن الثانى بعدم إرادة الطهارة أو الإسلام من الطيب كما يشعر به طيب الثمن، و قوله في خبر ابن أبي يعفور و هو لا يطيب إلى سبعة آباء، و عن الثالث بحمل النهي على الكراهة مع أنّ التحريم لا يستلزم النجاسة، و عن الرابع شيوع إطلاق الكراهة على النهي المطلق و على الأعمّ من المكروه و المحرم أيضاً استعمال المشترك في معنييه و اللفظ في الحقيقة و المجاز عندنا جائز فلا بأس بإرادتهما معاً على أنّ هذه الأخبار ضعيفة فلا تنهض حجة لإثبات حكم غير مشهور فضلاً عن تفاوتها لما مرّ فتعين حملها على الكراهة فهي حجّتنا على كراهة سؤره و مخصّصة بعموم فضل التوضؤ من فضل وضوء المسلمين كما علم من كلام أمير المؤمنين عليه السلام.

### تذنيب: الأوّل الحق عدم كراهة سؤر الدجاج

خلافاً لجماعه مطلقاً و للمعتبر إذا كانت مجملته لنا بعد الأصل يجوز التوضؤ و الشرب من فضلها أو ممّا شربه أو ممّا شربه ما يؤكل أو منه و ممّا شربه كلّ طير أو منهما و ممّا شربه الدجاجة كخبر أبي بصير و مرسله الفقيه و صحيحة ابن سنان و موثقتي عمّار عن الصادق عليه السلام و حملها على نفى الحرمة أو غير المهملة بدون المعارض غير جيّد و احتجاج المخالف بعدم انفكاك مطلقها مرّ أو مهملها عن الاغتذاء بالنجاسة كما يرى.

الثانى لا خلاف في طهارة الحشار عيناً و سؤراً للأصل و بعض الأخبار السالفة و مقتضاها عدم كراهة في سؤرها أيضاً و التخلف في بعضها كما مرّ للمخصّص.

الثالث ميتة ما ليس له نفس سائلة ظاهرة لا ينجس ما يموت فيه للأصل و الإجماع و ما تقدّم من موثقة عمّار و خبر حفص و مرفوعة ابن يحيى و حكم سؤرها في عدم الكراهة مع التخلف في البعض كما ذكر.

الرابع: طهارة ما تولّد في الطاهر كعدم كراهة سؤره مجمع عليه و إلحاق ما يولد في البحر به كدودات خش و صراصره أصحّ القولين للأصل و إطلاق مطلق ما لا نفس له و التمسك بكونه من النجاسة كاستصحابها باطل لتغير الموضوع و تعليق الأحكام على الأسماء دون المواد كافي كلّ انقلاب و استحالة على أنّ المعلوم تكوّنه فيها لا منها.

الخامس: لو ضرب صيد يقع في الماء فإن قطع بكون الجرح لا فرق في ذى النفس بين ما في البرّ و البحر في تنجس ما يلاقى

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٨٤

ميتة بالرطوبة للإجماع و عموم الأدلّة و قوله عليه السلام في البحر الحلّ ميتة لا يفيد العموم و المتبادر من ميتة السموك و الظاهر أنّ إطلاق الخلاف بعدم تنجس القليل إذا مات فيه ما يعيش في الماء منصرف إلى ما لا نفس له.

السادس: لو ضرب صيد فوقع في الماء فإن قطع بكون الجرح قاتلاً فالصيد على الحلّ و الماء على الطهارة إجماعاً و إلاّ فالأوّل على

الخطر للاستصحاب و قول الصادق عليه السلام فى صحیحته الحلبى بعد سؤاله عن رمى صيد خرق فيه السهم فمات كل منه و إن وقع فى الماء من رميتك فمات فلا تأكل منه و الثانى على النجاسة لملاقاته النجس و القول ببقائهما على الخطر و الطهارة عملاً بالأصلين باطل لإيجابه اجتماع الشئ مع نقيض لازمه و امتناعه ظاهر و مثله جرح ما يحل من الحيوان للذبح.

لا كراهة فى فضل وضوء المرأة للأصل و الإجماع المحقق و المحكى و خلاف بعض العامة كحجته لا عبرة به و تعليق التوضؤ به فى خبر على علمها بالوضوء و فى آخر عليه و على غسل يدها قبله مع معارضته لما مر من قول على عليه السلام متروك الظاهر فلا يجوز تخصيصه به ثم الظاهر لنا ما دلّ عدم الفرق بين فضل الوضوء و الغسل وفاقاً للعلماء و المعالم و ظاهر المقنع و الفقيه حرمة الاغتسال من فضل غسلها لنا ما دلّ على اغتسال النبى صلى الله عليه و آله و صاحبه من إناء واحد كالصباح الثلاث لزرارة و عيص و محمد عن الصادقين و الصادق و أحدهما و حملها على اغتساله إذ لا يدفعه ما فى الاولى من بيان كيفية غسلها تحت حكم الماء النجس و المشتبه.

### فصل: تحريم شرب النجس اختياراً

معدمه ضرورة مجمع عليه و عدم التطهر باستعماله موضع وفاق و الأخبار الناهية عن التطهر بالمياه النجسة به مصرحة و منع استلزام النهى الفساد فى العبادة مكابرة و فى ثبوت ترتب الإثم عليه أقوال ثالثها الترتب إن اعتقد شرعته و هو الحق وفاقاً للمسالك و الأول ظاهر لبعض و صريح الكركى و الثانى للعلماء فى التهذيب لنا لزوم لا تشريع المحرم مع الاعتقاد و أصالة العدم بدونه و الضرورة قاضية بعدم حرمة فى مجرد ملاقة النجس و إن كان لغواً.

قيل: لو حصل العقيدة من الاجتهاد فلا إثم كسائر الاجتهاديات.

قلنا: النزاع فيما قطع بعدم نجاسته فلا اجتهاد فيه كسائر القطعيات فالمعتقد جاهل و لا عذر له و غيره عابث فلا إثم عليه للأول إيجابه التشريع المحرم و استفاضة النصوص بالنهى عن التطهر بالمياه النجسة و تقريره ابن بزيع فى سؤاله عن البئر ما الذى يطهرها حتى يحل منها الوضوء و ردّ الأول بالمنع إذا لم يعتقد و الثانى بكون النهى هنا لعدم الاجزاء دون الحرمة و لو كان لها فالتبادر يتضمّن إدخال ما ليس من الشرع فى الشرع.

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٨٥

يخصّ بها بصورة الاعتقاد فهى حجة لنا على الجزء المثبت، و عن الثالث بظهور الحق فى الحلّ مع العقيدة و إرادة الصحة منه غير بعيدة على أن كون توقيفية الجواب تقريراً لمجرد ما هو الأصل فى السؤال بمعنى التطهير ممكن و فيه ما فيه للعلماء أصل العدم و الجواب عنه فى صورة المخالفة ظاهر.

### فصل: اجتناب الإناءين المشبهين

#### إشارة

، و اجيب بالإجماع المحقق و المحكى عن الشيخ و الفاضلين و ورود الأمر بإهراقهما و التيمم فى موثقتى عمّار و سماعة و فقه الرضا و منع حجية الموثق ضعيف لحصول البين فيه كما قرّر فى محلّه على أن الضعيف ينجر بالعمل، فالموثق أولى به و الاحتجاج عليه بوجوب اجتناب النجس و توقّفه على اجتنابهما فيجب لوجوب مقدّمة الواجب كما ترى إذ اجتناب النجس مع تعينه لا مع الشك فيه لأجل الاشتباه بغيره أو غيره.



قيل: كلفنا باستعمال ما علم طهره.

قلنا: بل بما لم يعلم نجاسته و لو سلم فطهره بالأصل معلوم.

قيل: الأصل يجري في نفي التكليف لا في ثبوته و ثبوت طهره يوجب التكليف باستعماله.

قلنا: ممنوع في الأصل بمعنى البراءة لا لقاعدة و أصالة الطهارة و الحل في الشبهة مطلقاً قاعدة شرعية و عقلية.

قيل اليقين بوجوب الصلاة حاصل فلا يزول إلّا بمثله.

قلنا: لا يفيد أزيد من الإتيان بشروطها و هو التوضؤ بما لم يعلم أو يظن نجاسته لعدم حجة على اشتراط القطع بطهره و لو سلم فهو حاصل لكونه متيقن الطهر مشكوك النجاسة و اليقين لا يزول بالشك.

قيل: يقين الطهر في كل منهما معارض يقين النجاسة فيصير إلى المنع. لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام ٨٥ فروع: ..... ص : ٨٥

نا: بل بالشك فيها فلا يزيله و لو سلم فيصير إلى أصالة الطهارة و الإباحة لا المنع.

## فروع:

الأول: الحق عدم الفرق في الاشتباه بين الحاصل من وقوع القذر و الطارئ بعد تعيينه فيشتركان في الأدلة قولاً و رداً و التفرقة بينهما بجريان الاستصحاب في الثاني دون الأول تحكّم.

الثاني: لا ريب في عدم التنجس بالشك في وقوع القذر في الماء و خارجه وفقاً لظاهر الجماعة و استصحاباً لما علم من الطهارة.

الثالث: الظاهر قصر الحكم على الإناءين دون الزائد و مثل الغديرين وفقاً لبعض المتأخرين و خلافاً للشيخين و الفاضلين لنا الأصل و اختصاص الإجماع و الأخبار بهما و التعليقات الاخر عليه و المعتبر من تنقيح المناط هنا غير ثابت و الفرق عندنا بين الشبهة في المحصور و غيره غير واضح و ربما قيل يتناول الإجماع لموضع النزاع فإن ثبت فهو الحجة.

الرابع: الظاهر المشتبه بالمشتبه كالتطهر لا-النجس و إن كان المشتبه كالنجس خلافاً للمنتهى لنا مثل ما مر في سابقه ثم الشك في كون الواقع في الماء أو في إصابته النجاسة لا يجعله مشتبهاً فلا يوجب تنجسه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٨٦

فضلاً عن تنجس ما اشتبه به للأصل و الإجماع.

الخامس: الحق أن المشتبه كالنجس في عدم التطهر به لا في تنجسه الملقى وفقاً للثانين و المدارك و خلافاً للمنتهى لنا يتيقن طهر الملقى فالشك لا يزيله و كونه كالنجس في كل الأحكام أول الكلام و الإجماع لا يتناوله و النصوص لا تفيد أزيد من عدم التطهر به و باقى الأدلة ضعيفة و كون مطلق الاشتباه موجباً للاجتنب ممنوع بل الموجب اشتباه مخصوص فالاحتجاج بأن الملقى مشتبه بالنجس فيجب اجتنابه، مدفوع.

السادس: الحق عدم وجوب إهراقهما مطلقاً وفقاً للحلى و الفاضلين و جلّ المتأخرين و خلافاً لظاهر الشيخين مطلقاً و الصدوقين لو أراد التيمم لفقد غيرهما لنا عدم مزية المشتبه على النجس في الاحتراز و إهراقه ليس بلازم و إمكان الانتفاع به لسقى الدواب أو الشرب عند الضرورة أو بالتطهير أو تذکر الظاهر منهما و الاستبقاء راجح للشيخين ظاهر الموثقين و رد بأن الأمر بالإراقة للتسوية أو كناية عن النجاسة تفخيماً للمنع و قد شاع استعماله في عدم الانتفاع و منع الاستعمال كالأمر بإراقة القليل بملاقاته اليد القذرة على أنه أخص من النهي عن إتلاف ما ينتفع به مطلقاً لما علم من عدم انفكاك المشتبه عن المنفعة و من الأمر بحفظ النفس من وجه لدفعه العطش المضّر في بعض الأحيان و ليس تخصيص النهي به أولى من حملة على التسوية أو الكناية و إن قدّم التخصيص على المجاز عند التكافؤ لكون هذا النهي أقوى منه كثرة و صحّة و اعتضاداً بالعمل و لا يجوز تخصيص الأمر به لكونه أقوى و لا العكس للزوم



خرق المركب لعدم قائل بوجود الإراقة عند عدم الضرورة و عدمه عند وجودها فيجب حمله على ما ذكر و فيه ما فيه إذ الظاهر أنّ الموجب للإراقة تخصيصها بفقد الضرورة للصدوقين صدق وجدان الماء قبل الإهراق فلا يجوز التيمّم و رد بمنع الشرع من استعماله فأين الوجدان.

السابع: مقتضى الأخبار كظواهر الأصحاب وجوب التيمّم عند الاشتباه مطلقاً إن فقد غيره و ربما خصّ عنه صورة إمكان الطهارة بأحدهما و الصلاة ثمّ التطهير و التطهّر بالآخر و رد بالنهي عن استعمالها فيوجب الفساد، قيل: يتمكّن من استعمال الطاهر فلا يجوز التيمّم.

قلنا: إذا أمكن التقرّب.

قيل: يتحقّق في الواقع و إن لم يتعين كالتطهّر بالمطلق و المضاف المشتبهين و غيره من موارد الاحتياط.

قلنا: القرية في خصوص كلّ عبادة لازمة و لو سلم فمشروط بانتفاء المنع شرعاً و هنا تحقّق المنع بخلاف المشبه به فالقياس باطل.

الثامن: ضرورة العطش و مثله يبيح

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٨٧

الاستعمال مثله الآخر و خوفه يوجب الإمساك.

التاسع: ظنّ النجاسة كاليقين إن حصل من شهادة العدلين وفاقاً للحلّي و الفاضلين و جلّ المتأخّرين أو من إخبار المالك أيضاً وفاقاً للمنتهى و المجامع و الحقّ تقييد الأوّل بتبيين السبب أو العلم بالوفاق كما صرح به جماعة و الثاني بالإخبار.

قيل الاستعمال لا بعده كما في التذكرة إلّا من عدل واحد أيضاً كالعلامة في بعض كتبه و لا مطلقاً كالحلبي و لا عدم اعتباره مطلقاً كالفاضلي لنا على أوّل جزئي الإثبات اعتبار شهادة العدلين في الشريعة عموماً و في نجاسة الماء المبيع خصوصاً و لذا يثبت بها جواز الردّ و منع عموم الاعتبار كدعوى عدم إيجاب ثبوت الردّ بها لثبوت جميع أحكام النجس له مكابرة و على ثانيهما قول الرضا عليه السلام في خبري إسماعيل بن عيسى بعد سؤاله عن اشتراء جلود الفراء في سوق الجبل و عن لزوم السؤال عن التذكية: عليكم أن تسألوا إذا رأيتهم المشركين يبيعون ذلك.

دلّ على قبول قول المشركين في التذكية و عدمه و إلّا لغى سؤالهم فالمسلم أولى بذلك و ما دلّ على جواز اشتراء الخفّ أو الفراء من السوق من المنع عن سؤال التذكية كصحيحة البنظي عن الرضا عليه السلام و مضمرته و لو لا قبول قول المالك ففي عدم التذكية لما كان وجه المنع عن السؤال و على التقييد الأوّل إمكان اعتقادهما تنجيس ما لا ينجس عند المالك و على الثاني بما ورد من عدم إعادة الصلاة في ثوب رجل أخبر بعدها بنجاسته و إمكان استناد عدمها إلى الجهل غير قادح؛ لأنّ المطلوب عدم قبول قوله حينئذٍ بأيّ سبب كان و لنا على الجزء المنفي عموم المنع من العمل بالظنّ خرج ما خرج فيبقى الباقي للعلامة كون الشهادة فيما يتعلق بالعبادة كالرواية و هو كما ترى في غاية الضعف و الركائز للحلبي كون الظنّ مناط الأحكام و وجوب العمل بالراجح و ردّ الأوّل بأنّ المنطوق بعض الظنّ لا كلّ و الثاني بأنّ الواجب العمل بأرجح الدليلين لا المدلولين مع رجحان دليل المرجوح.

قيل: امرنا باستعمال الطاهر من الماء و الثوب في الصلاة و الألفاظ موضوعه للمعاني الواقعية أو المعلومة عند المكلف فيما ظنّ نجاسته لا يجوز استعماله لاشتراط العلم بالطهارة على الثاني ضرورة و على الأوّل من باب المقدّمة.

قلنا: الظواهر لا يفيد أزيد من الاجتناب عمّا لاقى النجاسة و ليس فيها أمر باستعمال الطاهر، و قوله تعالى: «وَتِيَابِكُمْ فَطَهِّرْ» (٤) مختصّ به على أنّ كون الطهارة هنا بالمعنى المراد محلّ كلام و لو سلّم فكلّ شيء معلوم الطهر و الحلّ إلى أن يعلم خلافه بالأصل و

(٤). المدثر: ٤.

استفاضة الأخبار.

قال القاضي: الظهر معلوم بالأصل والاستصحاب مع سبق العلم به وبالأصل بدونه فلا يترك بالظن ولو حصل من شهادة العدلين وجوابه ظاهر مما مرّ ثمّ الاخبار عن الطهارة إن لم يسبقه العلم بالنجاسة فحكمه بين وإلا فإن كان من العدلين أو المالك فقبوله ممّا مرّ هنا مضافاً إلى أصالة الطهارة بل الظاهر قبوله من واحد وإن لم يكن عدلاً مع الاطمئنان به كما مرّ سابقاً.

### تذنيب:

على تقدير قبول خبر العدل أو العدلين لو حصل التعارض بين الشيتين فله صورتان؛ الأولى: أن يتعارضوا في عروض النجاسة في وقت معين والجرح تساقطهما والرجوع إلى أصالة الطهارة وفقاً للشيخ والبيان والمعالم لا ترجيح الطهارة كما نسب إلى البعض وإن وافق المختار في الحكم ولا النجاسة كالحلى وبعض المتأخرين ولا إلحاقه بالمشتبه كالعلامة ولده والعاملي لنا تعين المختار عند التعارض وفقد الترجيح للبعض اعتضاد يثبت الطهارة بالأصل وهو غير صالح للترجيح إذ الشرع لم يجعله من مرجحات البيئنة وإرجاع هذا القول إلى المختار غير بعيد للحلى كون بيئنة النجاسة ناقلة مثبتة والآخرى مقدره نافية والأولى أولى من الثانية ورد بمنع الأولوية لفقد الحجّة عليها للعلامة إيجاب التعارض للاشتباه ورد بلزوم التساقط حينئذٍ فلا يبقى الاشتباه ولو سلم فالمناط اشتباه خاص وهو مورد الإجماع والأخبار دون غيره.

ثانياً: أن يتعارضوا في عين النجس من الإنائين والحقّ حينئذٍ تنجسهما إن أمكن الجميع وإلا فكالـمشتبه وفقاً للأكثر وعدم تعرّض بعضهم للجزء الأوّل للظهور والخلاف على سقوطهما وبقاء أصل الطهارة والمبسوط في الجزء الأول كالأكثر وفي الثاني كـالخلاف والمختلف تارةً في الجزئين كالأكثر وأخرى في الأوّل كالأكثر والحلى في الأوّل كالأكثر وفي الثاني اختار القرعة أولاً وما للخلاف ثانياً وما للأكثر في الأوّل ثالثاً وهي فتواه عليه لنا على الجزء الأوّل حصول المقتضى لنجاستهما وعدم المانع وعلى الثاني وفاق البيتين على تنجس أحدهما وتعارضهما في التعيين فيتوقف في موضوع التعيين ويحكم بمورد الوفاق وهو معنى الاشتباه وإنما للمشتري ردّه بشهادتهما ولولاه لم يثبت الخيار ومنع ثبوته لتوقفه على ثبوت النجاسة المتوقف عليه فيلزم الدور مدفوع لضرورة ثبوت الخيار بشهادتهما بالعيب من دون توقّفه على شيء آخر والقول بدلالة ثبوته على عدم جواز التمسك بالأصل إلا على الاشتباه اشتباه إذا لا باعث لثبوته سوى العيب الذي هو النجاسة.

قيل طرحهما في التعيين يوجب طرحهما في التعيين مطلقاً إذ كلّ منهما يفيد تنجس المطلق في ضمن المعين فإذا بطل بطل أو انتفاء النوع ومثله يستلزم ارتفاع الجنس وشبهه في ضمنه فلا يبقى أمر معلوم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٨٩

مشترك بينهما هو تنجس أحدهما.

قلنا: يحصل منهما ظنّ معتبر بوقوع النجاسة في أحدهما من غير تعيين فيحصل الاشتباه والقول بتسليم ذلك ودعوى خروجه عن محلّ النزاع لا يخفى ضعفه.

قيل: سلّمنا إفادتها تنجس واحد لا بعينه فكيف يدخل في المشتبه مع عدم تناول الإجماع والأخبار لمثله.

قلنا: موردهما إناءان وقع في أحدهما نجاسة ويعلم الوقوع إمّا بالمشاهدة أو بإحدى الطرق المعتمدة التي منها شهادة العدلين على أنّ إيجاب تسليم تنجس أحدهما لحرمة استعمالهما معاً قطعي فيثبت الحرمة في أحدهما بالإجماع المركّب للخلاف فقد الدليل على قبولهما إذا أمكن الجمع بينهما إلا أنّ سوق عبارته يُشعر بالتسوية بين صورتى التنافي وعدمه وجوابه ما ظهر من أنّ الأطراح للتعارض وهو في التعيين لا- في تنجس واحد بعينه فلا- أطرح فيه فيبقى معنى الاشتباه للمبسوط على الجزء الأول ما للأكثر ولا نزاع فيه وعلى

الثاني ما للخلاف وقد ظهر جوابه والمختلف إن كان كالأكثر فلا نزاع معه وإن كان كالمبسوط فمثله دليلاً وجواباً للحلّي على الجزء الأول ما تقدّم وعلى الثاني إذا كان كالخلاف فما للخلاف وقد ظهر جوابه وإن بنى على القرعة فلا حجة له كما اعترف به لعدم تناول دليل اعتبارها لموضع النزاع وإن كان كالأكثر في الجزء الأول فتضمّن كلّ منهما إثبات النجاسة وفي بعد الطهارة والإثبات مقدّم على النفي فيقبل شهادة النجاسة ويطرح شهادة الطهارة و ردّ بمنع التقدّم لعدم دلالة عليه فاللازم كما مرّ الطرح في موضع التعارض والأخذ بمورد الوفاق ومنه طهارة أحدهما على أنّ كون الشهادة على الطهارة في صورة التنافي شهادة بالنفي ممنوع، ثم على ما اخترناه من قبول شهادة العدلين وخبر المالك لو تعارضاً فالظاهر تقديم الأولى لكونها أقوى دليلاً واعتباراً ويحتمل أن يكون كتعارض البيّنين خلافاً ودلالة و ترجيحاً إلّا أنّ الترجيح للأول.

تتميمات:

الأول: قيل المشبه بالمغصوب كالمشبه بالنجس في بطلان الطهارة وجوب الاجتناب للنهي عن استعمال كلّ منهما وهو كما ترى و الاحتجاج عليه بتوقّف الواجب المطلق عليه أو يقين الشغل على يقين البراءة أو وجوب الاجتناب عن الشبهة في المحصور وقد عرفت حاله.

نعم، لا يبعد الإلحاق من باب اتّحاد الطريق أو تنقيح المناط وربما قيل بوجود القسمه و عسر حقّ الغير على ما يصحّ شرعاً و حينئذ يتعيّن الطهارة.

ثانياً: لو كان معه طاهر و نجس بلا اشتباه شرب الطاهر عند العطش و تيمّم و لو ظنّ أبقاه و تيمّم.

## بحث المستعمل

### فصل: غسالة الأخبات سوى الاستنجاء إن تغيّر نجس إجماعاً

و إلّا ففي طهرها أو نجاستها مطلقاً أو طهرها مع الطهورية و نجاستها بدونها أو كونها كالمحلّ قبلها أقوال: الأول: للمرئضى و جلّ الطبقة الاولى،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٩٠

و الثاني للفاضلين و أكثر الطبقة الثانية و الثالث للخلاف في الثياب و في الأواني كالأول و الرابع للدروس و اللمعة و قول الصدوق بأنّها كرافع الأ-كبر راجع إلى الأول إذ المراد به المماثلة على فرض عدم طهوريته لانعقاد الإجماع على عدم طهوريتها و على الأول يشترط الورود على المحلّ فلا- يغيّره القول باشتراط الورود كما يفهم من الدروس و ربما ادّعى المغايرة و نسب إلى؟؟؟ الميل إلى الطهارة مطلقاً ثمّ مبنى الأول على كون مطلقها كالمحلّ بعد الغسل لا على كون كلّ غسله كالمحلّ بعدها.

و الثاني: على كونه كالمحلّ قبله أو قبل الأخيرة أو كون كلّ غسله كالمحلّ قبلها.

و الثالث: على أحد هذه الثلاثة فيما عدا الأخيرة و على يلزم اتّحادهما و الحقّ عندنا الثالث مع اختيار كون ما عدا الأخيرة مطلقاً كالمحلّ قبلها فيكفي غسل ما أصابه مرّة لنا على الجزء الأول طهر المحلّ بما فيه من البلل إجماعاً فالمنفصل عنه طاهر أو اختلاف أجزاء ماء واحد في الطهارة و النجاسة غير معقول و القول باختصاص المتّصل بالعفو دفعا للجرح مجازفة قيل: يتوقّف على عموم تنجيس الرطب النجس ما يلاقيه و ثبوته بالنصّ و الإجماع ممنوع.

قلنا؛ تصفّح النصوص في الموارد المختلفة يكشف عن ثبوته و لو سلم عورض بمنع العموم في تنجس القليل بالملاقاة فيتساقتان و يبقى لنا الاستصحاب و أصالة البراءة و الطهارة سالمه.

قيل: عموماً تعارضاً فالباعث لتخصيص الثاني دون الأول.

قلنا: الباث اعتضاده بما ذكر و لنا أيضاً امتناع حصول الطهر بالنجس فلو نجس المنفصل لما أفاد تطهير المحل و البلل.  
 قيل: يتنجس بعد الانفصال لا قبله.

قلنا: ملاقاته النجس إن كان منجساً مطلقاً لتنجس بمجرد اتصاله و إلا فلا علة لتنجسه بعد انفصاله.

قيل: مقتضى الظواهر عموم تنجس القليل بالملاقاة خرج حال الاتصال بما ذكرت من المعارض فيبقى حال الانفصال تحت عمومه.  
 قلنا: لدخول تحت العموم مشروط بالتنجس بالملاقاة فما لم يتنجس به لم يفد الظواهر تنجسه بعده فلو علل طهر المحل و نجاسة الماء بالملاقاة مع الحكم بحصولها بعد الانفصال لا قبله لزم تخلف المنع عن علته و وجوده بدونها و لو علل بغيره فلا بد من بيانه.  
 قيل: اللازم من الأدلة عدم طهورية النجس قبل التطهير لا ما ينجس به كما في حجر الاستنجاء و رافع الأكبر.

قلنا: مجرد دعوى و الضرورة قاضية بعدم الفرق بين المنجس بمجرد الملاقاة و النجس قبله في التأثير و القياس باطل بوجوه على أن يتنجسه يوجب تنجس أجزاءه الباقية في المحل كما علم و الفرض عدمه، و هذه الأدلة كما ترى تفيد طهر الغسل الأخيرة دون غيرها إذ البلل الباقي منه غير طاهر فرضاً فلا يلزم طهر المنفصل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٩١

و لا يفيد التطهر حتى يلزم تطهير النجس و ربما أيد المطلوب بما ورد من عدم تنجيس ماء الاستنجاء و ماء المطر المختلط بالبول معللاً بأن الماء أكثر إذ العلة بضم تنقيح المناط بعد عدم تنجيس الغسالة و باخبار النضح و الرش إذ لو لا عدم تنجس الماء بالورود اقتضى الرش على مظنون نجاسة زيادة المخذور و التأييد و أزعج غير المطلوب إلا أنه مخصّص بالمعارض الأقوى و لنا على الثاني نجاسة المحل بما فيه من البلل فرضاً فالمتصل غير نجس لما مرّ و عدم تناول ذلك للعلة الأخيرة ظاهر و يدلّ عليه عموم ما دلّ على تنجس القليل لتناوله الملاقاة بقصد الغسل و دونه خرج ما يحصل به الطهر للمعارض فيبقى الباقي و خصوص قوله عليه السلام في مضمرة عيص بعد سؤاله عن إصابته قطرة من طست فيه وضوء إن كان الوضوء من بول أو قدر يغسل ما أصابه و إن كان وضوء الصلاة فلا يضرّه.

و الإضمار في اخبارنا غير قادح.

قيل: لم يوجد في كتب الأخبار و إنما ذكره الشيخ في الخلاف و تبعه الجماعة.

قلنا: ما نقله في كتب الفروع لا- يقصر عن منقوله في كتب الأخبار و كان أخذه من كتاب العيص لما ذكر من أخذه كثيراً من كتب الرواة مسقطاً للسند مبتدئاً باسم صاحب الكتاب و طريقه إليه حسن بابن هاشم و هذا الخبر و إن عمّ الغسل الأخيرة إلا أنها مخصّصة بما مرّ من المعارض و الاحتجاج عليه بقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن سنان الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه ضعيف لعدم دلالة على المطلوب، بل ربما دلّ على خلافه فيخرج شاهداً للجزء الأول و لنا على كفاية المرّة في غسل أثر مطلق الغسالة النجسة كون الأصل في كلّ نجاسة كفاية الإزالة و لو بالمرّة و التعدّد تقيّد يخصّ بمورده و الغسالة مغايرة لمحلّها فلا- يعتمها حكمه للسيد ما ذكرناه في الجزء الأول و دلالة عليه مسلمة و لا نزاع لنا فيه معه و على الثاني ممنوعة كما علم للفاضلين عموم تنجس القليل بملاقاة النجس و خبر العيص و نقل المنتهى انعقاد الإجماع على نجاسة رافع الأكبر إذا كان البدن نجساً و التفرقة بين قصد الإزالة و عدمه أو بين الاستعمال في الغسل و غيره غير معقولة، و اجيب عن الأول بمنع العموم بحيث يتناول الوارد على النجس سيما إن كان مطهراً بل دعوى العموم مصادرة لأنه عين المتنازع.

قيل: يثبت من مفهوم إذا بلغ إلى آخره.

قلنا: ممنوع إذ منطوقه بمقتضى النكرة المنفية عدم انفعاله بشيء من النجس فمفهومه نفي حكمه عن محلّ النطق و يصدق ذلك بثبوت النجس للقليل في الجملة و يخصّصه بورود نجاسة عليه ظاهراً، فلا يثبت العكس.

قيل: لو لم يعمّ المفهوم لم يثبت الانفعال بورودها عليه أيضاً لتحقق المخالفة بثبوت التنجس بالنجاسة

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٩٢

المغيرة.

قلنا: قد تقدم جواب ذلك، ثم لو سلم العموم فيخصيص بما عدا الغسل المطهرة لوجود ما عرفت من المعارض القوى وهذا هو الجواب عن الثانى و عن الثالث بخروجه عن محل النزاع إذ كلام المنتهى فى الاستعمال بطريق الارتماس كما يشعر به بعده و لو حمل على الترتيب منفيًا انعقاده لظهور المخالفة للخلاف على ما به الخلاف إيجاب الحكم بالنجاسة لعدم طهر الإناء ملقى لنجاسة ما يبقى فيه من الندوة فى كل غسله و جوابه على ما اخترناه ظاهر على أن تعليقه جار بعينه فى غسالة الثياب.

### فصل: اجتناب المستعمل فى الاستنجاء غير لازم بالشروط الآتية

#### إشارة

للإجماع و الأصل و لزوم الحرج لولاه و استفاضة النصوص بنفى البأس عن وقوع الثوب فيه كصحيحتى الهاشمى و الأ حول و حسنته عن الصادق عليه السلام و تمام المطلب يثبت بتفويض المناط و بها يخصيص عموم مضمره العيص و أخبار تنجس القليل بالملاقاة لو سلم عمومها، ثم الحق أنه لظهره لا لكونه عضوًا وفاقًا للشيخين و الأكثر و خلافًا للمنتهى و الذكرى و كلام المصباح مجمل كالمعتبر و عندى احتمال الطهارة منهما أظهر و إن نسب العفو الثانى لأكثر و فائدة الخلاف فى مجرد تناوله و رفعه الخبث إذ عدم رفعه الحدث كتضمنه سائر أحكام الطاهر موضع وفاق لنا بعد الأصل تبادل الطهارة من عدم تنجيسه الملقى و نفى البأس عن مباشرته و إرادة العفو بالمعنى المروى منه خلاف عرف الحجج عليهم السلام و نسبة الثانيين نقل الإجماع عن المنتهى على طهوريته لعدم وجوده فيه و لعل ما عندهما من النسخ هيمنة للمخالف عموم تنجس القليل بالملاقاة و المتيقن بالنصوص خروج ما يشمله العفو فيبقى الباقي.

قلنا: ظاهر النصوص ارتفاع أحكام التنجس بأسرها فيثبت الطهارة ثم شرائطها امور:

الأول: عدم تغييره بالنجاسة للإجماع و لتأييده عمومات تنجس المتغير اخرجت النصوص عن التقاوم و التخصيص بها.

الثانى: عدم اختلاطه بنجاسة خارجه مماثلة أو غير مماثلة أو داخله غير مماثلة كالدم و الدود و غير المنهضم من الأجزاء، و لا خلاف فى الأول إذ المتبادر من نفى البأس نفيه باعتبار النجاسة المعهودة لعدم صدق الاستنجاء على إزالة غيرها، و الثانى محل كلام لإطلاق الأخبار مع عدم انفكاك الغائط عن مثله غالبًا.

الثالث: عدم كون الخارج غير الحديثين من النجاسات لعدم صدق الاستنجاء معه.

الرابع: عدم تميز أجزاء النجاسة فيه بعينها على الأصح لكونها كالنجاسة الخارجة هذا عدم زيادة الوزن و اشتراط سبق الماء على اليد باطل، إذ وصول النجاسة إليها على كل حال لازم.

نعم، لو تنجس لا لغرض الغسل فلا عفو لكونها كنجاسة خارجه و اشتراط عدم زيادة الوزن

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٩٣

لا وزن له عند ميزان النظر.

### تذنيب: لا عبرة بالشك فى حصول بعض ما تقدم لأصالة الطهر و العدم

و خلوه عنه غالباً و الإلحاق بالغالب لازم.

قيل: الأصل تنجس القليل بالملاقاة يخرج ما قطع بخروجه و يبقى المشكوك.  
قلنا: غسالة الاستنجاء متيقن الخروج فالشك بعده بما ذكر مدفوع.

### تنبيه: لا فرق بين المخرجين

ولا بين الطبيعي وغيره مع الاعتياد ولصدق الاستنجاء ولا بين التعدي وغيره لذلك إلا مع التفاحش الخارج عن مسماه.  
المستعمل في أصغر الحدثين طاهر مطهر بالأصل والإجماع واستفاضه الروايات بلا معارض وربما قيل باستحباب الوضوء منه لتهجم  
الناس على التوضؤ من مستعمل وضوءه صلى الله عليه وآله كما في خبر زرارة عن أحدهما والظاهر اختصاصه به لشرافته فلا يتعدى  
إلى غيره وفي أكبرهما طاهر كذلك.

وقول الصادق عليه السلام في خبر حنان بعد سؤاله عما ينضح على البدن من غسالة الجنب أليس هو بجار؟ قلت: بلى، قال: لا بأس،  
ليس معارضاً إذ الظاهر أن قوله أليس هو استفهام إنكار والمراد أن ماءهم جار على أبدانهم فينضح منه عليك البتة ولا بأس به و  
رافع للخبث أيضاً للأصل والاستصحاب وكونه ماءً مطلقاً والإجماع المحقق والمحكى عن العلامة وولده والخلاف المنقول من  
الذكري كأنه للعامة على أن حدوته بعدهما محتمل فلا يقدح في الإجماع والحق أنه غير رافع للحدث ثانياً وفقاً للأعيان القدماء و  
خلافاً لأعلام المتأخرين لنا أصالة بقاء الحدث إلى القطع برافعه و يقن الشغل بالطهارة والصلاة فلا بد من تيقن البراءة عنهما ولا  
يحصل إلا باستعمال ما يقطع بطهوريته ولنا ما تقدم من خبر عبد الله بن سنان وضعفه بالعمل منجبراً وقول أحدهما عليهما السلام في  
صحيحه ابن مسلم بعد سؤاله عن ماء الحمام: ادخله بإزار ولا يغتسل من ماء آخر إلا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله فلا يدري فيهم  
(فيه) جنب أم لا.

وقوله: لا- يغتسل يفيد نفى وجوب الاغتسال من ماء آخر مع عدم الجنب فالاستثناء يفيد وجوبه مع وجوده وهو مقتضى النهى عن  
الاغتسال بغسالة الجنب فمنع دلالة على النهى كمنع إفادة النهى الحرمة مكابرة، قيل: حمل الجزء الأخير على الكراهة لازم إذ الشك  
في المقتضى لا يوجب المنع.

قلنا: صرف جزء من الخبر عن ظاهره للمعارض لا يوجب صرف غيره وحمل نهى واحد على الحرمة والكراهة جائز لجواز إرادة  
الحقيقة والمجاز باعتبارين من لفظ واحد ولنا قول الكاظم عليه السلام ففي خبر حمزة بن أحمد بعد سؤاله عن الحمام ولا تغتسل  
من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب إلى آخره، والقول بخروجه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٩٤

مخرج الغالب من نجاسته البدن تقييد بلا دليل وما دل على وجوب المغتسل رجله مع استنقاها في الغسالة المنفصلة وعدمه مع  
عدمه كخبر بكر عن الصادق عليه السلام إذ لو كانت مطهرة لما افتقرت إلى الغسل وما دل على نجاسته مجمله على سلب الطهورية  
لانعقاد الإجماع على طهره وربما أريد بقول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير بعد سؤاله عن الجنب يدخل أصبعه في الركوة  
فليغتسل منه هذا مما قال الله «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» إذ لو لا ثبوت المنع مما استعمله لما كان حاجة في صحة الاغتسال  
منه إلى الاستشهاد بنفى الحرج وهو كما ترى للمخالف أصالة الطهورية واستصحابها إلى القطع بالمزيل والعمومات المجوزة  
لاستعمال المطلق ما ورد من جواز الغسل بماء الحمام الذي اغتسل منه الجنب وقول الكاظم عليه السلام في صحيحه أخيه فإن كان  
في مكان واحد وهو قليل لا تكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فإن كان ذلك يجزيه، والجواب أنها لا تقاوم ما قدمناه  
فيندفع الأصل والاستصحاب ويخص به العمومات ويحمل اخبار ماء الحمام على صورة اتصاله بالمادة ويطرح الصحيحة على أنها  
متضمنة لأحكام حين طرحها وربما منع دلالة موضع الاستشهاد على المطلوب.



## فروع:

الأول: موضع الخلاف فى المستعمل ما انفصل واجتمع و كان ممّا يعتدّ به لا ما يبقى من فضل التطهير لارتفاع الحدث به نصّاً و إجماعاً كما مرّ و لا المنفصل من جميع البدن أو أكثره لعدم حجّة عليه و لا ما يتقاطر ممّا لا يعتدّ به و يصيب المأخوذ منه لتصريح المانع كالصدوق و غيره لجواز استعمال ما ينتضح من غسله الجنب من الأرض و يقع فى الإناء و النصوص به مستفيضة كصحيحة الفضل و الأخبار الثلاثة لشهاب و سماعه و عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام و قد أوردها الشيخ من دون ردّ و تأويل مع كونه من المانع فتصريح المنتهى بمنع استعماله عندهم و كونه موضع الخلاف ممّا لا ينبغى و لا غير المنفصل للإجماع على تطهيره للمعة الباقية إذا صرف إليها و لولاه لم يجز الإجزاء من عضو إلى آخر فيتعدّر الاغتسال و نسبه الخلاف إلى الشيخ كما فى المنتهى غير ظاهر لعدم وجوده فى كتبه المشهورة.

الثانى: القليل المرتمس فيه صور:

منها: أن ينوى بعد تمام ارتماسه و يخرج و ارتفاع حدثه حينئذٍ كصدق الاستعمال مطلقاً مجمع عليه.

و منها: أن ينوى كذلك بلا خروج و هو كسابقه فى صدق الاستعمال مطلقاً وفاقاً للمنتهى لا بالنسبة إلى نفسه دون غيره كالتهاية و لا العكس كالذكرى و المعالم و المدارك لنا صدق كونه ممّا اغتسل به من الجنابة فيكون مستعملاً غير ظهور لخبر ابن سنان و الحكم بتوقف

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٩٥

صدق الاستعمال بالنسبة إلى أحدهما على الخروج دعوى بلا دليل مع أنه يوجب عدم الصدق و إن لم يخرج بتمامه فى مدّة مديدة و هو مستبعد للمخالفين عدم صدق الاستعمال بدون الانفصال.

قلنا: تمام الانغماس بمنزلة الانفصال على أن التفرقة فى ذلك بين المرتمس و غيره عجيب و تعاكسهما فيها أعجب.

قيل: أو كان مستعملاً بالنظر إلى المرتمس و جب افراد كلّ موضع بماء جديد و الأخبار ناطقة بخلافه و البدن كلّ فى الارتماس كعضو واحد، و اجيب بمنع الملازمة إذ المتردد على الأعضاء قبل تمام الانغماس لا يصدق عليه الاستعمال و لا يتناوله الخبر و لو سلم فهو خارج بالضرورة و نفى الحرج بخلاف المتردد بعد تمامه، ثمّ الفائدة فى ظهور بقاء لمعة قبل الخروج إن قيل بصحة الغسل و كفاية غسلها مطلقاً أو مع صدق الوحدة كما يأتى فإن توقّف صدق الاستعمال على الخروج أجزأ غسلها من هذا الماء و إلّا فلا.

قيل: الانتقال إلى محلّ آخر بمنزلة الخروج فمعه يصدق الاستعمال و إن قيل باشرطه و فيه أن هذا الماء إن كان فى حكم الواحد فمقتضى حجّتهم عدم الصدق ما لم ينفصل عن كلّ و إلّا جاز أن يغتسل آخر من محلّ آخر و إن انتقل أو خرج الأوّل و هم لا يقولون به.

و منها: أن ينوى قبل تمام انغماسه و الحقّ حينئذٍ صحّة غسله و عدم صدق الاستعمال ما لم يتمّ ارتماسه و احتمال الخلاف بعيد لإطلاق الصحيحة الواردة فى الارتماس من دون تقييد بكونه فى الكثير أو كون التية بعد تمامه و توقّف صدق الاستعمال على حصول الغسل كلّاً أو بعضاً و هو قبل التمام مفقود و لذا لو رجع عنه و جب الاستئناس و لم يكف غسل الباقي بخلاف غسل البعض فى الترتيبى لصدق حصول بعض الغسل معه و لذا لو رجع عنه فى الأثناء لم يجب الاستئناس و كفى غسل البقية فالمنفصل عنه يكون مستعملاً كما يأتى.

## تتمّة:



إذا بقيت لمعة فى بدن المرتمس فإن قيل بصحة الغسل و كفاية غسلها بعد الاطلاع كان الماء مستعملاً لصدق كونه ممّا اغتسل به من الجنابة فلا يجوز غسلها منه عندنا لخبر ابن سنان و إلاً فلا، لعدم الصدق المذكور فلا يتناوله الخبر و دعوى تحقّقه لعدم اعتبار الصحة فى مفهوم الغسل و غيره من العبادات ممنوعة لمنع التعليل كما ثبت فى محلّه و قس على ذلك فساد الغسل مثل الغصبيّه من دون فرق بين الارتماس و الترتيب و لا فرق فى البقاء، و الفساد بين ما هو قبل الخروج و ما هو بعده، ثمّ حكم المتعدّد المتحدّ فى وقت التيه و الخروج حكم الواحد فلو سبق أحدهم صحّ غسله خاصّة و لو بقيت لمعة من بعضهم لم يصحّ غسلها من هذا

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٩٦

الماء، و صدق الاستعمال على ما ينفصل عن بعض الأعضاء فى الترتيبى ظاهر و ما يغمس فيه عضوان قصد به تطهيره فمستعمل و إلاً فإن لم يقصد به تطهير أصلاً بغير مستعمل و إن قصدن به تطهير آخر فمع حصول طهره كالثانى وفاقاً و بدونه كالأول مع حصول الترتيب خلافاً للمعالم فى ترجيح النقيض و للنهاية فى التوقّف لنا عدم توقّف غسل اليد مثلاً على خصوصيّة القصد بعد كليته فيحصل غسلها بوصولها الإناء و إن لم يقصد بعينه.

الرابع: موضع النزاع المستعمل القليل دون الكثير و إطلاق بعض أدلّه المنع منصرف إلى القليل بالتبادر.

قيل: و حكم المقنعة بكراهة الاغتسال منه مشكل لإيجابه كراهية الغسل من البحر بمجرد اغتسال الجنب و التزامه بعيد و تخصيص الحكم بغيره من المياه المحصورة أبعد و الظاهر الكراهة مع التخصيص لقول الرضا فى المكاتبه الصحيحة لابن يربع بعد سؤاله عن الغدير مجتمع فيه ماء ممّا يستنجى فيه من بول أو يغتسل فيه الجنب لا يتوضأ من مثل هذا إلاً من ضروره و قوله فى خبر محمّد بن على بن جعفر: من اغتسل من الماء الذى اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومنّ إلاً نفسه و له عجز يفيد بعد اختصاص الحكم بما يغتسل فيه الناصب و الجنب من الحرام.

الخامس: بلوغه بالجمع كراً لا يخرج عن حكمه وفاقاً للمحقّق و خلافاً للمبسوط و المنتهى فى اختيار النقيض و للخلاف فى التردّد لنا إطلاق صحيحة ابن مسلم و خبر حمزة بن أحمد و استصحاب المنع حتى يعلم المزيل و ورود النهى فى خبر ابن سنان و هو للتكرار و الدوام و دعوى عدم تناولهما لموضع النزاع لتغير الموضوع و المدلول و وقوع الشكّ فى التكليف ضعيفه للمنتهى صدق الكرية فلا ينفعل بالاغتسال و منعها عن النجاسة العيتية فعن الحكيمه أولى و ضعفهما ظاهر، و قوله عليه السلام: إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً و لم ينجسه شيء لا- يفيد المطلوب مطلقاً و جلية الحال فيه قد علمت فى إتمام القليل النجس كراً و الحقّ ترتب الخلاف هنا على الخلاف هناك و جه لتفرقة الشيخ و العلّامة بينهما للتردّد بقاء ثبوت المنع و إطلاق الطواهر فى طهورية الماء خرج ما خرج بالقطع فيبقى المشكوك و جوابه قد ظهر؟؟؟ ممّن خالفنا فى كراهة الاستعمال و عدمه قولان و نحن فى فسحة عن تحقيق ذلك المغتسل من قليل إن خشى عود ما غسله منه إليه فليضح كفاً عن كلّ جهة من الأربع ثمّ اغتسل كذا أفتى به الشيخ و الصدوقان، و الأصل فيه النصوص المستفيضة كقول الرضا عليه السلام و خبر ابن مسكان عن الصادق عليه السلام و ما فى جامع البرزنى من خبر ابن ميسر عنه و بمضمونها كالتوى يعينه و صحيحة على و خبره عن أخيه

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٩٧

و هما مثلها إلاً أنّ متعلّق الخوف فيهما شرب السباع و متعلّق النضح؟؟؟ الأرض و الحكمة فيه ابتلالها المانع عن سرعة الانحدار إلى المحلّ و منع المنع لإيجابه زيادة السرعة فى بعض الأراضى مسلم إلاً أنّه يعدّ أكثرها لزيادة الابتلاع فينعها و هو كاف للمطلوب أو البدن و الحكمة فيه لا ابتلاله الموجب لسهولة الاغتسال و هى يوجب تمكّن الفراغ قبل العود قيل: يوجب سرعته أيضاً لتلاحق الأجزاء المنفصلة.

قلنا: الموجب الأول فى المطلوب أدخل و على التقديرين يكون الأمر للإرشاد و مؤيداً لما اخترناه من عدم رفعه الحدث ثمّ على الثانى يمكن جعل الحكمة فى الابتلال تمكّن الفراغ قبل عود ما يتقاطر إليه فالأمر للاستحباب و على غير المختار يتعيّن حمله على

الاستحباب مطلقاً و القول بكون الأمر للندب و متعلق النضح الأرض و الحكمة إزالة النجاسة الوهمية للأرض أو الماء كما يشعر به صحيحة على و خبره مردود بكفاية الصب حينئذٍ من جانب واحد و بحصول إزالتها بما يفصل عند الفريقين فما الحاجة إلى الرش. المستعمل في؟؟ الغسل مطهر للأصل و العمومات و نفى الخلاف عنه في الخلاف و تصفح كلام جماعة يقرره و استحباب المفيد اجتنابه لما مر من خبر محمد بن علي بن جعفر عن الرضا عليه السلام و رد بدلالة آخره على الاختصاص بغسل الجنب من الحرام الناصب كما أومى إليه.

موضع الخلاف غسله البدن الخالي عن الخبث فحكم المنفصل عما تنجس به حكم المستعمل في إزالة الخبث. التاسع: المستعمل في رفع الحديث المشكوك كواجب المنى في ثوبه المختص و المتيقن للجنابة و الغسل مع الشك في السابق و الناسية للوقت أو العدد في الحيض كالمستعملة في رفع المتيقن وفاقاً لظاهر المعالم و خلافاً للعلامة في التوقف لنا الفرض و جوب الغسل و زوال المنع من الصلاة به إذ الحكم بدونه واضح فيصدق الاغتسال من الحدث و إن لم يعلم الحدث بعينه يتناوله عموم الأدلة و الاحتجاج باشتراكهما في علمه المنع و هي تأثرهما برفع الحدث و المنع من الصلاة فكان المنع من المحل انتقل إليهما كرافع الخبث لا يخفى فساده عندنا للوقف ما ذكر و أصالة الطهوية مع عدم القطع بالمزيل لعدم العلم بالحدث و جوابه قد ظهر و مثل الحدث الأكبر يعم الأحداث الستة و اقتصار بعض الجماعة على مجرد الجنابة على التمثيل لا الحصر.

الحادي عشر: مستعمل الصبي في غسل مس الميِّت باق على تطهيره لبقاء حدثه و لذا يجب عليه الغسل عند بلوغه. الثاني عشر: غسله الحمام أي المياه المنفصلة من المستعملين المجتمعة في بئر أو المنحدرة في سطحه إن علم ملاقاتها النجس نجسة و إن علم خلوها عنه فمع القطع بخلوها عن غسله لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٩٨

الجنب طهور للأصل و ظاهر التعليل فيما مر من صحيحة ابن مسلم و خبر حمزة ابن أحمد و بدونه ظاهرة غير طهور للصحيحة و الخبر و نهى الصادق عليه السلام في خبر ابن أبي يعفور عن الاغتسال من البئر التي يجتمع فيها غسله الحمام معللاً بأن فيها غسله ولد الزنا و الناصب و إن لم يعلم شيء منهما فغير طهور إجماعاً لما مر و الدلالة على نجاستها أيضاً وفاقاً للشيخ و الحلّي و الإرشاد هو ظاهر الأكثر لنقل الإجماع من الحلّي و غلبة الظن بعدم خلوها عن النجاسة و خلافاً للمنتهى و ظاهر المعبر و الروض و المجامع و المعالم للأصل و نفى البأس في مرسله الواسطي عن الكاظم عليه السلام من أصابتها إلى الثوب و دفع الأصل بالظاهر المعاضد بالعمل و الجبر بالإرسال مع عدم الانجبار فيحمل على صورة القطع بالخلو عن النجاسة.

و الحاصل هنا تعارض الأصل الظاهر و يقدم الثاني لمعاضدته بالشهرة و نقل الإجماع و لا يعاب بالمرسله لما ذكر و الحق أن قواعد الترجيح يقتضى الطهارة لدلالة بعض الصحاح عليها كقول الصادق عليه السلام في صحيحة داود بعد سؤاله عن الاغتسال بماء الحمام مع اغتسال الجنب فيه.

نعم، لا بأس أن يغتسل منه الجنب و لقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى و ما غسلتهما إلّا ممّا ألزق بهما من التراب. و صحيحة ابن مسلم قال: رأيت أبا جعفر جائياً من الحمام و بينه و بين داره قدر فقال: لو لا ما بيني و بين داري ما غسلت رجلى و لا بجنب ماء الحمام، و صحيحة زرارة قال: رأيت أبا جعفر يخرج من الحمام فيمضى كما هو لا يغسل رجليه حتى يصلّي، ثم ظاهر المعبر و الروض عدم التفرقة بين الطهر و التطهير و العلم بالخلو و عدم العلم به و لذا سلّمنا دلالة خبري حمزة و ابن أبي يعفور على تنجسها أو أجابا عنهما بالرد للضعف أو بالحمل على صورة القطع بالملاقاة أو عدم القطع به و هو كما ترى. بقايا مسائل المياه المتفرقة.

## إشارة

للإجماع المحقق والمحكي من الخلاف ولقول النبي صلى الله عليه وآله في خبر ابن عبد الحميد عن الكاظم عليه السلام لعائشة و قد وضعت قمتها في الشمس لغسل رأسها وجسدها لا- تعودى فإنه يورث البرص، وقوله في خبر ابن أبي زياد عن الصادق عليه السلام: الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضؤوا ولا تغتسلوا به ولا تعجنوا به فإنه يورث البرص وحملوها على الكراهة مع ظهور النهي في الحرمة وجوب دفع الضرر لضعف السند والجمع بينهما وبين البول قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان لا- بأس بأن يتوضأ في الماء الذي يوضع في الشمس على أن الأول أيضاً ظاهر في الكراهة إذ النهي عن العود إلى فعل أو عن الاعتياد به حذراً عن حدوث علة لا يفيد أزيد من حدوثها عند تكثره وقيل علة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٩٩

النهي راجع إلى مصلحة دنيوية فيكون للإرشاد لا الحرمة و رد باداء المنهى إلى الضرر و دفعه واجب.

قيل: إذا كان معلوماً أو مظنوناً و الثابت هنا إمكانه.

قلنا: صريح الحكم من الصادق عليه السلام يفيد العلم أو الظن و الحق أن العلية في أمثال المقام ليست قطعية و لا ظنية كما دل عليه الوجدان و التجربة، بل هي محتملة، فصريح النهي فيها إرشاد إلى الأخذ بالأحوط فلا يفيد أزيد من الكراهة.

## فروع:

الأول: لا- يخص الحكم بالأواني المنطقية و المواضع الحارة بل يعم غيرها لإطلاق النص و الفتوى و ربما قيل بالاختصاص لباقي التعليل فيهما فقط إذ باعث المحذور هي الزهوية التي توجد في المنطقية دون الخزفية و تخرجه الحرارة القوية دون الضعيفة، و فيه أن مناط الحكم إطلاق النهي و التعليل إشارة إلى حكمية و حصولها في كل صورة غير لازم فلا يفيد التخصيص.

الثاني: الحق عدم اشتراط القصد إلى تسخينه في الحكم فيعم ما يسخن بنفسه وفاقاً للمعظم و خلافاً لنا لإطلاق الخبر الثاني و قضاء الضرورة بعدم مدخلية القصد في التعليل و اتفاق تحقق القصد في قضية عائشة لا يوجب اشتراطه فهي لا ينتهض حجة للخلاف.

الثالث: الحكم يعم الكثير وفاقاً للمعظم لإطلاق النص و اشتراط القلة كظاهر المعالم تحكم و دعوى ظهوره فيها ممنوعه و يعم المسخن بإشراق الشمس و بالقرب منها لما ذكر و لا يعم غير الأينة من البرك و الحياض للتبادر و الإجماع المحقق و المحكي من الفاضل في جملة من كتبه قوله لا يشترط في الحكم بقاء السخونة وفاقاً للمعظم للاستصحاب و ظاهر التعليل و صدق الاسم بعد الزوال لما حقق من عدم اشتراط بقاء المبدأ في صدق المشتق و القول بتوقفه على عدم طرؤ الصدق و البرودة هنا طارئه باطله لما قرر في محلّه على أن الاشتقاق هنا من التسخين لا السخونة هذا مع أن النهي في النص تعلق بالفعل و صدقه بعد زوال المبدأ مما لا ريب فيه، و الحق كراهة مطلق استعماله لا- مجرد الطهارة و العجين لظاهر التعليل و ورد النهي عنهما فقط لا ينافيه و اقتصار الصدوق و الشهيد عليهما في الفتوى إن كان على التمثيل فلا كلام،، على الحصر فيندفع بما ذكر؟؟؟ الأكثر على انتفاء الكراهة إن وجب استعماله بفقد غيره حذراً من توجه الأمر و النهي على واحد بالشخص و فيه نظر إذ العلة معه باقية و النهي هنا للإرشاد مثل «وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ» «٥» لا- لكراهة العبادة فلا يلزم اجتماعهما عليه و لو سلم فكاجتماعهما في بعض العبادات، و الكراهة فيه بمعنى المرجوحية الإضافية أي أقلية الثواب بالنظر إلى ما لنفس العبادة من دون ملاحظة المزايا الخارجة فلا نقض بشيء من الواجب و المندوب أو بالنظر إلى ما تصف بها من الأفراد

(٥). البقرة: ٢٨٢.

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠٠  
 و لا نقص لالتزام كراهة أكثر أفرادهما بهذا المعنى و على التقديرين لا يلزم اجتماع الحكمين على واحد بالشخص و إن كان الأول أصوب، و ربّما أريد بما ورد من ترتب حسنته على التوضؤ مع التمندل و ثلاثين عليه بدونه و إرجاع الكراهة إلى رجحان الترك و مرجوحية الفعل على بعض الوجوه لإيجابه توارد الضدين على الواحد باطل عندنا.

### فصل: كراهة استعمال المسخن بالنار فى غسل الميت كعدمها فى غيره مجمع عليه

و النصوص بهما مستفيضة بلا معارض و الحق إخراج شدة السخونة من الثانى لعسر الإسباغ و شدة البرد المضرة بالغاسل أو الميت من الأول للزوم دفع الضرر و استواء الميت للحى فيه لنص الرضا و قد صرح بالأول الشهيد و بالثانى الشيخان و بالثالث الصدوقان.

فصل: لا كراهة فى استعمال ماء الحّمات

و هى العيون الخمسة خلافاً للإسكافى لنا الأصل و العمومات و عدم حجة للخصم.  
 نعم، يكره التداوى بها للميت المعلى بأنّها من جهنم.

### فصل: غصبة الماء مانعة من رفع الحدث

لثبوت النهى المفسد للعبادة إلّا مع الجهل بها أو النسيان لعموم رفع الخطأ لا من رفع الخبث و إن حرم لأنّه لم يؤمر به على وجه القربة فلا يكون عبارة محضة ليقضى النهى فيها الفساد و الأقرب غصبة الماء المستنبط من موضع مغسوب كالحاصل فيه وفاقاً للذكرى و وجهه ظاهر، و الظاهر وفاقهم على عدم تحققها بغصب الآله.

[أصنافها]

### فصل: لا خلاف فى نجاسة البول و الخراء لغير الرضيع و الطير ممّا لا يؤكل لحمه إذا كان له نفس سائلة

إشارة

، و الأخبار به مستفيضة بلا معارض و لا فى طهارتهما إن لم يكن له نفس للأصل و نفى الحرج و تردّد الشرائع غير قادح فى الإجماع و عموم الأدلة منصرف إلى الأفراد الشائعة و منع ذلك فى العموم اللغوى مكابرة إذ العرف لا يعزف بفهم من كلّ إنسان إلّا ذو الرأس دون ذى الرأسين و الخطاب بما لا يفهم من الحكيم قبيح على أنّ عمومها بالنظر إلى غير مأكول اللحم دون اللحم لوقوعه فيها مطلقاً لا عامّاً لغويّاً فانصرافه إلى اللحوم الشائعة ظاهر مع أنّ أكثر ما لا نفس له كالبق و الذباب لا لحم له فخروجه أوّلاً ممّا لا ريب فيه، و أمّا الرضيع فالإسكافى على طهارة بوله ما لم يأكل اللحم و غيره على نجاسته و إن كفى الصبّ فى غسله و هو الحقّ لنا نقل الإجماع من المرتضى و الفاضل و العمومات المتعضدة بخصوص قول الصادق عليه السلام فى حسنة الحلبي و قد سئل عن بوله يصبّ عليه الماء فإن كان قد أكل فاعسله و الغلام و الجارية فى ذلك شرع.

و قول الرضا عليه السلام: و إن كان بول الغلام الرضيع فيصبّ عليه الماء صبّاً و إن كان قد أكل الطعام فاعسله و الغلام و الجارية سواء للإسكافى

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠١

ما دلّ على عدم غسله كخبير السكونى عن الصادق عليه السلام و رد بالضعف و القول بالموجب مع منع دلالة على مدّعه و دعوى التلازم بين نفي الغسل و الطهارة ممنوعة لاختلاف النجاسات فى كفيته الإزالة فيكفى الصبّ فى بعضها، و أمّا الطير ففى كونه كغيره أو طهارة بوله و ذرقه مطلقاً أو فيما عدا الخشاشيف أقوال؛ الأول الحقّ المشهور، و الثانى للعمّانى و الصدوق، و الثالث للشيخ فى المبسوط، لنا على نجاسة بوله بعد المطلقات الواقع فى مطلق البول عموم قول الصادق عليه السلام فى حسنة ابن سنان: اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه.

و مفهوم ما دلّ على عدم غسل الثوب من بول ما يؤكل لحمه كحسنة زرارة عن الصادقين عليهما السلام أو على نفي البأس ببوله كصحيحة ابن عبد الرحمن و خبر ابن أبى عبد الله عن الصادق عليه السلام أو بما يخرج منه كموثقة الساباطى عنه و على نجاسة خرثه هذه الموثقة و عدم القول بالفصل و ما دلّ على نجاسة العذرة و هى ترادف الخراء عند جماعتنا فى الصحاح و القاموس من تفسيره بها و أيد بشهادة المحقق بالترادف و إطلاقها على فضله مثل الكلب و السنور فى بعض الأخبار، و قالوا يفسرها بغائط الإنسان فى النهاية و كلام الهروى يفسر بالأخصّ فلا ينافى كونها أعمّ و لو سلّم فلا يقاوم ما تقدّم و دعوى تبادلها منها بعد تسليم العموم ممنوعة و الأصحّ أنّها يخصّ بفضلة الإنسان كما تقدّم فأخبارها لا ينتهز حجّة للمطلوب إلّا أنّ ثبوته لا يتوقف عليها للصدوق حسنة أبى بصير عن الصادق عليه السلام: كلّ شىء يطير فلا بأس بخرثه و بوله.

و صحيحة على عن أخيه: يرى الرجل فى ثوبه خراء الطير أو غيره هل يحكّه و هو فى صلاته؟ قال: لا بأس.

و الجواب: أنّ تعارضهما مع ما دلّ على نجاسة بول ما لا يؤكل و خرثه بالعموم من وجه و يجب تخصيصهما به بحمل الطير على المأكول لكونه أقوى بالكثرة و العمل و تصريح التذكرة بعدم عمل أحد بحسنة أبى بصير و نقلهم الإجماع على نجاسة ذرق الدجاج الجلال معلّمًا بأنّه ممّا لا يؤكل و حكاية الإجماع من الفاضلين على نجاسة بول ما لا يؤكل و خرثه و هو بإطلاقه يعمّ موضع النزاع و بافتقار تيقن التكليف بالصلاة إلى تيقن البراءة و لا يحصل مع ملاقاتهما، و دعوى حصوله بأصل الطهر مكابرة هذا و مدلولهما بالنظر إلى مدلول أخبار مطلق البول و العذرة و إن كان أخصّ مطلقاً إلّا أنّه لم يخصّص بهما لفقدهم التقاوم لما مرّ و لرجحان الحسنة الأولى على الثانية بعلوّ السند و كون غير ابن هاشم من رجالها ثقات بلا خلاف، و فى الثانية مع ابن هاشم أبو بصير و حاله غير معلوم و مجرد مطابقة الثانية للأصل و العمومات و أظهرية عمومها للطيور من عموم الأولى

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠٢

لما لا يؤكل غير ناهض للترجيح كما مرّ على أنّ الأظهرية ممنوعة إذ كلّ منهما يشتمل على ما يفيد العموم وفاقاً، قيل الأولى لا تفيد إلّا نجاسة البول فلا يفيد نجاسة الجزء إلّا مفهوم الموثقة و هو لا يقاوم الثانية.

قلنا: إن كان للطير بول ثبت نجاسته لعدم القول بالفصل مضافاً إلى ما تقدّم و إلّا تعيّن طرحها لتضمّنها خلاف الواقع و القول بإطلاق البول على رطوباته تجوّزاً فى غاية الركاهة.

ثمّ الطير فى صحيحة على محمول على المأكول بقريته ما عطف عليه لامتناع إرادة العموم منه.

قيل: ترك الاستفصال يفيد.

قلنا: لو كان السؤال عن حكم الطير و خرثه لإفادته و ليس الأمر كذلك لتعلّق السؤال هنا بجواز الحكّ و عدمه فى الصلاة، و ذكر الطير و خرثه هنا من باب المثال فلا مجال لتوهم تأخير البيان عن وقت الحاجة كما فى المعطوف و القول بإحالة حكمه إلى الظهور مشترك.

قيل: المفرد المعرّف ظاهر فى العموم شرعاً حيث لا عهد و إن لم يفده لغةً و إلّا لزم ما لا ينبغى لمعلّم الشرائع.

قلنا: لو سلّم لم يفد مع كون الغرض بيان حكم الحكّ دون الطير و خرثه للمبسوط على الجزء الأوّل ما مرّ لجوابه و على الثانى أمر

الصادق عليه السلام فى خبر الرقى بغسل الثوب ممن أصابه بول الخشاشيف و ليس لنا فيه خلاف، و يعضده نقل الإجماع من العلامة على خروج الخفّاش من عموم حسنة أبى بصير و جعل ذلك دليلاً للمشهور لإيجابه خروج ما شاركه فى علمه حرمة أكله و رد بمنع ثبوت الإجماع على خروجه لمخالفة الصدوق و العمانى و بعدم اقتضاء الخروج بالدليل كون العلة ما ذكر إذ هى علة مستنبطة أبطلهما ضرورة المذهب، و اجيب بأن مخالفة المعروف فى الإجماع غير قادحة و لو سلم فنقل العدل لا يقصر عن خبر واحد فيحصل به القوة و المعاضدة و أنّ العلة فى كثرة الأخبار منصوصة فلا يكون من المستنبطة الممنوعة ثم عورض هذا الخبر بما روى عن جعفر عن أبيه قال: لا بأس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف و ردّ لعدم المقاومة بعد ملاحظه ما تقدّم على أنّ الشيخ حملة على التقيّة.

## فروع:

الأول: ما غرض تحريم أكله من الجلال و غيره كالمحرّم بالأصالة فى نجاسة بوله و خره لعموم الأدلّة المتقدّمة و الإجماع المحقّق و المحكى من العلامة.

قيل: ما دلّ على طهر بول الحيوانات المأكولة و روثها يعمّ حالة الجلل و غيره فهو أخصّ من مطلقات البول و العذرة مطلقاً فيخصّصها بغير المأكول أصالة كما هو المعهود و من أخبار ما لا يؤكل لحمه من وجه و يخصّصها أيضاً لاعتضاده بالأصل و ظهور الحمل. قلنا: تعاضدهما بالإجماع واقع لمقاومته لهما فيخصّص بما لم يعرض له التحريم.

الثانى: القىء طاهر للأصل و ظاهر الوفاق

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠٣

و يعضدهما نفى البأس عن إصابته الثوب أو عن الصلاة فى ثوب أصابه بدون غسل كموثقى الساباطى عن الصادق عليه السلام و نسب إلى بعضهم نجاسته لأنه كالعائظ فى كونه غذاء متغيّراً و هو قياس باطل.

الثالث: الحبّ الخارج من بطن ما لا يؤكل إن كان صلباً ينبت لو زرع فطاهر و يجب غسل ظاهره و إلّا فنجس.

الرابع: ما ينبت فى النجاسة أو يسقى من ماء نجس طاهر.

نعم، ينجس ما يلقاه النجاسة من ظاهره، لا خلاف فى طهارة بول ما يؤكل و روثه إلّا فيما نذكره و الأخبار به مستفيضة و الأصالة له مؤكّدة و مطلقات نجاسة البول و العذرة لو سلم عمومها بها مخصّصة على أنّ شمول العذرة لروث ما يؤكل لغه أو عرفاً غيره و المعظم على طهر ذرق الدجاجة و أبوال الدواب الثلاث و أروائهما مع الكراهة خلافاً للشيخين فى الأوّل و الإسكافى و النهاية فى الثانى لنا على الأوّل بعد الأصل عموم مطهر بول ما يؤكل و روثه كما مرّ و خصوص قول الباقر فى خبر ابن وهب: لا بأس بخره الدجاج و الحتمام يصيب الثوب و ضعفه منجبر بالأصل و العمومات و الشهرة القريبة من الإجماع إذ الشيخ وافق الأكثر فى التهذيبين، فدعوى تفرد المفيد بالمخالفة ممكنة للمخالف خبر فارس قال: كتبت إليه رجل يسأل عن ذرق الدجاج تجوز الصلاة فيه؟ فكتب: لا، و ورد الإضمار و الضعف و الشذوذ ثمّ الجلال منه ذرقه نجس إجماعاً لحرمة لحمه و لنا على الثانى بعد الأصل و عمومات طهر بول ما يؤكل و روثه ما نفى البأس عن إصابته فضلتى الدواب إلى الثوب كخبر أبى الأعزّ عن الصادق عليه السلام أو بول الحمار إلى الوجوه و الثياب كخبر المعلّى و عبد الله عنه أو عن روث الحمير مع الأمر بغسل أبوالها كصحيحة الحلبي عنه و ما جوز الصلاة فى ثوب أصابه الروث الرطب كصحيحة ابن رثاب فى قرب الاسناد و ما رواه البنزطى فى جامعه من قول الصادق: أنا و الله ربّما وطأت على الروث الرطب ثمّ اصلّى و لا أغسله، و تمام المطلوب يثبت من الأربعة الأخيرة بانضمام عدم القول بالفصل فى الحمار و غيره و فى البول و الروث فيتعين حمل الأمر بغسل البول على الندب إذ المذهب من الكلّ منحصر بطهارتهما و نجاستهما فالقول بطهارة أحدهما و نجاسة الآخر للمركّب فما يثبت أحدهما لأحدهما يثبت للآخر فمطهر الروث يصادم موجب غسل البول و إبقاء الأوّل على حاله و حمل الثانى



على الندب يوجب الجمع والعمل بالدليلين وإبقاء الثاني على ظاهره يقتضى طرح الأول لعدم إمكان تأويل فيه ولنا ما دلّ على كراهة أبوال الدوابّ معلّماً بأنّها لم تجعل للأكل وإن كانت جلالاً كخبر زرارة عن أحدهما عليهما السلام وأمر الصادق عليه السلام في خبري أبي مريم وابن أعين بغسل أبواب الدواب والحمير والبغال مع قوله في أرواتها هي أكثر من ذلك لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠٤

أى كثرتها يمنع من التكليف بغسلها فهما من أدلّتنا بالتقريب المذكور وربما قيل معناه أنّها أكثر من البول في اقتضاء الغسل، وأيد بما ورد في بعض النسخ بالباء الموحّدة فيكون حجّة للخصم ورد بتبادر المعنى الأول، قيل الأمر حقيقة في الوجوب فيجب أن يبقى عليه إلى القطع بالمزيل ولا قطع مع هذا الاحتمال فيثبت الحكم في البول ويتعدّى إلى الروث لعدم القول بالفصل بل نقول بإبقاء الأمر على أصله واجب فهذا الاحتمال متعين أو هذا الاحتمال متعين وإلّا لزم التجوّز في الأمر، ولو قيل بتبادر الأول يعارض أصالة البقاء على الحقيقة فيلزم تساقطهما وكون المعترض مستظهماً من الطرفين فلا ينتهض حجّة لشيء منهما.

قلنا؛ تبادر الأول وعدم قائل بأغلظيّة نجاسة الروث من البول يدفع الثاني فيكون حجّة لنا، للإسكافي بعد إطلاقات نجاسة الفضلين ما ورد من الأمر بغسل أبواب الثلاث كخبر ابن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام أو الخيل والبغال كصحيحة الحلبي عنه وما أفاد مساواة بول الفرس والحمير لبول الإنسان لمضمره سماعه وقول الصادق عليه السلام في حسنة ابن مسلم بعد سؤاله عن أبواب الثلاث اغسله فإن لم يعلم مكانه فاغسل الثوب كلّه، فإن شككت فانضح.

وقوله في خبر أبي بصير بعد سؤاله عن الماء النقيع يبول فيه الدواب: إن تغير الماء فلا تتوضأ منه وإن لم تغيره أبوالها فتوضأ منه، وكذلك الدم إذا سال في الماء أو أشباهه.

والجواب: أنّ إطلاقات البول والعدرة لو سلم عمومها فمخصّصة بعموم طهر ما يؤكل روثاً وبولاً ودعوى ظهور ما يؤكل فيما يعتاد أكله فلا يتناول الثلاث كدعوى ظهور النقيض في النقيض فيتناولها مكابرة.

قيل: لو منع ظهورهما في المعتاد وغيره فيمنع ظهورهما في الكلّ أيضاً فيحصل الشكّ ويبقى مطلقات البول والعدرة بالنظر إلى الثلث عامّة.

قلنا؛ الضرورة قاضية بظهورهما في الكلّ مع أنّ أكل الفرس عند العرب كان معتاداً، وفي غيره يثبت الحكم بعدم القول بالفصل وربما يدفع بأنّ الشكّ في تناول المخصّص لبعض الأفراد يوجب عدم دخولها في العام والحكم فيها بأصل البراءة ومثله وجوب تحصيل اليقين بالبراءة فيما يتيقن الشغل به وهنا لم يتيقن وفيه أنّ دخولهما في العام ظاهر وفي المخصّص مشكوك ولا يترك الظاهر بالمشكوك لقطعيّة التكليف به، وأما أخبارهم الخاصّة فمحمولة على التقيّة لموافقته مذهب العامّة أو الاستحباب، ويؤيده آخره في حسنة ابن مسلم بالنضح مع الشكّ وهو (أى الأمر بالنضح للاستحباب) للاستحباب وفاقاً فأمره بالغسل له وإلّا أفاد السوق خلاف ما هو

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠٥

المطلوب وهو لا يليق بكلام مثله وإبقائها على ظاهرها يوجب طرح أخبارنا مع أكثريتها واعتضادها بالأصل ومخالفة العامّة والشهرة القريبة من الإجماع إذ الشيخ في غير النهاية وافق الجماعة وتضيفه المبسوط والاستبصار متأخر عنه فينفرد الإسكافي بالمخالفة فلا يبعد دعوى الإجماع على المختار لمعروفية نسبه كما في بطلان القياس ومثله ومخالفة مثل الأردبيلي وبعض من عاصرناه غير قادح في مثله ضرورة.

قيل في المنجس يوجد الصحيح بخلاف المطهر اخذ أبو الأعزّ مجهول وخبر المعلّى في طريقه الحكم بن مسكين ولا يعلم حاله وإسحاق بن عمّار وهو فطحي وخبر الحلبي في طريقه البرقي وضعفه النجاشي وأبان وفيه إشكال وخبر قرب الإسناد وإن صحّ طريقه إلّا أنّ انتسابه إلى الحميري غير معلوم، والأربعة الأخر ضعفاً ظاهراً.



قلنا: البرقى وثقه الشيخ و كلام النجاشى و هو قوله: ضعيف فى الحديث غير صحيح فى تضعيفه إذ الظاهر كونه إشارة إلى قول ابن الغضائرى إن حديثه يعرف و ينكر و أنه يروى عن الضعفاء و يعتمد المراسيل فلا يكون ظننا فى نفسه، و أبان و هو ابن عثمان الأحمر و قد أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، و كتابه معتبر بين الجماعة رواه الكوفيون و القميون بطرق كثيرة، و ما نقل عن ابن فضال من كونه ناووسياً لا يمنع قبول قوله بعد الإجماع عليه على أن الجراح كالمجروح فلا إشكال فى صحته خبر الحلبي و انتساب قرب الاسناد إلى الحميرى معلوم بتصريح غير واحد من الأجلة ففى الطهر صحيحان على أن ابن الأعرزى ليس ممن لا يعتنى بشأنه إذ الراوى عنه ابن أبى عمير و صفوان بن يحيى و قد صرح الشيخ بعدم روايتهما عن غير الثقة، ثم فى المنجس لا يوجد ما يعرف صحته إلما خبر الحلبي، مع أن خبر الحلبي لا يفيد المطلوب و وجهه ظاهر، فظهر رجحان المطهر على المنجس من حيث الصحة و الكثرة و الاعتضاد بالأصل و العمل و المخالفة لمذهب العامة و أيضاً العمل به يوجب الجمع و العمل بالمنجس يقتضى الطرح و لا ريب فى أولوية الأول هذا و حجة الكراهة ما ظهر من حصول الجمع و التصريح به فى خبر زرارة و به يتلائم قول الكاظم عليه السلام فى خبر أخيه كما فى قرب الاسناد بعد سؤاله عن الثوب يوضع فى مربوط الدابة على بولها أو روثها إن علق به شىء فليغسل و إن أصابه شىء من الروث و الصفرة التى يكون معه فلا يغسله من صفرة.

### فصل: المنى من كل ذى نفس نجس بالإجماع المحقق

#### إشارة

، و المنقول من العلامة و ابن زهرة و الاحتجاج عليه بقوله تعالى: «وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ وَ يُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ» «٦» ضعيف و النصوص المستفيضة بنجاسته ظاهرة فى منى الإنسان

(٦). الأنفال: ١١.

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠٦  
لتضمنها المطلق المنصرف إليه عرفاً فلا ينتهز حجة للتعميم، فالمناط فيه الإجماع و ما دلّ على طهره من الأخبار محمول على التقيّة و من غيره طاهر على الأصحّ للأمثل و نفى الحرج و انحسار المنجس فى الإجماع و هو لا- يتناوله و تردّد الفاضلان فيه لدخوله فى المطلق المحكوم بنجاسته فى الأخبار و يندفع بانصرافه إلى منى الإنسان بالتبادر و كأنه الباعث لترجيحهما الطهر بعده.

### تذنيب: المذى و الودى طاهران

بالأصل و الإجماع و استفاضة النصوص كالصحيح الثلاث لابن مسلم و ابن عمير و ابن عمّار و حسنتى الشحّام و زرارة و الأخبار الأربعة لأبى بصير و عنبسة و ابن حنظلة و ابن أبى العلاء عن الصادق عليه السلام و صحيحة ابن مسلم و حسنة العجلي عن أحدهما عليهما السلام و حسنة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام و مرسله الفقيه عن عليّ، و مخالفة ابن جنيد فى طهر المذى الخارج بالشهوة لا عبرة به و ما ورد بغسله فى خبرى ابن أبى العلاء محمول على الندب و يشهد به ما رواه بعينه من طهارته.

تتميم: المذى فى اللغة ما يخرج بعد التقبيل و الملاعبة

، و في كلام الصدوق ما يخرج قبل المنى، و في مرسله ابن رباط عن الصادق عليه السلام ما يخرج بعد الشهوة و هذا هو الأصح إذ حقيقته ماء رقيق لزج يخرج بالشهوة سواء حصلت من الملاعبة و الممازجة أم من التفخيذ و التقبيل أم من التصور و التخيل، فتفسير الأولين تفسير بالأخص، و الودى بالمهملة ما يخرج بعد البول وفاقاً للغة و المرسله و الصدوق و بالمعجمة لم يتشخص معناه لأنه في اللغة مفقود، و الصدوق فسّره بما يخرج بعد المنى، و المرسله بما يخرج من الادواء أى الأمراض و يدلها الأوداج في بعض النسخ و فسّرت هنا بما هو الأعم من أصلها، و هذه التفاسير كما ترى مبهمه و الدلالة على ترجيح بعضها مفقودة، إلا أن الحكم لا ييهم لأجله إذ غير البول و المنى ممّا يخرج من الإحليل إمّا يعلم دخوله في المذى أو الودى أو خروجه عنهما أو يشكّ فيهما و على التقادير لا خلاف في طهره و إن لم يعلم التسمية في بعض.

### فرع: ما يخرج من السبلين من بلة أو رطوبة خالية من النجس ظاهر

بالأصل و الإجماع و ما دلّ على صحته صلاة المرأة بثوب أو إزار أصابه بلل الفرج كصحيحه ابن محمود عن الرضا عليه السلام.

### فصل: لا خلاف في نجاسة الدم في الجملة

، و النصوص به مستفيضة، و هي دائرة بين الدالة على المنع من استعمال ما وقع فيه الدم من القليل و الدالة على النزع بوقوعه في البثر، و الدالة على المنع من الصلاة بثوب لاقاه أو على إعادتها إن صلى مع العلم به أو مع الأزيد من الدرهم منه، أو على طرح ثوبه إن علم به في أثنائها و الواردة في غسل دم الرعاف مطلقاً أو في الصلاة أو بعض دماء اخر، و هي كثيرة كقول الباقر عليه السلام في صحيحه ابن مسلم بعد سؤاله

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠٧

عمّن يأخذه الرعاف في الصلاة ينقتل فيغسل أنفه، و قول الصادق عليه السلام في صحيحه ابن اذينة بعد السؤال المذكور: إن كان الماء عن يمينه أو عن شماله أو عن خلفه فليغسله.

و مثله حسنة الحلبي عنه و قوله في موثقة الساباطي بعد سؤاله عن غسل جوف الأنف إذا سال منه الدم: إنّما عليه أن يغسل ما ظهر منه. و قوله في موثقة أبي بصير: إذا رعف الرجل و هو على وضوء فليغسل أنفه.

و مثله خبر الأسدي عنه عليه السلام، و قوله في خبر أبي هلال بعد سؤاله عن انتقاض الوضوء من الرعاف و القيء: أن تغسله و لا تعيد الوضوء، و قوله في خبر البجلي: لو أنّ رجلاً رعف في صلاته و كان عنده ماء أو من يشير إليه بماء فيتناوله، فقال برأسه فغسله فليبين على صلاته و لا يقطعها، و قريب منه في مضمرة ابن عبد الخالق و قول أحدهما في صحيحه ابن مسلم بعد سؤاله عمّن يمسّ أنفه في الصلاة فيرى الدم: إن كان يابساً فليرم به و لا بأس، و قوله في صحيحته الاخرى بعد سؤاله عن رجل يرى في ثوب أخيه دمًا و هو يُصلّي لا يؤذيه حتّى ينصرف.

و قول الكاظم عليه السلام في صحيحه أخيه بعد سؤاله عن نتف الثالول إذا يخرج في الصلاة أن يخوف أن يسيل الدم فلا يقطعها. و قوله في صحيحته الاخرى بعد سؤاله عن عريان يجد ثوباً نصفه دم أو كله: إن وجد ماء غسله و إن لم يجد صلى فيه و لم يصل عرياناً.

و قوله في خبر آخر له بعد سؤاله عن نزع السنّ في الصلاة: إن كان لا بدّ منه فليترعه و إن كان يدمى فليصرف.

و صحيحه زرارة قال: قلت له: أصاب ثوبي دم رعاف و غيره فعلمت أثره إلى أن أصب الماء فأصببت و حضرت الصلاة و نسيت أنّ

ثوبى شيئاً و صلّيت، قال: تعيد الصلاة و تغسله.

قال: فإنّي لم أكن رأيت موضعه و علمت أنّه قد أصابه فطلبتّه فلم أقدر عليه فلما صلّيت وجدته؟ قال: تغسله و تعيد الخ. و بمضمونها أخبار اخر و ما يفيد ظاهر بعض الأخبار من عدم نجاسة دم الرعاف أو الحجامه أو الدمّل محمولٌ على التقيّة، و ربما كان لها توجيهات اخر لا يخفى على من تأمل فيها.

و ما ورد في صحيحه ابن سرحان عن الصادق عليه السلام من الأمر بإتمام الصلاة مع رؤية الدم بالثوب في أثنائها محمول على كونه دون الدرهم، ثمّ للدم أقسام سبعة:

الأول: المسفوح؛ أي الخارج من عرق بقوة و كثرة لا مجرّد ما يقذفه المذبوح بالصيد و الكثرة إذ هو أخصّ و لا مطلق الخارج من ذى النفس و إن لم يكن بدفع و اخباب كما يشير إليه كلام الفاضل و ابن زهرة؛ لأنّه أعمّ، و على التفاسير الثلاثة لا يكون إلّا لذي النفس و إن كان بحريراً كالتمساح و غيره و إن كان على الأولين أخصّ ممّا يخرج منه و على الأخير مساوياً له، و لا خلاف بين المسلمين في نجاسته بالمعنى المذكور، و جميع ما تقدّم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠٨

من الأخبار يتناوله، و الاحتجاج عليه بقوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْيَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ» (٧) يتوقّف على اختصاص الضمير بالأخير و هو إذ تخصّصه بالتعليل تحكّم و على إرادة النجس من الرجس و هو ممنوع؛ لأنّ قصد القدر منه ممكن إلّا أنّ الأمر في مثله هين.

الثاني: غير المسفوح من ذى النفس إذا لم يكن من المتخلف في الذبيحة و ظاهر الجماعة وفاقهم على نجاسته، و نقل الإجماع عليه من الفاضلين يعاضده و جلّ ما تقدّم من الأخبار يتناوله لعدم كونه من الدماء النادرة و حصر الفاضل باعث التنجيس على السطح كتقييده الدم المحكوم بنجاسته بالمسفوح لا يدلّ على مخالفته لإمكان إرادة مطلق دم ذى النفس منه كما مرّ أنّه الظاهر من كلامه و كلام ابن زهرة أو إضافته الحصر و التقييد بالنظر إلى المتخلف لذكرهما إثباتاً لظهره.

قيل: الدم في الآية مقيد بالمسفوح و في الأخبار مطلق، و حمل الثاني على الأول واجب و رد بتوقّفه على التنافي و لا منافاة هنا إذ الحكم بتنجس المسفوح غيره و دفع بحصول المنافاة من المفهوم بانفراده و من المنطوق بملاحظة صدرها و منع حجّية عموم المفهوم مكابرة إذ العرف يقزّره، فالمخالفة الجزئية الحاصلة في ضمن المتخلف غير كافية و التزام كفايتها مع القول بإيجابها التقييد المجمل في المطلق فلا يبقى حجّته في فردٍ لاحتمال كونه هو المخرج مردود باقتضاء للقطع بخروج معيّن كالتخلف في المبحث للاكتفاء به فيما علم إجمالاً من التقييد لمخالفته الأصل فيقتصر على قدر الضرورة، و الحقّ أنّ يُجاب عن الآية بإمكان بيان النجاسة أو الحرمة في بعض الأشياء بعد نزولها بآيات اخر أو بالسنة إن كانت آخر ما نزل و ما ورد منهم عليهم السلام في صحيحين من صحّة التمسك بها في طهر الأشياء و حلّها إنّما هو فيما لم يظهروا نجاسته أو حرّمته، فإن قيل: ما الباعث للعمل بالأخبار دون الآية؟ قلنا: الأخبار أفادت نجاسة مطلق الدم لا- غيره و يلزمها تحريمه للإجماع على حرمة النجس و الآية لحصرها المحرّم فيما فصل اقتضت حليّة غيره فيفيد طهره أيضاً لما ذكر، فبينهما عموم من وجه و اللازم حينئذٍ يخصّص أحد العمومين، و الراجح تخصّص عموم الآية بغير الدم لاعتضاد الأخبار مع كثرتها بالإجماع، و قوله: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ» (٨) و إنّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَ الدَّمُ، ثمّ ظاهر الاسكافي عدم نجاسة ما دون الدرهم منه بل سائر النجاسات سوى الحيض و المنى، و الصدوق على عدم نجاسة ما دون الحمصة منه سوى الحيض، و بذلك يظهر الخلاف في القسمين و لا ريب في شذوذ الخلافين و اندفاعهما بالأخبار المنجّسة لمطلق الدم بلا استتصال و

(٧). الأنعام: ١٤٥.

(٨). المائدة: ٣.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٠٩

بقول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن أبي يعفور بعد سؤاله عمّن صلّى بثوب فيه نقط الدم: يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة.

ويندفعان في القسم الأوّل بقول الرضا عليه السلام: إن قليل الدم وكثيره إذا كان مسفوحاً سواء، والظاهر من مطلقات صحّة الصلاة مع الناقص من الدرهم إرادة العفو كما يأتي للمخالف، وقول الرضا عليه السلام: وما كان دون الدرهم الوافي فلا يجب عليك غسله ولا بأس بالصلاة وإن كان الدم قدر حمصه فلا بأس بأن لا تغسله إلا أن يكون دم الحيض.

وقول الصادق عليه السلام في خبر الحلبي بعد نفيه البأس عن الصلاة مع ثوب فيه دم البراغيث وإن كثرت ولا بأس بشبهه من الرعاف ينضحه ولا تغسله.

وقوله في خبر ابن عبد السلام: إن اجتمع قدر حمصه فاغسله وإلا فلا، واجيب بالحمل على عدم وجوب غسله للصلاة للعفو عنه والأمر بغسل قدر الحمصه مع ذلك للاستحباب على أن ضعف الخبرين يخرجهما عن الحجية في أمثال المقام.

الثالث: المتخلف في لحم المأكول أو بطنه أو عرقه بعد الذبح والقذف المعتاد وهو حلال طاهر بالأصل والإجماع ومفهوم الآية وإطلاق أخبار النجاسة وإن تناوله لكونه من الأفراد المتعارفة إلا أنه مخصّص بما مرّ وبقضاء الضرورة بحليّة اللحم مع عدم انفكاكه منه.

قيل: عدم الانفكاك واقعاً لا يفيد وحسماً ممنوعاً، قلنا؛ منع ظهوره للحسّ لدى الطبخ مكابرةً فيجابه النجاسة يقتضى حرمة اللحم رأساً وضرورة الدين تبطله.

قيل: يجوز كونه عفواً، قلنا؛ العفو المطلق يساوق الطهارة وفي الأكل فقط يقتضى وجوب غسل ما لا يلاقيه وهو منقضى بالضرورة الدينيّة ولزوم الحرج، ثمّ طهر المتخلف مشروط بالذبح الشرعي والقذف المعتاد فلو تخلف لعارض كجذب الحيوان له بنفسه أو ذبحه في أرض منحدره ورأسه أعلى كان نجساً في أيّ موضع كان لا- في مجرّد البطن كما في الروض ولا- يشترط طهره بغسل المتخلف في المذبوح بعد تمام القذف وإن اشترط طهر نفسه به ثمّ المستقرّ من الدم في العضو المحرّم كالطحال محرّم إذ تحريم العضو مع حليّة دمه غير معقول والظاهر عدم خلاف في ذلك والظاهر المحرّمه لمطلق الدم يتناوله وتعليل حرمة الطحال في بعض الأخبار بكونه دمياً يعاضده وفي طهره أو نجاسته إشكال إذ مذهب الأصحاب فيه غير معلوم وإطلاق الأخبار ينجسه والأصل كظاهر التقييد في الآية يظهره ولعله أقرب لو لم يثبت إجماع على خلافه لعدم القطع بتناول الأخبار له.

الرابع: المتخلف بعد الذبح في غير المأكول ممّا يقبل التذكية والظاهر إجماعهم على حرمة ونجاسته

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١١٠

لنقلهم الوفاق على نجاسة دم ذى النفس وحصرهم الطاهر منه في المتخلف في الذبيحة والمتبادر منها المأكول وعموم الآيات المحرّمه والأخبار المنجّسه للدم يفيدهما كخصوص ما يفيد حرمة ذى الدم من الحيوان لكونه اسماً للمجموع دون اللحم فقط والنقص بما يفيد طهره غير وارد لقيام الدليل هناك بتخصيصه باللحم وأجزاء معينه وعموم المفهوم في قوله تعالى: «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» لا يقاوم ما ذكر فيخصّص بالمتخلف في المأكول جمعاً فتوقّف بعضهم لأجله لا وجه له.

الخامس: دم السمك وافراده في البحث عن سائر ما لا نفس له لاختصاصه بأمر لا توجد فيه وهو طاهر بالأصل والإجماع المحقّق والمنقول من جماعة وتقسيم الشيخ النجاسة في الجمل والمبسوط إلى الدم وغيره، ثمّ تقسيمه الدم إلى ما يجب إزالته وهو الدماء الثلاثة وما لا- يجب إزالته وهو دم البق والبراغيث والسمك لا- يدلّ على اعتقاده نجاسته كما ظنّه الفاضل وتبعه الآخرون لجواز تقسيم الشئ إلى قسمين كلّ واحد أعمّ منه من وجه ثمّ تقسيم أحدهما إلى أقسام بعضها خارجة عن المقسم؛ كتقسيم الحيوان إلى الأبيض وغيره وتقسيم الأبيض مثلاً إلى أقسامه التي بعضها خارجة عن الحيوان ويعضده ذكره في (ف) مثل هذا الكلام مع نقله

الإجماع على الطهارة قبله لبطر.

نعم تقسيم الديلمي النجاسة إلى أقسام ثلاثة واحد منها دم السمك و البراغيث ظاهر في نجاسته لقسمته النجاسة إليه أولاً إلا أن الظاهر تسامحه في العبارة و عدم اعتقاده النجاسة و كذا كلام ابن حمزة.

و كيف ما كان فالحق عندنا طهارته و وافقنا أبو حنيفة و خالفنا أبو ثور و الشافعي و أحمد قولان لنا بعد الأصل و الإجماع قوله تعالى: «لَا أَجِدُ» الخ، و قوله: «أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَ طَعَامَهُ» ٩» إذ التحليل المطلق يقتضى إباحته لجميع أجزائه و منه يلزم طهر دمه و هو كما ترى و إيجاب نجاسته لوجوب سفحه و هو منفي بالإجماع على جواز أكل كلة حياً و ميتاً، و قول الباقر عليه السلام في خبر السكوني: إن علياً عليه السلام لا يرى بأساً بدم ما لم يذك يذك يكون في الثوب فيصلى فيه؛ يعني دم السمك. و قول الرضا عليه السلام: لا بأس بدم السمك في الثوب أن يصلى فيه قليلاً أو كثيراً.

للخصم إطلاق الآيات المحرمة و الروايات المنجسة للدم و رد بتخصيص الدم فيها بغيره جمعاً، قيل تعارضهما لقوله «لَا أَجِدُ» الخ بالعموم من وجه فما تخصيصها دونه؟ قلنا: الوجه اعتضاده بالأصل و الإجماع و سائر ما ذكر، مع أن بعض الأخبار لورودها في الدماء المعينة كالزراف و غيره لا عموم له و مطلقاتها لا يعم إلا الأفراد الشائعة و دم السمك ليس منها، ثم أدلتنا كما يقتضى طهره يفيد حله أيضاً و هو ظاهر الحلّي و ابن زهرة و الفاضلين

(٩). المائدة: ٩٦.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١١١

و للعلمى كلام يفيد، و ظاهر جماعه حرمة لتخصيصهم التحليل بدم الذبيحة و تعميم التحريم في غيره و ربما نص عليه بعضهم، و التأمل في الأدلة و وجوه التراجع يقوى الطهارة و الحل.

السادس: دم غير السمك ممّا لا نفس له كالبق و البراغيث و هو طاهر بالأصل و الإجماع المحقق، و المحكى من مشاهير الأصحاب و توهم المخالفة للجمل و المبسوط و ابن زهرة و ابن حمزة قد علم اندفاعه، و يدلّ عليه نفى الحرج و قوله: «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» و نفى البأس عن دم البراغيث و إن كثر في صحيحة ابن أبي يعفور و خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام و عنه و عن دم البق في موثقة غياث عنه و ينافى مكاتبه ابن الزيان إلى الرجل من جواز الصلاة في دم البق و البراغيث مع فضيلة التطهير عنه و عدم تناول مطلقات الدم لمثله ظاهر لكونه من الدماء النادرة.

السابع؛ القروح و الجروح، و لا خلاف في نجاسته و العفو عنه في الجملة كما يأتي.

الثامن: و ما يستحيل إليه نطفة الحيوان من العلقه نجس لحكاية الوفاق في الخلاف على نجاسة مطلق العلقه و لكونها دم حيوان له نفس فيشملة عموماته و منع كونها دمًا و دمًا لذلك الحيوان ضعيف لتحقيق الصدق؟؟؟ على أن المستفاد من الأخبار نجاسة الدم لا الدم للحيوان، نعم منع شمول الدم لمثله غير بعيد لعدم تعارفه لا أنه غير قاذح بعد انعقاد الإجماع على نجاسته و به يندفع الأصل و يخصيص عموم قوله تعالى: «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» ثم الظاهر طهر علقه البيضة و نحوها وفاقاً لبعضهم و خلافاً لظاهر الأكثر لنا الأصل و مفهوم الآية و كونها علقه أو دمًا ممنوع، و لو سلم فمن أفرادها النادرة فلا يتناولها الإجماع و الأخبار.

الثاني: لا خلاف في طهر فارة المسك إن انفصلت عن الظبية في حياتها أو بعد التذكية و الأصح طهرها إن انفصلت بعد موتها أيضاً وفاقاً للتذكرة و الذكرى و خلافاً للمنتهى، لنا بعد الأصل و نقل الإجماع من العلامة و الشهيد ما روى أن النبي تطيب به و كان أحبّ الطيب إليه، و تجوز الصلاة معها في صحيحة عليّ عن أخيه عليه السلام و دلالتهما على العموم لترك الاستفصال ظاهرة و احتمال عدم إفادته الطهر لجواز العفو بعيد للمنتهى كون المسك دمًا فيشملة عموم نجاسته و كون الفأرة جلدًا أو نحوه من أجزاء الظبية فيناوله عموم نجاسة المنفصل من الأجزاء الحيّة خرج من العمومين موضع الوفاق و بقى الباقي، و قول أبي محمّد عليه السلام في صحيحة عبد

اللّه بعد سؤاله مكاتبه عن رجل يصليّ و معه فأرة مسك: لا- بأس به إذا كان ذكياً، و الجواب عن الأوّل منع كونه دمًا لخروجه بالاستحالة و عدم صدق الاسم مع تبعيته الأحكام له، و عن الثاني منع كونها من الأجزاء و لو سلّم فهي خارجة لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١١٢

عن عموم منجس المنفصل بما مرّ، و عن الثالث أنّ الذكيّ إمّا وصف للظبيّ أو الفأرة، و على الأوّل إمّا بالمعنى الأوّل على أن يكون وصفاً بحال المتعلّق أو الثاني أو بمعنى الطاهر أي ما لا يعرضه نجاسة خارجة الصلاة، و على التقادير لا يدلّ على نجاسة أو ثبوت البأس في الصلاة معه عند انتفاء التذكية بأحد هذه المعاني أعمّ من النجاسة، و الأولى حلّ النهي المستفاد من المفهوم على الكراهية جمعاً.

الثالث: لو شكّ في طهارة دم و نجاسته فالأصل طهارته لاستصحاب طهر الملاقي له إلى القطع بالنجاسة و أصالة البراءة من التكليف بالاجتناب و الإزالة و أصالة الطهارة العقلية و الشرعية الثابتة بمثل قوله عليه السلام في موثقة عمّار: كلّ شيء نظيف حتّى يعلم أنّه قدر. و قوله بعد سؤاله عن الصلاة في ثوب أُعير الدميّ فردّه: صلّ فيه و لا تغسله من أجل ذلك فإنّك أعرته إيّاه و هو طاهر و لم يستيقن أنّه نجسه فلا بأس أن تصليّ فيه حتّى تستيقن أنّه نجسه.

قيل: التكليف بالصلاة ثابت و اشتراطها بالطهارة ظاهر فالعلم بها تحصيلًا لتيقن البراءة لازم.

قلنا: ما ذكر يفيد العلم الشرعيّ بها على أنّ الشرط عدم العلم بنقيضها لا العلم بها.

الرابع: القيح إن خلى من الدم عندنا طاهر و قول بعض العامّة بنجاسته ضعيف و احتجاجهم عليه بكونه دمًا مستحيلًا ركيك و الصيديد إن فسر بماء الجرح مطلقاً فكالقيح و إن اعتبر فيه يخالطه دم يسير فنجس بلا ريب.

### فصل: لا خلاف في نجاسة الميتة من ذي النفس مطلقاً

#### إشارة

و تكرر نقل الإجماع عليه غير خفيّ و الروايات العامّة و الخاصّة به مستفيضة و هي دائرة بين الناهية، أو عن استعمال الماء بوقوع مطلق الميتة و الجيفة أو بعض معيّن منهما مع التغيّر أو بدونه كما مرّ، و الأمر بالزح من البئر بوقوع الميتة من الحيوانات فيه كذلك و الواردة في فساد الماء بوقوع ما له نفس سائلة كموتقة عمّار و خير حفص و مرفوعة ابن يحيى، و بين النافية للبأس عن أكل خبز طبخ بماء وقعت فيه فأرة أو دابة ميتة معللاً بأنّ النار قد أكلت ما فيه كمرسله ابن أبي عمير و خبر ابن الزبير عن الصادق عليه السلام و لو لا نجاسة الميتة كان التعليل لغواً و الموجه لغسل الإناء بوقوع بعض المسّات فيه كقول الصادق عليه السلام في موثقة الساباطي: اغسل الإناء الذي يصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرّات أو لغسل اليد من مسّ الثعلب و الأرنب و غيرهما من السباع حيّاً و ميتاً كمرسله يونس و فيه ما فيه، أو غسل البيضة و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر من الشاة و الدابة إن أحدث مبهماً بعد الموت كصحيحة حريز عن الصادق عليه السلام، و التبادر يقضى بكون الأمر بغسلها لنجاسة ما صاحبها من أجزاء الجلد لا لمنعها من الصلاة.

قيل: قوله عليه السلام: أجزاء و صلّ فيه، يشعر بالثاني.

قلنا: هو لازم الأوّل فلا إشعار و الدلالة على عدم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١١٣

جواز الصلاة في شيء من الميتة و لو كان شسعاً كخبر ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام، أو في جلد مطلقها و لو دبح سبعين مرّة كصحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام، أو في جلد الميتة من الحمير و البغال كقول الرجل في خبر أبي القاسم الصيقل و ولده بعد



سؤاله من عمل السيوف من جلود الميتة منهما وإصابتها الثوب: اجعل ثوباً للصلاة، ومثله خبر القاسم عن الرضا عليه السلام و الخاصرة احرامها الطاهرة في عدد معين كما يأتي فإنها تفيد بمفهوم العدد نجاسة غيرها وما فيه البأس عن الصلاة في صوفها معلماً بأن الصوف ليس فيه روح كصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام فإنها تدل على وجود البأس فيما كان له روح والمصرحة بنجاسة مطلق الميتة أو بغسل ما لاقاها من اليد وغيرها، كما روى في الدعائم من قول الصادق عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الميتة نجس وإن دبغت، وقول الرضا عليه السلام: وإن مسست ميتة فأغسل يديك وليس عليك غسل إنما يجب عليك ذلك في الإنسان وحده، والمقتضية للغسل بمس الميتة كصحيحة الصفار وغيرها، أو لغسل الثوب بإصابته جسده كحسنة الحلبي وخبر ابن ميمون عن الصادق عليه السلام، والممانعة من أكل الزيت ونحوه من الممانعات إذا مات فيه فأرة، ومثلها كقول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن وهب بعد سؤاله عن جرد مات في سمن أو زيت أو غسل: أميا السمن والغسل فيؤخذ الجرد وما حوله، وأما الزيت فيستصبح به.

وقوله في بيع ذلك الزيت: تبعه وتبينه لمن اشتراه ليستصبح به.

وقوله في صحيحة الحلبي بعد سؤاله عن الفأرة والذابة في الطعام والشراب فيموت فيه إن كان سمناً أو عسلاً أو زيتاً فإنه ربما يكون بعض هذا فإن كان الشتاء فانزع ما حوله وكله وإن كان الصيف فادفعه حتى يسرح به، وإن كان برداً فاطرح الذي كان عليه. وقوله في صحيحة الأعرج بعد سؤاله عن موت الفأرة في السمن والعسل: خذ ما حولهما وكل بقيته.

وقوله بعد سؤاله عن موتها في الزيت: لا تأكله ولكن اسرح به.

وقوله في خبر السكوني بعد سؤاله عن فأرة يقع في قدر يطبخ: يهراق مرقها ويغسل اللحم.

وقوله في مضمرة سماعه بعد سؤاله عن وقوع الميتة في السمن: إن كان جامداً فالتق ما حوله وكل الباقي واسرح بالزيت.

وقول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة وحسنه بعد سؤاله عن وقوع الفأرة في السمن وموتها فيه: إن كان جامداً فألقها وما يليها وكل ما بقي وإن كان ذائباً فلا تأكله واستصبح به والزيت مثل ذلك.

وقوله في خبر جابر بعد سؤاله عن وقوع فأرة في جانبه سمن أو زيت: لا تأكله.

وقوله فيه بعد سؤال السائل: أن الفأرة أهون علي من أن أترك طعامي لأجلها: إنك لم تستخف بالفأرة وإنما استخفقت بدينك إن الله حرم الميتة من كل شيء.

و المراد بالتحريم هنا التنجيس إذ قوله إن الله إلى آخره تعليل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١١٤

للزوم الاستخفاف لو أكل ولا يلزم ذلك لو لا نجاستها إذا طرحت.

قيل: لعله لمخالطة أجزاءها بالزيت؟ قلنا: ليست كلية فالمنع بلا استفعال غير ملائم على أن جعل العلة ذلك يلغى التعليل بحرمه الميتة إذ حياتها في الحرمة كميتها وإطلاق الحرمة على النجاسة في كلامهم شائع كما في خبر الحسن بن علي الوشاء عن أبي الحسن عليه السلام قال له: إن أهل الجبل يثقل عندهم آليات الغنم فيقطعونها، فقال: حرام هي.

قلت: فيستصبح بها؟ فقال: أما يعلم أنه يصيب اليد والثوب وهو حرام.

ولا يخفى أن ما ورد في هذه الأخبار من الأمر بالغسل والنزع والإسراج والنهي عن التوضؤ والأكل وسائر وجوه الاستعمال إنما هو لنجاستها وكذا المنع عن الصلاة معها ولو منع ذلك فيما عدا الأول استناداً إلى مثل المضاف والتراب والخبث والحريير وجلد ما لا يؤكل لحمه فلا مجال للمنع فيه لثبوت التلازم بين النجاسة وجوب غسل الملاقي واحتمال كونه لإزالة ما أصابه من أقدار الجسد ورطوبته لا لنجاسته إذ لا ينفصل منه جزء إليه حتى يكون الغسل لإزالته بعيد، ووجه ظاهر وقد ظهر التصريح بها أيضاً في بعضها فلا مجال للريب فيها.



قيل: غاية ما يستفاد منها نجاسة الميتة في الجملة فمن أين يثبت الحكم في جميع أفرادها؟ قلنا: تعليق الحكم في بعضها على مطلق الميتة والجيفة وفي آخر على مطلق الدائبة الظاهرة فيما يدب يفيد العموم لما علم من إفادة المفرد المعرف له شرعاً حيث لا عهد وليس للميتة أفراد شائعة ونادرة حتى يحمل على الأولى دون الثانية على أن أداء العموم في بعضها موجودة و تتميم المطلوب فيما يخص البعض بعدم القول بالفصل ممكن، فحصول القطع من الكل بنجاسة الكل بعد وفاق الكل مما لا ينكر، ثم ما ورد في صحيحته على عن أخيه عليه السلام من جواز الصلاة في ثوب وقع على حمار أو كلب ميت من دون غسله محمول على صورة اليبوسة و أيضاً الغالب حصول التلاقي مع الشعر و هو في الحمار ليس بنجس و القائل بسراية نجاسة الميتة رطباً و يابساً ارتكب هنا ما لا يليق من التكاليف، و ما رواه الفقيه مرسلًا عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و السمن و الماء ما يرى فيه؟ قال: لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن و يتوضأ منه و تشرب. متروك الظاهر عمل الصدوق به لما ذكره في أول كتابه.

قلنا: الظاهر رجوعه عنه كما قيل و إيراده كثيراً ما أفتى بخلافه شاهد صدق على ذلك و منه إيراده جواز الإسقاء من جلد الخنزير مع بدهة نجاسته فإن حمل على الاستسقاء للزرع حملنا الميتة على غير ذى النفس و جعل جلد الضب و مثله وعاء للسمن و شبهه ممكن كما يشاهد من أعراب البادية، و يمكن

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١١٥

حمل الجلود على المدبوغة و القول بموافقة الصدوق و الاسكافي في طهر جلد الميتة بالدباغ أو حمل الخبر على التقيّة كما في سائر الأخبار المجوزة للشرب و التوضؤ من جلود الميتة إن دبغت ثم تسليم نجاسة جلود الميتة و حمل المرسله على عدم تعدّي نجاستها مع الرطوبة، مدفوع بأخبار غسل الملقى و القول بأن معنى النجاسة لا ينحصر في وجوب غسل الملقى فإن معنى نجاسة الكافر هو خبثه الباطني دون تنجيسه الملقى قد ظهر ضعفه.

قيل: كيف ادّعت الإجماع على التعميم مع أن الشيخ خالف في حيوان الماء و قال: إذا مات في الماء القليل ضفدع أو ما لا يؤكل لحمه مما يعيش في الماء لم ينجسه.

قلنا: مخالفته غير قادحة فيه لمعروفية نسبه و لعلّ حجته الأصل، و ما روى من قولهم: إذا مات فيما فيه حياته فلا ينجسه، و قوله صلى الله عليه و آله في البحر هو الطهور ماءه و الحلّ ميتته و ردّ الأول بوجود المخرج و الثاني بعدم وجوده في أصل معتبر و الثالث بكونه عامياً، مع أن الميتة فيه محمولة على السمك.

ثم الشافعي على طهارة ميت الإنسان و الإجماع و النصوص حجة عليه، قال: لو كان نجساً لما طهر بال غسل كسائر النجاسات، قلنا: النجاسات مختلفة في قبول التطهير و طرقه لوضع الشرع و العقل عن إدراك علة قاصر و ربما عورض بأنه لو كان ظاهراً لما أمر بغسله و دفع بجواز كونه للنجاسة الحكمية دون العينية كغسل الحيض و الجنابة أو لكرامته أو إزالته ما أصابه من الأقدار ليمسه المطهرون طاهراً كما في العلل عن الرضا عليه السلام، أو لأمر آخر لا نعلمه.

و قيل: نسب إلى السيد كون نجاسته حكمية لا عينية و العينية تطلق على ما يتعدى نجاسته مع الرطوبة و ما كان عيناً محسوسة قابلة للإزالة كالبول قبل الجفاف و غير قابلة لها كالكلب و الخنزير، فالحكمية يطلق على مقابلاتها أي ما لا يتعدى و لو بالرطوبة مع توقف رفعها على التية كنجاسة الجنب و الحائض و ما ليس عيناً مشاهدة و إن تعدى مع الرطوبة كالبول اليابس و ما كان عيناً قابلة للتطهير كجسد الميت الآدمي و أشهر المتقابلين أولها، و الظاهر أن مختار السيد هو الحكمية بهذا المعنى إذ النزاع في نفي الثاني كثبوت الثالث غير معقول فيرجع إلى مذهب الشافعي لعدم إنكاره و وجوب الغسل تعدياً فقله بطهارته راجع إلى عدم التعدّي و يبطله نقل الإجماع و استفاضة النصوص بغسل ما يلاقيه و احتمال كونه لإزالة ما أصابه من الرطوبة و الأقدار ضعيف و يتخرّج عليه عدم وجوب الغسل بمسه كما اختاره السيد و ضعفه ظاهر.

**تذويب: تنجيس كل نجاسة عينية سوى الميتة مع الرطوبة كعدمه بدونها مجمع عليه**

، و أما الميتة ففي كونها كذلك أو تنجيسها مطلقاً أو التفصيل بموافقة الثاني في ميتة الآدمي و الأول في غيرها

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١١٦

بالموافقة الأولى و إيجاب الغسل بملاقاة غير الآدمي مع البيوسة دون النجاسة، أقوال: الأول: و هو المختار لجماعة و وجوب الغسل بمس الآدمي مع البيوسة كاستثناء لأدلة خاصة، و الثاني لظاهر المعبر و صريح النهاية، و الثالث للتذكرة و الذكري، و الرابع أحد احتمالي المنتهى، و الآخر نجاسة الملاقى لعظام آدمي مع حكميها في حال البيوسة، لنا الجمع بين إطلاق الأمر بالغسل في حسنة الحلبي و خبر ابن ميمون و قول الرضا عليه السلام و مرسله يونس و إطلاق تجويز الصلاة في ثوب وقع على حمار ميت أو كلب ميت من دون غسله في صحيحتي على عن أخيه عليه السلام بحمل الأول على حالة الرطوبة و الثاني على صورة البيوسة و يؤكد قول الصادق عليه السلام في موثقة ابن بكير: كل يابس زكى للنهية للإطلاق الأول و رد بمعارضته للثاني، فاللازم الجمع بما ذكر للتذكرة على الجزء الأول حسنة الحلبي و خبر ابن ميمون لظهورها في ميتة الآدمي و قد علم جوابه.

قيل: لا يعارضهما إلا الموثقة و النسبة بينهما بالعموم من وجه و تخصيصهما بحالة الرطوبة ليس أولى من تخصيصهما بغير ميتة الآدمي. قلنا: هي أقوى لاعتزادها بالأصل و إلحاقها بالصحاح لكون ابن بكير ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه و تخصيص الأضعف أولى، و على الثاني عدم صلاحية المرسله لإثبات الحكم لضعفها و ترك العمل بظاهرها فيقتصر في التنجيس على موضع الوفاق و يبقى حالة البيوسة على الأصل للإطلاق الثاني و لا نزاع لنا فيه معه للمنتهى على الأول ما للتذكرة عليه، و على الثاني عدم تأثير ما جف من النجاسة العينية في الملاقى و الأمر بالغسل لا يقتضى التنجيس فيقتصر على ما أمر به و رد بثبوت التلازم بين النجاسة و وجوب الغسل كما مر، فالقائل به مع البيوسة يلزمه القول بالنجاسة، ثم ما احتمله المنتهى ثانياً من النجاسة الحكيمية للملاقى مع البيوسة راجع إلى احتمال الأول إذ حاصلهما وجوب غسله مع عدم تنجيسه ما أصابه رطباً، و الفرق بأن النجاسة الحكيمية معنى يلزمه وجوب الغسل و مع التية و بعض الأحكام كحرمة دخول المساجد و قراءة العزائم و الاحتمال الأول هو مجرد وجوب الغسل كما ترى، ثم لما علم عدم وجوب الغسل لما يلقى الميتة بالبيوسة يعلم عدم ثبوت نجاسة حكيمية له إلا لما استثنى، و التوضيح أن مطلق الميتة لتنجيسه الملاقى نجس عيناً كما مر و ما يلاقيه مع الرطوبة كذلك إجماعاً و مع البيوسة على المختار طاهر لا يلزم غسله، و على قول النهاية نجس عيناً مطلقاً، و على قول التذكرة كذلك إن لاقى ميتة الآدمي و طاهر إن لاقى غيرها، و على قول المنتهى إن لاقى الآدمي نجس و إن لاقى غيره فعلى أولى احتماليه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١١٧

طاهر و إن وجب غسله، و على ثانيهما نجس حكماً، و على ما ذكرنا مآل الاحتمالين واحد، ثم الميت إن كان آدمياً كان نجاسة الماس مع الرطوبة عينية بالنظر إلى العضو الملاقى و حكيمية بالنظر إلى جميع بدنه فيجب غسل العضو ثم الغسل و مع البيوسة يثبت نجاسة واحدة حكيمية بالنظر إلى جميع بدونه، و على قول النهاية يثبت النجاستان مع كل منهما، ثم العجب أن العلامة تارة اختار ما مر، و اخرى جزم بكون نجاسة الملاقى لميت الآدمي مع البيوسة حكيمية، فإن أراد من الملاقى جسد الإنسان فلا كلام، و إن أراد الأعم فدفعه ظاهر مما مر.

**تتميم: قد تقرر أن ما يلقى جسد الميت بالرطوبة نجس عيناً**

، و ذكر الحلبي أن ملاقاته الإناء يوجب غسله و لو لاقى ذلك الإناء مائعا لم تنجسه فإن أراد بالإناء يابس كان راجعاً إلى ما نُسب إلى

الفاضل آخرًا وإن أراد به رطبه كما هو الظاهر من حججه كان قولًا بحكمية نجاسة الملاقي للميت مع الرطوبة و يكون مندفعًا بالإجماع و الاخبار احتج بالأصل و وفاق الامة على قيد النجاسة العينية من المساجد مع إجماع الفرقة على جواز دخول غاسل الميت و جلوسه فيها و بعدم الخلاف فى طهارة المستعمل فى الكبرى و منه غسله غاسل مس الميت.

و الجواب: أن الأصل بما مر مدفوع و جواز دخول الغاسل الميت فى المساجد ممنوع، و دعوى الإجماع عليه مجازفة و طهارة ماء المغتسل من المس غير مسلمة و إن طهر المستعمل فى الكبرى لما علم أن نجاسة الماس بالرطوبة عينية بالنظر إلى يده و حكمية بالنظر إلى جميع بدنه فيجب عليه غسل اليد و الغسل، فإن اغتسل قبل غسلها نجس الماء بملاقاتها و إن اغتسل بعده لم ينجس، و الأغسال الحكمية بأسرها كذلك؛ فالجنب إن اغتسل قبل غسل مخرج المنى نجس الماء بملاقاته و إن اغتسل بعده لم ينجس و قس عليه غسل الحيض و غيره.

## فروع:

الأول: الظاهر كما قيل أن المعبر من الرطوبة التى يتوقف عليها تأثير الميتة و غيرها من النجاسات ما يتعدى منها بشيء إلى الملاقي فالقليلة التى لا يتصور منها التعدى فى حكم البيوسة.

الثانى: لا خلاف فى نجاسة أجزاء الميتة و ما قطع من الحى إن حل فيه الحياة لما دل على كون ما يأخذه الحباله و يقطعه من الصيد ميتة لصحيحة ابن أبى عبد الله و خبره و خبر ابن سليمان عن الصادق عليه السلام و حسنه ابن قيس و خبر زرارة عن الباقر عليه السلام و قول الصادق عليه السلام فى مرسله أيوب: إذا قطع من الرجل قطعة فهى ميتة.

و قوله فى خبر الكاهلى فى كتاب على عليه السلام عن أليات الضأن يقطع و هى أحياء أنها ميتة، و إذ ثبت منها كون المنقطع ميتة يثبت

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١١٨

المطلوب بملاحظة عموم نجاسة الميتة و منعه بعد الإحاطة بما مر مكابرة، و بذلك يظهر ضعف ما قيل إن الاستفادة من الأخبار نجاسة جسد الميت و هو لا يصدق على الأجزاء، مع أن عدم الصدق يوجب طهارة كل قطعة مما قطع قطعاً أو قطعتين و إن كان أحدهما رأسه و الاخرى جسده و التزامه مكابرة على أن تعليق تنجيس الماء فى كثير من الأخبار على تغيره من الميتة و الجيفة أو غلبه ريحهما على ريحه يفيد عليه الموت لتنجس ما يلاقيهما إذ تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعلية، فعليته لنجاسته نفسها أولى أولى، و كذا قول الصادق عليه السلام فيما مر من صحيحة الحلبي بعد نفيه البأس عن الصلاة فى صوف الميتة: إن الصوف ليس فيه روح.

يفيد التزاماً عليه ذهاب الروح للنجاسة و العلة المنصوصة حجة فى جميع موارد، و على هذا صح الاحتجاج عليه بعلية وصف الموت لنجاسة الجملة و وجوده فى الأجزاء فيثبت نجاستها بتنقيح المناط، قيل: إن اريد به عدم الحياة فيما من شأنه الحياة فليس علة للنجاسة للتخلف فى المذكى و إن اريد به عدم التذكية فالمسلم أن غير المذكى من الحيوان حليته نجسة فاللازم عليه عدم تذكية الكل لنجاسة الكل لا البعض لنجاسة البعض.

قلنا: بعد إرادة الثانى لما ثبت عموم نجاسة غير المذكى و صدقه على البعض و علته وصفه للنجاسة كان هذا الإيراد مندفعاً و بذلك يعلم أن الاحتجاج عليه بمساواة الجزء للكل أيضاً صحيح و من حججه ما تقدم من خبر حسن بن على الوشاء عن الكاظم عليه السلام و ما يأتى من الأخبار الحاصرة للأجزاء الطاهرة فى عدد معين فإنها تفيد نجاستها بمفهوم العدد و مما يفيد نجاسة القطع المبانة من الميت الاستصحاب لثبوت نجاستها قبل الانفصال فيستصحب إلى القطع بالمزيل، و دعوى تغير الموضوع فلا يتأتى إجراءه سماجة و منع نجاستها قبله لجواز كون النجس هو المجموع من حيث هو لجاجة، ثم لا فرق فى جزء الميت بين متصله و منفصله و كبيره و

صغيره إذا حلّ فيه الحياة لعموم الأدلة، و في المنقطع من الحيّ بين ما عرضه الموت و ما لم يعرضه لعموم بعض الأخبار السالفة. و أما الجزء الذي انفصل في الجملة لا بكليته و لم يزل عنه الحياة فالظاهر عدم نجاسته للأصل و عدم المقتضى و إن عرضه الموت ففيه إشكال، و كذا إن اتصل بكليته مع عروض الموت له و ربما رجيح الطهارة بالأصل و لزوم الحرج لولاه في خصوص الإنسان في بعض الأحيان و شمول الأخبار له غير معلوم لعدم تعارف مثله و هذا في الأجزاء الكبيرة، و أما الصغيرة مثل البثور و الثالول و ما على الشفة و غيرها من الأجزاء الجلدية إذا زال عنها الحياة فالظاهر طهارتها اتصلت أو انفصلت وفاقاً لمن تعرّض لها كالعلماء و من تأخر عنه، و يدلّ عليه بعد الأصل نفى الحرج

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١١٩

و عدم احتراز المسلمين عنها في الأعصار و الأمصار بلا نكير و نفى البأس في صحيحه على عن أخيه عليه السلام عن قطع الثالول أو بعض اللحم عن الجرح في الصلاة إن لم يخف سيلان الدم، و إطلاقه يفيد عدم الفرق بين مسّها بالرطوبة و اليبوسة و لو لا طهرها لم يحسن ترك الاستفصال كما في سيلان الدم.

قيل: لعلّ السؤال عن إخلال هذا الفعل بالصلاة لا عن الطهارة و النجاسة فلا مدخلة للجواب فيهما و إن جهل السائل بهما إذ كلّ ما يتعلّق بالمسئول لا يلزم بيانه و لو سلّم كون السؤال عنهما فعلاً ترك التفصيل لندور حالة الرطوبة و عروضها و المتعارف في الجواب بيان الشائع الأصلي و التعرّض لخروج الدم لترتبته على القطع غالباً.

قلنا: إطلاق الجواب بعد سؤال له محامل يعمّ جميعها إذا لم يتعين بعضها بالقرينة أو التبادر و إلّا لزم التحكّم و الإغراء بالجهل، فإطلاق نفى البأس عن التفت في الصلاة يشمله بأوصافه و احتمالاته، و حالة الرطوبة ليست نادرة مهجورة بل تحقّقها في قطع الثالول أكثر من سيلان الدم فيه على أنّ موضع السؤال لشدة حرّه لا ينفكّ فيه البدن عن العرق و مضمون الخبر و فتوى الجماعة جواز القطع إذا لم تخف السيلان و نجاستها يقتضى وجوبه و اتصالها بالبدن لا ينفع مع زوال الحياة عنها كما في الجلود الميتة اليابسة، ثمّ عدم صدق الميتة على هذه الأجزاء ظاهر، فالأخبار السالفة لا تتناولها و ما ورد فيها من القطعة المبانة و المأخوذ في الحباله ظاهر في الجزء الكبير على أنّ الغالب زوال الحياة عنها عند اتصالها بالبدن فاخبار نجاسة المبانة من الحيّ لا يتناولها لإفادتها نجاسة ما يقطع حال حياته لا ما زالت الحياة عنه قبل انفصاله، و أمّا الإجماع فعدم تناوله لها ظاهر إذ فتوى الجميع بنجاستها خصوصاً مفقود و عموماً كان يصرّحوا بنجاسة كلّ ميتة أو المبان من الحيّ غير معلوم و لو سلّم فغير مفيد لاختصاصهما عرفاً بالأجزاء الكبيرة و نقله بشيء من الوجهين غير موجود و لو سلم وجوده بعنوان العموم فلا- يتناولها لما مرّ و لو تناولها يعارضه دليل الحرج بالعموم من وجه و الترجيح له لاعتضاده بالأصل و صحيحه على تخصيص بالأجزاء الكبيرة.

الثالث: المعروف منهم استثناء من طهره الشرع من عموم نجاسته كالمعصوم و الشهيد و من لم يبرد أو غسل بعد الموت أو قبله كالمأمور به ليقتل، و يدلّ على طهر الأوّل استفاضة النصوص المطهّرة و عمومات النجاسة بها مخصّصة و على البواقي ما يأتي من عدم وجوب الغسل بمسّها و رد بعدم إيجاب ذلك النجاسة للطهارة إذ المسلّم ثبوت التلازم بين النجاسة و وجوب غسل الملاقى لا غسل المسّ و لا إشكال في غير الثالث للإجماع المعتضد بالأصل على طهارته.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢٠

و أمّا الثالث فالمشهور طهره لعدم انتقال الروح منه بالكليّة و ظاهر الذخيرة كصريح بعضهم بنجاسته لعموم أدلّة النجاسة و خصوص ما مرّ من التوقيين للقائم، ثمّ مال الشيخ في المبسوط لو مسّه قبل برده لم يجب الغسل لا بغسل يده و عن وجوب غسل اليد عنده نظر، و طريق الترجيح كما ترى غير واضحة.

الرابع: المشيمة التي فيها الولد نجسة لأنّها جزء لئين من الحيّ فتكون ميتة.

الخامس: ما لا- نفس له طاهرة بالأصل و نفى الحرج و الإجماع المحقّق و المحيي من الصدوق و الشيخ و الفاضلين و قول الصادق

عليه السلام في موثقة عمّار بعد سؤاله عن موت الخنفساء والذباب والجراد والنملة وأشباهاها في البئر والزيت والسمن وشبهه كلّ ما ليس له دم فلا بأس، وقوله في خبر حفص ومرفوعة ابن يحيى: لا يفسد الماء إلّا ما له نفس سائلة ونفيه البأس في صحيحة أبي بصير عن وقوع الذباب في الدهن والسمن والطعام وحكم الشيخ باستثناء العقرب شاذّ والأمر بإراقه ما وقعت فيه في خبر أبي بصير عن الباقر عليه السلام للسمية أو الاستحباب.

السادس: ما لا تحلّه الحياة من الميتة طاهر وحصروه في الصوف والشعر والبيض والأنفحة والعظم والسنّ والقرن والحافر والريش والظلف والظفر والوبر ويدلّ على طهرها بعد الأصل والوفاق استفاضة نصوص دالّة إمّا على طهر الجميع كما تقدّم من صحيحة الحلبي لصراحة تعليلها في طهر كلّ ما لا روح فيه وصحيحة حريز لقوله بعد عدّ اللبن وسنّه منها: وكلّ شيء ينفصل من الشاة والدائية فهو ذكيّ أو عليه بتبديل العظم والحافر بالناب والمخلب كمرفوعة ابن جمهور عن الصادق عليه السلام كما في المحاسن أو على التسعة الأولى مع اللبن كمرسلة ابن أبي عمير عنه كما في الفقيه والخصال أو الخمسة الأولى مع اللبن كصحيحة زرارة عنه أو الثلاثة الأولى مع الريش والوبر وكلّ نابت كخبر حسين بن زرارة عنه عليه السلام، أو الأربعة الأولى مع الأخير كخبر يونس عنهم عليهم السلام، أو عليها مع الريش والناب والقرن والظلف والاهاب واللبن كخبر ابن عثمان عن الصادق عليه السلام كما في العلل، أو على السنّ والأنفحة واللبن والبيضة كموثقة الحسين بن زرارة عنه عليه السلام، أو الأوّل يمنع الأنفحة والقرن والوبر كخبر الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام أو الأنفحة فقط كخبر الثمالي عن الباقر وخبر ابن زرارة عن الصادق عليه السلام.

فوائد:

الأولى: الأنفحة لبن مستحيل في جوف الجدي والحمل وفاقاً للقاموس والقواعد لا كرشهما معه كالصحاح والجمهرة والسرائر لنا عموم نجاسة الميتة خرج موضع الوفاق فيبقى الباقي وظهور الأخبار في كونها شيئاً يعمل به الجبن فالكرش محلّه الخارج عنه، وما في خبر الثمالي من خروجها من بين فرث ودم يشعر به، ونقل الإجماع من الفاضل وابن زهرة على طهرها لا يتناوله وعدم حلول الرواح فيه غير مسلمّ ثمّ على الأوّل يمكن تكوّنها مع الأكل فصدق الاسم كطهرها

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢١

لا يتوقّف على شرب اللبن فقطره لا يقبل التطهير لميعانها، فغسل الملاقي للكرش غير واجب وعدم وجوب غسله مع ملاقاته النجس للعفر لتعدّره واحتمال قبوله التطهير لانجماده كما ترى، وعلى الثاني ينتفى الاسم معه فطهرها يتوقّف عليه ويقبل التطهير لكونها جلدًا فغسل ظاهره الملاقي للميتة واجب، والأخبار لا يعتدّ أزيد من طهارتها بالذات فلا ينافي تنجسها بالعرض مع وجود المقتضى.

الثانية: الأكثر على طهر الصوف والشعر والريش والوبر ولو أخذت بالقلع مع غسل موضع الاتّصال، والشيخ خصّيه بصورة الجزّ، لنا إطلاق الأخبار، قيل: النسبة بينهما وبين أخبار نجاسة الميتة عموم من وجه فما الوجه في ترجيحها؟ قلنا: اعتزادها بالأصل والشهرة مع عدم تناول الميتة لمثل هذه الأجزاء ولنا الأمر بغسلها في صحيحة حريز وهو يختصّ بالقلع لعدم وجوب الغسل مع الجزّ وفاقاً للشيخ اشتراط الجزّ في خبر الجرجاني وكلّ ما كان من السخال من الصوف إن جزّ والشعر والوبر والأنفحة والقرن ولا يتعدّى إلى غيرها وكون ما اتّصل باللحم منها لحمًا ما لم يتجاوز عنه وردّ الأوّل بالضعف والإجمال واختلاف النسخ فيها، والثاني بالمنع لصدق اسمها على المتّصل عرفاً، فإطلاق الأخبار يتناول ما أخذ جزّاً وقلعاً وإن لم يصدق الاسم لغته، ثمّ القرن والظلف والحافر والسنّ كالأربعة المتقدّمة في عدم اشتراط الكسر ومثله لما تقدّم، والظاهر عدم الخلاف فيه إذ الشيخ خصّ المخالفة بالأربعة الأولى وفي وجوب غسل موضع الاتّصال إن كان فيه رطوبة لما مرّ وعموم قوله عليه السلام في صحيحة (حسنه) حريز: وكلّ شيء ينفصل من الشاة والدابة فهو ذكيّ وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصلّ فيه.

الثالثة: إطلاق الأخبار كظواهر الأكثر عدم الفرق في المستثنيات بين المأخوذ من المحلّل وغيره كالجلال والموطوء وما لا يؤكل لحمه، فتنجيس الفاضل بيض الجلال وما لا يؤكل كتردد المعالم في أنفحة غير المحلّل لا وجه له، ودعوى ورود أخبار الأنفحة في



الحلّ و استفادة طهرها منه فلا يقيد طهر غير المحلل ممنوعه؛ لانحصار المشعر بالحلّ فيها بخبرى الشمالى و يونس و البواقى بين نافيه البأس عنها و الدالّه على كونها ذكيه و نفى البأس غير ظاهر فى الحلّ، و الذكى بمعنى الطاهر على أنّ اشتمال أكثرها على غيرها ممّا لا يؤكل كالصوف و الشعر يعاضد إرادة الطهر.

الرابعة: الظاهر وفاقهم على اشتراط طهر البيضة باكتساء الجلد الغليظ فلا بأس، و يدلّ قول الصادق عليه السلام فى موثقه غياث بعد سؤاله عن بيضة خرجت عن است دجاجة ميتة إن اكتست الجلد الغليظ فلا بأس و

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢٢

إطلاق المطلقات بها مقيدة، و دعوى عدم صلاحيتها للتقيد مكابرة لحجته الموثق سيما مع اعتضاده بالعمل و عموم نجاسة الميتة و إخراج البيضة من أجزائها كما ترى، و عدم تعرّض الصدوق لهذا الشرط فى المقنع لا يدلّ على مخالفته ثمّ التعبير عن هذا الشرط بما ذكرناه لازم كما فعله الشيخ و بعض القدماء إذ المرجع فى الاشتراط إلى الموثق فىجب العمل بمقتضاها، فالتعبير عنه بالجلد الصّلب كالعلامة و بعض المتأخرين غير جيّد إذ الصلابة وصف زائد لا دليل على اعتباره.

و أمّا التعبير عنه بالجلد الفوقانى كبعضهم أو بالقشر الأعلى كالمحقّق و الشهيد فالظاهر رجوعه إلى ما ذكرناه و الاختلاف بحسب اللفظ.

الخامسة: الظاهر وجوب غسل ظاهر البيضة وفاقاً للفاضل لملاقاتها النجس بالرطوبة و إطلاق الحكم بطهارتها فى الأخبار و كلام الجماعة لا يفيد أزيد من طهارتها بالذات فلا ينافى تنجسها بالعرض و عدم التعرّض له لمعلوميته بدلالة خارجة و تأييده بالأمر بالغسل فى حسنه حريز يدفعه ظهور اختصاصه بالصوف و الشعر لقوله فصل فيه و إمكان حمل الظرفية على ما يتناول المحمولية لا يصحّ الاستدلال مع أظهرية الحمل على الظرفية المتعارفة أو مساواته له.

السادسة: قيل: ظاهر كلام ابن سينا فى القانون أنّ السنّ ممّا تحلّه الحياة فكيف حكمت بطهره؟ قلنا: لا عبرة بكلامه فى مقابلة كلام الحجج، و على تقدير صحته لا يقدح فى المطلوب، إذ المناط فى طهارة الميتة و نجاستها هو الاخبار دون عدم حلول الحياة و زوالها إذ جعل الزوال علّة النجاسة يوجب نجاسة المذبوح فيحكم بطهره بعد ورود الأخبار به و لو كان ممّا تحلّه الحياة.

قيل: الشارع جعل عدم التذكية علّة لنجاسة ما تحلّه الحياة؟ قلنا: لو سلّم لا يفيد العموم فيجوز عليه لنجاسة بعض أفراده إذ عللّ الشرع خفية لا يجد العقل إليها سبيلاً.

السابعة: الحق طهارة اللبن من الميتة وفاقاً لأكثر الطبقة الأولى و الثالثة و خلافاً لمعظم الثانية لنا بعد الأصل نقل الوفاق من الخلاف و الغنية و ما تقدّم من صحيحة حريز و زرارة و موثقه الحسين و مرسله ابن أبى عمير و خبر ابن عثمان للمخالف نقل الإجماع من الحلّى و كونه مائعاً لا فى النجس فينجس و تنجسه بإصابة الميتة بعد الحلب فكذا قبله، و قول الصادق عليه السلام فى خبر وهب: أنّ عليّاً سُئل عن شاء ماتت فحلب منها لبن، فقال: ذاك الحرام محضاً.

و قول أبى الحسن فى مكاتبة الجرجانى: لا ينتفع من الميتة بإهاب و لا عصب و كلّ ما كان من السخال من الصوف و إن جزّ و الشعر و الوبر و الأنفحة و القرن و لا يتعدى إليها غيرها.

و اجيب أوّلاً عن الجميع بعدم تقاومه لأدلة المختار أو كونها أقوى، فالترجيح لها، و ثانياً عن الأوّل بأنّه معارض بالأقوى، و عن الثانى

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢٣

بأنّه مخصّص بما مرّ من النصوص، و عن لا ثالث بأنّه قياس باطل، و عن الرابع بالضعف و حمله على التقية لموافقته مذهب العامة، و عن الخامس بعدم الصحّة و اختلاف المتن، ثمّ مقتضى الروايات كظاهر الفتوى عدم الفرق بين لبن المأكول و لبن غيره فيخصص النزاع بالأوّل و القطع بالنجاسة فى الثانى كما فى المنتهى غير جيّد.

## فصل: لا خلاف في نجاسة الكلب و الخنزير

## إشارة

، و النصوص به مستفيضة و حكاية الإجماع عليه متكررة و ما دلّ على طهرهما متروك مأول و قول الصدوق برش ما أصابه كلب الصيد بالرطوبة لا عبرة به كقول الشيخ بطهارة موضع عضة من الصيد و عموم أدلّة تنجيسه كما يأتي بعضها حجة عليه و شمول قوله تعالى: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَ كُنَّ» (١٠) لمثله ممنوع و لو سلّمنا فعمومان تعارضاً من وجه فيخصّص الثاني لكونه ضعف بوجوه و المتولّد منهما إن وافق أحدهما في الاسم فنجس إجماعاً لصدق الاسم فيتناوله الروايات و إن بينهما فيه فكالأول عند الشهيدين لنجاسة أصلية و ردّ بتعليق النجاسة على الاسم فإن انتفى انتفت و تعيّن الرجوع إلى أصل الطهارة إن لم يصدق عليه اسم حيوان معلوم و إلّا كان مثله و المتولّد من أحدهما و من طاهر يتبع الاسم و وجهه ظاهر فإن انتفى عنه اسمهما و اسم ما يعلم حكمه فظاهر للأصالة السالمة عن المعارض.

## فرعان:

الأول: الحقّ طهارة كلب الماء و خنزيره وفاقاً للحلّي وفاقاً للأكثر و خلافاً للحلّي، لنا الأصل السالم عن المعارض لكون اللفظين مجازاً فيهما حقيقة في المعهود و منهما بالتبادر و حمل اللفظ عند إطلاقه على الحقيقة واجب، و إرادة الحقيقة و المجاز في إطلاق واحد على تقدير صحته موقوفه على القرينة و لا- يتناولهما الأخبار و نقل الإجماع و القول باشتراكهما بين النوعين كما في المنتهى باطل؛ لوجود علائم الحقيقة و المجاز مع أوليتهما عليه عند التعارض و لو سلّمنا فاستعمال المشترك في المعنيين مع كونه نادر موقوف على القرينة و إن كان بعد وجودها على الحقيقة، فلو فقدت كان مجملاً و حمل المجمل على جميع احتمالاته غير ممنوع، و توقّف تعيين التكليف على تعيين البراءة لا- يثبت إذ المسلّم و جوب امثال القدر المتيقّن منه و هو فيما نحن فيه خصوص الاجتناب عن البرى فيبقى المائي على أصل الطهارة على أن القرينة الحالية على إرادة المعهود هنا موجودة.

نعم، لو ثبت إطلاق اللفظين عليهما بالتواطؤ و الاشتراك معنيّ ثبت تناول و النجاسة إلّا أن إثباته ممّا لا سبيل إليه، ثمّ لو لم يظهر كون اللفظ حقيقة و مجازاً و لا مشتركاً لفظياً أو معنوياً و كان مجملاً بالنظر إلى الكلّ كان الظاهر أيضاً طهارتهما لما مرّ.

الثاني: الحقّ نجاسة ما لا- تحلّه الحياة منهما و من الكافر كسائر أجزائها وفاقاً لغير المرتضى لنا ما علّق فيه النجاسة على المسّمى من الظواهر لشموله الأجزاء بأسرها كقوله: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» (١١)، و دعوى كون النجس بمعنى المستقدر الأعمّ

(١٠). المائة: ٤.

(١١). التوبة: ٢٨.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢٤

بما هو المعهود كما ترى، و قول الصادق عليه السلام في صحیحته الفضل بعد سؤاله عن الكلب: رجس نجس، و قوله فيه أيضاً في خبري ابن شريح و ابن ميسرة: لا و الله نجس.

و قوله في خبر القرشي بعد سؤاله عن حرمة الكلب: هو نجس.

و لنا أيضاً إطلاق الأمر بال غسل بإصابة الكلب و الخنزير بالرطوبة بلا استفعال عن الأجزاء الملاقيه فيفيد العموم على أن الغالب تعلق



الإصابة بالشعر كقول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن مسلم بعد سؤاله عن إصابة الكلب جسد الرجل: يغسل المكان الذي أصابه. وقوله في صحيحة الفضل: إذا أصاب ثوبك من الكلب برطوبة فاغسله.

وقوله في خبر حريز بعد سؤاله عن إصابته بدن الإنسان: يغسل المكان الذي أصابه، وقوله في خبر عليّ بعد سؤاله عن إصابته الثوب: انضحه و إن كان رطباً فاغسله، ومثله مرسله حريز عنه عليه السلام، وقول الكاظم عليه السلام في صحيحة أخيه بعد سؤاله عمّن دخل في الصلاة بثوب أصابه الخنزير من دون غسله: إن كان بالرطوبة و كان فيه أثر فليغسله مطلقاً سواء دخل في الصلاة أو لا.

ولنا أيضاً ما ورد في خصوص شعر الخنزير كقول الصادق عليه السلام في صحيحة حريز: لا،؟؟؟ بعد سؤاله عمّن يعمل بشعر الخنزير و يدخل في الصلاة و في يده شيء منه: خذوه فاغسلوه فما له دسم فلا تعملوا به و ما لم يكن له دسم فاعملوا به و اغسلوا أيديكم منه. وقوله في خبر سليمان الاسكاف بعد سؤاله عن شعره يخرز به: لا بأس به و لكن يغسل يده إذا أراد أن يصلي.

و خبر برد الاسكاف قال: سألته عليه السلام عن شعر الخنزير يعمل به، قال: خذ منه فاغسله بالماء حتى يذهب ثلث الماء و يبقى ثلثاً ثم اجعله في فخارة جديدة ليلة باردة فإن جمد فلا تعمل به و إن لم يجمد ليس عليه دسم فاعمل به و اغسل يدك إذا مسسته عند كل صلاة.

قلت: و وضوء؟ قال: لا، اغسل اليد كما تمس الكلب.

وقول الباقر عليه السلام في خبر زرارة بعد سؤاله عمّن يعمل الحمائل بشعر الخنزير: إذا فرغ فليغسل يده.

ثم الظاهر عدم قول الفصل في الحيوانات الثلاثة فكلماً يثبت النجاسة في أحدهما يثبت بانضمامه النجاسة في الآخرين، و استحسان المدارك طهارة ما لا تحلّ الحياة من الكافر معللاً بعدم و قوفه على ما يقتضى نجاسته كما ترى، على أنّ الآية يقتضيهما كما مرّ ثم الاحتجاج على النجاسة بقوله تعالى: «أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ» فإنه رجس ضعيف لعدم دلالة الرجس على النجس لغه، و حكاية الإجماع من الشيخ على أنّه بمعناه لا عبرة به.

قال المرتضى: ما لا تحلّ الحياة من الميتة طاهر فكذا من نجس العين و أنّه ليس جزءاً فلا يتناوله الظواهر، و الصادق عليه السلام نفى البأس في صحيحة زرارة و موثقه عن استسقاء الماء بالحبل من شعر الخنزير و التوضؤ به و إذا ثبت الحكم في البعض يثبت في الباقي لعدم القائل بالفصل، و ردّ الأوّل بأنّه قياس مردود إذ الفارق بعرضية النجاسة و ذاتيتها و بوجود المطهر من المطهر من الأخبار و عدمه موجود،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢٥

و الثاني بأنّ الجزء يتناول ما لا تحلّ الحياة عرفاً و لغه إخراجاً منه تحكّم، و الثالث لعدم مقاومته لما مرّ فيحمل على عدم وصول الشعر إلى الماء و إن كان بعيداً، ثمّ إطلاق قول الصادق عليه السلام في خبر برد الاسكاف بعد سؤاله عن العمل بشعر الخنزير يحرز به: خذ من وبره فاجعلها في فخارة ثمّ اوقد تحتها حتى يذهب دسمه ثمّ اعمل به حيث لم يأمر بغسل اليد مقيد بالأخبار المتقدمة الأمر به، و قد ذكره بعضها هذا الراوى بعينه و هو شاهد صدق على التعمد.

### فصل: الحق نجاسة الخمر

وفاقاً لغير الصدوق و الحسن و الجعفي لنا نقل الإجماع من الشيخ و المرتضى و الحلبي و ابن زهرة و قوله تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ» (١٢)، و الرجس إمّا خبر عن مضاف محذوف يصحّ حمله على الكلّ مثل التعاطي و نحوه، أو عن كلّ واحد من المذكورات أو عن الخمر و يقدر لكلّ من البواقي خبر عن و ضمير لا إمّا راجع إلى المضاف المحذوف أو عمل الشيطان أو الرجس أو إلى المذكورات بتأويل ما ذكر و إذ علم ذلك فوجه الدلالة على الأصحّ أنّ الأمر بالاجتناب يوجب عمومته فيستلزم المنع من الأكل و الملاقاة و تطهير المحلّ عنه و لا معنى للنجس إلّا ذلك.

قيل: الاجتناب في كل شيء ينصرف إلى الاجتناب عما تعارف أن يقرب به منه كالشرب في الخمر و اللعب في الميسر و العادة في الأنصاب، قلنا: الاجتناب المطلق على بعض أفراده بلا دليل تحكّم.

قيل: المطلق ينصرف إلى أفراده الشائعة؟ قلنا: الاجتناب عن ملاقاته الخمر في الصلاة من الأفراد المتعارفة لمطلق الاجتناب عنه.

قيل: تعميم الاجتناب إنما يتم على بعض الوجوه المذكورة لتعيين المرجع؟ قلنا: بل يتم على جميعها مثلاً لو رجع إلى التعاطي نقول يجب الاجتناب عن مطلقه الشامل للمزاولة و المباشرة و الشرب و الملاقاته في الصلاة و قس عليه البواقي.

قيل: يلزم أن يكون غيره من الامور المذكورة نجسة لجريان الدليل؟ قلنا: خروج بعض أنواعه في بعض الأشياء بدليل من خارج لا يوجب خروجه فيما لا دليل عليه، هذا.

و توجيه الدلالة و بأنّ الرجس بمعنى النجس يدفعه عدم مجيئه لغهً بمعناه بل جاء لمعان لا يناسبه سوى القدر الأعم منه.

و نقل الشيخ الوفاق على كونه بمعناه لا اعتداد به و لو سلّم فكيف يصح الاستدلال مع اشتراكه على أنّ حمل الرجس بمعنى النجس العرفي على مثل التعاطي لا معنى له و على كلّ من الامور المذكورة بلا ارتكاب التجوز في الاسناد بالنسبة إلى البعض ظاهر الفساد و معه في غاية البعد إذ مقتضى اللفظ و التركيب أن يكون المعنى و الاسناد بالنسبة إلى الجميع واحداً و حمله على النجس و غيره على الاشتراك أو عموم المجاز يوجب استعمال اللفظ في معنييه حقيقة أو في الحقيقة و المجاز بلا قرينه و هو لا يليق بأوضاع الألفاظ و حمله

(١٢). المائدة: ٩٠.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢٦

على الخمر و تقدير خبر آخر لكلّ من البواقي يوجب كون المقدّر مثله إذ المسوّغ للحذف دلالة المذكور على المحذوف لاتحادهما، مع أنّ الخبرين هنا مختلفان في المعنى.

قيل: الاشتراك في اللفظ يكفي للدلالة و إن تعدد المعنى؟ قلت: لو سلّم فمرجوحية هذا الحمل بالنظر إلى غيره أو مساواته له يسقط الاستدلال.

نعم، بعض الأخبار الآتية كخبر خيران الخادم يفيد كون الرجس بمعنى النجس فهنا يمكن إتمام الاحتجاج من هذا الوجه بمعونة تفسيرهم، و لنا أيضاً استفاضة النصوص كصحيحه علي بن مهزيار قال: قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن: جعلت فداك روى زرارة عن أبي جعفر و أبي عبد الله في الخمر يُصيب ثوب الرجل أنّهما قالاً: لا بأس أن يصلّي فيه إنّما حرّم شربها، و روى غير زرارة عن أبي عبد الله قال: إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ يعني المسكر فاغسله إن عرفت موضعه و إن لم تعرف موضعه فاغسله كلّه و إن صلّيت فيه فأعد صلاتك فاعلمني ما آخذ به؟ فوقع بخطه عليه السلام و قرأته: خذ بقول أبي عبد الله عليه السلام.

و ظاهر أنّ المراد بقوله منفرداً و قول الصادق عليه السلام في صحيحه الحلبي بعد سؤاله عن دواء تعجن بالخمر: لا و الله ما أحبّ أن أنظر إليه فكيف يتداوى به إنّهُ بمنزلة شحم الخنزير أو لحم الخنزير، و جعل الشيء بمنزلة غيره إمّا يفيد عموم الشركة و الأفراد الشائعة و لا ريب في كون النجاسة منها فمنع دلالة عليها مكابرة و جعله من باب المبالغة مجازفة و قوله في صحيحه عبد الله بن سنان بعد سؤاله عن الصلاة في ثوب أعير لمن يأكل الخنزير و يشرب الخمر قبل غسله لا يصلّي حتّى يغسله.

و قوله في صحيحته الاخرى بعد السؤال المذكور: صلّ فيه و لا تغسله لأنك أعرته و هو طاهر و لم تستيقن نجاسته فلا بأس أن يصلّي فيه حتّى يستيقن أنّه نجسه.

وجه الدلالة تقريره السائل على ما اعتقده من نجاسة الخمر كما يشعر به تعليقه وضع حجّيته مثل هذا التقرير لجواز كونه من باب التنزل و الاستظهار ظاهر الفساد لإيجابه الإغراء بالقبيح و تأخير البيان عن وقت الحاجة.

نعم، هذا يوجب حمل النهي في الصحيحة السابقة على الكراهة.

و نهى الباقر عليه السلام في صحيحة ابن مسلم عن الأكل في آنية أهل الذمّة التي يشربون فيها الخمر و احتمال كون النهي لبقاء الأجزاء الخمرية فيها مندفع بإطلاق النهي و قول الصادق عليه السلام في موثقة عمّار: لا يصلّي في بيت فيه خمر أو مسكر؛ لأنّ الملائكة لا تدخله و لا يصلّي في ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتّى تُغسل.

و تعيّن حمل النهي الأوّل على الكراهة لدلالة خارجة لا يقتضى حمل الثاني عليه و وجهه ظاهر، و قوله في موثقة الاخرى: لا تصلّ في ثوب أصابه خمر أو مسكر و اغسله إن عرفت موضعه و إن لم تعرف موضعه فاغسله كلّه فإن صلّيت فأعد صلاتك.

و قريب منه قوله عليه السلام في مرسله يونس: إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: 127

مسكر فاغسله، إلى آخره.

و أمره عليه السلام في موثقة الاخرى بغسل إناء النبيذ سبع مرّات.

وجه الدلالة عدم القول بالفصل بينه و بين الخمر و موثقة الاخرى قال: سألته عن دن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه الخلّ أو ماء؟؟؟ أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس، و عن الإبريق يكون فيه خمرأ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسل فلا بأس، و قال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر، قال: يغسله ثلاث مرّات، و سئل: أ يجزيه أن يصبّ فيه الماء؟ قال: لا يجزيه حتّى يدلكه بيده و تغسله ثلاث مرّات، و تعيّن حمل الأمر بالغسل سبعاً أو ثلاثاً على الاستحباب بدلالة خارجة لا يوجب حمل الأمر بغسل المرّة عليه.

و قوله في خبر أبي جميلة في الفقاع: لا تشربه فإنّه خمر مجهول فإذا أصاب ثوبك فاغسله.

وجه دلالاته بعد عدم القول بالفصل إشعاره بأنّ ثبوت الحكم له لكونه خمر، أو قوله في خبر أبي بصير بعد سؤال أمّ خالد العبدية عن التداوى بالنبيذ ما يبيل لميل ينجس حباً من ماء.

وجه الدلالة كما مرّ و دعوى عدم كون التنجيس نصّاً في المعنى العرفي مكابرة.

و قوله في خبر الغنوي بعد سؤاله عن كحل عجن بالخمر و هو خبيث بمنزلة الميتة، و دلالاته على النجاسة كما مرّ.

و قوله في خبر ابن حنظلة بعد سؤاله عن صبّ الماء على قدح فيه مسكر حتّى يستهلك: لا و الله و لا قطرة تقطر منه في حبّ إلّا اهريق ذلك الحبّ.

و ظاهر أنّ الأمر بإهراق مثل الحبّ لأجل قطرة إنّما هو لنجاستها إذ مجرّد حرمتها مع الاستهلاك لا يقتضى حرمة الماء حتّى يعلل الأمر بالإهراق بها دون النجاسة.

و ما دلّ عليه خبر أبي الربيع عنه و صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام عن النبيّ صلى الله عليه و آله عن ظروف الخمر التي هي الدُّبَاء و المزفّت و الختم و النقيير و التبادر كونه للنجاسة دون مجرّد الحرمة و ما ورد منهم في خبر يونس من تعليل كراهة أكل غير الأنفحة في آنية المجوس و أهل الكتاب بعدم اجتنابهم من الميتة و الخمر، فالظاهر أنّ المراد من الكراهة الحرمة دون ما تعارف من معناه و فيه تأمل.

و ما رواه زكريا بن آدم عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن قطرة خمر أو نبيذ أو مسكر قطرت في قدرٍ فيه لحمٌ كثير و مرق كثير؟ قال: يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمّة أو الكلب، و اللحم اغسله و كُلّه.

قلت: فإنّه قطر فيه دم؟ قال: الدم يأكله النار إن شاء الله.

قلت: فخمر أو نبيذ قطر في عجين أو دم؟ فقال: هو بتلك المنزلة إذا قطر في شيء من ذلك، فقال: أكره أن آكله إذا قطر في شيء من طعامي؛ و احتمال كون الفساد و الإهراق للحرمة دون النجاسة بعيد، و قول الرجل في مكاتبه خيران الخادم بعد سؤاله عن إصابه الخمر و لحم الخنزير إلى الثوب و اختلاف الأصحاب فيه: لا تصلّ فيه

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢٨

فإنه رجس.

وزاد في الكافي بعد ما ذكر قال: وسألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الجزى ويشرب الخمر ويرده أو يصلّي فيه قبل أن يغسله؟ قال: لا تصلّي فيه حتى تغسله.

والظاهر وقوع اشتباهه فيه إذ الخيران خادم أبي الحسن الثالث ولم يلق الصادق عليهم السلام، ولنا أيضاً أخبار النزح عن البئر يصب الخمر و حملها على الاستحباب إزالة الاستقذار لا يدفع النجاسة إذ الاستقذار بدونها، ودعوى حصوله بامتزاج الماء بالأجزاء الخمرية مع استهلاكها ممنوعة للمخالف بعد الأصل والاستصحاب عموم طهارة الماء الشامل لما يلاقيه الخمر و خصوص ما نفى البأس عن الصلاة بثوب أصابه خمر أو خمر و نبيذ أو نبيذ قبل غسله كصحيحته ابن أبي سارة و ابن رثاب كما في قرب الإسناد و خبر الحضرمي عن الصادق عليه السلام و قد نفى البأس فيه أيضاً عن شرب الماء من حبّ قطر فيه قطرة من النبيذ معللاً بحليّة أصله أو بثياب أصابها الخمر و ودك الخنزير عند حياكتها معللاً بأنّه حرم شربه دون لبسه و مسّه و الصلاة فيه كمرسله الفقيه المرويّة في العلل بطريق صحيح عن الباقر و الصادق عليهما السلام و القول بخروجها عن الحجية لتضمّنها ما لم يقل به أحد من طهر و دك الخنزير و جواز الصلاة معه كما ترى إذ طرح بعض الخبر بدلالة خارجة لا- يوجب طرح الباقي، أو في ثوب أصابه ماء المطر الذي فيه خمر كصحيحة عليّ عن أخيه عليه السلام و حمله على كون الإصابة و الصبّ في حال التقاطر أو كون الماء كزراً و إن كان ممكناً إلا أن الظاهر العموم لترك الاستفصال و ما نفى البأس عن إصابة الخمر أو المسكر و النبيذ إلى الثوب كخبري الحنّاط و ابن أبي سارة و موثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام و ما جوزوا الصلاة في مكان رشّ فيه خمر بقى نداه كخبر عليّ عن أخيه عليه السلام كما في قرب الإسناد، و حمل المكان على غير موضع السجود و ما لا يتعدى منه الرطوبة ممكن إلا أن ظاهر الإطلاق و ترك الاستفصال يفيد العموم و ما جوز جعل الخلّ في دن الخمر بعد تجفيفه كخبر الأعور عن الصادق عليه السلام و ما تضمّنته صحيحة عليّ بن مهزيار من مرسله زرارة كما مرّ و ما نفى البأس عن لبس الثياب السابريّة التي يعملها المجوس و هم يشربون الخمر كصحيحة معاوية عنه عليه السلام، أو عن أصابه بصاق شارب الخمر إلى الثوب كخبر عبد الحميد عنه، أو عن الأكل و الشرب مع من يشرب الخمر من النصارى كخبر زكريّا بن إبراهيم عنه عليه السلام، و نفيه البأس في خبر الواسطي عن جعل الخمر في المشط التي يمشط الرأس بها.

و هذه الأخبار كما ترى لا يدلّ بعضها على المطلوب كالأربعة الأخيرة و بعضها له محامل مقبولة عند التعارض لكنّها عند الإنصاف لا يقصر عن أخبار النجاسة صحّة و دلالة، فلا بدّ من الترجيح و الجمع و الحقّ ترجيح أخبار النجاسة لأكثريتها و اعتضاها بالكتاب و الإجماعات

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٢٩

المنقولة و الشهرة و حمل أخبار الطهارة على التقيّة و إن سلّم أنّ معظم العاميّة بالنجاسة لولوع أكثر امرائهم بشربه و تضمّن ما هو العمدة منها على طهر النبيذ منفرداً أو مع الخمر، فكون معظمهم على طهارة النبيذ ممّا لا ريب فيه فأبى استبعاد في كون التقيّة لأجله و تشريك الخمر معه في الطهر لعدم تحاشيهم من ذلك و إن ذهب أكثرهم إلى نجاسته على أنّ المرتضى صرح بذهاب كثير منهم إلى طهارته فلعلّ المشاهير في الافتاء في زمن الصادقين عليهما السلام كانوا من جملتهم إذ مناط التقيّة و عدمها وقت صدور الرواية ثمّ المرجّح لأخبار الطهارة حمل الأمر بالغسل في أخبار النجاسة على الاستحباب و النهي عن الملاقاة في الصلاة و غيرها على الكراهة لا اعتضاد أخبار الطهارة بالأصل و الاستصحاب و عمومات طهر مطلق الماء و طهوريته، و قال حملها على التقيّة ليس أولى من حمل أخبار النجاسة عليها لأنّ أكثر المخالفين على نجاسة و ولوع امراءهم بشربه لو اقتضى التقيّة ما أفتى علمائهم بنجاسته و ما تشدّد الفريقان في إظهار حرمة مع أنّ أكثر امراءهم في عصر الصادقين عليهما السلام يخفون شربه و لا يتجاهرون به و ربّما أيد هذا الحمل بقول الرضا عليه السلام: لا- بأس أن يصلّي في ثوب أصابه خمر لأنّ الله حرّم شربها و لم يحرم الصلاة في ثوب أصابه و إن خاط

خياط ثوبك بريقه و هو شارب الخمر فإن كان يشرب غباً فلا بأس و إن كان مُدمناً للشرب فلا تصلّ في ذلك الثوب حتى تغسله فإنّ ظاهر نهيه مع الإدمان للتنزيه و إلّا كان معارضته لسابقه و بعد ما علم جواز كون التقيّة لأجل النيذ أو الخمر للسبب المذكور يظهر اندفاع ذلك كلّ على أنّ ولوغ ولاتهم بشربه و إصرارهم عليه يصلح سبباً للتقيّة و عدم الفتوى بنجاسته لايجاب ظهور النجاسة و إطباق العلماء عليها افتضاحهم عند الناس و سقوطهم عن مراتبهم إذ كثيراً ما يأمنون الناس و لباسهم و أبدانهم ملوثة، فلو كان العلماء يطبقون على الإفتاء بنجاسته جهاراً و يعلم الناس ذلك لجزموا بطلان صلاتهم فيفتضحون عندهم و لا يأتّمون بهم، و مثل هذه الشياعة و الفضيحة لا يترتب على مجرّد التحريم و هذا هو الباعث في عدم اتقائهم من الإفتاء به على أنّه كان من ضروري الدّين محكوماً به في القرآن فلم يمكن لأحد أن ينكره، هذا و الأمر في صحيحة ابن مهزيار بالأخذ لقول الصادق عليه السلام على الانفراد و العدول عن قوله مع قول أبيه عليهما السلام شاهد صدق على خروج قولهما مخرج التقيّة و عدم التعويل عليه و لولاه لكان الأمر بأخذ قولهما أقرب إلى التعظيم و الأدب أنسب مع تأتي حمل لكلّ منهما و يؤكّده دلالة بعض الأخبار كهذه الصحيحة و خبر خيران و غيرها على وقوع الاختلاف فيه بين أصحاب الأئمة و صدور الأخبار المتخالفه عنهم و هذا يشعر بوجود التقيّة في أحد قسمي

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: 130

الأخبار، ثمّ أمرهم عليهم السلام في هذا البعض من الأخبار بالأخذ بالنجاسة و أخبارها و ذهاب قدماء الأصحاب و أساطين الفقه إلى ذلك يعتن كون التقيّة في أخبار الطهارة.

و الحاصل أنّ أخبار النجاسة و الطهارة لو فرض تساويهما قوّة و صحّة مع تأتي حمل لكلّ منهما كان الترجيح للأوّل منهما إذ موافقة الكتاب و الإجماعات المنقولة و الشهرة العظيمة في النظر أرجح و أقوى من موافقة الأصل و الاستصحاب على أنّ جهة مثل هذا الاستصحاب محلّ نظر، ثمّ الخمر في حيات العنب كغيره من الخمور نجس لعموم الأدلّة و إطلاق التسمية و خلاف بعض العامّة لا اعتداد به.

## فصل: سائر المُسكرات كالخمر خلافاً و اختياراً

### إشارة

، فلنا بعد ما تقدّم من الأخبار المنجّسة للمسكر ما يدلّ على كونه خمراً كقول الباقر عليه السلام في خبر عطا: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: كلّ مسكر حرام و كلّ مسكر خمر.

و قول الصادق عليه السلام في حسنة عبد الرحمن: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: الخمر من خمسة العصور من الكرم و النقيع من الزبيب و البتع من العسل و المزّر من الشعير و النيذ من التمر.

و الاحتجاج بقول الكاظم عليه السلام في صحيحة ابن يقطين: أنّ الله لم يحرم الخمر لاسمها لكن حرّمها لعاقبتها فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر.

و بقول الصادق عليه السلام في حسنة الحضرمي بعد تجويز الصلاة في ثوب أصابه نيذ: و الشرب من حبّ قطرت فيه قطرة من نيذ.

إنّ أصل النيذ حلال و أصل الخمر حرام مردود بعدم دلالته على المطلوب، و ربما دلّت الأولى على خلافه.

قيل: الخمر حقيقة في المسكر من عصر العنب لتبادره منها في العرف و اللغّة و الأخبار لم يفد أزيد من إطلاقها عليه و هو أعمّ من الحقيقة و إلّا لزم الاشتراك أو النقل المخالف للأصل، فالحقائق الثلاث فيه مفقودة فيكون مجازاً باعتبار الشركة في الأحكام.

قلنا: مسلّم لكنّه يثبت المطلوب إذ يفيد الشركة في الشائعه منها أو في جميعها لظاهر الحمل و أولويّة التأسيس من التأكيد، و على

التقديرين يثبت النجاسة و دعوى إفادته الشركة في مجرّد الحرمة واهية، هذا و الاحتجاج بتعليل التسمية بالتخمير إثبات للغة بالدليل و يدفعه إمكان مدخلية المحلّ فهو اسم للمسكر من ماء العنب كما هو الظاهر من اللغة لا صفة مأخوذة من التخمير حتّى يصدق على كلّ مخمّر ثم ما ينجس من المُسكر هو المائع بالأصالة و إن عرض له الجمود دون الجامد بالأصالة و إن عرض له الميعان، و الظاهر عدم الخلاف فيه و يدلّ على الجزء الثاني من الأوّل الاستصحاب و صدق الاسم فلو بلغ الجمود حدّاً أخرجه عن الاسم ففيه إشكال و على الجزئين من الثاني بعد الإجماع أصالة الطهارة و البراءة مع اختصاص الأخبار المنجّسة بالمائع و عدم إفادة نجاسة غيره فيبقى على الأصل، و إطلاق بعضها كقوله عليه السلام: كلّ مُسكر خمر.

و قوله عليه السلام في موثقة عمّار: لا- تصلّ في ثوب أصابه خمر أو مسكر حتّى تغسل، غير صالح لإثبات حكم مخالف للأصل و الإجماع على أنّ

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: 131

عدم التعبد بالرطوبة في الموثقة يشعر بالسّيلان.

### تذنيب: الحشيشة المتخذة من ورق القنب من الجوامد

فليست نجسة و إن كانت محرّمة لإسكارها، و ظاهر الفاضل توقّفه في كونها مُسكرّة.

### فصل: الفقاع عندنا كالخمر في النجاسة

بالإجماع و النصوص المصرّحة بكونه خمرّاً كرواية أبي جميلة المتقدّمه و قول الصادق عليه السلام في موثقة عمّار: هو خمر، و قول الرضا عليه السلام في حسنة الوشاء: حرام و هو خمر.

و قوله في خبر سليمان: هو خمر مجهول.

و قوله في خبر محمّد بن سنان: هي الخمر بعينها.

و قوله في خبر آخر: هي خمر استصغرها الناس.

و قول أبي الحسن في جواب مكاتبة ابن فضال: هو الخمر و فيه حدّ شارب الخمر.

و في بعض الأخبار أنّه خمر مجهول و فيه حدّ شارب الخمر.

و في بعضها: لا تقربه فإنّه من الخمر.

و الإيراد عليها بأعمية الإطلاق من الحقيقة مع جوابه كما مرّ و الحقّ أنّ إفادتها اشتراكه لها في جميع الأحكام ممّا لا يقبل المنع، ثمّ القول بنجاسته ممّا تفرّد به أصحابنا و العامة على طهارته و حلّه و إن ورد في طرقهم أيضاً كونه بمنزلة الخمر كقول حمزة: إنّ الغبيراء التي نهى عنها النبيّ صلى الله عليه و آله هي الفقاع.

و قول زيد بن أسلم: الغبيراء التي نهى عنها النبيّ صلى الله عليه و آله هي الاسكرّة.

و قول أبي موسى: الاسكرّة خمر الحشيشة.

و قول أبي هاشم الواسطي: الفقاع نبيذ الشعير و إذا نشّ فهو خمر.

و لما كان المناط في الإلحاق إجماع الأصحاب و الأخبار دون القياس المذكور فلا يرد أنّ الخمر من السّتر التخمير و لا ستر في الفقاع لعدم إسكاره.

و في فقه الرضا عليه السلام: كلّ صنف من صنوف الأشربة التي لا تضرّ العقل شرب الكثير منها لا بأس به سوى الفقاع فإنّه منصوص



عليه لغير هذه العلة.

ثم الأصل في الفقاع ما يتخذ من ماء الشعير كما ذكره المرتضى في الانتصار، لكن ما يوجد في أسواق العامة مما يسمى فقاعاً و حصل فيه خاصّة أعنى النشيش و الغليان تحكّم بنجاسته و إن لم يعلم أصله عملاً بإطلاق التسمية. نعم، لو قطع بانتفائهما كما لو أطلق بعض الناس اسمه على ماء الزبيب أو غيره من دون حصولهما فيه لم يحكم بنجاسته و حرّمته.

### فصل: الحق بنجاسة العصير إذا غلى و اشتدّ و لم يذهب ثلثاه

#### إشارة

وفاقاً لظاهر الكليني و الصدوقين و صريح ابن حمزة و الفاضلين و خلافاً للحسن و العاملی و ابنه و وافقهم بعض الطبقة الثالثة، و التصفيح يعطى ذهاب المعظم إلى النجاسة فتخصيص المنجس في الذكرى بابن حمزة و المحقق خلاف الواقع، لنا ظهور الأخبار في كونه خمراً كما يرشد إليه باب أصل تحريم الخمر و بدوه من الكافي و ما أورده الصدوق في العلل و في حسنة عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: الخمر من خمسة: العصير من الكرم. إلى آخره.

و قال الصدوق: و للخمر خمسة أسامي: العصير من الكرم.

إلى آخره.

و قال والده في رسالته: أصل الخمر من الكرم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: 132

إذا أصابته النار أو غلى من غير أن تمسه فيصير أعلى ما سفله فهو خمر فلا- يحلّ شربه حتى يذهب ثلثاه و إطلاق الخمر عليه و لو مجوّزاً يثبت النجاسة لكونها أقرب المجارات إلى الحقيقة و تعين الحمل عليه عند تعذرها و دعوى أقربيه مجرد الحرمة ممنوعه، و قد علم أنّ الإطلاق إذا قصد به الاشتراك في الأحكام يفيد الاشتراك في جميعها أو في أفرادها الشائعة و لا ريب في كون النجاسة منها، على أنّ ظاهر الأخبار و القدماء كالكليني و الصدوقين أنّه خمر حقيقة إذ حقيقة الخمر عندهم عصير العنب إذا غلى بنفسه أو بالنار أو غيرها و إن لم يكن مُسكرًا و به يشعر كلام غير واحد من علماء العامة كالبخاري و غيره، و قال بعضهم: الأشربة المحرّمة أربعة: الخمر و هو عصير العنب إذا غلى و اشتدّ.

و في القاموس: الباذق ما طبخ من عصير العنب و إذا ذهب ثلثاه و بقي ثلثه فحلالٌ و هو كما قيل معرّب و اسم للخمر و ربما أيد ذلك بمساواتهما في الحدّ و ممّا يشير إلى النجاسة قول الصادق عليه السلام بعد سؤاله عن ثمن العصير قبل أن يغلى: لا بأس و إن غلى فلا يحلّ، إذ مجرد الحرمة لا يحرم الثمن.

و مثله قوله بعد السؤال عنه: إذا بعته قبل أن يكون خمراً و هو حلال فلا- بأس، و على ما ذكر فتصريح الشهيدين بعدم دلالة على نجاسته كما ترى للمخالف أصالة البراءة أو معنى النجاسة وجوب الاجتناب عن النجس و ملاقيه في الصلاة و غيرها و ذلك تكليف شرعي يتوقف ثبوته على دلالة شرعية و أصالة الطهارة العقلية و الشرعية المثبتة للأشياء ببعض الظواهر كقول الصادق عليه السلام في موثقة عمّار: كلّ شيء نظيف حتى يعلم أنّه قدر و أصالة بقاء ماء العنب و ما يلاقيه على الطهر إلى القطع بالمزبل، و اجيب بعدم العبرة بالاصول بعد وجود مخرج أقوى، و ربّما منع أصالة الطهارة الشرعية لأنّه حكم شرعي يتوقف على دلالة شرعية و لا دليل سوى الموثقة و هي غير ناهضة بإثبات أصل من الاصول مع إمكان حملها على أنّ كلّ شيء علم طهره طاهر حتى يعلم أنّه قدر فيرجع إلى



معنى الاستصحاب.

واجب بحجبة الموثق سيما مع انجباره بالعمل و اعتضاده بحكم العقل و إثبات الأصل بالظواهر جائز و التأويل بما ذكر بعيد فهذا الأصل لا- غبار عليه، فالجواب كما مر، ثم لا خلاف فى كفاية مجرد الغليان فى الحرمة و ظاهر الأخبار كفايته فى التنجيس أيضاً، و المحقق على اشتراط الاشتداد فيه، و الفاضل وافقه فى بعض الكتب، و توقف فى التذكرة.

و الظاهر عدم دليل على اعتباره و حمله على أول مراتبه أى النجاسة المسببة عن مجرد الغليان و جعل النزاع لفظياً كما قيل محاكمة من غير تراضى الخصمين لتصريحهم بالخلاف على أن المناط فى مثل الاشتداد و النخامة و القوام هو الصدق العرفى و حصوله من مجرد الغليان ممنوع، و التوجيه

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٣٣

بإيجابه تصاعد البخار أو تجفيف الرطوبة المقتضى لتحقق القوام فاسد إذ إيجاب مطلقهما لحصول القوام المقتضى لصدق الاشتداد لغه أو عرفاً ممنوع و لو سلم لزم حصول الاشتداد أو قبل الغليان فى كثير من الصور إذ التصاعد المقتضى لذهاب الأجزاء المائية يحصل بالنار قبله على أن صحه ذلك يوجب المصير إلى الاكتفاء بالغليان لا حمل مثل كلام الفاضلين عليه مع ما فيه من التعذر و التعسف.

## فروع:

الأول: لا- خلاف فى طهره بانقلابه خلاً لثبوت مثله فى الخمر فهو أولى بالحكم منه و لا بزوال ثلثيه لاستفاضه النصوص بزوال الحرمة المقتضى لزوال النجاسة به كقول الصادق عليه السلام فى صحيحه عبد الله بن سنان: كل عصير أصابه النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه، و الآلات و المزاول و مثلهما تابعه له فى الظهر للإجماع و لزوم الحرج و المشقة لولاه و ثبوت مثله فى أوانى الخمر المنقلب خلاً و آلات النزع و النازح و جواب البثر و ليس هذا قياساً باطلاً بل هو من باب اتحاد الطريق أو قياس الأولوية، و كذا الأجسام المطروحة فيه وفاقاً للنهاية و الروض، و يدلّ عليه إطلاق الأخبار المحللة له بذهاب الثلثين من غير استفعال، فيفيد العموم و استلزام عموم الحلّ لعموم الطهر ممّا لا ريب فيه ثم طهره يستلزم طهرها و إلا عادت منجسة له.

و بتقرير أوضح جفاف ثلثى ما أصابها من البلل إن كان مطهراً للباقي فلا معنى لبقائها على النجاسة و إلا لزم تخلف المنع عن علته لكونه علته للطهر مطلقاً، و يؤيده طهر الأجسام المطروحة فى الخمر المنقلب خلاً و عدم كونه قياساً باطلاً بل جلياً من باب مفهوم الموافقة كما مر، على أن الفرق بين المطروح المائع و الجامد فى التابعية تحكّم مع أنها ثابتة فى الأول إجماعاً فيثبت فى الثانى، هذا مع أن وجود صريح المخالف فيه أيضاً غير معلوم، ثم الظاهر اشتراط التابعية فى كل من التوابع بكونه معه و عدم الغيبة عنه فى وقت تطهره و إن لم يكن معه فى بعض من الزمان قبله فلو غاب عنه لم يظهر تطهره مطلقاً.

الثانى: الظاهر طهره بصيرورته دبساً و إن لم يذهب ثلثاه وفاقاً للمجاميع و خلافاً لظاهر بعض الفتاوى، أما أصالة الطهارة و الإباحة و عموم ما دلّ على طهر الدبس و حله للنجاسة الاستصحاب و عموم حرمة إلى أن يذهب ثلثاه مع استلزامها هنا للنجاسة لعدم القول بالفصل.

واجب بتخصيص ثانى العمومين بغير محلّ النزاع لكون الأول أقوى فى نفسه و بالنظر إلى المعاضد على أن القطع لعدم قول بالفصل هنا مفقود.

الثالث: عصير التمر و الزبيب طاهر للأصل السالم عن المعارض مع ظهور المطلق فى العينية فنجسه النجاسة بل الحرمة كما يأتى.

## فصل: قد تكثر نقل الإجماع على نجاسة كل كافر

؛ و ممن نقله الشيخ و المرتضى و ابن زهرة و الفاضل، و ضابطه من جحد ما علم

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٣٤

من الدين ضرورة بالأصل أو الارتداد و إن انتحل الإسلام و اللازم منه نجاسة عبدة الأوثان و الكواكب و الدهرية و الطباعية و الهنود و كل مشرك لإنكاره التوحيد و العلاءة لاعتقادهم الوهية غير الله و الخوارج لإنكارهم بعض ضروريات الدين و لقول الباقر عليه السلام فى خبر الفضيل بعد ما دخل عليه رجل من الخوارج و خرج مشرك و الله و الله مشرك و النواصب لنصبهم عداوة الأئمة و لما ورد فى مرسله الوشاء عن الصادق عليه السلام من كراهه سؤر اليهودى و النصرانى و المشرك و كل من خالف الإسلام و كون سؤر الناصب أشد من ذلك كله، و الكراهه هنا بمعنى الحرمة المستلزمة للنجاسة و لنهى الصادق عليه السلام و الكاظم عليه السلام فى خبرى ابن أبى يعفور و حمزة عن الاغتسال من غسله الحمام معللاً بأن فيه غسله ولد الزنا و الناصب.

و يؤيده أخبار حرمة ذبيحته، و يدل على نجاسة الكل قوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» «١٣» و رد بمنع كون النجس حقيقة شرعية أو لغوية فى المعنى المعهود لعدم ثبوت تبادره منه فى زمن الخطاب و كونه لغو للأعم منه أعنى المستقذر و ضد الطاهر المراد منه معناه اللغوى، و الحق أن منع ظهوره فيه مكابرة و التصفح يعطى ثبوت التبادر فى زمن الخطاب على أن سببته النجاسة للمنع من دخول المساجد إنما يصح على تقدير حملها عليه لعدم سببته مطلق القذارة للمنع.

قيل: المتيقن سببته نجاسة المشرك فلو حملت على القذارة لم يلزم إلا سببته قذارتهم له دون المطلق، قلنا: ذلك كاف لثبوت المعنى الشرعى لأنها لازمة.

قيل: الحكم مختص بالمشرك و المدعى أعم؟ قلنا: التعميم يثبت بعدم القول بالفصل.

قيل: النجس مصدر فتقدير كلمة ذو فى صحه التوصيف لازم فاستناد الحكم إلى نجاستهم العرضية ممكن.

قلنا: التقدير خلاف الأصل و الاخبار عن الذات بالمصادر إذا كثرت معانيه فيه شائع فالحمل على المبالغة أظهر و أرجح لأنه أغلب و أبلغ، ثم الاحتجاج عليه بقوله تعالى: «كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» «١٤» مردود بعدم كون الرجس إحدى الحقائق فى النجس لأنه فى اللغة بمعنى القذر و الشك و العقاب و الغضب و المأثم و ما يؤدى إلى العذاب و كلها تغاير النجس على أن السوق ظاهر فى إرادة العذاب و الغضب كما ذكره الأ-كثر و المتيقن اشتراكه بينها لفظاً أو كونه حقيقة فى البعض مجازاً فى غيره، فدعوى كونه اسماً لما يكره فيقع على موارد بالتواطؤ عملاً بالإطلاق ممنوعه، و ربما قيل اشتراكه معنى لا يوجب إرادة جميع الأفراد لفقد ما يفيد العموم، و فيه أن المفرد المعرف باللام يفيد شرعاً و إن لم يفده لغو، ثم قيل بكونه بمعنى النجس شرعاً لنقل الشيخ الوفاق على أنه بمعناه و هو كما ترى.

## فصل: مقتضى الإجماعات المنقولة نجاسة أهل الكتاب

لكونهم

(١٣). التوبة: ٢٨.

(١٤). الأنعام: ١٢٥.

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٣٥

من الكفار و هو الحق المشهور خلافاً لظاهر الأولين و أحد قولى المفيد فى اليهود و النصرارى و بعض الطبقة الثالثة، و قول النهاية:

يكره أن يدعو الإنسان أحداً من الكفار إلى طعامه فليأكل معه و إن دعاه فليأمره بغسل يديه ثم يأكل معه.

محمول على حال الضرورة أو ما لا يتعدى لقوله قبيله: ولا يجوز مواكلة الكفار على اختلاف ملتهم ولا استعمال أوانيهم إلا بعد غسلها بالماء و كل طعام تولاه بعض الكفار بأيديهم و باشره بنفوسهم لم يجز أكله لأنهم أنجاس ينجس الطعام بمباشرتهم، لنا بعد نقل الإجماع عموم الآية الأولى لإشراك المجوس بإثبات المبدئين و اليهود و النصارى بما اعتقدوا في حق عزير و المسيح كما نطق به الكتاب و القول بأن معنى نجاستهم هو خبثهم الباطني لا وجوب غسل الملاقي عدول عن مقتضى الشرع و اللغة بلا دليل، و نهى الكاظم عليه السلام في صحيفه أخيه عن الصلاة في ثوب اليهود و النصارى و مواكلة المجوسى و إقعاده على فراشه و مسجده و مصافحته.

و في صحيفته الاخرى عن مواكلة المجوسى و مصافحته و الرقود معه في فراش واحد.

و قوله عليه السلام في صحيفته الاخرى بعد سؤاله عن النصرانى يغتسل مع المسلم في الحمام إذا علم أنه نصرانى اغتسل بغير ماء الحمام، إلا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل.

و المراد أن اغتسال النصرانى مع المسلم في حوض صغير بلا مادة ربما نجس المسلم بالترشح فليغتسل بغيره، و لو اغتسل منه وحده فليغسل المسلم الحوض بإجراء مادته ثم يغتسل في آخرها.

سئل عن يهودى أو نصرانى يدخل يده في الماء أ يتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا، إلا أن يضطر إليه.

و المراد بالاضطرار التقيية أو الاضطرار في غير الطهارة، و لنا نهى الصادق عليه السلام في موثقه الأعرج عن أكل سؤر اليهودى و النصرانى و ما دل على المنع من مصافحتهم إلا من وراء الثياب و على الأمر بغسل اليدين إن اتفقت كخبر أبى بصير عن الباقر عليه السلام، أو على النهى عن الأكل فى آنية أهل الذمىة و المجوس و من طعامهم كصحيفه ابن مسلم عنه عليه السلام، أو عن طعام المجوس كخبر ابن خارجة عن الصادق عليه السلام، أو على غسل اليد بمصافحتهم أو حرمتها و نقض الوضوء بها كصحيفه ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام و خبر عيسى بن عمر عن الصادق عليه السلام، أو على نفى البأس عن الصلاة فى طيلسان يعمله المجوس إذا غسل بالماء، فيفهم منه وجود البأس بدون غسله كموثقه أبى بصير عن الباقر عليه السلام، أو على المنع من الصلاة فى ثوب اعير آكل الجزى و شارب الخمر بعد رده بدون الغسل كصحيفه ابن سنان عن الصادق عليه السلام، أو فى ثوب اشترى من نصرانى إلا أن يغسل كمضمرة البنظى كما فى جامعته، ثم دلالة الأخبار الناهية عن مواكلتهم و أكل طعامهم أو سؤرهم أو إدامهم على نجاستهم مما لا ريب فيه للنهى عنهما فى النجاسة، خرق للمركب و الناهية عن مثل المصافحة

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٣٦

و الاجتماع فى الفراش و منع انحصار علمه النهى عنها فى النجاسة محمولة على حالة الرطوبة للإجماع على جوازهما مع البيوسة و أولوية التخصيص على المجاز يمنع من إبقاءها على العموم و حمل النهى على الكراهة لاحتمال نجاستهم العارضة كشربهم الخمر و مزاولتهم الميتة و لحم الخنزير للمخالف الأصل و عموم قوله تعالى: «و طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ» «١٥»، و ما دل على جواز الأكل مع اليهودى و النصرانى إذا كان من طعام المسلم و مع المجوسى إذا توضأ كصحيفه عيص عن الصادق عليه السلام و الشرط الأول يخصيص الجواز بصورة عدم التعدية و إلا كان لغواً أو على أكل طعامهم إذا لم يأكلوا لحم الخنزير كخبر زكريا بن إبراهيم عنه عليه السلام، أو على جواز التوضؤ من كوزهم و إن شربوا منه كموثقه الساباطى عنه و مفهوم ما ورد فى صحيفه ابن مسلم عنه من منع الأكل من آنيتهم إذا كانوا يأكلون فيه الميتة و الدم و لحم الخنزير و نهيه فى صحيفه ابن جابر عن أكل طعامهم ثلاث مرات ثم قوله: و لا تتركه يقول إنه حرام و لكن تتركه تنزه عنه، إن فى آنيتهم الخمر و لحم الخنزير.

و قوله فى حسنة الكاهلى بعد سؤاله عن دعوة المجوسى إلى المؤكلة: أما أنا فلا أدعوه و لا أأكله فإننى لأكره أن احرم عليكم شيئاً تصنعونه فى بلادكم.

و ما نفى البأس عن خدمة الجارية النصرانية و عمل الخياط أو القصار من اليهود و النصارى كصحيحى الخزاز ابن أبى محمود عن الرضا عليه السلام و أكثرها قابله للحمل على حال عدم السراية و الملاقاة بالرطوبة و الجواب و الاحتجاج بما ورد من جواز استرضاع اليهودية و النصرانية دون المجوسية كخبر ابن يسار عن الصادق عليه السلام و مثله لا يخفى ضعفه لعدم دلالة على الطهارة، و الجواب عن الأصل ظاهر و عن الآية أن الطعام حقيقه أو ظاهر فى البرّ بتصريح أهل اللغة و لو سلم عمومه فمخصّص بالحبوب للأخبار كصحيحى ابن قتيبة و ابن سالم و موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام و خبر أبى الجارود عن الباقر عليه السلام.

قيل: الطعام من الطيبات فلا بدّ لعطفه عليها من نكتة كما فى عطف كلّ خاصّ على عام و هى على العموم دفع ما يتوهم من تنجس مائعاتهم و على التخصيص لا يتأتى ذلك.

قلنا: اعتبار مثلها عنده ممكن أيضاً لاحتمال ملاقاتهم ما يوجب التنجيس عند التصفية و غيرها، و ربما كانت النكتة دفع ما يتوهم من قطع الوصلة بين الفريقين للمباينة الديتية و ظهور العداوة و منه يظهر وجه الإضافة إلى أهل الكتاب، و ربما كان وجهها كون كفار المدينة منهم هذا، مع أن الخمر و لحم الخنزير من طعامهم فالتخصيص فيه لازم و القول بأن المراد أن طعامهم من حيث هو حلّ و ذلك لا ينافى نجاسته بملاقاتهم له كما ترى و عن الأخبار بعد ما عرفت من ضعف الدلالة فى بعضها بالحمل على التقيّة كما يشعر به حسنة الكاهلى و المطّلع بشدّة اختلاط العامة لأهل

(١٥). المائة: ٥.

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٣٧

الكتاب و عداوتهم لمن يجتنب عنهم يعلم أن صدور بعض الأخبار فى طهارتهم كان من لوازم سيرة العترة عليهم السلام، هذا مع أنها لا- تقاوم أخبارنا لأكثريتها و اعتضاها بالكتاب و أخبار نجاسة النواصب؛ لأن أهل الكتاب فى غاية العداوة لنبينا و عترته و ربّما قالوا فى حقهم ما لا- يجوز حكايته و بالإجماعات المنقولة و الشهرة العظيمة بين سلف الشيعة و خلفهم حتى كان القول بنجاستهم من شعارهم و خواصّهم فى الأعصار و الأمصار و كانوا بذلك عند المخالفين معروفين مطعونين، بل التأمل يعطى انحصار المخالف بآبن الجنيد لموافقته العامة غالباً إذ نسبة الخلاف إلى العماني لتصريحه بطهر سؤرهم، و يمكن أن يكون وجهه بعد تخصيص السؤر بالماء قوله لعدم انفعال القليل منه بملاقاة النجس، و أما المفيد فحكم بالكراهة فى رسالته العزية و وافق المشهور فى سائر كتبه، و الظاهر تأخر بعضها أو كلها عنها أو إرادته المعنى اللغوى من الكراهة كما هو الغالب فى عرف القدماء فلا ينافى الحرمة و النجاسة و لولاه لم يعقل دعوى الإجماع على النجاسة من تلامذته مع كونه رئيس الشيعة و مؤسس المذهب.

### فصل: نجاسة المجسمه بالحقيقه ممّا لا ريب فيه

لإنكارهم ما علم من الدّين ضرورة فيناولهم أدلّة نجاسة الكافر و بالتسميه مثلهم إن أثبتوا له ما ينافى التجرد و القدم و إلّا فلا يلزم كفرهم لموافقتهم أهل الحقّ فى العقيدة و إنّما تجوزوا فى التسميه كإطلاق اليد عليه تعالى.

نعم، أخطئوا فيها لتوقيفيتها و إذا لم يلزم كفرهم و يثبت إسلامهم لزم طهرهم بالأصل و ما دلّ على طهارة سؤر المسلمين كعمومات طهر الماء و طهوريته حلية المطاعم و ما ورد عن علىّ من تفضيل التوضؤ بفضل وضوء المسلمين على التوضؤ من ركو مخمر أبيض معلّماً بأنّ أحبّ دينكم الحنيفية السمحة السهلة، و من طهارة سؤرهم يثبت عموم الحكم لعدم القول بالفصل، و بما ذكر يظهر ما فى كلام المنجس المطلق كالشيخ و جماعه و المطهر المطلق كالمحقق و طائفة، و استدللّ الشيخ على نجاسة المجبره لخروجهم عن الدّين بتعليق الكفر و المعاصى على مشيئة الله و إرادته و لاستلزامه إنكارهم ما علم من الدّين ضرورة كبرائيه من إرادة القبائح و فعلها و من المؤاخذه و التعذيب على ما وجد بفعله و إرادته و ترتّب الأثر على الإرشاد و النصيحة و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و إجراء

الحدود و غير ذلك ممّا علم من الدّين ضرورة و لا يجتمع مع الجبر، و استدللّ على كفرهم أيضاً بقوله تعالى: «سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا» (١٦) فإنّه إخبار عن قول المشركين إنّ شركهم و شرك آباءهم و تحريمهم ما أحلّ الله بمشيئة الله و إرادته و لو لا مشيئته لم يكن شيء

(١٦). الأنعام: ١٤٨.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٣٨

من ذلك كمذهب المجبّرة بعينه، ثمّ أشار بقوله «كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ» إلخ، إلى أنّ هذا تكذيب الله و كتبه و رسله و نبذ أدلّة العقل و السمع وراء الظهر كتكذيب مَنْ كان قبلهم؛ لأنّ الله ربّك في العقول و أنزل في الكتب ما يدلّ على براءته من مشيئة القبائح، و لا ريب في كون تكذيب الله كفراً، و ربّما دلّ على كفرهم بعض الأخبار كقول الصادق عليه السلام: من زعم أنّ الله أجبر الناس على المعاصي فقد أظلم الله في حكمه فهو كافر، و مَنْ زعم أنّ الأمر مفوّض إليهم فقد أوهن الله في سلطانه فهو كافر.

و في معناه إخبار آخر ثمّ إذا ثبت كفرهم يلزم نجاستهم لما مرّ، و غير خفيّ أنّ هذه الآية و غيرها كقوله تعالى: «وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ» (١٧)، و الخبر المذكور و أمثاله و إن دلّت على بطلان قولهم إلّا أنّها معارضة بأكثر منها كقوله: «فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ» (١٨) و «يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ»\* (١٩)، و ما ورد في بعض الأخبار و الأدعية من كونه تعالى خالق الخير و الشرّ و غير ذلك ممّا لا يُحصى و أدلّة العقل أيضاً في ثبوت الاختيار للعبد و عدمه متعارضة و درك ما ورد عن العترة من الأمر بين الأمرين في غاية الصعوبة و ما قيل في بيانه يرجع إلى قول المجبّرة و المفوّضة، فالشبهة من الجانبين قويّة، فدعوى ثبوت إنكار ضروريّ للدّين في أمثال المقام مكابرة و ما يلزم قولهم من نفي بعض ضرورات الدّين كبرائته عن إرادة القبيح و ثبوت التكليف و الثواب و العقاب و أمثال ذلك لا يلتزمونه لمنعهم الاستلزام بتوجيهات ظنّوا صحّتها، و التحقيق في أمثال المقام أنّ الشرع و العقل تطابقا على تنزيه الله عن النقائص و اتّصافه بالنحو الأشرف الأكمل من الصفات الحقيقيّة و الإضافيّة، و هذا المجمل يجب أن يعتقد ككلّ مسلم و مَنْ أنكره كان كافراً أو في مقام التفصيل ما علم من صفات الله ذاته و فعله إثباتاً أو نفيّاً لضرورة ديتيّة أو عقليّة و جب الاعتقاد به و خرج عن الإسلام بإنكاره إذ كلّ ما أثبتّه أو نفاه الدّين أو العقل الصحيح فهو الكمال و خلافه النقص، و اعتقاد النقصان في حقّه تعالى كفر، و ما لم يعلم بإحدى الضرورتين لغموض مآخذه أو تعارض الأدلّة من الطرفين و قوّة الشبهة من الجانبين و خفاء ما هو الكمال أو النقص في الواقع لم يكفر من رجّح أحد الطرفين بظنّه كمالاً أو نقصاً من دون عثور على فساده و إن كان في الواقع مخالفاً للحقّ و مستلزماً للنقص و لبعض ما ثبت إنكاره من الشرع.

نعم، إذا عثر على فساده أو تبّه عليه غيره و لم يرجع عنه لزم تكفيره و بذلك يظهر جليّة الحال في بعض ما اعتقده الفلاسفة و الصوفيّة من القول بالعلم الكلّي و الإجمالي و الاشتراك اللفظي في الوجود و وحدة الوجود و الموجود و أمثال ذلك، فالقائل بها إن علم إيجابها النقص في حقّه تعالى أو مخالفتها لضرورة الدّين

(١٧). النحل: ٣٥.

(١٨). الأنعام: ١٤٩.

(١٩). النحل: ٩٣.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٣٩

و مع ذلك اعتقدها كان كافراً و إلّا لم يلزمنا تكفيره لظنّه أنّها الكمال و الطرف الأشرف من النقصين من دون مخالفتها لضرورة بينة و أنّ خلافها نقص مع أنّه ربّما كان حقيقة بعض ذلك على ما اعتقده مبهماً عندنا غير متّضح معناه، فمن اتّضح له حقيقة معنى بعض ما

اعتقدوه و علم مخالفته لضرورة الدين و إيجاب النقص و الفساد و جب أن يتبهم على ذلك فإن لم يرجعوا لزم عليه تكفيرهم و من لم يتضح عنده حقيقة ما اعتقدوه أو لم يطلع على إيجابه الفساد و مخالفته القطعية الشرعية لم يجز له التكفير بمجرد الظن و التخمين.

نعم، ما كان حقيقة معناه واضحة و مخالفته لضرورة الدين ظاهرة كنفى المعاد الجسماني حدوث العالم لزوم الكفر و التكفير من دون تأمل.

و الحاصل: أن المناط في الكفر الموجب للنجاسة إنكار ضروري الدين أولاً أو اعتقاده ما يؤدي إليه مع علمه بذلك.

### فصل: الحق المشهور طهارة من خالفنا في الإمامة من العامة

#### إشارة

و سائر فرق الإسلام خلافاً للسيد و الحلّي حيث حكما بنجاسة غير المؤمن و من لا يعتقد الحقّ عدا المستضعف، لنا الأصل و عمومات طهر الماء و طهوريته بالتقريب المذكور و عدم اجتناب الحجج عنهم حتى من رؤسائهم و مؤسسي باطلهم، و قد صحّ اغتسال النبي صلى الله عليه و آله و عائشة من إناء واحد و شربه ممّا يشرب منه و ملاقاته بالرطوبة مع منافقي الصحابة و عدم اجتناب عليّ عليه السلام عنهم مع منابذتهم له و الحمل على التقيّة بدون الدليل ممنوع على أنّه في فعل النبي غير معقول للسند كون الإمامة من ضروريات الدين فيرتفع بإنكارها، و قوله تعالى: «كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرُّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» «٢٠»، و قوله: «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» «٢١»، «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» «٢٢» ترادف الإيمان، فغير المؤمن غير مسلم.

و قول النبي صلى الله عليه و آله: مَنْ جحد عليّاً عليه السلام إمامته بعدى فقد جحد نبوتى و مَنْ جحد نبوتى فقد جحد الله ربوبيته. و الجواب عن الأول: أن المسلم استلزامه للكفر باطناً لا ظاهراً فيحكم بخبثهم الباطني لا بنجاستهم بالمعنى العرفي و لا بإباحة دمهم و مالهم و سائر ما يترتب على الكفر الظاهري لما ثبت من معاملته الحجج عليهم السلام معهم، و هذا هو الجواب عن الرابع أيضاً، و عن الثاني منع كون الرجس بمعنى النجس و الإيمان بالمعنى العرفي، و عن الثالث مع ضعفه بالمغايرة بين الإيمان و الإسلام لقوله تعالى: «قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا» «٢٣»، و قوله صلى الله عليه و آله: أمرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله. و المراد بقول الكلمتين هنا الإسلام تسميةً للكفر بالجزء.

#### تنبيه: لا واسطة بين الكفر و الإسلام

فالمحكوم بكفره و نجاسته خارج عن الإسلام و إن أظهر الشهادتين كالخوارج و النواصب و الغلاة و المجسمية، فعدهم ممن حكم بكفرهم و نجاستهم من فرق الإسلام

(٢٠). الأنعام: ١٢٥.

(٢١). آل عمران: ١٩.

(٢٢). آل عمران: ٨٥.

(٢٣). الحجرات: ١٤.



لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤٠  
كما يظهر من بعض عبارتهم مسامحةً و مرادهم من الإسلام مجرّد إظهار الكلمتين.

### فصل: ظاهر الجماعة وفاقهم على نجاسة من لم يبلغ أو بلغ مجنوناً من ولد الكفار

#### إشارة

، و قول النهاية و الأقرب في أولاد الكفار التبعية لهم ربما يشعر بنوع خلاف أو تردد فإن ثبت الإجماع فهو المتبع و إلّا ففي الحكم إشكال لأصالة الطهارة و عدم المقتضى و الاحتجاج عليه بنجاسة أصلية كالتولّد من الكلب و الخنزير يدفعه وجود مناط النجاسة فيه و هو صدق الاسم، و لذا لا يحكم بها مع انتفائه و مناطها في ولد الكافر و المشرك صدق الوصف العرضي و هو مفقود فيه مع عدم البلوغ و مجرّد التولّد غير صالح للاقتضاء هذا و الولد يتبع أشرف أصلية بالأصل و الإجماع، فلو كان أحدهما مسلماً تبعه في الطهر ثم مع الحكم بنجاسته يطهر لسبب المسلم وفاقاً للأكثر، و قال بعضهم: لا خلاف فيه إنّما الخلاف في تبعية المسلم في الإسلام أي ثبوت أحكام له و الشهيد بنى الحكم بطهره أو نجاسته على التبعية و عدمها، لنا بعد الأصل و نقل الإجماع عمومات طهر الماء و طهوريته بالتقريب المذكور و دليل النجاسة منحصر بالإجماع و انتفائه بعد السبب ظاهر، فالتمسك بالاستصحاب لإثباتها فيه باطل على أن الموضوع قد تغير التبعية و هذا إذا سباه منفرداً و لو سباه مع أبويه أو أحدهما من دون تفريق بينهما فالظاهر بقاء تبعيته لهما.

#### فروع:

الأول: أواني الكفار و ما في أيديهم طاهرة مع جهل النجاسة للأصل و الإجماع، و خبر التنظيف و ما ورد في صحيحتي ابن سنان و معاوية عن الصادق عليه السلام من جواز الصلاة في ثوب اعير الذمي بعد ردّه و في ثياب السابرية المعمولة للمجوس، و في الثانية أرسل معاوية قميصاً منها إليه فخرج فيها إلى الجمعة، و في الأولى على الجواز بطهره وقت الإعادة و لم يتيقن وقت الرد بنجاسته، و ما ورد بغسلها أو النهي عن الأكل فيها كما مرّ محمول على المباشرة بالرطوبة، ثم منع المبسوط من الصلاة في ثوب عمله المشرك و إن لم يعلم مباشرته له برطوبة و استحسان الفاضل لذلك مبنّى على حصول الظنّ بها غالباً مع إجرائه مجرى العلم كما اختاره أبو الصلاح، و قد عرفت ضعفه.

الثاني: المعظم على طهر لبن الصبية للأصل و العمومات و نجسه الاسكافي لقول عليّ في خبر السكوني: لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب قبل أن يطعم لخروجه من ثنائه أمها.  
و ردّ بالضعف و الشذوذ.

قيل: و إيراد الصدوق إياه في الفقيه كإيراد والده في الرسالة لا يدلّ على عملهما به، و ما ذكره في أول الفقيه من أنّه لا يورد فيه إلّا ما يفتى به و يحكم بصحّته مأوّل لإيراده المتعارضات، و الحقّ أنّ إيرادهما ذلك بخصوصه بعنوان الفتوى لكونه مذكوراً بعينه في فقه الرضا و دأبهما الإفتاء بما فيه بعينه من دون تغيير، و هذا عند المتتبع أوضح من

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤١

كلّ واضح و أكثره على التفريق المذكور في الفقيه و الرسالة و هذا شاهد صدق على حجّية و صحّته الخبر عندهما فالأولى حمله على الكراهة لمعارضته الأصل و العمومات الكثيرة.

الثالث: الحق نجاسة عرق الجلالة من الإبل وفاقاً للصدوق والشيخين والقاضي وخلافاً للحليين وأكثر المتأخرين، ونسبه ابن زهرة والديلمي إلى مذهب الأصحاب وإن صرح الثاني بالمخالفة.

لنا الأصل وحكاية الإجماع منهما ظاهراً، وقول الصدوق في صحيحه هشام وحسنه البخري بعد نهيته عن أكل لحوم الجلالة والباز والإبل الجلالة وإن أصابك من عرفها فاعسله ودلالة الأولى على ما لم يعمل به من نجاسة عرق كل جلال لا يخرج عن الحجية إذ خروج بعض الأفراد من العام لمعارض أقوى لا يمنعه عن الحجية في الباقي فيخص الجلالة فيها بالإبل، وحمل الأمر فيهما على الندب بدون المعارض خلاف المعهود للمخالف الأصل وهو مدفوع بوجود المخرج ونفي البأس في صحيحه البأس الفصل عن فضل الهرة والأنعام الثلاث وهي ظاهرة في غير الجلالة والخالية فيها عن العرق ولو سلم عمومها لترك الاستفصال فخصصها المعارض وطهارة عينها كالجمال من غيرها فيطهر عرقها كسائر الحيوانات الطاهرة وهو اجتهاد في مقابل النص.

الرابع: الظاهر نجاسة عرق الجنب من الحرام حال الفعل وبعده وفاقاً للصدوقين والشيخين وابن الجنيد والقاضي وكثير من الطبقة الثالثة، وخلافاً للحليين وجمهور الطبقة الثانية وكلام الديلمي وابن زهرة هنا كما سبق لنا نقل الإجماع منهما ظاهراً ومن الصدوق والشيخ صريحاً وما ورد من قول الرضا عليه السلام بعد ما قيل له إن بعض الناس يقول بطهوريه غسالة الحمام: كذبوا في الحمام يغتسل فيه الجنب من حرام.

وقول أبي الحسن عليه السلام: لا تغتسل من غسالته فإنه يغسل فيه من الزنا.

وما أورده في الذكرى من قول أبي الحسن عليه السلام للكفرثوثي وكان يريد أن يسأله عن الصلاة في الثوب الذي يعرق فيه الجنب: إن كان من حلال فصل فيه وإن كان من حرام فلا تصل فيه.

ومثله عبارة فقه الرضا عليه السلام وخبر الأهوازي على ما في البحار، وخبر ابن مهزيار عن أبي الحسن عليه السلام على ما في مناقب ابن شهر آشوب، والاحتجاج عليه بقول الصادق عليه السلام في صحيحه الحلبي بعد سؤاله عن رجل أجنب في ثوبه وليس معه غيره يُصلى فيه وإذا وجد الماء غسله.

وبقوله في صحيحه أبي بصير بعد سؤاله عن ثوب يجنب فيه الرجل ويعرق فيه: أما أنا فلا أحب أن أنام فيه وإن كان الشتاء فلا بأس ما لم يعرق فيه.

ضعيف إذ الظاهر أن جنابة الرجل في الثوب كناية عن إصابته المنى فالأمر بغسله في الأولى لتنجسه بالمنى وترجيح التنزه عنه لثلاً تسرى نجاسة المنى بالعرق، واحتمال كون الجنابة في الثوب فيها كناية

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤٢

عن المجامعة فيه حتى يكون سؤالاً عن حكم العرق فيه ويُجاب بوجوب غسله والإجنب عنه بعيد على أنه لا إشعار في الأولى بالعرق بوجه، فضلاً عن كون الجنابة من الحرام، ولا دلالة للثانية على وجوب الاجتناب مع أن قوله: أما أنا. إلخ، لا يلائم إرادة الجنابة من الحرام.

وبالجملة الاحتجاج بهما على نجاسة عرق الجنب من الحرام في غاية الغرابة للمخالف الأصل، وجوابه ظاهر وما دل على نفي البأس عن عرق مطلق الجنب كحسنة الشحام وخبري أبي بصير وعلي عن الصادق عليه السلام وخبر زيد بن علي عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله وما دل على عدم سراية خبث المنى من الثوب إلى الرجل ولا حدث الجنابة من الرجل إلى الثوب كخبر ابن حمران عن الصادق عليه السلام وهي تعميم موضع النزاع لإطلاقها وترك الاستفصال فيها وردت لعدم تقاومها لما مر من الأخبار الخاصة المعاضدة بالإجماعات المنقولة وشهرة القدماء فيخصص بعرق الجنب من الحلال.

قيل: شهرة القدماء غير مسلمة لرجوع المقيّد إلى الطهارة في رسالته إلى ولده كما نقله الحلّي، وتردد الشيخ في المبسوط وترجيحه الكراهة فيه كما ذكره في الذكرى.

قلت: لو سلم ميلهما فى كتاب إلى الطهارة لم يفد كونه آخر قوليهما، مع أن القول بالنجاسة قد نسبه الكلّ إليهما و ينادى به جميع كتبهما، و كيف يترك المتيقن بالمشكوك؟ و لو سلم لم يقدح ذلك فى تحققها بعد وفاق سائر القدماء، و لو سلم لم يقدح فى الترجيح إذ الشهرة لو كانت مع أخبار الطهارة لم تقاوم أخبار النجاسة و معاضدتها فضلاً عن عدم تحققها الشىء منهما ثم شهرة الطهارة بين المتأخرين على الإطلاق غير مسلمة إذ المسلم ثبوتها بين الطبقة الثانية منهم دون الثالثة.

الخامس: مقتضى الأدلة نجاسة العرق المذكور مطلقاً من دون فرق بين الرجل و المرأة و الجماع بإنزال و بدونه و الجنابة من زنا و لواط و وطى بهيمة و ميتة و إن كانت زوجة و الاستمناء باليد و مثلها و الوطى فى أيام الطهار أو الصوم أو الحيض، فتردد الفاضل فى المطاهرة و ترجيحه الطهر فى الأخيرين على القول بالنجاسة لا- وجه له، و الظاهر طهارة عرق الصغير و الصغيرة بوطى الأجنبية و الأجنبية لفقد التحريم فى حقهما.

السادس: عرق الجنب من الحلال و الحائض و النفساء و المستحاضة طاهر إجماعاً، و قد تقدم ما يدل على الأول، و فى خبرى على و أبى بصير دلالة على استحباب رش ما يصبه بالماء فربما كان فيهما.

و فى بعض أخبار اخر الماء إلى استحباب التنزه عنه، و يدل على الثانى حسنة الشحام و خبر زيد و غيرها كصحيحة معاوية و خبرى السباطى و ابن كليب عن الصادق عليه السلام و ما ورد فى الأمر بغسل ثوبها الذى عرقت فيه كموثقة إسحاق و صحيحة ابن يقطين عن الصادق و الكاظم عليهما السلام محمول على الاستحباب.

سابعاً: الإسكافى على الاحتياط من عرق المحتلم و لعل وجهه مشاركة الاحتلام مع جنابة الحرام فى الاستناد

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤٣

إلى عمل الشيطان و إن كان أحدهما فى اليقظة و الآخر فى المنام و ضعفه ظاهر.

الثامن: الحديد طاهر بالأصل و الإجماع و لما ورد فى صحیحى الأعرج و ابن جابر عن الصادق عليه السلام من عدم لزوم غسل و مسح بأخذ الأظفار و الشارب و حلق الرأس.

نعم، يستحب الاجتناب عنه و غسل ما لاقاه لما ورد فى موثقة عمّار عن الصادق عليه السلام و غيرها من التصريح بنجاسته و الأمر بمسح موضع أصابته بالماء من الأظفار و الشارب و غيرهما، و قد ورد أنه لباس أهل النار.

التاسع: الجنين طاهر إن حلت فيه الحياة و إلا فنجس و إن كان مضغاً بلا خلاف.

العاشر: طين الطريق طاهر ما لم يعلم فيه نجاسة للأصل و خبر التنظيف و لو كان من المطر و مضى عليه ثلاثة أيام استحبت التنزه عليه لظن تنجسه و لقول الكاظم عليه السلام فى مرسله ابن إسماعيل: طين المطر لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام إلا أن يعلم أنه نجسه شىء بعد المطر و إن أصابه بعد ثلاثة أيام فليغسله و إن كان الطريق نظيفاً لم يغسله.

الحادى عشر: لو سقط عليه ماء من طريق لا- يعلم ما هو فالأصل طهارته و السؤال عنه غير لازم لقول على عليه السلام: ما ابالى بول أصابنى أو ماء إذا لم أعلم.

و لو سئل لم يجب على المسئول جوابه خلافاً لبعض العامة.

لنا الإجماع و بعض الظواهر من الطريقين قالوا: سئل عن شرط الصلاة فالجواب لازم كالسؤال عن القبلة، قلنا؛ الشرط عدم العلم بالنجاسة و هو حاصل لا لعلم بعدمها و احتمال بعض أصحابنا وجوب الأخبار و لو ابتداءً على عدلين لو اطلعا على نجاسة ثوب الغير أو مائه أو طعامه لحجية خبرهما مع وجوب التجنب المتوقف عليه و رد: بأن الوجوب مع العلم لا بدونه لاستحالة تكليف الغافل.

و فى صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: لا يؤذيه حتى ينصرف بعد سؤاله عن الرجل يرى فى ثوب أخيه دمًا و هو يصلى.

و بذلك يظهر عدم وجوب إيقاظ النائم لو فاتت صلاته لولاه و لو لا فعل أمير المؤمنين لكان الأظهر حرمة أو مرجوحية بحث ما يجب عنه الاجتناب منها فى الصلاة و غيرها و ما يعفى عنه.

## باب النجاسات و أحكامها و بحث أصنافها

## [أحكامها]

## فصل: يجب إزالة النجاسات عدا ما استثنى عن التوب و البدن للصلاة الواجبة

## إشارة

بالإجماع المحقق و المحكى و استفاضة النصوص بغسلها و بإعادة الصلاة بنجاسة الثوب إما مطلقاً أو معيناً و قليلها كالكثير خلافاً للإسكافي فيما دون الدرهم من غير الحيض و المنى قياساً على الدم و عموم الأخبار حجة عليه و المعروف أن خلافه في العفو و كلامه يفيد طهارته و للطواف الواجب عند المعظم لقوله صلى الله عليه و آله: الطواف بالبيت صلاة.

و يأتي تحقيقه و يستحب للمندوب منهما و لا يجب له؛ لأنّ وجوب الشرط بدون المشروط غير معقول و توجه الدم على المتنفل بدونها ممنوع إن لم يعتد الشرعية و إلا فالدم على اعتقاده دون الترك،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤٤

فالمصرح بوجوبها إرادة الوجوب الشرطي بمعنى لا بدّيتها في الصحة و لا كلام فيه دون الشرعي بمعنى توجهه بالدم على تركها لانتفائه ضرورة و لدخول المساجد للإجماع المحكى من الشيخ أو الحلّي و العاملی و قوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» رتب النهي على النجاسة فيفيد علّيتها له و خصوصية النجاسة لا مدخلية له فيثبت العموم بتنقيح المناط، و دعوى أغلظيتها ممنوعة و ثبوت الحكم في المسجد الحرام يوجب ثبوته في غيره لعدم القول بالفصل، و لقوله صلى الله عليه و آله: جنبوا مساجدكم النجاسة.

و ضعفه منجبر بالعمل و اشتهاً مدلوله، و يؤيد قوله تعالى: «وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ» «٢٤»، «وَ طَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ» «٢٥» و الأمر بتعظيم شعائر الله و بتعاهد النفل عند دخولها و جعل المطاهر على أبوابها و انعقاد الإجماع على منع الكفار عنها و لا باعث له سوى النجاسة و ربّما أيده ما ورد في منع المجانين و الصبيان عنها؛ إذ الظاهر أنّ العلّة احتمال النجاسة، و في منع الجنب و الحائض عن المكث فيها؛ لظهور أنّ باعثه نجاسة الحدث، فنجاسة الخبث أولى بالمنع، ثمّ الحق عدم الفرق بين النجاسة المتعدية الملوثة بشيء من أجزائه أو آلاته و غيرها وفاقاً للحليين و الأكثر و خلافاً للشهيدين و بعض من تأخر حيث خصّوا المنع بالأولى.

لنا نقل الإجماع من الحلّي و كون المشرك ممنوعاً مع عدم سراية نجاسته و استناد المنع فيه إلى معرضيته للتلوّث مكابرة و دعوى استثنائه لغلظ نجاسته مجازفة.

و لنا عموم خبر المجانية إذ الظاهر عدم صدقها مع المصاحبة و إن انتفى التلوّث فدعوى الصدق بانتفائه و إن وجدت باطله للمخالف تجويز الاجتياز فيه للحائض و الجنب و أحدهما ما فيه مع عدم انفكاكهما عن النجاسة غالباً و الحضور لصاحب الجروح الدامية إلى الجمعة و الجماعات، و صحيحة معاوية في المستحاضة و إن كان الدم لا يثعب الكرسف توصّات و دخلت المسجد و صلّت كلّ صلاة بوضوء واحد.

و ردّ الأوّل بابتناؤه على أصالة العدم كما في إدخال الصبيان، فالمنع مع العلم بنجاستهم لازم على أنّه كالأستثناء لنجاسة الحدث لدفع الضرورة فالخبث مثله، و الثاني بالمنع لعدم دليل عليه مع وجود الدم بالفعل و لو سلّم فكالأستثناء لنفى الحرج كما في الصلاة، و الثالث بعدم نصّية في طهور الدم فالحمل على حال عدمه جائز و بعدم صراحة المسجد في المعهود إرادة موضع الصلاة منه ممكن على أنّه خبر واحد لا يقاوم ما قدّمنا.

## فروع:

الأول: الظاهر وجوب الإزالة عن المصاحف و الضرائح المعصومية و آلاتها الخاصة وفاقاً للشهيدين و أكثر الطبقة الثالثة لوجوب تعظيم شعائر الله، و ربّما أفاد التعليل وجوبه

(٢٤). المدّثر: ٤.

(٢٥). الحجّ: ٢٦.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤٥

لضرائح أولاد الحجج و خواصهم ممّن صرّحوا بجلالته و ثواب زيارته.

الثاني: وجوب الإزالة على الفور كفاية للإجماع و عموم الخطاب، و الظاهر عدم تعيينه على المدخل و إن تأكد في حقّه لعدم خروج غيره عن الخطاب و إلا سقط الوجوب رأساً بفقده أو موته، و القول بتجدده بعدهما لا معنى له و مع مخاطبة الغير لا تعين مع السقوط عنه بفعله لأنهما متنافيان و بدونه يلزم اختلاف واحد في الوجوبين بالنظر إلى المكلفين و هو غير جائز.

الثالث: من أخلّ بالإزالة و صلّى مع سعة الوقت بطلت صلاته على الأصحّ إذ الأمر بالمضيّق يستلزم النهي عن ضده إذا كان موسّعاً و النهي في العبادة يستلزم الفساد كما قرّرناه في الاصول و مع الضيق صحّت صلاته قطعاً إذ اللازم عند تضيق الأمور و ضده الترجيح أو التخير و الترجيح هنا للصلاة إجماعاً لكونها أهمّ.

الرابع: إذا تفرد المطّلع بتعيين عليه الإزالة و إن تعدّد و شرع بعضهم فيها سقطت عن غيره إلا أن يؤثر شركته في تعجيلها.

الخامس: المتفرد بالعلم بما يمكن رؤيته إن كلف غيره الحضور ليشاهده لم يجب عليه إجابته و لم يثبت بمجرد قوله نجاسته كإخباره بما لا يمكن رؤيته كالتنجس بالبول و ملاقاته الكلب برطوبة فلا ينقلب لأجله العيني كفاً.

السادس: يجب الإزالة عن كلّ مستعمل برطوبة في أكل أو شرب أو وضوء و عن مسجد الجبهة بالنصّ و الإجماع و الحق كما يأتي عدم وجوبها للمصلّي بأسره و لا للمساجد السبعة إن لم يتعدّ إلى الثوب و البدن خلافاً للمرتضى في الأوّل و للحلبى في الثاني ثم وجوبها فيما يجب له عند تعيين الحاجة إليه.

## فصل: لا فرق بين الكثير و القليل من جميع النجاسات في أصل نجاستها

وفاقاً للمعظم لعموم الأدلّة و القول بطهارة ما دون الحمّصة من الدم غير الحيض كالصدوقين أو ما يرشش كرهوس الإبر من البول كالمرتضى، أو من جميع النجاسات كبعضهم ضعيف للصدوقين خير المثني قال: قلت له: إنّي حككت جلدى فخرج منه دم، فقال: إن اجتمع قدر خمصة فاغسله و إلا فلا.

و خبر الحلبي قال: سألت الصادق عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب هل يمنعه ذلك من الصلاة؟ فقال: لا، و إن كثر و لا بأس أيضاً بشبهه من الرّعاف ينضجه و لا يغسله.

و هما لا يفيدان أزيد من العفو في الصلاة.

و للمرتضى صحيحة الصيرفي ابن أبي خلدّ قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أبول و لا اصيب الماء و قد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالتراب ثم يعزق يدي فأمسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي، فقال: لا بأس.

و صحيحة العيص عنه عليه السلام قال: سألته عليه السلام عن رجلٍ بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و

فخذاه؟ قال: يغسل ذكره و فخذيه.

و سألته عمّن مسح ذكره بيده ثم عرق يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه؟ قال: لا.

و مضمونهما لا يطابق

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤٦

دعواه، مع أنّهما معارضان بالعمومات و خصوص مكاتبه ابن مهزيار كما يأتي في حكم الصلاة مع النجاسة و لا حجة للمخالف الأخير أصلاً.

### فصل: موضع النجاسة مع التعيين حكمه ظاهر و مع اشتباهه بغير المحصور غسله ساقط

#### إشارة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام ١٤٦ فصل: موضع النجاسة مع التعيين حكمه ظاهر و مع اشتباهه بغير المحصور غسله ساقط .....  
ص : ١٤٦

إلّا أنّ الاجتناب عن فرد أو غسله حذراً عن حصول القطع باستعمال النجس لآزم و بالمحصور غسل ما فيه الاشتباه واجب و هذه التفرقة عندهم معروفة و أحوالوا تفسيرهما إلى إطلاق العرف أي ما يتعسر حصره و مقابله لا إلى اللغة؛ أي ما يمتنع عدّه و خلافه إذ كلّ ما يوجد من الأعداد محصور و ربما فسّرا بما في اجتنابه الحرج و مقابله و مثلوا لهما في الأرض بالصحراء و البيت و البيتين و في اللباس بالثياب الكثيرة و الثوبين و علّوا حكم الأوّل بدفع المشقة و الثاني بوجود التيقن بالطهارة و لا يخفى أنّ تفسيرهم مجمل و تمثيلهم مختلّ و تعليلهم عليل و ليس على شيء منها دليل إذ تحديدهما في العرف غير مضبوط و لا يوجد لهما معنى معيّن يطابق المقصود، و التفاوت بين الكثرة و القلة في الاتصاف بالعسر و اليسر غير معقول إذ المشقة قد تنتفي في الاجتناب عن الاولى و يوجد في الثانية و وجوب تحصيل اليقين بالطهارة للصلاة ممنوع إذ اللازم عدم العلم بالنجاسة لا العلم بعدمها على أنّ ذلك آت بعينه في غير المحصور فلو تمّ لم يجز الانتفاع به فيما يشرط بالطهارة أصلاً و في تمثيلهم اختلاف أو بعضهم مثل المحصور بالبيت و البيتين و آخر بالبيتين و الثلاثة.

و بالجملة الوجه في التفرقة هنا غير واضح و الظلام على ما ذكره لائح.

قيل: الغلبة في الأوّل للأفراد الطاهرة فيغلب الظنّ بكون المستعمل منها بخلاف الثاني، قلنا: إذا استعمل الأكثر يغلب الظنّ باستعمال النجس، فالتحقيق عدم الفرق بينهما في إبقاء كلّ فرد على أصل الطهارة و جواز الاستعمال ما لم يؤدّ إلى القطع باستعمال النجس إلّا فيما ثبت وجوب الاجتناب عن الجميع بنصّ أو إجماع كالإثنين المشتبهين كما مرّ و الثوبين المشتبهين للإجماع على وجوب غسلهما بإرادة لبسهما في الصلاة و عدم صحّتها بلبس واحد بدون غسله، بل اللازم عند فقدهما و عدم التمكين من غسلهما أن يصلّى في كلّ منهما منفرداً وفاقاً للمعظم و بعض الأخبار أو طرحهما و الصلاة عرياناً كما اختاره الحلّي لروايته، و يأتي تحقيقه و لو لا-النصّ و الإجماع لكان الأصل أن يكتفى بالصلاة في أحدهما بدون غسله لعدم تيقن المانع في كلّ منهما بخصوصه و يغسل أحدهما إذا اريد أن يصلّى فيهما معاً كالثوب الذي ينجس منه موضع لم يعلم بعينه لانعقاد الإجماع على غسل كلّ أو ما فيه الاشتباه و النصوص أيضاً به مستفيضة كالصحيح الثلاث لزرارة و ابن مسلم و ابن أبي يعفور

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤٧

و حسنتي الحلبي و ابن مسلم و خبر سماعه و لولاها مع الإجماع اقتضى الأصل كفاية غسل جزء يرتفع به يقين النجاسة و كبيت و



شبهه يتنجس منه موضع لم يُعرف بعينه فإن المعروف منهم عدم جواز السجود على شيء منه بخلاف المواضع المتسعة فإن ثبت الإجماع فهو المتبع وإلا فالمتجه عدم الفرق بينهما في جواز السجود على ما لم يعلم نجاسته بعينه وفقاً للمدارك هذه المستثنيات وما عداها إذا لم يلحق بها باتحاد طريق أو بتفويض مناط، فعلى الأول الأصل الذي ذكرناه ممنوع الاشتباه إما بين متعدد من آحاد مثمرة متجانسة أو متخالفة جامدة أو مائعة لتنجس واحد منها بأكمله أو جزءه أو بين أجزاء جامد واحد متصل أو منفصل إذا تنجس بعضه إما مع سرايته أو اختلاطه بما عداه كلياً أو بعضاً أو بدونهما مع السراية أو الانتشار في الكل يكون في حكم المائع إذا تنجس بعضه، ووجهه ظاهر.

### تنبيه:

ما ظهر من إيجاب استعمال الكل للقطع باستعمال النجس إنما هو مع وحدة المستعمل و مع تعدده لا يوجه قطعاً.

### تذييل: ما استثنى كالنجس في وجوب غسله فمشروط بالطهارة

لا في جميع الأحكام فلا ينجس ما يلاقيه برطوبة وفقاً للكركي والعاملى و ولديه و خلافاً للمنتهى في مسألة الإنائين، و الظاهر عدم التفرقة.

لنا استصحاب طهر الملاقي إلى القطع بالمزيل و الاشتباه لا يفيد أزيد من الشك، و النصوص كالإجماع لا يفيد نجاسة كل جزء و تنجيسه و إيجابه الإلحاق بالنجس فيجب اجتنابه في جميع الأحكام ممنوع، و في بعضها غير مقيد.

قيل: الملاقي مشته بالنجس فيجب اجتنابه.

قلنا: الموجب للاجتناب اشتباه مخصوص دون مطلقه.

### فصل: مجمل العفو عن دم القروح و الجروح مجمع عليه

### إشارة

و النصوص به مستفيضة كقول أحدهما عليهما السلام في صحيحة ابن مسلم بعد سؤاله عن كيفية الصلاة مع القروح التي لا يزال يدمى؟ يصلّى و إن كانت الدماء تسيل.

و مثله خبر ابن عجلان عن الباقر عليه السلام كما في السرائر، و قول الصادق عليه السلام في صحيحة المرادى و حسنته بعد سؤاله عمّن جلده و ثيابه مملوءة دماً و قيحاً من القروح و الدماميل؟ يصلّى في ثيابه و لا شيء عليه و لا يغسلها.

و قوله في صحيحة عبد الرحمن بعد سؤاله عن سيلان دم الجرح الذي لا- يقدر على ربطه و إصابته الثوب: دعه فلا يضرك أن لا تغسله.

و قوله في موثقة السباطى بعد سؤاله عن انفجار الدمل في الصلاة: يمسحه و يمسح يده بالحائط أو الأرض و لا يقطع الصلاة.

و قوله في مرسله سماعه: إذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرأ و ينقطع الدم.

و قول الباقر عليه السلام في خبر أبي بصير بعد ما قيل له: إنك صليت و في ثوبك دم؛ إن بي دماميل و لست أغسل ثوبي حتى تبرأ.

و في خبر الجعفي: رأيت عليه السلام يُصَلِّي و الدم يسيل من ساقه.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤٨

و حمله على دم الجرح لازم، ثم الحقّ ثبوت العفو عنه مطلقاً إلى البرء؛ وفاقاً للصدوق و الثانيين و جماعة لا مع دوام السيلان كالمقنعة و الخلاف و بعض كتب العلامة و الشهيد، و لا- معه أو مع فرات لا- يتسع أداء الفريضة كالمعتبر و الذكرى، و لا- مع مشقة الإزالة كالتواعد و الغنية، و لا معها و عدم الانقطاع كالسائر و المنتهى.

ثم اعتبار لزوم الجرح في العضو كالشيخ في أكثر كتبه و الفاضل في الإرشاد راجع إلى تحديد الرخصة بالبرء كما هو المختار لا إلى دوام السيلان كما قيل.

فأقول الفاضل في المسألة أربعة، لنا ترك الاستفصال في الأخبار إفادتها للعموم ظاهرة و جعل البرء في خبري أبي بصير و سماعه غاية للعفو و منافاتها لما اعتبروه واضحة لعدم اتصاله بتمام البرء عادةً، و دلالة قوله في صحيحة ابن مسلم: و إن كانت الدماء تسيل، على أولوية الحكم عنده عدم السيلان، و قول السائل فيها: و لا يزال يدمي؛ لا يخصيص الحكم بدوام السيلان لا لأن العبرة بالجواب لتعليقه على السؤال من دون إفادة للعموم، بل لعدم نصّه فيه و احتمال تكرّر الجروح حيناً بعد حين كقولهم: لا يزال فلان يتكلم أو يتردد إلى موضع كذا، و لنا حكاية الإجماع من الشيخ على عدم وجوب العصب و التقليل و جواز الصلاة كيف كان إلى أن يبرئ، للمخالفين كون الرخصة لباعث و هو عند كل مخالف يخرج ما ذكره، فإذا انتفى انتفت، و الجواب ظاهر.

## فوائد:

الأول: البرء ظاهر في الاندمال فهو غاية الرخصة و حمله على الأمن من خروج الدم بعيد، مع أن بعده مع الخروج كالقبل للعموم الأدلة و بدونه لا أثر للنزاع إلّا في المختلف.

الثاني: مقتضى الأدلة عدم وجوب العصب و التخفيف و إبدال الثوب.

و قول المنتهى بالإبدال مهما أمكن؛ مدفوع بصحيحة المرادى.

نعم، يستحب غسله كلّ يوم مرة لقوله عليه السلام في مضمرة سماعه: يُصَلِّي و لا يغسل ثوبه كلّ يوم إلّا مرة فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كلّ ساعة.

الثالث: ملاقاته نجاسة أخرى يزيل العفو و وجهه ظاهر و طاهراً كالغرق لا يزيله لإطلاق النصّ و مسّ الحاجة و كون المتنجس أخفّ من منجسه، فقول المنتهى بزواله قصراً للرخصة على مورد النصّ ضعيف.

الرابع: تعديده عن محلّ الضرورة برفع الرخصة وفاقاً للمنتهى و المعالم لانصراف الإطلاق إليه و عدم حاجة إلى ما يثق من تكرّر الإزالة.

## فصل: ما دون الدرهم من الدم إجمالاً عندنا معفو

### إشارة

و حكاية الإجماع عليه متكررة و الأخبار به مستفيضة كقول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن أبي يعفور بعد سؤاله عن علم في ثوبه نقت الدم فينسى غسله و صلى فيه: يغسله و لا يعيد صلاته إلّا إذا كان مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة. و الأمر بالغسل أوّلًا للندب لا الوجوب فلا ينافي العفو.

و قوله في

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٤٩

صحيحه الحلبي بعد نفيه البأس عن الصلاة بثوب فيه دم البراغيث و إن كثر، و لا بأس أيضاً بشبهه من الزعاف ينضحه و لا يغسله، و كون علي بن الحكم و ابن أبي الحلال في طريقها لا يقدح في صحتها لو تاقتهما قطعاً.  
 قيل: الأصل في توثيقهما شهادة الواحد إذ الشيخ وثق الأول و النجاشي الثاني.

قلنا: الظاهر كفايتها في التعديل و إن اخترنا خلافه في بعض كتبنا، مع أن ظاهر الكشي توثيق الأول و العلامة وثقهما و المحقق وصفها بالصحة مع عدم اكتفائه بالواحد في التعديل، فالظاهر عثوره على الأكثر منه، و أمره في خبر ابن سرحان بإتمام الصلاة لمن رأى فيها بثوبه دمًا.

و قوله في حسنة ابن مسلم بعد سؤاله عن رؤية الدم في صلاته بثوبه: إن رأيت و عليك ثوب غيره فاطرحه و صل و إن لم يكن عليك غيره فامض في صلاتك و لا إعادة عليك و ما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس لشيء رأيت أو لم تره فإذا كنت قد رأيت و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله و صليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه.

و قول الباقر في خبر الجعفي بعد سؤاله عن الدم في الثوب: إن كان أقل من قدر الدرهم فلا تعيد الصلاة و إن كان أكثر من قدر الدرهم و كان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته، و إن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة.

و قولهما عليهما السلام في مرسله جميل: لا بأس بأن يصلى الرجل في الثوب و فيه الدم متفرقاً شبه النضح و إن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس ما لم يكن قدر الدرهم.

و قول الرضا عليه السلام: و إن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار درهم و اف.

و الوافي ما يكون وزنه درهماً و ثلثاً و ما كان دون الدرهم الوافي فلا يجب عليك غسله و لا بأس بالصلاة فيه و إن كان الدم خمسة فلا بأس بأن تغسله.

## فروع:

الأول: الظاهر وفاقهم على التسوية بين الثوب و البدن في هذه الرخصة و إن كان الأول مورداً للروايات لاشتراكهما في المشقة الباعثة لها فيثبت التعدي بأتحد الطريق و تنقيح المناط و به يخصص عموم نجاسة الدم و ما دل على طهر البدن في الصلاة و يعضده الأصل و نقل الإجماع من الفاضل، و قول الصادق عليه السلام في خبر مثنى بعد سؤاله عما يخرج من حك الجلد من الدم: إن اجتمع منه قدر خمسة فاغسله و إلا فلا.

و الظاهر إرادة قدر الحمصة وزناً لا سعةً فيقرب من سعة الدرهم، فالتقدير بالدرهم لبيان السعة و بالحمصة لبيان الوزن و لو اريد تقديرها سعةً و انبساطاً تعارضت أخبارها أخبار الدرهم و لزم حمل الأمر بغسلها على الندب.

الثاني: لا عفو في الزائد عن سعة الدرهم إجماعاً لما تقدم من الأخبار و ما دل على نجاسة الدم و تطهير الثوب في الصلاة و لا في قدره على الأصح وفاقاً للأكثر كالصدوقين و الشيخين و

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥٠

الحليين و خلافاً للمرتضى و الديلمي.

لنا عموم أوامر التطهير و إزالة مطلق النجاسة و خصوص الدم كقوله تعالى: «وَيَا بَنِيكَ فَطَهِّرْ»، و قوله عليه السلام: إنما يغسل الثوب من البول و الغائط و المنى و الدم خرج ما خرج فيبقى الباقي.

والتطهير ظاهر في المعنى المعروف، فحملة على غيره باطل، وإطلاق الأمر به يفيد العموم وإلا لزم ما ينافي الحكم. ولنا تيقن الشغل بالصلاة فيلزم تيقن البراءة ولا يحصل بدون الإزالة.

وما تقدم من صحيحة ابن أبي يعفور ومرسلة جميل وأول المفهومين من خبر الجعفي وللمخالف ثانيهما، وأسقط بالأول، وحسنه ابن مسلم ورد بالإضمار وإطلاق الأمر بالصلاة فلا يتقيد إلا بالدليل ودفع بوجود المقيّد وتسويغ الصلاة في آية الوضوء بتطهير الأعضاء الأربعة من دون اشتراط غسل نجاسة خرج ما ثبت وجوب غسله فيبقى غيره على الأصل، ورد بإفادتها اشتراط تطهيرها للصلاة لا بإباحتها المطلقة بعده.

والحق أن الإضمار سيما من الأجلّة غير ضائر لحصوله غالباً عن القطع عند النقل والتحويل بين سؤالات مرتبطة متصلة صرح بالاسم في أولها، إلا أن الحسن على فرض حجّيته لا يقاوم الصحيح المعتضد بأخبار آخر وبالشهرة والآية والعمومات ودلالة العقل، ثم الظاهر أن التعرض في الحسنه وفي خبر الجعفي لحكم الزيادة أو الزيادة والنقصان دون التساوي لندرة وقوعه، وعلى هذا يكون المفهوم الأول مخصّصاً لعموم الثاني وبذلك يحصل الجمع ولا حاجة إلى ما ارتكبه المخالف من حمل الأمر بال غسل والإعادة عند المساواة على الندب، على أن الاستثناء الإعادة والمنع في الصحيحة والمرسلة وإن خصّ ظاهراً بصورة التساوي إلا أن دخول حالة الزيادة فيه مقصود بطريق الأوليّة، فالحمل على الأولى على الندب وفي الثانية على الوجوب يوجب استعمال اللفظ بإطلاق واحد في الحقيقة والمجاز، والظاهر عدم جواز ذلك عند المخالف.

الثالث: الدرهم في الأخبار مطلق؛ فبعضهم قيده بالوفاي المضروب من درهم وثلثه كالصدوقين والشيخين وابن زهرة، وبعضهم به وبالغلي أو به فقط كالحليين والشهيديين وغيرهم، وبعضهم فسّره بسعة الدينار كالعيني، وبعضهم بسعة عقد الإبهام الأعلى كالاسكافي، وبعضهم بعقد السبابة والمقيّد بالغلي بين مقدّر لسعته من أخصص الراحة مدّعياً نسبته إلى بغل قرية بالجامعين يوجد فيها هذه الدراهم كالحلي، وبين مقدّر لوزنه من ثمانية دوانيق كالشهيد مدّعياً نسبته إلى رأس البغل ضربه للثاني في خلافته بسكّة كسروية ويسمى البغليّة قبل الإسلام كسروية، فالتسمية حادثه والوزن كما كان وجرت في المعاملة مع الطرقة وهي لوازم الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥١

أربعة دوانيق، فلما كان زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ منهما المتوسط وهو ستّة دوانيق واستقرّ أمر الإسلام عليه ولذا سمى شرعياً.

قيل: ومنه يظهر وجود البغليّة أولاً وتركه في زمن عبد الملك وحدوث الشرعي ولتقدم زمانه على زمان الصادقين عليهما السلام كما ذكره المسعودي وغيره يكون الجارى في عصرهما هي الشرعيّة المجدّدة دون البغليّة القديمة ولذلك صرح بعضهم بتعيين حمل النصوص على الشرعي لأنّه المتعارف في عصر الحجج عليهم السلام دون البغليّة لعدم دليل على إرادته وعلى ترجيح واحد من تقديراته المتخالفه، مع أن الوقوف على الأقلّ هو الأصل، هذه أقوالهم ولا خلاف في أن المعتبر على كلّ تفسير وتقدير هو السعة دون الوزن، وعندى أن ذهاب المعظم إلى تقيّده بالوفاي والبغلي بلا دلالة بعيد، فالظاهر عثورهم على أن المسمّى بهما كان متعارفاً في عصر الحجج عليهم السلام، ويدلّ عليه تقيّد الرضا عليه السلام ما عفى بالوفاي الذي وزنه درهم وثلث كما مرّ واتّحاده مع البغليّة وكونهما اسماً لواحد ظاهر من تسمية الأكثر ومن اتّحادهما وزناً إذ وزن الشرعي وثلثه هو الثمانية وهو الذي كان متعارفاً في عصر النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء وحدوث التسمية بعده بأحد النقلين على فرض صحّته لا يقدح في المطلوب، والظاهر بقاء تبادره إلى عصر الصادقين عليهما السلام لعدم زواله بحدوث جريان غيره في مدّة قليلة على أن أحكامهم متلقّاه من النبي صلى الله عليه وآله والصحاح مستفيضة بإثباتهما عندهم في صحيفه بإملاء النبي صلى الله عليه وآله وخطّ الوصي عليه السلام فتكون مبتنية على عرف زمانه والضرورة قاضية بشرع هذا الحكم في عصره، فكيف يبتنى على ما لم يكن موجوداً فيه، ثم لا منافاة بين كون الوزن ثمانية دوانيق والسعة بقدر أخصص الراحة وهو ظاهر، وأما سائر التقديرات للسعة كعقد الإبهام وعقد السبابة وسعة الدينار وإن وردت في

كلام القدماء تفسيراً للمطلق كما مرّ، إلّا أنّ الظاهر إرادتهم منه الوافي البغلي و إن فسّره بعض المتأخرين بها أيضاً و هي قريبة من الأخصص، و الأمر في اختلافها هين إذ يتفق مثله في الدراهم بضرب واحد.

و بما ذكرنا تلتئم كلماتهم و يبقى التخالف في مجرّد حدوث التسمية و عدمه بين نقلي الشهيد و الحلّي و لا ضير فيه مع وحدة المعنى.

الرابع: تقدير الجمع في المتفرّق كالاجتماع فلا عفو في الزائد معه على المعفوّ وفاقاً للأكثر.

و قيل بالعفو ما لم يجتمع منه في موضع.

و قيل: ما لم يتفاحش عرفاً.

و الأوّل للمبسوط و السرائر و الشرائع، و الثاني للنهاية و المعتبر.

لنا إطلاق الدرهم في حسنة ابن مسلم و خبر الجعفي و غيرهما، و دعوى انصرافه إلى المجتمع ممنوعة و عموم أوامر التطهير كقوله

تعالى: «وَيَايَكَ فَطَهَّرْتُ» خرج الناقص و يبقى الباقي و عدم تعقّل التفاوت في قدر واحد بالاجتماع و عدمه و اقتضاء الأوّل صحّة

الصلاة و إن استغرق الدم الثوب إذا فرض نقصان كلّ مجتمع

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥٢

عن الدرهم و فصله عن مثله بقدر جزء غير منقسم و التزامه مع القول بطلانها من إصابة درهم واحد مجتمع بعيد، و فرض الحكم في

المتفرّق في صححة ابن أبي يعفور فيكون قوله مجتمعاً حالماً محقّقه لا- خبراً و لا- خبراً بعد خبر حتّى يفيد نقيض المطلوب؛ لتعلّق

السؤال بالنقط المتفرّقة و استبعاد كون واحدٍ منها بقدر الدرهم و لا حالاً مقدّره كقولهم: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً؛ أي

مقدّراً فيه الصيد و إن كانت أدلّ على المقصود لاختلاف زمانها مع زمان العامل و فقده هنا.

قيل: إذا كان حالاً محقّقه أفادت اشتراط الاجتماع أيضاً إذ المعنى حال حال كونه مجتمعاً.

قلنا: التقدير في الاجتماع بملاحظة السؤال ملحوظ و مجرّد ذلك بلا اختلاف في الزمان لا يجعل الحال مقدّره لاشتراطهما فيها معاً

فإذا انتفى الاختلاف كانت محقّقه و إن كان التقدير ملحوظاً.

قيل: فيختصّ الدلالة بما قدر فيه الاجتماع لا بما حقّق.

قلنا: لا ضير فيه لمناسبة السؤال على أنّه يدلّ عليه بمفهوم الموافقة للمبسوط جعله في الصححة، و في مرسله جميل خبراً، و دعوى

تعلّق السؤال بالنقط من حيث الاجتماع و الانفراد و جوابه قد ظهر.

و ممّا ذكر تظهر حجّة النهاية و جوابها، ثم لا فرق في محلّ التفرّق بين كونه ثوباً أو ثياباً أو أحدهما مع البدن فيضمّ بعضها إلى بعض

في التقدير وفاقاً للثانين لعموم الأدلّة.

الخامس: لو أصاب الدم وجهي الثوب فإن لم يكن بالتفشيّ فإثان وفاقاً و إن كان به فواحد عند الأكثر مطلقاً و عند الشهيد لورق

الثوب عرفاً و إلّا تعدّد، و المراد بالوحدة إلغاء أحد الوجهين لا- الحكم باتصالهما مع الاعتبار و بالتعدّد الانفصال لا- اعتبارها مع

الاتّصال.

ثمّ المراد بالثوب على الظاهر ما لم يتألّف من أجزاء متعدّدة كالظهاره و البطانة و القطن المحشوّ بينهما و لو تركّب منها فكلّ منها

بمنزلة ثوب منفرد.

السادس: زوال العين بغير المطهر في غير المعفو لا- يثبت العفو، و وجهه ظاهر و في المعفو لا يرفعه لخصّة النجاسة و شمول الأدلّة و

ملاقاته لنجاسة اخرى أو لمائع طاهر يبلغ مجموعهما الدرهم ينفيه و وجهه ظاهر، و لمائع طاهر لا يبلغ مجموعهما الدرهم لا ينفيه وفاقاً

للكري و خلافاً للبيان و المنتهى.

لنا الأصل و إطلاق النصّ و مسّ الحاجة و كون المتنجس أخفّ من منجسه إذ الفرع لا يزيد على أصله، و عمومات الإزالة بأدلّة العفو

مخصّصة، فالاحتجاج بها على وجوبها ساقط و العلل الشرعية لا يلزم انعكاسها لانتفاء الرخصة في أكثر مواردنا فالتمسك بانتفاء علّة

العفو باطل.

قيل: التكليف بالصلاة متيقن، فتيقن البراءة لازم ولا يحصل إلا بحصول شرطها.

قلنا: الشرط عدم العلم بمانع النجاسة لا القطع بعدمها.

السابع: الحق جواز الصلاة مع حمله غير ملبوس فيه دم يسير لا لعموم الترخيص لمنعه، بل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥٣

لاختصاص أدلة الإزالة بالملبوس فيبقى غيره على الأصل.

و ربما قيل بالمنع لا تنفاه علمه العفو؛ أعنى المشقة و سقوطه على ما ذكر ظاهر؛ إذ إثبات الجواز بالأصل لا بوجود علمه العفو، و مع التسليم لا يعتبر انعكاسها و إلا تطلب العلة لتخلف المشقة عن كثير من صور الرخصة، ثم على التقديرين لا وجه للتقييد باليسير إذ على أحدهما يجري الحكم في الكثير ما لم يتعد إلى الثوب أو البدن، و على الآخر لا يجري إلا في الناقص عن الدرهم دون غيره و إن صدق عليه اليسير.

الثامن: لا عفو في دم الحيض للإجماع و توقف يقين البراءة عن يقين الشغل على إزالة مطلقه و عمومات إزالة مطلق النجاسة و الدم و اشتراط الصلاة يطهر الثوب و الجسد و بطلانها بنجاستهما و دم الحيض و إن قل منجس و يعضده قوله تعالى: «وَيَايَكَ فَطَهَّرْ» بملاحظة وجوب الناسي خرج ما خرج باخبار العفو فيبقى الباقي على مقتضى العموم، و يدل عليه صريحاً قول الصادقين عليهما السلام في خبر أبي بصير: لا تُعاد الصلاة من دم لم تبصره إلا دم الحيض فإن قليله و كثيره في الثوب إن رآه و إن لم يره سواء. و قول الصادق عليه السلام في خبر ابن كليب في الحائض: تغسل ما أصاب ثيابها.

و ضعفهما منجبر بالعمل مع عدم معارض لهما إذ تناول أخبار العفو لدم الحيض محل كلام، و لو سلم بينهما عموم من وجه و الترجيح لهما لا اعتضادهما بالعمومات و العمل، و ما أورده في المعتبر من قوله عليه السلام لأسماء حثيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء. و قول الرضا عليه السلام: و إن كان الدم حمصه فلا بأس بأن لا يغسله إلا أن يكون دم الحيض فاغسل ثوبك منه، و مثله دم الاستحاضة و النفاس.

وفاقاً للشيخ و جماعه و خلافاً لظاهر بعضهم، و دم نجس العين وفاقاً للراوندى و ابن حمزة و الفاضلين و خلافاً للحلى. لنا على الأول ما تقدم من العمومات و وجوب تحصيل اليقين بالبراءة في التكاليف الثابتة و كون النفاس حياً محتسباً و اشتقاق الاستحاضة منه و اشتراكهما في إيجاب الغسل و هو يشعر بالتغليظ للمخالف دخولهما تحت عموم العفو و رد أولهما بالمنع و ثانياً بخروجهما عنه لما مرّ، و على الثاني بعد ما تقدم تضاعف نجاسته بملاقاة جسده، فالعفو على التسليم متعلق بنجاسة الدم من حيث هي لا من حيث ملاقاته النجس و مراعاة الخبثيات في أمثال المقام لازمة، و منع دلالة الكلام عليها مكابرة.

قيل: لا معنى لتنجس النجس بنجاسة اخرى.

قلنا: استبعاد في مقابلة الحجّة للحلى نقل الإجماع و دخوله في العموم و جوابهما ظاهر.

و مما ذكرنا يظهر عدم العفو في دم مطلق الميتة و إن لم نعثر على مصرح به.

التاسع: المشتبه بالمعفو و غيره معفو إذ المشتبه بالمحصور و غيره يلحق بالثاني و

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥٤

المعفو غير محصور و غير المعفو محصور.

قيل: تعارض فيه أدلة العفو و عمومات الإزالة و التخصيص في كل منهما ممكن.

قلنا: غلبة الظن بكونه من الأغلب يرجح العفو و وجوب تحصيل يقين البراءة معارض بأصالة عدم الاجتناب.



## فصل: لا خلاف في العفو عن مطلق النجاسة فيما لا يتم الصلاة فيه وحده

### إشارة

لأصالة البراءة عن التكليف بالإزالة والاجتناب واستفاضة النصوص كما دلّ على نفى البأس عن الصلاة في كلّ ما لا يجوز فيه الصلاة وحده إذا كان عليه الشيء؛ أي النجاسة مثل القلنسوة والتكئة والجورب كموثقة زرارة عن أحدهما عليهما السلام أو في قلنسوة نجسة كخبر زرارة عنه عليه السلام، أو في الشيء الذي لا يجوز فيه الصلاة وحده يصيبه القدر مثل القلنسوة والتكئة والجورب كمرسلة ابن أبي البلاد عنه، أو في كلّ ما لا يجوز فيه الصلاة مثل التكئة الابريسم والخفّ والزناز يكون في السراويل كخبر الحلبي عنه عليه السلام، أو في كلّ ما كان على الإنسان أو معه ممّا لا يجوز الصلاة فيه وحده كالقلنسوة والتكئة والكمرة والنعل والخفين وما أشبه ذلك كمرسلة ابن سنان عنه، أو في الخفّ الذي أصابه القدر إذا كان ممّا لا يتم فيه الصلاة كمرسلة حماد بن عثمان عنه وهي عند التحقيق صحيحة وإرسالها غير قاذح لكون حماد ومَن روى عنه وهو صفوان بن يحيى مَمَّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، على أنّ الضعف والإرسال في هذه الأخبار غير ضائر لمطابقتها الأصل وموافقته للعمل ومخالفتها مذهب العامة.

### تنبيهات:

الأول: الحقّ المشهور تعميم الحكم في كلّ ما لا يتم فيه الصلاة من غير تخصيص بالقلنسوة والتكئة والخفّ والنعل والجورب كالراوندي ولا بالملابس كالحلّي، ولا بها مع كونها في محلها كالفازل، والتعميمات في الأخبار حجّة عليهم على أنّ الأدلة لا تفيد أزيد من اشتراط طهر الثياب فيبقى المحمول على أصالة العدم.

الثاني: المراد بما لا يتم فيه الصلاة ما لا يستر العورة والساتر في العرف ما يستر من الألبسة والأثواب فلا يطلق عرفاً على غيرها كبعض المذكورات وأمثال الحشائش والأوراق وإن أمكن التستر به، فما يُطلق عليه الثوب واللباس عرفاً إن ستر وجب طهره وإلّا فلا، وغيره لا يشترط طهره وإن ستر إذ الاستفادة من أخبار الإزالة اشتراط طهارة الثوب فغيره على أصالة البراءة والعدم.

ومن مفاهيم أخبار المقام عدم العفو في نجاسة ما يتم فيه الصلاة؛ فإذا كان المراد به الساتر من الأثواب عرفاً يبقى الساتر من غيرها على مقتضى الأصل، ولو اريد بالساتر مطلقاً ما يمكن به التستر

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥٥

لزم خروج أكثر موارد العفو عنه كالحفّ والقلنسوة وكثير من الحشائش والأوراق لإمكان ستر العورتين بها؛ إذ المراد بهما على الأصحّ القبل وهو القضيب والاثنيان والدبر وهو نفس المخرج.

الثالث: ظاهر الأكثر عدم العفو في نجاسة العمامة لصدق الثوب عليها عرفاً وعدم التمثيل بها في الأخبار مع كونها ممّا يعمّ البلوى. وفي فقه الرضا عليه السلام: فإن أصاب قلنسوتك وعمامتك أو التكئة والجورب والخف منى أو بول أو دم أو غائط فلا بأس بالصلاة فيه؛ وذلك أنّ الصلاة لا تتم في شيء من هذا وحده وهو فتوى الصدوقين بعينه كما هو دأبهما في جميع ما فيه، وربما رُجِح ذلك لأصالة عدم الإزالة والاجتناب ومنع صدق الثوب على العمامة عرفاً، فأخبار الإزالة لا اختصاصها به لا يتناولها وعدم التمثيل لا يفيد شيئاً إذ عدم المدرك ليس مدرك العدم والحقّ صدق الثوب على العمامة عرفاً، فقول الأكثر أظهر، وحملها في كلامه على الصغيرة التي لا تستر العورة كالعصابة ممكن.

الرابع: حمل الصبي أو حيوان طاهر غير مأكول اللحم لا يبطل الصلاة للأصل وكون نجاسته في جوفه كالحامل؛ ولأنّ النبي صلى الله

عليه وآله حمل امامه و هو يُصَلِّي و ركبه الحسين عليه السلام و هو ساجدٌ، و كذا حمل قارورة فيها نجاسةً وفاقاً للخلاف و المعتبر و الذكرى و المجامع و أكثر الطبقة الثالثة و خلافاً للمبسوط و الحلى و الفاضل.

لنا بعد أصالة البراءة كونه محمولاً لا تتم الصلاة فيه وحده للمخالف صدق حمل النجاسة فتبطل الصلاة كما لو كانت على الملابس، و ردّ بعدم دليل على وجوب إزالتها عن غيرها، و نقل الإجماع من الشيخ و ردّ بإرادته الشهرة بين العامة منه لتسليمه أولاً عدم نصّ من الأصحاب فيه و على المختار لا حاجة إلى شدّ رأسها مع أمن التعديّة و من اشتراطه من العامّة إنّما قاسه على الحيوان لعدم قولهم بالعمو عن نجاسة ما لا يتم فيه الصلاة فالتقييد به في عبارات الأصحاب متابعه لهم على غفلة.

الخامس: يستحبّ تطهير النعلين من النجاسة لقول الصادق عليه السلام في صحيحة عبد الرحمن: إذا صلّيت فصلّ في نعليك إذا كانت طاهرة فإنّه يُقال ذلك من السنّة.

و مثلها حسنة بن المغيرة و الشيخان و ابن زهرة على تعميم الحكم في كلّ ما لا يتم فيه الصلاة، و ما وقفنا على دليل يقتضيه و القياس على النعل باطل، و دعوى الأولوية ممنوعة.

السادس: الفاضل على وجوب القيء إذا تناول خمراً أو ميتة لتعليل الحرمة بالتغذية و وجودها في الاستدامة و فرّغ عليه بطلان صلاة تاركه مع السعة إذ الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده الخاص، و النهي في العبادة يوجب الفساد و يأتي التعليل و التفريع في أكل كلّ حرام

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥٦

يوجب بطلان صلاة آكله مع البقاء في جوفه و التزامه مشكل.

السابع: الدم المحتقن تحت جلد بنفسه أو بالإدخال معفو لخروجه عن حدّ المطلوب، و اختصاص أدلّة التطهير به مع دلالة بعض الظواهر على العفو عن البواطن فالحكم بوجوب إخراجه مطلقاً كالشهيد بعيد، و مع الإدخال كالفاضل إن كان لنجاسته فكذلك و إن كان لصدق الاغتذاء و تحريمه مع نجاسة الغذاء فغير بعيد، إلّا أنّ تحقّق الاغتذاء غير معلوم، بل المعلوم عدمه، و على قولهما يلزم بطلان الصلاة مع الإخلال كما صرح به الفاضل إمّا لصدق نجاسة البدن أو الاستلزام الأمر بالشئ النهي عن ضده و اقتضاء النهي في العبادة الفساد.

الثامن: لو جبر عظم بعظم نجس و جب قلعه مع أمن التلف و المشقّة لعدم العفو عنه و يعضده ظاهر الوفاق و حكايته من الشهيد، فالإخلال به يبطل الصلاة لمبطلاتها بنجاسة البدن و مشتراطات الإزالة في صحّتها و أوامر مطلقها المستلزمة للنهي عن الضدّ مع كون النهي في العبادة موجباً للفساد.

نعم، الظاهر انتفاء الوجوب و البطلان باكتساء اللحم وفاقاً للذكرى لالتحاقه بالبطن و صيرورته نجاسة متصلة كالدم، ثمّ جواز الجبر بعظم ميت ظاهر العين من غير الآدمي ظاهر لعدم تنجسه بالموت و من الآدمي محتمل لطهارته و لتجويز الصادق عليه السلام في خبر ابن زرارة وضع سنّ ميت مكان سنّ ساقطة، و يمكن المنع لوجوب دفنه و التجويز في السنّ كالاستثناء لعدم وجوب دفنه و لو وجب لزم المنع فيه أيضاً و طرح الخبر.

التاسع: إذا خاط جرحه بخيط نجس و جب قلعه لصدق نجاسة البدن و لو أخلّت به بطلت صلاته.

العاشر: اتصال طرف ثوبه الذي لا يقلّه إذا قام بنجاسة لا يبطلها كاتصال كلّ ما هو حامله إذا لم يوجب حمل نجاسته كحبل مشدود في وسطه و إن تحرّكت بحركته لعدم حمل و لبس و خروجه عن حدّ الساتر و الخارج عن الثوب و الجسد لا عبرة به.

الحادى عشر: صاحبة المعفو من النجاسة في المسجد يبطل الصلاة في السعة لوجوب إزالة مطلقها عنه فوراً كما علم و الأمر بالمضيق يقتضى النهي عن ضده الموسّع و النهي في العبادة يوجب الفساد، و احتجاج الفاضل على البطلان بورود النهي عن الكون فيه بنجاسته، مدفوع بعدم استفادته من الأدلّة.

الثاني عشر: إصاق المرأة شعرها بشعر نجس العين حرام مبطل للصلاة، وقد علم وجهه و بشعر غيره جائز غير مبطل لأصالة البراءة و عدم قبوله النجاسة.

نعم، يكره ذلك وفقاً لقول عليّ في خبر القاسم بن محمد بن سؤاله عن امرأة تمسّط العرائس: لا بأس و لكن لا تصل الشعر بالشعر. و قول النبي صلى الله عليه و آله

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥٧

لماشطه بعد كلام: لا تصل الشعر بالشعر، كما في مرسله ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام.

و إطلاق الشعر يتناول كل طاهر، فالنهي يعمه، و الظاهر تخصيصه بشعر غير المأكول لبعض العمومات و ظاهر المنتهى خصصه بشعر الآدمي، و النهي محمول على الكراهة لقول الباقر عليه السلام في خبر الاسكافي بعد سؤاله عن القرامل التي تضعها النساء في رءوسهنّ يصلنهن بشعورهنّ: لا بأس على المرأة ما تترتب به لزوجهما، فقيل له: بلغنا أنّ النبي صلى الله عليه و آله لعن الواصلة و الموصولة؟ فقال: الواصلة التي تزني في شبابها، فلما كبرت قادت النساء إلى الرجال، و القرامل ما يشدّ المرأة في شعرها من شعر و غيره.

و بعض العامة على التحريم لما روي أنّ النبي لعن الواصلة و المستوصلة و النامصة و المتمصة و الواشرة و المستوشرة، و الواصلة هي التي يصل شعرها أو شعر غيرها بغيره، و المستوصلة الموصول شعرها بأمرها و قد ظهر توجيهه. ثم إطلاق الشعر يفيد الكراهة في الإصاق بشعرها المقطوع و يمكن التخصيص بغيره لأنّه الغالب الشائع و الظاهر شمولها لوضع الذوائب المقطوعة على الرأس و إن لم يكن وصل لوحده الطريق.

### فصل: من صلى مع نجاسة لم يعف عنها فإما عالم بها عامد أو ناسي أو جاهل

، و الأوّل يعيد في الوقت و خارجه بالإجماع المحقق و المحكى من جماعة و استفاضة النصوص بلا معارض كما تقدّم في الدم المعفو من حسنتي مسلم و خبر الجعفي، و في دم الحيض من خبر أبي بصير، و ما دلّ على الإعادة برؤية المنى أو البول قبل الصلاة أو في أثناءها و عدمها إن رآه بعدها إذا نظر في ثوبه قبل الصلاة و لم يجد كصحيحة ابن مسلم عن الصادق عليه السلام أو بعلمه الجنابة أو الدم قبلها و عدمها بدونه كحسنة ابن سنان عنه أو بعدم غسل الذكر بعد البول مطلقاً أو مقيداً بالعمد كصحيحتي زرارة و ابن اذينة عنه، و قوله في موثقة أبي بصير بعد سؤاله عن الصلاة و في ثوبه بول أو جنابة علم به أو لم يعلم فعليه الإعادة إعادة الصلاة إذا علم. و قول الرضا عليه السلام: فاغسل ثوبك منه؛ أي من دم الحيض و من البول و المنى قلّ أم كثر و أعد منه صلاتك علمت به أم لم تعلم به من قبل أن تصلّي فلا إعادة عليك.

و إطلاقها يوجب الإعادة في الوقت و خارجه و مع تذکر النجاسة و عدمه عند قيامه إلى الصلاة بعد سبق علمها و ما يوجب الإعادة عند نسيانها أو الجهل بها توجيهاً عند العمد و التذکر بطريق أولى، ثمّ الجاهل بالحكم الشرعي كالعالم به لعدم معذوريته إلّا فيما استثنى بدلالة خارجه و الشرط في التكليف هو الفهم فعلاً أو قوّة قريبه و هو حاصل له لتمكّنه من العلم بتفصيل ما علمه من التكليف إجمالاً

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٥٨

كتمكّن من أعطى طوماراً مطوّياً ليعمل بما فيه فلا يلزم من تكليفه تكليف الغافل فاندفع ما قيل كونه كالعالم في وجوب الإعادة في الوقت مسلم لعدم حصول الامتثال فيبقى تحت العهدة و في القضاء غير مسلم؛ لأنّه فرض جديد يتوقّف على الدليل، و في استحقاق العقاب مشكل؛ لأنّه تكليف بما لا يُطاق.

نعم، هو مكلف بمقدّمات الفعل من التعلّم و النظر إذا علم وجوبهما بالشرع أو العقل فيأثم بتركهما إلّا بترك ما هو المجهول لمّا علم من كونه مكلفاً فيأثم بترك الفعل كالعالم و القضاء لكونه فرضاً جديداً إن ثبت بدليل يتناولهما و إلّا سقط عنهما، فالفرق تحكم على

أنه لو لم يكن مكلفاً بالإزالة لم يلزم وجوب الإعادة في الوقت إذ لم يكن تكليفه إلّا ما فعل، فالامثال قد حصل و ما سلمه من عدم حصوله يوجب تكليفه بها و استحقاها العقاب و هو يناهى قوله أخيراً إلّا أن يُقال حصول علمه في الوقت يؤثر في الإعادة و يلغى ما كان فاسداً في الواقع لبقاء وقت التكليف فلا يسقط، و في خارجه لا توجبها لانقضائه فيسقط، ثم انحصار تكليفه بمقدمات الفعل دونه بنفى مخاطبة الكفار بالفروع و هو باطل بالإجماع، فالحق تكليفه بهما معاً و في الناس أقوال ثالثها الإعادة في الوقت دون خارجه و الأول للأكثر و الثاني للشيخ في بعض أقواله و للمعتبر و أكثر الطبقة الثالثة، و الثالث له في الاستبصار و للفاضل في بعض كتبه للأول حكاية الإجماع من الحلّي و إخلاله بالشرط فيلزمه التلافي، و عموم الأخبار السابقة و صحيحة ابن أبي يعفور المتقدمة و ما دلّ على إعادة الصلاة برؤية الرعاف أو المنى مع نسيانه عند القيام إلى الصلاة كصحيحة زرارة و إضمارها غير ضائر لما علم مع أنها في العلل مسندة إلى الباقر عليه السلام، أو برؤية الدم مع النسيان عقوبة لنسيانه كموثقة سماعة عن الصادق عليه السلام، أو بعلمه بالدم قبل الصلاة مع نسيانه و عدمها بدونه كموثقة أبي بصير عنه، أو بإصابة فخذه نكته من بول مع نسيانه حتى يصلّي فيه كخبري ابن زياد و ابن ميمون عنه، أو بعدم غسل المخرج بعد البول مع نسيانه حتى يصلّي كمرسله ابن بكير و سماعة و ابن أبي نصر عنه، و للثاني كون الصلاة مشروعاً مأموراً بها فلا وجه لإعادتها.

و قوله صلى الله عليه و آله: عفى لأمّتي الخطأ و النسيان.

و قول الكاظم عليه السلام في صحيحة أخيه بعد سؤاله عن رجل ذكر و هو في صلاته أنه لم يستنج من الخلاء: ينصرف و لا يستنجي من الخلاء و يعيد الصلاة و إن ذكر و قد فرغ من صلاته أجزاء ذلك و لا إعادة عليه.

و قول الصادق عليه السلام في صحيحة العلاء بعد سؤاله عن الرجل يصيب ثوبه الشيء ينجسه فينسى أن

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: 159

يغسله فيصلّي فيه ثم يذكر أنه لم يكن غسله أ يعيد الصلاة؟ لا يعيد قد مضت الصلاة و كتبت له.

و نفيه الإعادة في خبري ابن سالم و ابن أبي نصر عمّن بال و نسي غسل المخرج حتى فرغ من صلاته.

و في موثقة ابن موسى عمّن نسي الاستنجاء من الغائط حتى يصلّي، و للثالث بعد الجميع بحمل الأدلة عن التذكر في الوقت و الأخيرة عليه بعده مكاتبه ابن مهزيار قال: كتب إليه سليمان بن راشد يخبره أنه بال في ظلمة الليل و أنه أصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك أنه أصابه و لم يره و أنه مسحه بخرقه ثم نسي أن يغسله و تمسح بدهن فمسح به كفيه و وجهه و رأسه ثم توضأ وضوء الصلاة فصلّي، فأجابته بجواب قرأته بخطه: أما ما توهمت ممّا أصاب يدك فليس بشيء إلّا ما تحقّق فإن تحققت ذلك كنت حقيقاً أن تُعيد الصلوات التي كنت صلّيتهاً بذلك الوضوء بعينه ما كان منهنّ في وقتها و ما فات وقتها فلا إعادة عليك لها من قبل أن الرجل إذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة إلّا ما كان في وقت و إذا كان جنباً أو صلّي على غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات التي فاتته؛ لأنّ الثوب خلاف الجسد أي نجاسة الجسد الحديثة أشدّ من نجاسة الخبث المتعلقة بالثوب غالباً، و لذا اختلف حكمهما، و الظاهر عدم العبرة بهذه الرواية لا لجهالة السائل و المسئول و كونها مكاتبه إذ المدار على قول الثقة و هو لا ينقل إلّا عن الإمام، بل لإجمالها و اضطرابها لإفادتها صحّة الوضوء و إن لم يطهر محاله و التزامه بتجوير رفع الخبث و الحدث بغسل واحد كما ترى و حمل التحقيق على التحقّق بالإصابة إلى غير محاله من اليدين تعسّف و اقتضائها صحته مع المسح برطوبة نجسه لتنجس رأسه حين التمسح بالدهن فتنجس اليد بملاقاته ثانياً فيحصل المسح في مواضعه برطوبة نجسه و احتمال عدم تنجس الرأس لتمسّحه بجزء طاهر من اليد يوجب عدم نجاسة شيء من البدن بناءً على طهارة أعضاء الوضوء بمائه و كون ما ينجس بالبول منها؛ لأنه من الكفّ بنصّ السائل و هذا يناهى الحكم بالإعادة في الوقت لأجل النجاسة و احتمال التغير بين موضع التمسح و المسح لعدم وجوب الاستيعاب فيه ضعيف، و أيضاً قوله: بذلك الوضوء، يفيد عدم الإعادة بوضوء آخر مع اشتراك الوضوءين في علتهما و الدفع بكونه إشارة إلى وضوءه مع النجاسة أو متعلقاً بقوله يعيد، بعيد.

و مما ذكر يظهر أنّ هذه الرواية غير صالحة لتأسيس حكم شرعي لا سيما مع معارضتها للصحيح و شذوذ العامل بها إذا كثر، فحامل الشيخ في كتب الأخبار للجمع و الإيراد دون الترجيح و الاعتضاد، فالعامل بها ينحصر بالفاضل في بعض كتبه و ربما وافقه نادر من الطبقة الثالثة فالقول

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦٠

الأخير بين الضعف و إن قار المتعارضات إلى التآلف و الجمع و الأول و إن كان أشهر فتوى و رواية إلا أنه يوجب ما لا يصح من إطراح أخبار لا يقصر عن إخباره صحته و كثرة، فخير الثلاثة أوسطها لمقاومته ما يعارضه رواية و فتوى مع حصول الجمع به بحمل مطلقات الإعادة على صورة العمد و مقيداتها بالنسيان على الاستحباب و المكاتبه الفارقة بين الوقت و خارجه على تأكده، و يعضده أصالة الصحة و البراءة و قوة التعليل المستفاد من صححة العلاء.

نعم، هذا الترجيح يخصّ بغير صورة السهو عن الاستنجاء إذ لا-قائل فيها بعدم الإعادة مطلقاً كما يأتي، فالمختار أولها كما نعلم غير المختار هنا.

و الجاهل إمّا يحتمل تأخرها عن الصلاة أو لا، فعلى الأول لا يعيد في الوقت و خارجه بالإجماع عملاً بأصول أربعة تأخر الحادث و البراءة و الصحة و عدم النجاسة، و يعضده عدم العبرة بالشكّ بعد الفراغ لقول الصادق عليه السلام في صححة زرارة بعد ما قال له: فإن ظننت أنه قد أصابه و لم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر شيئاً ثمّ صلّيت فيه فرأيت فيه تغسله و لا تعيد الصلاة؛ لأنك كنت على يقين من طهارتك ثمّ شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً.

و على الثاني لا يعيد في خارج الوقت بالإجماع المحقق و المحكى من السرائر و المهذب و ربما فهم من المنتهى تحقّق الخلاف فيه و لا عبرة به و في الوقت على الأشهر الأصحّ خلافاً للمبسوط.

لنا حصول الامتثال المقتضى للإجزاء و ما تقدّم من خبر الجعفي و صححة ابن مسلم و حسنة ابن سنان و موثقة أبي بصير و قول الصادق عليه السلام في صححة عبد الرحمن بعد سؤاله عمّن صلّى و في ثوبه جنابه أو دم حتّى فرغ ثمّ علم: قد مضت صلاته و لا شيء عليه. و قوله في خبر أبي بصير بعد سؤاله عمّن صلّى و في ثوبه جنابه أو دم حتّى فرغ ثمّ علم: قد مضت صلاته و لا شيء عليه. و نفيه الإعادة في صححة عيص عمّن صلّى في ثوب غيره مع إخباره بعد الصلاة بعدم جوازها فيه، و في دلالتها تأمل.

و قول الكاظم عليه السلام في خبر أخيه كما في قرب الإسناد بعد سؤاله عن رجل احتجم فأصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتّى إذا كان من الغد: إن كان رآه فلم يغسله فليقض جميع ما فاته على قدر ما كان يُصلّى و لا ينقص منها، و إن كان رآه و قد صلّى فليعتدّ بتلك الصلاة ثمّ ليغسله.

للشيخ قياس العلم بعد الفراغ في الوقت على العلم في الأثناء و رد بظهور الفارق، و ما دلّ على الإعادة بوجودان الجنابه أو البول في الثوب بعد الصلاة و إن لم يعلم به قبله كصححة وهب و خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام و ما تقدّم من قول الرضا عليه السلام، و اجيب بالحمل على الاستحباب.

ثمّ الظاهر وفاقهم على عدم الإعادة مطلقاً، فاحتمال وجوبها إن لم يتفحص عن ثوبه قبل الصلاة إحداث ثالث و ما دلّ على ذلك كصححة ابن مسلم المتقدمه، و خبر الصيقل محمول على الندب على أنّ دلالة الأولى بمفهوم الشرط الخارج هنا

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦١

مخرج الغالب فلا يكون حجّة.

و قول الصادق عليه السلام في المنى تغسله الجارية ثمّ يوجد: أعد صلاتك أمّا أنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء. لا يدلّ عليه.

## فصل: لو علم بالنجاسة في أثناء الصلاة فإنما يقطع يسبقها عليها أو لا

## إشارة

، فعلى الثاني إن أمكنه الإزالة استمرّ وإلا استأنف، و الظاهر وفاقهم عليه.

قيل: و على القول بإعادة الجاهل في الوقت يلزم هنا الاستئناف مطلقاً و ردّ بمنع التلازم لإمكان اشتراط إعادة بوقوع الصلاة بأسرها مع النجاسة أو بحصول العلم بها ما لم يفرغ عنها، فالاستلزام من الجانبين مفقود، و لذا صرح في المبسوط بهذا التفصيل مع قوله فيه بإعادة الجاهل.

قلنا: بعد ظاهر الوفاق قول الصادق عليه السلام في صحيحه معاوية: لو أن رجلاً رجع في صلاته و كان عنده ماء أو من يشير إليه بماء فتناوله فقال برأسه فغسله فليبين على صلاته و لا يقطعها و بملاحظة مفهومها يثبت تمام المطلوب.

و قول الباقر عليه السلام في صحيحه ابن مسلم بعد سؤاله عمن يأخذه الرعاف أو القيء في الصلاة يفتل فيغسل أيضاً و يعود في صلاته و إن تكلم فليعد و ليس عليه وضوء، و الظاهر أن المراد بالانفتال و الغسل ما لا يوجب فعل المبطل فلا يفيد ما لا قائل به من البناء مع عدم الكلام مطلقاً.

نعم، يفيد ذلك قوله في صحيحه إسماعيل بعد سؤاله عن عروض الرعاف لإمام الجماعة: يخرج فإن وجد ماءً قبل أن يتكلم فليغسل الرعاف ثم ليعد فليبين على صلاته.

و الظاهر لزوم طرحها لعدم قائل بها.

و في خبري أبي حمزة و ابن يقطين عن الباقر و الكاظم عليهما السلام تصريح يناقضه الرعاف من غير تفصيل و حملهما على ما هو الغالب من افتقار إزالته إلى فعل المبطل فتعين جمعاً، و كذا ما دلّ على إعادة برؤية نجاسة في الأثناء مطلقاً كصحيحه ابن مسلم المتقدمه و صحيحه زرارة، أو ما دلّ على وجوب المضى مطلقاً كموثقة داود في الرجل يُصلى فأبصر في ثوبه دمًا، قال: يتم.

تُحمل على صورة إمكان الإزالة أو عدم تمكنه من سائر آخر و ما دلّ على وجوب الإتمام مع منافاته الحمل على الغسل.

أو الطرح كقول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان على ما في السرائر: إن رأيت في ثوبك دمًا و أنت تُصلى و لم يكن رأيتيه قبل ذلك فأتّم صلاتك فإذا انصرفت فاغسله.

تحمل على الأخير فقط، و بذلك يحصل الجمع بين مُطلقات الإعادة و الإتمام و هو أيضاً من شواهد التفصيل.

و على الأول بعضهم على الاستئناف مطلقاً و الأكثر على التفصيل المذكور.

و ظاهر المدارك التخيير بين الإتمام و الإعادة مع استحبابها، و الحقّ عدم التلازم بين الاستئناف و القول بإعادة الجاهل و بين الإتمام إذا أمكن الإزالة و القول بعدمها بظهور الفرق للأول ما دلّ على الإعادة برؤية النجاسة في الأثناء مطلقاً مع ردّ ما يخالفه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦٢

بالإجمال و الاضطراب كصحيحه ابن مسلم المتقدمه و موثقة سماعة قال: سألت الصادق عليه السلام عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يُصلى؟ قال: يُعيد صلاته.

فإنّ ظاهر قوله: حتى يصلى بلفظ المضارع يشمل صورة النزاع.

و ما أورده في السرائر من قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان: و إن كنت رأيتيه- أي الدم- في ثوبك قبل أن تُصلى فلم تغسله ثم رأيتيه بعد و أنت في صلاتك فانصرف و اغسله و أعد صلاتك.

و صحيحه زرارة عن الباقر عليه السلام قال: قلت: أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره، إلى أن قال: فهل عليّ إن شككت في أنه قد أصابه



شيء أن أنظر فيه؟ قال: لا، ولكنك إنما تريد أن يذهب الشك الذي وقع في نفسك؟ قلت: إن رأيته في ثوبي و أنا في ثوبي و أنا في الصلاة؟ قال: تنقض الصلاة و تعيد إذا شككت في موضع منه ثم رأيته و إن لم تشك ثم رأيته رطباً فقطعت الصلاة و غسلته ثم بنيت على الصلاة؛ لأنك لا تدري لعله شيء وقع عليك.

قوله: إن رأيته في ثوبي الخ، إما مبتدأ أو مرتبطة بقوله: فهل عليّ إن شككت حتى يكون السؤال عن رأيه مطلقاً، أو مع سبق الشك قبل الصلاة في إصابته الثوب، فأجابه بالنقض و الإعادة إذا رآه في أثنائها مع سبق الشك؛ إذ الرؤية معه توجب التيقن بالسبق و البناء إن رآه بدونه؛ أي مع خلو ذهنه عن ذلك بحيث احتمل تجدده في الأثناء، و حاصله وجوب الاستئناف مع تيقن السابق و البناء بدونه، و الأخير ممّا لا قائل به كما مرّ، و للثاني الجمع بين ما تقدّم بحمله على صورة تعدّر الإزالة و بين ما دلّ على الإنتمام مطلقاً بحمله على صورة إمكانها كموتقة داود المتقدمة و حمل الدم فيها على ما دون الدرهم ممكن، و قول الكاظم عليه السلام في صحبته أخيه بعد سؤاله عن ثوب أصابه الخنزير و نسي ذلك إلى وقت الصلاة: إن كان دخل في صلاته فليمض و إن لم يكن دخل في صلاته فليضح ما أصابه من ثوبه إلّا أن يكون فيه أثر فيغسله، و احتمال رجوع الاستثناء إلى الشرطين بعموم الوضع أو الاشتراك فأتّم، و تحقيقه في الاصول.

و حينئذ يفيد المضيّ إن لاقاه بلا رطوبة و وجوب الغسل مع الإعادة أو البناء إن لاقاه معها.

و حسنه ابن مسلم قال: قلت له: الدم يكون في الثوب و أنا في الصلاة، قال: إن رأيته و عليك ثوب غيره فاطرحه و صلّ و إن لم يكن عليك غيره فامض في صلاتك و لا إعادة عليك.

و الظاهر عدم الوثوق بها لاختلاف متنها أوفى في بعد قوله: لا إعادة عليك، هكذا ما لم يزد على مقدار الدرهم و ما كان أقلّ من ذلك فليس بشيء و في السرائر يحذف ما كان أقلّ من ذلك، و على هذا يخرج عن موضع النزاع.

نعم، في التهذيب يحذفه مع زيادة الواو، و قيل: قوله: ما لم يزد، و حينئذٍ و إن

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦٣

أفاد المطلوب إلّا أنّ اختلافه يضعف الوثوق، ثم حملها على صورة الإزالة غير ممكن للتصريح فيها بالمضيّ مع بقاء الثوب تنجس، فاللازم حملها على صورة تعدّر الإزالة و لو بعد قطعه الصلاة و عدم تمكنه من ساتر آخر، و للثالث بثوب التعارض بين القسمين و فقد الترجيح فاللازم التخيير كما ثبت في محلّه و قواعد الاجتهاد يرجح الأول إذ ثانی القسمين ليس فيه مصرّح بالمطلوب و إمكان حمل الدم في الموتقة على ما دون الدرهم و رجوع الاستثناء في الصحيحة إلى الجملتين و كون الترجيح لما ورد في الحسنه، فالقول بالتفصيل ضعيف و بالتخيير أضعف لعدم قائل به.

### فرع: لو أصاب نجاسة في الأثناء و لم يعلم و زالت و علم استمرّ و وجهه ظاهر

، و لو علم بها قبل زوالها فكما مرّ أتم بعد غسلها أو طرحها إن لم يكثر الفعل و لا استأنف آخر لو علم بنجاسة سابقة عند التضييق عن الإزالة و الاستئناف ففي وجوب الإتمام أو الإعادة وجهان للشهيد لايجاب قطعه القضاء المنفى و الثاني لبعضهم لإطلاق أوامر الاستئناف و هو مثبت للقضاء، فدعوى انتفاءه غير مسلمة، و الظاهر ابتناؤه على كون التضييق عن الإزالة رافعاً لشرطيتها أم لا، فعلى الأول يتعين فعل الصلاة مع النجاسة، و على الثاني يلزم الإزالة و القضاء، و قطعته وجوب الصلاة في وقتها المعنى مع الشك في الشرطية على هذا الوجه يثبت الأول و مطلقات الإعادة تعين الثاني و لعله الأرجح عند النظر، و ربّما قيل بالجمع بين الإتمام و القضاء بعده كما ترى.

## فصل: من انحصر ثوبه في نجس صلى فيه أو عارياً

وفاقاً للإسكافي والمعتبر والمنتهى والشهيدين وأكثر الطبقة الثالثة ومعظم الثانية على تعيين الثاني. لنا التعارض بين ما دلّ على الأول كالصالح الأربعة للحلي و عبد الرحمن و علي بن جعفر عن الصادق و الكاظم عليهما السلام، و ما دلّ على الثاني كمضمرة سماعه و خبر الحلي عن الصادق عليه السلام معاضدين بالشهرة و نقل الإجماع من الشيخ و الفاضل و الترجيح بينهما مشكل إذ الخبران و إن لم يقاوما الصالح إلا أنّ اعتضادها بما ذكر و عدم قائل بتعيين العمل بها يقرب التكافؤ و طرحها أو حملها على تعذر طرحه مع كونها أقوى غير صحيح، فلا بدّ من الجمع بينهما بالتخير، ثمّ الظاهر أولويّة الأول وفاقاً للإسكافي و الشهيدين لقوّة الصالح و صراحتها و مراعاة التمامة و تقديم فوات الوصف على فوات وصل الستر و لو لا الإجماع على جواز الثاني لكان القول بتعيينه متّجهاً و لا خلاف في تعيينه لو تعذر الثاني لبرد و غيره لهذه الصالح و الحقّ المشهور عدم وجوب الإعادة حينئذٍ لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦٤

لحصول الامتثال الموجب للاجزاء خلافاً للشيخ و جماعة لقول الصادق عليه السلام في خبر الساباطي بعد سؤاله عمّن ليس له إلا ثوب نجس لا يمكنه غسله: يتيمّم و يُصلّي فإذا أصاب ماء غسله و أعاد الصلاة.

و ردّ بالضعف و الأولى حمله على الندب.

تنبيهات:

الأول: العفو عمّا يتعدّر إزالته من النجاسة في البدن مجمّع عليه و أخبار العفو عنه في الثوب تؤكد و إطلاق الأمر بالصلاة يقرّره و أدلّة اشتراط الطهارة من الجنب فيها لا يناوله و يعضده قول الصادق عليه السلام في صحيحة حرّيز: إذا كان الرجل يقطر منه البول و الدم إذا كان في الصلاة اتّخذ كيساً و جعل فيه قطناً ثمّ علّقه عليه و أدخل ذكره فيه ثمّ صلّى، الحديث.

الثاني: لو تعدّدت النجاسة في الثوب و البدن و أمكن الإزالة عن أحدهما فقط و جبت لاستقلال كلّ منهما في الحكم و لو نجس أحدهما و أمكن التقليل و جب إذ الضرورة يقدر بقدرها و ربما منع لعدم الفرق بين القليل و الكثير في المانع، فإذا ارتفعت ارتفعت عنهما.

و ردّ بأنّ العفو لتعدّر الإزالة فيقتصر على محلّه و ربّما فوّق بين المتفرّق و المجتمع بإيجاب التقليل في الأول مطلقاً و في الثاني إن كان دماً ينقص به عن الدرهم لا مطلقاً و دليل الفرق غير معلوم.

الثالث: الشهيد كالفاضلين على وجوب مسح المخرج عند التعدّر الإزالة إذ الواجب إزالة العين و الأثر و تعدّر أحدهما لا يسقط الثاني و هذا يعطى إيجابهم تجفيف مطلق النجاسة إذا تعدّر الإزالة و فيه أنّ وجوبها حكم واحد مركّب علم من دليل واحد و الأمر بالمركّب أمر باجزائه على الاجتماع فلا يدلّ على بعضها بالانفراد و الأمر بتمسيح المخرج لمنع السراية إلى الثوب أو البدن، فالحقّ عدم وجوب التخفيف إذا تعدّر الإزالة و إطلاق الأخبار المسوّغة للصلاة مع النجاسة يقرّره.

## فصل: لو اشتبه ثوباه و لم يمكنه غسلها صلى في كلّ واحد مرّة

إشارة

وفاقاً للمعظم و لا يصلّي عارياً خلافاً للحلي و بعضهم.

لنا تمكّنه من الصلاة في ظاهر فيجب، و جوازها في متيقّن النجاسة ففي المشكوك أولى و الوجوب يثبت بالإجماع المركّب و كون التعويل في الإزالة عن المشتبه على الإجماع و فقده هنا ظاهر، و قول الكاظم في حسنة صفوان بعد سؤاله عمّن نجس أحد ثوبيه لا

بعينه بالبول ولا يمكنه غسله: يصلّي فيهما جميعاً؛ أي بالانفراد و اختصاصها بالبول غير ضائر لعدم قائل بالفصل للحلّي وجوب القطع يظهر الثوب لكلّ فريضة و توجهها المستحيل مع تعددها.

واجيب عن الأول بالمنع؛ إذ الواجب عدم القطع بالنجاسة لا القطع بعدمها.

و من هنا يظهر كفاية الواحدة في واحد لو لا النصّ و الإجماع على خلافه و لو سلّم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦٥

فمع القدرة دون الضرورة، و عن الثاني بالمنع و لو سلّم فعند التمكن لا مطلقاً و لو سلّم فهو حاصل لوجوب الصلاتين من باب المقدمه على أن اعتبار هذا القطع ليس بأولى من الستر و القيام و استيفاء الأفعال، و ما أبعد ما بين قول الحلّي و القول بالصلاة في متيقّن النجاسة.

## فروع:

الأول: لا يجوز الصلاة فيهما معاً و إن غسل أحدهما لكونهما في حكم واحد.

الثاني: التجزى عندنا باطل و العمل به غير جائز و خلاف العامة نادر و دليلهم عليه فاسد.

الثالث: قيل: لو وجد متيقّن الطهارة صلّى فيه لا فيهما و الأولوية مسلمة إذ لا تستبدل الأدنى بالذي هو خير، و أما التعيين كما ذكره الفاضل و تبعه آخرون فمحلّ كلام، و لو كان معه طاهر و متنجّس ممّا عفى عنه أو متنجّسان منه بالأقلّ و الأكثر صلّى في أيهما شاء و إن كان الأولان أولى.

الرابع: لو فقد أحد المشتبهين صلّى عارياً أو في الباقي؛ لأنه لا يقصر عن متيقّن النجاسة مع أولوية الصلاة فيه، فالقول بتعيين الأول هنا ترجيح للمرجوح بمرتبتين.

الخامس: لو كانت له ثياب مشتبهه صلّى فيما زاد على عدد النجسة و لو شقّ ذلك لكثرتها صلّى الممكن و التخيير محتمل دفعاً للخرج، و لو ضاق الوقت صلّى فيما يسعه مخيراً في التعيين، و قيل: يصلّى عارياً. و ردّ برجحانها في متيقّن النجاسة، فالمشكوك فيه أولى.

السادس: مراعاة الترتيب مع تعدّد الفرائض و ترتبها لازم فيصلّى الاولى في كلّ واحد ثمّ الاخرى كذلك أو كليهما في أحدهما ثمّ في الآخر مرتباً لترتب الثانية على الاولى على كلّ تقدير، و لو صلّاهما في أحدهما على الترتيب و في الآخر بدونه أو الاولى في واحد و الاخرى في آخر ثمّ الأولى فيه و الاخرى في الأول لم يصحّ الاخرى لإمكان طهارة الآخر دون الأول فوجب إعادة الاخرى في الآخر.

## بحث كيفية إزالة النجاسات

### فصل: المشهور وجوب العصر في نحو الثوب من النجاسات لترسخها فيه

## إشارة

فلا يزول إلّا به و لتوقف امتياز الغسل عن الصبّ كإخراج الغسالة النجسة عليه و المغايرة بينهما منصوصه فيما مرّ في بول الرضيع من قول الرضا عليه السلام و حسنة الحلبي و قول الصادق عليه السلام في صحيحة البقباق: إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله و إن مسّه جافاً فاصب عليه الماء.

و في حسنة الحسين في البول يصيب الثوب: اغسله مرّتين.

و في بول الصبي يصبّ عليه الماء قليلاً ثم يعصره.

و اجيب عن الأوّل باختصاصه بصورة توقّف إخراج العين عليه و وجوبه معه لا- كلام فيه، إلّا أنّ المدعى منه أعمّ، و عن الثاني بمنع دخول العصر في مفهوم الغسل لغه و عرفاً، و الظاهر تحقّقه بالصبّ مع الاستيلاء و الجريان و الانفصال و إن لم يوجد عصر و لولاه لم يصدق على الغسل و الوضوء و تطهير البدن بالماء عن الخبث

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦٦

و هو باطل، فثبوت المغايرة بينهما لا يتوقّف على اعتباره لعدم اعتبار الانفصال في الصبّ المطلق بالعرف و اللغة، و في المعتبر في بول الصبيّ بإطلاق النصوص و تصريح الجماعة، بل ربّما قيل بإرادة الرشّ منه، و غاية الأمر اعتبار الاستيعاب فيه، فالغسل ينفصل عنه بالسّيّلان و الانفصال و اشتراكهما في وجوب إخراج العين لا يوجب اعتبار الانفصال في الصبّ للإخراج و العصر في الغسل للافتراق لإمكان حصوله في بعض الأحيان بدونهما و توقّفه في بعضها على العصر على أنّ الاعتبار مع التوقّف لا كلام فيه إذ النزاع في وجوب العصر بدونه.

و ممّا ذكر ظهر ضعف الاحتجاج بأخبار المغايرة ثمّ حسنة الحسين متضمّنة ما لم يعمل به من اعتبار العصر في بول الصبيّ المراد به الرضيع للاكتفاء في طهره بصبّ القليل مع اعتبار المرّتين في غيره، فاللازم طرحها أو حملها على الندب أو إرادة ما يوجب إخراج العين من العصر، و عن الثالث بمنع نجاسة الغسالة المطهّرة كما مرّ، فالمفتقر إزالته إلى المرّة غسالته على الإطلاق طاهرة و إلى المتعدّد و إن لم يطهر غير غسلته الأخيرة إلّا أنّ طهر المتخلّف منه بما بقي من الغسالات و إن خلت عن العصر مع إخراجها العين.

نعم، لو لم يحصل بها و توقّف على العصر وجب لأجله و لا- كلام فيه ثمّ تسليم النجاسة و إزالتها بالعصر يوجب تجويز حصولها بالجفاف لعدم تعقّل الفرق و دعوى ظنّ الانفصال به دونه لا حجّة له على أنّ الفرق بين المتخلّف مع العصر و بدونه غير معقول، فطهر الأوّل و إن أمكن إخراجها بعصر آخر أقوى يوجب طهر الثاني و نجاسة الثاني يوجب نجاسة الأوّل لاتّصاله بما خرج و عدم كون العصر مطهّراً له و القول بالعمو عنه مجرّد دعوى، فالحقّ عدم وجوبه مع تحقّق الغسل و زوال العين بدونه وفاقاً للكركي و أكثر الطبقة الثالثة.

نعم، لو توقّف عليه ذلك و جب.

و قيل بعد اختيار ذلك: إنّ الزائد على ما يتحقّق الغسل و زوال العين يبنى على نجاسة الغسالة و طهرها و رد بانحصار مطهرها مع النجاسة في الغسل و زوال العين فإن توقّف ذلك على العصر فلا كلام في وجوبه و إلّا فلا دليل على اعتباره إلّا على القول بنجاستها و العمو عن الباقي بعده، و قد عرفت ما فيه.

قيل: يدلّ عليه استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل و لا يحصل بدونه.

قلنا: يحصل بدونه من أخبار الغسل و كفايته في الإزالة.

قيل: العصر في الغسل معهود غالب و انصراف المطلق إلى المتعارف الغالب لازم.

قلنا: المنع على الأوّل وارد و لو سلّم فغير ضائر إذ وجوب ما يتحقّق به الغسل ملتمزم.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦٧

### تذنيب: ما يجب غسله مرّتين كغيره في العصر نبيّاً و إنباتاً

فإن تحقّق الغسل و زوال العين بدونه لم يجب و إلّا وجب لذلك، و الفرق بينهما غير معقول؛ فإيجاب العصرين فيه كالمحقّق أو عصر

بين الغسلتين كالشهيد أو بعدهما كالصدوق لا دليل له وفتوى الصدوق بعينه قول الرضا عليه السلام: وإن أصابك بول في ثوبك فاغسله من ماء جارٍ مرّةً و من ماء راكدٍ مرّتين ثمّ اعصره.

و الظاهر حملة على الندب إذ بعد المرّتين لو زالت النجاسة لم يجب العصر و إلا لم يفد الطهارة لنجاسة ما بقي من البلبل. وقيل: المدرك في اعتبار العصر إما دخوله في مسمى الغسل أو توقّف زوال ما رسخ من أجزاء النجس أو المنتجس عليه، فالمتّجه على الأول الأوّل و على الثاني الثاني إذا حصل الإزالة به بعد الغسله الأولى، و على الثالث الثالث لحصول الغرض منه و عدم الفائدة في العصر.

قيل: الأخيرة لبقاء النجاسة معه و بدونه و قد ظهر ضعف هذه المدارك و قصورها عن الإثبات.

ثمّ العجب ممّن لم يعتبر العصر فيما يجب غسله مرّةً و اختار بعض الثلاثة هنا مع أنّ دليل الفرق غير واضح، هذا. و الأحوط عدم تركه في الموضوعين ليدور المخالف من الطبقتين الأولين في الأوّل، و لذا نسب المخالفة في المنتهى إلى ابن سيرين و مطلقاً في الثاني إذ المصرّح به اختار أحد الثلاثة، ثمّ الأحوط فيها الأوّل، و الأقوى الثالث.

### تنبيه: على ما اخترناه من طهر الغسالة المطهرة و نجاسة غيرها ينتفى الأثر عن العصر

و الجفاف إذ الطاهرة لا يفتقر إلى شيء منهما و النجسة يفتقر إلى الغسل و مجرد إخراجها بالعصر لا يفيد الطهارة لما علم من اتّصال الباقي بما خرج و عدم الدليل على العفو و بالجفاف كذلك لعدم كونه مطهراً، و أمّا المعتبرون للعصر فاختلفوا في قيام الجفاف مقامه، و الشهيد في البيان رجّح عدمه على القطع الظنّ الانفصال بالعصر دونه.

و في الذكرى على الأولوية لذلك، و الفاضل في التذكرة تردّد لذلك و لزوال النجاسة به و الحقّ ابتداء ذلك عندهم على مدرك العصر فإن أخذ جزءاً لماهيّة الغسل أو توقّف عليه خروج النجاسة لم يغن عنه الجفاف و إن اعتبر لإخراج الغسالة النجسة مع قولهم بالعفو عن المتخلف كان الجفاف مخرجاً، و ما ذكروه من الظنّ لا يُغني لأنه في الشرعيّات لا يجدي و في أكثر الموارد لا يأتي.

### فروع:

الأوّل: عدم اعتبار العصر في الكثير و القليل على ما ذكرناه ظاهراً و أكثر المعتبرين له كالفاضل و من تأخّر عنه لم يعتبروه في الكثير، و ظاهر الشرائع و الإرشاد اعتباره فيهما و الصدوق لإفتائه بما مرّ من فقه الرضا عليه السلام اعتبره في مطلق الراكد دون الجارى و حمل الراكد فيه على القليل محتمل،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦٨

و جلية الحال على ما ذكرناه ظاهرة.

الثاني: الحقّ عدم وجوب الدلّك في الجسد و نحوه من الأجسام الصلبة إلا أن يتوقّف عليه إزالة العين وفاقاً للمعتبر و المنتهى و أكثر الطبقة الثالثة و خلافاً للنهاية و التحرير.

لنا الأصل و إطلاقات التطهير و الغسل من دون تعرّض للدلّك و لو كان واجباً لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة كقوله تعالى: «وَيُنزَلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ» (٢٦)، و لو لم يكف الماء بانفراده لم يستقلّ با؟ و التطهير، و ما في خبر عمّار عن الصادق عليه السلام من الاكتفاء في غسل أواني الخمر بالمرّة الخالية منه، و دعوى دخوله في مفهوم الغسل و التطهير مكابرة، على أنّ الوارد في حسنتي الحسين هو الاكتفاء في إصابة البول الجسد بالصبّ مرّتين و عدم دخوله في مفهومه ممّا لا ريب فيه للنهاية قول الصادق عليه

السلام في موثقة عمّار بعد سؤاله عن قدح الخمر و صبّ الماء فيه لا يجزيه حتى يدلّكه بيده و يغسله ثلاث مرّات، و حمل على الندب أو الاستظهار في إزالة العين إذ الخمر شديد اللصوق و القدح مظنة العلق، ثمّ العطف فيه يفيد المغايرة فيبطل ما مرّ من دعوى المداخلة، و فيه أنّ التغير بين الماهية و جزءها واقع و عطف الكلّ على الجزء شائع.

الثالث: ما يعسر عصره كالبسطة و الفراش، أما ما يسرى النجاسة في أجزائه أوّلاً فعلى الثاني يكفي بغسل ظاهره وفاقاً لبعض معتبري العصر كالفاضل و غيره للضرورة و قول الرضا عليه السلام في صححة الخراساني في الطنفسة و الفراش يصيبهما البول و هو تخين كثير الحشو: يغسل ما ظهر منه في وجهه، و على الأوّل يغسل الجميع من دون وجوب المدق و التغميز إذا لم يتوقّف عليهما الإزالة خلافاً لجماعة.

لنا بعد إطلاق أوامر الغسل و التطهير ما في قرب الاسناد من قول الكاظم عليه السلام في خبر أخيه بعد سؤاله عن كيفية الغسل فيما يصيبه البول من فراش يكثر صوفه: تغسل عمل الظاهر ثمّ يصبّ عليه الماء في المكان الذي أصابه البول حتى يخرج من جانب الفراش الآخر.

و قول أبي الحسن عليه السلام في خبر ابن عبد الحميد بعد سؤاله عن الثوب يصيبه البول فينفذ إلى الجانب الآخر و عن الفرو ما فيه من الحشو: اغسل ما أصاب منه و مسّ الجانب الآخر فإن أصبت مسّ شيء منه فاغسله و إلّا فانضحه بالماء. و قوله: و مسّ الجانب الخ، أي اختبره فإن وجدت فيه نجاسة فاغسله و إلّا فانضحه كما هو المقرّر عند الشكّ و ترك التعرّض فيه لغير العسل من الدقّ و الغمز ينفي اعتباره، فاحتجاج الفاضل به على اعتباره عجيب و كأنه حمل المسّ على الغمز و لا يخفى ما فيه. و الحاصل: أنّ إطلاق أوامر الغسل و التطهير من دون تعرّض لغيره من العصر و ما يبذل منه كالدلك و الدقّ و الغمز ينفي اعتبارها إلّا

(٢٦). الأنفال: ١١.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٦٩

فيما ثبت توقّف إزالة العين عليها أو ثبت شيء منها بدلالة خارجة لظهور عدم دخولها في مفهومه.

الرابع: ما لا ينفصل عنه الغسالة بالعصر و بدله كالخيز و الصابون و الفواكه و الحيوان يطهر بالكثير وفاقاً و بالقليل على الأصحّ خلافاً لأكثر المعبرين له.

لنا لزوم الحرج و الضرر لولاه و حكمهم بطهارة المتخلف في الحشاي بعد الدقّ و التغميز مع أنّ المتخلف فيما ذكر ربّما كان أقلّ منه و عموم طهورية الماء و إطلاق الأمر بالغسل الشامل للقليل و الكثير و ربما منع وجود الأمر بالغسل في كلّ مورد ليشمل موضع النزاع لاختصاصه بالموارد الخاصّة من الثوب و البدن و غيرهما فتعديته إلى غيرها يفتقر إلى الدليل و رد بوجود ما يعمّ الكلّ عند التتبع على أنّ ما يفيد كفاية الغسل في مثل الثوب و البدن يفيد في موضع النزاع بطريق أولى، ثمّ عموم طهورية الماء لكلّ ممّا لا ريب فيه و هو يكفي لإثبات المطلوب، هذا مع أنّها ان تنجس مجرد ظاهرها كفي الصبّ من دون حاجة إلى العصر و أشباهه و لا إلى نفوذ الماء في أعماقه لعدم رسوب نجس أو متنجس في أجزائه و إن تنجست أجزائها الباطنة فالقليل و الكثير في إمكان النفوذ فيها و عدمه متساويان للمخالف و وجوب العصر في القليل و تعدّره فيما ذكر، فلا بدّ من غسله بالكثير و جوابه ظاهر ممّا مرّ.

### فصل: وجوب ذهاب العين في الإزالة مجمع عليه

و النصوص به مستفيضة كقول الرضا عليه السلام في صححة الوشاء ينقى الدم، و في حسنة ابن المغيرة و قد سئل عن حدّ الاستنجاء ينقى ما ثمه و عدم العبرة بالأوصاف الثلاثة حقّ مشهور خلافاً للنهائية و ظاهر الخلاف في الطعم لسهولة إزالته و له و للمنتهى في اللون إلّا مع تعدّره إزالته كالصنج و الخضاب.



لنا نقل الإجماع من المحقق و صدق الغسل بزوال العين و إن بقيت و كونها أعراضاً فلا يحمل نجاسته.

قيل: بل النجاسة يحملها لاستحالة انتقال العرض، فاللون لا ينفك عن أجزاء عيئة صغار و يقوم بها.

قلنا: إنكار للحس و الضرورة و لا- يلزم انتقاله لجواز حصوله بإيجاد الله بعد استعداد المحل بالمجاورة كما في حصول الرائحة و حدوث ضوء الشمس في الأرض بالمقابلة على أن الأحكام الشرعية تابعة للأسماء، فالواجب إزالة ما يسمى بالعدرة و لونها لا يسمى بها في العرف و اللغة و ما دل على عدم الالتفات إلى الريح كحسنه ابن المغيرة أو على إصباغ ما تلون من الحيض بالمشق إزالة لصورته من النجس كمضمرة أبي بصير و خبري عيسى و علي عن الصادق و الكاظم عليهما السلام و لو نجس الأثر لغى الصبغ و ضعفها منجبر بما تقدم و اختصاصها بدم الحيض غير ضائر لعدم القائل بالفصل فقيد استحباب ستر لون مطلق النجس بشيء من الأصباغ للمخالف استصحاب حكم النجاسة إلى القطع بالمزيل، و جوابه ظاهر.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧٠

### فصل: غسل الثوب من البول مرتان و لا يكفي المرة

وفاقاً للمعظم و خلافاً للمبسوط، و البيان مطلقاً و للمنتهى مع الجفاف.

لنا حكاية الإجماع من المعتمد و وجوب التيقن بالإزالة و لا يحصل بدون التثنية و قول أحدهما عليهما السلام في صحيحه ابن مسلم و قول الصادق عليه السلام في الصحاح الثالث لابن مسلم و ابن أبي يعفور و ابن أبي العلاء بعد السؤال عن البول يصب: اغسله مرتين، و في المعتمد و الذكري بعد الأخيرة الأولى للإزالة و الثانية للإنفاء، و هي تعم حالة الجفاف لما فيها من ترك الاستفصال، للمبسوط إطلاق الأمر بغسل النجاسات و قول الصادق عليه السلام في حسنه ابن سنان: اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمة.

و صحيحه عبد الرحمن عن الكاظم عليه السلام قال: سألت عن رجل يبول بالليل فيحسب أن البول أصابه فلا يستيقن فهل يجزيه أن يصب على ذكره إذا بال و لم ينشف؟ قال: يغسل ما استبان أنه أصابه و ينضح ما يشك من جسده أو ثيابه و يُنشف قبل أن يتوضأ. و الأمر بمجرّد الغسل الشامل للمرّة يقتضى كفايتها و إلّا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، قوله: و لا ينشف؛ أي لا يجفّف المخرج و موضع شك الإصابة و هو كناية عن عدم مبالاته به و بالتعدية.

و قوله: و ينشف قبل أن يتوضأ أي لا بد من تحقيقهما قبل الغسل و النضح إن أخرهما حذراً عن التعدية.

و قيل: المراد من التنشيف الاستبراء؛ فيكون السؤال عن حكم الشك و إجراء الصب بغير استبراء، و المراد حينئذ من التوضؤ الاستنجاء و لا- يخفى ما فيه من البعد، الفرق في صورتى اليقين و الشك بالغسل و النضح لا- تعيين طريق الغسل للمنتهى عموم مطهريّة الماء بتسمية الشرع فإذا استعمل مرّة عمل عمله و كون المرّتين لإزالة العين و الأثر و الجاف لا عين له فالمرّة كافية فيه.

و اجيب عن الأول بمنع العموم و لو سلّم فمخصّص بالنصوص، و عن الثاني يمنع التعليل لعدم استفادته من النصوص و كون المغسل تعديداً، و ما في المعتمد و الذكري من الزيادة لم يوجد في كتب الأخبار، و الظاهر كونه من كلام المعتمد و تبعته الآخرين له و لو كان من الخبر لكان المنتهى بتضمّنه أجدر لاحتياجه إليه و تفزده من بين الكتب باستقصاء الأدلّة.

### فصل: الظاهر وجوب التثنية في البدن أيضاً

وفاقاً للأكثر و خلافاً لظاهر التحرير و المنتهى.

لنا استصحاب حكم النجاسة و حكاية الإجماع من المعتمد و قول الصادق عليه السلام في صحيحته الحسين و أبي إسحاق بعد سؤاله عن البول يُصيب الجسد: صب عليه الماء مرتين، و عدّهما من الصحاح دون الحسان كما عليه الأكثر لاشتغال ابن أبي العلاء و أبي

إسحاق

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧١

النحوى؛ أعنى ثعلبة بن ميمون بالممدوحية دون التوثيق لثبوت وثاقه الأول عندى بنص صاحب البشرى وقول ابن الغضائرى فيه أنه أوجه أخويه و أخوه عبد الحميد ثقة و رواية صفوان و ابن أبى عمير عنه و أنّهما بنص الشيخ لا يرويان إلا عن ثقة، و الثانى بنص محمّد بن عيسى الثقة و اتفاق علماء الرجال على كونه من أجلبه الفقهاء و العصابة و أكابر العلماء و وجوه الطائفة و موصوفاً بحسن العمل و كثرة الزهد و العبادة و أمثال هذه المدائح عند التحقيق يتضمّن الوثاقه، ثم جعل المرّتين فى الثوب غسلًا و فى البدن صبًا إمّا لمجرّد تغيير العبارة أو لاشتراط زيادة الاستيلاء فى الأول لترسيخ النجاسة فيه و كفاية أقلّ مراتبه أو الاستيعاب و المساواة فى الثانى، فتعليه يتضمّن الغسل العصر حتّى يلزم اعتباره فى الثوب غير لازم.

نعم، لو توقّف عليه زوال النجاسة لترسيخها فيه فلا كلام فى وجوبه للمخالف الأصل و حصول الغرض أعنى الإزالة و إطلاقات الغسل المتناول للمرّة و جوابه ظاهر.

### فصل: و فى وجوب التّشبيّه أو مثلى المتخلف أو كفاية ما يسمّى غسلًا لمخرج البول، أقوال

:الأوّل: لظاهر الصدوق و الشهيدين و الكركى و الثانى للشيخين و المحقّق و الديلمى و الثالث للقاضى و الحلى و الحلبي و عليه معظم الطبقة الثالثة و الفاضل اختار الثانى تارةً و الثالث اخرى ثمّ فى رجوع الثانى إلى الأوّل أو الثالث أو مغايرته لهما وجوه مبنى الأوّل على كون المثلين كناية عن المرّتين و التعبير بذلك لبيان أقلّ ما يجرى و ردّ بلزوم التجوّز المخالف للأصل لخروج الاتّصال و الانفصال عن حقيقة المثلين بل ربّما قيل بظهوره فى الأوّل عرفاً و بلزوم كون كلّ مثل غسله مع فقد الاستيلاء و الغلبة و بطلانه ممّا لا ريب فيه و احتمال كفاية الصبّ مدفوع بأوامر الغسل، و ربّما اعتبر المماثلة بين الماء و القطرة المتخلفة فإنّ مثلها غالب على بلل الحواشى بعد سقوطها و ردّ بإضافة المثلين فى الخبر إلى البلل، مع أنّه لا يدفع الأوّل، و مبنى الثانى على كونه أقلّ ما يحصل به الغسل و عدم صدقه بدونه فيكون كناية عن الغسلة الواحدة الغالبة و يكون الأمر به فى الخبر بياناً لموضوع الحكم أى الغسل دون نفسه، و ردّ بإمكان حصوله على اعتبار الثانى بالأقلّ و بدونه ربّما لم يحصل بالأكثر و فيه ما يأتى و هذا مع اعتبار الفصل مبنى الثالث ثمّ الشهيد مع اعتباره الفصل فى الاستنجاء اكتفى بالانفصال التقديرى فى غيره، مع أنّ اعتبار التعدّد فيه أظهر فتوى و رواية و ربما وجّه بإرادة الانفصال على تقدير الاكتفاء بالمثلين إذ لولاه

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧٢

معه لم يوجد إلا غسله واحدة مع أنّ التعدّد لازم و لو غسل بالأكثر به و امتدّ زمان الغسل لم يلزم الفصل لصدق التعدّد حينئذٍ تقديرًا و هو كافٍ للامتثال فمراده من الأوّل الأوّل أى على تقدير الاكتفاء بالمثلين، و من الثانى الثانى فلا ينافى بين كلاميه، و ردّ بتوقّف صدق المرّتين عرفاً على الانقطاع كما يأتى - أى فى الفصل - فلا يكفى مجرّد التراخى عند الغسل بالأكثر و إذ لم يثبت رجوع الثانى إلى الأوّل أو الثالث فالأقوال ثلاثة: الأوّل: استصحاب حكم النجاسة و إطلاق صحىحتى الحسين و أبى إسحاق و صحىحة زرارة كان يستنجى من البول ثلاث مرّات، و للثانى قول الصادق عليه السلام فى خبر نشيط بعد سؤاله عمّا يجرى من الماء فى الاستنجاء مثلًا ما على الحشفة من البلل و للثالث مطلقات الغسل و النقاء من النجاسة مطلقاً أو من البول كحسنه ابن المغيرة و صحىحة عبد الرحمن المتقدّمين و قول الباقر عليه السلام فى صحىحة زرارة: و أمّا البول فلا بدّ من غسله، و قول الصادق عليه السلام فى صحىحة جميل: و إذا انقطعت ذرّة البول فصّب الماء، و قوله فى إحدى صحىحتى ابن أبى بصير بعد سؤاله عن الصلاة مع نسيان الاستنجاء عن البول: يغسل ذكره و لا يعيد وضوءه، و فى الاخرى: اغسل ذكرك و أعد صلاتك و لا تعيد وضوئك، و مثله صحىحة زرارة و خبر ابن زياد و مرسله ابن بكير عنه عليه السلام، و قوله فى صحىحة ابن اذينة بعد ما قيل له: إنّ حكم بن عينه بال و لم يغسل ذكره: بسّ ما صنع

عليه أن يغسل ذكره و يُعيد صلاته.

وقوله في موثقة يونس بعد سؤاله عن الوضوء بعد البول و الغائط: يغسل ذكره و يذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين، و قول الكاظم عليه السلام في خبري صحيحتي ابن يقطين و أبيه بعد سؤاله عن يبول و ينسى غسل ذكره حتى يتوضأ: يغسل ذكره و لا يعيد الوضوء. و قول الباقر عليه السلام في خبر صحيحة سليمان بن خالد بعد سؤاله عن يتوضأ و ينسى غسل ذكره: يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء، و مثله خبر موثقة أبي بصير عن الصادق عليه السلام في خبر موثقة سماعة: و إن كنت أهرقت الماء فنسيته لن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء و الصلاة و غسل ذكرك.

وقوله في خبر ابن سالم بعد سؤاله عن يتوضأ و ينسى غسل ذكره من البول: يغسل ذكره و لا يعيد الصلاة. و إطلاق هذه الأوامر الكثيرة في مقام البيان يفيد كفاية المرّة و إلّا لزم تأخيره عن وقت الحاجة، و يؤيده قول الصادق عليه السلام في مرسله نشيط: يجزى من البول أن يغسله بمثله، و قواعد الترجيح يقتضى رجحان الثالث لقوة هذه المطلقات و كثرتها و اعتضاها بأصل البراءة، و خبر نشيط بل بالشهرة عند التحقيق و سهولة الجمع بحمل ما للأول على غير المخرج البول أو الاستحباب و ما للثاني على أقل ما يحصل به الغسل إذ الظاهر عدم تحققه بما دون الضعف و لو فرض تحققه به فيحمل على الندب، على أن القائل بالثنية قائل بكفاية المثل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧٣

في كل مرّة، و لا ريب في عدم تحقق الغسل به لضرورة فقدته الاستيلاء و الغلبة و هذا ممّا يضعف القول بها و لا قائل بتعدد الغسل حتى يمكن القول به ثم الثاني لو حمل على الأول فحاله كما ظهر، و لو حمل على الثالث فعم الوفاق و لو لم يحمل عليهما و قيل بالمغايرة انحصر دليله بخبر ضعيف لا- ينتهز حجة لإثبات الحكم على أن مغايرته للثالث فرع التزام القائل به تحقق الغسل بما دون الضعف، و الظاهر عدمه، ثم الجمع يحمل مطلقات الغسل على المقيّد بالمرتين و حمل المثليين عليهما و إن كان ممكناً إلّا أن ما ذكرناه أولى لما تقدّم.

قيل: المحقق حكى الإجماع على اعتبار التعدد في إزالة البول عن الجسد.

قلنا: الظاهر اختصاصه بغير محل الاستنجاء لأنه حكاة في مبحث النجاسات و في مبحث الاستنجاء نسب الثالث إلى الحلبي ثم استدلل على الثاني بخبر نشيط و أئده بخبر الصب مرتين و بعدم حصول اليقين لغلبة المطهر مع الغسل بالمثل و لو تحقق عنده الإجماع هنا لكان أجدر بالذكر ممّا ذكره.

قيل: الظاهر وحدة الحكم في مخرج البول و غيره من الجسد و غيره لحصول التعديّة من دليل كلّ منهما إلى الآخر باتّحاد الطريق أو تنقيح المناط، فالتفرقة بينهما كما اخترته تحكّم.

قلنا: الفرق ثابت من الأدلة و فتوى الجماعة و كان الوجه فيه سهولة الإزالة عن المخرج و لزوم العسر لو وجب التعدد فيه بخلاف غيره.

### فصل: ظاهر بعضهم وجوب التعدد فيما يشبه الثوب أو البدن من الأجسام

فاعتبر الغسلتين في الأول و للصبيّين في الثاني، و الحق كفاية المرّة لا يتوقّف عليه إزالة العين لإطلاق الأمر بالغسل في الفراش و نحوه و الأمر بالماهية طلب إيجادها و هو يصدق بالمرّة مع اقتضاء الأصل نفى الزائد للمخالف ثبوت التعديّة بالأولوية أو المناسبة باعتبار المشابهة و إثبات الأول مشكل و الثاني قياس باطل، فالإقتصار في المرّتين على مورد النصّ متعيّن.

### فصل: الحق كفاية المرّة في غير البول من النجاسات

## إشارة

إلا ما يأتي في الأواني وفاقاً للأكثر و بعضهم جماعة على وجوب المرّتين و هم بين مطلق في النجاسة و محلّها و بين مقيد للأوّل بما له قوام و نحوه كالفازل أو للثاني بالثوب و البدن كالكركي أو الثوب فقط كالشهاد في اللعنة و الرسالة و إيجابه فيهما التعدّد في جميع النجاسات و اكتفائه في الذكرى و البيان بالمرّة في الجميع عجيب؛ لاقتضائه طرح الصحاح مع كونه تناقضاً في الفتوى.

لنا تحقّق الغسل بالمرّة المزيّلة للعين و أصالة البراءة عن الزائد و وجوبه في بعض الصور لتوقّف الإزالة عليه كالعصر و شبهه كلام آخر للفاضل أولويّة مثل المنى بالتعدّد من البول و تعليل كفاية المرّتين فيه في خبر الحسين بكونه ماءً و مفهومه اشتراط الأزيد في غيره، و صحيحة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧٤

ابن مسلم عن الصادق عليه السلام أنّه ذكر المنى و شدّده و جعله أشدّ من البول.

و اجيب عن الأوّل بمنع الأولويّة سواء علّت بأشديّة النجاسة أو بصعوبة الإزالة و افتقارها إلى أمر زائد ممّا يعتبر في البول إذ إثبات الشدّة و الضعف في النجاسات يتوقّف على دلالة شرعيّة و الافتقار إلى الزائد لا يفيد أزيد من اعتبار ما يزيل العين و هو ممنوع و أقلّه الحكّ و الفكّ، و أمّا اعتبار التعدّد فلا يفيدّه إلا أنّ اعتباره مع توقّف الإزالة عليه لا كلام فيه إذ المتنازع فيه كفاية المرّة المزيّلة للعين، و هذا هو الجواب عن الخبرين إذ غاية ما يفهم منهما توقّف الإزالة في غير البول على أمر زائد و هو ممنوع و لا يلزم منه اعتبار التعدّد سيّما بعد زوال العين على أنّ ما في الخبر الثاني من التشديد في المنى تأكيد في جوب إزالته رداً لما ذهب إليه بعض العامّة من طهارته للشهاد و الكركي حمل غير البول عليه من باب مفهوم الموافقة؛ لأنّ نجاسته أشدّ، و ردّ بالمنع بل هي مساوية أو أضعف و الاستناد إلى ما زيد في خبر الحسين من تعليل إيجاب المرّتين بكون الأولى للإزالة و الثانية للإنقاء و قد ظهر حاله و التمسك باستصحاب النجاسة إلى القطع بالرافع.

قلنا: المرّة رافعة بإطلاق الأمر.

قيل: المحكوم بنجاسته إن علم نجاسته من أمر الشارع بغسله فالحقّ كفاية المرّة لصدق الامتثال و إن علم من الإجماع احتمال كفايتها عملاً بعموم طهوريّة الماء و قصرها للنجاسة على موضع الوفاق أعني ما قبل المرّة لأصالة البراءة عن الزائد بعدها و التعدّد استصحاباً لحكم النجاسة إلى القطع بالمزيل، و الظاهر رجحان الأوّل لكون المرّة مزيّلة لها بمطلقات الغسل و التطهير و إن علم ثبوتها بالإجماع دون النصّ، و دعوى وجوب الاجتناب في الصلاة إذا لم يثبت الطهارة تحصيلاً لتيقّن البراءة ممنوعة إذ شرطها عدم ثبوت النجاسة لا ثبوت الطهارة، على أنّ الأوّل يستلزم الثاني، ثمّ الموجب للتعدّد في غير البول يجعله مثله في اعتبار الغسل في نحو الثوب و كفاية الصبّ في مثل البدن و اعتبار العصر أو الدلك أو نحوهما فيما يفتقر إليه.

## فائدة:

ظاهر عبائر القوم و أخبار الحجج اعتبار التعدّد حسّاً فلا يكفي تقديره خلافاً للشهاد دلالة فحوى كفاية الحسيّ عليه و ردّ بتوقّفها على العلم بعلّة الحكم في المنطوق و كونها أقوى في المفهوم و العلّة هنا غير معلومة، و ربّما كان استناده إلى الضميمة في خبر الحسين و قد عرفت ما فيه، ثمّ التقدير زمان الاتّصال إمّا يساوي زمان القطع و الغسلتين إذ زمانهما فقط و عدم الكفاية باقية في الثاني ممّا لا ريب فيه، و الظاهر أنّ الأوّل مثله و ظاهر المدارك الاكتفاء به فيما لا يفتقر إلى تعدّد

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧٥

العصر إذ وجود الماء لا- يكون أضعف حكماً من عدمه و هو اجتهاد في مقابلة النصّ فإنّ الأحكام الشرعيّة تعديّة و ربما كان لخصوص القطع مدخلية.

### فصل: الظاهر اختصاص التعدّد فيما يعتبر فيه بالقليل فلا يلزم في الجارى و الكثير

وفاقاً للمشهور و خلافاً للشيخ و المعبر و المنتهى فيهما و للصدوق و الجامع في الثانى.  
لنا الأصل و إطلاقات الغسل و اضمحلال النجاسة و سقوط حكمها باستيلائهما عليها، فالمتنجس أولى بذلك و عدم انفعالهما من النجاسة فلا يفتقران إلى ما اعتبر في القليل لانفعاله من نجاسة المحلّ.  
و لنا قوله في صحيحة ابن مسلم في الثوب إذا أصابه البول اغسله في المرنّ مرتين فإن غسلته في ماء جار فمرّة واحدة.  
و مثله عبارة فقه الرضا عليه السلام كما تقدّم للشيخ إطلاق أخبار التعدّد و ردّ بطهورها في القليل و يلزمه التزام طهارة الماء و نجاسته مثل إناء الولوغ لو طرح فيه كثر من الماء و هو مستبعد و ربما دفع الاستبعاد بالاعتراف بمثله فيما لو طرح الكثر فيه قبل التعفير للصدوق ما للشيخ فيما وافقه و ما للمختار فيما خالفه و حليّة الحال فيه ظاهرة، و قيل: التعدّد إن استند إلى النصّ فالظاهر اعتباره فيهما أيضاً لظهور العموم و ترك الاستفصال إلّا في ثوب أصابه البول و غسل بالجارى فإنّ المرّة فيه كافية لصحيحة ابن مسلم و إن استند إلى الإجماع ففيه إشكال لضعف التمسك باستصحاب حكمه بعد المرّة و افتقار الحكم بالطهارة إلى الدلالة و حقيقة الحال فيه بعد ما ذكرناه و واضحة، ثمّ الظاهر عدم الفرق في ذلك بين الإناء و غيره خلافاً و اختياراً و احتجاجاً و جواباً و خلاف الأولين و إن كان معروضاً في الإناء إلّا أنّ الظاهر طرده في غيره أيضاً.  
نعم، تقديم التعفير فيما يشترط به من الإناء لازم و إن اكتفى فيه بالمرّة، ثمّ على اعتبار التعدّد لا ريب في حصوله بالإخراج و وضعه في الماء ثانياً؛ إمّا مع العصر أو بدونه.  
و قيل بحصوله بالعصر و مثله في الماء على القول باعتباره و بالتحريك و الخفض فيه على عدم اعتباره و فيه نظر يعرف ممّا مرّ.  
نعم ربما حصل في الجارى توارد الجريان على قدر العدد لاحتساب كلّ جريّة بغسله.

### فصل: التعدّد كالغسل غير معتبر في بول الرضيع

#### إشارة

لكفاية الصبّ فيه بالأصل و الإجماع المحقق و المحكى عن جماعة و قول الصادق عليه السلام في حسنة الحلبي بعد سؤاله عن بول الرضيع الصبي: يصبّ عليه الماء فإن كان قد أكل فاغسله غسلًا، و الغلام و الجارية شرع سواء.  
و قول الرضا عليه السلام: و إن كان بول الغلام الرضيع فصبّ عليه الماء صبّاً و إن كان قد أكل الطعام فاغسله و الغلام و الجارية سواء.  
و ما روى في التهذيب و الفقيه و العلل و فقه الرضا عليه السلام و نوادر الراوندى من قول عليّ عليه السلام: لبن الجارية و بولها يغسل من الثوب قبل أن يطعم لأنّ لبنها يخرج من مثانة أمّها و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب و لا بوله قبل أن يطعم؛ لأنّ لبنه  
لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧٦

يخرج من العضدين و المنكبين، و ما رواه الفريقان عن بنت جحيش أنّ الحسين دخل النبيّ صلى الله عليه و آله و قد كان نائماً فاستيقظه و هو يبول فقال: دعى ابني حتّى يفرغ فليفرغ دعى بماء فصبّ عليه ثمّ قال: يجرى الصبّ على بول الغلام و يغسل بول الجارية، الخ.

و البول في أخبار الغسل و التعدد لا يعتمه أو المفرد المعرف لا يفيد العموم لغةً و إنما يفيد شرعاً بالقرائن و هي تشهد بخروجه أو لا يشهد بالدخول فيكون منفياً بالأصل و قول الصادق عليه السلام في صحبته الحسين بعد سؤاله عن الصبي يبول على الثوب: يصب عليه الماء ثم يعصره يحمل على الندب أو يُراد بالعصر ما يتوقف عليه إزالة العين لوجوبه عند القائل بنجاسته، و ما ورد من مضمرة سماعه من الأمر بغسل الثوب إذا أصابه بول الصبي و يغسل كله إن اشتبه مكانه؛ محمولاً على الندب أو التقيّة، و المراد من الغسل الصبّ أو من الصبيّ من أكل الطعام ثم الغسل كما علم يعتبر فيه السيلان و الانفصال، و الصبّ لا يعتبر فيه ذلك إلا أن يتوقف زوال العين عليه و ربما قيل بعدم اعتباره فيه مطلقاً لإطلاق النصّ و فيه ما فيه.

نعم، يعتبر فيه استيعابه لما أمر بإيقاعه عليه إذ الصبّ على الشيء إنما يصدق بالتبادر على إيراد ماء غالب متصل على جميعه فلا يصدق بوروده على البعض و لا بورود ما انفصل إحرامه بالتقاطر و الأخير هو الرشّ و الاستيعاب غير معتبر فيه لصدقه مع خروج بعض أجزاء النجس عن إصابه القطرات و يُراد به النضح في العرف و اللغة، فما قيل إن مراتب إيراد الماء ثلاثة النضح المجزّد و مع الغلبة و مع الجريان إشارة إلى الرشّ و الصبّ و الغسل، فالقول بكفاية الرشّ هنا مع إيجاب التعميم و عدم الاكتفاء بإصابه الرشّ بعض موارد النجاسة قول بعدم اعتبار الغلبة و الإيصال المعتبرين في الصبّ بل كفاية الورود على التقاطر مع اشتراط الاستيعاب و إن لم يكن داخلياً في حقيقة الرشّ و استعمال للرشّ و الصبّ بمعنى واحد تجوّزاً و هو إيراد الماء مع الغلبة و الإيصال دون الجريان و الانفصال، و قول النهاية بكفاية الرشّ مع اعتبار الاستيعاب في حقيقته و جعله أخصّ من النضح خلاف العرف و اللغة.

### تنبيه: المراد بالرضيع من لم يأكل بالشهوة و الإرادة

لتعليق الحكم في الأخبار على صبيّ أو غلام لم يأكل و لا عبرة بما يلحق دواء أو يغتذى نادراً فالضابط في وجوب الغسل صدق الأكل عرفاً لا على الندور دون كثرته بحيث يزيد على اللبن أو يساويه كما قيل و لا تجاوز الحولين كما نسب إلى الحلّي لخلو المستند عن ذلك و تعليق الحكم فيه نفيّاً و إثباتاً على الأكل و عدمه و المناط في صدقهما حكم العرف من غير مدخلة للأكثرية و الأقلية في الأكل أو

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧٧

الحولين، فلو صدق الأكل عرفاً قبل الحولين تعلّق الغسل ببوله.

نعم، لو جاوزهما وجب الغسل و إن لم يصدق الأكل إذ المتعارف في مثله الاغتذاء و التجاوز عن حدّ الرضاع.

### فرع: الحق قصر الصبّ على الصبي و وجوب الغسل في بول الصبيّة

وفاقاً للمشهور و خلافاً لظاهر الصدوقين.

لنا بعد عمومات الغسل و استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل ما تقدّم من قول عليّ و خبر بنت جحش و ضعفهما منجر بالعمل للصدوق قوله في حسنة الحلبيّ و عبارة فقه الرضا عليه السلام: و الغلام و الجارية شرع سواء.

و اجيب بحمله على التسوية في الغسل بين الغلام بعد أكله و الجارية كذلك أو مطلقاً إذ المتيقّن تعلّقه بالجملة الأخيرة كالمتمفقه للجملة؛ لأنّ الظاهر اتّحاد حكمهما، ثم فتوى الصدوقين عبارة الرضا بعينه فلو حمل على ما ذكر ارتفع الخلاف.

### فصل: مريّة الصبي ذات ثوب واحد تكتفي بغسله كل يوم مرّة



## إشارة

وفاقاً للمشهور، وقيل: بوجوب الإزالة لكل صلاة مع الإمكان.

لنا خبر حفص عن الصادق عليه السلام قال: سئل عن امرأة ليس لها إلماً قميص و لها مولود يبول عليها كيف تصنع؟ قال: تغسل القميص في اليوم مرّة.

و ضعفه منجبر بالعمل فيصلح لتأسيس الحكم و يخصّص عمومات الغسل و بذلك تندفع حجة المخالف و الاحتجاج يدفع الحرج؛ باطل لاقتضائه قصر الحكم على محلّه و الإلحاق بدم القروح فاسد؛ لأنّه قياس مردود.

## فروع:

الأول: الصبيّه كالصبيّ وفاقاً للشهيدين و أكثر من تأخر إذ المولود يشملها و دعوى تبادر الصبيّ منه ممنوعه، قيل: بوله كالماء و بولها ثخين أصفر و طبعها أحمر فيكون بالمحلّ ألصق فالتفرقة بينهما في الحكم لازمه و ضعفه ظاهر.

الثاني: الظاهر قصر الرخصة على بوله فلا يتعدى إلى غيره من نجاسته أو نجاسة غيره وفاقاً للأكثر و خلافاً لظاهر الشهيد في الأول.

لنا اختصاص النصّ به فلا حجة على التعميم و احتمال الكناية عن الغائط بالبول لا يكفي للإثبات و تعليقه باستهجان التصريح به عليل، ثم لو علل الرخصة بعسر التحرّر فاخصاصه بالبول ظاهر.

الثالث: اليوم يشمل الليلة لا بالوضع كما قيل، بل بالتبعية و دلالة فحوى الكلام عليه و توقف بعضهم لخلوّ اللفظ عنه لا وجه له.

الرابع: الشهيد كالفاضل على انسحاب الرخصة في المرّبي و بعضهم على عدمه و هو الأظهر لاخصصاص النصّ بالمرّبيّة و الإلحاق بوجود المشقة قياس باطل لعدم نصّ و إيماء على عليتها.

الخامس: الظاهر ثبوت الرخصة مع تعدّد الولد وفاقاً للشهيدين لوجود المقتضى مع الزيادة و ربما منع لاقتضائه قوّة النجاسة، و من الجائر اختصاصها بالنجاسة الضعيفة دون القويّة.

السادس: المتعدّد من الثياب مع الافتقار كالواد و وجهه ظاهر و المتّحد مع إمكان

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧٨

تحصيل غيره بالاستعارة أو الاستيجار لا يخرج عن العفو لإناطة الحكم بالوحدة و صدقها هنا و لظهور اللام في الخبر في التمليك فعلاً و قوّة قريية و عدم ثبوته بهما فيما علق عليه الحكم؛ أعنى عدم الملكية لغير الواحد يكون متحقّقاً معهما و يمكن منع الظهور لجواز كونها للاستحقاق و مثله فلا يتحقّق ما علق عليه الحكم معهما و ربما قيل بالخروج لتمكّنه من تحصيل ما يدفع العلة؛ أعنى المشقة بتكرير الغسل، و ردّ بإطلاق الدليل و عدم الدلالة على التعليل و وجوب التحصيل.

السابع: عفو عن نجاسة البدن هنا لاخصصاص النصّ بالثوب و عدم الدليل على التعدية و التعليل بالمشقة ممنوع و لو سلّم فما في غسل الثوب أزيد لتوقّف لبسه على تحقيقه، فالتعليل بمثله لا بما دونه ممكن، و ربّما علل بعسر الاحتراز عن الثوب النجس و غسل البدن كلّ وقت و هو كما ترى.

الثامن: الحقّ تعيين الغسل فلا يكفي الصبّ مرّة لإطلاق الخبر وفاقاً للنهائية و الأكثر و كفايته في بول الرضيع مع تكريره بتكرّر الصلاة لا يوجب الكفاية بدونه لوجود الفرق لضعف النجاسة و قوّتها على أنّ المناطق الحكم الخبر و هو يفيد الغسل.

التاسع: الأفضل جعل الغسل آخر النهار ليقع الأربع بالطهارة و لا يجب لإطلاق الخبر و أولويّة الطهارة فيها على الطهارة في الواحد لا يفيد أكثر من الندب، فالتمسك بها على الوجوب باطل، قيل: متمكّن من التطهر للثالث الزائد فيجب بإطلاق الأدلة.

واجيب بالنقض في كل واحد و الحل بثبوت الرخصة بكفاية المرة في أي وقت أدرك به صلاة مع الطهارة، و الخبر و إن دلّ على الأعمّ إلاّ أنّه مقتيد بما ذكر للقطع بكون الغسل واجباً لغيره فلولا قصد التقييد لم يعقل الحكم بوجوده، ثمّ لو أخلت بالغسل قضت آخر الصلاة لجواز تأخيرها إلى وقته.

### فصل: الخصى إذا تواتر بوله يكتفى بغسل ثوبه كل يوم مرّة

وفاقاً للشهيد و ظاهر المعبر و المنتهى و ربما تبعهم آخرون للحرج و المشقة و قول الكاظم عليه السلام في مكاتبة القصير بعد سؤاله عن خصى يبول فيلقى من ذلك شدة و يرى البلل بعد البلل: يتوضأ و ينضح ثوبه في النهار مرّة واحدة. و غير خفي أنّ الحرج يقتضى قصر العفو على محلّه فلا يفيد الخصوصية، و الخبر ضعيف لجهالة بعض رواته كالقصر و ابن مسلم على أنّ المذكور فيه النضح دون الغسل، و في جملة عليه تكلف و تجوز و لذلك توقّف فيه جماعة و الفاضل في المنتهى أفتى بمضمونه من دون تعرّض للغسل، و في التذكرة بعد تضعيفه أوجب تكرار الغسل مع إمكانه و بدونه جوز العمل به دفعاً للمشقة و فيه ما فيه و مقتضى القواعد تعين الغسل لكلّ صلاة مع الإمكان لعمومات الغسل و أوامره و بدونه يقتصر من الرخصة على موضع الضرورة لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٧٩  
إلاّ أن يثبت انجبار الخبر بعمل الأكثر و الظاهر عدمه كما يظهر من كتبهم.

### فصل: يعتبر في إزالة النجاسة بالقليل وروده عليها

، فلو عكس نجس الماء و لم يطهر المحلّ وفاقاً للمعظم كالمرتضى و الشيخ و الفاضلين و الشهيد في المسالك و الدروس و هنا الفرق لازم القول بنجاسة القليل بورود النجاسة عليه دون العكس لأنّه يعمّ صورة الغسل و غيرها و فالفرق في الفريقين بالخصوص و العموم فلو لا الثاني لم يتحقّق الأوّل إذ بدونه إمّا يحكم بعدم نجاسة القليل أو نجاسته مطلقاً فيكون الحكم بالإزالة أو عدمها، كذلك إن اشترط طهر المطهر كما هو الحقّ و إلاّ حكم بالإزالة مطلقاً و إن حكم بنجاسته كذلك كما اختاره في الذكرى من تنجس الماء على التقديرين مع تطهيره المحلّ ثمّ تحقيق المقام يتوقّف على مطلق بيان امور:  
الأوّل: ثبوت الفرق المذكور ممّا لا ريب فيه إذ غاية ما يفيد الاخبار انفعال القليل بورود النجاسة عليه فيبقى غيره على الأصل و يعضده قوّة الوارد بالتأثير و العمل.

قيل: منطوقاتها و إن لم يفد أزيد من ذلك لكن مفهوم قولهم: إذا بلغ الماء قدر كتر لم ينجسه شيء؛ يفيد العموم، قلنا: هذا المفهوم لا يمكن أن يفيد كما مرّ في موضعه.

قيل: فيلزم عدم الانفعال في صورة الغسل مطلقاً لاختصاص المناطق بغيرها و عدم العموم في المفهوم، و رد بتناول بعضها لها كالأمر بغسل اليد ثمّ إدخالها الإناء و المفهوم يتناولها أيضاً و إن لم يتناول أحد الورودين لما تقدّم على أنّ عدم الانفعال فيها مطلقاً لا قائل به، و ما اختاره في الذكرى و نسب إلى الشيخ و الكركي في بعض فوائده هو حصول الإزالة فيها في الحالين مع الانفعال لا بدونه.

الثاني: لا إشكال في الفرق على طهارة مطلق الغسالة كما اختاره المرتضى و كذا على تنجسها بعد انفصالها عن المحل، و كذا على ما اخترناه من طهر الغسالة المطهرة و نجاسة غيرها؛ إذ عدم تنجس الوارد عندنا مخصّص بالمطهر دون غيره فعندنا كلّ مزيل وارد طاهر و كلّ وارد لا- يلزم أن يكون مزلياً طاهراً، و أمّا على القول بنجاستها مطلقاً بمجرد الملاقاة فتوجيه الفرق مشكل لظهور التنافي بين النجاسة و التطهير إذ كون النجس مطهراً غير معقول.

و قيل: يمنع المنافاة كما في الأرض و حجر الاستنجاء، و يعضده صدق الغسل و حصول الامتثال و فساده ظاهر إذ الضرورة قاضية بعدم

صلاحية النجس لرفع النجاسة عن غيره و القياس المذكور باطل و الفارق قائم بوجوه على أنه يقتضى عدم التفرقة بين الورودين كما اختاره في الذكرى.

قيل: و لو سلم المنافاة حصل التعارض بين ما دلّ على طهورية القليل و ما أفاد عدم طهورية المنفعل فيخصيص الأول بالوارد و الثانى بالمنفعل من ورود النجاسة عليه فيبقى المنفعل الوارد صالحاً للتطهير و ردّ باستلزام الانفعال عدم الطهورية بالضرورة  
لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨٠

فبالإلزام منع الانفعال فى المطهر الوارد و تخصيص أدلته بغيره، و بما ذكر يظهر ضعف ما قيل إن القائل بانفعال القليل لا يمكنه نفى الإزالة به لكونه خلاف الإجماع بل الضرورة من الدين، فلا بدّ له أن يخصّص الانفعال بما يلقى النجاسة العينية دون المنتجس و يوجب المرتين فى كلّ نجاسة أولهما لإزالة العين مع تنجس الغسالة و المحلّ و آخرهما للإبقاء مع طهرهما من غير فرق بين الورودين و له شواهد من الروايات و إن لمن نجد به قائلاً إذ وجه الجمع للقائل بالانفعال لا ينحصر بما ذكره بل ما يقتضيه القواعد هو ما ذكرناه من تخصيص المطهر بالغسالة الأخيرة الواردة و لو على النجاسة العينية و المنفعل بالوارد من غيرها و ممّا يرد عليه النجاسة أو المنتجس مطلقاً؛ لأنه مثلها فى التنجيس كما تقدّم، فالقول بعدم تنجيسه و بناء الجمع عليه غير صحيح.

الثالث: الشهيد فى الذكرى لم يشترط الورود فى التطهير و لم يفرّق بين الحالين فى النجاسة إذ قال: امتزاج الماء بالنجاسة حاصل على التقديرين و الورود لا يخرج عن التلقى و هذا مع ملاحظة قوله بكون القليل مزيجاً لانعقاد الإجماع عليه يعطى التزامه نجاسة الماء فى الحالين مع طهارة المحلّ و هو مدفوع بما مرّ من قيام الفارق بين الورودين و عدم حصول الطهر بالنجس.  
قيل: ظاهر الأخبار يقتضيه إذ الاستفادة منها تنجس الماء بورود النجاسة عليه و التحقّق من ذلك المنع من استعماله بعد ذلك خاصّة و ذلك لا ينافى طهارة المحلّ، مع أنّ ذلك آت عند القائل بنجاسة الغسالة مع ورود الماء كما تقدّم.

قلنا: إذا انحصر إفادتها بالتنجس على أحد التقديرين لم يتّجه الحكم به على الآخر، مع أنّه ينافى التطهير كما مرّ مراراً.  
قيل: الأخبار مصرّحة بحصول طهر الأواني و شبهها بالصّبّ و بصحة الغسل فى المكن و هو الإجابة التى يغسل فيها الثياب و عدم تحقّق الورود فيهما ظاهر.

قلنا: يأتى جلية الحال فى ذلك.

قيل؛ قول الكاظم عليه السلام فى خبر السراد بعد سؤاله عن الجصّ يوقد عليه بالعدرة و عظام الموتى و يخصّص به المسجد أ يسجد عليه: إنّ الماء و النار قد طهّراه، يدلّ عليه ممنوع؛ إذ المراد بالنار ما يحصل من الوقود التى يحيل ما يتلظ بالجصّ من العظام و العذرة رماداً فإنّ أحجار الجصّ المرتبة على كورها يخرب بعد الطبخ و يرمى على الأدخنة الحاصل من وقودها من الحطب و العذرة و العظام و الغالب اختلاطها به كلياً أو بعضاً، و فى بعض البلاد يوضع الوقود على فوق الأحجار من دون نصب كوز بحيث يختلط بها أولاً ثم يوقد عليها، و هذا مع ما يصعبها من أدختها بأسرها هو المنشأ للسؤال، و المراد بالماء ما يمزج بالجصّ لحله أو ماء المطر الذى يُصيب أرض المسجد المجصّص، فإسناد التطهير إلى النار بمعناه

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨١

الحقيقى المعروف و إلى الماء على التقديرين بمعناه المجازى؛ أعنى النظيف و من قبيل الرشّ على ما توهم نجاسته لتطهره بالنار أولاً فلا يبقى نجاسته حتّى يطهره الماء ثانياً كيف و لو بقيت كانت عينية فلا يطهر بالماء الممتزج إذ تأثيره فيها مع بقاء العين غير معقول، و على هذا يكون الجمع بينهما فى اسناد التطهير من قبيل الجمع بين الحقيقة و المجاز أو من باب عموم المجاز بإرادة قدر مشترك بين المعنيين على أنّ إرادة المطر من الماء لا يفيد مدعى الشهيد لكونه وارداً على النجاسة، هذا مع أنّ ما يمزج بالجصّ ليحلّ به غير مطهر بالإجماع المنقول من الفاضلين.

قيل: هذا متّجه إذا كان طريق حله بالماء أن يصبّ أولاً ثم يرمى الجصّ فيه كما هو المتعارف، و أمّا إذا كان يصبّ الماء عليه فتحقّق

الإجماع على عدم تطهيره ممنوع؛ لقول الشيخ والحلى بطهارة التراب إذا صب عليه من الماء ما يقهر النجاسة و الفرق بين التراب و الجص غير واضح.

قلنا: إطلاق النقل يعمّ الطريقتين فأخراج أحدهما منه لا وجه له و لو سئلِم فإرادة الأول متعينة؛ لأنه المعهود و لئلا يلزم نقل الإجماع من الفاضلين في موضع الخلاف، ثم لو جاز إرادة الثاني و لم يتناوله حكاية الإجماع لم يدل على مدّعا لورود الماء أو عدم ورود النجاسة و يأتي كفايته للتطهير، فالقول بأنه لا يقتضى ورود الماء على جميع الأجزاء النجسة إذ أكثرها يصبه الماء بالترشيح و النفوذ و مثله لا يسمّى وروداً عنده لا يخفى ما فيه.

الرابع: قيل: اعتبار الورود في تطهير مثل الأواني و غسل الثياب في المراكن غير ممكن، مع أنّ الأخبار مصرحة بحصول طهرها بصبّ القليل كقوله عليه السلام في صحيحة ابن مسلم بعد سؤاله عن الثوب يصيبه البول: اغسله في المكن مرتين.

و قول الصادق عليه السلام في خبر عمّار بعد سؤاله عن الكوز أو الإناء يكون قدراً كيف يُغسل و كم مرّة يُغسل؟ قال: ثلاث مرّات يصبّ فيه الماء فيحرّك ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه ثم يفرغ منه و قد طهر.

و حاصله الاكتفاء في تطهير الإناء بالصبّ و التحريك و التفرغ ثلاث مرّات، و لا ريب في عدم تحقّق الورود معه، و اللازم من ذلك إمّا استثناؤهما من عموم اعتبار الورود أو عدم اعتباره أو عدم انفعال القليل، و لذا وقع الاحتجاج به على كلّ منهما.

و اجيب عنه تارةً بكفاية أول الورود و هو في الصبّ عليها موجود، و اخرى بأنّ الورود ليس إلّا هذا و إلّا لم يتحقّق فيما يحتاج فضل الغسالة عنه إلى معونة شيء آخر، و التحقيق أنّ أدلّة انفعال القليل لا يعمّ صورة عدم ورود النجاسة لاختصاصها ببعض النجاسات الواردة، و مقتضى ذلك طهارته إذا لم يرد عليه النجاسة لا إذا ورد عليها،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨٢

فمدار الفرق ورودها و عدمه لا ورودها و وروده، كما أنّ مداره فيما يترتب عليهما انفعال الماء و عدمه و حينئذٍ لا احتياج إلى شيء ممّا ذكر في نحو الأواني لظهور عدم ورود النجاسة في غسلها.

### فصل: الحقّ تطهر الأرض و التراب بصبّ القاهر من القليل مع تخلّله الأجزاء النجسة

#### إشارة

وفاقاً للشيخ و الحلى و بعض الثالثة و خلافاً للفاضلين و أكثر الثانية.

لنا صدق الغسل و البراءة عن الزائد و عموم طهوريّة الماء و انتفاؤها هنا لو لم يكف ما ذكر و قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن سنان و خبر أبي بصير بعد سؤاله عن الصلاة في البيع و الكنائس و بيوت المجوس: رشّ و صلّ.

و لو لا- التّطهر بالصبّ للغى الرشّ، و أيّد بما روى العاميّة من أمر النبي صلى الله عليه و آله بإهراق الذنوب على بول أعرابي بال في المسجد و عورض بما رووه من أمره بأخذ موضع البول ثم الإهراق.

و الظاهر عدم التعارض بينهما؛ إذ الأمر بالإهراق بعد أخذ الموضع يقتضى بقاء النجاسة بعد و إلّا كان عبثاً.

و ربّما أيّد بقول الصادق عليه السلام في صحيحة هشام بعد سؤاله عن السطح يُبال عليه فيصيبه السماء فكيف فيصيب الثوب: لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه.

علل نفي البأس بأكثرية الماء، فيثبت الحكم أينما وجد العلّة، و ردّ بتوقّفه على كون اللام في الماء للعهد الذهني دون الخارجي

للمخالف نجاسة الغسالة و توقّف إخراجها على العصر و هو غير ممكن، و ردّ بمنع النجاسة و خروجها بالجفاف و التفرقة بينهما في غلبة الخروج تحكّم كما مرّ، على أنّ اعتبار العصر في الغسل يوجب عدم تطهّره بالكثير أيضاً، فلا بدّ من تكلف استثنائه بالإجماع و التزام تطهّره من دون غسل، فإن قيل: منع نجاستها على القول بطهارتها مطلقاً متّجه، و أمّا على ما اخترت من طهر الغسلة المطهّرة دون غيرها فلا وجه له لتوقّف طهرها هنا على إثبات طهوريتها فمنع نجاستها قبله غير صحيح.

قلنا: الأصل طهوريّة كلّ غسالة واردة على النجس لعموم طهوريّة الماء إلّا ما أخرجه الدليل كغير الأخيرة من المتعدّدة و ما عداه منها و من الواحدة على أصل الطهر و الطهوريّة.

### تنبيهات:

الأول: الأرض إمّا رخوة أو صلبة مستوية أو منحدره و تطهر الثلاثة بالصّب القاهر كطهر غسالتها عندنا ظاهر، و من اشتراط زوالها لا بالجفاف لا يطهر به إلّا الأخيرة بعد الانفصال و من اكتفى به يطهر به الأوّلين بعده و الأخيرة بعد الانحدار.

الثاني: من لا يطهر الأرض بالقليل فالتطهير عنده في أحد الثلاثة مع الغلبة المهلكة أو بوقوع الشمس عليه حتّى يجفّ أو بأخذ ما قطع بنجاسته من التراب أو يصبّ ماء كغمرها ثمّ إجراءه إلى موضع آخر فينجس ذلك الموضع أو بتطينه بطين طاهر و بعض هذه الوجوه ليس في الحقيقة تطهيراً.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨٣

الثالث: ما تقدّم مخصوص بالنجاسة الحكميّة كالبول و مثله، و أمّا العييّة فيجب إزالتها جامدة كانت أو مائعة فإن بقيت رطوبتها كانت كالبول و لو خالطت أجزاءها بالتراب لم يطهر إلّا بإزالتها.

### فصل: لو غسل بعض النجس من الأرض و التوب و البدن طهر خلافاً لبعض الشافعية

. لنا بعد إجماع الإماميّة وجود المقتضى و عدم المانع، و يعضده اخبار طهارة السمن الجامد و الزيت بإلقاء النجس منه و توهم السريان يوجب نجاسة العالم مع فرض الرطوبة و يقضى إلى الدور لإيجابه توقّف طهر كلّ جزء على طهر الآخر.

### فصل: ما انتفع في الماء النجس أو تخلّله بالطبخ و غيره من الصابون و البرّ

و الشعير و الأرز و التمر و الزبيب توقّف طهره على الوضع في الكثير حتّى يعلم وصول الماء إلى جميع أجزائه و مجرّد غسله بالقليل لا يوجب ذلك و وضعه فيه نجسة، و الفاضل على غسله بالقليل ثلاثاً و تركه كلّ مرّة حتّى يجفّ و كون ذلك بمنزلة العصر؛ و ردّ بعدم إيجاب ذلك القطع بالوصول إلى جميع أجزائه على أنّ العصر يكفى المرّة فيه عنده فلا وجه لتعدّد الغسل و التجفيف ثمّ الحكم في الجلد المدهون بالنجس كما ذكر.

### فصل: اللحم النجس يطهر بالغسل

وفاقاً لإطلاق الأمر به و لقول عليّ في خبر السكوني بعد سؤاله عن القدر فيه يوجد فيه الفأرة: يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل.

و قول أبي الحسن عليه السلام في خبر زكريا بعد سؤاله عن قدر اللحم و المرق يقع فيها قطرة خمر أو نبيذ: يهراق المرق أو يطعمها أهل الدّمّة أو الكلاب، و اللحم اغسله و كُله.

ثم لو علم نفوذ شيء من الأجزاء المائعة النجسة فيه وجب إزالته ولو بالدلك أو الإيقاع في الكثير و مجرد غسل الظاهر غير كاف و لو لم يعلم ذلك لم يجب لإطلاق الخبرين و أصالة التطهر و الحلية و الاحتجاج على الوجوب حينئذ باستصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل مدفوع بعدم جريانه في مثل المقام.

### فصل: الظاهر تطهر العجين النجس بتريقه و وضعه في الكثير

بحيث يصل إلى جميع أجزائه، و ظاهر النهاية و المنتهى عدم قبوله الطهر و ليس بالمتجه و ما في الصحاح المرسله الثلاث لابن أبي عمير من دفنه و جيه و طهره بالخبر لا يسد باب طهارته بالماء لجواز تعليله بصعوبه تطهيره بنحو ما ذكر.

### فصل: تطهير ما لا ينفصل الفسالة عنه لا يخص عندنا بالكثير

#### إشارة

لحصوله في بعض الموارد بالقليل، و عند أهل العصر يخص به و هو إما مائع أو غيره و تطهيره الثاني مع استيعاب التخلل و النفوذ لا كلام فيه، و أما الأول فالحق عدم تطهره به لتوقفه على العلم بوصوله إلى كل جزء من أجزائه و تحققه يخرج عن حقيقته و يجعله ماءً مطلقاً، فحكم الفاضل و الشهيد في التذكرة و الذكري يطهر إذا سرى فيه الكثير إن كان على بقاء الاسم و لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨٤

عدم صدق الإطلاق، فاستيعاب السراية ممنوع، و إنما فلا- تطهر لأنه عود النجس إلى الطهارة مع بقاء حقيقته و ذلك في المائع مع استهلاكه في الكثير مفقود، فالمناسب أن يعبر عنه بعدم قبوله الطهارة كما جرى عليه الجماعة و حكمه في التذكرة و غيره بطهر الدهن إذا صب في الكثير و ضرب حتى يعلم وصوله إلى جميع أجزائه ثم اجتمع، مدفوع بعدم إمكان ذلك للزوجة الدهن و شدة الإيصال بين أجزائه و تحقق المنافرة بينه و بين الماء فلا يختلط به، بل يصيب سطحه الظاهر فقط، ثم الظاهر عدم جريان ما مر من الخلاف في تطهير الماء المضاف النجس في غيره من المائعات النجسة فينحصر الخلاف فيها بما ذكر الفاضل، و على ما ذكر لا يبعد كون نزاعه لفظياً لرجوعه إلى تجويز بقاء حقيقتها مع شيوعها في الكثير و ليس ذلك من الأحكام و شرائطها.

### تذنيب: القرطاس إن نجس ظاهره فحكمه ظاهر

و إن نجست أجزائه الباطنة لم يطهر إلا بشيوعها في الماء و نفوذه فيها فلا بد من ضربه في الكثير كالمائع فيخرج عن حقيقته، و مثله الطين النجس.

### فصل: طهر الثوب المصبوغ بالنجس قبل الجفاف بغلبة الماء على أجزاء الصبغ

و استهلاكه لها و بعده بنفوذ في جميعها و إن بقيت فيه، و كذا؟؟ الحبر النجس إذا علم نفوذ المطلق في أجزائها الداخلة، إلا أن ذلك مشكل لتوقفه على تكرّر المرور على الخارجة الموجب لتغيره و خروجه عن الإطلاق مع توقف التطهير على بقائه.

نعم، لو فرض تفریق أجزائها بحيث يعلم النفوذ قبل التغير المخرج عنه تطهرت كالثوب قطعاً و لو كان بعض الأصباغ كالحبر في سرعة التغير كان في الحكم مثله و لو اجتمعت أجزاء الثوب بحيث توقف النفوذ في باطنها على تكرّر المرور على الأجزاء الخارجة كان



كاللنفة المجتمعة و بذلك يعلم اختلاف الحكم باختلاف المحل و الصنع و الحبر.

### فصل: قيل: الحديد المشرب بالنجس لا يقبل التطهير

#### إشارة

لتوقفه على نفوذ الماء في بواطنه و هو غير ممكن و ما يوهم النفوذ من الآثار مستند إلى جفاف الأجزاء المائية بحرارتها لا إلى شربها، و الشهيد احتمل تطهيره من اشربه بالكثير في الدروس و بالأعم في الذكرى معللاً بملاقاة الماء مألًا في النجس و هو يفيد اعتقاده إمكان النفوذ، و الحق اتحاد الحكم في النجس و الماء في إمكان الشرب و عدمه فإن أمكن في الأول مطلقاً أو مع إذابة الحديد كان ممكناً في الثاني أيضاً، فمع القطع بنفوذ النجس فيه ينبغي القطع بإمكان نفوذ الماء فيه أيضاً فالأصح ما ذكره الشهيد الشيخ. نعم، المناسب لأصله من اشتراط الكثير في تطهير ما لا يفصل عنه الغسالة ما في الدروس لا الذكرى و قس على الحديد ما يماثله من الذهب و الفضة و الاسرب و أمثالها.

#### ضابطه:

ما تنجس من الأشياء إما ينجس ظاهرها

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨٥

أو تسرى النجاسة أو الغسالة في باطنها، و المناط في تطهير الكل أن يعلم إزالتها بوصول الماء إلى الأجزاء النجسة و حصوله في الأول بمجرد الصب ظاهر فلا حاجة فيه إلى الكثير و العصر و ما يقوم مقامه، و في الثاني إما بتخلل الماء في أعماقه فقط، أو مع افتقاره إلى الكثير أو العصر و مثله، و ربّما لم يمكن الإزالة بوجه فلا- طريق إلى تطهيره، و الثالث يكفيه التخلل غالباً و ربّما افتقر إلى شيء مما ذكر.

### فصل: يستحبّ حت دم الحيض و قرصه

لحكاية الإجماع من المنتهى و قوله عليه السلام لأسماء: حتّيه ثم اقرصيه ثم اغسله.

و ضعفه منجبر بالعمل و نقل الإجماع على أنه في أدلّة السنن غير ضائر و لا مجانب للأصل و الإجماع و حصول الامتثال بالإزالة ثم الحت الفك أي الحك بالظفر لإذهاب الخشونة و القرص الدلك بأطراف الأصابع تثبيتاً للغسل.

### تذنيب: صرح الفاضل في النهاية باستحبابهما لكل نجاسة يابسة

، و في المنتهى باستحباب الحت لها، و الشهيد في البيان باستحبابه لمطلق النجاسة و هما مطالبان بالحجة لاختصاص الخبر بدم الحيض و التعدية بإحدى الطرق المعتمدة يتوقف على ظهور العلّة و هي غير معلومة بالنص أو الإيماء أو إبداءها بالاستنباط عندنا باطل، و ما رواه العامّة من قوله صلى الله عليه و آله لعائشة في المنى: إن كان رطباً فاعسله و إن كان يابساً فافركيه.

و من أنها تفرك المنى عن ثوبه صلى الله عليه و آله فيصلى فيه ليس عندنا حجة، مع أنه يفيد كفاية الفك من دون حاجة إلى الغسل و الإجماع على خلافه.

**فائدة: يجوز الغسل بصب الماء من الفم؛**

لأن المطلوب الإزالة و خصوصية الوعاء غير ملحوظة و لصحيحة على عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلح له أن يصب الماء من فيه يغسل به الشيء يكون في ثوبه؟ قال: لا بأس. و على هذا فمن افتقر إلى إزالة الخبث أو الحدث للصلاة و لم يجد إلّا ماءً قليلاً في دهنه و لم يكن له ظرف و يدها قدرتان و جب عليه أن يأخذه بفيه و يغسلهما به ثم يستعمله.

**فصل: الحق وجوب الثلاث في غسل الإناء من الخمر****إشارة**

وفاً للخلاف و الشرائع و بعض كتب الفاضل لا لسبع كالمفيد و الديلمي و الكركي و الشيخ و الشهيد في أحد قوليهما و لا لمرة كالمعنى و لا المرة مطلقاً كالفاضل في بعض كتبه و العاملي و ولديه و لا بعد إزالة العين كالمعتبر و المختلف. لنا نقل الإجماع من الشيخ و موثقة عمّار عن الصادق عليه السلام في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر يغسله ثلاث مرّات و لا يجزيه الصب حتى يدلّكه بيده و يغسله ثلاث مرّات و موثقة الأخرى المتقدمة الدالة على وجوب الصب و التحريك و التفرغ ثلاث مرّات في تطهير الكوز أو الإناء القدر و قذارة المنتجس بالخمر ظاهر. و لنا أيضاً على نفى الزائد أصالة البراءة و تحقّق الغسل و الإزالة بالثلاث و لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨٦

حصول الامتثال بهما و عموم طهورية الماء فيعمل عمله بها و الاحتجاج باستناد التنجيس في أكثر الموارد إلى الإجماع و انتفائه بعد حصولها لا يخفى ضعفه، و على عدم كفاية الناقص استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل و دعوى عدم تأتى الاستصحاب هنا ضعيفة للسبع موثقة عمّار عن الصادق عليه السلام إنّه يغسل من الخمر سبعاً و كذا الكلب، و موثقة الأخرى عنه في الإناء يشرب فيه النبيذ: يغسل ثلاث مرّات.

و اجيب عنهما بالحمل على الاستحباب و العمل بهما يوجب طرح الموثقتين الأولتين مع التكافؤ في السند و العدد، و هذا مع اعتضادهما بالإجماع المحكى و أصالة البراءة و عمومات التطهير و الإزالة يرجحهما على الأخير و اعتضادهما بالاستصحاب لا يقاوم ما ذكر، و دعوى أشهرية العمل بهما ممنوعة سيما في العصر المتقدم للمرتين حمل غير البول من النجاسات عليه و حمل الأواني على الثوب و فساده ظاهر للمرّة بعد تضعيف الأخبار لانفراد الفطحية بها ما ذكرناه لنفى الزائد على الثلاث، و موثقة عمّار عن الصادق في الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه الخلّ أو كامخ أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس. و عن الإبريق يكون فيه خمرأ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسل فلا بأس. و إطلاق الغسل فيها يشمل المرّة.

و الجواب عن التضعيف بثبوت حجّية الموثق كما علم مراراً، و عن إطلاقات التطهير و الغسل بالحمل على الثلاث لقوة المعارض على أن إطلاق الغسل في بعض النجاسات لبيان نجاستها لا كفيّة تطهيرها لظهورها في مقام آخر، و لذا في موثقة عمّار بعد إطلاقه في؟؟ الخمر و إبريقه صرح بالتثليث في قدحه و إنائه ثم أدلّه المرّة على فرض التمامية يفيد كفاية المطلقة فتقيدها كما في الأخير لا حجّة له و كان مبنى الإطلاق و التقييد في المرّة على انحصار الغسل في العدد المقرّر أو كونه بعد الإزالة فالمقيّد يرى الثاني مع وحدة العدد

هنا، و الحقّ الأوّل إذ الأخبار لا تفيد مزيد من غسله أو غسلات معيّنة، فتقيدها بما بعد الإزالة لا دليل له على أنّ اعتبارها، فالحكم بتقديمه عليها لا معنى له فما اعتبر في الغسل من الوحدة أو التعدّد إمّا يحصل الإزالة به أو بالأقلّ أو الأكثر، فعلى الأوّلين لا يجب إلّا ما اعتبر و على الثاني يراد ما يحصل به الإزالة ثمّ بعض القائلين بالسبع كالشيخين و جماعة على انسحاب الحكم في كلّ مسكر و اختصاص الموثّقين بالخمير و النبيذ مع عدم النصّ على علّة مشتركة بمنع التعدية، فعلى فرض صلاحتهما لإثبات الحكم ينبغي إناطته بالاسمين، و على هذا فالتعدية على المختار أيضاً مشكل.

### تذنيب:

ما تقدّم من الخلاف واقع بعينه في غسل الإناء إذا مات فيه فأره حجة السبع قول الصادق عليه السلام في موثقه عمّار: يغسل الإناء الذي يصيب فيه الجرذ سبعاً و حجة الثلاث بالنظر إلى نفى الزائد  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨٧  
بعد استضعاف الخبر ما تقدّم بالنظر إلى عدم كفاية الأقلّ غير معلومه، و إبدائها بجعل الخلاف على القدماء منحصراً في القولين مع تضعيف الأوّل لا يخفى ما فيه و حجج البواقي كما تقدّم، و ظاهر النظر هنا و إن رجح السبع لحجّته الموثق مع اعتضاده بالاستصحاب، بل الشهرة أيضاً كما قيل، إلّا أنّ الحكم فيه معلق على الجرذ و هو أخصّ من الفأرة، فالتعميم في مطلقها مشكل و تعليقه باشتراك الجميع في اسم الفأرة فاسد و قصره على المورد و الاكتفاء في غيره بالمرّة المزيلة أشكل؛ لعدم القائل به فما عمل به لا دليل له و ما دليل له ما عمل به، و على هذا فظاهر الترجيح للمرّة المزيلة مطلقاً.

### فصل: ولوغ الكلب يوجب الثلاث

#### إشارة

وفاقاً للمعظم لا السبع كالإسكافي و أولاها التراب دون وسطاها كالمقنعة و لا إحداها كالخلاف.  
لنا حكاية الإجماع عن الشيخ و الفاضل و الشهيد و قول الصادق عليه السلام في صحيحة البقباق بعد سؤاله عن الكلب: رجس نجس لا يتوصّأ بفضل و اصعب ذلك الماء و اغسله بالتراب أوّل مرّة ثمّ بالماء مرّتين.  
و لفظه مرّتين لم يوجد في كتب الأخبار و إنّما نقله في المعتمد و تبعه من تأخّر عنه و كأنه أخذه من بعض كتب الشيخ أو من أصل معتبر عنده لوجوده في قول الرضا عليه السلام: إن وقع كلب في الماء أو شرب منه اهريق الماء و غسل الإناء ثلاث مرّات؛ مرّة بالتراب و مرّتين بالماء ثمّ يجفّف.  
و لنا على نفى الزيادة أصالة البراءة و عمومات التطهير و الإزالة و على عدم كفاية الأقلّ استصحاب النجاسة و عدم قائل به من الجماعة، و على هذا يثبت الحكم من الصحيحة مطلقاً للإسكافي في قول النبيّ صلى الله عليه و آله: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً أو لاهنّ بالتراب و هو عامّي معارض بما رووا من التخيير بين السبع و الخمس و الثلاث؛ إذ التخيير يسقط تحتم الزائد على الأقلّ.

و قول الصادق عليه السلام في موثقه عمّار: يغسل من الخمر سبعاً و كذلك الكلب.

و هو لا يقاوم الصحيحة المعتضدة بالشهرة العظيمة فيحمل على الاستحباب، ثمّ لا مستند ظاهر لما في المقنعة و الخلاف من وجوب

التوسيط و جواز التأخير في الغسله الترايبه، و ربما استفيد الثاني من عبارة فقه الرضا عليه السلام لعدم إفاده الواو الترتيب و لا عبره به في مقابله الصحيحه المعتضده بالشهره، مع أن المره فيه مطلقه فيحمل على الأولى جمعاً.

## فروع:

الأول: لا يجب التجفيف بعد الغسل خلافاً للمقنعه.

لنا الأصل و إطلاق الصحيحه و لا حجه للمنفعه إلا ما تقدم من فقه الرضا عليه السلام و هو مع انجباره بالعمل ليس حجه لكونه بمنزله المرسلات و اعتباره عند بعض القدماء كالصدوقين بالأخذ عنه لا يفيد كونه كالصحيح لتوقفه على معلوميه السند و صحته، بل لو فرض شهادة بعضهم بصحته و حجته لم يكن لنا حجه لعدم علمنا بالوسائط بينه و بين صاحبه و مجرد لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨٨ حكمهم بصحته لا- يثبت و ثاقته عندنا لكونه تعديلاً للمجهول، و لذا لم يصح عندنا جميع ما في الكتب الأربعة مع شهادة مطلقها بصحته و حجته.

الثاني: ولوغ الكلب شربه ممّا في الإناء بلسانه أو إدخاله فيه و تحريكه له و لطفه الإناء و إن خالفه في الاسم لكنّه يلحقه في الحكم بمفهوم الموافقه لإصابته نفسه فيه و في الولوغ ما فيه.

الثالث: مباشرته بباقي الأعضاء كولوغه وفاقاً للصدوقين و المفيد و خلافاً للمشهور.

لنا تعليق الحكم في الصحيحه على فضله المرادف لسوره و هو ما باشره جسمه كما مرّ و يعضده صريح قول الرضا عليه السلام و الاحتجاج عليه باتّحاد الحكم في أجزاء الحيوان باطل، و اقتضاء لزوجه اللعب زياده في التطهير يمكن للمشهور ظهور الفصل فيما يباشره بالفمّ و توقّف التعدي على ثبوت أولويه أو اتّحاد طريق أو تنقيح المناط و انتفاءها هنا باطل، و دفعه على ما قرّرناه واضح.

الرابع: الحقّ عدم انسحاب الحكم إلى لعبه بغير الولوغ و إلى عرقه و سائر رطوباته وفاقاً للمشهور و خلافاً للنهايه.

لنا عدم تناول النصّ لها فيكون كغيرها من النجاسات للنهايه على الأول تعلّق الحكم بقلع اللّعب و لا عبره بخصوصيه السبب، و على الثاني أحبثيه ما ذكر من لعبه إذ فمه أنظف أعضائه لكثرة لهته و لذلك نكهته أطيب من غيره، و استنباط هذه التعليلات و تخصيص إطلاقات الغسل و التطهير بها لا يناسب طريقه العتره بل هو بأهل القياس أليق.

الخامس: الماء المضاف كسائر المائعات أولى بالحكم من المطلق إذ تأثرها من النجاسة أسرع و أشدّ فتعلق الحكم عليه لا يخرجها عنه لعدم طهوريه النجس و إطلاقه في النصّ ينصرف إلى الطاهر لأنّه الغالب الشائع و حصول الإنقاء به في بعض الموارد لو سلّم كالاستثناء.

قيل: المقصود منه الاستعانة على القلع و هو يحصل بالنجس كالذبغ.

قلنا: استنباط مردود.

السادس: في وجوب مزج التراب بالماء أو جوازه مطلقاً أو إذا لم يرفع الاسم؛ أقوال: الأول: للراوندي و الحلّي و اختاره في المنتهى، و الثاني: للمختلف و الذكري، و الثالث: للعامل، للأول توقّف صدق الغسل عليه و هو جريان المائع على المحلّ و رد بانتفاء الحقيقه إذ حقيقته جريان المطلق لا مطلق الجريان.

و اجيب بأنّها أعّم منها و لو سلّم فأقرب المجارين إليها، و الحمل عليه عند تعذرهما لازم و يأتي ما فيه للثاني إطلاق النصّ و حصول الغرض بالمزج و عدمه للثالث تعليق الغسل على التراب فلا يحصل بغيره هذا ما ذكره.

و الحقّ أنّ تعليق الحكم على التراب يقضى باشتراط صدقه و انتفائه بالمزج المحض للميعان ممّا لا ريب فيه لاقتضائه صدق الطين

المقتضى له في العرف و اللغة فما يحصل الميعان يزيل التسمية و ما لا- يزيلها لا- يوجب صدق الغسل مطلقاً، فالمحصّل لأقرب المجازين غير جائز

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٨٩

و غيره واجب لعدم فائده فيه، و القول بعدم خروجه عن التسمية بالمزج غالباً و كون كثرة الماء أبعد عن الخروج من بعض صور قلته خروج عن الحقّ فالقائل باعتبار إن أراد منه غير المخرج يرد عليه انتفاء الفائدة و إن أراد الأعمّ يرد عليه زوال التسمية. قيل: مدلول النصّ الغسل بالتراب و حملهما على المعنى الحقيقي غير ممكن فاللازم حمل أحدهما على الحقيقي و الآخر على المجازي و لا ترجيح.

قلنا؛ حمل الغسل على الحقيقي غير ممكن إذ حقيقته جريان المطلق على المحلّ و لا يعمّ غيره بمقتضى الحقائق الثلاث، فالتجوّز فيه على كلّ تقدير لازم فيجب إبقاء التراب على أصله لئلا يلزم زيادة التجوّز على أنّ حمل الغسل على المجاز معه غير لازم لاحتمال استقرار الظرف في قوله: اغسله بالتراب و كون الباء للمصاحبة فيقدّر لها متعلّق من أفعال العموم ليصير معناه اغسله بالماء حال كونه ملابساً بالتراب أو كون الباء للاستعانة و الظرف لغواً من دون تقدير للمتعلّق، و يجوز في الغسل، فيكون المعنى اغسله بالماء بإعانة التراب، و هذا و إن كان مخالف الأصل إلّا أنّ الظاهر ترجيحه على حمل الغسل على المجاز بإطلاق اسم الجزء على الكلّ من حيث إطلاقه في الخبر على الثلاث أو بإرادة الدلّك من الغسل لنوع من العلاقة على ثانی الاحتمالين، إذ مدار الترجيح في أمثال المقام على أكثرية الاستعمال و أسبقية المعنى إلى الفهم، و الظاهر أنّ الإضمار لمتعلّق الجار أكثر شيوعاً من التجوّز المذكور بقسميه.

### تذنيب:

المعتبرون للمزج في اشتراط إطلاق الماء و عدمه متخالفون و المشترطون في اشتراط بقائه بعد المزج و عدمه متنازعون للاشترطين عدم مدخلية غير المطلق في التطهير إذ الغسل حقيقة أو ظاهر في جريانه، و لذا حمل على أوامره، و قد علم أنّ اعتبار المزج أخذ من الأمر بالغسل و لو لا صدقه استوى الحال في المزج و عدمه فلا يجوز المضاف و غيره من المائعات كالخلّ و ماء الورد و للعدمين كون المزج استظهاراً في القلع و حصوله بكلّ مائع ظاهر فعدم مدخلية المضاف في التطهير غير قادح و إطلاق الغسل على جريانه تجوّز على أنّ انحصار حقيقته في الغسل بالمطلق أو كونه أظهر الأفراد محلّ كلام، فحصول الامتثال فيه بالمضاف أو غيره من المائعات غير بعيد و للفرق بين الاشترطين ظهور الأمر باستصحاب الماء للتراب كما يقتضيه بقاء المصاحبة في صدق التسمية على كلّ منهما قبل الاجتماع لا بعده و أيضاً تعدّد الحمل على الحقيقة أو الفرد المتبادر يوجب الحمل على الأقرب إليه و ما زال إطلاقه بالمزج أقرب إلى المطلق من سائر المائعات، و غير خفيّ بأنّ عدم اشتراط الإطلاق يرفع صدق الغسل كما مرّ فيلزم ما ذكر سابقاً و اشتراطه لا يبقى أثراً من التراب.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩٠

و قيل: كلّما كان الماء أكثر و التراب أقلّ كان بقاء اسمه أظهر لعدم صدق الطين حينئذ.

قلنا: كثرة الماء المصحّحة لبقاء إطلاقه يرفع صدقهما معاً إذ الصادق حينئذٍ مجرد الماء و جميع ذلك يؤيد عدم اعتبار المزج.

السابع: المعظم على تعيّن التراب و عدم أجزاء ما يشابهه لاختصاص النصّ به فلا يتعدّى إلى غيره بلا حجّة، و الإسكافي خيّر بينهما عملاً بالقياس و فساده ظاهر.

الثامن: الحقّ بقاء النجاسة لو فقد التراب فلا يجوز مشابهه لو وجد و لا الماء مرّتين أو الثلاث لو فقد وفاقاً لأكثر المتأخّرين و خلافاً لأكثر المتأخّرين و خلافاً للفاضل و الشهيد و كلام الشيخ ظاهر في التخيير بين الماء و المشابه، فالاعتصار على الماء عنده لا يشترط

بفقد المشابه كما نسب إليه، و على هذا يكون فيما اختاره متفرداً و لا يوجد له موافق.

لنا ورود الأمر بغسله بالماء و التراب و لم يوجد الثاني فلا يطهر المحلّ بدونه كما لو عدم الأوّل و السرّ إفادته اشتراط التطهير بهما و انتفاء المشروط بانتفاء الشرط كانتفاء المركّب بانتفاء جزئه ممّا لا ريب فيه و سقوط اعتباره أو قيام غيره مقامه عند تعدّره موقوف على الدليل إذ مانعيّة النجاسة و شرطيّة المزيل أو سببته من خطاب الوضع و عدم تفاوت الحال فيه بالاختيار و الاضطرار ظاهر، فالتفرقة في انتفاء المشروط أو المسبّب عند انتفاء الشرط أو السبب بين إمكان وجوده و تعدّره غير معقول، و لذلك لا يسقط اعتبار الجزء الآخر للشرط أعنى الماء لأجل تعدّره و التفرقة بين الجزئين تحكّم للمخالف على اجزاء المشابه كون مثل الاشتان و الصابون أبلغ في الإبقاء من التراب، و ردّ بإمكان اختصاص التعيّد به و عدم ترتّب ما قصد من المصلحة على غيره على أنّه يفيد الكفاية مع وجوده أيضاً كما اختاره الإسكافي، و على كفاية الماء عند فقد المشابه أو مطلقاً ورود الأمر بالغسل بالتراب و لم يوجد، فإمّا أن يقال بوجود الانتقال إلى ما هو أبلغ أعنى الماء فيلزم الثلاث، أو يُقال الانتقال خروج عن المأمور به و تنجيس الإناء دائماً يوجب المشقّة فيكفي المرّتان، و ردّ الأوّل بمنع أبلغيّة الماء هنا و جواز كون التكليف بالتراب لمحض التعبد أو التعبد مع الإزالة و لو كان لمجرد الإزالة و كان الماء أقوى في ذلك لكان مجزياً مع وجود التراب أيضاً، و الثاني بكون المشقّة الحاصلة من فقد الماء أقوى من الحاصلة من فقد التراب، فلو سقط التكليف بالثانية لسقط بالاولى أيضاً، و كفى التراب وحده.

التاسع: خوف فساد المحلّ باستعمال التراب لنفاسته أو تضيّقه المانع من إيصاله إلّا بكسر بعضه كفقده، فعلى المختار لا يسقط اعتباره و لا يكفي مجرد الماء مرّتين أو الثلاث كما قيل،

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩١

بل يبقى على نجاسته حتّى يستعمل كما ظهر وجهه و إفضائه إلى التعطيل أو الضرر لا يوجب سقوطه إذ التفات الشارع إلى التخفيف هنا لأجله غير ثابت و ما لا يقبل التطهير من الأشياء كثير.

نعم، في الأواني الضيقة إن أمكن إزاله إليها بمزجه مع الماء وجب و أجزأ بشرط صدق التسمية لا للتخفيف لأجل تعدّ الحقيقة كما قيل، بل لكونه بعض أفراد المأمور به، إلّا أنّ بقاء صدقها مع المزج على ما قررناه بعيد.

العاشر: لو تعدّد الولوج من واحد أو أكثر تداخل وفاقاً لآحاد النجاسة فلا- فرق بين القليل و الكثير و لتعليق الحكم في النصّ على الكلب و هو جنس يقع عليهما و لو حصل ولوغ في أثناء الغسل وجب استنائه و وجهه ظاهر.

الحادي عشر: الغسل لا يتعدّد بتعدّد النجاسات، بل إن تساوت في الحكم تداخلت و إن اختلفت وجب الأكثر، فاجتماع ولوغ الخنزير مع ولوغ الكلب يوجب السبع؛ لأنّه الواجب له على الأصحّ كما يأتي، و اجتماع نجاسة اخرى معه يوجب الثلاث و الظاهر وفاقهم على ذلك، و عبارة البيان لا يفيد عدم التداخل في بعض الصور كما ظنّ؛ و يدلّ عليه صدق الامتثال و أصالة البراءة من وجوب التكرير و عدم معهوديّة تكرّر الغسل بتعدّد نوع النجاسة كما يرشد إليه الاستقراء.

نعم، لو كان عروض نجاسة اخرى في الأثناء وجب الإتيان بالعدد المعبر فيها فإن كان الباقي مساوياً له كفى عنهما و إن كان أزيد وجب الإتيان به و إن كان أقلّ وجب الإتيان بالزائد إذ التداخل إنّما يقع في الأقدار المتساوية و الزائد ممّا يجب الإتيان به، فإن قيل: قد اخترتم عدم التداخل في مقادير النزح إذ الأصل عدم تداخل الأسباب و استقلال كلّ منها بالتأثير و العلّة جارية هنا بعينها فما الفرق بين المقامين؟ قلنا: الفارق ظهور وفاقهم على التداخل هنا و عدمه هناك، و ربّما قيل في الفرق أنّ أخبار النزح علّقت المقادير المعيّنة على الأنواع المخصوصة من النجاسات و ربطها بها رابط المسبّبات بالأسباب فيجب أن يؤثّر كلّ منها أثره، و أمّا هنا فالنصوص لا تفيد التعدّد إلّا في الولوج إذ الاستفادة منها في غيره تحصيل هيئة الغسل لغرض الإزالة و هو يحصل مع التداخل و دلالتها على إيجابه له بالاستقلال غير مسلمة، و ردّ بإفادتها التعدّد في ولوغ الخنزير و الخمر أيضاً فيلزم عدم التداخل في اجتماع الولوجين أو أحدهما مع الخمر، و لذلك اختار المعالم عدم التداخل فيما ثبت فيه التعدّد بالنصّ و هو متّجه لو لا وفاقهم على خلافه.



الثاني عشر: المشهور أنّ ماء الولوغ كغسالته لا يعتبر فيه التعدّد و التعفير فلو أصاب الثوب أو الجسد أو إناء آخر لم يجب إلّا المرّة كسائر النجاسات

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩٢

لاختصاص النصّ بالولوغ فحمل مائه أو غسالته عليه قياساً مردود، و الحقّ إلحاق الأوّل بالولوغ وفاقاً للنهائية لعدم تعقّل الفرق بين تأخر الملاقاة عن الوقوع في الإناء و تقدّمه عليه و لتعليق الحكم في صحیحته البقاي على الفضل المرادف للسّوّر و صدقه عليه ممّا لا ريب فيه.

و أمّا الثاني فالحقّ فيه المشهور و إيجاب العدد مع التعفير فيه قبل التعفير كالكركي ضعيف و تعليقه بكونها نجاسةً الولوغ ركيك ثمّ غسالته إناء الولوغ كسائر الغسالات طاهرة عند بعضهم مطلقاً و نجسُهُ عند آخرين كذلك مع كفاية المرّة في إزالتها و عندنا الغسلة الأخيرة المطهّرة طاهرة و غيرها نجس يكفي المرّة في إزالته كسائر النجاسات، و ما أبعد ما بين قول الكركي و القول بطهارتها مطلقاً؟ الثالث عشر: لو ولغ في أواني الجامدات ألقى ما أصابه فمه و طهر الباقي كالفأرة إذا ماتت في سمن جامد و لا يجب الغسل إن لم يصبها فمه أو لعابه و الوجه في الجميع ظاهر.

الرابع عشر: قيل: ما لا يدلّك بالتراب عادةً كالتربة ففي وجوب المزج و الإيصال و عدمه نظراً إلى التعارف و جهان و رد بعدم مدخلية التعارف في الغسل بالتراب فإن لم يتناوله الإناء لاحتمال اختصاصه بما يمكن تعفيره بغير مشقّة و إفساد سقط اعتباره و إن تناوله لعمومه من حيث إطلاقه و ترك الاستفصال كما هو الحقّ و جب لإمكانه و عدم التعارف لا يوجب السقوط، و لو فرض عدم الإمكان بقي على نجاسته لما مرّ، ثمّ الإيصال بمزجه بالماء و نحوه و إن كفى مع صدق التسمية إلّا أنّ بقاءه معه مشكل.

### فصل: الحقّ وجوب السبع استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل لولوغ الخنزير

وفاقاً للأكثر لا كفاية بالولوغ الكلب؛ كالشيخ و لا لمرّة كالمحقّق.

لنا استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل و صحیحته علىّ عن أخيه عليه السلام قال: سألت عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به؟ قال: يُغسل سبع مرّات.

و حملها على الندب ضعيف لانتفاء المعارض و كان المحقّق حملها عليه لعدم عثوره على قائل بالسبع ممّن سبقه، و لذا لم يذكره قولاً مع نقله الخلاف و هو يراعى العمل في العمل بأخبار الآحاد و هذه المراعاة عندنا غير لازمة، على أنّ الظاهر سبق العمل به عليه كما قيل للشيخ صدق الكلب عليه لغه و ردّ بكونه مجازاً لا حقيقة و اللفظ عند إطلاقه ينصرف إلى الحقيقة و كفاية الثلاث في كلّ نجاسة إلّا ما استثنى، و ردّ بالمنع و تقدّم الخاصّ على العام و إيجابه الاكتفاء بالماء، مع أنّ إلحاقه بالكلب يوجب التعفير فلا يتمّ التقرب للمحقّق أجزاء المرّة فيما لم يثبت التعدّد فيه و جوابه ظاهر.

### فصل: الحقّ وجوب الثلاث في غسل الإناء من سائر النجاسات

وفاقاً لابن

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩٣

الجنيد و الشيخ و الكركي و اختاره في الذكري و الدروس لا كفاية المرّتين كاللمعة و الرسالة و لا لمرّة المزيله للعين كالفاضلين في أكثر كتبهما و العاملی و ولديه و لا لمرّة بعد إزالتها كالمعتبر و المختلف و البيان.

لنا استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل و ما تقدم فى موثقه عمار من نص الصادق عليه السلام على وجوب الثلاث فى غسل الكوز أو الإناء القدر و ردها لتفرد الفطحية بها مدفوع بحجته الموثق كما علم مراراً و حملها على الندب مع انتفاء المعارض لا وجه له. قيل: التمسك بالاستصحاب هنا غير صحيح إذ المقبول منه هو إثبات حكم علم ثبوته إلى غاية أو حالة معينة عند الشك فى حصولها أو إبقاء حكم دلّ الدليل على ثبوته مطلقاً عند عروض الشك فى ثبوته لمعارض أو ما يمكن أن يكون مزيلاً له كعروض الشك فى زوال حلّ الوطى الثابت بالعقد بصدور ما شكّ فى حصول الطلاق به من الألفاظ مثل أنت خلية أو بريء، و محلّ النزاع خارج عنهما إذ المحكم بنجاسته إن علم نجاسته من أمر الشارع بغسله فبعد غسله المتحقق فى ضمن المرّة لا يبقى دليل يقتضى ثبوتها حتى يستصحب فيه و إن علم بالإجماع فهو لا يتناول ما بعد المرّة و زوال العين، فيدفع النجاسة فيه بأصالة البراءة من التكليف بالزيادة أو الاجتناب و نحوه من لوازم النجاسة و يثبت الطهارة بعدم القول بالفصل.

و اجيب بأنّ الإجماع إذا كان مستند النجاسة فى أكثر الصور أو كلّها اقتضاها مطلقاً إلى القطع بالمزيل، فعند الشك فى ارتفاعها بغسله واحدة يصحّ دفعه استصحاباً لحكم الإجماع و للكلام فى هذا المقام مجال واسع و التحقيق فيه يطلب من كتبنا الاصولية، ثمّ فى احتجاج المحقق و الشهيد بنقل الإجماع من الشيخ عليه تأمل؛ لأنه بعد التصريح بوجوب الثلاث و نقل الخلاف من العامة قال: و دليلنا الاحتياط فإنّه إذا غسله ثلاث مرّات فقد علمنا طهارته بغسل ثلاث مرّات بإجماع الفرقة، بقوله: بإجماع الفرقة إن تعلق بقوله: يغسل أفاد نقل الإجماع على وجوب الثلاث كما فهماه و إن تعلق بقوله: علمنا طهارته أفاد نقل الإجماع على حصول الطهر بالثلاث لأنه أكثر ما قيل كما فهمه الفاضل و ردّ على شيخه المحقق فيما فهمه.

و بالجملة: عبارة قاصرة و التمسك بها فى مقام الاحتجاج مشكل، و لعلّ ما فيها من الحلل مستند إلى السّاخ للمرتين حمل غير البول عليه و حمل الأوانى على الثوب و الجسد و هو قياس باطل، و دعوى الأولوية ممنوعة و لو سلّمت فى خصوص الإناء لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩٤

لظهور إرادة التعدّد فيه كما يتّبه عليه حكم الولوغين و الخمر و الجرد، فثبوتها على المختار راكد و التسوية من جميع الوجوه بين النجاسات و محالها عند أهل الخصوص مع اختلافها فى الحكم بمقتضى النصوص لا وجه له و لذلك اخترنا كفاية المرتين فى غسل البول من الثوب و الجسد و المرّة فى غسل غيره من النجاسات من غير الإناء و وجوب الثلاث فى غسل الجميع منه للمرّة المزيلة مطلقاً الأمر بالغسل الشامل لها و حصول الغرض من الإزالة و أصالة البراءة من الزيادة. و اجيب عن الأول بمنع وجود مطلق يشمل الإناء لاختصاص ما ورد بما عداه من الثوب و الجسد و غيرهما و لو سلّم فمقتد بالموثقة، و عن الأخيرين بضعف التمسك بها معها.

قيل: هى معارضة بما روى من الاكتفاء بالمرّة كما أشار إليه فى المبسوط بعد حكمه بالثلاث و قد روى غسله واحدة و هو أولى لمطابقتها الأصل.

قلنا: المراد به موثقة عمّار المتقدمة الدالّة على كفاية مطلق الغسل فى دنّ الخمر و إبريقه و قد عرفت وجوب حمل إطلاقها على الثلاث للمرّة بعد الإزالة عدم التأثير للماء مع وجود المنجّس، فالغسل بعد إزالته لازم و المرّة كفاية فيه لما مرّ، و ردّ بوجوده بعد زواله أيضاً إذ الفرض نجاسة ما بقى من البلل.

قيل: المنجّس هو عين النجاسة لا المتنجّس به.

قلنا: قد علم أنّه مثلها فى التنجيس.

قيل: أدلّة المساواة لا يعمّ موضع النزاع.

قلنا؛ ممنوع، لكن أدلّة تأثير العين و سببيتها فى التنجيس أيضاً لا يعمّه.

## تذنيبات:

الأول: غسل الإناء بالقليل يحصل بالصبّ والتحرك والتفريغ بقدر ما اعتبر من العدد فيكرر كلّ منها في ولوغ الخنزير سبعاً وفي ولوغ الكلب مرتين بعد التعفير وفي سائر النجاسات ثلاثاً عندنا كما دلّت عليه الموثقة ومرة أو مرتين عند غيرنا سواء في ذلك الميثب وما يشقّ قلعه وغيرهما واعتبار الورود لا ينافي ذلك كما تقدّم واشتراط كون الإناء مثبتاً يشقّ قطعه تخصيص بلا حجة ولو ملأ الإناء ماء لم يفتقر إلى التحريك ووقوع التفريغ مطلقاً بآله جائز واشتراط عدم إعادتها قبل تطهيرها مبنّى على نجاسة الغسالة وجليه الحال فيه على ما اخترناه واضحة.

الثاني: مطلق الأواني يقبل الطهر بحصول العدد وفاقاً للأكثر وخلافاً لابن الجنيّد والقاضي في غير الصلب من أواني الخمر كالقرع والخشب وغير المدهون من الخزف.

لنا إطلاق الأخبار وكون الماء أسرع نفوذاً من غيره فيصل إلى ما نفذ فيه الخمر وكون الواجب إزالته ما علم من النجاسة وحصوله بالغسل ممكن وتتبع ما لا يعلم غير لازم وزوال العين يرفع المنع من الاستعمال وإلا لزم بقاء المنع بعد العلة وذلك لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩٥

يخرجها عن العلية للمخالف استقرار أجزاء الخمر في البواطن لحدّته وشدة نفوذه فلا ينالها الماء، وما في صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام من نهى النبي صلى الله عليه وآله عن الدّبا والمزفت ونفى البأس عن الجرار الخضر والرّصاص، وخبر أبي الربيع عن الصادق عليه السلام قال: نهى رسول الله عن كلّ مسكر وكلّ مسكر حرام، قلت: فالظروف التي يصنع فيها؟ قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الدّبا والمزفت والحنتم والنقير.

قلت: وما ذلك؟ قال: الدنا القرع والمزفت الدّيان والحنتم الجرار الرزق والنقر خشب كان أهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها أجواف يبنذون فيها.

واجيب عن الأول بالمنع ولو سلّم فلا ينافي طهر الظاهر وجواز استعماله ما لم يعلم ترشّح الأجزاء الباطنة، وعن الخبرين بالحمل على الكراهة جمعاً ثمّ هذه الظروف لئلا كانت من أواني الخمر كما يرشد إليه خبر أبي الربيع فالمنع عنها في الخبرين لذلك لا مطلقاً، فصحّ احتجاج الإسكافي بهما مع إطلاق النهي عنهما فيهما بعد حمل ما يشابهها في عدم الصلابة عليها.

الثالث: آنية المشركين وما في أيديهم طاهر مع جهل النجاسة للأصل وخبر التنظيف وغيره من العمومات وخصوص ما دلّ على جواز الصلاة في الثياب السابرية المعمولة للمجوس من دون غسلها ولبس الصادق عليه السلام قميصاً ورداءً منها في الصلاة كصحيحة معاوية عنه، أو على جواز الصلاة في ثوب المجوسى إذا رشّ بالماء كصحيحة الحلبي عنه، أو على نفى البأس من عمل خياط أو قصار يهودى أو نصرانى كصحيحة الخراسانى عن الرضا عليه السلام، ويجب الحكم بالطهارة إلى أن يحصل اليقين بملاقاته النجاسة بإحدى الطرق المفيدة له ولا عبرة بالظنّ ما لم يستند إلى حجة شرعية لانتفاء الدليل على اعتباره وعموم النهي عن اتّباعه و قول عليّ عليه السلام: ما ابالى أصابني بول أو ماء إذا لم أعلم.

وفيه قول الصادق عليه السلام في حسنة الحلبي: فإن ظنّ أنّه أصابه ولم يستيقن ولم ير مكانه فلينضحه بالماء. وقوله في صحيحة ابن سنان بعد سؤاله عن الصلاة في ثوب اعير الذمى فردّه قبل غسله مع شربه الخمر وأكله لحم الخنزير: صلّ فيه ولا تغسله من أجل ذلك فإنّك أعرتة إياه وهو طاهر ولم تستيقن نجاسته، فلا بأس أن يصلى فيه حتى يستيقن أنّه نجسه.

والنصوص الواردة في هذا المعنى في الموارد المختلفة متواترة، ثمّ ما في أيديهم يعمّ الجامد والمائع والمستعمل وغيره، وتوقف الفاضل في طهر المائع لا وجه له، وعموم الأخبار حجة عليه.

نعم، يستثنى منه ما يشترط في نفسه أو أصله التذكية كاللحم والجلود، وما يدلّ على الاجتناب عنه كقول النبي صلى الله عليه وآله

في آنية المشركين: لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها فاغسلوها ثم كَلُوا فيها.

وقول الباقر عليه السلام في آنية أهل الذمّة و المجوس: لا تأكلوا فيها.

و غيرها محمول على علم المباشرة بالرطوبة أو الاستحباب إذ لا ريب في ثبوته لعدم توقيهم النجاسة و حصول الظنّ بنجاسة ما في أيديهم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩٦

فيخرج عن خلاف الحلبي حيث أثبت النجاسة بكلّ ظنّ كما مرّ.

الرابع: حصول القطع بوصول الماء إلى جميع أجزاء القربة بالصبّ و التحريك مشكل، فطريق تطهيرها بالقليل أن يملأ ماء و يهرق سبع مرّات في ولوغ الخنزير و مرّتين في ولوغ الكلب و ثلاث مرّات في سائر النجاسات و بالكثير أو الجارى أو المطر أن يملأ ماء و يوضع فيه بحيث يتصل أو يختلط ماءها به.

### فصل: المشهور استحباب رشّ الثوب من ملافاة الكلب و أخويه

#### إشارة

و ظاهر الصدوق و المفيد و صريح الشيخ و ابن حمزة و الديلمي و جوبه و الأصل فيه استفاضة الأوامر بالنضح و الصبّ منه كقول الصادق عليه السلام في صحيحة الفضل: إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله و إن مسّه جافاً فاصب عليه الماء.

و قوله في مرسله حرّيز: إذا مسّ ثوبك كلب فإن كان يابساً فانضحه.

و مثله خبر القسم عن عليّ عليه السلام و قول الكاظم عليه السلام في صحيحة أخيه في الخنزير يمسّ الثوب: إن كان دخل في صلاته فليمض و إن لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله.

و مضمرة عليّ بن محمّد قال: سألته عن خنزير أصاب ثوباً و هو جاف هل يصلح الصلاة فيه قبل أن يغسله؟ قال: نعم، ينضحه بالماء ثم يُصلّى فيه.

و قول الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي في الصلاة في ثوب المجوسى: يرشّ بالماء.

و هذا لا يفيد عموم المطلوب إلا أن الظاهر وفاقهم عليه؛ فالأخذ به لذلك متعين ثم الموجبون حملوا هذه الأوامر على ظاهرها و الأكثرون حملوها على الندب لوقوع الأمر بالرشّ في مواضع أجمعوا فيها حملة عليه، و هذا قرينه على حملة عليه في جميع الموارد، و يعضده شيوع استعمال مطلق الأوامر فيه في كلام الأئمّة عليهم السلام، و فيه أنّ الحمل في بعض المواضع على خلاف الأصل لمعارض لا يوجب الحمل عليه فيما لا معارض له فيه.

و قيل: النجاسة لا تتعدّى مع اليبوسة إجماعاً و إلاّ و جب غسل المحلّ فيتعيّن الحمل على الاستحباب، و ردّ بعدم اقتضاء وجوب الرشّ النجاسة لجواز كونه تعديداً و بإمكان زوال النجاسة بالرشّ كما في بول الرضيع، فالاستدلال على عدم التعديّة بلزوم وجوب غسل المحلّ ضعيف و إن كان المدعى حقّاً لكونه مجمعاً عليه، و يدلّ عليه صحيحة عليّ في الخنزير إذ ظاهرها عدم استناد الحكم إلى التنجيس إذ الأمر بالمضى بعد الدخول ينافيه، فلو و جب كان وجوبه تعديداً.

قيل: الأمر بالغسل مع وجود الأثر للتنجيس، مع أنّ الحكم بالمضى يشملّه فهو لا ينفيه.

قلنا: الظاهر رجوع الاستثناء إلى الشرطين فالحكم بالمضى لا يشملّه، و على ما ذكر فالظاهر وجوب الرشّ في الكلب و الخنزير، و أمّا في الكافر فالحقّ استحبابه لوجود المعارض و هو صحيحة معاوية في الثياب السابرية المعمولة للمجوس، ثم الأكثر ذكروا الحكم هنا

بلفظ الرش،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩٧

مع أن الأخبار تتضمن النضح و الصب لترادف الرش و النضح كما مرّ و هو المذكور في أكثرها و الصب إنما وقع في صحيحة الفضل فقط، فإرادة النضح منه تجوّزاً متعين.

### فروع:

الأول: قد عرفت اختصاص أخبار الرش بالثوب فلا يتعدى إلى البدن اقتصاراً للحكم على مورد النصّ و بدليته المسح بالتراب عنه فيه وجوباً أو ندباً لا حجة له فيجابه بملاقاته أحد الثلاثة مع اليوسه كابن حمزة أو الثلاثة مع الفأرة و الوزغة كالمفيد أو الخمسة مع الناصب و الثعلبين كالنهاية أو استحبابه بإصابه كلّ نجاسة يابسه لم يثبت عندنا و إن كان الظاهر عدم حكمهم بذلك إلّا عن حجة، فالقول بالاستحباب لذلك غير بعيد.

الثاني: لا- حجة في إلحاق الثعلبين و الفأرة و الوزغة و لا- كلّ نجاسة يابسه بالثوب في وجوب الرش أو ندبه، فيجابه في الأربعة كالنهاية أو في الأخيرتين كالمقنعة أو استحبابه في كلّ نجاسة يابسه كالمبسوط لم يثبت عندنا، و ما ورد في صحيحة علي عن الكاظم عليه السلام قال: سألته عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء يمشى على الثياب أ يُصلى فيها؟ قال: اغسل ما رأيت من أثرها و ما لم تره فانضحه بالماء؛ يفيد إلحاق الفأرة مع الرطوبة و عدم رؤية الأثر لا مع اليوسه كما هو المدعى.

الثالث: المشهور استحباب رش الثوب و البدن بالشكّ في إصابه مطلق النجاسة و مثله الظنّ الذي ليس بحجة و إيجاب الرش به كالديلمي، أو الغسل كالحلبى؛ ضعيف و الأصل فيه ما تقدّم في كيفية غسل الثوب من البول و غسل ما يعسر عصره من صحيحة عبد الرحمن و خبر ابن عبد الحميد و قول الصادق عليه السلام في حسنة الحلبي: فإن ظنّ أنه أصابه منى و لم يستيقن و لم ير مكانه فلينضحه بالماء.

و قوله في حسنة ابن سنان: إن علم أنه أصاب ثوبه جنابة قبل أن يصلى ثم صلى فيه و لم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى و إن كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً أجزاءه أن ينضحه بالماء.

و هذه الأخبار واردة في نجاسات معينة و العموم يثبت بعدم القول بالفصل و حملها على الندب متعين لمعارضتها عمومات عدم العبرة بالشكّ و الظنّ، فاندفع قول الديلمي، و دلالتها على مساواة الظنّ للشكّ في النضح و عدم الافتقار إلى الغسل ظاهرة، فبطل مذهب الحلبي.

### فصل: يستحب النضح أيضاً لما يرى من أثر الفأرة الرطبة على الثياب

#### إشارة

و للمذى و عرق الجنب و وقوع الثوب و لذى الحرج في المقعدة يجد الصفرة بعد الاستنجاء و التوضؤ و لمكان المصلى إذا ظنّ به النجاسة كالبيع و الكنائس، و يدلّ على الأول ما تقدّم من صحيحة علي عن الكاظم عليه السلام،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩٨

و مورد النضح فيها ما لا يرى من أثر الفأرة الرطبة، فالحكم فيما يرى من أثرها استحباب الغسل أو وجوبه، فتعليق الحكم عليها مطلقاً

كالفاضل و من تبعه غير جيد و على الثاني صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن المذى يصيب الثوب، فقال: ينضحه بالماء إن شاء.

و التعليق بالمشبه لا ينافي الاستحباب لجواز ترك المستحب على أن شأنهم يمنع من الأمر بما لا فائدة فيه و إن علق بها، و على الثالث قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير بعد سؤاله عن القميص يعرق في جنب حتى يقبل: لا بأس و إن أحب أن يرشّه بالماء فليفعل.

و في خبر ابن أبي حمزة أنه نفى عنه البأس فقال: يبلغ حدًا يمكن أن يعصر فقطب عليه السلام في وجهه و قال: إن أبيتم فشيء من ماء فانضحه به.

و هذا لا يبقى الاستحباب بل يشبه لما تقدم.

و الظاهر أنه عليه السلام لفهمه ميل السائل إلى التنزه تكلمه هكذا.

و على الرابع قول الكاظم عليه السلام في صحيحة أخيه بعد سؤاله عمّن وقع ثوبه على كلب ميت: ينضحه و يصلّي فيه و لا بأس.

و على الخامس قول الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحمن بعد سؤاله عن بول البهائم: يغسل بول الفرس و البغل و الحمار و ينضح بول البعير و الشاة.

و على السادس قول الصادق عليه السلام في حسنة ابن مسلم بعد سؤاله عن أبواب الدواب و البغال و الحمير: اغسله فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله فإن شككت فانضحه. لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام ١٩٨ فصل: يستحب النضح أيضا لما يرى من أثر الفأرة الرطبة على الثياب ..... ص : ١٩٧

على السابع صحيحة ابن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال: قال له رجل إن بي حرجاً في مقعدتي و أتوضأ و أستنجي ثم أجد بعد ذلك المذى و الصفرة من المقعدة فأعيد الوضوء؟ فقال: فقد أيقنت؟ فقال: نعم، قال: لا، و لكن رشّه بالماء و لا تعدّ الوضوء. و قد روى بثلاث طرق اخر عن صفوان عنه.

و على الثامن ما يأتي في محلّه و قد مرّ أنّ الخصى الذي يبول و يرى البلل بعد البلل: يتوضأ و ينضح في النهار مرّة.

### تتميم:

الاحتياط في باب الطهارة مطلوب فتحصيل اليقين في كلّ موضع بحصولها مرغوب و قد صرحوا باستحبابه في مواضع قد تقدمت مع ما يشهد به فيها من خبر أو اعتبار كتنية الغسل و تثليثه في الإزالة و أن يباشرها بنفسه في ثوب صلاته و غسل ذى القروح ثوبه في كلّ يوم مرّة و إزالة ما عفى من الدم للصلاة و العصر في بول الرضيع و إزالة أبوال الدواب و البغال و الحمير و أرواثها و ذرق غير الجلال من الدجاج و لبن الجارية و الدم المتخلف في اللحم و لعاب المسوخ و القيء و المذى و الودي و طين الطريق بعد ثلاثة أيام من انقطاع المطر و الاجتناب عن سؤر الجلال و آكل الجيف و الحائض المتهمة و من لا يتوقّى النجاسة و الحيّة و الفأرة و الثعلب و الأرنب و الحشرات، و قد تقدم استحبابه في موارد اخرى أيضاً.

### بحث ما يظهر بغير الماء من النجاسات.

### فصل: جفاف البول في الأرض و الحصر و البواري يصح الصلاة و السجود عليها بالإجماع

### إشارة



و استفاضه النصوص كقول الباقر عليه السلام

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ١٩٩

في صحیحته زرارة بعد سؤاله عن البول في السطح أو المكان الذي يصلّى: إذا جففته الشمس فصلّ عليه فهو طاهر.

وقول الصادق عليه السلام ففي صحیحته زرارة والأزدي بعد سؤاله عن الصلاة في السطح يُصيّبه البول ويُبال عليه: إن كان تصيبه الشمس والرياح وكان جافاً فلا بأس به إلا أن يكون يتخذ مبالاً.

و صحیحته عليّ عن أخيه عليه السلام قال: سألت عن البوارى يصيبها البول هل يصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تُغسل؟ قال: نعم، لا بأس.

و صحیحته الاخرى عنه قال: سألت عن البوارى تبلّ فيصيبها بماء قدر، أ يُصلّى عليه؟ قال: إذا يبست لا بأس.

و موثقه عمار عن الصادق عليه السلام قال: سألت عن الموضع القدر يكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس ولكن قد يبس الموضع القدر؟ قال: لا تصلّى عليه و أعلم الموضع حتى تغسله، و عن الشمس هل تطهر الأرض؟ قال: إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة و إن أصابته الشمس و لم يبس الموضع القدر فكان رطباً فلا يجوز الصلاة عليه حتى يبس و إن كانت رجلك رطبة أو جبهتك رطبة أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القدر فلا تصلّ على ذلك الموضع القدر و إن كان غير الشمس أصابه حتى يبس فإنه لا يجوز ذلك، ثم الجفاف المذكور كما يقتضى صحته السجود يقتضى الطهارة أيضاً وفقاً لغير الراوندى و صاحب الوسيلة و المحقق وافقهما أولاً ثم رجع إلى القول بالطهارة.

لنا بعد الإجماع المنقول من الشيخ و عموم طهورية التراب توقّف صحته السجود على طهارة موضعه لبعض الأخبار و حكاية الإجماع من الفاضلين و ابن زهرة و الشهيد.

قيل: جواز السجود على ما جفّ بالشمس ممنوع إذ الأخبار لم يفد أزيد من صحته الصلاة عليه و طهارة موضعه غير لازم.

قلنا: الإذن المطلق في الصلاة فيه يفيد جواز السجود عليه و إلا انتفى التأثير عن الشمس رأساً و لغى ما تطابقت النصوص على تضمّنه من التقييد بها على أنّ القائل بنجاسته كالراوندى صرح بجواز السجود عليه و عدم التقييد بها في صحیحته عليّ عن أخيه عليه السلام لظهوره عندهم و إجماعهم على انتفاء الحكم بدونه.

قيل: روى عليّ أيضاً عن أخيه عليه السلام جواز الصلاة على محلّ أصابه البول و لا تصبه الشمس فلا بدّ من القول بعدم توقّف الحكم على التقييد أو عدم اقتضاء الإذن في الصلاة جواز السجود أو عدم اشتراطه بطهارة المسجد أو جوازه على هذا الفرد من النجس و الأول إن خالف الإجماع تعيّن أحد البواقي فما اخترتم هنا اخترناه في سائر الأخبار.

قلنا: هذه الوجوه بأسرنا باطلّة و الخبر متروك الظاهر مخالف لسائر الأخبار فلا بدّ من تقييد المحلّ فيه في خبر أبي بكر: ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر.

و قول الرضا عليه السلام: ما وقعت الشمس عليه من الأماكن التي أصابها

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠٠

شئ من النجاسات مثل البول و غيره طهرتها، و أمّا الثياب فلا تطهر إلاّ بال غسل.

و قول الكاظم عليه السلام: حقّ على الله تعالى أن لا يعصى في دار إلاّ أضحاها للشمس لتطهرها.

و دلالاته على كونها من المطهّرات ظاهر و حمل الطهارة على المعنى اللغوى دون الشرعى خلاف التبادر؛ لثبوت الحقيقة الشرعية في مثلها في عصر النبيّ صلى الله عليه و آله فضلاً عن عصر الصادقين عليهما السلام و لو سلّم عدم ثبوتها فلا ريب في صيرورة الشرعى مجازاً راجحاً، فإرادته عند الإطلاق واجبة على التحقيق على أنّ المعنى اللغوى عدم القدرة و هو ينفي النجاسة الشرعية لكونها أعظم

الأقذار و أشدها.

ولنا أيضاً ما مرّ من موثقة عمّار لأمره فيها بإعلام الموضع ليغسله عند جفافه بغير الشمس و عدم أمره به في صورة يسه بها و لو لا الطهارة حينئذٍ لكان الأمر به أولى و أهم لتوهمها من حيث تجويز الصلاة فيها و لوقوع السؤال في الصورة الثانية من الطهارة، فلو لم يتضمّن الجواب ما يفهمها إذ النجاسة لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة دون الخطاب كما ظنّ، و ما في الجواب من تجويز الصلاة المقتضى لصحة السجود لا يناسب النجاسة فيدلّ على الطهارة، و السرّ ما ذكرناه من استلزامه لها و ظهور ذلك عندهم، فما قيل إنّ عدوله عن الجواب بأنّه طاهر إلى الجواب بجواز السجود عليه مُشعر بعدم الطهارة ساقط.

قيل: نهيه في آخر الخبر عن ملاقة ذلك الموضع برطوبة و إن أصابته عين الشمس يقتضى النجاسة، و كذا في وصفه ذلك الموضع بالقدارة.

قلنا: المذكور في الاستبصار و بعض نسخ التهذيب ليس عين الشمس بالعين المهملة و النور بل غير الشمس بالعين المعجمة و الراء هو الصحيح المطابق لنقل الفاضل و غيره، و حينئذٍ لا إشعار بعدم الطهارة إذ قوله: و إن كان غير الشمس موصولاً بسابقه و المراد من النهي عن ملاقة الأعضاء الرطبة للموضع إذا جفّ من غير الشمس و على هذا شقوق السؤال الأخير ثلاثة جوّزت الصلاة في أولها و مُنعت في الأخيرين.

قيل: يحتمل أن يكون مفصلاً من سابقه و يكون شرطاً جزاؤه قوله: فإنّه لا يجوز ذلك، و حينئذٍ قوله: و إن كان رجلك رطبة الخ، يقتضى عدم الطهارة لارتباطه بصورة يوسه الموضع بالشمس لا بصورة بقاء رطوبته لظهور حكمها من السابق؛ أعنى قوله: فإن أصابته الشمس و لم يبيس الموضع الخ، فالأقسام على هذا أربعة إصابتها الشمس مع يبيس الموضع و البدن و إصابتها مع رطوبة الموضع سواء كان البدن يابساً أو رطباً و إصابتها مع يبيس الموضع برطوبة البدن و عدم إصابتها مع يبيس الموضع بغيرها فتجوز الصلاة على الأول و منعها على البواقى.

قلنا: في صورة الفصل يجوز الارتباط بصورة رطوبة الموضع و القول بظهور حكمها من عموم سابقه معارض بظهور

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠١

الحكم في صورة اليوسه من عموم القسم الأول؛ لأنّه يعمّ صورتى رطوبة البدن و يبيسه فإن خصّص بصورة يبيسه فليخصّص العموم الأول أيضاً بها فلا يظهر منه الحكم في صورة رطوبته فيبينها بقوله: و إن كان رجلك الخ، فظهر أنّه على الفصل لا يتعين ارتباط القول المذكور بصورة اليوسه دون الرطوبة حتّى يشعر بعدم الطهارة، هذا مع أنّ الوصل أظهر من الفصل فلا إشعار به أصلاً، و على هذا لا إشعار به مع سقوط قوله: و إن كان غير الشمس الخ، كما أورده الشيخ في أبواب الزيادات للرواندى استصحاب النجاسة و صحيحة ابن بزيع قال: سألته عن الأرض و السطح يصبه البول أو ما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال: كيف يطهر من غير ماء. و اجيب عن الأول بعدم ثبوت حكم الاستصحاب مع زوال الأجزاء النجسة كما هو الفرض لتبعية الحكم بالبقاء لدليل الحكم فإن دلّ على استمراره ثبت و إلّا فلا، و ما دلّ على بقاء حكم النجاسة مع زوال عينها مختصّ بالثوب و البدن و الأوانى و التعويل في غيرها على الإجماع و هو لا يقتضى استمرار الحكم إذ القدر الثابت منه ثبوته قبل الجفاف بالشمس إيجاباً فيها بعده يتوقّف على دلالة خارجة، و لذا قيل: المردود من الاستصحاب أكثره فيما يدرك بالإجماع.

قيل: كلّ نجاسة أثبتتها النصّ أو الإجماع يجب استمرارها إلى القطع بالمطهر الشرعى.

قلنا: معنى النجس ما دلّ الدليل على اجتنابه فيما يشترط بالطهارة أو على إزالته عينه و أثره لأجله فما لا دليل فيه على أحدهما فهو على أصل الطهارة بمعنى أصالة البراءة عن التكليف فيه بأحدهما و المعلوم نجاسته بالإجماع إنّما يعلم فيه أحدهما في القدر المجمع عليه؛ أى في الحال التى انعقد الإجماع على ثبوت التنجيس فيها دون ما بعدها و هذا القدر فى محلّ النزاع حال وجود العين دون حالة الجفاف.

قيل: كل نجاسة كالعلة الحقيقية في التأثير فيؤثر في كل ما لاقاه برطوبة و عوده إلى الطهارة موقوف على طرد المطهر.

قلنا: مسلم في الحال التي يعلم فيها ثبوته بالنص أو الإجماع لا في غيرها.

قيل: هب أن الأمر فيما علم حكمه بالإجماع كذلك ولكن الأرض ليس منه؛ لدلالة الأخبار الواردة في شأنها مع الأرض على تأثرها بالنجاسة فيدخل فيما ثبت حكمه بالنص والإجماع.

قلنا: المستفاد منها ثبوت التنجيس لها حال وجود العين ولا يفيد استمراره فهو حكم خاص كالمستفاد من الإجماع بخلاف الأخبار الواردة في الثوب و البدن و الأواني فإنها مصرحة بثبوت الحكم حيث لا عين فأتضح الفرق، ثم السرّ فيما ذكر انحصار الدليل على حجية الاستصحاب فيما تقرّر عندهم من عدم نقض اليقين بالشكّ

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠٢

و افتقار يقين الشغل إلى يقين البراءة، و في أمثال المقام لا يقين بالحكم و لا بالشغل، و عن الثاني بأنه معارض بالأقوى عدداً و سنداً و دلالةً فيحمل على التقيّة لموافقته مذهب العامة، أو على جفاف الموضوع قبل إشراقها فيكون المراد من الماء الذي سئل عن تطهير الشمس بدونه ما يبلى به الموضوع أو الرطوبة الحاصلة من النجاسة أو يحمل المشابهة في قوله: و ما أشبهه على المماثلة في أصل النجاسة ليتناول النجاسات العينية و يرجع الإنكار إلى مجموع السؤال باعتبار بعض أفرادها.

ثم لنا في إثبات عموم الطهارة أن نقول: دلّت موثقة عمّار على جواز السجود فيما جففت بالشمس من البول و غيره؛ و ذلك إمّا للطهارة في الجميع أو العفو فيه، أو للطهارة في البعض و العفو في البعض، و الثالث لا قائل به و الثاني مدفوع بصححة زرارة، فتعين الأول، هذا و الاحتجاج على الطهارة بزوال مقتضى التنجيس بإسخان الشمس فلا يبقى حكمه ضعيفاً.

### تذنيب:

الحق المشهور إلحاق كل نجاسة مائية بالبول و إلحاق ما لا ينقل عادةً بالأرض و الحصر و البواري خلافاً للمنتهى في الأول و للخلاف و النافع بالعمل و موثقة عمّار لتعليق الحكم فيها على مطلق الموضوع القدر بالبول و شبهه و يعضده حكاية الوفاق في الثاني و للمقنعة فيهما لنا ما تقدّم من قول الرضا عليه السلام و خبر أبي بكر خرج منه ما خرج بالدليل فيبقى الباقي و ضعفهما منجر و لزوم العسر و الحرج في أكثر المواضع لولاه و اتّحاد الطريق، بل ثبوت الأولوية في الإلحاق الأول و عموم طهوريّة التراب لقوله: جعلت لى الأرض مسجداً و طهوراً، فحيثما أدركتني الصلاة فيثبت خرج عنه ما خرج بالقطع فيبقى الباقي، و الاحتجاج عليه بزوال الأجزاء النجسة بإسخان الشمس فيزول حكمها، مردود بإيجابه التطهير بمجرد زوال العين و هو باطل للمخالفين اختصاص الصحاح بالبول أو الثلاثة أو بهما فلا يتعدى الحكم إلى الغير و توقّف البراءة اليقينية من التكليف على طهارة الثوب و البدن فيجب تنزيهما عن ملاقاته موضع الخلاف مع الرطوبة، و الجواب عن الجميع ظاهر بعد الإحاطة بما مرّ.

### فروع:

الأول: النجاسة المائية الملحقة بالبول تشمل كل رطوبة ذات جرم زال عنها و ما لا جرم لها من المائعات و ما لا تنقل عادةً يتناول ما في نقله تعدّر أو مشقّة و ما ليس فيه ذلك من أجزاء الأرض و غيرها كالأحجار و اللبن و الأبنية و الأخشاب و الأبواب المثبتة و الأوتاد الداخلة و النباتات و الأشجار، و الظاهر المشهور دخول الفواكه فيه و إن حان أو انقطع خلافاً للنهائية و حكم العرف حجة عليه، على أن مقتضى بعض النصوص و نفى العسر و الحرج عموم مطهريّة الشمس خرج عنه ما خرج بالدليل فيبقى الباقي و إن كان ممّا ينقل إذ

لا نصّ بخصوصه في التفرقة بين النقول وغيره، وإنما العفو بل فيه الإجماع فيقتصر في إخراج المنقول على ما يتناوله.

الثاني: لا بدّ في التطهير من إشراقها فلا يكفي التجفيف بحرارتها

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠٣

لأنها لا تسمى شمساً ولا بالهواء المنفرد بطريق أولى.

نعم، لا يضّر الانضمام والمدخلة في التأثير لصدق التجفيف بالشمس وتلازم الأمرين غالباً.

الثالث: الجفاف بغير الشمس لا يطهر للإجماع المحقق والمحكي من الفاضل وما تقدّم من صحيحة ابن بزيع وموثقة عمّار ولتنجس المحلّ فرضاً فيقف زوالها على القطع بالمطهر والصحاح الثلاث لعلّي عن أخيه عليه السلام لا يمكن العمل بها لمخالفتها الإجماع فيحمل المطلقات منها على المقيّد والمصرّح بجواز الصلاة فيما جفّ بغير الشمس على ما مرّ، وما في الخلاف من كون الريح المزيل للعين مطهراً لا يظهر المخالفة لرجوعه عنه بعده.

الرابع: زوال العين معتبر في تطهير الشمس إجماعاً فلا يظهر مثل الكنيف والمجزرة لبقائها فيه غالباً لمخالطة النجاسة أثرته.

نعم، لو ازيلت طهر بتجفيفها كغيره إشراقها على الطاهر يظهر الباطن إذا جفّ واتّصلا جسماً ونجاسةً فكلّ متّصل إلى طاهر كذلك من البواطن والظواهر يطهر بالإشراق على مجرّد الطاهر لصدق الجفاف بالإشراق ودفع الحرج والمشقة وما فقد أحد الاتّصاليين كالمتمعدّد المتلاصق وجهي الحائط بدون خرق النجاسة إنّما يطهر منه ما أشرقت عليه.

الخامس: جفاف الموضع بالشمس بعد ما جفّ بغيرها وبلّ بوجه لا يطهر مطهراً لثبوت الأولويّة كما في الدّم المعفو وما تنجس به و يقزّره الإلحاق الأوّل وإطلاقات الأخبار بأسرها سوى صحيحة زرارة وربّما دلّ مفهومها كالاتّصحاب على النجاسة وهما لا يقاومان ما ذكر.

السادس: الأرض يطهر باطن الخفّ وأسفل القدم والنعل مع زوال العين بالمشى أو الدلّك والظاهر وفاقهم عليه وإشعار الخلاف بالخلاف في الأوّل كتوقف الفاضل في التحرير والمنتهى في الثاني لا عبرة به، ويدلّ عليه بعد الإجماع وأصالة البراءة قول النبي صلى الله عليه وآله: إذا وطئ أحدكم بنعليه الأذى فإنّ التراب له طهور.

وقوله صلى الله عليه وآله: إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيّه فطهورهما التراب.

وقوله صلى الله عليه وآله في النعنين فليمسحهما وليصلّ فيهما.

وقول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة فيمن ساخت رجله في القدره: لا يغسلها إلّا أن يقذرها ولكنّه يمسحها حتّى يذهب أثرها ويصلّي.

وقوله في صحيحة الأخرى: جرت السنّة في أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان ولا يغسله، ويجوز أن يمسح رجله ولا يغسلهما.

وقوله في حسنة ابن مسلم: الأرض يطهر بعضها بعضاً.

وقول الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي بعد قوله: إنّ بيننا وبين المسجد زقاقاً قدرّاً: لا بأس، الأرض يطهر بعضها بعضاً.

وحسنه ابن خنيس عنه عليه السلام قال: سألته عن الخنزير يخرج من الماء فيمرّ في الطريق فيسيل منه الماء وأمرّ عليه حافياً، فقال: أ ليس وراءه شيء جاف؟ قلت: بلى، قال: فلا بأس إنّ الأرض يطهر بعضها بعضاً؛ أي البعض الطاهر من الأرض وهو النجسة أو المماس لباطن الثلاثة يطهر بعض الأشياء المتنجّسة أو بعضاً آخر من الأرض وهو النجسة، و يريد به ما لاقاه من الثلاثة تجوّزاً دون نفسه.

وخبر حفص عنه عليه السلام قال: قلت له: إنّني وطئت عذرة بخفيّ و مسحتة حتّى لم أر فيه شيئاً ما تقول

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠٤

في الصلاة فيه؟ فقال: لا بأس.

وقوله في خبر الأحول بعد سؤاله عمّن يطأ على الموضع القدر ثمّ يطأ بعده مكاناً لطيفاً: لا بأس إذا كان خمس عشرة ذراعاً ونحو ذلك، والتقدير بيان لما هو الغالب من مقدار المشى المزيل فلا يفيد عدم كفاية الأقل إذا حصل به النقاء.

وهذه الأخبار وإن اختلفت في الصحّة والصراحة وإفادة التعميم ومقابلاتها إلّا أنّ ثبوت المطلوب من جميعها بعد ملاحظة العمل وانضمام عدم القول بالفصل في بعضها ممّا لا ريب فيه.

السابع: لا حصر في المشى عند الأكثر بل المناطق فيه ما أزال العين والأثر وقدره الإسكافي بما في الخبر وقد عرفت أنّه لبيان الأغلب لا للتحديد.

الثامن: المراد بالنعل وقاية الرّجل و لو من الخشب فيشمل الصنادل و خشبة الأقطع وإحاقها بالقدم محتمل و تناولها الكفّين و الرّكبتين فيمن يمشى بهما غير بعيد و البراءة اليقينيّة اللازمة ليقين الشغل يحصل بظهور التناول و بعض العمومات، و الظاهر عدم تعدية الحكم إلى أسفل العصا و كعب الرمح لعدم دخولهما في شيء من الثلاثة.

التاسع: الأرض يتناول الرمل و الحجر و السبخة و الرطبة و بعضهم على اشتراط الجفاف و العموم في بعض الأخبار و تعليق الحكم على مطلق الأرض في بعضها و على التراب في بعضها يدفعه لشمول الأرض للرطبة مطلقاً و التراب لها إذا لم يوجب صدق الوحل و لو سلّم طهوره في اليابس لم يدلّ إخباره على الاشتراط لعدم حجّته في مفهوم اللقب و الاحتجاج عليه بانفعال الرطب بالملاقاة بين الفساد و بحسنه ابن خنيس ضعيف لظهور أنّ المراد من الجاف فيها ما لم يصبه رطوبة الخنزير على أنّه لو كان أعمّ لم يدلّ على نفى غيره بشيء من الثلاث، ثمّ الظاهر انسحاب الحكم إلى الوحل لصدق الأرض عليه و دخوله في عموم صحيحة زرارة و غيرها، و الفاضل قزب العدم لعدم صدق التراب عليه و هو لا يفيد كما مرّ.

العاشر: الظاهر اشتراط الطهارة في الأرض وفاقاً للإسكافي و الشهيد و جماعة و خلافاً لإطلاق بعض الفتاوى. لنا أنّ النجس منجس فلا معنى لتطهيره.

قيل: إطلاق النصوص و الفتاوى يقتضى عدم الفرق بين الطاهرة و النجسة.

قلنا: إطلاق القول بإطلاقهما ممنوع لوقوع التقييد في خبر الأحول و فتوى من ذكر و إنّما هو في بعض الأخبار و بعض الأقوال كقول المفيد و سلار و عبارة الفاضلين، فاللازم تقييد مطلقات الأخبار بالمقيّد جمعاً.

الحادي عشر: أخبار العترة كعبائر الجماعة ظاهرة في اعتبار الأرض فلا يكفي الدّلك بغيرها من الأجسام الصلبة كالخشب و الفلزات، و لا المشى عليها لو فرشت بها الأرض، و كذا ما كان أصله منها و خرج بالطبخ عنها كالجصّ و الآجر، و الإطلاق في صحيحة زرارة مقيد جمعاً.

الثاني عشر: لا يشترط جفاف النجاسة قبل الدّلك و لا كونها ذات جرم خلافاً لبعض العامة.

لنا الأصل و الإجماع و إطلاق الروايات و أولويّة ما لا جرم له بالتطهر من مقابله و على هذا فما لا جرم له و لا رطوبة يظهر بمسمى الإمساس.

الثالث عشر: النار يظهر ما تحيله رماداً بالإجماع المحقّق، و المحكى من الشيخ، و تردّد

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠٥

المحقّق فيه لا عبرة به، و يدلّ عليه أصالة الطهارتين و تعليق الأحكام على الأسماء و صحيحة السّراد عن الكاظم عليه السلام حيث سأله عن الجصّ يوقد عليه بالعدرة و عظام الموتى ثمّ يخصّص به المسجد أ يسجد عليه؟ فكتب إليه بخطه: أنّ الماء و النار قد طهّراه.

دلّت على طهوريّة الماء و النار للجصّ الذي احترقت عليه العذرة و عظام الموتى الشاملة لنجس العين و اختلط بما حصل منهما من الرماد و الدّخان و الماء غير مؤثّر في التطهير لما مرّ، فإسناده إلى النار متعين و قد تقدّم أنّ الجمع بينهما في اسناد التطهير كالجمع بين الحقيقة و المجاز لإرادة التنظيف من التطهير المسند إلى الماء أو من باب عموم المجاز بإرادة معنى مجازي شامل للحقيقي و

المجازى الأول كفى القذارة الشامل للطهارة الشرعية والتنظيف، وحينئذ يعلم الطهارة الشرعية بما ظهر من الجواب ضمناً من جواز تجصيص المسجد به و السجود عليه.

والحاصل أن غرض السائل معرفة حال العذرة و العظام بعد إحراقهما لإيجاب بقاءهما على النجاسة تنجس الجص المختلط بهما إذا صب عليها الماء للحل و بناء الجواب على تطهرها بالإحراق، فأيراد الفاضلين على الخبر بأن الجص المتنجس لا يطهر بالنار لعدم صيرورته بها رماداً، مع أن التطهر مشروط بذلك و صيرورتهما رماداً لا تقتضى طهارته بعد الحكم بنجاسته غير متجه إذ لا مؤهم للحكم بنجاسته إلا امتزاجه بالرماد الحاصل منهما، فإذا كان طاهراً بالاستحالة لم يحكم بها و احتمال تنجسه بدخانها أو بنفسهما أو بما بقى فيهما من الرطوبات و الدسومات باطل؛ إذ الأول غير منجس لعدم حجة على تنجيس أدخنة النجاسات و الأخيران قبل الإحراق لا يمتزجان به و بعده يخرجان عن حقيقتهما بالاستحالة، و كان ظن الفاضلين أن الخبر دل على تنجس الجص الموقد عليه بهما بأحد هذه الثلاثة و تطهره بالنار، فأوردا ما مرّ و فيه مع ما ذكر من استبعاد تصوّر التنجس بها و بطلانه أنه لا وجه لحمل كلام المعصوم على ما يتوجه عليه الإيراد مع وجود محمل صحيح أظهر على أنه لو سلم امتزاجه بأحد الأخيرين قبل الإحراق و كان السؤال لتنجسه به لم يفد الجواب أزيد من تطهر المتنجس بإحراق النجس و ربما التزم ذلك، ثم الوجه لتردد المحقق كأنه التمسك باستصحاب النجاسة و لا عبرة به بعد تغيير الموضوع و قيام الدلالة الشرعية على خلاف ما يقتضيه المتنجس بالاستحالة كمنجسه في التطهر للأصل و زوال متعلق التنجيس اسماً و حقيقة و تعلقه بما يغيّره موقوف على الدليل، و له نقل الإجماع ظاهراً و اختصاص النص بالأعيان النجسة لا ينافيه لثبوت التعدية بمفهوم الموافقة.

قيل: النجاسة فيها معلقة على الاسم فيزول بزواله و في المتنجس على ملاقاته لها فإذا حصلت استمر أثرها إلى القطع بالمزيل و كون الاستحالة مزيلة له ممنوع و لنفس الملاقاة لا يفيد كما إذا زالت غيرها إذ العلة حدوثها لا بقاءها.

قلنا: الاستحالة و إن لم تغتبر المنجس لكتها أزلت ما تعلق به التنجيس و زوال؟؟ زوال المنع و هذا مع استحالة المتنجس؟؟ و إن

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠٦

احترق و استحال ما لاقاه من الأعيان النجسة و رطوباتها إذ المسلم تطهر ما خرج عن اسمه و حقيقته بالاستحالة و غيره ممّا ينجس بها يستصحب و نجاسته إلى القطع بالمزيل و لا حجة على تطهره يتطهر ما لاقاه مطلقاً، و على هذا فطهارة الكلب باستحاله في المملحة لا يوجب تطهر ما لاقاه من الملح الرطب و الأجزاء المائية و تطهر العذرة الرطبة بصيرورتها تراباً لا يوجب تطهر الأرض الملاقيه لها، و هذا القول كما ترى ينفي تطهر الأعيان النجسة الرطبة بالاستحالة في أكثر الموارد؛ لأنها تنجس ما يلاقيها، فإذا استحالت و كان في أحدهما رطوبة أو نفيت الأجزاء صارت نجسة للملاقاة و الاختلاط فالعذرة لو كانت رطبة تنجست الأرض بها فإذا استحالت اختلطت أجزاءها بالمتنجسة فلا تكون طاهرة، و كذا الحكم في غيرها، و هذا ينافي إطلاق ما دل على مطهريه الاستحالة بالنار و غيرها من دون استفعال و يخالف ما ذكره الجماعة من تطهر الخمر بصيرورته خللاً مع تنجس طرفه بالملاقاة و تطهر الميتة و العذرة بصيرورتها تراباً مع تنجس الأرض بملاقاتها إلى غير ذلك، فالترام عدم تطهر في العذرة الرطبة لما ذكر و يفيد التطهر بالاستحالة باليابسة كالثانين غير متجه فالصحيح تطهر المتنجس باستحاله متنجسه الملقى له إذ لو لم يظهر انقلب منجساً له و هو ينافي إطلاق النصوص و الفتاوى، و كما أن إزالة المنجس عن المتنجس بالماء مطهر له فأى استبعاد في تطهره باستحاله و إزالته بالنار و غيرها.

### تذنيب: الدخان كالرماد وفاقاً للمعظم

للأصل و نقل الإجماع و أولويته بالتطهر منه إذ تغتير الحقيقة فيه أقوى.

نعم، لو علم استصحابه شيئاً من الأجزاء النجسة بواسطة الحرارة المصعدة كان نجساً كما في النهاية و إطلاق القول بنجاسة دخان



الدّهن النجس كالمبسوط ضعيف و تعليقه لعدم انفكاكه عن بعض أجزائه عليل إذ اقتضاء السخونة لتصاعد الأجزاء قبل الإحالة غير لازم، بل هو ممكن و النهى عن الاستصباح به تحت الطلال غير معلل بذلك كما ظنّ لعدم صلاحيته للمنع مع تسليمه لجواز تنجيس مالك العين لها فهو محض التعبد، على أنّ ورود المنع عنه في الأخبار غير معلوم و النصوص المصرّحة بجوازه مطلقاً كثيرة و نقل الإجماع عليه من الحلّي لا يقاومها.

الأظهر إلحاق الفحم بالرماد مطلقاً وفاقاً لأكثر المتأخرين و خلافاً لمن توقّف فيه كالعاملى أو وافقنا في المستحيل عن عين النجاسة دون المنتجس كولد.

لنا الأصل و زوال الاسم و الصورة و إطلاق صحيحة السرد، و يعضده تحريم المطاعم إذا صارت فحماً للمخالف استصحاب النجاسة إلى القطع بالناقل و ردّ بتغيير موضوعه صورة و حقيقة فلا يبقى حكمه إذ الأحكام تتغير بتغيير الموضوعات و لذا يتبدل حكم الماء بصيرورته ملحاً أو بولاً بل ماء ورد بأحكام اخر فلا يجرى الاستصحاب فيه بعدها لأنّه إبقاء الحكم لموضوع معين إلى أن يثبت خلافه لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠٧ و الخروج عن الاسم و الصورة يبطله فلا معنى لإبقاء حكمه.

نعم، تغير بعض أحواله كتبدل القلّة بالكثرة و عكسه غير قادح، و أدلّه حجّته كعدم نقض اليقين بالشكّ، و توقّف يعين الشغل على تعيين البراءة إنّما تثبت فيما الأصل بقاءه؛ أي دلّ دليله على استمراره و حصل الشكّ لا فيما ليس بقاءه متناول دليله و لا ريب في أنّ ما دلّ على ثبوت حكم للمعظم إنّما يفيد بقاءه له ما بقى اسمه و ثبت صورته فإذا ارتفع بالاستحالة و صار من أفراد الفحم لم يفد الدليل بقاء حكمه إذ أحكام الشرع جارية على المسميات بواسطة الأسماء؛ لأنّ المخاطب بها عموم الناس فتتزلّ على ما هو المتفاهم بينهم عرفاً أو لغّة يقتضيه الحكمة.

فإن قيل: أحكام الشرع معلّلة بالمصالح صوتاً لفعل الحكيم عن الهرج و العبث و معنى التعبد في بعضها راجع إلى خفاء الحكمة لا إلى عدم الاستناد إليها أصلاً فتنجيسه بعض الأشياء و أمره بالاجتناب عنها لتضمّنها فساداً للعباد، فالنجاسات بأسرها سموم معنوية مفسدة للروح، كما أنّ بعض الأشياء سموم ظاهرة مفسدة للبدن، فالاجتناب عن كلّ منهما لازم إلى القطع بانعدامه أو انقلاب حقيقته بحيث يزول عنه تأثيره و خاصيته بالمرّة و هذا مطّرد في كلّ نجاسة، ثمّ للأولى في حصول العام و عدمه بأحدهما اسوةً بالثانية، و لا ريب في أنّ القطع بأحدهما في سمومات الطّاهرة لا يحصل بصيرورتها فحماً، فكذا في العذرة.

قلنا: اللازم في جواز تناول عدم القطع ببقاء التأثير لا-الاجتناب و هو يوجب استجاب الاحتياط كما عليه أهل الاجتهاد، على أنّ تخريج أحكام الشرع على مثل هذه القياسات بعيد جداً.

البخار المتصاعد من المائعات النجسة طاهر لصدق الاستحالة و اختلاف الحقيقة و تغير الاسم و الصورة و لزوم العسر في الاحتراز عن أكثر أفرادها كالتصاعد من العصير و الحّمّام و البول و الغائط في الشتاء، و يعضده طريقة الحجج و المسلمين في الأعصار و الأمصار من عدم توقّهم عنه و لو كان نجساً لتوزّعوا منه، و قد ورد في بعض الأخبار تعجّب المعصوم فيمن يستنجى من الريح، مع أنّه لا ينفكّ غالباً عن بخار صاعد من النجس.

قيل: استحالة البخار عمّا تصاعد عنه ممنوع لأنّه ما كان فيه تعينه من الماء و الهواء و ارتفاعه ممتزجين فليس فيه انقلاب حقيقة. قلنا؛ الضرورة قاضية بعدم وجوده فيه بالفعل و كونه حقيقة مغايرة متكوّنة عنه بأسباب معينة و اشتغالها على بعض أجزائه لا ينافيه كما في سائر الاستحالات، ثمّ الظاهر على ما ذكر طهارة ما اجتمع منه على جسم من النداءة المتقاطرة لحصوله عمّا حكم بطهره و بتنجيس الفاضل إياه مع الحكم بطهارة أصله غير معقول، و بدونه يندفع بما مرّ.

و كيف ما كان لا كلام في طهارته لو علم أو احتمل تكوّنه من الهواء أو طاهر آخر كالقطرات الحادثة على

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠٨

أطراف إناء في أسفله جمد نجس و النار له من سقف الحَمَام.

النار تطهر الطين النجس إذا أحالته خزفاً أو آجراً وفاقاً للخلاف و النهاية و البيان و خلافاً للعالمى و بعض المتأخرين، و توقّف المحقق في المعبر و الفاضل في المنتهى تارةً و طهره اخرى.

لنا نقل الإجماع الوفاق من الخلاف و إطلاق صحيحة السرداد و أصله الطهارة و البراءة من التكليف باجتنابه أو تطهيره أو تطهير ما لاقاه برطوبة و صدق الاستحالة بخروجه عن مسمى التراب و الأرض عرفاً للعالمى عدم خروجه بالطبخ عن مسماها كالحجر. قلنا: العرف ينادى بالترفة و صدق اسمها دونها كما صرح به المحقق و إن اشتركا في الصلابة بتأثير الحرارة في أرض أصابتها رطوبة. قيل: لو خرج لم يجز عليه السجود.

قلنا: قد يجوز على غير الأرض كالكاغذ، على أن الجواز محلّ النزاع، هذا مع أن الحكم بالنجاسة تابع للدليل و دلالة مقصورة على حالة مخصوصة فلا يتعدى إلى غيرها فيكون طاهراً بالأصل و إن لم يخرج عن التسمية، و بهذا يظهر بطلان التمسك بالاستصحاب على النجاسة لعدم اليقين باستمرار حكمها مع احتمال تغير الموضع. العجين النجس لا يطهر بالخبز وفاقاً للمعظم و خلافاً للشيخ في النهاية.

لنا استصحاب النجاسة و عدم ثبوت الاستحالة لتوقفها على ما لم يوجد من زوال الصورة النوعية و قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن أبي عمير عن بعض أصحابه قال ما أحسبه إلا حفص بن البختري بعد سؤاله عن عجين عجن بماء نجس يباع ممن يستحل أكل الميتة.

و قوله في اخرى: يذفن و لا يباع.

و إرسالهما غير قاذح لانجبارهما في العمل، مع أن الأولى مسندة ظاهراً و التنافي بينهما يدفع بحمل البيع المنهى على كونه من غير المستحل للشيخ قوله في مرسلته الاخرى بعد سؤاله عن عجين عجن و خبز ثم علم وقوع ميتة في مائه: لا بأس أكلت النار ما فيه. و قوله في خبر ابن الزبير بعد سؤاله عن خبز عجين عجن بماء بثر ماتت فيه فأرة أو غيرها من الدواب: إذا أصابته النار فلا بأس بأكله. و اجيب عنهما أولاً بالرد لإرسال الأول و ضعف الثاني بابن الزبير وحده و أحمد بن الحسن الميثمي مع عدم انجبارهما بالعمل، و ثانياً بحمل الماء أو الميتة في الأولى على الكثر أو ما لا نفس له، و حمل البأس المنفى في الثانية على الكراهة المتوهمه بين موت الفأرة و نحوها في البئر لعدم إيجابه التنجيس كما مرّ و تأويلهما أولى من تأويل الأوليين بالحمل على الاستحباب أو بغير الماء بالنجاسة لكونهما أصحّ سنداً كما ظهر و اعتضادهما بالاستصحاب و الشهرة العظيمة، بل الإجماع لانحصار المخالف بالشيخ في موضع من النهاية و موافقته المشهور في موضع آخر منه و في سائر كتبه و لكون النهاية أول كتبه في الفتوى يحصل القطع برجوعه، و الأظهر عدم تطهره بالخبز، فطريق تطهيره إما بما مرّ أو بخبزه في إجمافه ثم وضعه في جار أو كثر بحيث ينفذ

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٠٩

في جميع أجزائه. الحقّ جواز بيعه ممن يستحل الميتة للمرسلة المتقدمة و لقول الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي و حسنته: إذا اختلط الذكي بالميتة باعه ممن يستحل الميتة و أكل ثمنه.

و مثله خبر عليّ عن أخيه عليه السلام، و توقّف الفاضل فيه معهما لا وجه له و تخصيصه المستحلّ بغير أهل الذمة لا حجة له و كونه تعاوناً على الإثم و العدوان ممنوع؛ لعدم ثبوت كونه اثماً في حقهم و مع تسليمه لتكليفهم بالفروع فهو خارج عن العموم بالنصوص و إطلاق المنع عن بيع النجاسات غير ممنوع.

ثم لا يجوز أن يُطعم الحيوان لأنه نفع محلّل إذ لا تحريم في حقه.

و قيل: يجوز بيعه من المسلم مع إعلام حاله كالدهن النجس لجواز الانتفاع به على وجه محلّل كعلف الدواب و غيره و تحقيقه يأتي في موضعه.

الاستحالة لا- تخصّ بالنار بل هي على الإطلاق مطهّرة و يتناول ما يعبر عنه بالانقلاب و الانتقال و الاستهلاك و للحاصلة بغير النار صور لا خلاف في تطهيرها و صور وقع الخلاف في طهوريتها.

و الأولى كاستحالة النطفة حيواناً طاهراً و الماء النجس بولاً أو لبناً أو عرقاً أو لعاباً بالحيوان مأكول أو جزء للنباتات و الغذاء النجس خراً أو روثاً أو لبناً للمأكول، و الدم النجس قيحاً أو جزء لما لا نفس له، و الخمر خللاً بنفسه، و كذا العصير و باقى المسكرات، و الوجه في الجميع بعد الإجماع زوال علّة النجاسة و قد وردت نصوص في بعضها كما يأتي في الخمر.

و أما الثانية فمنها استحالة الخمر خللاً بالعلاج، و الحق المشهور تطهّره بها و توقّف فيه العاملى.

لنا بعد العلة المطّردة استفاضة النصوص كفى البأس عن جعله خللاً في حسنة زرارة و موثقتى ابنه عن الصادق عليه السلام و صحیحته جميل عنه عليه السلام؛ لى على الرجل دراهم فيعطيني خمراً؟ قال: خذها و افسدها.

و ما نفى البأس بصيرورته خللاً بالمعالجة بالملح و غيره كخبر أبى بصير عنه عليه السلام كما في السرائر أو نصب ما يغيره من الخلّ و غيره كصحیحته المهتدى عن الرضا عليه السلام، و قوله عليه السلام في العصير فإن نش من غير أن تصبه النار فدعه حتى يصير خللاً من ذاته من غير أن تلقى فيه شيء فإن تغيّر بعد ذلك و صار خمراً فلا بأس أن يُطرح فيه ملحاً أو غيره حتى يتحوّل خللاً.

للتوقّف حصول التعارض مع فقد الترجيح بين الأخبار المتقدّمة و الأخبار الناهية عمّا يستحيل بالعلاج كقول عليّ عليه السلام على ما في العيون: كلوا خلّ الخمر ما انفسد و لا تأكلوا ما أفسدتموه أنتم.

و خبر أبى بصير عن الصادق عليه السلام الخمر يجعل فيها الخلّ فقال: لا، إلّا ما جاء من قبل نفسه.

و خبر آخر عنه: الخمر يجعل خللاً؟ قال: لا بأس إذا لم يجعل فيها ما يقلبها.

و فقد الترجيح بينهما مع كون الأولى أكثر عدداً و أصحّ سنداً؛ لأنّ دلالتها بالعموم أو المفهوم دون النصوصية و اعتضاد الثانية بتنجيس ما يعالج به بالمجاورة و عدم تطهّره بالاستحالة؛ لأنّها مطهّرة للخمر فقط و معه لا يطهّرها أيضاً لملاقاته.

و اجيب بحمل الثانية على الكراهة لظهور الترجيح للمطهّرة بالكثرة و الصحّة، و الاعتضاد

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١٠

بالشهرة و زوال سبب النجاسة و حصول علّة الطهارة، و دلالة أكثرها تصريح المنطوق فلا ينحصر بالعموم و المفهوم و ما ذكر من عدم تطهّره ما يعالج به منتقض بآنية الخمر و إن انقلبت بنفسها، و الحلّ تطهّر الكلّ بالتبعية و دلالة الأخبار نصّاً أو إطلاقاً، و قد تقدّم ذلك في العصير بيان أوضح، ثمّ الحقّ المشهور عدم الفرق فيما يعالج به بين كونه عيناً باقية أو مستهلكة.

و قيل: باشرط ذهاب عينه قبل الانقلاب لأنها ينجس و لا يطهر لها، و قد ظهر جوابه هذا و حكم العصير و سائر المسكرات حكم الخمر فيما ذكر.

المشهور اشترط التطهّر بالعلاج بغلبة الخمر على المطروح فلو مزجت بالخل الكثير فاستهلكت فيه لم يطهر لتنجسه بالملاقاة و عدم حصول ما يطهّره من الانقلاب، و لخبر أبى بصير عن الصادق عليه السلام في الخمر يصنع فيها الشيء حتى يحمض؟ قال: إذا كان الذى صنع فيها هو الغالب على ما صنع فيه فلا بأس، و الحق عدم الاشتراط و حصول التطهّر بعد مضيّ وقت يعلم في مثله الانقلاب وفاقاً للشيخ و الإسكافى و العاملى و بعض الطبقة الثالثة.

لنا إطلاق أكثر الأخبار المتقدّمة و عدم قصور الخلّ الكثير عن تلك الأعيان المعالج بها في أعدادها للانقلاب، و يعضده قول الرضا عليه السلام: و إن صبّ في الخلّ خمر لم يحلّ أكله حتى يذهب عليه أيام و يصير خللاً ثمّ كلّ بعد ذلك.

و خبر أبى بصير مجمل و يمكن أن يُراد ممّا صنع فيها المطروح و من الغلبة غلبته في الكيف فيكون إشارة إلى توقّف الانقلاب على أن يقهر كيفه كيفها، و ربّما كان ذلك أظهر من إرادة الخمر و الغلبة في الكمّ منهما.

قيل: المراد من الجعل و التحوّل و العلاج في الأخبار إمّا الانقلاب حتى يتوقّف التطهير عليه فالاستهلاك يمنع تحقّقه إذ ما يطهر

للجنس بالانقلاب من تغيير الاسم و خفاء الجسم قد حصل به فلا معنى لحصول الانقلاب بعد ذلك و تقديره غير كاف إذ المتبادر منه الحقيقي دون الفرضي أو مطلق الاستهلاك فيلغو التقدير و يلزم تطهر كل نجس باستهلاكه في طاهر و هو خلاف الإجماع كما يشهد به تخصيصهم حكم الاستحالة بموارد معينة.

قلنا: لا ريب في إرادة الأول إذ المظهر هو الانقلاب دون الاستهلاك و بينهما عموم من وجه إذ الانقلاب خلع الشيء صورته النوعية و لبسه صورة أخرى و إن لم يوجد خلط و مزج، و الاستهلاك امتزاجه بغيره مع المغلوبيه و إن لم يحصل خلع و لبس، و لذلك يلزمه التعدد، و يمكن أن يحصل بين كل مائعين و الانقلاب لا يحصل إلا لما تهياً مادته لقبول صورتين فهو تبدل نوع بآخر و الاستهلاك خفاء نوع في آخر، ففيه خفاء الحقيقة و في الانقلاب قلبها، و لذا جعله الشرع مناطاً للتطهير دونه.

نعم، يشتركان في الآثار الطاهرة للنجس من تغيير الاسم و خفاء الصورة، و إذ علم ذلك نقول: مادة الخمر قابلة لصوره الخل و قد علم أن طرح شيء منه يوجب انقلابهما

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١١

إليه، فالكثير الغالب منه أولى بذلك، إلا أن حصول العلم به في الأول من ظهور آثاره و في الثاني بضرب من المقايسة لمداخلة آثاره آثار ما سبقه من الاستهلاك لما علم من اشتراكهما في الآثار الحسية فاشترط مضي وقت يوجب القطع بالخلع و اللبس لازم و به يحصل حقيقة الانقلاب لا تقديره.

الحل كالتطهر في عدم حصوله بالاستهلاك للاستصحاب و عدم إناطة الحكم به و يحتمل حصوله به لتعليق الأحكام على الأسماء غالباً فلو استهلك محرم في محل ففى تحريم الجميع أو تحليله وجهان.

و منها: استحالة الأعيان النجسة دوداً أو تراباً، و الحق المشهور تطهرها بها لزوال الاسم و تعليق الحكم عليه و عمومات ظهورية التراب السالمة عن المعارض و توقف الفاضلين في تطهرها بصيرورتها تراباً لا عبرة به و منع الشيخ من السجود على تراب القير المختلط بالرميم لنجاسته لا وجه له ثم الرطبة منها لو مازجت التراب نجسته و يطهر باستحالتها لما تقدم من تطهر المنتجس باستحالة منجسه كما في أواني المسكرات و العصير و غيرها و المحقق لم يطهرها بها لاستصحاب النجاسة و عدم تغيير في موضوعه إذ المتغير هو الأعيان النجسة المستحيلة دون ما تنجس بها و لم يطهرها أيضاً لاشتباهاها به و رفعه يعلم مما مر.

و منها: استحالة الكلب أو شبيهه و العذرة أو مثله ملحاً أو حمأة بوقوعه في المملحة أو البثر، و الحق تطهرهما بها وفاقاً للفخرى و الكركي و الشهيدين و معظم الثالثة و خلافاً للفاضلين.

لنا الدليل المطرد في كل استحالة و أدلة الطهر و بالأجزاء الباقية لا بأوصافها الزائلة فلا يرتفع بارتفاعها و رد بقيامها بالأجزاء بشرط الصورة النوعية أو الأوصاف العرضية لأنه المتبادر من تعليق الحكم على الاسم و لإيجاب استنادها إلى الصورة الجسمية دونها نجاسة الأجسام بأسرها لاشتراكها فيها، ثم للفخرى هنا تخريج لا يناسب المقام و للكركي عليه مؤاخذات يلوح منها الظلام و يمكن إرجاعه بالتكليف إلى ما قررناه من الحجبتين.

قيل: يشترط كزية ماء المملحة و إنما ينجس الماء و الأرض و ما لاقاهما من الملح و لم يطهر بالاستحالة لعدم تأثيرها في تطهير المنتجس، و دفعه يعلم مما مر على أن ماء المضاف لا يفيد كزيته.

جلد الميتة لا يطهر بالدبغ وفاقاً للمعظم و خلافاً للإسكافي و الشلمغاني حيث طهرا جلد الطاهر به و إن منع الصلاة فيه.

لنا نقل الإجماع من الشيخ و الشهيد و استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل و توقف يقين البراءة في العبادات على اجتنابه و ما تقدم من العمومات و النصوص المنجسة و هي عند التحقيق متواترة، و من النصوص قول الصادق عليه السلام في صحيحة عبد الرحمن: زعموا- أي أهل العراق- أن دباغ جلد الميتة ذكاته ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله صلى الله عليه و آله.

و ما ورد أن السجاد ينزع الفراء العراقية عند الصلاة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١٢

معلماً بذلك.

و يؤيدها ما في صحاح العامة من قوله صلى الله عليه وآله: لا تنتفعوا من الميتة بشيء و من كتابه إلى جهينة: رخصت لكم في جلود الميتة فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب، و حكاه شاه ميمونه أو سورة بثلاث رقععة مع ما ورد في تأويلها عن الصادق عليه السلام في صحيحة علي بن المغيرة مشهورة للإسكافي في أصالة البراءة و قوله صلى الله عليه وآله: أيما إهاب دُبغ فقد طهر.

و قول الصادق عليه السلام في خبر ابن زرارَةَ بعد سؤاله عن الشرب و التوضؤ من جلد شاء ميتة دبغت و صب فيه اللبن و الماء: نعم، و يدبغ فينتفع به و لا يُصلى فيه.

و قوله في مرسله الصدوق بعد سؤاله عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و السمن و الماء: لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماءٍ أو لبن أو سمن فيتوضأ منه و يشرب و لكن لا تصل فيها.

و قول الرضا عليه السلام و كذلك الجلد فإن دبغته طهارته.

و مضمرة سماعه قال: سألته عن جلد الميتة المملوح و هو الكيمخت فرخص فيه و قال: إن لم تمسه فهو أفضل.

و الجواب عن أصل البراءة ظاهر و عن الخبر بكونه عامياً و عن البواقي بالحمل على التقيّة لموافقته مذهب العامة و ارتكاب الحمل فيها أولى من تخصيص المنجسة بغير المدبوغ أو حملها على الكراهة لاعتضادها بأكثر المرجحات المسلمة من المخالفة لقول العامة و الموافقة للاستصحاب و الشهرة بل الكتاب أيضاً و هو قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ» (٢٧)، إذ الظاهر من التحريم عمومه و إن ادعى انصرافه إلى تحريم الأكل عرفاً.

قيل: ليس على نجاسة الميتة حجة سوى الإجماع و هو لا يتناول ما بعد الدبغ، و لذا لا يجري فيها الاستصحاب لتوقف حجّيته على شمول دليل الحكم لموضع النزاع.

قلنا: منع استفادتها من الأخبار مكابرة فدلّ عليها يعم موضع النزاع، على أن الحقّ تحقّق الإجماع على نجاسته بعد الدباغة أيضاً كما يكشف عنه التبع، و مخالفة مثل ابن الجنيد لا يقدح فيه على الطريقة المختارة في كفيّة حصول العلم بحجّيته و موافقة الصدوق له غير ثابتة و نقله المرسله مع ما ذكره من قاعدته لا- يثبتها للقطع بتخلّفه عنها في مواضع كثيرة، و لذا يلزم أن يؤوّل كلامه أو يُقال برجوعه عنه على أنه ليس في المرسله تعرّض للدبغ، فعلى ما ذكره يلزم قوله بطهارة جلد الميتة بدونه أيضاً و هو باطل قطعاً، و القول بدلالة استعماله في الأمور المعدودة على اعتباره إذ نستبعد اعدادها لها بدونه كما ترى، ثمّ عموم النهي يمنع مطلق الانتفاع به و لو في اليابس وفاقاً للفاضلين و الشهيدين، و توقف بعض المتأخرين فيه لا وجه له.

الإسكافي في اشتراط طهارة ما يدبغ به كالشت و القرظ، فالدبغ بالنجس لا يظهر عنده لسريانه في أعماق المدبوغ و علوقه بها و لقول الرضا عليه السلام في خبر أبي بريد القمي في جلود الدارث يتخذ منها الخفاف: لا تصلّ فيها فإنها تدبغ بخراء الكلاب.

و هما يفيدان تنجس المدبوغ بملاقاته لا عدم حصول الدبغ، فالظاهر على قوله كفايته فيه و إن توقف استعماله على غسله.

نعم، قيل: موافقته في الطهارة دون الشرط خرق للمركّب ثمّ الغسل على قوله: يطهر و إن بقي اللون كما في كلّ مصبوغ بالنجس لما مرّ من عدم العبرة به.

(٢٧). المائدة: ٣.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١٣

جلد المذكي ك لحمه طاهر و وقوع التذكية على ما يؤكل و مثل الخبز كعدمها على الآدمي و نجس العين مجمع عليه و الحق وقوعها

على السباع وفاقاً لغير العالمى.

لنا الإجماع من الشيخ والفاضلين والشهيد وموثقة سماعه قال: سألته عن جلود السباع ينتفع بها، قال: إذا رميت وسميت فانتفع بجلده، وموثقة الأخرى قال: سألته عن تحريم لحوم السباع وجلودها، فقال: أما اللحوم فدعها وأما الجلود فاركبوا عليها ولا تصلوا فيها.

وإضمارها غير قادح لما تقدم، مع أن الثانية في الفقيه مسندة إلى الصادق عليه السلام بأدنى تغيير، وموثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام وإن كان ممّا قد نهيت عن أكله وحرم عليك أكله فالصلاة في كل شيء فاسدة ذكاه الذبح أو لم يذكه. دلّت على حصول التذكية بالذبح فيما لا يؤكل.

قيل: التردد يخصها ببعض أفرادها فلا يثبت تطهيره لجميع ما لا يؤكل.

قلنا: إن أريد به ما جمع الشرائط لم ينف العموم، وإن أريد به الواقع على بعض ما لا يؤكل لم يقدر في المطلوب للقطع بكون السباع منه.

وقوله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» لو أريد به العموم وربّما قيل: المراد به ما يحلّ أكله لاستثنائه ممّا حرّم بقوله: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» إذ المتبادر منه تحريم الأكل لا مطلق النفع، وهذا والاحتجاج على وقوع الذكاة بحملها على المأكول يجامع الانتفاع من جلودها قياس باطل وبأصالة وقوعه لا أصل له؛ لأنه حكم شرعى ذو شرائط والأصل عدمها حتى يعلم حصولها وبأصالة الطهارة والإباحة مردود باشرطهما به وحصوله غير معلوم وباستصحاب الطهارة موقوف على الحياة وقد علم عدمه.

قيل: بل على عدم الموت ولم يعلم وجوده إذ المتيقن من أدلّه نجاسة الميتة ما يموت حتف أنفه دون ما ذبح لعدم إطلاق الميتة عليه عرفاً.

قلنا: زوال الحياة إمّا بالموت أو التذكية فإن علم أحدهما بنصّ أو إجماع فلا كلام وإلّا فالمتيقن ثبوت الموت بزواله لتوقف التذكية على أمر زائد ينفى أصل العدم واستصحابه ومجرد زواله لا يثبتها، ودعوى تلازمها واستناد الانفكاك بينهما يفقد بعض الشرائط إلى الإجماع بحيث لولاه حكم بها دون الموت وإن قدّ نصفين بلا تسمية يدفعها الحقائق الثلاث.

قيل: بعض الظواهر يثبت التقابل بين الموت والتذكية.

قلنا: بعضها الأقوى يثبت بين الموت والحياة كتعليل الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي نفى البأس عن الصلاة في صوف الميتة بأنّ الصوف ليس فيه روح فإنّه يدلّ التزاماً على تحقّق الموت في جميع ما له روح بإزهاقه؛ إذ العلّة المنصوصة مع كون المناط منقحاً حجّة في جميع موارد على أنّ التقابل بين الأولين لو ثبت كان شرعياً إذ العرف واللغة أثبتا التقابل بين الأخيرين ومجرد الذبح ليس تذكية مقابلة للموت شرعاً حتى يفيد المطلوب لما علم من اشتراطها بامور زائدة لا يدرى حصولها في موضع النزاع، وما في الصحاح والقاموس من أنّ الميتة ما لم يقع عليها الذكاة وأنّ التذكية الذبح بيان للمعنى الشرعى بعد سبق اللغوى كما هو دأبهما ومرادهما

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١٤

من الذبح المرادف للتذكية الشرعى المخصوص دون الأعمّ للعاملى كون الذكاة حكماً شرعياً يترتب عليه طهارة ما علم نجاسته والأصل ينفى حتى يثبت الدليل.

قلنا: الدليل ما مرّ من الموثقات الثلاث المعتمدة بالعمل والإجماعات المنقولة وما ورد في وقوع التذكية على الثعالب.

قيل: يعارضها قول الصادق والكاظم عليهما السلام في خبر ابن أبي حمزة بعد سؤالهما عن الصلاة في الفراء وجوابهما بالمنع إلّا فيما كان ذكياً، وقول الراوى: أو ليس الذكى ما ذكى بالحديد؟ بلى إذا كان ممّا يؤكل لحمه، وقولهما فيه: لا بأس بالسنجاب فإنّه دابة لا يؤكل لحمه وليس هو ممّا نهى رسول الله صلى الله عليه وآله إذ نهى عن كلّ ذى ناب ومخلب.

قلنا: لا يقاومها لضعف سنده.



الظاهر عدم وقوعها على المسوخ والحشرات وفاقاً للفاضلين والعاملين وخلافاً للسيد والشهيد.

لنا كونها حكماً شرعياً منفياً بالأصل إلى القطع بالثبوت.

قيل: مرجع الأصل إلى استصحاب حكم العدم ولا قطع بحجته إذ استمرار كل حكم كثبوته أولاً موقوف على الدليل إذ ما ثبت يجوز فيه الدوام وعدمه فلا بد لدوامه من دليل سوى دليل ثبوته ومع انتفاء حجته تحكم بالطهارة لأصالة عدم التكليف بالاجتناب وعدم تنجس الملاقي.

قلنا: حجته استصحاب ما ثبت للممكن عقلاً من العدم الأزلي وجوب الحكم به إلى القطع بالنقيض مما لا ريب فيه سيما إذا كان نقيضه حكماً شرعياً إذ إثباته بدون دلالة شرعية غير معقول ومجرد أصل البراءة عن وجوب الاجتناب لا يثبت، مع أن تيقن الشغل في العبادات موقوف على شغل البراءة ولا يتم دون الاجتناب، ثم تمسك المخالف بموتقة ابن بكير وبعض الاحتجاجات المذكورة لا يخفى دفعه بما مر.

الظاهر إلحاق سائر ما لا يؤكل من الطيور والوحوش والحيات بالمسوخ في عدم التذكية لما علم من أصالة عدمها وعدم المقتضى لوقوعها عليها.

ما يقبل التذكية مما لا يؤكل عدا ما استثنى يحرم استعماله في الصلاة وإن دبح إجماعاً والنصوص به مستفيضة وقد تقدم بعضها ويأتي آخر ولا يشترط الدبغ في طهره وفاقاً وفي استعماله في غير الصلاة على الأصح وفاقاً للفاضلين وجماعة وخلافاً للثلاثة وأتباعهم ونسبة الخلاف إليهم في الأول أيضاً فريه.

قلنا: على الأول بعد الإجماع الأصل وما تقدم من الموتقات الثلاث وخبر ابن أبي حمزة لتسويغه الصلاة في السنجاب مع تذكيته فلا يتوقف الحكم على غيره وثبوت الطهارة في الأصل والخروج بالذكاة عن الميتة، وخبر أبي مخلم عن الصادق عليه السلام عن بيع جلود النمر، قال: مدبوغة هي؟ قال: نعم، قال: ليس به بأس.

ضعيف، مع أنه لا يفيد اعتباره في الطهارة، وعلى الثاني ما تقدم سوى الإجماع وعدم كون الدبغ مطهراً على الأصح فإن طهره بالتذكية كما هو الحق لم يتوقف عليه الاستعمال مما لا يقبل،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١٥

وإلا حرم استعماله مطلقاً للمخالف خبر أبي مخلم وهو ضعيف وانعقاد الإجماع على جواز استعماله بعده ولا دليل عليه قبله وهو أضعف، والفاضلان على استحباب الاجتناب قبله تفصيلاً عن الخلاف وهو كما ترى.

الجلد إن علم كونه ميتة فقد ظهر حكمه، وإن شك في تذكيته فإن وجد في أيدي الكفرة وسوقهم أو طرح في أرض كل أهلها أو جلهم كفار أو أخبر ذو اليد بعدم التذكية كان كالأول أخذاً بظاهر الحال وبعض الظواهر الآتية، وإلا فالأصح جواز استعماله مطلقاً ويشمل المطروح في أرض جميع أهلها أو غالبهم مسلمون وما في أيديهم وسوقهم وإن لم يخبر ذو اليد بتذكيته أو كان ممن يستحل ذبائح أهل الكتاب أو الميتة بالدبغ وفاقاً لظاهر المعتمد وصريح المدارك ومعظم الثالثة وخلافاً للشهيدين والكركي مطلقاً وللفاضل فيما وجد في يد مستحل الميتة بالدبغ وإن أخبر بالتذكية.

لنا ما نفى البأس عن اشتراء الخفاف التي تباع في السوق والصلاة فيها ما لم يعلم كونها ميتة كصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام، أو عن الصلاة في الخف الذي يشتري في السوق ولا يدري تذكيته مؤكداً بأنه ليس عليكم المسألة وأن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم أن الدين أوسع من ذلك كصحيحة البنزطي عن الرضا عليه السلام أو عن اشتراء جبة الفراء والصلاة فيها مع عدم العلم بتذكيته مؤكداً بما مر كمضمرة البنزطي وصحيحة الجعفرى عن الكاظم عليه السلام أو الصلاة في الفرو والخف مع عدم العلم بذكاته كحسنة جعفر بن محمد بن يونس عنه عليه السلام وقوله عليه السلام في خبر ابن عمارة: لا بأس بالصلاة في الفرو اليماني وما صنع في أرض الإسلام.

قيل له: فإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال: إذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس.

وصحيحة إسماعيل بن عيسى عن الرضا عليه السلام عن الجلود والفراء يشتري أسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً غير عارف؟ قال: عليكم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك وإذا رأيتمهم يصلون فلا تسألوهم.

ومما يدل على كفاية القرائن في التذكية صحيحة البخري عن الصادق عليه السلام قال: قلت له؛ رجل ساق الهدى فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا يعلم أنه هدى؟ قال: ينحره ويكتب كتاباً يضعه عليه ليعلم من مرَّ به أنه صدقة.

وما في خبر علي ابن أبي حمزة في الكيمخت: ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه.

وهو يفيد تغليب التذكية عند الشك، ويدل عليه أيضاً وفاق الأصحاب على حل ذبائح العامة وجواز الجلود منهم مع إجماعهم على استحلال ذبائح أهل الكتاب واستعمال جلودها وعدم رعايتها بعضهم ما أخذه يلزم عندنا في الذبح من الشروط فلولا جواز الأخذ بالأغلب في بلد الإسلام وجب الاجتناب عن ذبائحهم وجلودها، ثم الاحتجاج بأصالة التذكية والطهارة والبراءة عن التكليف باجتنابه واجتناب ما يلاقه قد ظهر حاله فيما تقدم للشهيدين أصالة عدم التذكية وكون الصلاة في

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١٦

الذميمة بيقين فلا يزول بدونه، وخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن الصلاة في الفراء فقال: كان علي بن الحسين عليهما السلام رجلاً صرداً فلا يُدْفَنه فراء الحجاز لأنَّ دباغها بالقرط فيبعث إلى العراق فيؤتى بالفرو فيلبسه وإذا حضرت الصلاة ألقاه ألقى القميص الذي يليه ويقول: أهل العراق يستحلون لباس جلود الميتة ويزعمون أن دباغ ذكاته.

وخبر عبد الرحمن عنه عليه السلام: ادخل سوق المسلمين أعنى هذا الخلق الذي يدعون الإسلام فأشترى منهم الفراء للتجارة فأقول لصاحبها: أليست هي ذكية فيقول: بلى، فهل يصلح لي أن أبيعها على أنها ذكية؟ فقال: لا، ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول شرط الذي اشتريتها منه أنها ذكية.

قلت: وما أفسد ذلك؟ قال: استحلال أهل العراق للميتة وزعموا أن دباغ جلد الميت ذكاته ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله صلى الله عليه وآله.

واجيب باندفاع الأولين بما قدّمناه والخبرين بالضعف مع أن الأولى لتجويزه اللبس يقتضى عدم نجاستها فحمل نزعها عند الصلاة على الندب متعين، ويدل عليه قول الصادق عليه السلام في حسنة الحلبي: يكره الصلاة في الفراء إلا ما صنع في أرض الحجاز أو ما علمت منه ذكاته، والثاني لا يفيد تحريم الاستعمال بل يتضمّن النهي عن بيع ما أخبر بذكاته على أنه ذكي، ونحن نقول بموجبه، هذا واجيب عن الأول أعنى الأصل؛ بأنه راجع إلى الاستصحاب ولا حجية فيه ولو سلم لا يفيد أزيد من الظنّ والنجاسة لا يحكم بها إلا مع اليقين أو الظنّ المعبر فالجلد المطروح لجواز انتزاعه من المذكى والميت لا قطع بنجاسته فيحكم بطهره كالدّم المشتبه بالظاهر والنجس، وقد عرفت أن مثل هذا الاستصحاب حجة فالأخذ به إلى القطع بالخلاف لازم فالصحيح في الجواب ما ذكرناه للفاضل ما مرّ من الخبرين وعموم فتبينوا، وجوابه ظاهر ولو بوسائط، ومن ذلك جلود المصاحف وما يشبهها.

الظاهر جواز أخذه من الكفار ومن أراضيتهم إن علم كونه مذكى وأخذهم من المسلم ولو بوسائط ومن ذلك جلود المصاحف وما يشبهها وحرمة أخذه من المسلم إن علم أخذه من الكافر كذلك.

وفي بعض الأخبار المتقدمة دلالة عليه وما في بلد الإسلام من الجلود واشتهر خروجه من أيدي الكفرة إن لم يقطع به جاز استعماله لما علم من دلالة الأخبار على جوازه ما لم يعلم كونها ميتة أو في يد كافر وإلا لم يجز لحصول العلم بعدم التذكية ولا يلحقها في الحكم غيرها ممّا اشتهر خروجه من بلد الكفر كالمسكر ومرّبي الزنجبيل وأمثالهما إذ الأصل فيه الإباحة وإن قطع بما لم يعلم ملاقاتهم له برطوبة كما تقدم.

## فصل: الحق عدم تطهر الصقال بالمسح وفقاً لغير المرتضى.

### إشارة

لنا إطلاقات الغسل ومقيداته بالماء وعمومات الإزالة ومخصصات التطهير به وقطعية النجاسة وعدم دليل على طهورية المسح فيكون مستصحباً وربما ظنّ تحقق الإجماع لعدم العبرة بمخالفة المعروف وردّ بنسبة الخلاف إلى بعض الأصحاب لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١٧

ثمّ إليه فالمسلم تحقق الشهرة دون الإجماع فيكون مؤيدة لا حجة المرتضى غايه ما استفيد من الشرع وجوب الاجتناب عن الأعيان النجسة لا وجوب غسلها إلّا في موارد جزئية وهو يحصل بالإزالة لتفاضله بالمسح بالحكم بكفايته لزوال العلة لازم وجوابه ظاهر ممّا مرّ والاحتجاج له بقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الأعلى في الحجامة: ولا يغسل مكانها لأنّ الحجام مؤتمن إذا كان ينظفه و لم يكن صبيّاً صغيراً.

مردود بضعف السند وحمل التنظيف على الغسل أو نفى الغسل على صورة الخوف لأجل الجراحة والتعليل حينئذٍ للأمن من السراية على أنّ كون البدن عنده من الصقال غير معلوم. البصاق لا يطهر الدم وفقاً لغير الإسكافي.

لنا ما تقدّم مع أوامر الغسل في الدم وله ما جوّز غسله به كموثقتي غياث عن الصادق عليه السلام وحمل الدم فيهما على الظاهر جمعاً، على أنّ غياث بن إبراهيم التيمي وإن وثقه النجاشي إلّا أنّ الفاضلين طعنوا فيه لكونه بترياً، وعلى هذا فحملهما على التقية ممكن.

في أحكام بعض الأواني وذكرها هنا اسوةً بالجماعة لأولوية ذكرها في مقام آخر.

استعمال أواني الذهب والفضة محرّم بالإجماع والنصوص به من الطريقتين مستفيضة كقول النبي صلى الله عليه وآله: لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة. وقول عليّ عليه السلام: الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنّما يجر جر في بطنه نار جهنّم. وقول الكاظم عليه السلام في خبر ابن بكر: الذهب والفضة متاع الذين لا يؤمنون. وفي هذه الثلاث إيماء إلى حرمة مطلق الاستعمال.

وقول الصادق عليه السلام في حسنة الحلبي: لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة. وقوله في خبر ابن سرحان: لا تأكل في آنية الذهب والفضة.

وقوله في خبر سماعة: لا ينبغي الشرب في آنية الذهب والفضة.

وخبر ابن مسلم عن الباقر عليه السلام أنّه نهى عن آنية الذهب والفضة.

ورواه الصدوق عن أبان عن ابن مسلم، والظاهر أنّ أبان هو ابن عثمان وطريق الصدوق إليه صحيح فعده من الصحاح غير بعيد وإطلاق النهي فيه يفيد المنع عن مطلق الانتفاع؛ إذ إرادة الحقيقة متعدّرة فيحمل على أقرب المجازات وهو المنع عن مطلق اتّخاذها الشامل له.

وصحيحة ابن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرههما، فقلت: روى أنّه كان لأبي الحسن عليه السلام امرأة ملبسة فضة؟ فقال: لا والله إنّما كانت لها خلعة من فضة وهي عندي، ثمّ قال: إنّ العباسي حين عذر عمّل له قضيبيّ ملبس من فضة من نحو ما يعمل للصبيان يكون فضة نحواً من عشرة دراهم فأمر به أبو الحسن فكسر.

و خبر يزيد عن الصادق عليه السلام أنه كره الشرب في الفضة و القداح المفضضة، و كذلك أن يدهن في مدهن مفضض و المشط كذلك و إرادة الحرمة من الكراهة في الخبرين كما في قول الشيخ متعينة للقطع بالإجماع على التحريم.

الحق المشهور حرمة اتخاذها مطلقاً للتعليل في النبوي و خبري ابن مسلم و ابن

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١٨

بكر، و إيجابه السرف و التعطيل، و الفاضل قرب الجواز استضعافاً لأدلة المنع و لا-وجه له بعد انجبارها بالعمل، و على هذا فيلزم كسرها و لا يجوز بيعها إلا لمن يريد كسرها و وثق منه بذلك و لا ارش بكسرها لعدم حرمة لها.

ما فيها من المأكول و المشروب لا يحرم خلافاً للمفيد و ظاهر الحلبي.

لنا عدم استلزام حرمة الاستعمال لحرمة المستعمل فيستصحب حله.

و حديث يجرجر لا يمكن حمله على الحقيقة و أقرب المجازات سببته لدخول النار، ثم ظاهرهم زوال الحرمة لو وضعه في غيرها ثم استعماله و لا ريب في عدم التحريم في استعماله بعد الوضع إلا أن إخراجها فيها نوع استعمال محرّم.

التحريم يعم النساء للإجماع و عموم الأدلة و إباحة التحلي لهنّ للحاجة لا تبيح ذلك.

الطهارة منها صحيحة على المشهور لتعلق النهي بالخارج؛ لأنّ انتزاع الماء ليس جزءاً منها إذ الشروع فيها بعده، و الفاضل وجه البطلان لتوقفها على المحرّم فلا يتعلّق الأمر بها لاشتمالها على المفسدة و هو جيّد حيث ثبت التوقف فيصحّ لو تمكّن من غيره و لو بالتدرّج

قبل فوات الموالاة إذ تمكّنه من استعمال سائغ مع خروج المحرّم عن حقيقتها يثبت التعلّق ثم صبّ مائها فيها أبلغ في الخروج لتماميتها قبله و إن كان احتمال البطلان مع التوقف قائماً.

ما ذكر يجري في الطهارة فيها أيضاً، فمع التوقف باطله و بدونه صحيحة إذ الكون فيها كالانتزاع ليس جزءاً منها؛ لأنها مجرد جريان الماء على البدن بفعل المكلف، فالنهي متعلّق بالخارج بخلاف الصلاة في المغصوب فإنّ التصرف فيه بالقيام و القعود جزءها فالنهي

عنه نهى عن جزء العبادة فيقتضى فسادها، ثم الطهارة من الأواني المغصوبة أو فيها أو في مكان مغصوب و إخراج الخمس أو الزكاة أو الكفارة أو نيّة الصوم فيه و التطهر مع كشف العورة اختياراً عند ناظر محترم و إن تعلّق فيها النهي بالخارج أعنى الكون و الكشف

لعدم كونهما جزءاً أو شرطاً لها، إلّا أنّ الحقّ بطلانها مطلقاً لورود الأمر بردّ المغصوب فوراً و بستر العورة عند ناظر محترم و الأمر المضيق يستلزم النهي عن ضده الخاصّ إذا لم يكن واجباً مضيقاً، و العبادات المذكورة أضداد له خاصّة فيتعلّق النهي بنفسها بالتبع

فتبطل، ثم حيث ثبت التوقف المذكور كان البطلان أظهر، و ما قيل إنّ المنهي ترك الردّ إذ الأمر يقتضى الردّ على وجه يمنع من نقيضه و هو مطلق الترك و تحقّقه في ضمن فرد مخصوص كالطهارة لا-يقتضى النهي عنه إلّا بالعرض و ما ليس منهياً عنه من حيث

هو لا-يتطرّق إليه الفساد فاسد إذ تعلّق النهي بالشئ مطلقاً يقتضى فساد و لا وجه لإخراج المنهي بالواسطة عن الفساد كيف و لو اختصّ بالنهي بالذات لم يكن الأمر مانعاً عن ضده العام أيضاً لاشتراكه مع الخاصّ في تعلّق النهي به تبعاً و لا فرق بينهما إلّا في دلالة

الأمر على النهي من الأول بالتضمّن و على الثاني بالاستلزام.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢١٩

نعم، لو كانت العبادات المذكورة مضيقّة لم يبعد ترجيح صحّتها كما يقرّر في محلّه.

و بما ذكرنا يظهر بطلان الطهارة من أواني الذهب و الفضة و فيها مطلقاً لو وجب كسرها فوراً إلّا أنّ الفورية غير ثابتة.

تمويهها بمثل الرصاص و النحاس لا يخرجها عن التحريم لوجود المنهي عنه.

الظاهر وفاقهم على جواز اتّخاذ غير الأواني منهما كالميل و قبيعة السيف و حلقة القصعة و ضبّة الإناء و السلسلة و السرج و اللجام و اتّخاذ الأنف منهما و ربط الأسنان و تحلية المصحف و السيف و المرأة بهما و قس عليها أمثالها، و الدليل عليه بعد الأصل ما ورد في

حلقة قصعة النبي صلى الله عليه و آله و قبعه سيفه و أنف عرفة ابن أسعد و ما روى أنّ قدحه انكسر فاتّخذ مكان الشعب سلسلة من

فضة.

وقول الصادق عليه السلام في صحيحة معاوية بعد سؤاله عن الشرب من قدح فيه ضبة من فضة: لا بأس.

وقوله في خبر ابن سرحان: ليس في تحلية المصاحف و السيوف بالذهب و الفضة بأس.

وقوله: كان نعل سيف رسول الله صلى الله عليه و آله و قائمته فضة و كان بين ذلك حلق فيه فضة و لدرعه ثلاث حلقات من فضة.

و ما روى أنه عرض عليه قرآن معشر بالذهب و في آخره سورة مكتوبة بالذهب فلم يعب سوى كتابة القرآن بالذهب و قال: لا

تعجبني أن تكتب القرآن إلا بالسواد كما كتب أول مرة.

و ما روى أنه كان للكاظم عليه السلام مرآة عليها فضة.

و ما ورد في النهي عن ما ليس من الأواني محمول على الكراهة كخبر ابن أبي المقدم أنه رأى الصادق عليه السلام قد أتى بقدح من

ماء فيه ضبة من فضة فنزعها بأسنانه.

وقوله في خبر فضيل بعد سؤاله عن إمساك سرير فيه ذهب: إن كان ذهباً فلا و إن كان ماء الذهب فلا بأس.

و ما في خبر ابن إسماعيل من أمر الكاظم بكسر قضيب العباسي الملبس بالفضة، و قوله عليه السلام في صحيحة أخيه بعد سؤاله عن

السرج و اللجام و فيه الفضة أتركب به؟: إن كان مموهاً لا يقدر على نزعها فلا بأس و إلا فلا تركب به.

ثم تخصيص الكراهة بمورد النص أو بالأعم منه و مما لا نص فيه أو منهما، و مما ورد النص بجواز احتمالات، و الأصل يقرّر الأول.

الظاهر عدم التحريم فيما لا يعلم إطلاق الإناء عليه حقيقة كالمكحلة و ظرف الغالية و الدوات و ما يجلى به المساجد و المساجد و

القناديل و مثلها للأصل و أولوية المجاز على الاشتراك على أن أمثالها ليست من الأفراد الشائعة للإناء و لو فرض كونه حقيقة فيها فلا

ينصرف إليها عند إطلاقه لوجوب حمل اللفظ على أفراده المتعارفة و الشهيد كالفاضل قرب التحريم في الأولين لصدقه عليهما و رد

بكونه أعم من الحقيقة.

الحق المشهور جواز استعمال المفوض مع الكراهة خلافاً للخلاف مطلقاً و للفاضل و أكثر المتأخرين في موضع الفضة.

لنا ما تقدّم من نفي البأس في صحيحة معاوية و ترك الاستفصال فيه يفيد العموم، فالتصريح باستعمال موضع الفضة غير

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢٠

لازم و تخصيص الجواز بمورد السؤال خرق للمركب و آخرها مع ما يأتي حجة للكراهة للشيخ ما تقدّم من خبر ابن أبي المقدم و هو

لا يفيد أزيد من الكراهة و حسنة الحلبي و خبر يزيد لوجوب حمل النهي و الكراهة فيهما على التحريم تسوية للمعطوفين في الحكم و

حذراً عن لزوم استعمال اللفظ حقيقةً و مجازاً، و المشترك في معنييه و الجواب أن العطف لا يقتضى مطلق التشريك، بل التشريك

المطلق و هو يحصل بالكراهة فاللازم حينئذٍ عموم المجاز أو الاشتراك معنى لا أحد الاستعمالين على أنه جائز عندنا كما قررناه في

محلّه.

قيل: إرادة القدر المشترك غير جائز لعدم دلالة العام على الخاص و لكون الكراهة مجازاً فيه فلا يدل عليه إلا بالقرينة.

قلنا: ما يصلح قرينة لإرادة التحريم منه يصلح قرينة لإرادة القدر المشترك للفاضل، قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن سنان: لا

بأس أن يشرب الرجل في القدح المفوض جوازاً للأصل و كراهةً للأولوية.

الظاهر كما صرح به الفاضل أن المموه بهما إن حصل منه شيء بالعرض على النار حرم و إلا فلا، و هذا التفصيل آتٍ في المفوض و

المذهب لترادفهما له.

الظاهر تحريم زخرفة الحيطان و السقوف بهما وفقاً للحلّي و خلافاً للخلاف.

لنا أنه تضييع للمال و صرف له في أغراض غير صحيحة فيكون إسرافاً محرماً و إبطالاً لمنفعتهما المقصودة؛ أعنى التسوية بين الأشياء

المختلفة، للخلاف أصالة الإباحة و جوابه ظاهر.

لا يحرم استعمال إناء فيه دراهم أو دنانير ولا المتخذ من غيرهما من أنواع المعادن والجواهر وإن غلا ثمنه بالإجماع والأصل السالم عن المعارض، وربما علل بعدم إدراك العامة نفاستها فلا يوجب كسر قلوبهم وعدم كونها أثماناً مخلوقه للتعديل والتقويم بين المتخالفات فلا بأس بتعطيلها بخلاف الذهب والفضة.

مجرد وضع البخور في المجرمة حرام وإن لم يشتمل عليها الصدق والاستعمال.

الاستطابة بحث الخلوقة ستر العورة عندها عن محترم يحرم وطيه واجب والإجماع كالكتاب والسنة يقرره والنصوص المحرمة للنظر إليها تؤكد ما ورد من كراهة النظر والتمكين منه في صحيحه ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام محمول على التحريم دون معناه الأصولي وما ورد عنه في تفسير عورة المؤمن على المؤمن حرام من قصر معناه على مثل إذاعة السر وكشف العيب لا ينافي المطلوب إذ غاية الأمر عدم إرادته منه فإن منافاته له على أن حمل الحصر فيه على المبالغة ممكن كما يشهد به قول السجاد عليه السلام في خبر جنان بن سدير: وما يمنعكم من الإزار فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: عورة المؤمن على المؤمن حرام.

ثم كون الكافر كالمسلم في وجوب الستر عنه مما لا ريب فيه لظاهر الوفاق وعموم الآيه وأكثر الأخبار، وفي حرمة النظر إلى عورته ظاهر المعظم لإطلاق الآيه وبعض الأخبار

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢١

كقول الصادق عليه السلام: لعن رسول الله الناظر والمنظور إليه في الحمام بلا متر.

وقولهم: من نظر إلى عورة غير أهله متعمداً أدخله الله مع المنافقين.

وقيل: لا يحرم النظر إلى عورته ما لم يكن بشهوة لما ورد في مرسله الصدوق وحسنه ابن عمير عن غير واحد عن الصادق عليه السلام من تخصيص كراهة النظر إلى عورة المسلم، فأما النظر إلى عورة الذمي ومن ليس بمسلم فهو مثل النظر إلى عورة الحمار، وربما أيد بتعليق الحكم في بعض الأخبار على المسلم أو المؤمن وأخيه كقول الصادق عليه السلام في صحيحه حرير: لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه.

وقول النبي صلى الله عليه وآله: عورة المؤمن على المؤمن حرام.

وقولهم: من تأمل عورة أخيه المسلم لعنه سبعون ألف ملك.

وقولهم: من نظر إلى عورة أخيه المسلم أدخله الله مع المنافقين.

ولو لا ثبوت الشهرة في الأول لكان ظاهر الترجيح مع الثاني لصراحة المرسله فيه وإمكان التخصيص في عمومات التحريم، إلا أن ثبوتها فيه يضعف العمل بها ويعين الأخذ بالعمومات على أن ظاهر الشهيد وفاقهم على الأول ودعوى مخالفة الصدوق ممنوعه والتعليل بإيراد الخبر في الفقيه بملاحظة ما ذكر في أدلة عليل لما سبق.

العورة هي القبل والدبر والاثنيان وفاقاً للمشهور لا من السرّة إلى الركبة كالقاضي ولا منها إلى نصف الساق كالحلي.

لنا أصالة عدم وجوب الستر وتحريم النظر في الزائد.

وقول الصادق عليه السلام في قوية ابن حكيم: الفخذ ليست من العورة.

وقول الكاظم عليه السلام في مرسله الواسطي: العورة عورتان القبل والدبر، والدبر مستور بالألتيين فإذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة.

وما ورد في خبر عبيد الله الرافقي أن الباقر عليه السلام يطلى عانته وما يليها ثم يلف إزاره على أطراف إحليله ويدعو قيم الحمام فيطلى له سائر جسده.

وقال له يوماً: قد رأيت ما يكره أن أراه، فقال: كلاً، أن النورة قد ستره.

وربما يطرح أمثال هذه الأخبار لمنافاتها المروءة والحياء للمخالف، ما روى أن العورة ما بين السرّة والركبة وما ورد في خبر النبال من



أنّ الباقر عليه السلام دخل الحمام فاتزر بإزار و غطّى ركبتيه و سرّته ثم أمر صاحب الحمام فطلى جسده ما كان خارجاً من الإزار ثم قال: اخرج عني، ثم طلى ما تحته بيده، ثم قال: هكذا فافعل.

و ردّ الأوّل بإجماله و عدم وجوده في الاصول المعتبرة و إنّما نقله المرتضى في بعض تصانيفه، و الثاني بالحمل على الاستحباب لكونه مقتضى المروّة و الحياء.

و جوب الستر مع العلم بالنظر عمداً أو سهواً ظاهر، و مع الظنّ به راجح لعموم مرسله الصدوق عن النبيّ صلى الله عليه و آله: إذا اغتسل أحدكم في فضاء من الأرض فليحاذر على عورته، و مع الشكّ به محتمل لإطلاق المرسله، و الظاهر عدمه في هذه الصورة لعدم ثبوت الإجماع أو الشهرة فيها و مجرد المرسله لا ينهض حجّة لإثبات حكم لا يعلم اشتهاؤه، و أمّا مع الوهم به أو العلم بعدمه فلا يجب قطعاً و يدلّ عليه قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير بعد سؤاله عن اغتسال الرجل بارزاً: إذا لم يره

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢٢

أحدٌ فلا بأس.

الحقّ تحريم استقبال القبلة و استدبارها عند التخلّي مطلقاً وفاقاً للمشهور لا كراهتهما مطلقاً كبعض الثالثه و لا التحريم في الصحارى و الكراهة في الأبنية كالدليمى و لا الكراهة في الأولى و الإباحة في الثانية كالإسكافى، و كلام المفيد لإجماله حمله بعضهم على الأوّل و آخر على الثاني و المحقق الشهيد على الثالث و الفاضل في المختلف على الرابع.

لنا قول النبيّ صلى الله عليه و آله في خبر الهاشمى: إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة و لا تستدبرها و لكن شرّقوا و غرّبوا.

و قول الحسن بن عليّ عليهما السلام و أبي الحسن عليه السلام: لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها.

و ضعفهما منجبر بالعمل و لزوم حمل الأمرين في الأوّل و بعض النواهي في الثاني على الندب و الكراهة لو سلم لم يوجب حمل باقى النواهي فيهما عليها إذ صرف بعض الخبر عن الظاهر لدلالة خارجه لا يوجب صرف الباقي عنه بدونها و إرادة التحريم الحرام من أحد النهيين و الكراهة من الآخر بقريته كإرادة الواجب من أحد الأمرين و المستحبّ من الآخر غير عزيز، بل ربّما قصداً من لفظ واحد كقولهم: كبر سبع تكبيرات و سيّح ثلاث تسيّحات و صلّوا كما رأيتموني، ثم إطلاقهما يدفع الأقوال المخالفة بأسرها.

و لنا قول النبيّ صلى الله عليه و آله في خبر المناهى كما في الفقيه: إذا دخلتم الغائط فتجنّبوا القبلة.

و قول الكاظم عليه السلام في مرفوعة على لأبى حنيفة: اجتنب أفتية المساجد و شطوط الأنهار و مساقط الثمار و منازل النزال و لا تستقبل القبلة بغائط و لا بول و ارفع ثوبك و ضع حيث شئت.

للمخالف الأوّل حمل الأخبار على الكراهة لضعفها و اقتران الأولين بما يشعر بها و قول الرضا عليه السلام في خبر ابن بزيع: من بال حذاء القبلة ثم ذكر فانحرف عنها إجلالاً للقبلة و تعظيماً لها لم يقدّمه ذلك حتى يُغفر له.

و قول جابر: نهى النبيّ صلى الله عليه و آله أن تستقبل القبلة ببول.

و رأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها فيكون فعله ناسخاً، و ردّ بضعف التعليلين و عدم الدلالة في الخبر و قول جابر لم يثبت عندنا و لو ثبت كان محمولاً على حالة التنظيف، و جاز كونه من ظنّ الراوى، على أنّ القول أقوى من الفعل مع التعارض، و للثاني على الجزء الأوّل ما للمشهور، و على الثاني ما ورد في خبر ابن بزيع من بناء كنيف على الاستقبال في منزل الرضا عليه السلام، و ردّ بعدم إيجابه جواز الجلوس عليه بلا-انحراف، على أنّ الظاهر عدم كون المنزل و بناؤه منه عليه السلام، بل كونه ممّا نزل فيه إجارةً أو عاريةً عند ارتحاله إلى خراسان، و كيف لا يجوز أن ينسب إليهم عليهم السلام بناء الكنيف بالمعنى المطلوب على القبلة في مساكنهم مع ما ورد عنهم من الحثّ الأكيد في تعظيمها حتى نهوا عن الجماع و رمى التخامة و لبس السراويل على سمتها، و للثالث على الأوّل ما للأوّل و على الثاني ما للثاني في الثاني و جوابه ظاهر.

لو بنى المخرج على الاستقبال و لم يتمكّن من الانحراف و لا الخروج إلى موضع آخر زال المنع دفعاً للخرج.

الثاني: المراد بالاستقبال والاستدبار ما كان بالبدن كما هو المشهور؛ لأنه المتبادر المعروف لا بخصوص العورة حتى لو صرفها زال المنع كما توهم؛

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢٣

لأنه خلاف المتعارف.

نعم الظاهر بقاء المنع لو لم يصرفها وإن صرف غيرها من البدن لأنه أشد منافاةً للتعظيم من عكسه و الظاهر قوله عليه السلام: لا تستقبل القبلة بغائط ولا بول.

الظاهر كراهتهما حال الاستنجاء لخبر السابطي عن الصادق عليه السلام قال: قلت له: الرجل يريد أن يستنجي كيف يقعد؟ قال: كما يقعد للغائط.

قيل: إذا تعارضا قدم الاستدبار ولا وجه له سيما في التغوط وتقديمها على ما طرح مقابلة محترم كتقديم التناظر عليهما مما لا ريب فيه.

الظاهر استحباب التشريق والتغريب لخبر الهاشمي، وقيل بوجوبه لظاهر الأمر فيه.

وقوله في صحيحة ابن عمّار: ما بين المشرق والمغرب قبله واتساع القبلة البعيد أعني الجهة، ورد بحمل الأمر على الندب كما مرّ و الصحيحة على الناسي أو تأويلها بما يرجع إلى المشهور وعدم دلالة الاتساع على المطلوب.

لو لم يعلم الجهة ففي وجوب الاجتهاد في تحصيلها لو أمكن وعدمه وجهان من تيقن الشغل بالصراف عنها فيجب تيقن البراءة وهو يتوقف على العلم أو الظنّ بها فتحصيله من باب المقدمه لازم ومن كون المقتضى للتحريم هو المواجهه ولا يحكم بوجود المقتضى مع الشك في المقتضى وهذا هو الأظهر.

لا فرق في الاستدبار بين الموجب لاستقبال بيت المقدس وغيره واحتمال الفاضل اختصاص التحريم بالأول بعيد.

الاستقبال كالاستدبار بالنسبة إلى الجالس والقائم ظاهراً وبالنسبة إلى المضطجع والمستلقي إن بلغ بهما العجز إلى هذا الحد يحال على استقبالهما في الصلاة وإلا ففي تحققهما في حقهما بالمواجهه ومقابلها وعدمه وجهان من كونهما حقيقة الاستقبال والاستدبار وخروج القيام والجلوس عنها ومن كون ذلك قبله العاجز دون القادر، ولذا لو خلف عن الاستقبال لم يبرأ هذه الحالة والظاهر هو الأول.

لا نصّ على كراهة استقبال بيت المقدس فتصريح المنتهى بها ضعيف ونهيه عن استقبال القبليتين لم يثبت عندنا ولو صحّ كان مخصوصاً بما قبل النسخ.

تحريم الاستدبار يعمّ جميع البلاد لعموم النهي واحتمال اختصاصه بنحو المدينة لإيجابه فيه استقبال بيت المقدس ضعيف.

غسل مخرج البول بالماء متعيّن بالإجماع واستفاضة النصوص وقد تقدّمت مع بيان ما يجزى منه ولا ينافيه قول الصادق عليه السلام في موثقه ابن بكير بعد سؤاله عن الرجل يبول وليس له ماء فيمسح ذكره بالحائط: كل شيء يابس ذكي.

إذ المراد بالذكي هنا ما لا يسرى دون الطاهر في نفسه.

قيل: طاهر في الظاهر فحمله على غيره تجوز.

قلنا: لو سلّم فأولى من تأويل الأخبار الكثيرة المعتضده بالإجماع على أنّ حملة على الطاهر يوجب التخصيص فيه إذ النجاسة اليابسة ليست بطاهرة إجماعاً فارتكاب خلاف الظاهر على الحملين لازم، وقول الصادق عليه السلام في موثقه حنان لمن شكا تعدّر الماء إذا بال: إذا بلت وتمسحت فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك.

قد تقدّم توجيهه، ويمكن حملة على التقيّة كخبر سماعة قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إنّي أبول ثمّ أتمسح

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢٤

بالأحجار فيجىء متى البلل ما بعد استبرائي أو ما يفسد سراويلي على اختلاف النسختين قال: ليس به بأس. وقيل: المراد نفى البأس عنه باعتبار نقض الوضوء دون النجاسة إذ الخارج بعد الاستبراء هو الودي فلا ينقضه أو باعتبار الصلاة بعد تخصيصه بصورة فقد الماء وإن وجب الغسل بعد وجوده. و أمّا صحیحة عیص قال: سألت الصادق علیه السلام عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و فخذاه؟ قال: يغسل ذكره و فخذيه.

و سألته عن مسح ذكره بيده ثم عرق يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه؟ قال: لا يعتد بهز صريح في تعيين الماء فلا بد من حمل عجزه على أن المراد ممّا أصاب الثوب من اليد غير الجزء الماسح فمنشأ السؤال احتمال تنجس كل اليد بالسراية لأجل رطوبة العرق، ثم هذه الأخبار يستدل بها تارة على عدم تنجيس المتنجس كما تقدّم و تارة على عدم تعيين الماء لغسل المخرج، و اخرى على وجوب مسحه عند تعذر الإزالة بالماء، إمّا مع وجوب الغسل به بعد التمكن كما اختاره الفاضل أو بدونه كما يظهر من المحقق، و قد تقدّم جلقية الحال فيه و ربما يستدل بصحیحة العیص على العفو عن مثل رءوس الإبر من البول أو مطلق النجس كما اختاره المرتضى في بعض مسائله و نسبه الحلّي إلى بعضهم، و الحقّ عدم دلالتها على ذلك.

نعم، خبر ابن حكيم قال: قلت للصادق عليه السلام: أبول و لا أصب الماء و قد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالحائط و بالتراب ثم تعرق يدي فأمسح وجهي و بعض جسدي أو يصيب ثوبي، فقال: لا بأس، و ان أشعر به ظاهراً إلّا عند التأمل مثلها في عدم الدلالة.

### تنبيه: وجوب غسل المخرج هو الشرطي من باب المقدمه لتوقف الصلاة عليه

فإذا بقي من وقتها ما أمكن فيه حصوله اتّصف بالوجوب موسّماً و يتضيق بتضييق وقتها فلا يتّصف به قبله إلّا مجازاً إذ القدر اللازم كون الشرط موجوداً عند وجود المشروط فلا يتقدّم وجوبه إلّا في قدر من الزمان يهيئ وجوده عند وجوده فلا معنى لوجوبه قبله و لو شرطنا إذ تحقّق الشرطي فرع حصول اللابديه فإذا انتفت انتفى، فإطلاق القول بوجوبه الشرطي قبل دخول وقتها أو بنفيه كذلك لعدم وجوب الشرط قبل وجود مشروطه مطلقاً ضعيف.

### فصل: الغائط مع تعدية المخرج يوجب الماء في إزالته

#### إشارة

بالإجماع المحقق و المحكى من الفاضلين و استصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل و عدم صدق الاستنجاء على إزالة النجاسة عن سائر الجسد؛ لأنّه غسل موضع النجوة أو مسحه فلا يجزى فيها الأحجار لاختصاصها بالاستنجاء من قوله صلى الله عليه و آله: يكفي أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز محلّ العادة.

و قوله: كنتم تبغرون بعراً و أنتم اليوم تثلطون ثلثاً فاتبعوا الماء الأحجار ثم المخرج ما هو إلّا حواشي الدبر فلو تجاوز عنها وجب الماء و إن لم يتفاحش و لم يصل إلى الألية.

وقيل: المراد بالتعدّي أن يتفاحش

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢٥

و يخرج عن المعتاد بحيث لا- يصدق على إزالته اسم الاستنجاء و هو الأظهر لو لا مخالفته للإجماع لظهور الخبرين فيه و عدم منافاة

أخبار الأحجار له بل شمولها للأول و كونه أنسب لعرض الرخصة؛ أعنى التخفيف و رفع المشقة أو عدم التعدى عن المخرج فى غاية الندور، ثم الظاهر وجوب غسل الجميع مع التعدى لا مجرد التعدى لظاهر الأخبار و الفتاوى.

وجوب إزالة عينه مجمع عليه أوامر الغسل لعدم صدقه بدونها و حسنة ابن المغيرة هل للاستنجاء حد؟ قال: لا حتى ينقى ما ثمة. قال ينقى ما ثمة و يبقى الريح؟ قال: الريح لا ينظر إليها.

وقول الصادق عليه السلام فى موثقه يونس بعد سؤاله عن الوضوء الذى فرض على العباد لمن جاء من الغائط أو بال يغسل ذكره و يذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين، و الأكثر صرحوا بإزالة الأثر و ليس منه فى الآثار أثر و فسّر تارةً بالرسم الدال على النجاسة أى ما يبقى على المحلّ بعد مسحها و نشفها و هو غير الرطوبة؛ لأنّها من العين، و اخرى باللون.

و ردّ الأول بعدم وضوح معناه و فقد الدليل على إزالته لصدق الغسل و النقاء و الذهاب بدونه، و الثانى بالثانى للتعليل المذكور، قيل عرض لا يقوم بنفسه فلا بدّ من نقاء عين محلّها لاستحالة الانتقال على العرض فوجوده يدلّ على وجودها فيلزم إزالته.

و اجيب بعد نقضه بالرائحة يمنع استلزام استحالة انتقال العرض وجود العين لجواز حصوله بالمجاورة و أيضاً صدق أحد الثلاثة ينفى وجوب إزالته لظاهر الأخبار و إن قام بالعين إذ ما يجب منها إزالته ما يفهمه العرف و يحصل إزالته بالغسل و النقاء لا ما ثبته الدقائق الحكيمية، و أيضاً العفو عن اللون فى سائر النجاسات ثابت ففى الاستنجاء أولى و ما قيل فى دفع وجوب إزالة الأثر بالمعنيين لو ثبت لثبت فى صورة التمسح بالحجر مردود بجواز التخصيص للأخبار و ربّما فسّر الأثر بالأجزاء اللطيفة اللوحة العالقة بالمحلّ التى لا تزول إلّا بالماء و هو قريب من الأول و مع قطع النظر عن الرطوبة ليس له معنى محصّل و إحالة وجودها و مغايرتها لها إلى البدهاءة و الوجدان خلاف الوجدان، على أنّه لو سلّم وجودها لا دليل على إزالتها بعد إزالته العين و صدق النقاء ثمّ قول الذكري فى الاستنجاء بالأحجار و لا عبرة بالأثر كالرائحة لا يفيد تغيير الأثر بها إذ الكاف للتشبيه فى عدم العبرة لا للتمثيل.

وقد ظهر ممّا ذكر أنّ القدر الثابت فى إزالة الغائط حصول الغسل و الإنقاء الموجب لزوال العين قطعاً و لا دليل على إزالته زائد هو الأثر و لو وجد له معنى محقق ثمّ اللازم إبقاء ظاهر المخرج دون باطنه بالإجماع و قول الرضا عليه السلام فى صحيحة الخراسانى فى الاستنجاء: يغسل ما ظهر على الشرح و لا يدخل فيه الانملة.

و خبر عمّار عن الصادق عليه السلام فى الرجل يستنجى كيف يقعد؟ قال: كما يقعد للغائط إنّما عليه أن يغسل ما ظهر منه و ليس عليه أن

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢٦

يغسل باطنه.

### وصل: لا عبرة بالرائحة للأصل

و ظاهر الوفاق و حسنة ابن المغيرة و إطلاق موثقه يونس قيل وجودها يرفع أحد أوصاف الماء فيقتضى النجاسة. و اجيب بإمكان العفو و بأنّ محلّها إن كان اليد أو المخرج فلا إشكال كعند الشكّ لأصالة الطهارة و إن كان الماء لم يمكن أيضاً بالنجاسة لإمكان انفعاله منهما دون النجاسة.

لو لم يتعدّ تخيير بين الماء و التمسح بالإجماع و استفاضة الأخبار كما تقدّم من حسنة ابن المغيرة و موثقه يونس و الغنوى العامى و صحيحة زرارة كان يستنجى من البول ثلاث مرّات و من الغائط بالمدر و الخرق.

وقول الباقر عليه السلام فى إحدى الصحاح لزرارة: كان الحسين بن علىّ عليهما السلام يتمسح من الغائط بالكرسف و لا يغسل. و فى ثانيها جرت السنّة فى إثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجاز و لا يغسله و فى ثالثها و يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار

بذلك جرت السنة.

و في موثقه كان علي بن الحسين عليهما السلام يتمسح بثلاثة أحجار.

و في صحيحة يزيد: يجزى من الغائط المسح بالأحجار و ما دل على إعادة الوضوء و الصلاة في الوقت مع حصول التمسح بأحجار ثلاثة كموثقه ابن موسى عن الصادق عليه السلام، أو على متابعة بالماء كمرفوعه بعض أصحابنا عنه أو على الايثار بالأحجار إذا فقد الماء كالنبوي المروي عن عيسى بن عبد الله بإسناده محمول على الندب أو صورة التعدي.

كفاية إزالة العين و عدم العبرة بالأثر و الریح هنا مجمع عليه فيدل عليه مع ما مرّ وفاقاً لكل.

الماء أفضل من التمسح عند المعظم لأنه أقوى الطهورين و أبغهما في التنظيف و لما مرّ من خبر عيسى بن عبد الله و لقول النبي صلى الله عليه و آله في صحيحة هشام: يا معشر الأنصار إن الله قد أحسن عليكم الثناء فما ذا تصنعون؟ قالوا: نستنجي بالماء.

و قوله في خبر مسعدة بن زيادة لبعض نساءه: مرى نساء المؤمنين أن يستنجين بالماء و يبالغن فإنه مطهرة للحواشي و مذهبة للبواسير.

و قول الصادق عليه السلام في صحيحة جميل أو حسنته في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (٢٨)؛ كان الناس يستنجون بالكرسف و الأحجار ثم أحدث الوضوء و هو خلقت كريم فأمر به رسول الله صلى الله عليه و آله و صنعه و أنزله الله في كتابه بقوله: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»؛ و يشهد له ما تقدم من موثقه ابن موسى و صحيحة زرارة: و يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار.

قيل: اتصاف الفردين بالوجوب التخييري يمنع من اتصاف أحدهما بالأفضلية و الاستحباب لظهور التنافي بينهما، و اجيب بعدم التنافي بين الوجوب تخييراً و الاستحباب عيناً لاختلاف متعلقهما بالكلية و الجزئية فإن الواجب أحدهما لا بعينه و المستحب خصوص الفرد و التضاد فرع الوحدة في المتعلق و هو فرع اتحاد الحكمين في التخيير أو العينية.

قيل: لو أيد بالاستحباب هنا المعنى العرفي أي الرجحان مع جواز الترك لا إلى بدل لم يمكن تعلقه بشيء من أفراد المخير لعدم جواز تركه كذلك.

قلنا؛ المراد به هنا الراجحية الإضافية

(٢٨). البقرة: ٢٢٢.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢٧

أي أكثرية الثواب بالنظر إلى ما لنفس العبادة من دون ملاحظة المزايا الخارجة أو بالنظر إلى غيره من الأفراد لا يرد نقض كما ذكرناه في مكروه العبادة.

و قيل في دفعه الوجوب بالمعنى العرفي ترتب العقاب على الترك من دون حاجة إلى التقييد المذكور، فزيادته غفلة أو اريد به ما اريد بوجه ما في تعريف الواجب لإدخال المشروط.

و على هذا فالواجب الطبيعة دون الفرد لترتب العقاب على تركها دون تركه، و ردّ باتحاد الفرد مع الطبيعة فيجب بوجوبها و لا يكون مستحباً.

و اجيب بجواز اجتماع الوجوب و الندب على واحد باعتبارين هما حيثية الخصوص و القدر المشترك أو ملاحظة النفس و الغير حتى يكون وجوبه لنفسه و استحبابه لغيره كغسل الجنابة للنافلة على القول بوجوبه لنفسه أو عكسه كالوضوء لو قيل باستحبابه لنفسه أو ملاحظة غير ذلك من الاعتبارات الخارجة، و على غير الأول يلزم جواز تعلقهما بالشخص أصالة من دون حاجة إلى استناد أحدهما في الأصل إلى الطبيعة و هو ملتزم عقلاً و إن لم يقع في الشريعة إلماً الأول، و الحق أن تعلقهما بواحد شخصي باطل و لو مع تغير الاعتبار لأنه لا يدفع صدق اجتماع الضدين فيه، فالشخص في الواقع إما يجوز تركه أو و اما يترتب العقاب على تركه أو لا، و لا يمكن

انفكاه في الخارج عن أحدهما، فاستعمال الماء مثلاً في الاستنجاء لو لم يترتب العقاب على تركه لم يعقل وجوبه بمعنى الترتب و لو ترتب لم يتصور استحبابه بمعنى عدمه.

فإن قلت: مع الاستجمار لا يترتب على تركه وبدونه يترتب عليه لزم كون بعض أفراده واجباً وبعضها مندوباً لا كون كل فرد منه واجباً ومستحباً باعتبارين وذلك غير المبحث إذ اللازم فيه تعلق الحكمين بواحد بالنوع ولا خلاف في جوازه كاجتماع الجواز، بل الوجوب والتحريم على الكذب بمعنى تعلق كل منهما ببعض لا يتعلق الآخر به.

الجمع بين التمسح والغسل أكمل وفاقاً للمشهور؛ لأنه جمع بين المطهرين، وقول الصادق عليه السلام في مرفوعه بعض أصحابنا: جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار و تتبع بالماء.

و إطلاقه يفيد استحبابه عند التعدد و عدمه كما هو ظاهر الأكثر و صريح المعبر و الظاهر تقديم التمسح للتصريح به في الخبر و لإيجابه تنزيه اليد عن مباشرة النجاسة.

جواز التمسح بالأحجار قطعي معروف و بالمدرك و الكرسف و الخرق مختار منصوص و بكل طاهر سوى ما يستثنى ظاهر مشهور خلافاً للدليمة في ما ليس من الأرض و للإسكافي في الأجر و الخزف إلّا أن يلبسه طين أو تراب يابس بالكرسف و مثله إلّا مع فقد الحجر. لنا نقل الإجماع من الشيخ و الحلّي و ابن زهرة و عموم حسنة ابن المغيرة و موثقه يونس و اعتضادهما بالشهرة و نقل الإجماع مع عدم المعارض يعين العمل بهما، مع أن الموثق في نفسه حجة كالحسن إذا أفاد المدح وثاقه لحصول التبين و ظهور صدق المخبر حينئذ على أن خروجها عن الصحة إلى الحسن و التوثيق لابن هاشم و ابن يعقوب

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢٨

و اخبارهما عن التحقيق لا يقصر عن الصحاح إذ الأول و إن لم يوثق صريحاً لكنّه من معارف الأجلّة، و الثاني و إن نقل كونه فطحياً إلّا أنّه من مشاهير الثقات و نقل أيضاً استقامته و ربما أيد المطلوب بقول النبي صلى الله عليه و آله: إذا جلس أحدكم لحاجة فليمسح ثلاث مسحات.

وقوله صلى الله عليه و آله: و استطب ثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد أو ثلاثة حثيات من تراب.

و بما في الدعائم من قوله عليه السلام: نهوا عن الاستنجاء بالعظام و البعر و كلّ طعام و أنّه لا بأس بالاستنجاء بالحجارة و الخرق و القطن و أشباهه و أشباه ذلك.

للمخالف ذكر الأحجار في الأخبار.

قلنا: لا ينفي ما عداها و يخصصها بالذكر.

و المختلف و بعض الثالثة لغلبيتها في الاستعمال و في التمكن منها.

الحقّ وجوب الإكمال و لو نقي بالأقلّ وفاقاً للأكثر و خلافاً للمفيد و ألمح بعض الثالثة.

لنا بعد الاستصحاب أخبار الثالث و مفهوم العدد حجة بالعرف و الوجدان للمخالف مطلقاً الأخبار.

قلنا مقيد بمقيداتها، مع أنّها لا يقاومها لانحصارها بحسنة ابن المغيرة و موثقه يونس و خبر الكرسف و الأولى طاهرة في الماء و إن اطلق الاستنجاء عرفاً و شرعاً على غسل موضع النجو و مسحه و مجرد إطلاق الخبرين لا يقاوم النصوص المستفيضة و الواردة بلفظ الأحجار أو المدرك و الخرق من دون تقييد بالثلاث كصحيحة زرارة حجة لنا لا علينا لإفادتها التعدد دما هو إلّا الثلاث بوجهين و القول بأنّ الجمعيّة باعتبار الأوقات أو تأويلها بالجنس خلاف الظاهر.

لو لم ينق بالثلاثة و جب الزائد إجماعاً لإطلاق الحسنه و الموثقه و يستحبّ القطع على الوتر لقوله عليه السلام: فليوتر.

و الشكّ في النقاء كالقطع بعدمه فيلزم الزيادة لوجوبه بالنصّ و الإجماع و مع الشكّ لا يحصل الامتثال.

الحقّ عدم كفاية ذي الثلاث وفاقاً للمشهور و خلافاً للمفيد و القاضي و الفاضل و بعض الثالثة.



لنا ظهور النصوص في اعتبار التعدد لقضاء الضرورة بعدم تسمية الواحد ثلاثة.

قيل: المراد تعدد الفعل لا الآلة كثلاثة أسواط.

قلنا: مع الباء ظاهر في تعددها و المنع مكابرة و جعلها مبينة على الغالب من عدم حصول النقاء بدون التعدد تأويل لا يسمع و حملها على الندب بلا معارض أقوى لا وجه له و منع ظهور الثلاثة في الوجوب غير جيد و يعضدها خبر سلمان: نهانا النبي صلى الله عليه و آله أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار.

و خبر ابن المنذر: لا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار.

و قوله صلى الله عليه و آله في خبر: لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار.

و جهالة المستند مع الانجبار بالعمل و الاعتضاد بالصحيح غير قادح.

و لنا أيضاً استصحاب النجاسة إلى القطع بالإزالة و لا قطع ما لم يستعمل الثلاث.

إن قيل: دليل حجية الاستصحاب منحصر بتوقف يقين الشغل على يقين البراءة و ما ورد من عدم نقض اليقين بالشك و المسلم

جريانها في حكم واحد أو متعدد معين أو مردد

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٢٩

بين امور متباينة بالكيفية أو مشتركة في أمر و قد علم بنص أو إجماع وجوبه مرة أو على الاستمرار أو إلى غاية أو حالة واحدة أو متعددة معلومة أو مجهولة أي معينة في الواقع مرددة عندنا بين المتباينات رأساً أو المشتركة في أمر مع القطع بعدم اشتراط العلم بالحكم و الغاية في صورة التردد و شك في البراءة بوجود المعارض أو بالشك في حصول الغاية أو بالإتيان بأحد الأفراد المرددة و جريان الاستصحاب و الدليلين في جميع ذلك للقطع بتناول دليل الحكم لموضع الشك فلا بد من تحصيل اليقين بوجوده فيه فلا يكفي الشك في حصوله لأحد الامور الثلاثة فيمكن دفعه بالدليلين، و أما كل موضع لا يتناوله دليل الحكم كما إذا علم ثبوت حكم في وقت دون آخر و شك في ثبوته في الآخر أو حصل التعارض بين نصين أو قولين مشتركين أو متباينين في تعيين الواجب و شك في البراءة بأحدهما مع العلم بترتب العقاب على تركهما فالحق عدم الجريان فيه إذ لا يتيقن بالشغل حتى يفتقر إلى يقين البراءة و لا يقين فيه حتى يصدق عدم نقضه بالشك إذ المراد به عدم النقض عند تعارضهما و المراد به أن يوجد موجب اليقين لو لا الشك و الأمر هنا ليس كذلك إذ اليقين بحكم في وقت لا- يوجب اليقين به في آخر لو لا- الشك و استلزام فرض ارتفاعه لحصوله لأجل حدوثة بتجدد ما يوجبه من الدليل لا لكشفه عن بقائه بدليل الحكم، فعدم انفكاك فرض ارتفاعه عن اليقين لأحد الأمرين ممنوع، إلا أن الثاني في محل النزاع مفقود و الأول لو وجد لم يفد لأنه غير المبحث.

و قد ظهر ممّا ذكر جريان الاستصحاب و حجّيته في كل شك في وجود المزيل مع القطع بكونه مزيلاً لا اختصاصه بما علم ثبوته إلى غاية أو حالة، و أمّا الشك في كون الشيء مزيلاً مع اليقين بوجوده ففيه ما تقدّم من التفصيل أي أن تناول دليل الحكم لموضع الشك فكالأول و إلا فلا.

قلنا: جميع ما ذكر ممنوع إلا أن بعض الأمارات يفيد حجية الاستصحاب في المواضع الأخيرة فمثله يصلح للتقوية و التأييد و أن ما نحن فيه من المواضع الاولى دون الثانية فيجوز فيه الدليلان إذ النجاسة بعد ثبوتها يبقى حكمها إلى القطع بالمطهر و لا قطع مع التمسح بذي الثلاث فيكون ممّا علم ثبوته إلى حالة و شك في حصولها و منع البقاء إلى القطع بالمطهر إذ النص لا يفيد و الإجماع لا يفيد أزيد من عدم صحّة الصلاة بعد التغوط بدون الغسل و مطلق التمسح، فمع التمسح بذي الثلاث ينتفى الإجماع على عدم الصحّة و إن لم يستعمل الثلاث مدفوع بدلالة بعض الظواهر و الاستقراء على ثبوت حكم كل نجاسة إلى القطع بالمزيل فيدخل فيه محل النزاع، و ربّما قيل اشتراط الصلاة بالطهارة كاشتغال الذمة بها معلوم فيجب تحصيل العلم بالبراءة و لا علم بدون القطع بالطهارة و لا قطع بدون استعمال الثلاث، و فيه أن المسلم اشتراطها بعدم

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣٠

القطع بالنجاسة لا القطع بعدمها، وربما قيل: لا ريب في وجوب شيء على المتغوط وهو مردد بين المسح بالثلاث والأعم وحصول الامتثال بالأول يقيني وبالثاني مشكوك فما لم يؤت بالأول لم يحصل يقين البراءة.

و ردّ بعدم نصّ أو إجماع هنا على وجوب المعين في الواقع ليجب إيقاع القدر المشترك بين الأمرين إذ المسلم انعقاد الإجماع على الاستحقاق الأتم بترك الأمرين معاً لا بترك المعين.

للمخالف حصول المقصود وهو الإزالة و اجزائه مع الانفصال فكذا مع الاتصال لعدم تعقل الفرق و كفاية واحد من واحد أو كل من ثلاثة عن واحدة أو الثلاث لثلاثة و إطلاق حسنة ابن المغيرة و موثقة يونس و قوله صلى الله عليه و آله: إذا جلس أحدكم لحاجته فليمسح ثلاث مسحات.

و اجيب عن الأول بعدم حصول الإزالة على ما اعتبره الشرع و عن الثاني بأنه قياس باطل إذ النصّ فارق و هو الجواب عن الثالث لحصول الامتثال باستجمار كل واحد بواحدة و عدمه باستجمار واحد بكل واحد، فالتفرقة بينهما واضحة، ثم صاحب المدارك مع ترجيحه المشهور صرح بإجزاء الخرقه الطويلة إذا استعملت من جهاتها الثلاثة تمسكاً بعموم الحسنه و الموثقة.

و قد عرفت ما فيهما على أن التخصيص مع كونه قولاً بالفصل إن كان لاختصاص أخبار الثلاث بالحجر دون غيره فلا وجه لتقييد الخرقه بالطول و إن كان لظهور الأحجار في الصغار فيخرج كل طويل فلا وجه لتخصيصه بالخرقة، مع أن التفرقة بين الطويل و القصير أحداث ثالث، و عن الاخبار بعدم تقاومها لأخبار الثلاث فيحمل عليها جمعاً، و على ما ذكر من اشتراط التعدد لا يكفي الاستجمار ثانياً بعد غسل موضع النجاسة أو كسره و مخالفة المنتهى لا عبرة به و ربما اكتفى بالكسر لصدق التعدد معه.

و ردّ بأن المتبادر من الثلاثة الثلاثة قبل الاستعمال فلا يكفي حصول التعدد بعده، و لذا لا يكفي الكسر إلى الثلاث بعد تمام الاستعمال.

نعم، يكفي الكسر أو الغسل بعده في الاستعمال الزائد على الثلاث حيث لم يحصل النقاء بها لسبق التعدد عليه ظاهر بعضهم عدم جواز التمسح بالمستعمل مطلقاً و الحقّ جوازه مع حصول التعدد و طهارة موضعه، فالاستجمار بما استعمله غيره مرة مع الغسل أو الكسر أو من موضع ظاهر جائز، و بما استعمله نفسه في وقت آخر كذلك و في هذا الوقت غير جائز.

لا يجوزى النجس وفاقاً لعدم تعقل طهوريته و لاستصحاب النجاسة إلى القطع بالمزيل و لا قطع بدون الطاهر و لقوله صلى الله عليه و آله: بثلاثة أحجار أبكار.

و لو تعدى نجاسته إلى المحلّ كان عدم تطهيره أظهر لاختصاص الاستجمار بالنجاسة المعهودة فلا يتعدى إلى غيرها، ثم الواجب طهر موضع التمسح، فنجاسة غيره مع حصول التعدد غير قادح كما مرّ.

لو استجمر بالنجس ففي بقاء المحلّ على حاله فيجزى فيه الاستجمار أو تعين الماء أو الأول في الغائط و الثاني في غيره أقوال: الأول للنهائية و المنتهى، و الثاني للشهيدين و هو المختار، و الثالث للقواعد.

لنا اختصاص الاستجمار

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣١

بنجاسة المحلّ و ما حصل فيه باستعمال النجس نجاسة خارجة فلا يتناولها دليل الحكم فيتعين الماء للأول عدم تأثر النجس بالنجاسة و لا يخفى ضعفه للثالث إيجاب مماثلة نجاسة المستعمل للخارج اتحاد النجاسة فلا يزيد بالاستعمال نجاسة اخرى لامتناع اجتماع المثليين.

قلنا: ازديادها لا يوجب الاجتماع المستحيل لجواز اختلاف حكم النجاسة باختلافها في الأوصاف و التعدد و الوحدة.

عدم كفاية الصقيل بدون قلعه النجس مجمع عليه و معه ظاهر الأكثر و صريح النهاية و الظاهر كفايته معه وفاقاً لظاهر العاملى و بعض

الثالثة لبعض الإطلاقات و مثله الرخو و اللزج.

لا يجرى الرطب وفاقاً للفاضل؛ لأنه لا ينشف المحل و يزيد التلوين و الانتشار و ينجس بلله بإصابة المحل فيكون استعماله استعمالاً للنجس و الإيراد باختصاص الأول بالمسحة الأخيرة و الأجيرين بالبلل الكثير لا وقع له قبل نجاسة البلل من المحل فلا يؤثر. قلنا: لا وجه لعدم التأثير قبل البلل ينجس بالانفصال لا بإصابة النجاسة كغسالة الخبث و فساده ظاهراً.

الظاهر وفاقهم على حرمة الاستنجاء بالروث و العظم و المطعوم و المحترم، و يدل على تحريم الأولين بعد نقل الإجماع من المعتبر ما مر من خبر الدعائم و قول النبي صلى الله عليه و آله فى خبر ابن مسعود: لا تستنجوا بالروث و لا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن. و خبر ليث المرادى عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود، قال: أما العظم و الروث فطعام الجن و ذلك مما اشترطوا على رسول الله صلى الله عليه و آله، و قال: لا يصلح بشيء من ذلك.

و فى الفقيه: لا- يجوز الاستنجاء بالعظم و الروث لأن وفد الجان جاءوا رسول الله صلى الله عليه و آله فقالوا: متعنا فأعطاهم الروث و العظم، فلذلك لا ينبغي أن يستنجى بهما.

و فى المجالس أن النبي صلى الله عليه و آله نهى أن يستنجى الرجل بالروث و الرقة أى العظم البالى و على تحريم الثالث حكاية الإجماع من المنتهى و خبر الدعائم و كونه ذا حرمة مانعة من الاستهانة به و حكاية سخط الله على أهل الثرثار لاستنجائهم بالخيز و العجين مشهورة، و على تحريم الرابع إيجاب الاستنجاء به هتكا للشريعة و استخفافاً بها، بل يحكم بكفر فاعله على بعض الوجوه. نعم، لا تحريم مع الجهل أو الغفلة.

ثم الفاضل و بعض الثالثة على الإجزاء لو استنجى بها و إن أثم و الحق عدمه وفاقاً للشيخ و المرتضى و الحلى و ابن زهرة و المحقق. لنا نقل الإجماع من ابن زهرة و استصحاب حكم النجاسة حتى يثبت المزيل و ما تقدم من قوله: لا يصلح بشيء من ذلك، و دعوى ظهوره فى عدم الجواز لا الإجزاء مكابرة، و قوله صلى الله عليه و آله: لا تستنجوا بعظم و لا روث فإنهما لا يطهران، و ضعفهما منجر بالعمل و الاحتجاج بورود النهى عنه و دلالة على الفساد و يكون الاستجمار من الرخصة و زوالها بحرمة متعلقها كسفر المعصية لا يخفى ما فيه، للفاضل ما تقدم من الإطلاقات و هو مخصص بما ذكر، ثم المراد بالمطعوم

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣٢

المطعوم بالفعل للتبادر دون غيره للأصل.

الظاهر عدم إجزاء الجماد إذ لا يحصل به غسل شرعى و لا مسح.

ما يتفتت عليه الاعتماد كالتراب يجرى مع إبقائه و بدونه إن نقل الإجماع النجاسة من موضع إلى آخر تعين الماء و إلّا بقى المحل على حكمه فيجرى الاستجمار، و ظاهر المنتهى عدم الإجزاء بما لا يقلع و إن انقى و هو كما ترى.

الحق كفاية تجزئة المسح، فاستيعاب الكل بالكل غير لازم وفاقاً لغير المحقق.

لنا بعد الأصل إطلاق الحسنه و الموثقة و أخبار الثلاث، قيل مع التوزيع لا يصدق إلّا مسحة واحدة.

قلنا: لا وحدة مع التعدد، ثم المخالفة بإيجاب الاستيعاب صريح الشرائع و قد نسبها الفاضل إلى بعض الفقهاء و بعض المتأخرين إلى بعض الأصحاب فظن صاحب المعالم وفاق الكل على كفاية التوزيع عجيب، و حمله البعض فى كلام الفاضل على بعض العامة بعيد.

الظاهر استحباب الاستيعاب كما فى المبسوط و المعتبر، و قيل: الأفضل إدارة الأول من مقدم الصفحة اليمنى إلى مؤخرها و منه إلى ما بدء به و الثانى على مقدم اليسرى و يفعل به عكس ذلك و يمسح بالثالث الصفتين و الوسط، و قيل: يجعل حجرين للصفحتين و

حجر للمسربة أو المخرج ثم يقلبه و لا حجة لهذه التفاصيل.

قيل: ينبغي وضع الحجر على جزء طاهر يقرب النجاسة و إذا انتهى إليها أداره على التدرج لرفع جزء جزء منها و لو لم يفعل ذلك لزم إمّا نقل النجاسة من موضع إلى آخر فتعين الماء أو ملافاة الجزء الثانى من المحل ما ينجس من الحجر فيلزم الاستنجاء بالنجس، و

الظاهر كفاية الإمرار لو لم يثقل إذ الاستجمار من باب الرخصة و تكليف الإدارة ينافيها.

قيل: يشترط فى الاستجمار عدم قيام المتغوط و بقاء الرطوبة فى نجاسة المحل أو القيام ناقل و الحجر لا يزيل الجامد، و رد بمنع عموم التعليلين مع أن اشتراط عدم التعدي و زوال العين مغنى الشرطين.

الاستجمار يخص بالغائط لظهور أدلته فيه فلا يتناول مثل الدم فتعين غسله لعموم الأدلة.

يستحب طلب موضع ساتر للبدن تأسيًا بالحجج عليهم السلام و مناسب للبول لقول الصادق عليه السلام فى خبر ابن مسكان: كان رسول الله صلى الله عليه و آله أشد الناس توقيًا عن البول كان إذا أراد البول يتعمد إلى مكان مرتفع أو ما يكون فيه التراب الكثير كراهة أن ينضح عليه البول.

و قول الرضا عليه السلام فى رواية الجعفرى بعد ذهابه إلى موضع مرتفع للبول من فقه الرجل أن يرتاد لموضع بوله و إعداد النبل لقوله صلى الله عليه و آله: فليذهب معه بثلاثة أحجار، و تأخير كشف العورة حتى يدنو إلى الأرض للتأسي و الاعتماد على اليسرى لتعليم النبى صلى الله عليه و آله ذلك للصحابة و الدخول باليسرى و الخروج باليمنى فرقاً عن المسجد و محلّ التقديم فى الأبنية ظاهر و فى غيرها موضع الجلوس و تغطية الرأس لأنه من سنن النبى صلى الله عليه و آله و التقنع فوق العمامة لمرسلة ابن اسباط عن الصادق عليه السلام أنه إذا دخل الكنيف يقنع رأسه الخ، و قول النبى صلى الله عليه و آله لأبى ذر: اذهب إلى الغائط متقنعاً بثوبه فى استحياه لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣٣

من الملكين و الدعاء بالمأثور عند الدخول و الكشف و الجلوس و الحدث و النظر و الاستنجاء و الفراغ و الخروج و مسح بطنه عند الخروج داعياً بالمأثور و الاستنجاء باليسار لأنها لما دنى و اليمنى لما علا كما ورد، و ربما علل بكراهة الاستنجاء باليمين و هو يتوقف على استحباب الضد الخاص للمكروه، و فيه كلام، مع أن تخصيص ضد هذا المكروه بالاستحباب دون غيره لا وجه له و تقديم الدبر لموثقة الساباطى و ربما علل بإيجاب العكس تنجس اليد عند الاستبراء و هو معارض بإيجابه تنجسها من رأس الحشفة عند مداها إلى الدبر و الصبر هنيئاً قبل الاستبراء انتظاراً لخروج ما بقى.

قيل: قول الصادق عليه السلام فى صحبته جميل: إذا انقطعت ذرة البول فصب الماء يشعر بعدم الاستحباب إذ الأمر المعلق على الشرط ظاهر فى الفورية عند حصوله كما قالوا فى قوله: فقعوا، و أيد بما ورد فى خبرى روح و داود من استنجاء الصادق عليه السلام و أبى الحسن عليه السلام بعد الانقطاع فوراً و لو كان الصبر مستحباً لما تركاه. قلنا: مثل هذا الصبر لا ينافى الفورية العرفية.

و من السنن الاستبراء بعد البول و ظاهر الاستبصار و الغنية و جوبه.

لنا على الاستحباب قول الصادق عليه السلام فى صحبته البخترى فىم يبول ينتره ثلاثاً ثم إن سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي، و قوله فى حسنة عبد الملك فىم بال ثم وجد بعد الاستنجاء بللاً: إذا بال فخرط ما بين المقعدة و الاثنيين ثلاث مرات و غمز ما بينهما ثم استنجى فإن بال حتى يبلغ السوق فلا يبالي.

و مثله صحبته ابن أبى عمير عنه عليه السلام، و قول الباقر عليه السلام فى حسنة ابن مسلم فىم بال و لا ماء له: يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات و ينتر طرفه فإن خرج بعد ذلك شىء فليس من البول و لكنّه من الحبائل.

نقله بعينه فى السرائر عن كتاب حريز عن الصادق عليه السلام، و ليس السؤال فيه عن كيفية تطهير المحل حتى يرد عدم مدخلية الجواب، بل عن كيفية قطع البول حتى يمكنه الوضوء و لم ينقضه خروج شىء بعده، و تخصيص السؤال حينئذ بفقد الماء إما لأن الماء يقطع البول كما ذكره فى المنتهى أو لعلم السائل بعدم البأس بما يخرج بعد الاستبراء و الغسل.

و فى نوادر الراوندى عن الكاظم عليه السلام عن النبى صلى الله عليه و آله: من بال فليضع اصبعه الوسطى فى أصل العجان ثم ليسلها ثلاثاً.

و فيه عنه عليه السلام: كان النبى صلى الله عليه وآله إذا بال ينتر ذكره ثلاث مرّات.

ولنا على نفى الوجوب الأصل و ظاهر الوفاق إذ مجرد احتمال مخالفة فقيهين فى كتابين غير قادح، مع أنّ الأظهر أنّ مرادهما بالوجوب معناه الأعمّ أو الشرطى لعدم النقض لو خرج البلل و يعضده نقل الإجماع من صاحب الغنية على ما اختاره من عدم قائل ممّن سبقه بالوجوب بالمعنى المعهود، ثم لا دلالة فى الأخبار المذكورة على الوجوب، فالاحتجاج بها عليه ساقط، و ما روى من النبى صلى الله عليه وآله: إنّ أحدكم يعدّب فى قبره فيقال إنّّه لم يكن يستبرئ عند بوله.

عامى لا عبرة به عندنا، و الظاهر حملة على أنّ التعذيب لعدم الاجتناب عمّا يخرج بعد البول بلا

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣٤

استبراء، ثمّ المشهور أنّه تثليث المسح من المقعدة إلى أصل القضيب و منه إلى رأسه ثمّ تثليث نتر القضيب أى جذبه بقوة، و أضاف الديلمى و الفاضل فى التذكرة بالتنحح مطلقاً و الشهيد فى أكثر تبه مثلثاً و اقتصر المفيد على المسحين مخيراً بين التثليث و التثنية و الوحدة، و الصدوقان على التثليث، و الثالث و وافقهما ابن حمزة و الشهيدان فى بعض كتبهما عليهما مع تثليث عصر الحشفة، و الإسكافى و المرتضى على الثالث و ابن زهرة كالمشهور مع تقديمه النتر على المسحين، و الشيخ و الحلّى كالمشهور لا كالصدوقين ثمّ المشهور جامع لما فى جميع الأخبار سوى ما فى الحسنه الاولى من غمز ما بين المقعدة و الاثنيين، و كلام المفيد جامع لما فى الحسنيتين مع ترك ما فى الاولى من الغمز و ما فى الثانية من نتر الطرف، و كلام الصدوقين جامع لما فى الأوليين مع ترك الغمز، و كلام الشهيدين جامع لما فيهما مع ما فى آخر الحسنه الثانية من نتر الطرف؛ لأنّه ليس إلّا عصر الحشفة.

نعم، قيد التثليث زيادة ليس فيه، و كلام المرتضى موافق للأولى ثمّ تخيير المفيد كالتنحح لا دليل له فهما ساقطان، و أمّا الترجيح فظاهره لقول المرتضى للصحيحة و الحسنه الثانية و ما روى عن النبى صلى الله عليه وآله فى النوادر مع أنّ الغرض منه الاستظهار لإخراج بقيّة البول و هو يحصل به لو لم ينجس بعده بقاء شىء فى المجرى، فالزائد لتأكيد الاستحباب إذ كلّما كان الاستظهار أبلغ كان فى حصول الغرض أدخل، فلو جمع بين التثليات الثلاث و الغمز و عصر الرأس و التنحح كان غاية فى الفضيلة، و أمّا أصل الغرض أى الاستظهار و عدم نقض الوضوء لو خرج البلل بعده فيحصل بالأقلّ و هو ما ذكره المرتضى إذ ما هو أقلّ من ذلك كمجرد مسح ما بين المقعدة و الاثنيين كما فى الحسنه الاولى لا قائل به و ظاهر أنّ مسح ما بينهما لإدخال ما فيه إلى مجرى القضيب ليخرج منه فعدم التعرّض لنتره لظهور حاله بعد المسح المذكور، فعلى ما اخترناه يحصل الجمع بين الأخبار و على غيره يلزم طرحها رأساً. الظاهر اختصاصه بالذكر لاختصاص النصوص به فلا يثبت للأنثى للأصل وفاقاً للمشهور و الخارج المشتبه منها لا حكم له إذ الحكم بالنجاسة و ترتب الأثر منوط بالبول، فمع الاشتباه لا مخرج عن الأصل.

وقيل بتعديته إلى الانثى فتستبرأ عرضاً لا وجه له.

الخُشى الذى له ذكر يبول منه كالذكر و إن كان له ما للأنثى، و الخصى الذى ليس له القضيب كالأنثى و لا يعد استحباب المسح الأوّل له إذ الميسور لا يسقط بالمعسور.

لو وجد بللاً مع سبقه لم يلتفت و بدونه كالبول فى إيجاب النقض و الغسل، و الظاهر وفاقهم على الحكّمين كما نقله الحلّى، و يدلّ على الأوّل منطوق الأخبار المتقدّمة و قول الصادق عليه السلام فى صحيحة ابن أبى يعفور فيمن وجد بللاً بعد البول و الوضوء: لا يتوضّأ إنّما ذلك من الحبائل.

وقوله فى صحيحة زيد و زرارة و محمّد: إن سال من ذكر ك شىء من مذى أو ودى فلا تغسله و لا تقطع له الصلاة و لا تنقض له الوضوء إنّما هو بمنزلة النخامة كلّ شىء خرج منك بعد الوضوء فإنّه من الحبائل.

و مثله حسنة زرارة عنه و إطلاقها

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣٥

مقيّد بالسابقة جمعاً، و ما رواه ابن عيسى قال: كتب إليه رجل: هل يجب الوضوء ممّا خرج من الذكر بعد الاستبراء، فكتب: نعم. لا يقاوم ما مرّ فيحمل على الندب أو التقيّة جمعاً، و على الثاني مفهوم أخبار الاستبراء و توقّف تيقن البراءة من الصلاة عليه إذ الشكّ في الشرط يوجب الشكّ في المشروط.

و قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن سنان: ثلاث يخرجن من الإحليل و هي المنى و فيه الغسل و الودي و منه الوضوء لأنّه يخرج من ديرة البول و حمل على صورة عدم الاستبراء جمعاً.

المعروف منهم كراهة استقبال جرم النيرين لقول النبي صلى الله عليه و آله في حسنة الكاهلي: لا يبولن أحدكم و فرجه بادٍ للقمر يستقبل به.

و قول الصادق عليه السلام في خبر السكوني: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يستقبل الرجل الشمس و القمر بفرجه و هو يبول. و ما أورده الفقيه في جمل مناهي النبي صلى الله عليه و آله: و نهى أن يبول الرجل و فرجه بادٍ للشمس أو القمر.

و تعميم الحكم بالنسبة إلى الغائط يعدّ من باب الاكتفاء أو الأولويّة، و يدلّ عليه إطلاق ما رواه الكافي: لا تستقبل الشمس و لا القمر. و ما رواه الفقيه: لا تستقبل الهلال و لا تستدبره.

و صريح ما في خبر عليّ بن إبراهيم في العلل من النهي عن استقبالهما في الحديثين معللاً بأنهما أعظم آيات الله و فيهما نورٌ من نور الله، و حمل النهي فيها على الكراهة متعيّن لعمل الجماعة و ضعف المستند، فتصريح المقنعة بعدم جواز استقبالهما في الحديثين لا حجّة له، و لعلّ المراد منه الكراهة.

الظاهر إلحاق الاستدبار بالاستقبال خلافاً للنهاية و المدارك.

لنا بعد خبر الفقيه مساواتهما في علّة الحكم فاحتجاجهما بعدم المقتضى ساقط.

ثبوت الكراهة مع الاستقبال بالفرج و البدن موضع القطع عمل الجماعة و صريح الثلاثة الأول و بالبدن فتوى البعض و ظاهر الأخيرين و لا تنافي بينهما إذ مجرّد إثبات حكم لشيء لا ينفيه عن غيره، فالحقّ ثبوت الكراهة مطلقاً.

ظاهر الأخبار اختصاص الكراهة باستقبال القرص دون الجهة و النور و زوالها بحائل من الستر أو السحاب.

نعم، الظاهر بقاءها مع استئثارهما بالكشف لصديق استقبال الجرم و إبداء الفرج و البدن عليه، ثمّ عند انكساف الشمس تكون الكراهة من جهة القمر لا من جهتها و وجهه ظاهر و تظهر الفائدة في النذر.

يكره استقبال الريح و استدبارها لقول الحسن بن عليّ عليهما السلام في مرفوعة عبد الحميد بعد سؤاله عن حدّ الغائط من طريق الأولويّة أو مفسدة خوف الردّ فيه أشدّ و إرادة التخلّي من الغائط ممكن، فالتعميم حينئذٍ ظاهر، و يدلّ عليه صريح النهي في خبر العلل

عن عليّ بن إبراهيم عن استقبالها في الحديثين معللاً بردها البول و كون هلك معها، و العجب من الشيخ و الفاضلين حيث خصّوا الكراهة بالبول و الاستقبال لاختصاص العلّة بهما مع أنّ ما عوّلوا

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣٦

عليه يخصّ الغائط و يعمّ الاستدبار و العلّة بزعمهم مستنبطة و يخصّص النهاية الكراهة بصورة خوف الردّ يرده الإطلاق.

يكره البول في الصليبيّة و الحجره و التغوّط أيضاً في الشوارع و الملاعن كالنادى و أبواب الدور و المشاريع كشطوط الأنهار و رءوس الآبار و تحت الثمرة و في النزال و أفنية المساجد، و يدلّ على الأوّل قول الصادق عليه السلام في حسنة ابن مسكان: كان رسول الله صلى الله عليه و آله أشدّ الناس توقياً عن البول كان إذا أراد البول تعمّد إلى مكانٍ مرتفع من الأرض أو إلى مكان يكون فيه التراب الكثير كراهية أن ينضح عليه البول.

و قوله في خبر السكوني قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من فقه الرجل أن يرتاد موضعاً لبوله.

و قول الرضا عليه السلام في خبر الجعفرى بعد ذهابه للبول إلى مرتفع: من فقه الرجل أن يرتاد لموضع بوله و بسط سراويله.



و الأخبار تفيد إلحاق كل موضع يخاف منه العود بالصلبة.

و على الثاني نهى النبي صلى الله عليه و آله و احتمال خروج حيوان يلسعه، و قضية سعد بن عبادة عند الجمهور مشهورة و إن كانت عندنا موضوعه إلا أنها تومي إلى اشتها الكراهة في عصر النبي صلى الله عليه و آله، و على الأربعة التالية له قول السجاد عليه السلام في خبر عاصم بن حميد بعد سؤاله عن توضأ الغريب: يتقى شطوط الأنهار و الطرق النافذة و تحت الأشجار المثمرة و موضع اللعن، قيل له: و أين موضع اللعن؟ قال: أبواب الدور، و الظاهر أن التفسير من باب التمثيل، على الأربعة الأخيرة قول الكاظم عليه السلام لأبي حنيفة في مرفوعة علي: اجتنب أفنية المساجد و شطوط الأنهار و مساقط الثمار و منازل النزال و على الخامس و تاليه بعد ما مر قول الصادق عليه السلام في خبر السكوني: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يتغوط على شفر بئر ماء يستعذب أو نهر يستعذب أو تحت شجرة فيها ثمرتها.

و على السادس بعد ما مر مرسله الفقيه عن الباقر عليه السلام: إنما نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يضرب أحد المسلمين خلاء تحت شجرة أو نخلة قد أثمرت لمكان الملائكة الموكلين بها، و لذلك تكون الشجرة و النخل انسا إذا كان فيه حمله؛ لأن الملائكة تحضره.

ثم خبر عاصم كمرفوعة علي يفيد اعتبار الأثمار مطلقاً لا فعلياً لعدم اشتراط بقاء المبدأ في صدق المشتق و توهم إفادتهما عدم اعتباره مطلقاً و كفاية القائمية لأن المثمر ما من شأنه الإثمار و إن لم يوجد مطلقاً؛ مردود باقتضاء التعليل لإطلاقه على ما أثمر في وقت لا على ما من شأنه ذلك.

و خبر السكوني كمرسله الفقيه يدل المفهوم على اعتبار فعلية الوجود، فإما بحمل الإطلاق على التقييد أو التقييد على شدة الكراهة و الأول أولى لا اعتضاده بأصالة العدم، ثم محل الكراهة ما يمكن أن يبلغه الثمار عادةً و إن لم يكن تحتها لمرفوعة علي، و على السابع بعد ما مر قول النبي صلى الله عليه و آله: ملعون المتغوط في ظل النزال و موضع الأذى، و قول الصادق عليه السلام في خبر الكرخي: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: ثلاثة من فعلهن ملعون: التغوط في ظل النزال و المانع للماء المناسب و ساد الطريق المسلوكة. ثم المراد به إما الظل المعد كنزول القوافل أو مطلق منازلهم و هو أولى لمرفوعة علي و التعبير عنه بالظل في النبوي بناءً على الغالب و بالفيء

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣٧

في كلام الفقهاء لذلك أو لأنه من فاء بمعنى رجع نظراً إلى أنهم يرجعون في النزول.

بعضهم عد الأفنية مما يكره فيه الجلوس؛ فإن اريد به المتسع أمام الدار كما في النهاية و القاموس رجع إلى أبواب الدور، و إن اريد به ما امتد من جوانبها كما في الصحاح فلا دليل له.

نعم، في الذكري و عن النبي صلى الله عليه و آله: اتقوا الملاعن و الأفنية و خصوصاً أفنية المساجد، و غيرهم فسره به و قال: المراد به هاهنا حريمها خارج المملوك و كأن نظره إلى أن المملوك يحرم فيه الحدث، فالكراهة تخص بالخارج.

كراهة البول في الماء الراكد مجمع عليه و يدل عليه صحيحنا ابن مسلم و الفضيل عن الصادقين عليهما السلام و مرسله الفقيه و صحيحة الحلبي كما في العلل، و في الجارى حق مشهور لخبر مسمع عن الصادق عليه السلام و علل الحكم فيه بأن للماء أهلاً.

و عموم قوله في مرسله حكم بعد سؤاله عن البول في الماء: نعم، و لكن يتخوف عليه من الشيطان.

و والد الصدوق نفى الكراهة فيه لما دل على نفى البأس كصحيحة الفضيل و موثقتي ابن بكير و سماعة و خبر ابن مصعب و حملت على خفة الكراهة جمعاً و عدم تقاوم الأولين لهما بنفسهما غير قادح لا اعتضادهما بالعمل و أولوية الجمع على الطرح، مع أن المسامحة في أدلة الكراهة عندهم معروفة و التعليل المذكور مع تنقيح المناط يثبت الحكم في الغائط، بل ربما علم التعميم من طريق الأولوية أو الاكتفاء لاستهجان التصريح باسمه ثم استثناء الماء المعد في ثبوت الخلاء لأخذ النجاسة كما في بعض البلاد، يدفعه إطلاق النهي.

نعم انتفاء الكراهة عند الضرورة مما لا ريب فيه كما في خبر مسمع.

يكراه الاستنجاء باليمين لنهي النبي صلى الله عليه وآله عنه في مرسله يونس وجعله من الجفاء في خبر السكوني مرسله الفقيه، ويدل عليه وعلى كراهة الاستبراء قول الباقر عليه السلام في مرسله الفقيه: إذا بال الرجل فلا يمسه ذكره بيمينه ولا ينافيه قول الصادق عليه السلام في خبر الغنوي: يجزيك من الغسل والاستنجاء ما بلت يمينك.

إذ المراد باليمين اليد كما في نسخة التهذيب، والغرض بيان أقل ما يحصل به الأمان وربما حكم بكراهة الاستجمار باليمين أيضاً لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله كانت يمينه لظهوره وطعامه وسراة لخلائه وما كان من أذى ثم الاستنجاء باليد إنما بمسها المحل لا بمجرد صب الماء عليه.

نعم، لو اكتفى في الاستنجاء عن البول بمجرد صب الماء على مخرجه من إحدى اليدين من دون أن يمسه أو يأخذه بالآخرى فالظاهر حصول الاستنجاء بالاولى.

الظاهر وفاقهم على كراهة الاستنجاء باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله لموثقة الساباطي: لا يمسه الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله ولا يستنجي وعليه خاتم فيه اسم الله ولا يجامع وهو عليه ولا يدخل المخرج وهو عليه.

والظاهر رجوع الضمير في يستنجي ونظائره إلى الرجل المذكور في ضمن الجنب لا الجنب، ولقولهم: من نقش على خاتمه اسم الله فليحوّله عن اليد التي يستنجي بها في التوضؤ.

وفي العيون قيل للرضا عليه السلام: يستنجي الرجل وخاتمه في إصبغه ونقشه بالتهليل؟ فقال: أكرهه، فقيل: إن النبي صلى الله عليه وآله وآله و آبائك عليهم السلام

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣٨

يفعلون ذلك؟ فقال: أولئك يتختمون في اليمنى وأنتم في اليسرى.

وقريب منه خبر آخر، وهذه الثلاثة تدل على عدم كراهة في استصحاب هذا الخاتم عند الخلوة، ويأتي الكلام فيه، وهذا وقول الصادق عليه السلام في خبر وهب بن وهب: كان نقش خاتم أبي: العزة لله جميعاً وكان في يساره يستنجي بها، وكان نقش خاتم أمير المؤمنين: المملك لله وكان في يده اليسرى يستنجي بها.

محمول على التقيّة، على أن روايه عامي متروك العمل بما ينفرد به وحمله على بيان الجواز غير جيد إذ مواظبتهم على فعل المكروه لا تليق بشأنهم، ثم المراد باسمه تعالى لفظ الجلالة وصفاته الغالبة وغيرها إن كتب بقصد اسمه لا مطلقاً، والظاهر إلحاق اسم كل معصوم به كما عليه الجماعة للتعظيم إذا كتب مع القصد لا بدونه، ثم الكراهة مع عدم التلوّث ومع يحرم بل يكفر فاعله لو قصد الإهانة.

المعروف منهم كراهة الاستنجاء وفي يده خاتم فضة من حجر زمزم لمضمره ابن عبد ربّه، قيل زمزم من المسجد فلا يجوز أخذ الحصى منه، قلت: ابتناء الحكم على وقوعه لا يوجب جوازه والقول باستثنائه للنصّ مدفوع لعدم صلاحية تخصيص المجمع عليه لضعفه وإضماره، وربما حمل على ما يخرج من البئر للإصلاح، وفي أكثر نسخ الكافي زمرد بدل زمزم، وصرح الشهيد بسماعه مذاكرة ولعله الأصح إذ لا يعرف حجر يؤتى به من زمزم.

يكراه استصحاب ما عليه اسم الله عند الخلوة لما روى من وضع النبي صلى الله عليه وآله خاتمه قبلها، ولما مرّ من موثقة الساباطي ونهي الصادق عليه السلام في خبر أبي أيوب عن دخول الخلاء وفي يده خاتم فيه اسم الله، وقوله في خبر أبي القاسم بعد سؤاله عمّن يريد الخلاء وعليه خاتم كذا: ما أحب ذلك.

ورجح هذه الثلاثة على الثلاثة المذكورة لكونها أقوى مأخذاً وسنداً واعتضاداً بالعمل فيحمل تلك على خفة الكراهة.

نعم، هذه الثلاثة كما ترى مخصوصة بالخاتم فلا يفيد التعميم ولا يمكن التمسك فيه بمراعاة التعظيم وإفتاء الجماعة وهما يوجبان

التعديّة إلى ما فيه شيء من القرآن، ويدلّ عليه خبر علي عن أخيه عليه السلام كما في قرب الاسناد قال: سألته عن الرجل يجمع و يدخل الكنيف و عليه الخاتم فيه ذكر الله أو شيء من القرآن أ يصلح ذلك؟ قال: لا.

و الظاهر عدم التعديّة إلى اسم المعصوم كما صرح به الشهيد لنفي البأس عن اسم محمّد في خبر أبي القاسم و حمله على خفة الكراهة أو ما كتب لا بقصد اسمه مع عدم ما يصلح معارضةً لا وجه له، و الصدوق في الفقيه صرح بعدم جواز استصحاب مصحف فيه القرآن أو خاتم فيه اسم الله و كأنّه أراد منه الكراهة كما صرح به في هدايته، ثمّ المعروف كراهة استصحاب بيض الدراهم إلّا الممروز لخبر غياث عن الصادق عليه السلام؛ و الاستثناء لا- ينافي التعميم المذكور من حيث انتقاش البيض غالباً باسم الله لجواز التخصيص في التعميم و الاستثناء.

و يكره الكلام عندها لقول الرضا عليه السلام في خبر صفوان: نهى

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٣٩

رسول الله صلى الله عليه و آله أن يُجيب الرجل آخر و هو على الغائط أو يكلمه حتّى يفرغ.

و قول الصادق عليه السلام في صحبته عمر بن يزيد: لم ير نصّ في الكنيف أكثر من آية الكرسي و يحمد الله أو آية الحمد لله ربّ العالمين.

و مرسله الفقيه: من تكلم على الخلاء لم تقض حاجته.

و إطلاق الأخيرين يثبت عموم المطلوب فلا- يقدره اختصاص الأوّل بالكلام مع الغير، ثمّ استثنى من ذلك أمور: الأوّل: الذكر، للصحبة المذكورة إذ المراد من التحميد هنا مطلق الذكر و قول الباقر عليه السلام في صحبته ابن مسلم كما في العلل: لا تدع ذكر الله على كلّ حال.

و لما ورد في صحبته زرارة و ابن مسلم عنه عليه السلام: من أن الحائض و الجنب يذكران الله على كلّ حال.

و في صحبته ابن حمزة و خبر ابن خالد عن الصادقين عليهما السلام و مرسله الصدوق من وصيته عليه السلام إلى موسى: حسن الذّكر على كلّ حال، بعد سؤاله عن عروض حالات و مجالس يجله تعالى عن الذّكر فيها.

قيل: أخبار النهي فيها من وجه فما وجه تخصيص الأولى بالثانية دون العكس؟ قلنا: الأوّل من الأولى مخصوص بالكلام مع الغير و الثاني مستثنى فيه الذكر فلا عموم فيهما و مجرد المرسله لا يقاوم الثانية مع كثرتها و اعتضادها بالعمل و النصوص كصحبة ابن يزيد و قول الصادق عليه السلام في خبر الحلبي: لا بأس تذكر الله و أنت تبول لأنّ ذكر الله حسنٌ على كلّ حال.

على أنّ المتبادر من الحالات في كلام موسى حالة الخلوّة و مثلها فأخرجها من عموم كلّ حال غير جائز لا يقتر في الاصول من عدم جواز إخراج السبب من عموم الحكم، ثمّ لو سلّم العموم حصل التعارض و التساقط و يبقى أصل الجواز بحاله، الثاني آية الكرسي لصحبة ابن يزيد و في التهذيب لم يذكر الحمد لله ربّ العالمين، و على هذا يمكن الحكم باستثناء كلّ آية لكن وجوده في الفقيه يضعفه و إن رجيح العطف عدمه و ما ورد في صحبته الحلبي عن الصادق عليه السلام من تجويز قراءة القرآن مطلقاً للحائض و النساء و الجنب و المتغوّط محمولٌ على نفي الحرمة و تخصيصه بآية الكرسي بعيد؛ إذ مثل هذا التخصيص ركيك، الثالث حكاية الأذان لقول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير: إن سمعت الأذان و أنت على الخلاء فقل مثل ما يقول المؤذّن و اذكر الله في تلك الحال لأنّ ذكر الله حسنٌ على كلّ حال، و تعليل الكاظم عليه السلام في خبر ابن مقبل استحباب الحكاية و لو في الخلاء بإيجابه زيادة الرزق، و قول الباقر عليه السلام في خبر ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: و لو سمعت المنادى ينادى بالأذان و أنت على الخلاء فاذا ذكر الله عزّ و جلّ و قل كما يقول.

و طريقه في العلل صحيح، و في الفقيه ضعيف عند الأكثر إذ في طريق الصدوق إلى ابن مسلم من لم يذكر في كتب الرجال من أولاد البرقي.

وقيل: الظاهر صحته لتصريحه في أول الفقيه بأن ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول، فالظاهر نقله هذا الخبر من كتاب أحمد بن محمد بن خالد البرقي إذ ليس لأولاده كتاب و كتابه كسائر الكتب المشهورة معروفٌ معتبر عندهم و ذكر الوسائط و مشايخ الإجازة رعايةً لاتصال

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤٠

السند فلا يضّرّ عدم وثاقتهم و ضعفه ظاهر إذ ذلك يقتضى الحكم بصحة جميع ما في الكتب الأربعة كما هو مذهب الاخبارى و فساده عندنا ظاهر، و بما ذكر يظهر ضعف ما ذكره العاملى من عدم النص على استحبابه بالخصوص و إثباته بالاندرج يجب الذكر بعد استثناء الحيعلات و إبدالها بالحوقة لعدم كونها ذكراً، و قد استثنى أيضاً ردّ السلام لإطلاق وجوبه و التحميد عند العطاس لكونه ذكراً و لما روى في قرب الإسناد عن الصادق عليه السلام: إذا عطس أحدكم و هو على خلاء فليحمد الله في نفسه و الصلاة على النبي لكونه ذكراً، و الكلام لحاجته إن لم يقض بمثل التصفيق لانتفاء الضرر، و الأولى ترك التسميت و قيل باستحبابه لكونه ذكر، و فيه تأمل.

### فصل: و من المكروهات طول الجلوس لإيجابه الباسور

#### إشارة

كما في خبر ابن مسلم عن الباقر عليه السلام و السواك لإيرائه البحر؟؟؟ كما في مرسله الفقيه عن الكاظم عليه السلام، و الأكل لتضمنه مهانة النفس و لما ورد في مرسله الفقيه من رفع الباقر عليه السلام لقمه خبز وجدها في الخلاء إلى مملوكه و أمره بحفظها ليأكلها إذا خرج، و قوله له بعد خروجه و قد أكلها: ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة فذهب فأنث حرّاً فأنى أكره أن أستخدم رجلاً من أهل الجنة.

و لو لا مرجوحية الأكل في الخلاء لما أخره مع ما فيه من عظيم الثواب.

و في هذا الخبر فوائد تظهر بالتأمل و الظاهر شمول الحكم للشرب للتعليل المذكور، و البول قائماً لقول النبي صلى الله عليه و آله في مرسله الفقيه: البول قائماً من غير علة من الجفاء.

و قول الصادق عليه السلام بعد ما قيل له: أيبول الرجل و هو قائم؟ نعم، و لكن يتخوف عليه من الشيطان.

و صحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: من تخلّى على قبرٍ أو بال قائماً و عدّ أشياء إلى أن قال: فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله و مطمحاً لما ورد في مرسله الفقيه من أن النبي صلى الله عليه و آله نهى أن يطمح ببوله في الهواء من السطح أو من الشيء المرتفع، و مثله بعينه نهيه صلى الله عليه و آله في خبر السكوني عن الصادق عليه السلام، و ما ورد في خبر مسمع عن الصادق عليه السلام أن النبي صلى الله عليه و آله قال: يكره للرجل أو ينهى الرجل أن يطمح ببوله من السطح في الهواء.

و المستفاد منها أن النطیح بالبول هو الرمي به في الهواء من موضع مرتفع و لا ينافيه ما تقدّم من استحباب ارتياد موضع مرتفع للبول إذ المستحب مجرّد ما يمنع الترشح و المكروه ما جاوز عنه، و الظاهر صدق التظميح بهذا المعنى على البول في البلايع العميقة فيلحقه حكمه و ظاهر اللغة كما يظهر من الصحاح و غيره أنه الرمي به إلى فوق و كان من علل الحكم بخوف الردّ كالفاضل و الكركى حملة عليه و مقتضى الأخبار اختصاص الحكم بالأول و إن أمكن شموله للثاني للتعليل المذكور.

**تذنيب: لا يكره البول في الإناء لفعل النبي صلى الله عليه و آله**

و إن كره إبقاءه في المنزل للنهي عنه و يحرم في المسجد للتعظيم و تحريم إدخال النجاسة فيه مطلقاً على الأصح، على أنه معروض للتلوث.

### تنبيهات:

الأول: الأغلف المرتيق كالمختن و غيره القادر على كشف البشرة يكشفها لغسل المخرج لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤١  
على الأصح و وجهه ظاهر و لو تنجست بالتعدى غسلها كالمختن.

الثاني: جريان الاستنجاء في المخرج الطبيعي مجمع عليه كعدمه في غيره بدون الاعتبار و معه، ثالثها الجريان مع انسداد الطبيعي للأول كون المعتاد كالطبيعي في النقض و الحاجة فيشاركه في رخصة الاستجمار و طهارة الغسالة و للثاني ظهور الاستنجاء و اخباره في الطبيعي فيقتصر على موضعه و يبقى غيره على النجاسة إلى القطع بالمزيل و لا-قطع بدون الغسل و أيضاً لا يثبت فيه أحكام الفرج كالمهر و الحدّ و الغسل بالإيلاج، و للثالث تحقّق التلازم بين النقض و جريان الاستنجاء و ثبوت النقض مع الانسداد موضع وفاق و بدونه لا- دليل عليه لظهور أخبار النقض في الطبيعي فتحققهما في غيره يخصّ بالمجمع عليه و ما هو إلا المعتاد مع انسداد الطبيعي، و الحقّ ظهور أخبار النقض و الاستنجاء في الطبيعي و انصرافها عرفاً إليه فجرانها في غيره يتوقّف على إجماع أو دليل آخر و النقض مع الانسداد مجمع عليه و بدونه موضع نزاع و يأتي تحقيقه، و الظاهر كون الاستنجاء كالنقض فجرانها مع الانسداد ممّا لا ريب فيه و بدونه حكمه كما يأتي.

قيل: لو دلّ عموم على الغسل في الأخبثين لم يخرج منه غير الطبيعي و إن اعتيد و لو كان ثبوته بالإجماع أمكن خروجه منه لعدم إجماع فيه بخصوصه و التمسك حينئذٍ بالاستصحاب و وجوب تحصيل اليقين بالبراءة لا يخفى حاله فلا يبعد جريان أحكام الاستنجاء من الاستجمار و غيره فيه و جلية الحال فيه يظهر ممّا سبق.

الثالث: صحّة الوضوء قبل الاستنجاء من الغائط مجمع عليه و يعضده صدق الامتثال و البراءة عن وجوب الإعادة و أمر الصادق عليه السلام في موثقه عمّار: من نسي غسل الدبر و إن استجمر بإعادة الوضوء و الصلاة في الوقت و الوضوء فقط في خارجه متروك الظاهر لوجهين و حمله على الاستحباب ممكن، و من البول قول المعظم خلافاً للصدوق.

لنا الأصل و صدق الامتثال و ما تقدّم من الروايات في غسل مخرج البول كالصالح الأربع لعليّ بن يقطين و ابن اذينة و زرارة و صحيحتي ابن أبي نصر و مرسله ابن بكير و خبري ابن زياد و ابن سالم للصدوق ما تقدّم هناك من صحيحة سليمان بن خالد و موثقتي أبي بصير و سماعة.

و اجيب بحملها على الاستحباب جمعاً ثمّ التيمّم كالوضوء يصحّ إيقاعه قبله و إن روعى فيه التضييق مطلقاً أو مع رجاء زوال العذر وفاقاً للشهيد و جماعة و الفاضل لم يجوّزه على مراعاة التضييق لمنافاته القبلية فبعده إن اتسع الوقت للاستنجاء و الصلاة فلا ضيق و إلا لم يدرك تمام الصلاة و ردّ بكون الاستنجاء و نحوه من مقدّمات الصلاة فوقته خارج من وقتها فيصحّ التيمّم في وقت لا يزيد عن الصلاة و إيقاع بعضها حينئذٍ في خارجه لمزاحمة الاستنجاء لا ضير فيه، على أن المراد بالتضييق العادي فلا ينافيه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤٢

زيادة زمان يسير و إلا لم يجز الأذان و الإقامة و لا التيمّم في غير مصلاه.

الرابع: لو نسي الاستنجاء و صلّى فالمشهور أنه يعيد في الوقت و خارجه، و الصدوق في النسيان عن الغائط لا يعيد، و الإسكافي عن البول يعيد في الوقت دون خارجه للمشهور ما تقدّم من صحيحتي ابن أبي نصر و زرارة و موثقتي ابن بكير و سماعة و خبر ابن زياد و

احتجاج الفاضل على شمول الأولى للترك سهواً بترك الاستفصال مع تضمنها لفظ النسيان غريب و تأييدها بأخبار الإعادة في صورة النسيان عن نجاسة الثوب أو البدن غير جَيِّد إذ الخلاف فيها مغاير للخلاف هنا بعد إيراد الصحيحين النهي المذكور على الشمول للترك سهواً بترك الاستفصال متعلق بالثانية و هي لا تتضمن النسيان دون الأولى المتضمنة له فجعله متعلقاً بالأولى و الإيراد عليه بعدم الحاجة كتضمنه النسيان غفلةً.

للصدوق بعد الأصل قول الكاظم عليه السلام في صحيحة عليّ بعد سؤاله عمّن تذكّر في صلاته أنّه لم يستنج: ينصرف و يستنجي و يعيد الصلاة و إن ذكر و قد فرغ من صلاته أجزأه ذلك.

و قول الصادق عليه السلام في موثقه عمّار: لو أنّ رجلاً نسي أن يستنجي من الغائط حتّى يُصلّي لم يعد. و تأييدهما بأخبار عدم الإعادة في صورة الغفلة عن نجاسة الثوب و البدن قد ظهر ما فيه. و اجيب بحملهما على صورة الاستجمار و هو كما ترى.

و ظاهر الترجيح لمذهب الصدوق إبقاء لثاني خبره على ظاهره من عدم وجوب الإعادة إذا نسي غسل مخرج الغائط و حمل الأول عليه و يخصّص أخبار الإعادة بالغفلة عن غسل مخرج البول لورودها فيه، إلّا أنّ الأحوط متابعة المشهور و هنا لما فقد القول لعدم الإعادة مطلقاً بخلاف صورة السهو عن غسل الثوب أو البدن ما لم يمكن اختياره هنا فيتعيّن المشهور أو قول الصدوق لظهور ضعف الثالث، و من ذلك ظهر وجه اختلاف الاختيار في المقامين مع تماثلهما في بادئ النظر للإسكافي في حسنه ابن أبي نصر عن الصادق عليه السلام قال: قلت له: إنّي صلّيت فذكرت أنّي لم أغسل ذكري بعد ما صلّيت فأعيد؟ قال: لا. و قوله في خبر ابن سالم بعد سؤاله عمّن توضّأ و نسي غسل الذكر: يغسل ذكره و لا يعيد الصلاة. و اجيب عن الأوّل بالحمل على عدم إعادة الوضوء و عن الثاني بالطرح لضعفه بابتهاج هلال على أنّهما لا يفيدان التفرقة بين الوقت و خارجه كما هو مذهبه و الاحتجاج له بما تقدّم من صحيحة على لا يتأتّى إلّا بارتكاب التخصيص و تخصيصها بالبول ليس أولى من تخصيصها بالغائط.

### تذنيب: الجاهل بالحكم غير معذور فيعيد الصلاة في الوقت و خارجه

و بالنجاسة معذور على الأصحّ فلا يعيدها مطلقاً كما ظهر وجهه ممّا سبق.

### تذنيب: قد ورد بعده الاختضاب بالحناء معللاً لدفعه الفقر

في خبر و الجنون و الجذام و البرص و الأكلة، و في آخر و الوسطين و في ثالث و الثلاثة الأوّل في رابع و الأخيرة في خامس و لا بأس بعده أو مطلقاً في الدلك بالبخالة و السويق و الدقيق المتلوّث بالزيت لخبر هشام عن الكاظم عليه السلام و الأخبار الستة للحليّ و ابن تغلب و ابن زرارة و ابن عبد العزيز عن الصادق عليه السلام.

و منها اخضاب الرأس و اللحية بالحناء أو الكتم و الوسمه و استحبابه مجمع عليه و ترغيبات الأخبار تثبته و فعل الحجج عليهم السلام يؤكده و إنّما تركه أمير المؤمنين عليه السلام لقول النبيّ صلى الله عليه و آله: تخضب هذه من هذه.

و الظاهر عدم الكراهة في خضاب الأطراف بالحناء لفعل الباقر عليه السلام كما في خبري ابن عيينه و الحسن بن موسى و إطلاق بعض الأخبار أيضاً يفيد و إن كان أكثرها ظاهراً في اللحية و الرأس و عموم قول الصادق عليه السلام في مرسله الفقيه: لا بأس بالخضاب كلّ، يثبته إذ المتبادر من الخضاب معناه المصدرى دون ما يخضب به فينتفي البأس عن كلّ ما يصدق عليه الخضاب و صدقه على



المطلوب مما لا ريب فيه.

و في صحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام: لا ينبغي للمرأة أن تدع يدها في الخضاب و لو أن تمسحها بالحناء مسحاً و إن كانت مسنة.

و يستفاد منه تأكيده للنساء و إن طعن في السن، و صريح بعض الأخبار كظاهر بعضها أولوية السواد على الحناء و منها السواك و استحبابه ثابت بالإجماع و الظواهر و يتأكد عند الوضوء لمرسلي الفقيه عن النبي صلى الله عليه و آله و صحيحة ابن عمّار و حسنة ابن خنيس عن الصادق عليه السلام و لو نسيه قبله استاك بعده و تميمض ثلاثاً للحسنه و عند الصلاة لخبر ابن مروان و مرسله الفقيه عنه و في السحر لمرسله الكافي و عند قيامه إلى التهجد لخبر ابن أبي سمان عن الصادق عليه السلام و عند تلاوة القرآن لمرسله الفقيه عن علي عليه السلام، و يكره تركه أزيد من ثلاثة لنهي الباقر في مرسلتي الفقيه و ابن بكير و الظاهر سقوط استحبابه بعد ضعف الأسنان لفعل الصادق عليه السلام كما في مرسله الفقيه و أدناه ذلك بالأصابع لصحيحة علي عن أخيه عليه السلام و مضمرة علي بإسناده كما في قول النبي صلى الله عليه و آله في خبر السكوني للسواك بالابهام و المسبحة عند الوضوء.

و منها: تقليم الأظافر و هو من وكيد السنن لتواتر الأخبار و فعل الحجج عليهم السلام و هو في الجمعة أفضل لاستفاضة النصوص و لو بالحك أو إمرار السكين لصحيحة ابن سالم و حسنته و خبري عقبه و عبد الله بن هلال عن الصادق عليه السلام و في الخميس يدفع الرمذ مطلقاً أو عن الولد لمرسلتي الفقيه عن النبي صلى الله عليه و آله و الباقر عليه السلام و مع إبقاء واحد للجمعة ينفي الفقر لمرحلته الاخرى و في السبت

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤٦

يدفع وجع العين و الضرس لمرسلته أيضاً و ورد الأمر به يوم الثلاثاء في مرسله له و في كل يوم إذا طالت في مرسله اخرى و خبر موسى بن بكر عن الصادق عليه السلام و ينبغي للنساء أن لا يبالغن في القص كالرجال لقول النبي صلى الله عليه و آله في مرسله الفقيه للرجال قصوا أظافيركم و للنساء اتركن من أظافيركن فإنه أزين لكم و هو لا يفيد الترك مطلقاً، بل القص مع ترك شيء لمكان من البعضية، و مثله خبر السكوني بدون من أظافيركن و إطلاقه مقيّد بالأولى فلا يفيد رجحان الترك مطلقاً و السنة فيه البدء بخنصر اليسرى و الختم بخنصر اليمنى في اليدين و الرجلين لمرفوعة ابن أبي عمير و مرسله الفقيه، و لعل السر فيه تحصيل التيامن في كل اصبع أو الوضع الطبيعي لهما أن يكون ظهرهما إلى فوق و بطنهما إلى تحت و يستحب دفن الظفر بعد قصه لمرسلتي الفقيه و خبر أبي كهمش عن الصادق عليه السلام، و في الذكرى يستحب بعد القص تحسينه و حك الظفر و يكره القلم بالسّن.

و منها: تسريح اللحية و الرأس، و الأخبار متظافرة بمدحه و دفعه الهّم و الوباء مطلقاً كأكثرها، أو إذا أمر بعده المشط على الصدر كمرسلتي الفقيه و يونس عن الكاظم عليه السلام و في خبر ابن جابر عن الصادق عليه السلام: من سرح لحيته سبعين مرّة و عدّها مرّة مرّة لم يقربه الشيطان أربعين يوماً، و يجوز التمشط بالعاج لاستفاضة النصوص.

و منها: التطيب، و الروايات باستحبابه و كونه من أخلاق الأنبياء متظاهرة و يستحب عند كل صلاة لقول الصادق عليه السلام في مرفوعة علي: صلاة متطيب أفضل من سبعين صلاة بغير طيب.

و في صحيحة ابن خلّاد عن الصادق عليه السلام: لا ينبغي تركه في كل يوم و إن لم يقدر ففي كل يومين و إن لم يمكن ففي كل جمعة، ثم السنة تحصل بكل طيب، و الممدوح في الأخبار المسك و العنبر و العود و الزعفران و الغالية و هي معروفة و الخلق المتخذ من الزعفران و غيره و الورد و الريحان.

و في مرسله الجعفرى عن العسكري عليه السلام: من تناول وردة أو ريحانة فقبلها و وضعها على عينيه ثم صلى على محمد و الأئمة صلوات الله عليهم كتب الله له من الحسنات مثل رمل عالج و محا عنه من السيئات مثل ذلك.

و منها: الاكتحال بالاثمد، و الأخبار باستحبابه مستفيضة و دفنه و الاتبار عند النوم لفعل النبي صلى الله عليه و آله و قول الوصي صلى

الله عليه وآله كما في مرسله الفراء و صحیحہ القداح عن الصادق عليه السلام و في صحیحہ زرارة عن الصادق عليه السلام أنه أربع في اليمنى و ثلاث في اليسرى.

و منها: حلق الرأس، و الحقّ أفضليته على إبقاء شعره، و الفاضل عكس.

لنا قول النبي صلى الله عليه و آله في مرسله الفقيه: احلق فإنه يزيد في جمالك.

و قول الرضا عليه السلام في صحیحہ البنظي: إن أبا الحسن إذا قضى نسكه عدل إلى قرنه فحلق.

و قول الصادق عليه السلام في مرسله الفقيه: حلق الرأس في غير حجّ و لا عمره مثله لأعدائكم و جمال لكم، و بذلك يقيد إطلاق كونه مثله كما صرح به في مرفوعة محمد بن عليّ عنه عليه السلام و كان الوجه فيه كما أورده الصدوق أنّ الجمال حلق الرأس على التمام و الدوام كما تفعلونه، و أما حلق بعضه دون بعض أو كلّ في وقت دون آخر كما يفعله الهنود و غيرهم فهو مثله.

و لنا قول

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤٧

الصادق عليه السلام في حسنة إسحاق بن عمار: استأصل شعرك تقلّ درنه.

و رواية و وسخه الخ.

و الشعر فيه يخصّ بالرأس أو يعمّه و غيره، و مثله مرسله الفقيه و قوله عليه السلام في خبر أبي بصير و مرسله الفقيه: إنّي لأحلق كلّ جمعة فيما بين الطليئة إلى الطليئة.

و إطلاق الحلق ينصرف إلى حلق الرأس و إن احتمل هنا حلق العانة للفاضل قول النبي صلى الله عليه و آله في خبر السكوني و مرسله الفقيه: من اتّخذ شعراً فليحسن ولايته أو ليجزّه.

و في مرسله اخرى له: الشعر الحسن من كسوة الله فاكرموه.

و قول الصادق عليه السلام في صحیحہ ابن سنان: كان أصحاب محمّد صلى الله عليه و آله مشعرين؛ يعنى الطم أى كان دأبهم الإطالة، و الجزّ دون الحلق و ليس في شىء منها دلالة على الأفضلية على أنّ أخبار الحلق أقوى إسناداً و أكثر اعتضاداً، ثمّ مع اتّخاذ شعره فالظاهر أولويّة فرقه وفاقاً لظاهر الصدوق و الفاضل لقول الصادق عليه السلام في مرسله الفقيه: من اتّخذ شعر فلم يفرقه فرقه الله بمنشار من نار يوم القيامة و أمره في خبر البقباق بفرق الوفرة، و المراد ممّا ورد عن الصادق عليه السلام في الأخبار الثلاثة لأبى بصير و ابن ثابت و ابن هارون من أنّ الفرق ليس من السنّة و لم يفعله النبيّ إنّ الحلق دون الإبقاء و الفرق، و أنّ النبيّ يحلق و لا يبقيه حتّى يبلغ الفرق كما ورد في بعضها.

و بالجملة ليس فيها دلالة على رجحان الاتّخاذ بدون الفرق عليه.

و منها: جزّ اللحية و قصّ الشارب و ترغيبات الأخبار بهما متظاهرة و أفضل وقتها الجمعة، و السنّة في القصّ المبالغة و الاستقصاء، و في الجزّ جزّ ما زاد على القبضة لاستفاضة النصوص، و في مرسله يونس عن الصادق عليه السلام: تقبض بيدك على اللحية و تجزّ ما فضل و تقبض عليها اما القبض ممّا تحت الذقن أو الأخذ بطرفيه و جزّ ما فضل من مسترسلها طولاً و هذا هو الظاهر كما قيل، و أمر النبيّ بإعفاء الشارب و إعفاء اللحية لا ينافى الجزّ إذ المراد بالإعفاء عدم الاستيصال أو المبالغة المجاوزة عن القبضة فهو ترغيب على الاستقصاء في جزّ الشارب دون اللحية، و ما ورد في حسنة سدير من أنّ الباقر عليه السلام يبطن لحيته أى لا يأخذ ممّا تحت الذقن و يأخذ عارضيه أى الشعر المنحط عن محاذاة الأذن المتّصل أسفله ممّا يقرب الذقن و أعلاه بالعذار أى الشعر المحاذي للأذن المتّصل أعلاه بالصدغ محمول على عدم تجاوز ما على ذقنه من القبضة و يستحبّ أخذ الشعر من الأنف لتعليقه في مرسله الفقيه و مرفوعة ابن حمزة عن الصادق عليه السلام بتحسينه الوجه و يكره نتف الشيب لبعض الشيب الظواهر و نفى البأس عنه في بعضها لا ينافى الكراهة، و الظاهر عدم الكراهة في جزّه لبعض الأخبار.

## بحث سائر أنواع الاستطابة و يعتبر عنها بالمطلقة

فمنها الاستحمام و هو مستحب لفعل الحجج عليهم السلام و ورود مدحه في مرسله الفقيه و خبر الهاشمي و مرفوعة الجبلي عن علي عليه السلام و ما ورد في ذمه عنه و عن الصادق عليه السلام في مرسله الفقيه يرجع إلى دخوله بلا مئزر كما كان عليه الأكثر يومئذ فلولا كما عليه اليوم أكثر البلاد سقطت ذمته و بقيت محامده، ثم هنا مطالب:

الأول: لا يكره اتخاذ الحمام و لا بيعه و شرائه للأصل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤٣

و فعل الباقر عليه السلام.

الثاني: دخوله يوم الأربعاء مندوباً لما روى عن الصادق عليه السلام و يوم الجمعة أفضل رغبا يكثُر اللحم، و كل يوم يُذِيب الشحم لصحيحتي الجعفري عن الكاظم و الرضا عليهما السلام و مضمرة و مرسله الفقيه عن الكاظم عليه السلام.

الثالث: يجب في الحمام ستر العورة عن الناظر و غضّ البصر و لو عن عورة الكافر كما تقدّم في الخلوة و يستحب دخوله بمئزر و إن لم يره غيره لاستفاضه النصوص كصحيحتي ابن مسلم و ابن أبي يعفور عن أحدهما عليهما السلام و الصادق عليه السلام و حسنة رفاعه و الأخبار الثلاثة لمسمع و أبي بصير و ابن عيسى عنه عليه السلام و مرسلتي الفقيه و محمد بن عمر عن النبي و الباقر عليهما السلام، و خبر أحمد بن حمزة و مرسله علي بن الحكم عن الكاظم عليه السلام و ما ورد بإسنادين صحيح و حسن عن سدير في قصة دخوله مع أبيه و جدّه و عمّه في حمام بالمدينة و فيه علي بن الحسين و ابنه عليهم السلام و منعه لهم عن ترك الإزار و الخضاب و فيه فوائد تظهر لمن تأملها، و المعروف كراهة الدخول بلا مئزر في كل ماء لأنّ له أهلاً كما ورد، و من اغتسل بلا ستر في الماء بدون ناظر لم يرتكب إلّا مكروهاً و معه ارتكب الحرام و إن صحّ غسله على الأصحّ للامتنان و رجوع النهي إلى الخارج عن الغسل دون عينه أو جزئه و الظاهر علّة كراهة الاغتسال بلا ستر خارج الماء في غير الحمام و كراهته فيه لكراهة الكون بلا ستر فيه مطلقاً.

الرابع: بعض الأخبار مصرّح بمنع النساء منه كحسنة رفاعه و موثقة سماعة و خبر السكوني عن الصادق عليه السلام و مرسلتي الفقيه عن النبي صلى الله عليه و آله و الظاهر اعتضاده بحال الإجماع مع انتفاء الكراهة عنده أيضاً للضرورة و تخفيفها بالابتزاز كما صرح به الشهيد.

الخامس: يكره دخول الولد مع أبيه فيه لمرفوعتي سهل و محمد بن جعفر عن الصادق عليه السلام: لا يدخل الرجل مع أبيه الحمام فينظر إلى عورته.

و ظاهرهما تعليل الكراهة بخوف النظر فمع انتفائه بالابتزاز لا كراهة للأصل، و يؤيده دخول الباقر عليه السلام مع أبيه عليه السلام في صحيحة سدير، فإطلاق الكراهة في كلام بعض الجماعة و استثناء الإمام لعصمته غير جيد.

السادس: يكره دخوله عن الريق و الامتلاء لحسنة أبي بصير و مرسلتي رفاعه و الفقيه عن الصادق عليه السلام و مرسله الفقيه عن الكاظم عليه السلام، و يكره إخلائه للدخول؛ لأنّه فعل المنكر و المؤمن خفيف المثونة كما في خبر أبي بصير و مرسله الفقيه عن الكاظم عليه السلام.

السابع: يستحب الدعاء بالمأثور عند نزع الثياب و لبسها و الدخول في كلّ في بيوته الثلاثة و صبّ الماء الحارّ على هامته و رجليه و شرب قطرة منه لتنقية المثانة و صبّ الماء البارد على قدميه عند الخروج دون سائر جسده لا عنده و لا في الحمام.

كلّ ذلك لخبر محمد بن حمران عن الصادق عليه السلام و التعمّم عند الخروج صيفاً و شتاءً لصحيحة سيف بن عميرة عنه عليه السلام.

الثامن: لا بأس فيه بالتسليم مع الاتزار لخبر سعدان بن مسلم عن الكاظم عليه السلام و إطلاق النهي عنه في خبر آخر مقيد بعدمه و لا

المباشرة للصحاح الثلاث لابن يقطين و ابن بزيع عن أبي الحسن عليه السلام و لا بقراءة القرآن لهذه الصحاح و حسنتى ابن مسلم و الحلبي عن الصادقين عليهما السلام و مضمرة أبي بصير. لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام ٢٤٤ بحث سائر أنواع الاستطابة و يعبر عنها بالمطلقة ..... ص : ٢٤٢

م، يكره للعريان للمضمرة و به حسب حسنة ابن مسلم إطلاق نهى على عليه السلام.

التاسع: يكره فيه الاتكاء و التمشط و مسح الوجه و الرأس بالإزار و غسل

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤٤

الرأس بالطين مطلقاً أو طين مصر، و كذلك بالخرق مطلقاً أو خزف الشام و السواك و الاضطجاع و الاستلقاء، و يدل على الكراهة فى ما عدا الأول موثقة ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام فى العلل و على الثلاثة الأخيرة مرفوعة ابن السخت و مرسله الصدوق عنه و لو ثبت الاستلزام بين الأول و الأخيرين لم يخرج من الأولى شىء و من الثانية غير السواك و فى الاستلقاء و ذلك الرجلين بالخرزف موثقة ابن يزيد عنه و فى الاضطجاع فقط خبر ابن أبي يعفور عنه و فى طين مصر فقط حسنة ابن اسباط عن الرضا عليه السلام و فى ذلك الخزف فقط خبرى المسلى و محمد بن على بن جعفر عن الصادق و الرضا عليهما السلام، ثم الكراهة فى كل منها معللة بمرض جسمانى.

العاشر: يستحب غسل الرأس بالخطمي معللاً فى موثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام بأنه فى كل جمعة أمان من الجنون و البرص، و فى الأخبار الثلاثة لابن عبد الخالق و ابن السمط و أبى بصير عنه عليه السلام بأنه نشرة أى دواء و تعويد و نافي الفقر و مذهب الدرر و يستحب غسله بالسدر أيضاً معللاً فى خبر بزرج عن الكاظم عليه السلام بجلبه الرزق و فى مرسله الفقيه بصرفه و سوسة الشيطان سبعين يوماً و فى خبر العلوى و مرسله الفقيه عن على عليه السلام أن النبى صلى الله عليه و آله اغتم فأتى به جبرئيل بسدر من السدره فغسل به رأسه فجلى.

الحادى عشر: المستحب أن يقال للخارج من الحمام طاب ما طهر منك و طهر ما طاب منك لمرفوعة أبى مريم و مرسله الفقيه عن الحسن بن على عليه السلام، أو طاب حمامك، و جوابه أنعم الله بالك لمرسله الفقيه عن الصادق عليه السلام، أو أنقى الله غسلك و جوابه طهرك الله لمرفوعة ابن مسكان عن الصادق عليه السلام، و منها التتور و استحبابه فى شعر العانة و سائر البدن ثابت بالإجماع و تظافر النصوص كالدالة على أنه ظهور كصحيحة البصرى و مرسله؟؟؟ خلف و الأخبار الأربعة للأرقط و محمد بن عبد الله و أبى بصير و ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام و خبر سليم الفراء عن على عليه السلام أو على أنه نشرة و ظهور كخبر أبى بصير عن الصادق عليه السلام أو أنه من أخلاق الأنبياء كمرسله الفقيه عنه و السنه فيه كل خمسة عشر يوماً لمرسله الفقيه عن على و خبر المنقرى و مرسله ابن أبى عمير عن الصادق عليه السلام، و يكره تركه للرجل فوق أربعين و المرأة فوق عشرين لنهى النبى صلى الله عليه و آله عنه فى خبر السكونى عن الصادق عليه السلام، و الأيام كلها صالحة له إلما يوم الأربعاء لمرسله الفقيه، و الأصح عدم كراهته فى الجمعة لقول الصادق عليه السلام فى خبر حذيفة: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يطفى العانة و ما تحت الألتين كل جمعة، و قوله فى مرفوعة البرقى بعد ما قيل له ظن بعضهم كراهة النورة يوم الجمعة: أى ظهور أظهر من النورة يوم الجمعة، كما ورد فى مرسلتى الفقيه و ابن الصلت عن الكاظم عليه السلام من إيجاب الإطلاء يوم الجمعة للبرص محمول على صورة اعتقاده بذلك لتأثير التطير فى بعض النفوس و ليقم المتنور لخوف الفتق على الجالس كما فى مرسله الفقيه و فى مرفوعة السيارى و مرسله الفقيه عن الصادق عليه السلام من أراد الاطلاع فجعل نورة على طرف أنفه و قال: اللهم ارحم أو صلى الله على سليمان بن داود كما أمرنا بالنورة لم تحرقه.

و فى خبر الساباطى عن الصادق عليه السلام طلية فى الصيف خير من عشر فى الشتاء، و الأفضل فى شعر الابط

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤٥

طليه ثم حلقه ثم نتفه لمرسلة الفقيه و خبر ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام و ما ورد عن الصادق عليه السلام في الأخبار الثلاثة لعلي و سعدان و أبي كهمش و مرسلة الفقيه من إيجاب نتف الابط لضعف البصر يفيد كراهته، و مرسلة الفقيه عن علي عليه السلام: نتف الابط ينفي الرائحة المكروهة و هو طهور و ستر يفيد ندبه.

و الظاهر ترجيح الكراهة لكثرة المستند و ارتكاب البخور في النتف جمعاً و لا يكره التنور للجنب لمكاتبة أبي الحسن عليه السلام إلى مسلم مولى ابن يقطين.

### باب الطهارة من الحدث بحث الوضوء و هو واجب و ندب، و الواجب منه ما كان لأحد امور:

#### إشارة

الأول: الصلوات الواجبة و أجزاءها المنسيئة و وجوبه لها ثابت بالكتاب و السنة و الإجماع بلا معارض و الحق إلحاق سجود السهو بها لأنه مكمل لها و عدم وجوبه لصلاة الجنابة كاستثناء

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤٨

أو لأنها ليست صلاة بالحقيقة لعدم كونها ذات ركوع و سجود كما دل عليه بعض الظواهر و تقييدها بالواجبة لعدم وجوبه للنافلة إذ وجوب الشرط بدون المشروط غير معقول و توجه الدم على المتنفل بدونه مع عدم اعتقاد الشرعية ممنوع، و معه فهو عليه لا على تركه لانتفائه ضرورة.

الثاني: الطواف الواجب و وجوبه له مجمع عليه و الأخبار به مستفيضة بلا معارض و الأقوى عدم وجوبه للمندوب و إن استحَب له كما يأتي.

الثالث: مس المصحف إن وجب لنذر و شبهه و وجوبه له مبني على تحريمه للمحدث إذ لو وجب و لم يحرز تركه وجب ما يتوقف عليه لوجوب مقدمه الواجب كما هو الحق، ثم الحق تحريمه عليه وفاقاً للمشهور و خلافاً للقاضي و الحلّي و المبسوط.

لنا بعد نقل الوفاق من الخلاف قوله تعالى: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (٢٩) إذ السوق لبيان شرافة القرآن و المس طاهر في معناه العرفي و الطهارة في معناه الشرعي، فالنفي بمعنى النهي حذراً من لزوم الكذب فيفيد تحريم المس بدون الطهارة و دلالة النهي أو النفي الذي بمعناه على التحريم في الاصول ثابتة فمنعها مكابرة و منع ثبوت الحقيقة الشرعية مطلقاً أو في الطهارة ضعيف إذ الظاهر كما تقدم كونها حقيقة في أحد الثلاثة بشرط كونه مباحاً و حمل المطهر على الطاهر من الخبث أو الحدث الأكبر تقييد بلا دليل بل يوجب الإغراء بالجهل من الحكيم.

قيل: ما ذكرت فرع عود الضمير إلى القرآن و كون الجملة صفة له و خبراً ثالثاً و هو ممنوع لإمكان عوده إلى كتاب مكنون بل هو أقرب للأقربيه و بقاء النفي على أصل، و المعنى لا يطلع على اللوح إلا الملائكة المطهرون من الأذناس الجسميه.

قلنا: ذلك يوجب مخالفة السوق و التجوز في المس و الطهارة و كون لا يمسّه تأكيداً للمكنون مع أولوية الحمل على التأسيس و متوسطاً بين جملتين كل منهما صفة للقرآن أو خبر لأنه فيلزم الفصل بالأجنبي و هو يخلّ بالبلاغة.

قيل لكونه صفة لمكنون يكون من متعلقات الصفة فلا يخلّ بالفصاحة كتوسيط مكنون مع كونه صفة للكتاب.

قلنا: هذا التعلق لا يدفع المرجوحية و جعل كل من الجمل معطوفاً على جملة إنّه لقرآنٌ مجيد بحذف المبتدأ أو خبراً من أنّه غير نافع إذ على هذا يكون الطرفان أيضاً من أحكام القرآن فلا يناسب كون الوسط من أحكام غيره على أنّ ظاهر البيان و التبيان و انعقاد الإجماع على عود الضمير إلى القرآن، و يؤيده قول الكاظم عليه السلام في خبر ابن عبد الحميد: المصحف لا يمسّه على غير طهر و لا جنباً و لا يمسّ خطّه و لا تعلقه إن الله يقول: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»، و الاستدلال فيه من وجهين و ضعفه منجبر بالعمل و كون النهي

عن التعليق فيه للكراهة لا- يوجب كون النهي عن المس لها إذ تأويل أحد اللفظين لمانع لا يوجب تأويل الآخر على أن دلالة على كون الطهارة في الآية بمعناها الشرعي مسلمة و كون النهي فيها للحرمة يعلم من صيغته، و هذه المرجحات بكثرتها لا يقاومها مجرد الأقرية و إبقاء النفي على ظاهره.

و لنا أيضاً قول الرضا عليه السلام: لا تمس القرآن إذا كنت جنباً أو على غير وضوء، و مس الورق

(٢٩). الواقعة: ٧٩.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٤٩

و ضعفه لا ينفي حجته لانجباره بالعمل بالمنتهى و الذكرى من قول النبي صلى الله عليه و آله: لا يمس المصحف إلا طاهر. و قول الصادق عليه السلام في موثقه أبي بصير بعد سؤاله عن القراءة بدون الوضوء: لا بأس و لا تمس كتاب الله.

و اشتمال سنده على الحسين بن المختار و أبي بصير غير ضائر إذ الحسين و إن كان واقفياً لأن ابن فضال وثقه و المفيد عدّه من خواص الكاظم عليه السلام و ثقافته، فرواياته من الموثقات و هي عندنا مقبولة و أبو بصير الراوى عن الصادق عليه السلام و إن كان التحقيق مشتركاً بين العدل و الموثق و المهمل أعنى ليث ابن البخترى و يحيى بن القاسم و عبد الله بن محمد الأسدى إلا أن المظنون انصراف إطلاقه إلى الأول لاشتهاره و كثرة روايته، و قوله عليه السلام في مرسله حريز لابنه بعد أمره بالقراءة و اعتذاره بعدم الوضوء: لا تمس الكتاب و مس الورق، و إرسالها غير ضائر لصحتها إلى حماد بن عيسى و قد أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه.

قيل: في سنده المفيد عن أحمد بن محمد و هو إما ابن الوليد كما قيل أو ابن يحيى و لا نص على توثيقهما.

قلنا: كلاهما من أجلة الطائفة و عدم تعرضهم لتوثيقهما لظهور حالهما على أنهما من مشايخ الإجازة و ليسا من أصحاب الاصول و ذكرهم لرعاية اتصال السند فلا- يضّر جهالتهم في علم القدماء بانتساب الاصول التي أخذوا منها إلى أصحابها لشهرته و تواتره كانتساب الاصول الأربعة إلى المحمدين الثلاثة عندنا.

و لنا أيضاً ما في صحيحة علي عن أخيه عليه السلام من نفي حليته كتابة القرآن على الألواح و الصحيفة بلا وضوء و هذا الحكم ظاهره متروك فتعليقه بعليّة الكتابة للمس لازم و حمله على الكراهة خلاف الظاهر.

قيل: صحته ممنوعة إذ للشيخ إلى علي بن جعفر ثلاثة طرق إحداها ضعيفة بابن الغضائرى و الاخرى و إن صحتا إلا أنه قال عند ذكر علي و له كتاب المناسك و مسائل لأخيه أخبرنا بذلك جماعة إلى آخر ما ذكره من الطريقتين، و هذه العبارة لا تفيد أزيد من روايته هذا الكتاب و المسائل بهذين الطريقتين و لا يفيد كون جميع ما يروى عنه بإحداهما فيجوز أن يكون له عنه روايات غير داخله فيهما و يكون هذا الخبر منها.

قلنا؛ المتبادر من ذكر عالم الرجال راوياً و كتبه و طرقه إليها انحصار مروياته عنه بتلك الكتب و طرقه بهذه الطرق على أن الشيخ روى الخبر بعنوان قوله: سئل علي بن جعفر و هو يشعر بكونه من المسائل المذكورة، و ابن الغضائرى و إن فقد النص على توثيقه إلا أنه من مشايخ الإجازة و قد عرفت جلية الحال فيهم على أن الشيخ و النجاشى قد مدحاه و العلامة وصف حديثاً هو في سنده بالصحة للمخالف أصالة البراءة عن الوجوب فحمل النواهي على الكراهة متعين لجواز التسامح في أدلتنا.

قلنا؛ الأصل لا يعارض الدليل.

قيل: لم يعهد من السلف منع الصبيان عنه.

قلنا: لو سلم فلعدم تكليفهم.



الأول: المحرم مس الخُطّ أى صور الحروف و ما قام مقامها كالمدّ و الشدّة فخرج الإعراب ظاهر و يؤكّده خلوّ الكتابة السابقة عنه و المراد بها رقومها المقرّرة فى رسم المصحف و علم الخط دون مطلق الرقوم على الأصحّ فلو كتب ما لا يكتب أو كتب بالألف ما يكتب بغيره أو بالعكس لم يحرم مسّه.

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥٠

الثانى: المسّ الملاقاة بجزء من البدن لا- بمجرّد الكفّ و لا بما حلّه الحياة و ظاهر الثانيتين تخصيصه بالثانى، و يدفعه صدقه بإصابة ضده و تعليقه بعدم تعلق حكم الحدث بما لا حياة له عليل لعدم توزّعه على أجزاء البدن إذ هو معنى قائم بالشخص كلّ و لا يرتفع إلّا بغسل أعضاء الطهارة كلّها، و لذا لا- يجوز المسّ بما غسل منها قبل تمامها على أنّ الظاهر قريباً لم تحلّه الحياة و قد تعلق به حكم الحدث لوجوب غسله فى الطهارة و لو لا- تعلقه به لم يجب و على ما ذكر فالإصابة بنحو السنّ و الظفر من المسّ فيحرم و مخالفة الكركى فى الأول و تردّده فى الثانى لا عبرة به.

نعم، الظاهر عدم حصوله بإصابة الشعر لخروجه عن الجسد فلا يحرم.

الثالث: المسّ لا يعمّ الإصابة بنحو الكم لظهوره فى الملاقاة بالجسد و لو منع كان من الأفراد المشكوكه و الواجب امتثاله فى التكليف اليقيني هو القدر المتيقن منه دونها و القول بوجود الإتيان بها فيه لا دليل له.

الرابع: الحقّ تناول الحكم لكلّ آية و لو فى غير المصحف وفاقاً للأكثر و خلافاً لظاهر الذكرى فى الثابتة فى الدرهم.

لنا صدق القرآن و عدم مدخلية الاجتماع و صحيحة علىّ بن جعفر و قول الصادق عليه السلام فى حسنة داود بن فرقد بعد نفيه البأس عن تعليق التعويد على الحائض و تقرأه و تكتبه و لا يصبه يدها و القول بإمكان ثبوت حرمة لكلّ دون الجزء كما ترى للذكرى سلب اسم المصحف أو الكتابة عنها و لزوم الحرج لو حرم مسّها و كلاهما ممنوع، و قول الباقر عليه السلام فى خبر ابن مسلم: إني لأوتى بالدرهم فأخذه و أتى مجنب.

ثمّ ذكر أنّ عليه سورة من القرآن، و المحدث فى ذلك أولى من الجنب.

و اجيب عنه بعدم دلالته على وقوع مسّ الكتابة على أنّ ظاهرهم ترك العمل به و وفاقهم على حرمة مسّها على الجنب فلا معنى للاحتجاج به على جوازه للمحدث بالأولوية.

الخامس: يعرف كون المكتوب قرآناً بعدم احتمال غيره كآية الكرسي و نحوه و بالتيه.

السادس: إن احتمال غيره و إن انتفى الأمران فالظاهر عدم تحريم مسّه.

السابع: ظاهر الأكثر عدم تعدية الحكم إلى اسم الله و أسماء الحجج لأصالة البراءة و عدم المقتضى و ثبوتها فى الجنب لبعض الأخبار لو سلّم لا يوجب ثبوتها فى المحدث.

نعم، الظاهر كراهة المسّ له للتعظيم.

الثامن: الظاهر وفاقهم على جواز حمل المصحف و تعليقه و مسّ هامشه و غلافه و يدلّ عليه ما تقدّم من مرسله حريز.

نعم، يكره لما مرّ من خبر ابن عبد الحميد.

التاسع: ما يبيح حكمه دون تلاوته من القرآن لصدق الاسم فيتناوله حكمه بخلاف عكسه و ما يبيح حكمه و تلاوته.

العاشر: يجوز مسّ الكتب المنسوخة و كتب التفسير و الحديث للأصل و اختصاص الحرمة بالقرآن.

عدم توجّه النهى إلى الصبىّ و المجنون ظاهر؛ لأنّه فرع التكليف و فى وجوب منعهما على الوليّ قولان من عدم الشرط فى حقّهما و من عدم المدرك و هو مدرك العدم، و الأول للفاضلين و الشهيد و الثانى لبعض الثالثه و لو يطهر الصبىّ ففى المنع أيضاً وجهان من عدم ارتفاع حدثه و من إباحة الصلاة له بطهره و الظاهر الأول فى الأولين و الآخر فى الآخرين.

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥١

السادس: النذر و شبهه و وجوبه له مجمع عليه و أوامر الوفاء به تؤكده و متعلقه إما مطلق الطهارة أو أحد أفرادها، فعلى الأول إن قصد معيناً تعين و إنما فالواجب إيقاع ما يصدق عليه اللفظ و قد عرفت كونه حقيقة شرعية فى أحد الثلاثة بشرط كونه مبيحاً فحصول الامتثال بكل واحد منها على الاشتراك أو التواطؤ موضع القطع و على التشكيك أظهر الوجوه و انصرافه إلى الأقوى لأنه المتيقن أو إلى الأضعف لأصالة البراءة عن الزائد ضعيف و القائل بكونها حقيقة فى المائىة مجازاً فى الترابية يحملها عند الإطلاق على الأولى و هو عندنا ساقط و على الثانى يحصل الامتثال بما يصدق عليه الفرد و إن لم يرفع كوضوء الحائض بشرط مشروعته و إن لم يشترط الرجحان فى متعلق النذر لتوقف العبادة على وضع الشارع و إذنه فنذر الوضوء مع غسل الجنابة و غسل الجمعة يوم الأربعاء و التيمم مع وجود الماء غير منعقد، ثم النذر المطلق وقته العمر و يتصيق بظن الوفاء و المقيّد بوقت وقته ما عينه فإن صادف ما عينه من أوقات الثلاثة أحد أسبابها أوقعه و إلاّ إما يتمكن من تحصيل السبب أو لا، و سقوط الوجوب على الثانى قطعى إذ التكليف بدونه تحصيل الحاصل و معه تكليف بالمحال، و على الأول أظهر القولين وفاقاً للفاضل و العاملى و بعض الثالثه.

لنا كون النقض للتطهر قطعى إذ التكليف بدونه أو الإهراق للتيمم لغواً بل انتقالاً من الراجح إلى المرجوح لإيجابه تفويت الطهر فى زمان، على أن الثانى ربما أوجب إسرافاً محرماً.

و بالجملة النقض أو الإهراق ثم التطهر جمع بين مباح و مندوب مع تعلق الغرض بالمجموع من حيث هو أو بكل واحد على الاستغراق حتى يتحد العرض لا على الانفراد حتى يتعذر.

و الظاهر عدم تعلق النذر بمثله إذ عدم الرجحان فى أحد الجزئين يستلزم عدمه فى المجموع و أيضاً المجموع من حيث هو لا وجود له حتى يتصف بالرجحان و عدمه.

قيل: الوضوء الراجع راجح فالحدث المتوقع عليه راجح؛ إذ ما يتوقف عليه الراجع راجح.

قلنا: الراجعية خصوصية تلحقه إذا كان بعد الحدث و هى لا توجب الزيادة فى رجحان أصله فما يتوقف عليه لأجلها لا رجحان له إذ ما يتوقف عليه خصوص الفرد الراجع لا- يكون راجحاً ما لم يترجح خصوصيته، و لذا ليس المشى إلى ما يكره فيه لا صلاة لأجلها راجحاً.

قيل: غسل الجنابة راجح مطلق لترتب الثواب عليه قطعاً فسببه المحصل له راجح و تعلق النذر به جائز كمنصب الزكاة. و جوابه ممّا مرّ ظاهر.

قيل: نادر التيمم لو علم من نفسه عدم التطهر بالماء فى وقته لكسل أو نحوه فإهراقه لإيقاع التيمم راجح.

قلنا: ممنوع و لو كفى فى متعلق النذر ما حصّيناه من الرجحان و لم يشترط ثبوته له فى نفسه و عمومات النذر لا يفيد كفايته، فدخوله تحت الواجب مشكوك فامثاله غير لازم لما مرّ من عدم وجوب الإتيان بالأفراد المشكوكه فى التكليف اليقيني و قس على ذلك حال الإطلاق إذا تضيق الوقت بظن الوفاء ثم الاحتجاج على سقوط الوجوب لعدم وجوب تحصيل شرط الواجب المشروط باطل إذ الوضوء

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥٢

الراجع مستحب مطلق لا مشروط و الحدث شرط وجوده لاستجابته فيصير بالنذر واجباً مطلقاً على أن الوضوء المطلق مستحب مطلق قطعاً و الراجع فرد منه، فلو نذر وجب لكونه فرداً للمطلق الراجع و رجحان خصوصية الفرد غير لازم كما فى نذر الصلاة فى موضع لا مزية له، ثم لو سلم كونه مشروطاً فهو بالنظر إلى الشرع و قد صار بالنذر مطلقاً فتحصيل مقدماته واجب على أنه مع التردد فى الإطلاق و التقييد، فالأصل فيه الإطلاق كما قررناه فى محلّه فالأمر به أمر بمقدماته.

الخامس: و التحميل من الغير و الاستيجار له كان يجب بالنذر و شبهه وضوء على أحد و مات قبل أن يأتى به فيحمل منه الولي أو استؤجر له و وجوبه لأجل تحمّل الصلاة أو استئجارها داخل فى الوجوب لها لأنهما و ظاهر العاملى عدم اشتراط هذا الوضوء بالحدث.

وقيل: وجوبه كوجوبه على الميت إن ابتدئاً فابتدئاً وإن تجديدياً فتجديدياً وهذا أحوط لموثقة ابن بكير إياك أن تحدث وضوء أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت.

## فصل: ثبوت الوجوب الغيرى للوضوء مجمع عليه

### إشارة

لتواتر الأخبار به بلا معارض، و الحق المشهور اختصاص وجوبه به من دون وجوب له في نفسه فإن وجب مشروطه وجب وإلا ندب و نسب إلى بعضهم وجوب الطهارات بأسرها بحصول أسبابها وجوباً موسعاً يتضيّق بظنّ الوفاء أو تضيّق المشروط بها، و هنا مقامان: الأول: حقيقة الخلاف أن الغرض من وجوبه على الأول تحصيل مشروطه من دون تعلق الطلب به لذاته، و على الثاني تحصيلهما معاً و لازمه أمران:

الأول: عدم وجوبه إذا ظنّ وفاته بعد الحدث بعد الوقت على الأول و وجوبه على الثاني و مثله ظنّ الوفاء بعد الوقت بقدر الوضوء دون الصلاة و إن جعل ثاني اللازمين للأول و عدم وجوبه قبل وجوبها لا قبل وقتها، و وجهه ظاهر، ثمّ النزاع كما مرّ في مجرّد ثبوت الثاني إذ القائل به قائل بالأول بخلاف العكس، و على هذا يضيّق الوضوء بتضيّق مشروطه على الثاني أيضاً، و لكن للأول لا لنفسه و الفائدة في خروج الوقت قبل التطهر و الصلاة، فعلى عدم تضيّقه و بقاء النفسى يجب الإتيان به بعده لعوده إلى ما كان عليه قبل الوقت. الثاني: وجوبه على الثاني بعد الحدث، و على الأول بعد وجوب مشروطه موسعاً في الموسع قبل تضيّقه و مضيقاً بعده و قبله بقدر فعله في المضيّق كالصوم و الفائدة في قصد الوجوب أو الندب بعد تضيّق الشروط في التية قبل الوقت لاتفاق الفريقين على شرعية الوضوء و حصول البراءة به قبله و بعده إلا أن القائل بالغيرى على أنه قبل الوقت مندوب ليس فرداً للواجب حتى يلزم من تركه العقاب و القائل بالنفسى على أنه واجب يلزم من تركه العقاب، ثم هذه الفائدة على اشتراط تية الوجه و على عدمه كما هو الوجه؛ فهي ساقطة، ثمّ ظاهر القائلين بالغيرى وفاقهم على عدم وجوبه و لزوم تية الندب قبل وقت

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥٣

الغاية حتى فسره بعضهم بكون الموجب دخول الوقت أو أحد الأمرين منه و من الحدث بشرط الآخر.

وقيل: هذا إذا لم يظنّ وجوب الغاية في وقتها و إلا فالظاهر وجوبه بها و إن لم تجب بعد وجوباً موسعاً يتضيّق بتضيّقها.

قلنا: وجوب الشرط بدون وجوب المشروط غير معقول، و الظنّ بل العلم بإيقاعه في الوقت لا يصحّ ذلك.

قيل: شرط المضيّق كالغسل للصوم و قطع المسافة للحجّ يجب قبل وقته.

قلنا: خارج عن الأصل لتوقف المشروط على سبقه فوجوبه من باب المقدّمة و الموسع لا يتوقف على ذلك.

قيل: يصدق عليه الوجوب للصلاة قبل وقتها إذا علم وجوبها و الإتيان بها فيه فيقتّده بدخوله و دعوى استلزامه لعدم الوجوب قبله لا وجه له.

قلنا: تجوّز كصدق الوجوب النفسى عليها قبل وقتها إذا علم وجوبها و الإتيان بها في الوقت، و المراد أن الوجوب في الوقت قبل إطلاق أوامر الوضوء للصلاة من دون التقييد بدخول وقتها بنفى الاستلزام كقول الصادق عليه السلام في موثقة الساباطى فيمن نسي غسل المخرج بالماء و يمسح بالأحجار بعد كلام: و ليتوضّأ لما يستقبل من الصلاة.

و قوله في خبرى سماعه في المستحاضة: إن لم يجر الدم الكرسف فعليها الغسل لكلّ يوم مرّة و الوضوء لكلّ صلاة.

و قوله في المرسله الطويلة ليونس في المستحاضة: تغتسل و تتوضّأ لكلّ صلاة.

و قول أحدهما عليهما السلام في خبرى زرارة في المسافر الذى لم يجد الماء و صلّى بالتيّم: فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه و ليتوضّأ

لما يستقبل.

قلنا: هذه الأخبار حجة لنا لا علينا إذ الأمر بالتوضؤ للصلاة يفيد وجوبه بوجوبها، فالحكم بوجوبه قبل وجوبها وتفريع لزوم قصده حينئذ في التية غير معقول، على أن ظاهر وفاقهم يدفع هذا القول لأنه نشأ من بعض الثالثة وتبعه آخرون وفرعوا عليه جواز الاغتسال أول الليل بتية الوجوب إن وجب للصوم ثم دفعه بعدم العقاب على الترك وهو ينافي الوجوب غير جيد، إذ الواجب ما يعاقب على تركه في الجملة، وإلا انتقض بالموسع إذا ترك في أول وقته.

قيل: جميع وقت الموسع وقته ففي أي جزء فعله امتثل وقبل الوقت ليس وقتاً للوضوء.

قلنا: الخصم يدعى الوقتية فالاحتجاج ينفيها مصادرة.

قيل: على القول المذكور لو توضأ وأحدث قبل الوقت وجب وضوءاً آخر مع حصول الامتثال بالأول فإن بقي امتثاله على حاله لم يفتقر إلى وضوء آخر وإلا فالمأمور به إما الأول وهو ينفي الافتقار إلى الثاني أو الثاني وهو ينفي الوجوب عن الأول.

قلنا: حصول الامتثال بالأول وكونه مأمور به موقوف على عدم الحدث قبل فعل المشروط فحصوله قبله يكشف عن عدمها الثاني.

لنا على المختار أصل البراءة والعدم وعدم المدرك فيما يعم به البلوى وهو مدرك العدم والإجماع المحكى عن الفاضل والثانين ومن الصدوق في أماليه بل المحقق أيضاً إذ ظاهر الشهيد في قواعده أن من نسب إليه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥٤

المخالفة هو القاضي العنبري من العامة فالمسألة عندنا إجماعية ولذا لم ينقل من فقيه وجوب الوضوء على من ظن فوته قبل وقت الصلاة كالمقارب للاحتضار والمشرف على الغرق ومن يراد قتله قصاصاً أو ظلماً وليس في أخبار العترة أو فتوى الجماعة أثر من ذلك مع غاية اهتمامهم في بيان سننه وآدابه فضلاً عن لوازمه واجباته.

ولنا قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا» والاحتجاج به على وجهين: أحدهما: أن المفهوم منه عرفاً كون الوضوء للصلاة كقولهم: إذا لقيت العدو فخذ سلاحك.

قيل: لا يفيد كونها تمام الغرض.

قلنا: تعليق الحكم على غرض ظاهر في تماميته على أن جزئيته للغرض تثبت الغرض أو انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل وانتفائه ينتفى الوضوء.

قيل: ممنوع؛ إذا انحصر الغرض فيه وربما كان له غرض تام آخر لا يفارقه إماماً نفسه أو غيره واجتماع العلة الشرعية التامة جازر فضلاً عن التام والناقص.

قلنا: التعليق ظاهر في الحصر.

قيل: غير ممنوع إذ تعليق الشيء على غاية مخصوصة لا يفيد انتفائه بانتفائها ولذا لو أمر السيد عبده بأخذ السلاح عند ملاقاته كل من اللص والذئب والأسد لم يكن بين أوامره الثلاثة معارضة بلا منافاة بين وجوبه لنفسه ووجوبه للصلاة ويجوز اجتماعهما فيه.

قلنا: أمثال هذه التعليقات العلية لا يدفع فهم العرف فإنه يفهم منه الانحصار إلا مع التصريح بغاية أخرى كما في التمثيل المذكور على أن الثابت بالدلالة ثبوت الغرضية للمذكور والأصل عدمها لغيره.

وثانیهما: أن مفهوم الشرط حجة والتقدير إذا أردتم القيام إطلاقاً لا اسم المسبب على السبب إذ الإبقاء على ظاهره يوجب تأخير الوضوء عن الصلاة وهو باطل، فيفهم منه عدم الوضوء بدون الصلاة ومنع حجة مفهوم الشرط ضعيف ومنع عمومته أضعف لفهم العرف وخلو الكلام عن الفائدة والقول بكفاية فائدة المنطوق لا محصل له على أن مناه على حمل عدم وجوبه عند عدم الإرادة على بعض أوقاته وهو قبل الوقت إجماعاً فثبت المطلوب بالإجماع المركب وتقييده بعدم الحدث ينفي فائدة الشرط لعدم وجوبه مع عدمه حال الإرادة أيضاً.

قيل: المفهوم حجة إذا لم يكن للشرط فائدة سوى التخصيص وإفادته هنا وجوبه الغيرى بل شرطيته للصلاة ممكنة إذ استفاد من التعليق كونه شرطاً لصحتها لدلالته على سبقه عليها، فالإتيان بها بدونه إتيان بضدّ الأمور به وهو منهى عنه والنهي في العبادة يوجب فساده.

قلنا: الفائدة الأولى تجرى في كلّ تعليق فيبطل مفهومه رأساً لجواز أن نفيه الفائدة في قوله تعالى: «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ» (٣٠) الخ، وجوب التبيين بمجىء الفاسق وإن وجب بمجىء غيره أيضاً، وفي قولنا: إن جاء زيد أكرمه وجوب الإكرام بمجيئه وإن وجب بدونه أيضاً و قس عليهما غيرهما، والثانية خلاف مقتضى الشرط ومدلوله إذ مقتضاه انتفاء المشروط

(٣٠). الحجرات: ٦.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥٥

بانتفاء الشرط لا لعكس فمفهوم الآية عدم وجوب الوضوء بدون القيام إلى الصلاة لا عدم صحتها بدونها، على أن توهم هذا الإيراد إذا ثبت حجّيته بخلو الكلام عن الفائدة لولاه لا بفهم العرف و تسويته بين الشرط الحرفي والاسمي و حجة المنكر جواز بدليته غيره كما في مفهوم الصفة فإن قوله تعالى: «وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ» يفيد اشتراط رجلين مع جواز بدليته امرأتين عن أحدهما. قلنا: البدلية إن علمت فالشرط أحدهما وإلا فالمفهوم ينفىها والأصل يعاضده.

قيل: التعليق لا يفيد أزيد من ترتب الوضوء على إرادة القيام وهي تتحقق قبل الوقت و بعده إذ لا يعتبر فيها المقارنة له وإلا لم يجب الوضوء في أول الوقت على من أراد الصلاة في آخره و بتقرير آخر إن اريد بالإرادة المتصلة منعناه أو الأعم لم ينفع لتحقق المنفصلة قبل الوقت فيفيد وجوبه قبله أيضاً.

قلنا: المتبادر منها المتصلة الواقعة في الوقت لإشعار لفظه إلى إذ القيام إلى الشيء كناية عن إرادته المتصلة بحيث لا يكون بينهما فصل يعتد به على أنها أقرب المجازات إلى الحقيقة؛ أي نفس القيام الذي هو جزء للصلاة و أيضاً تتحقق إرادة الشيء عند إمكان تحققه بعدها و لذا حملوا الإرادة المقدرة في قوله تعالى: «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ» (٣١) على المتصلة و دلالة عموم المفهوم حينئذ على عدم وجوبه في الوقت على من لم يرد الصلاة لغفلته أو أرادها في آخره غير قاذح لخروجه عنه بالإجماع.

قيل: حمل الإرادة على المتصلة بالقيام المقارن للصلاة يوجب استحالة التكليف بالوضوء بينهما فلا بد من حملها على المنفصلة ليتمكن تخلله بينهما فيجوز تحققها قبل دخول الوقت بقدره.

قلنا: المراد من المتصلة بالقيام ما لا يكون بينهما فصل بغير ما أمر به؛ أعنى الوضوء فإن السيد إذا وقت لعبده وقتاً لفعل ثم قال له إذا أردت القيام له فافعل كذا كان المراد من الإرادة ما اتصل بالقيام لولا الأمر الآخر، و مثل هذه الإرادة لا يكون إلا داخل الوقت، على أن عموم المفهوم يفيد سقوط الوضوء عند الإرادة مطلقاً؛ أي سواء كان داخل الوقت أو خارجه بعد الحدث أو قبله خرج الداخل بالإجماع فبقى الباقي فيثبت عدم وجوبه في بعض خارج الوقت و بعد الحدث؛ أي عند عدم إرادة الصلاة ثم يثبت في جميعه أي عند إرادتها أيضاً بالإجماع المركب.

قيل: هذا مقلوب عليكم بعموم المنطوق لدلالته على وجوب الوضوء بتحقيق الإرادة و قد يتحقق قبل الوقت فيجب ثم يثبت وجوبه قبله بدونها بالإجماع المركب و هذا راجح على مقلوبه إذ المنطوق أقوى من المفهوم فيخصص الثاني بالأول أو لقي من العكس.

قلنا: الثاني لتعاضده بالأصل و نقل الإجماع و الصحيحة يغلب الأول على أن تخصّصه بمجرد الصحيحة جائزاً، فالحق جواز تخصّص الكتاب بمنطوق الخبر و مفهومه تعارضاً بالعموم المطلق أو من وجه و منعه في الثاني

(٣١). النحل: ٨٠.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥٦

و الرابع لا وجه له على أنه يأتي الاستدلال به على وجه لا يفتقر إلى تقدير الإرادة ثم منع العمومين لعدم كون إذا من أداء العموم غير جيد؛ لأنها تفيده شرعاً قضية للحكمة و إن لم يفده لغةً لكونها سور الإهمال، ثم لو سلم تعميم الإرادة لم ينفع الخصم لدلالته على وجوب الوضوء قبل الوقت و بعده بشرط الإرادة و على النفسى يجب بدونها أيضاً هذا، و الأولى عدم تقدير الإرادة و إبقاء القيام على معناه الحقيقى بأن لا يُراد منه ما هو جزء للصلاة، بل ما ينتهى إليها؛ أى إذا قمتم إلى فعل الصلاة و إيجاده و تهيأتتم لها تهيؤاً متصلاً بها فتوضئوا و حينئذ يسقط الإيراد رأساً إذ القيام بهذا المعنى لا يتحقق خارج الوقت و الأولوية لأصالة الحمل على الحقيقه و قضاء الضرورة بوجوب الوضوء لنفس الصلاة لا للقيام الذى هو جزءها و إلا لم يجب لصلاة القاعدة و الراكب و مثلهما و لو اريد من القيام الصلاة إطلاقاً لاسم الجزء الكلّ فرع على الكلّ و قد اريد به إلا راد الواحد فى معينين مجازين و هو باطل مع أن إطلاق اسم التركب الحسى و انتفاء الكلّ بانتفائه و لم يوجد هنا.

قيل: حمل القيام على المتصل بالصلاة غير جائز و إلا كان التكليف بالوضوء محالاً فلا بدّ من حمله على المنفصل لتمكّن تخلله بينهما فيعود الإيراد بجواز تحقق هذا القيام قبل الوقت بقدر الوضوء فيحتاج فى إتمام الدليل إلى تركيبه مع المركب.

قلنا: كما تقدّم شبهه أن المراد من القيام المتصل بالصلاة ما لا يكون بينهما فصل بغير ما امر به؛ أعنى الوضوء و التمثيل كما مرّ بعد تبديل إرادة القيام بالقيام إلى الفعل ثم لأولى من الأولى تقدير النوم؛ أى إذا قمتم من النوم لموثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام و حكاية إجماع المفسرين عليه من جماعه، و حينئذ سقوط الإيراد أظهر، و لنا قول الباقر عليه السلام فى صحيحه زرارة: إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة دلّ بالمفهوم على انتفاء المشروط بانتفاء الشرط و منع حجية المفهوم و عمومه كجعل فائدة التعليق اشتراط الصلاة بالطهور أو بيان وجوبه لها قد ظهر حاله.

قيل: المشروط وجوب الكلّ بأحد معنييه و يرفع أحدهما برفع أحد جزئيه و الآخر بالسلب الجزئى، ففائدة الشرط يحصل بعدم وجوب الصلاة قبل الوقت.

قلنا: الأول فرع كون الواو للمعيّة و هو تجوّز و الثانى خلاف العرف بل اللغة لكون العطف فى حكم تكرير العاقل و اشتراك المتعاطفين فى الحكم، فاللازم تعلّقه بكلّ منهما على انفراده حتّى يكون رفعه برفعه عنهما لا- على سبيل الاستغراق الافرادى حتّى يكون المراد مجرد صدق الكليّة عند دخول الوقت و عدمه المتحقّق بانتفاء الوجوب عن الصلاة وحدها قبله على أنه يلغى ذكر الطهور لاستقلال الصلاة فى الاشتراط، و يؤيد المطلوب تعليق صيغته التجدد على دخول الوقت و شيوع استعمالها فى مجرد الثبوت تجوّزاً غير قادح و حمل الوجوب المتجدد بتجدد الوقت على المؤكّد أو الغيرى خلاف الظاهر.

قيل:

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥٧

الخبر للغيرى لا- يثبت حقيقه الغيرى إذ الثابت منه لازمه الثانى و ثبوت اللازم لا- يثبت الملزوم إلا مع المساواة و تحقّقها هنا ممنوع لجواز أن لا يجب إلا بعد الوقت و كان الغرض منه غير الصلاة و الفائدة فى صور التضييق و بقاء المكلف بعد الوقت بقدر الوضوء.

قلنا: عدم وجوبه إلا بعده يفيد وجوبه لها على أن من قال بوجوبه بعده قال بوجوبه لها، فيثبت الملزوم بالإجماع المركب ثم الأخبار المثبتة لوجوبه الغيرى متواتره و قد مرّ أن ثبوته مجمع عليه و النزاع فى نفى النفسى و ثبوته معه و تلك الأخبار لا ينفيه سوى ما ذكر لعدم المنافاه بين الوجوبين.

نعم، فى بعضها إشعار إلى نفيه كقول الصادق عليه السلام: أنا أنام على ذلك؛ يعنى حدث الجنابه حتّى أصبح مع قوله فى خبر أبى بصير: الإمام لا- يبيت ليله و لله فى عنقه حتّى حقّ هذا و أورد على النفسى بأن مقتضاه وجوب الوضوء بأحد نواقضه وجوباً موسّماً يتضيّق بظنّ الموت أو تضيّق ما يشترط به ففى كلّ وقت من العمر من التضيّق يترتب على كلّ وضوء بعد نقض سابقه ثواب من دون



ترتب عقاب على تركه و هذا ينافي حقيقة الواجب لنفسه لأنه ما في تركه عقاب فيخرج عن الوجوب إلى الندب و عن النفسى إلى الغيرى و نقض بوروده على الغيرى أيضاً فى وقت الواجب الموسع.

و اجيب بترتب العقاب فى الواجب النفسى على ترك نفسه و فى الغيرى على ترك المشروط أو تركهما معاً فلا عقاب بدون تركه و إن تركه كما هو الحق إذ الوجوب الغيرى يعم الشرط و الشرط فلو ترتب على كل شرط و جزء تركاً و فعلاً عقاب و ثواب على حدة لزم عدم تناهيهما فى كل عبادة مركبة لعدم تناهى أجزائه و شروطه فترتبهما على المجموع من حيث هو تركاً و فعلاً و تصريح بعض الاصوليين بترتب العقاب على ترك المقدمه أخذ بظاهر التعريف للواجب الشرعى؛ أى ما فى تركه عقاب مع كون الغيرى شرعياً و لو ضم إليه قيد فى الجملة زال الإشكال و ردّ بلزوم ترتب الثواب أيضاً حينئذ على فعل المشروط، مع أن ترتبه على نفس الوضوء قطعى بشرعية وجوبه إذ وجوبه الغيرى مع تضمينه الشرطى بتضمن الشرعى أيضاً، فكل شرط أو جزء إن أوجب تركه عقاباً بانفراده أوجب فعله ثواباً كذلك و إلا فلا، و لذا تشارك العقاب و الثواب فى الترتب على مجموع الصلاة تركاً و فعلاً و لو ترتب أحدهما على كل جزء لكان الآخر كذلك و دفع بمنع ترتب الثواب على نفس الوضوء بل المسلم ترتبه على مشروطه أو عليهما كما تقدم.

و يمكن الجواب أيضاً: بأن الواجب لنفسه لا يرتفع عن الوضوء بنقضه قبل الصلاة بخلاف الغيرى إذ الحدث قبلها يكشف عن عدمه و فاقهم على وجوبه بعد الوقت لا ينافى ذلك بجواز اختصاصه بصورة عدم النقض و مثله جزء العبادة المركبة إذا أبطلت بعد فعله و مبنى هذا الجواب أيضاً على ترتب العقاب و الثواب فى الواجب الغيرى على مشروطه دون نفسه و الظاهر

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥٨

إمكان الدفع عن الوجوبين بأن يُقال الواجب إذا اتسع وقته كان اللازم فعله فى جزء منه و لا عقاب على تركه فى سائر الأجزاء و إنما العقاب على تركه فى جميعها، كما أن المتسع مكانه حكمه كذلك، ثم إن كان واجباً لذاته كالصلاة سقط وجوبه بفعله مرة فلا يترتب عليه إلا ثواب واحد و إن كان واجباً لغيره كالوضوء لم يسقط إلا بفعل الغير و إن ترتب على فعله فى كل مرة ثواب. قيل: كل من الأحداث سبب مستقل للوضوء فتعدده بتعددها كترتب العقاب على كل ترك لازم و نقض بالموسع النفسى إذ كل جزء من الوقت يسع فعله سبب لوجوبه فيتعدّد بتعدّد هذا الجزء و يترتب على تركه فى كل جزء عقاب على حدة و الحل أن التعدد منفى بالتداخل و ترتب العقاب بما يقترن من معنى الموسع على أن الظاهر أن المؤثر فى وجوبه من الأحداث و الأوقات المتعاقبة هو الأول و لا تأثير للبقاى لوحدة المعلول و صدوره منه، فتأثيرها تحصيل للحاصل، و حينئذ لا فرق بين حدث واحد و أكثر، فإطلاق التداخل المتماثلة لشباهتها المتخالفه.

قيل: معلول كل حدث و وقت مغاير لمعلول الآخر فلا يتحد المعلول حتى يلزم تحصيل الحاصل و توارد العلل المستقلة على الواحد و ضعفه ظاهر للقائل بالنفسى استفاضه النصوص الموجبة للطهارة بحصول أحد نواقضها كالصباح الأربع لزرارة و ابن مسلم و ابن الحجاج و ابن أبى عبد الله عن الصادقين عليهما السلام و موثقة ابن بكير و خبر الشحام عن الصادق عليه السلام و خبرى ابن خلاد و ابن المغيرة عن الرضا عليه السلام.

و اجيب بظهور تقييد الإيجاب بحصول شرائطه لشيوع هذه الإطلاقات إذا علم الاشتراط كإطلاقات غسل الإناء و الثياب مع كونها مشروطة بالوفاق على أن حملها على الندب ممكن لاستحباب الوضوء قبل الوقت على الغيرى لأنه كون على الطهارة و هو من الأقسام المعروفة للوضوء المستحب و ليس قسماً آخر خارجاً عنها و لو كان من الوضوء المطلق فهو أيضاً من أقسامه كما يأتى.

### تذنيب: قد عرفت استلزام الغيرى لعدم وجوبه قبل وقت المشروط

، و على هذا فإمكانه قبل الوقت مع العلم بعدمه بعده لا يقتضى وجوبه مضيئاً على القولين إذ على النفسى لا تضيئ ما لم يتضيئ وقت الغير و على الغيرى لا-وجوب ما لم يجب المشروط، و القائل بالغيرى مع عدم الاستلزام يلزمه تضيئ الوجوب إذ الأمر المطلق بفعل

لتحصيل فعل آخر موقت يوجب الإتيان به قبل وقت الآخر إذا علم تعدد امتثاله عند وقته بخلاف المقيّد بوقت الآخر فإن وجوبه قبل وقته لا وجه له وحينئذ لا بد للقائل بالنفسى أيضاً أن يلتزم التضييق في هذه الصورة من جهة الغيرى لا النفسى، ووجهه ظاهر، وبما ذكرنا يظهر كونها متفرعة على الاستلزام وعدمه لا على الخلاف فى الوجوبين وعلى الاستلزام كما لا يلزم وجوب الوضوء فى الفرض المذكور ولا يلزم

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٥٩

ظاهراً حفظ الماء إلى دخول الوقت لو تمكن، وعلى هذا لو أمكن كل منهما يختير بينهما ندباً على الاستلزام ووجوباً على عدمه ولو أمكن أحدهما يعين ندباً أو وجوباً.

## فصل: يستحب الوضوء لأمر:

### الأول: مندوب الصلاة

و استحبابه لها بمعنى الشرطية للصحة مجمع عليه و مطلقات الأخبار به مستفيضة بلا معارض كقول النبى صلى الله عليه وآله: افتتاح الصلاة الوضوء الخ، و قول الصادق عليه السلام: ثمانية لا تقبل لهم صلوات و عد منهم تارك الوضوء. و قول الباقر عليه السلام: لا صلاة إلا بطهور. و قوله عليه السلام فيمن أصاب الماء و قد دخل فى الصلاة: فلينصرف و ليتوضأ ما لم يركع. و قوله فيمن صلى ركعة على التيمم ثم جىء بالماء: يقطع الصلاة و يتوضأ. و قول الصادق عليه السلام: الصلاة ثلاثة أثلاث؛ ثلث طهور الخ. و قوله: يأتى على الرجل ستون أو سبعون ما قبل الله منه صلاة لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه. و قوله فيمن نسى مسح رأسه فى خبر: ينصرف و يمسح رأسه، الخ. و فى آخر: عليه إعادة الوضوء و الصلاة. و قوله: إن ذكرت و أنت فى صلاتك أنك تركت شيئاً من وضوءك فانصرف. و قوله فيمن دخل الصلاة بالتيمم فجىء بالماء: إن كان لم يركع فلينصرف و ليتوضأ. و قول الكاظم عليه السلام فيمن وجد الماء بعد الصلاة بالتيمم: إذا وجد الماء قبل أن يمضى الوقت توضأ و أعاد و أمره بإعادة الصلاة لنسيان المسح أو شىء من الوضوء و إطلاق الصلاة فيها يتناول النافلة فيثبت اشتراطها به و لعدم تعقل وجوب الشرط بدون المشروط يكون مندوباً.

### الثانى: مندوب الطواف

على الحق المشهور و الحلبي على وجوبه له. لنا بعد عدم معقولية وجوب الشرط بدون المشروط قول أحدهما عليهما السلام فى صحيحة ابن مسلم فيمن طاف طواف الفريضة بغير طهر: يتوضأ و يعيد طوافه و إن كان تطوعاً توضأ و صلى ركعتين. للحلبى قول الصادق عليه السلام فى صحيحة ابن عمّار: لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف فإن فيه صلاة و الوضوء أفضل. و قول الكاظم عليه السلام فى صحيحة أخيه عليه السلام فيمن طاف ثم ذكر أنه على غير وضوء: يقطع طوافه و لا يعتد به.

واجيب بحمل الطواف على الواجب جميعاً.  
ثم الحق أنه شرط كماله لا صحته لصحيحة ابن مسلم.

### الثالث: مناسك الحج كلها إلا الطواف و صلاته

لصحيحة ابن عمّار و ما ورد في مسائل عليّ عن أخيه عليه السلام من عدم صلاحية شيء منها إلا بالوضوء محمول على الندب.

### الرابع: تلاوة القرآن للتعظيم و الشهرة

و منع الكاظم عليه السلام ابن الفضيل منه بدون التوضؤ كما في قرب الاسناد و قول عليّ في حديث الأربعمائه كما في الخصال: لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهر حتى يتطهر، و في بعض النسخ: لا يقرب العبد الخ.

و ضعف المستند في هذه المواضع لا يمنع العمل لانجباره به مع جواز التسامح في أدلة السنن.

### : حمله للتعظيم و الشهرة و خبر الخصال على إحدى النسختين

و ما تقدّم من خبر ابن الجنيد  
لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦٠  
لتعين حمل النهي عن الحمل فيه على الكراهة.

### السادس: منه المندوب

للتعليين مع أولويته بالاشتراط من سابقه.

### السابع: كتابته

للتعظيم و صحيحة عليّ بن جعفر على أحد الحملين.

### : تعليقه

لخبر ابن عبد الحميد.

### التاسع: صلاة الجنائز

لقول الكاظم عليه السلام في خبر عبد الحميد بن سعد بعد سؤاله عن الصلاة عليها بدون الوضوء: تكون على طهر أحبّ إليّ.  
و ممّا ينفي وجوبه قول الصادق عليه السلام في موثقة يونس: إنّما هو تكبيرٌ و تسييحٌ و تحميدٌ و تهليلٌ كما تكبر و تسبح في بيتك على غير وضوء.

و قول أحدهما في خبر ابن مسلم بعد سؤاله عمّن تفجأه الجنازة و هو على غير طهر: فليكبّر معهم.

### العاشر: إدخال الميت في قبره

لقول الصادق عليه السلام في خبر ابن مسلم و الحلبي: توضع إذا أدخلت الميت القبر.  
و قول الرضا عليه السلام: توضع إذا أدخلت القبر الميت.  
و محمولان على النذب لصحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام.

### الحادي عشر: طلب الحاجة للشهرة

، و قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان: من طلب حاجة و هو على غير وضوء فلم تقض فلا يلومنّ إلا نفسه.  
قيل؛ لا يفيد رخصة الوضوء للطلب بل كون الطلب عند التوضؤ بوضوء ثبت شرعيته.  
قلنا: تشكيك في مقابلة الضرورة لظهوره في الترغيب على الوضوء كظهور قولهم عليهم السلام: من خرج في سفر و لم يدر العمامة  
تحت حنكه فأصابه ألم فلا يلومنّ إلا نفسه، و من تعمم و لم يتحنك فأصابه داء إلخ، و من اعتم و لم يدر العمامة إلخ، في الترغيب  
على الإرادة عند السفر و التعمم.

### عشر: زيارة القبور

و لم نعثر على مستند له سوى الشهرة و كان الحكم يخصّ مقابر المؤمنين.  
و قيل: ورد بذلك خبر و ما عثرنا عليه.

### الثالث عشر: دخول المساجد

لمرسلة الفقيه في التوراة: إن بيوتى في الأرض المساجد فطوبى لعبدٍ تطهر في بيته ثم زارنى.  
و قول الصادق عليه السلام في خبر مرازم كما في المجالس: من أتاها أى المساجد متطهراً طهره الله من ذنوبه و كتب من زواره.  
و يتأكد الاستحباب إذا أراد الجلوس لقول الباقر عليه السلام في رسالة العلاء: إذا دخلت المسجد و أنت تريد أن تجلس فلا تدخله إلا  
طاهراً.

### الرابع عشر: التأهب

للفرض لما أورده في الذكرى من قولهم عليهم السلام: ما وقر الصلاة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت، و لاستحباب الصلاة في  
أول وقتها لقولهم: صلّ الفريضة حين دخل الوقت.  
و توقّفه على الوضوء قبله.

قيل: الظاهر حمل الأول على العرفى دون الحقيقى لتقدم الحقيقه العرفيه على اللغويه و الصلاة في أول وقتها العرفى لا يتوقف على  
الوضوء قبل وقتها.

قلنا: العرفى لا يباين الحقيقى و إن كان أعم منه فحملة على العرفى لا يوجب خروجه.

قيل: لو سلّم عمومه كان معارضاً بعمومى المنطوق و المفهوم فى الآيه و الخبر لدلالتهما على و جوب الوضوء عند القيام و عدمه بدونه و إن حصل له وضوء التأهب و حملهما عليه ليس أولى من العكس.  
قلنا: أولى لاعتضاده بالشهرة، مع أنّ التأهب قيام إلى الصلاة حقيقته على أنّ خبر التوقير ظاهر فى استحباب التأهب و إن لم يصلّ فى أول الوقت.

### الخامس عشر: الكون [على الطهارة]

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦١  
على الطهارة؛ أى مجرد البقاء عليها من دون قصد شىء آخر من غاياته؛ لأنه غاية برأسها مطلوبة و إن ترتّب عليه الرفع و سائر الغايات و هذا مرادهم من كون الوضوء مستحباً لنفسه، فلو قصد الكون مطلقاً صحّ و ترتّب عليه الرفع و الاستباحة تبعاً و لو قصداً معه حصلاً أصالة و لو نوى خصوص بعض الغايات ترتّب عليه الكون بالتبع.  
قيل: كون الكون غاية برأسها ممنوع إذ حصول حالة من الوضوء سوى صحّة إيقاع الغايات المذكورة أو كمالها غير معلوم و أكثر ما ورد فى الأخبار من الطهر محمول على نفس الفعل و ما لا يمكن حمله عليه يوز أن يُراد منه الصحّة المذكورة، و على هذا فيدخل الكون حسب سائر الغايات إذ لا محصل له سوى صحّة إيقاعها.

قلنا: تغايرها بالقصد و المفهوم و إن كانت لازمة فى الخارج و إمكان قصده من حيث هو من دون إرادتها ممّا لا ريب فيه فيحصل التفرقة، على أنه لو سلّم العيية كان بمعنى الصحّة الشاملة لصحّة كلّ غاية فيحصل التفرقة بينها و بين خصوصيات الغايات بالكليّة و الجزئية ثمّ الحجّة على استحبابه بعد الشهرة بل الوفاق قول الصادق عليه السلام فى صحیحته ابن عمّار الوضوء أفضل على كلّ حال، و هذا يصلح حجّة لجميع موارد استحبابه و عدم وجود قوله على كلّ حال فى التهذيب غير قادح إذ وجوده فى الاستبصار يكفى لإثبات المطلوب، و ما أورده الراوندى فى نوادره و الديلمى فى إرشاده و الشيخ فى أماليه و الأحسانى فى عواليه من قول على عليه السلام: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله إذا بالوا توضّئوا أو تيمّموا مخافة أن يدرّكهم الموت.

و من قول النبى صلى الله عليه و آله: قال الله تعالى: مَنْ أحدث و لم يتوضّأ فقد جفانى.  
و من قوله صلى الله عليه و آله لأنس: أكثر من الطهور يزد الله فى عمرك و إن استطعت أن تكون بالليل و النهار على طهارة فافعل فإنّك تكون إذا متّ على طهارة شهيداً.

و من قوله صلى الله عليه و آله: الطهارة تدرّ عليك الرزق.

و يعضده قوله سبحانه: «وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» و ما ورد فى فضل الوضوء و ثوابه مطلقاً أو معيّناً.

### السادس عشر: النوم

، لقول الصادق عليه السلام فى خبر ابن كردوس: مَنْ تطهّر ثم آوى إلى فراشه بات و فراشه كمسجده.  
و أورده البرقى فى محاسنه عن ابن غياث بزيادة قوله: فإن ذكر أنّه ليس على وضوء فيتمّم من دثاره كائناً ما كان لم يزل فى صلاة ما ذكر الله.

و فى معانى الأخبار عن سليمان عن النبى صلى الله عليه و آله: مَنْ بات على طهره فكأنما أحيا الليل.

### السابع عشر: جماع الحامل

لما في العلل و المحاسن من نهى النبي صلى الله عليه و آله عنه بدونه معلماً بكون الولد أعمى القلب بخيل اليدين.

### الثامن عشر: الدخول على أهله من السفر

لما أورده الصدوق في المقنع من قول الصادق عليه السلام: مَنْ قدم من سفر فدخل على أهله و هو على غير وضوء فرأى ما يكره فلا يلومنّ إلا نفسه.

### التاسع عشر: تغسيل الجنب الميت و إتيان غاسله أهله

لحسنه شهاب عن الصادق عليه السلام و قول الرضا عليه السلام: إذا أردت أن تغسل ميتاً و أنت جنبٌ لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦٢ فتوضاً للصلاة ثم اغسله و إذا أردت الجماع بعد غسلك الميت من قبل أن يغتسل من غسله فتوضاً ثم جامع.

### العشرون: نوم الجنب

، لقول الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي بعد سؤاله عنه: يكره ذلك حتى يتوضأ. و قوله في موثقة سماعة بعد سؤاله عن الجنب يريد النوم: إن أحب أن يتوضأ فليفعل و الغسل أفضل من ذلك و إن هو نام و لم يتوضأ و لم يغتسل فليس عليه شيء. و قوله عليه السلام في خبر: أنا أنام على ذلك حتى أصبح و ذلك إنني أريد أن أعود؛ لا يفيد أزيد من نومه على الجنابة فكونه بعد الوضوء ممكن، و ربما قيل كراهة النوم بدونه إذا لم يرد العود لئلا يلزم تركه الأفضل بالنظر إلى الموثقة.

### الحادي و العشرون: أكل الجنب

، لقول الباقر عليه السلام في خبر الحلبي: إذا كان الرجل جنباً لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ. و قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن عبد الله بعد سؤاله عن أكل الجنب بدون الوضوء: أناله كسل و لكن ليغسل يده و الوضوء أفضل. قوله: و أناله كسل كأنه تصحيف و كان انا ليغتسل أو منقول عن السنة الحاضرين أي أنكم تكسلون عن الوضوء.

### الثاني و العشرون: جماع المحتلم

، و لم يقف على مستنده و الاحتجاج عليه بقول النبي صلى الله عليه و آله في مرسله الفقيه: يكره أن يغشى الرجل المرأة و قد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي رأى الخ، غفلة.

### الثالث و العشرون: جماع المجامع

، لقول الرضا عليه السلام كما في كشف الغمّة: كان أبو عبد الله إذا جامع و أراد أن يعاود و توضأ وضوء الصلاة.



## الرابع والعشرون: وطى جارية بعد وطى أخرى

لقول الصادق عليه السلام في مرسله التميمي: إذا أتى الرجل جاريته ثم أراد أن يأتي الأخرى توطأ.

## الخامس والعشرون: ذكر الحائض وقت الصلاة

على الحق المشهور والصدوق على الوجوب.

لنا بعد أصل البراءة قول الصادق عليه السلام في حسنة الشحام: ينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة فتذكر الله تعالى مقدار ما كانت تصلّي.

ولفظه ينبغي ظاهرة في الاستحباب.

وقوله في خبر معاوية: تتوضأ الحائض إذا أرادت أن تأكل وإذا كان وقت الصلاة توطأت الخ.

والمقارنة مع الوضوء للأكل قرينه الاستحباب للصدوق قول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة: إذا كانت المرأة طامثاً فلا تحل لها الصلاة وعليها أن تتوضأ الخ، وقوله في حسنة ابن مسلم: ولكنها تتوضأ في وقت الصلاة الخ.

قلنا: الترجيح للأولين لاعتضادهما بالأصل والعمل على أنه مع التعارض والتساقط يبقى أصل الرجحان ولا دليل على الزائد.

## السادس والعشرون: التجديد

واستحبابه في الجملة مجمع عليه ويدل عليه المراسيل الأربع للصدوق أن النبي صلى الله عليه وآله يجدد لكل صلاة وأن التجديد لصلاة العشاء يمحو لا والله وبلى والله وأن الوضوء على الوضوء نور على نور وأن من جدد وضوءه بغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار.

وقول الصادق عليه السلام في مرسله سعدان: الطهر على الطهر عشر حسنات.

وقول علي عليه السلام

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦٣

كما في الخصال والمحاسن: الوضوء بعد الطهور عشر حسنات فتطهر.

وما في خبري سماعة عن الكاظم عليه السلام من كون الوضوء للمغرب كفارة لما مضى من ذنوبه في يومه إلا الكبائر وللصبح كفارة لما مضى من ذنوبه في ليله إلا الكبائر وفي أحدهما قال ذلك بعد تجديد الوضوء للمغرب وأمره سماعة به ثم استحبابه بتجدد الصلاة وإن كانت نافله أو ثالثة ورابعة مما لا ريب فيه لعموم الأخبار وظاهر الوفاق وقول الصادق عليه السلام في موثقه ابن بكير: إذا استيقنت أنك قد توطأت فأياك أن تحدث وضوء أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت؛ محمول على التوضؤ بدون تيقن الحدث على جهة الابتداء واعتقاد بطلان الأوّل وبدونه بأن يجدد لواحدة مرّة أو أكثر؛ ففي ثبوت الحكم وسقوطه وجهان والفاضل اختار الأوّل في الأوّل وتوقف في الثاني، والشهيد اختار الثاني في الثاني وتوقف في الأوّل للفاضل إطلاق أكثر الأخبار وللشهيد الأصل وموثقه ابن بكير واذ انه إلى الكثرة المفرطة والتزام استحباب تتالي التجديدات من دون تخلل فعل بينها إلى آخر الوقت في غاية البعد والظاهر الأوّل مطلقاً للإطلاقات وبعض التقييدات لا ينافيها؛ لأنه بيان أظهر الأفراد والأصل لا عبرة به بعد الدليل والموثقه قد عرفت المراد منها وحديث الكثرة المفرطة لا يخفى ما فيه فإنّ المعبر في أمثال المقام مراعاة العرف والعادة ثم الصدوق حمل ما ورد في مرّات الوضوء من قولهم والثالثة لا يؤجر على التجديد الثاني وشبهه بالأذان الثاني للعصر وظاهر تشبيهه بقيد إرادة التجديد الثاني لصلاة واحدة لا مطلقاً وعلى ما ذكر تشترك كل غاية مع الصلاة في استحبابه التجديد له مرّة أو أكثر، والشهيد رجح عدمه لسجود

التلاوة و الشكر و كل ما لوضوء شرط لكماله للأصل و احتمال ثبوته للطواف لمساواته الصلاة و ضعفه ظاهر ممّا مرّ.

### تذنيب: للوضوء المستحبّ أقسام اخر باعتبار السبب دون الغاية

فإنّ بعض الأشياء ببعضه قطعاً فيجب استثنائه لما يجب له و يندب لما يندب و بعضها و إن لم ينقضه لكن بعض الظواهر دلّ على استحبابه بعده لأيّ غاية كان و ذلك كالقئ و الرعاف و التخليل المخرج للدم إذا كرهها الطبع و المذى و مسّ الفرج و الكذب و الغضب و الغيبة و الظلم و التقييل بالشهوة و خروج البلبل بعد الاستبراء و تأخر الاستنجاء بالماء عن التوضؤ و الفهقهة في الصلاة عمداً و الزيادة على أربعة أبيات شعر باطل.

### تنبيه: الحدث حالة باطنية تمنع صحّة بعض الامور أو كماله و الطهارة ضدّه الرفع له

و برفعه تحصل الإباحة أو الكمال فكأنّه سببهما المتقدّم ذاتاً.

### فصل: مندوب الوضوء إن جامع أكبر الحدثين لم يبيح الفريضة

#### إشارة

وفاقاً و إلّا فإن قصد به النافلة أباحها كذلك لرفعه الحدث إذ المنع فيها كان لأجله فرفعه يوجب رفعه و هو يقتضى الإباحة لما مرّ لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦٤

في التنبيه و يعضد حكاية الإجماع من الفاضل و الحلى و إن قصد به غيرها فالحقّ رفعه الحدث و إباحته الصلاة مطلقاً وفاقاً للأكثر لا فيما هو شرط الصحّة دون المطلق و المجدّد و ما للكمال و الكون و التأهب كالمبسوط و لا غيرهما المكمل فقط كالنهاية و لا فيهما و فيما للكون دون البواقي كالذكرى و لا في غير المطلق كالمنتهى و لا في غير المجدّد كالتذكرة و لا عدمه مطلقاً كالحلى ثمّ الخلاف كما حرّر في رفعه الحدث و إباحته الصلاة لا مجرد صحّته أى كونه واقعاً على الوجه المأمور به لعدم الخلاف فيه.

لنا أنّ المتيقّن من حقيقة الوضوء ليس إلّا الأفعال المعيّنة بقصد القربة و تحقّقها في المذكورات بأسرها ظاهر و غيرها من الرفع و الاستباحة خارج عن حقيقته كما يأتي؛ ففي كلّ منها شرعيّة تحقّق حقيقة وقوع الحدث و يبيح الصلاة لعدم اشتراطها بأزيد من طهارة صحيحة و بذلك يظهر صحّة الاستدلال بأنّه متى شرع الوضوء كان رافعاً إذ لا معنى لصحّته إلّا ذلك و إذا انتفى الحدث انتفى وجوبه للصلاة و الإيراد عليه بجواز كون الغرض من شرعيّته ترتّب تلك الغاية عليه و إن لم يكن رافعاً كما في الأغسال المندوبة عند الأكثر مدفوع بما مرّ من إيجاب شرعيّة لتحقق حقيقته، و معه يبيح كلّما يشترط به ثمّ ما يدلّ على أنّ حقيقة الوضوء ما ذكر بعد الصدق العرفى ما ورد في بيان وضوء الحجج عليهم السلام من الاقتصار على غسل الأعضاء و مسحها من دون التعرّض لشيء آخر، و ما في حسنة ابن اذينة الطويلة الواردة في بدو الصلاة من قوله: ثمّ أوحى الله يا محمد ادن من ماء فاغسل مساجدك و طهرها و صلّ لربّك.

و قوله: ثمّ أوحى أن اغسل وجهك ثمّ اغسل ذراعيك ثمّ امسح رأسك بفضل ما بقى من يديك من الماء و رجلك ثمّ أمره بالقيام إلى الصلاة.

و قول الرضا عليه السلام في خبر ابن سنان: علّمه الوضوء التي من أجلها صار على العبد غسل الوجه و اليد و مسح الرأس و القدمين فلقيامه بين يدي الله من دون تعرّضه لشيء آخر.

و في خبر آخر: فرض الله على آدم و على ذريته تطهير هذه الجوارح الأربع، الخ.

و لنا ما ورد من حكمهم بإعادة الصلاة لخلل في الوضوء و عدمها بدونه من غير استئصال عن أقسامه.

و قوله في صحیحة زرارة: لا صلاة إلا بطهور.

دلّ على كون الشرط مطلق الطهور و صدقه على الأفعال المقررة ظاهر فيخرج غيره إلا ما ثبت كالتقصير و القربة و ما دلّ على عدم نقضه إلا بالحدث كقوله عليه السلام في صحیحة الأشعري: لا ينقض الوضوء إلا حدث.

و قوله عليه السلام في صحیحة زرارة: لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك و النوم.

دلّ على أنّ كلّ وضوء لا يجامع الحدث و إلا لم يحكم عليه بعدم انتقاضه إلا بالحدث و ما لا يجامعه يكون رافعاً يصحّ به الدخول في الصلاة و غيرها.

قيل: لعلّ لا يجامع الحدث المنويّ دون غيره، و بتقرير آخر عدم الانتقاض يقتضى استحباب ما ثبت ترتبه عليه لا ترتب المترتب على كلّ وضوء.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦٥

قلنا: الحدث كما مرّ واحد باطنى يمنع عن كلّ مشروط بالطهارة صحّة أو كمالاً و لا يختلف باختلاف الغايات فإن تحقّق منع الكلّ و إن ارتفع جاز الكلّ و التفرقة باطلة، و لنا قوله عليه السلام في موثقه ابن بكير عن أبيه: إذا استيقنت أنّك قد توضأت فإياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتّى تستيقن أنّك قد أحدثت.

و في الكافي هكذا: إذا استيقنت أنّك قد أحدثت فتوضأ و إياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتّى تستيقن أنّك قد أحدثت؛ حدّر عن التوضؤ مع تحقّق ما يصدق عليه الوضوء إلا مع تيقن الحدث فيفيد كفاية كلّ وضوء للصلاة من دون حاجة إلى إحداث وضوء آخر لأجلها، و ليس في طريق الخبر من يتوقّف في شأنه إلا ابن بكير و أبوه، و ابن بكير ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه و وثقه عنه أئمّة الرجال و ظاهر الشيخ وفاق الجماعة على العمل بروايته فلا توقّف في شأنه، و يؤيّد به رواية الأجلّة كابن أبي عمير و صفوان و أمثالهما عنه و أبوه مشكور مستقيم و قد ورد في شأنه مدائح عظيمة، فالحقّ قبول رواياته بل عدّها من الصحاح لو لا قاذح من غير جهته.

و بالجملة لا ريب في كون الخبر من الموثقات و هي عندنا ناجحة ثمّ دلالة النسخة الاولى على المراد ظاهرة و على الثانية إن كان المراد من الجزء الأوّل الأمر بالوضوء مع تيقن الحدث و من الثانى النهى عن وضوء آخر إلا مع تيقنه فكذلك، و ما قيل إن قوله: فتوضأ، أمرٌ ظاهره الوجوب فالمنع عن الوضوء بعده منع عنه بعد وضوء واجب فلا يفيد المدعى و لا يخفى و ههنا و إن كان المراد من الأوّل ما ذكر و من الثانى ما يستفاد من مفهومه؛ أعنى المنع من الوضوء مع الشكّ في الحدث لم يفد المراد و وجه ظاهره، و ربما قيل بإفادته له إذ لا يقين بالحدث في محلّ النزاع بجواز أن يكون الوضوء السابق رافعاً له و رد بحصول اليقين بالحدث المتقدم عليه و لا يقين برفعه له و اليقين لا ينقضه إلا اليقين فيبقى حكم الحدث المتيقن فلا يكون الوضوء بعد الوضوء السابق ممّا حدّر عنه لمصادفة اليقين بالحدث.

و لنا أيضاً حكاية الإجماع من المدارك و نقله حكايته من بعضهم و كان مراده بالبعض غير الحلى؛ لأنّه و إن قال و يجوز أن يؤدّى بالطهارة المندوبة الفرض من الصلاة بدليل الإجماع من أصحابنا لكنّه مخصّص بما إذا قصد بها النافلة و رفع الحدث لقوله الآخر: و إجماعنا منعقد على أنّه لا يستباح الصلاة إلا بتيّئه رفع الحدث أو استباحة الصلاة، و أمّا التوضؤ بتيّئه دخول المساجد أو الكون على الطهارة و الأخذ في الحوائج فلا يرتفع به حدثه و لا يستباح به الدخول في الصلاة و ربما حمل ذلك على أنّ الوضوء لهذه الامور بدون كونه رافعاً و مباحاً لا يصحّ إلا أنّه يصحّ و لا يبيح و هو كما ترى، و كلام الفاضل في التذكرة أيضاً يومئ إلى نقل الإجماع حيث قال: يجوز أن يصلّى بوضوء واحد جميع الصلوات فرائضها و مسننها ما لم يحدث سواء كان الوضوء فرضاً أو نفلاً و سواء

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦٦

توضاً لنافله أو فريضة قبل الوقت و بعده مع ارتفاع الحدث بلا خلاف و ظاهر قوله لنافله أو فريضة يفيد أن الإجماع فى الوضوء للصلاة و جريان تلك الأدلة فى جميع الأقسام المذكورة ظاهر لشرعية كل منها فيكون رافعاً مبيحاً، و المراد برافعية المجدد كفايته لو ظهر خلل فى الأول و الوضوء المطلق إن اريد به الوضوء للكون فجليه الحال فيه واضحة و إن اريد به غيره كما يظهر من الفاضلين و غيرهما كان الفرق بينهما باعتبار قصد الكون و عدمه فى التية، فالمعتبر فى المطلق مجرد القصد مع القربة من دون قصد غاية و هو الوضوء المستحب لنفسه قبل الوقت على القول بالوجوب الغيرى و لا ريب فى شرعيته لإطلاق الظواهر المذكورة فى الوضوء للكون و الظاهر اتحادهما فى الحقيقة كما لا يخفى وجهه، هذا و للمبسوط أن ما هو شرط الصحة يلزمه رفع الحدث إذ المنع كان لأجله فرفعه يكون برفعه بخلاف البواقي، و للذكرى كون المكمل مثله بخلاف غيرهما، و للمنتهى غير المطلق لثبوته بالنص رافع بخلاف المطلق و للتذكرة غير المجدد وارد على الحدث فيرفعه بخلاف المجدد، و جواب الكل على ما ذكرنا ظاهر و يأتى فى المجدد و المكمل زيادة توضيح و للحلى توقف الرفع و الاستباحة على قصدهما فى التية فلا يحصلان بدون و رد بالمنع كما يأتى، و اقتضاء عموم الآيه و الخبر و جوب الوضوء عند القيام إلى الصلاة و إن حصل وضوء مندوب فلا يصح الاكتفاء به و رد بتخصيصهما بالمحدثين إجماعاً و التزام كون المتوضى به محدثاً قد ظهر فساد.

قيل: قوله عليه السلام: لا صلاة إلا بطهور يفيد اشتراط الصلاة بالطهور اليقيني و هو فى المبحث غير حاصل.

قلنا: المتيقن اشتراط ما يصدق عليه الطهور و هو حاصل و التكليف بأزيد منه غير ثابت فيحصل اليقين بالبراءة لحصوله بامتثال ما علم به الشغل.

### تنبيه: موجبات الوضوء هى الأحداث المعينة

و الحدث يُطلق على نفس الامور الموجبة للطهارة و هو المراد هنا، و على الأثر الحاصل منها و يعبر عنها بالموجب لإيجابها الوضوء عند وجوب الغاية و بالناقض لورودها على الطهارة و بالسبب لكونها أوصافاً دالة على المخاطبة بالوضوء و لو بالقوة فلا يخرج حدث الصبى و المجنون و الحائض إذ لتخلف الشرط أو وجود المانع لا يقدح فى السببية فيبين الأولين عموم من وجه، و الثالث أعَمّ منهما مطلقاً.

قيل: الجنابة ناقضة للوضوء و ليس سبباً له و كذا وجود الماء بالنسبة إلى المتيمم، فالنسبة بين الأخيرين كالأولين لا الطرفين.

قلنا؛ الكلام إن كان فى بواعث الوضوء كما هنا فالجنابة سبب لما يقوم مقامه فتعميم السبب يندفع النقض و إن كان فى بواعث الطهارة كما فى عبارة بعضهم، فالجنابة سببها على أن النقض بالأمرين معاً غير مستقيم إذ على الأول لا يرد الثانى و على الثانى لا يرد الأول.

### فصل: وجوب الوضوء [بخروج أحد الثلاثة من المخرج الطبيعى مجمع عليه]

#### إشارة

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦٧

بخروج أحد الثلاثة من المخرج الطبيعى مجمع عليه و لو بدون الاعتياد، و النصوص به مستفيضة بلا معارض مثل ما دل على عدم انتقاضه إلا بما خرج من الطرفين كالأخبار الثلاثة لأبى الفضل و أبى بصير و ابن الحر عن الصادق عليه السلام، أو به و بالنوم كصحيحة زرارة عن أحدهما عليهما السلام، قيل: مقتضاها حصر الناقض فى الخارج و النوم مع حصوله بالسكر و الإغماء و كون مطلق الخارج ناقضاً؛ لأن ما من أدوات العموم و عدم النقض بالخارج من أحد الطرفين لتعليقه على الخروج منهما.

قلنا: حكم السكر والإغماء يعلم من حكم النوم من باب التنبية و الموصول هنا للعهد دون العموم، و المراد بالطرفين كل واحد لا كليهما لاستحالة خروج خارج منهما معاً أو أحد بالثلاثة كصحيحة زرارة و خبر ابن آدم عن الصادق و الرضا عليهما السلام أو بها و بالمنى و النوم إذا ذهب العقل و لم يسمع الصوت كصحيحة زرارة عن الصادقين عليهما السلام أو بريح يسمع صوتها أو يجد شتمها كصحيحة ابن عمّار و خبر البصرى عن الصادق عليه السلام أو يحدث بسمع صوته أو يجد ريحه كصحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام أو بالحدث و النوم حدث كصحيحة الأشعري عن الصادق عليه السلام.

## فروع:

الأول: غير الطبيعي إن كان خلقياً فكالطبيعي وفاقاً و إن لم يعتد و لم ينسّد الطبيعي و إلا فإن انسّد فكذلك و لو بدون الاعتياد و اشرطه كظاهر النهاية لا عبرة به و كان المناط في صورتين فنوى الجماعة مع حكاية الإجماع من المنتهى و غيره إذ الاحتجاج بصدق الطرف أو السبيل ضعيف لظهوره في الطبيعي و تقييده في بعض الأخبار بكونه من النعمة يؤكده إذ غيره من النعمة دون النعمة، و بتقيق المناط أضعف إذ المستفاد من النصوص حصول النقض بالخروج من الطبيعي و ليس فيها نصّ أو إيماء إلى علمه موجودة في غيره حتى يجوز التعدى، و لذا يتأتى الإشكال إذا انسّد الطبيعي و خرجت العضلة من الفم لعدم القطع بشمول الإجماع لهذه الصورة و إن لم ينسّد فالظاهر عدم نقضه مطلقاً وفاقاً لظاهر الشرائع و بعض الثالثة لا ينقضه مطلقاً كالسائر و التذكرة و أكثر الثانية و لا مع الاعتياد كالمعتبر و المنتهى و الذكرى و لا أن خرج من تحت المعدة لا فوقها كالمبسوط.

لنا بعد الأصل حصر الناقص في الأخبار بالخارج من الطرفين أو السيلين الأسفلين مع التقييد بكونهما من النعمة و عدم صدقهما على المنقح ظاهر، و تفسير الطرفين في صحيحة زرارة عن الصادقين عليهما السلام بالذكر و الدبر يؤكده قبل النظر في الأحكام مقصور على المتعارف الشائع دون الفرد النادر، فلعل الحصر مبني على ذلك فيبقى حكم النادر في معرض الجهل.

قلنا: دلالة الحصر ليست من المطلق حتى تنصرف إلى الشائع إلا أن يجعل إضافياً و هو تجوز إذ الحصر حقيقة في الحقيقي. و لنا استفاضة النصوص بعدم انتقاض اليقين بالشك كقول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة: فإنه على يقين من وضوئه و لا ينقض اليقين أبداً بالشك و لكن ينقضه يقين آخر، و قوله في صحيحة الأخرى: فليس

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦٨

ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً، و قول أحدهما عليهما السلام في صحيحة الأخرى: و لا ينقض اليقين بالشك و لا يدخل الشك في اليقين و لا يختلط أحدهما بالآخر، الخ.

و قول عليّ في حديث الأربعمائة: من كان على يقين فشكك فليمض على يقينه فإنّ اليقين لا يدفع بالشك.

و قول الصادق عليه السلام في ثوب الذمى: فلا بأس أن يصلّى فيه حتى يستيقن أنه نجسه.

و قوله في موثقة ابن بكير: إذا استيقنت أنك قد توضأت الخ.

كما مرّ، و قوله في موثقة ابن صدقة: و الأشياء كلّها على هذا؛ أي الإباحة حتى يستيقن لك غير هذا.

و ما في مكاتبة القاساني من قوله عليه السلام: اليقين لا يدخل فيه الشك.

و قس عليها أمثالها، و مقتضاها استصحاب الطهارة السابقة السابقة، بل كلّ حكم شرعى إلى القطع بالمزيل و لا قطع في البحث.

قيل: المفهوم منها عدم النقض بالشك في وجود ما ثبت كونه حدثاً أي في وجود المزيل القطعي لا- بالشك في حديثه ما يتيقن وجوده؛ أي في كون الشيء مزيلاً مع القطع بوجوده، و حاصله حجّية الاستصحاب في موضوع الحكم دون نفسه.

قلنا: إطلاق اللفظ يتناول صورتين فالتخصيص تحكّم.

قيل: عموم الآية يفيد وجوب الوضوء عند كلّ قيام خرج ما أخرجه القطع فيبقى الباقي و منه القيام بعد الوضوء المتعقب بالحدث

المتنازع فيه.

قلنا؛ مخصّص بما مرّ من الاستصحاب و حصر الناقض و لو كان المراد إذا قمتم من النوم كما دلّت عليه المؤثقة و حكى عليه إجماع المفسرين في المنتهى سقط هذا القول رأساً.

قيل: يجب تحصيل اليقين بالبراءة في التكليف الثابت فالوضوء هنا واجب لما ثبت من اشتراط الصلاة بالطهارة، و هنا شكّ في بقائها. قلنا: لو علم جوابه مراراً للمخالف الأول ما تقدّم من عموم الآية و وجوب تحصيل البراءة و جوابه قد علم، و قوله تعالى: «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» \* (٣٢) و هذا و إن ورد في التيمّم لكن الوضوء مثله في هذا الحكم.

و اجيب بظهور الغائط هنا في معناه الأصلي و المجيء في التغوّط من الموضع الطبيعي لشيوعه و تبادره و لوضع الظهور لم يكن ظاهراً في الأعمّ فيحصل الشكّ و يرجع إلى الأصل و المسلمّ و وجوب تحصيل البراءة اليقينية في القدر المتيقّن دون المشكوك كما مرّ مراراً و ما دلّ على النقض بخروج مطلق الثلاثة كصحيحة زرارة و خبر زكريا بن آدم عن الصادق و الرضا عليهما السلام.

و اجيب بعدم كونها ناقضة بمحض دواتها بل مع وصفها المتعلّق بها فينصرف إلى المعهود الغالب أي خروجها على الوجه الطبيعي، و للثاني شمول الآية و الأخبار للمعتاد دون غيره.

قلنا: المسلمّ شمولها للمعتاد لأكثر الناس لا لبعضهم، و للثالث صدق الغائط على الخارج من تحت المعدة فيشملة الآية و الأخبار بخلاف الخارج من فوقها.

و اجيب بمساواتهما في صدق الاسم و منع الشمول لانصرافهما إلى الشائع المعهود.

الثاني: المرجع في الاعتياد على اعتباره إلى العرف لأنه المحكم في مثله و تحديده بالمرتين غير ثابت و قياسه على الحيض فاسد؟؟؟

(٣٢). النساء: ٤٣.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٦٩

الشكّ في خروج الريح غير ناقض لما تقدّم من عدم نقض اليقين بالشكّ و قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن عمّار: إنّ الشيطان ينفخ في دبر الإنسان حتّى يخيل إليه أنّه قد خرج منه ريح و لا ينقض وضوءه إلّا ريح يسمعها أو يجد ريحها. و قوله في خبر البصري: إنّ إبليس يجيء فيجلس بين اليتي الرجل فيفسو ليشكّكه و اليقين به ناقض و إن لم يكن له صوت و ريح و تقييد الناقض منها في صحيحة زرارة و ابن عمّار و خبر البصري بالوصفين محمول على حال الشكّ دون اليقين أو مخصوص بمن يتبع تخيل الشيطان و وساوسه أو خارج مخرج الغالب، أو المراد ما من شأنه الاتّصاف بهما، و يدلّ على الأوّل ما أورده في المعتمد عن الصادق عليه السلام: إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج ريح أم لا، فلا يخرج من المسجد حتّى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً.

و قول الرضا عليه السلام: فإن شككت في ريح أنّها خرجت منك فلا تنقض من أجلها الوضوء إلّا أن تسمع صوتها أو تجد ريحها و إن استيقنت أنّها خرجت منك فأعد الوضوء سمعت وقعها أو لم تسمع و شممت ريحها أو لم تشمّ.

و بالجملة لا عبرة بالمفهوم المذكور لمخالفته هذين الخبرين و سائر المطلقات و عمل الكلّ إذ ما عثرنا على عامل به من أهل الفتوى و قد سمعنا أنّ بعض من عاصرناه ممن لا يعاب به كان يعمل به.

الرابع: عدم النقض بخروج الريح من الذكر مجعّ عليه و إن وجد له صوت و ريح و من قبل المرأة أصحّ القولين و لو مع الاعتياد خلافاً للفاضلين.

لنا الأصل و تعين الحمل على المعهود و هما صدق التسمية و وجود المنفذ إلى الجوف و لا يقيدان بدون الخروج على الوجه المعهود بظهور الأخبار في النقض به على أنّها لو كانت مجعلة بالنسبة إلى غيره لم يثبت النقض به على أنّها لو كانت مجعلة بالنسبة إلى غيره



لم يثبت النقص لما علم من عدم وجوب الإتيان بالأفراد المشكوكه.

الخامس: خروج المقعدة الملوثة و عودها غير ناقض وفقاً للشهيد وغيره إذ الناقض هو الخروج المعهود أى خروج الخارج بنفسه منفصلاً.

السادس: الخارج من المخرجين إن استصحب ناقضاً نقض وإلا فلا، لقول الصادق عليه السلام في موثقه عمّار بعد سؤاله عن خروج حبّ القرع: إن خرج نظيفاً من العذرة فليس عليه شيء و لم ينقض وضوءه و إن خرج متلطّخاً بالعذرة فعليه أن يعيد الوضوء. و قول الرضا عليه السلام: كلّ ما خرج من قبلك و دبرك من دمٍ و قيح و صديد و غير ذلك فلا وضوء عليك و لا استنجاء إلا أن يخرج منك بول أو غائط أو ريح أو منى.

و الاحتجاج على الأول بمطلقات النقص غير جيّد لما علم من ظهور الخروج في المتعارف، و ممّا يدلّ على الثاني حصر النواقض في صحيحة؟؟؟

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧٠

في صلاته و لا ينقض ذلك وضوءه.

و قوله في خبر عبد الله بن يزيد: ليس في حبّ القرع و الديدان الصغار وضوء إنّما هو بمنزلة القمل و كان التقييد بالصغار لمخالطة الكبار غالباً بالفضلة.

و قوله في خبرى ابن أخى فضيل فيمن يخرج منه مثل حبّ القرع: ليس عليه وضوء و ليس في أحدهما لفظه ليس فتعين حمله على الملتطّخ أو التقيئة و ما دلّ على عدم إعادة الوضوء بخروج الصفرة و الندى من المقعدة بعد الاستنجاء و التوضؤ كخبر صفوان عن الرضا عليه السلام.

السابع: الجشاء غير ناقض بالإجماع و كأنه يشمل المتن إذا اعتيد خروج الفضلة من الفم كما في بعض الأمراض.

### فصل: انتقاضه بالنوم في الجملة ممّا أجمع عليه المسلمون

و خصّيه الشافعي بحال الانفراج و الحنفى بغير حال الصلاة مع التورّك أو الاضطجاع، و الحقّ وفاق أصحابنا عليه مطلقاً مع إبطاله العقل أو السمع و نسبة أحد التخصيصين إلى الصدوق غير مسلمة كما يأتي لنا قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ» أى من النوم لإجماع المفسرين و موثقه ابن بكير قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» ما يعنى بذلك؟ قال: إذا قمتم من النوم، قلت: ينقض النوم الوضوء؟ قال: نعم إذا كان يغلب على السمع و لا يسمع الصوت.

و ما تقدّم من صحىحتى زرارة و صحىحته المضمره: قد تنام العين و لا ينام القلب و الاذن فإذا نامت العين و الاذن و القلب فقد وجب الوضوء.

و قول علىّ عليه السلام في صحىحتى الشحّام و الحلبي: من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً وجب عليه الوضوء.

و قول الرضا عليه السلام في صحىحه ابن عبيد الله و ابن المغيرة بعد سؤاله عن النوم على الدابة: إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء.

و قوله في صحىحه ابن خلّاد: إذا أخفى عنه الصوت فقد وجب الوضوء عليه.

و قول الصادق عليه السلام في خبر سماعه بعد سؤاله عمّن ينام و هو ساجد: ينصرف و يتوضّأ.

و قوله في حسنه عبد الحميد: من نام و هو راکع أو ساجد أو ماش على أىّ الحالات فعليه الوضوء.

و قوله في خبر سعد: إذنان و عينان ينام العينان و لا ينام الاذنان و ذلك لا ينقض الوضوء فإذا نامت العينان و الاذنان ينقض الوضوء.

و إطلاق النوم فيها يتناول جميع الأحوال فيدفع التخصيص.

و لنا أيضاً قول الصادق عليه السلام في صحىحه ابن سنان بعد سؤاله عمّن نام و هو جالس: إن كان يوم الجمعة في المسجد فلا وضوء

عليه و ذلك أنه في حال ضرورة دلّ على وجوب الوضوء في غير الضرورة، ثم في الخبر إشكال و ينبغي حمله على صورة الشك في النقص بحيث لو كان في غير الضرورة استحَبَّ الوضوء و عندها سقط استحبابه أو على حال عدم التمكن على الخروج للتوضؤ للمزاحمة فيصلّى بالتيمّم و إذا أنقض الجمع و توضأ أعاد الصلاة و يمكن حمله على التقيّة لإيجاب خروجه مزاحمة الصفوف؟؟؟؟؟  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧١

ناقضاً عندهم و إمكان استناد النقص إلى غيره من الأسباب الخفيّة لعدم انحصار الناقض عندهم به لا يدفع إمكان ظنهم بأنه توضأ لأجله لظهوره و عدم علمهم بغيره من النواقض.

نعم، لا بدّ من تقييد هذا الحمل بوجوب إعادة الصلاة بعد ذلك إذ إيقاع عبادة فاسدة تقيّة لا يسقط إعادتها بعد رفعها.

و لنا أيضاً قول الصادق عليه السلام في صحيحة الأشعري: لا ينقض الوضوء إلّا حدث و النوم حدث.

قيل: لا يصحّ التمسك به إذ المقدّمة الاولى منه تتضمّن عقدين سلبي و هو لا ينقض الوضوء ما ليس بحدث و إيجابى هو ينقضه حدث و الحدث نكرة في الإثبات فيراد به فرد ما لا الطبيعة من حيث هي و لا جميع الأفراد كبراهها، و على التقديرين لا انتاج إذ على الأوّل ترتيب القياس إمّا من الثاني هكذا الناقض حدث و النوم حدث فلا اختلاف في المقدّمين أو من الرابع هكذا الحدث ناقض و النوم حدث، فالصغرى مهملة لا كليّة.

و اجيب بأنّ كلّ حدث لا يخلو عن مشترك فيه هو مطلق الحدث و عن خصوصيّة ليست حدثاً و إلّا كان ما به الاشتراك داخلياً فيما به الامتياز إلى ما يزاخر و ينقل الكلام إليه حتّى يلزم التيمّم و انتفاء الحديث عن المميّزات بنفى الناقضة عنها كما يوجب العقد السلبي، فالنقص مستند إلى مطلق الحدث و هو موجود في النوم بحكم الثانية فيكون النوم ناقضاً لاستلزام وجود العلة وجود المعلول، و حينئذ نقول: كلّما تحقّق النوم تحقّق الحدث و كلّما تحقّق الحدث تحقّق النقص فكّلما تحقّق النوم تحقّق النقص، و ردّ أولاً بمنع دخول المطلق في الخصوصية لو كان حدثاً لجواز عرضية لها إذ المشترك إن كان عرضياً لأفراده فالعرضية لازمة و إن كان ذاتياً لها فإمّا جنس لها أو نوع و تميّزها بالفصول أو المشخصات و على التقديرين لا يلزم من صدق الحدث عليها دخوله فيها ليفتقر إلى ما يزاخر لعرضية صدقه عليها لما ثبت في المنطق من كون الجنس عرضياً عاماً بالنسبة إلى الفصول فالامتياز بين الأنواع و الأفراد و بين الفصول و المشخصات المشتركة في معنى الحدث بنفس الذات لا بجزء مميّز لعدم الاشتراك في الجزء إذ الحدث جزء في الأولين و عارض في الأخيرين، و ثانياً بأنّ المسلم استلزام نفي الحديث عنها عدم استقلالها بالنقص لا عدم مدخلتها فيه ففيه في العقد السلبي عن غير الحدث محمول على الأوّل دون الثاني فيجوز كون الخصوصية جزء الناقض حتّى يكون الناقض ما تضمّنّها دون غيره لفوات جزء العلة، بل هذا متعيّن لأنّ صدق الأحكام الشرعيّة على؟؟؟؟؟؟

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧٢

فيما يصدق على الكليّة لازمة، فإن قيل: الخصوصية منفيّة بالأصل.

قلنا: لو اريد بالحدث ما صدق عليه من الأفراد لم يمكن نفيها بالأصل؛ لجواز أن يُراد بعضها إذ لا دليل على الكليّة و إلّا لم يفتقر إلى البيان، و لو اريد به الطبيعة لزم كون القضية طبيعته و هي مهجورة في العلوم، فلا يحمل عليها كلام الإمام عليه السلام.

و قيل: يمكن التوجيه بوجهين: أحدهما: أن يُراد بالحدث في العقد الإيجابي كلّ حدث كما في قوله تعالى: «عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَ أَخْرَتْ» (٣٣)، و قولهم: لا أحبّ إلّا عالماً و لا أبغض إلّا جاهلاً، فيصير في قوّة كلّ حدث ناقض و حينئذ إمّا يجعل صغرى للثانية ليكون من الشكل الرابع فينتج بعض الناقض نوم أو كبرى لها ليكون من الأوّل و كان الغرض منه بيان المقدّمين من دون ملاحظة الترتيب، و ردّ بعدم حمل النكرة المثبتة على العموم بلا دليل.

قيل: الحمل على فرد ما يخلو الكلام عن الفائدة.

قلنا: إفادة السلبي عدم النقص بغير الحدث.

فائدة.

قيل: يلزم الإغراء بالجهل.

قلنا: لو لم يبين في موضع آخر.

إنه وإن لم يستجمع شرائط القياس إلا أنه يستلزم المطلوب كقولهم: زيد مقتول بالسيف و السيف آله حديدية فينتج زيد مقتول بآله حديدية إذ مع قيام الدليل في بعض الصور على استلزامه المطلوب لا يضرّ عدم اجتماع الشرائط كما في قولنا: كلّ ممكن حادث و كلّ واجب قديم، فإنه يستلزم قولنا لا شيء من الممكن بواجب مع عدم اجتماعه الشرائط، و مثله الاستدلال على وجوب التسليم في الصلاة بقولنا: شيء من التسليم واجب و لا شيء منه في غير الصلاة بواجب.

قلنا: إن لم يمكن رده إلى الأقيسة المتعارفة و لم تستجمع الشرائط في الواقع منعنا الاستلزام، و لو سلّم فخصوص بما كان متعلق محمول الصغرى موضوعاً في الكبرى كما في المثال الأول لحكم العقل فيه بالانتاج ضرورة و أطراده في غيره لم يقل به أحد و إلا لم يفد لعدم كون المبحث كذلك و إلا كان اللازم بيانه و الأخيران من هذا القبيل إذ كبرى الأول بمنزلة لا شيء من الواجب بحادث و الثاني يرجع إلى قياس استثنائي حاصله لو لم يكن التسليم واجباً في الصلاة لما كان واجباً أصلاً لكنّه واجب في الجملة فهو واجب في الصلاة و دليل الملازمة إجماعهم على عدم وجوبه في غير الصلاة، و الحقّ أنّ الغرض من الجزء الأول بيان عدم النقض بغير الحدث رداً على العامة و من الثاني بيان كون النوم ناقضاً إما رداً عليهم أيضاً أو لأنه حكم شرعي يلزم بيانه، فالمراد أنه حدث ناقض و حينئذٍ لا حاجة إلى ترتيب القياس لتصريحه بالمطلوب أعني ناقضية النوم، فحاصله أنّ بعض أفراد الحدث ناقض و النوم من هذا البعض، و يمكن أن يكون الغرض منه بيان عدم كون النوم حدثاً إما رداً على العامة حيث أخرجوه من الحدث

(٣٣). الانفطار: ٥.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧٣

فلا- يرد أنّ شأنهم بيان الأحكام دون اللغة أو دفعاً لتوهم انتقاض الحصر المستفاد من الأول بالنوم من حيث كونه ناقضاً مع عدم وضوح صدق الحدث عليه في العرف و اللغة، ثمّ الباعث لنسبة أحد التخصيصين إلى الصدوق ما أورده في الفقيه مع قوله فيه: سأله سماعه عن الرجل يخفق رأسه و هو في الصلاة قائماً أو قاعداً؟ فقال: ليس عليه وضوء.

و سئل موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يرقد و هو قاعد هل عليه وضوء؟ قال: لا وضوء عليه قاعداً ما لم ينطرح.

على أنّ أباه لم يعد النوم من النواقض إذ قال: لا يجب إعادة الوضوء إلا من بول أو منى أو غائط أو ريح يستيقنها، و فيه أنّ الناقض من النوم عنده ما يبطل السمع و العقل لأنه صدر في الفقيه باب ما تنقض الوضوء لصحيحة زرارة الدالة على نقض النوم المبطل للعقل. و حكى في الخصال إجماع الفرقة على نقض المبطل للسمع فالظاهر حينئذٍ كون الخفق و الرقود عنده محمولين على منا لا يبطلهما إذا تحقّق السنّة أي النعاس و الغالب عدم إبطاله لهما و لذلك و لعدم تسميته بالنوم صرحوا بأنه غير ناقض و ما أورده في الفقيه من إيراد ما يفتى به و يحكم بصحّته لا ينافي ذلك إذ مراده أنّه يفتى بما يفهمه ممّا يورده لا بما يفهمه من غيره و عدم ذكر أبيه النوم فيما عدّه من النواقض لا يفيد مخالفته الجماعة أو مراده أنّ النواقض الخارجية من الإنسان ينحصر بما ذكره و إفادته لها يوجب سلبه الناقضية عنه رأساً و هو باطل بالإجماع إذ حكى ابنه إجماع الإمامية على ناقضية المبطل للسمع، و الشيخ إجماع المسلمين على ناقضيته في الجملة، هذا.

و ما يمكن أن يكون حجةً للتخصيصين ما تقدّم من الخبرين و الجواب بعد القدح في السند بالحمل على التقيّة و السنّة كما مرّ، و قول العبد الصالح عليه السلام في خبر ابن حمران: من نام و هو جالس لم يتعمّد النوم فلا وضوء عليه.

و قول الصادق عليه السلام في خبر الحضرمي فيمن ينام و هو جالس: كان أبي يقول: إذا نام الرجل و هو جالس في مجتمع فليس عليه

وضوء و إذا نام مضطجماً فعليه الوضوء.

وقوله في خبر الكنانى بعد سؤاله عمّن يخفق في الصلاة إن كان لا يحفظ حدثاً منه إن كان فعليه الوضوء و إعادة الصلاة و إن كان يستيقن أنه لم يحدث فليس عليه وضوء و إعادة.

و جوابها بعد الردّ بالضعف حملها على التقيّة أو صورة عدم بطلان العقل و السمع كما يشعر به بعضها.

النوم ناقض بنفسه لا لاحتمال وقوع الحدث فيه للإطلاقات المذكورة و عدم نقض اليقين بالاحتمال كما تواترت به النصوص، فالغرض من قوله في خبر الكنانى: إذا كان لا يحفظ منه حدثاً إن كان فعليه الوضوء إن عدم الحفظ لدلالته على ذهاب العقل يوجب الوضوء و

ربما كان في الخبر إيماءً إلى ذلك حيث اعتبر في النقص عدم تذكّر الحدث و في عدمه بقاء التذكّر بالعدم من دون

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧٤

تعرض لتذكّر الحدث مع أنّه أيضاً أحد الأفراد و ما في العلل من قول الرضا عليه السلام: و أمّا النوم فإنّ النائم إذا غلب عليه النوم يفتتح كلّ شيء منه و استرخى فكان أغلب الأشياء ممّا يخرج منه الريح فوجب عليه الوضوء بهذه العلة؛ محمولٌ على التقيّة على أنّ الخبرين لضعفهما و مخالفتها الصحاح و العمل يلزم طرحهما لو تمت دلالتهما و القول بأنّ علل الشرع معرّفات ليست عللاً حقيقيّة يلزم فيها الأطراد و الانعكاس، فيمكن أن يكون الغرض منه بيان الحكمة في ناقضية النوم نفسه لا يخفى ما فيه.

بعض الأخبار المذكورة أفاد اشتراط النقص بإزالة العقل كصحيحة ابن عبيد الله و ابن المغيرة عن الرضا عليه السلام بعضها اشتراطه بإزالة السمع كصحيحة ابن خلّاد و موثقة ابن بكير و خبر سعد، و بعضها اشتراطه بهما كصحيحة زرارة عن الصادقين عليهما السلام حيث قال: و النوم حتّى يذهب العقل و كلّ النوم يكره إلّا أن يكون يسمع الصوت.

و صحيحة الأخرى حيث قال: قد تنام العين و لا ينام القلب و الاذن فإذا نامت العين و الاذن و القلب فقد وجب الوضوء.

و الأكثر قيدوا الناقض منه بغلبته على الحاستين.

و الصدوق حكى الإجماع على ناقضية المبطل للسمع.

و الشيخ و جماعة قيّدوه بإزالة العقل.

و مقتضى الجمع بين الأخبار و الفتاوى تلازمهما و ربما شهد به التجربة و الوجدان، و حينئذٍ إناطته بهما و بكلّ منهما صحيح، و لعلّ ذهاب العقل هو الأصل و بطلان السمع دليله لأظهرته، ثمّ المعروف بينهم أنّ فاقد الحاسة يقدر وجودها و يعمل بما يغلب على ظنّه.

و قيل: هذا التقدير متعثر على ما ذكر من التلازم فلا إشكال.

الشكّ في النوم أو سماع الصوت غير ناقض لأخبار عدم نقض اليقين بالشكّ و الأظهر إلحاق الظنّ به لاستفاضة النصوص بعدم نقض اليقين إلّا بمثله، و كذا لو تخاليل له شيء و لم يعلم أنّه منام أو حديث نفس بنى على الاستصحاب و لو تحقّق أنّه منام فالفاضل على أنّه ناقض و الظاهر حملة على الكامل المبطل لإمكان تحقّق المنام مع عدم بطلان العقل و السمع إذا قوى الخيال كما تشهد به التجربة.

### فصل: كلّ ما يزيل العقل ناقض بالإجماع

المحقّق و المحكى من الشيخ و الصدوق و الفاضل و التية الاستفادة من صحيحتي ابن المغيرة و زرارة عن الرضا و الصادقين عليهم السلام لإيمائهما إلى عليّة ذهاب العقل للنقض و العقل يحكم بعدم مدخلية خصوصية النوم في العلية فثبت الحكم في الإغماء و السكر و الجنون بتفتيح المناط مع الأولوية لأظهرية العلة فيها و الاحتجاج بالبينّة الاستفادة من خبري الكنانى و العلل لإيمائهما إلى عليّة احتمال حدوث الحدث للنقض، و قد عرفت ما فيه.

قيل: المعبر من القياس إمّا مفهوم الموافقة أو منصوص العلة، و عليّة الجامع في كلّ منهما لازمه و الفرق أنّ ثبوتها في الأوّل بالعقل و في الثاني بالنصّ و حكم العقل بعليّة أحد الوصفين ممنوع، و الأخبار لا تفيد عليّتهما للنقض بل ناقضية النوم عند وجودهما و عدمها

عند

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧٥

عدمهما و مجرد هذا الدوران لا يثبت العلية لجواز الاشتراط بالنوم.

قلنا: كما ظهر ثبوت العلية بالإيماء و حذف الخصوصية بالعقل، و استدلالاً أيضاً بصحيفة ابن خلد في مريض ربما أعفى و هو قاعد قال: يتوضأ، قلت له: إن الوضوء يشتد عليه، قال: إذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه الوضوء.

و رد بأن الإغفاء بمعنى النوم فلا يتم الاستدلال به و عموم الشرطية مخصص بالسؤال إذ الضمير في قوله عنه راجع إلى الرجل المحكى عنه فلا يتم الاستدلال به أيضاً.

قيل: الظاهر من الإغفاء الإغماء لنص اللغويين على كون ربما للتكثير و إشعار آخر الخبر يؤخر الطهر و يصلبها مع العصر يجمع بينهما و كذلك المغرب و العشاء به أيضاً، و المتكثر في المرض الإغماء دون النوم و هو كما ترى، و الظاهر إشعار التعليق على خفاء الصوت بالعية؛ لأنه بالحقيقة تعليق بالوصف، فعلى حجية مفهوم الصفة يصح الاستدلال به إلا أنه يخص بما خفي فيه الصوت فلا يتناول مثل الجنون و السكر.

و في الدعائم عن الصادق عليه السلام: إذا توضأ صلى بوضوءه ما شاء من الصلوات ما لم يحدث أو يتم أو يجمع أو يغم عليه أو يكون منه ما يجب منه إعادة الوضوء.

و دلالة على بعض المطلوب واضحة إلا أن السند غير معلوم و الكتاب بينهم غيره معروف و إن كان صالحاً للتأييد، ثم المرض المانع من الحفظ و التذكر كالسكر و الإغماء وفاقاً للشيخين و وجهه على ما تقدم ظاهر.

المعظم على إيجاب الاستحاضة القليلة للوضوء خاصة و الإسكافي على إيجابها لغسل واحد و الحسن على عدم إيجابها لشيء منهما و الصحاح بالمشهور مستفيضة كما أتى.

الحقنة غير ناقضة إن لم يخرج ناقضاً وفاقاً لغير الإسكافي.

لنا حاصرات النقض بالثلاثة و قول الكاظم عليه السلام في صحيفة أخيه بعد سؤاله عن إدخال الدواء: لا ينقض الوضوء و لا يصلب حتى يطرحه.

و قول الرضا عليه السلام: إن احتقنت أو حملت الشيايف فليس عليك إعادة الوضوء فإن خرج منك ميا احتقنت أو احتملت من الشيايف و كانت بالثقل فليكن الاستنجاء و الوضوء، و إن لم يكن فيها ثقل فلا استنجاء عليك و لا وضوء.

### فصل: قد تقدم أن الودي ما يخرج بعد البول و الاستبراء

و أنه بعد الاستبراء غير ناقض و قبله ناقض و الحق المشهور عدم النقض بالمذى مطلقاً و النقض بما يخرج بعد الشهوة كالإسكافي أو بالكثرة المفرطة كظاهر التهذيب ضعيف.

لنا بعد الأصل و الاستصحابين و عدم المدرك فيما يعم البلوى و هو مدرك عدم حكاية الإجماع من التذكرة و حاصرات النقض بالثلاثة و قول الصادق عليه السلام في صحيفة الشحام و زارة و ابن مسلم: إن سال من ذكرك شيء من مذى أو ودى فلا تغسله و لا تقطع له الصلاة و لا تنقض له الوضوء إنما ذلك بمنزلة النخامة كل شيء خرج منك بعد الوضوء فإنه من الحبائل.

و مثله حسنة زارة و قوله في صحيفة ابن سنان: ثلاث يخرجن من الإحليل و هن المنى فمنه الغسل و

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧٦

الودي فمنه الوضوء؛ لأنه يخرج من دريرة البول، و المذى ليس فيه وضوء إنما هو بمنزلة ما يخرج من الأنف.

و قوله في موثقة إسحاق بعد سؤاله عن المذى: إن علياً كان رجلاً مذاء و استحى أن يسأل رسول الله بمكان فاطمة فأمر المقداد أن

يسأله و هو جالس فسأله، فقال: ليس بشيء. و قوله في خبر ابن حنظلة: ما هو عندي إلا كالنخامة. و قوله في خبر عنبسة: كان علي لا يرى في المذى وضوء و لا غسلًا. و قول أحدهما في حسنة العجلي بعد سؤاله عنه: لا ينقض الوضوء و لا يغسل منه ثوب و لا جسد إنما هو بمنزلة المخاط و البصاق. و قول الباقر في حسنة ابن مسلم بعد سؤاله عن المذى يسيل حتى يُصيب الفخذ: لا يقطع صلاته و لا يغسله من فحذه إنه لم يخرج من مخرج المنى إنما هو بمنزلة النخامة. و قول الصادق عليه السلام في مرسله ابن أبي عمير: ليس في المذى من الشهوة و لا من الانعاز و لا من القبلة و لا من مسّ الفرج و لا من المضاجعة وضوء. و قوله في مرسله ابن رباط: يخرج من الإحليل المنى و المذى و الودي و الودي: فأما المنى فهو الذي يسترخى العظام و يفتر منه الجسد و فيه الغسل، و أما المذى يخرج من الشهوة و لا شيء منه، و أما الودي فهو الذي يخرج بعد البول، و أما الودي فهو الذي يخرج من الادواء. و ما ورد في صحيحة ابن بزيع عن أبي الحسن عليه السلام من أمره بالوضوء منه مرتين في سنتين و قوله: إن علياً أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه و آله فقال: فيه الوضوء، ثم نفيه البأس عن عدم التوضؤ منه و قد رواه بطريق آخر بدون النفي المذكور للإسكافي صحيحة ابن بزيع بالطريق الآخر و فيه أن الراوي الواحد إذا روى خبرين في أحدهما زيادة غير مغيرة لزم العمل بها قبل الأمر بالوضوء يُحمل على التدب معها و على الوجوب بدونها فيكون مغيرة. قلنا: هذا ليس تغييراً بل تغير للأمر و ما دلّ على نقضه مطلقاً كصحيحة يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام أو إن كان بشهوة كصحيحة ابن يقطين و خبر الكاهلي عنه و خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام، و اجيب بحملها على التقيّة و الاستحباب مع تأكده في الخارج بالشهوة، و يؤيده صحيحة ابن بزيع مع الزيادة المذكورة. قيل: اخباركم سوى المرسلتين مطلقه و أكثر ما يخالفها مقيد فليحمل المطلق على المقيد. قلنا: هذا فرع التقاوم و هو مفقود إذ الثلاثة أو الأربعة لا يقاوم الكثرة المذكورة مع وضوحها دلالة و صحتها سنداً و اعتضادها بأخبار الحصر و الاصول العقلية و الشهرة العظيمة و حكاية الإجماع و المخالفة لمذهب العامة على أن المذى إن فسّر بما يخرج بعد الشهوة كما هو التحقيق على ما مرّ كان التعارض من تعارض المطلقين أو المقيدين دون المطلق و المقيد، و لو فسّر بالأعم فلا ريب في أن الغالب منه يخرج بعد الشهوة، فحمل أخبارنا بكثرتها على الفرد النادر ليس بأولى من حمل ما يخالفها على الاستصحاب، ثم ما في التهذيب كأنه للجمع دون الرأي إذ لم نعثر على مستند له.

### فصل: مسّ فرج [الغير كالتقبيل بالشهوة غير ناقض]

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧٧  
الغير كالتقبيل بالشهوة غير ناقض خلافاً للإسكافي.  
لنا بعد الأصل و أخبار الحصر ما دلّ على عدم نقض الوضوء بالقبلة كصحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام أو بها و بمسّ الفرج كمضمرة البصري أو بهما و بالملامسة كصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام، أو بهما و بالمباشرة كصحيحة زرارة و حسنته، و كان المراد بالمباشرة الملامسة و إن أمكن إرادة الوقاع منها من حيث إيجابه للغسل دون الوضوء و الاحتجاج عليه بما تقدّم من مرسله ابن أبي عمير غير جيد؛ إذ الظاهر أن قوله: و لا من الاتعاز الخ، عطف على قوله: من الشهوة، دون في المذى لا يُراد كلمة من دون في، و قوله في آخر الحديث: و لا يغسل منه الثوب و الجسد وجهان الخاص على العام إذا كان أظهر الأفراد و أقواها في كلامهم شائع.



قيل: إذا لم ينقض المذى من المذكورات لم ينقض أنفسها.

قلنا: قياس باطل؛ للإسكافي في قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير: إذا قَبَلَ الرجل المرأة من شهوة أو مس فرجها أعاد الوضوء.

واجيب بعد القدح في سنده بالحمل على الندب أو التقيّة و حمل الوضوء على غسل اليد بعيد، ثم عدم النقص بلمس المرأة كما دلّت عليه صحيحة زرارة مجمع عليه، و يدلّ عليه أيضاً موثقة أبي مريم عن الباقر عليه السلام، والمراد بالملامسة في الآية الواقعة كما ورد في الموثقة و اتفق عليه الكلّ و يحكم به العرف.

مسّ الإنسان باطن فرجيه غير ناقض خلافاً للصدوق.

لنا بعد الاصول و الصحاح الحاصرة ما دلّ على عدم إعادة الوضوء بمسّ الرجل ذكره أو فرجه أو أسفل من ذلك كموثقة سماعة عن الصادق عليه السلام، أو على نفى البأس عن عبث الرجل بذكره في الصلاة المكتوبة كصحيحة معاوية عنه عليه السلام و قوله عليه السلام في موثقة الساباطي في المرأة تظنّ في الصلاة أنّها حاضت: تدخل يدها فتمسّ الموضع فإن لم تر شيئاً أتمت الصلاة.

للصدوق قوله عليه السلام في موثقة الساباطي فيمن توضأ ثمّ مسّ باطن دبره: ينقض وضوءه و إن مسّ باطن إحليله فعليه أن يعيد الوضوء و إن فتح إحليله أعاد الوضوء.

واجيب بالحمل على الندب أو التقيّة أو مصادفة شيء من الأحداث.

لا- نقض عندنا بقلم الظفر و قطع الشعر مطلقاً؛ لما مرّ و لصحيحة زرارة و الأعرج عن الصادقين عليهما السلام و خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام: و لا يأكل ما مسّته النار و لو لحم الإبل، لقول الباقر عليه السلام في صحيحة ابن بكير: ليس عليك فيه؛ أي فيما غيرته النار وضوء إنّما الوضوء ممّا يخرج ليس ممّا يدخل.

و ما ورد في حسنة ابن خالد عن الصادق عليه السلام من عدم التوضؤ من الطعام و شرب ألبان البقر و الغنم و الإبل و أبوالها و لحومها.

و ما ورد في طرقهم من قوله عليه السلام: توضّؤوا من ما مسّته النار.

و قوله: توضّؤوا منها؛ أي من لحوم الإبل لو صحّ محمول على غسل اليد أو منسوخ بقول جابر: كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه و آله ترك الوضوء ممّا مسّت النار و لا بالقهقهة لما مرّ و لقول الصادق عليه السلام في حسنة زرارة: القهقهة لا تنقض الوضوء و تنقض الصلاة، و الإسكافي ينقضه بها لمضمره ابن أبي عمير عن رهط سمعوه أنّ التبسم في الصلاة لا- ينقض الصلاة و لا ينقض الوضوء إنّما يقطع الضحك الذي

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧٨

فيه القهقهة.

و مضمره سماعة قال: سألتها عمّا ينقض الوضوء؟ قال: الحدث يسمع صوته أو يجد ريحه و القرقرة في البطن إلّا شيء يصير عليه و الضحك في الصلاة و القىء.

واجيب بالحمل على التقيّة، مع أنّ الظاهر رجوع القطع في الأوّل إلى الصلاة و لا بالفحش و إنشاد الشعر و لو كان كذباً و زائداً على أربعة أبيات للإجماع و العمومات و خصوص خبر ابن ميسرة عن الصادق عليه السلام، و موثقة سماعة محمولة على الندب جمعاً، و لا بمسّ الكلب و مصافحة المجوسى لما تقدّم و ما ورد عن الصادق عليه السلام: من الوضوء بهما؛ محمول على التنظيف و لا بالارتداد للأصل و العمومات خلافاً لبعض العامة لقوله تعالى: «لَئِنْ أَشْرَكَتْ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ» (٣٤) «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» (٣٥)، و قول ابن عباس: الحدث حدثان حدث اللسان و حدث الفرج و أشدهما حدث اللسان، قلنا: إحباط العمل إبطال ثوابه لا أصله كما في الصحاح و غيرها، و أيضاً الإحباط مشروط بعدم العود إلى الإسلام لقوله تعالى: «وَمَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَ هُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ» (٣٦)؛ و كأنّه لا يتمّ في ارتداد الرجل فطره، و قول ابن عباس لا حجّية فيه و لا دلالة.

ولا بالقيح والصدید للأصل والعمومات والإجماع ولا بالقيء والنخامة والدم عدا الثلاثة للأصل والإجماع وأخبار الحصر وما دلّ على عدم نقض الوضوء بالقيء كحسنه الشحّام وخبري روح وأبي بصير عن الصادق عليه السلام، أو بالرعاف كخبري جابر وأبي حبيب عن الصادقين عليهما السلام، أو بهما كمضمرة أبي بصير أو بالحجامه كخبر عبد الأعلى عن الصادق أو بالثلاثة لصحيحة ابن يقطين عن الرضا عليه السلام أو بالأولين وبالمدّة كصحيحة الخراساني عنه أو بهما.

وتنف الابط كخبر أبي هلال عن الصادق عليه السلام، أو بالرعاف والحجامه وكلّ دم سائل كخبر أبي بصير عنه عليه السلام، وما دلّ على نقض الوضوء بالأولين وبالتخلل المخرج للدم مع كراهه الطبع كصحيحة الحذاء عن الصادق عليه السلام، أو بدم سائل كخبر عبيد بن زرارة عنه عليه السلام محمول على الندب أو التقيّة، وكذا قوله عليه السلام في صحيحة الوشاء: رأيت أبي وقد رعف بعد ما توفّأ دماً سائلاً فتوفّأ.

## فصل: واجبات الوضوء ثمانية:

### الأول: النية

#### إشارة

، و هي لغة العزم، و عرفاً قيل إرادة إيجاد الفعل على الوجه المأمور به

(٣٤). الزمر: ٦٥.

(٣٥). المائدة: ٥.

(٣٦). البقرة: ٢١٧.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٧٩

شرعاً و نقض طرداً بإرادة الله فعل العباد و العزم إذ الإرادة لا- يعتبر فيها المقارنة للفعل و جعل موضع الخيار متعلّقاً بالإرادة دون الإيجاد و إن أخرجهما إلّا أنّه مع كونه خلاف الظاهر يرفع الدلالة على اعتبار مشخّصات الفعل إلّا بطريق اللزوم إذ الوجه المأمور به حينئذٍ للإرادة لا للفعل و عكساً بمثل نية الصوم و الإحرام لمقارنتها الترك دون الفعل و إرجاع الترك إلى الكف لا يفيد إذ ليس ثمة إيجاد كف بل إبقائه، ثمّ المأمور به إن اريد به معناه الحقيقي أي الواجب خرج منه نية المندوب و إن اريد به مطلق المطلوب لزم مع التجوّز صدقه على إرادة الاصطيد المطلوب بقوله تعالى: «وَ إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا» (٣٧) مع كونه مباحاً و التزام كونها نية بعيد.

وقيل: إرادة قلبية مقارنة لإيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً و هذا لا يدفع إلّا النقض الطردى.

و لو قيل إرادة باعثة على المطلوب شرعاً إيجاباً أو بقاءً مقارنة لإيجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً و لم يرد عليه شيء، و المطلوب حقيقة في الواجب و المندوب و تعلّق الطلب بالمباح كالاصطيد و نحوه تجوّز فلا ينتقض به.

قيل: إن شرعاً مستدرک لثبوت النية للتكليفات العقلية.

قلنا: هي معتبرة في الشرع، فشرعية أيضاً، ثمّ وجوب النية في الطهارات بأسرها حقّ مشهور، و ظاهر الإسكافي استحبابها.

لنا بعد نقل الإجماع من الخلاف و المختلف و الغنية قول النبي صلى الله عليه و آله: لكلّ امرئ ما نوى.

و قول الكاظم عليه السلام في صحيحة على فيمن يحلف و ينسى: هو على ما نوى.

و في صحيحته الاخرى فيمن يضحى نيابة فيسمى غير صاحبها: إنّما له ما نوى.

و المراد أنّ التسمية لا عبرة به و المناط تتيه و حملها على أنّ للمرء ما نواه من الثواب و الأغراض كما ترى.

و قول النبي صلى الله عليه و آله: إنّما الأعمال بالنيات.

و قول السجّاد عليه السلام في حسنة الثمالي: لا عمل إلّا بنية.

و قول الرضا عليه السلام: لا عمل إلّا بنية و لا نية إلّا بإصابتها السنة.

و مثله بعينه ما في الأمالي و البصائر عن النبي و أمير المؤمنين عليهما السلام.

قيل: لا- يمكن حملها على الحقيقة لإيجابه الكذب و التجوّز فيها بحملها على نفي الصحة ليس أولى من حملها على نفي الثواب أو الكمال.

قلنا: أولى لأنه أقرب المجازات و استلزامه تخصيص العمل بالعبادة لا يرجح الحمل الآخر إذ ما من عام إلّا و قد حُصّ، على أنّ العمل في الأخير و مثله ظاهر في العبادة، ثم ما يأتي من أدلّة القربة يثبت جوب التية لتركبها من القصد و القربة، و الأول مركوز في قلب كلّ فاعل مختار فلا يفتقر إلى دلالة، و المفتقر إلى الدليل هو القربة فيما يثبتها يثبت التية.

ثمّ الفاضل استدللّ على وجوبها للوضوء بلزوم التية أو خرق الإجماع لولاه إذ الوضوء بقيد عدم التية إن كان شرطاً لزم الخرق و كذلك إن لم يكن المسمّى شرطاً و إلّا لزم التية إذ الكلّي من حيث هو كلّ لا يمكن أن يكون شرطاً لاستحالة وجوده في الخارج، فالشرط هو الجزئي أي المسمّى المتشخص بالتية أو عدمها، فأحدهما شرط للمسمّى، فالشرط إمّا التية أو عدمها أو مسمّى ثانٍ يشمل كلياً منهما؛ أي ما يسمّى بالخصوصية و التشخص حتى يكون الشرط أحدهما لا على التعيين و الأول يثبت المطلوب و الثاني يوجب الخرق إذ شرط الشرط شرط و الثالث يقضى إلى التية بعد نقل الكلام إليه و جوابه بعد النقض بمثل شرطية إزالة النجاسة عن البدن بقيد عدم التية أو بدونه و شرطية الوضوء بقيد عدمه في المسجد أو بدونه أنّ الشرط هو الكلّي في ضمن أي فرد كان أي سواء تشخص بالتية أو عدمها و كلّ منهما مشخص الوضوء لا شرطه فالشرط هو الطبيعة لا بشرط لا بشرط لا و لا بشرط شيء، و استدللّ أيضاً بأنّ الطهارة عبادة لانقسامها إلى فرض و نفل و كلّ منقسم إليهما عبادة؛ و لأنّ العبادة لغّة التذللّ و هي نوع تذللّ و شرعاً الفعل المأمور به و هي كذلك، و كلّ عبادة تفتقر إلى التية إذ بدونها إن ترتب الثواب لزم المخالفة لقوله عليه السلام: ليس للمرء من عمله إلّا ما نواه و إلّا لزم حصول التكليف بلا عوض و هو

(٣٧). المائة: ٢.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨٠

قبيح عقلاً و فيه منع كون العبادة شرعاً ما ذكر لاحتمال أن يكون ما يفتقر إلى التية ثمّ الفارق في إيجابهم التية في الطهارة من الحدث دون إزالة الخبث غير ظاهر لخلوّ الأخبار من ذلك و تخصيص وجوبها بالأفعال دون التروك مع انتقاضه بالصوم و الإحرام لا يفيد هنا و بالعبادة لو سلّم إنّما يُجدي إذا سلّم كون الوضوء عبادة و للمخالف أن لا يسلمه فإن أثبت بافتقاره إلى التية لزم الدور و إن أثبت بكونه وسيلة إلى العبادة و كلّ وسيلة إلى العبادة عبادة ضعفت الكبرى لانتقاضها بإزالة الخبث لأجل الصلاة و كأنّ الفارق الإجماع.

و قيل: الطهارة من الحدث فعلٌ مطلوب يمكن أن يقع على وجوه بعضها معتبر عند الشارع و بعضها غير معتبر و ما هذا شأنه لا بدّ فيه من التية ليقع بها على الوجه المطلوب شرعاً إذ المؤثر في وجوه الأفعال هو التية كما دلّ عليه الظواهر، و أمّا إزالة الخبث فالمطلوب منها ترك النجاسة و الفعل الموصل إلى ذلك مقصود بالغرض و كلّ ترك مطلوب يتعلّق الغرض بتحقيقه بأيّ وجه كان، فليس له وجوه متعدّدة معتبرة و غير معتبرة حتى يتوقّف الامتثال على تعيين بعضها بالتية.

و على هذا فمتعلّق التكليف باعتبار التية بحكم الاستقراء أربعة فعل محض و ترك كالفعل كالصلاة و الصيام و يجب فيهما التية إذ المقصود فيهما بالذات الفعل و ترك محض و فعل كالترك كترك الزنا و إزالة الخبث و لا- يجب فيهما التية إذ المطلوب فيهما

بالذات الترك ولا يخفى ما في هذا الترتيب والتفرقة سيما بين الثاني والرابع.

التية مجرد القصد للقربة وفاقاً للمقنعة والنهائية والبصروي واختاره المحقق في بعض رساله، وجلّ الثالثة لا مع الوجه كالشرائع والفاضل في بعض كتبه وبعض الثانية، أو مع الرفع أو الاستباحة كالمبسوط والمعتبر، أو مع الأخير كالمترضى، أو مع الوجه وأحدهما كالذكرى، أو مع الثالثة كالقاضي والحلبى وابن حمزة والراوندى والشهيد فى الدروس، أو معها بضم الطاعة كابن زهرة، أو مع أحد الأمرين والوجه أو جهته كالسرائر والقواعد.

ثم القربة عند ابن زهرة طلب المنزلة الرفيعة عند الله بنيل ثوابه وهو كالغرض المطلوب بطاعته فهما متغايران ولذا أوجب الجمع بينهما فى التية، والمراد من جهة الوجوب والندب السبب الباعث لشرعهما وهو عند البلخى كونهما شكراً لنعمة الله تعالى وعند العدالة كونهما لطفاً فى التكليف العقلية فإنهم ذكروا أن السمعيات أطف فى العقلية أى الأحكام السمعية مقربة من الأحكام العقلية والممثل لها أقرب إلى امتثالها من غيره ولا معنى للطف إلا ما يقرب إلى الطاعة ومرادهم أنها من جملة الأطف فيها لا انحصار اللطف فيها إذ النبوة والإمامة وجود العلماء والوعد والوعيد بل جميع الآلام عندهم أطف فى العقلية، ثم كفاية تية الجهة عن تية الوجوب والندب على اعتبارها لاستلزامها لها من حيث اشتمال الجهة عليهما مع الزيادة فكان أبلغ هذا.

ولنا على اشتراط القصد بعد الإجماع ولزومه لفعل كل عاقل ما مر من أخبار التية إذ

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨١

بدونه لا تية أصلاً، وعلى اشتراط القربة بعد الوفاق ما ورد فى النهى عن الرياء كقول الرضا عليه السلام: اعملوا لغير رياء وسمعة فإنه من عمل لغير الله وكله الله إلى من عمل له.

وقول الصادق عليه السلام: إياك والرياء فإنه من عمل إلخ.

وفى خبر الرجل يعمل شيئاً من الثواب لا يطلب به وجه الله إنما يطلب بركته الناس يشتهى أن يسمع به الناس فهذا الذى أشرك بعبادة ربه، وقس عليها أمثالها.

ولنا أيضاً قوله تعالى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» «٣٨» حصر الأمر به فى العبادة مع الإخلاص، ولو حصل الامتثال بدونه لم ينحصر الأمر فيه، والضمير وإن كان لأهل الكتاب إلا أن حكمه ثابت فى حقنا بالاستصحاب وقوله بعده: «وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ» أى المستمرة على جهة الصواب وحملها على معنى يتأتى فيه النسخ.

قيل: يجوز أن يراد بالإخلاص تخصيص العبادة بالله دون غيره من الآلهة وإن قصد فى ضمنه الرياء ومدح الناس كما قيل فى تفسير قوله تعالى: «فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» «٣٩» وقوله: «وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ» «٤٠»، ويؤيد ذلك الموافقة مع غيره من الظواهر كقوله تعالى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ» «٤١»، وقوله: «إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ» «٤٢»، وقوله: «أَمَرَ آلًا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ» «٤٣»، وقول الصادق عليه السلام فى خبر ابن سنان فى تفسير قوله: «خَنيفًا مُسْلِمًا» أى خالصاً مخلصاً ليس فيه شيء من عبادة الأوثان.

قلنا: حمل الإخلاص على الاختصاص خلاف الظاهر مع أن قوله إلا ليعبدوا الله يفيد ذلك، فلا بد أن يفيد الإخلاص معنى آخر وما هو إلا القربة والقياس على تغير الآيتين باطل؛ إذ ليس فيهما حصر العبادة لله تعالى والتأييد بالموافقة مع ما ذكر من الظواهر لا يخفى ما فيه.

قيل: يحتمل أن يخص الدين بالملمة أى العقائد ليخص الإخلاص بالبراءة عن الشرك أو بالطاعة التى يتحقق به أصل الدين على أن يكون التعريف للعهد فلا يعم مطلق العبادات، ويؤيد ذلك قوله تعالى: «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» «٤٤» وقوله: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» «٤٥».

واجب بثبوت التعميم شرعاً و عرفاً، فالتخصيص بالاصول خلاف الظاهر والإيراد بإمكان حمل الإخلاص على البراءة من الرياء وهو

غير القربة مدفوع باستلزامها لها إذ من لم يقصد الرياء إمّا غافل فيبطل عبادته و لا يدخل في الآية أو قاصد القربة بأحد معانيها الآتية فثبت الاستلزام، و لذا نواهى الرياء ينتهض حجّة لوجوب القربة كما ذكرناه.

قيل: الحصر ممنوع لجواز أن يكون اللّام للتعليل دون معنى الباء كما فى قوله تعالى: «وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ» (٤٦) و حينئذٍ يجوز أن يكون أوامر اخرى غير هذا الأمر لها مدخليه فى حصوله و يكون المراد أنّ الباعث عنها حصوله. قلنا: تأويل بعيد ينكره الذوق و الضرورة.

قيل: يمكن أن يكون تخصيص العبادة مع الإخلاص بالذكر من باب الاكتفاء بالعمدة كتخصيص الصلاة

(٣٨). البينة: ٥.

(٣٩). غافر: ١٤.

(٤٠). النساء: ١٤٦.

(٤١). التوبة: ٣١.

(٤٢). الرعد: ٣٦.

(٤٣). يوسف: ٤٠.

(٤٤). آل عمران: ١٩.

(٤٥). آل عمران: ٨٥.

(٤٦). الأنعام: ٧١.

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨٢

و الزكاة بالعطف من بين العبادات لشرفهما، و يؤيده وجود الأوامر المتعلقة بغير هذه العبادة فى الكتب.

قلنا: صرف عن الظاهر فلا يقدر فى الاستدلال و التأييد مندفع بكون جميع ما أمر به عبادة.

قيل: يمكن أن يكون ذلك إشارة إلى العبادة مع الإخلاص لا إلى حصر الأمر فيهما فلا يلزم وجوبه فى حقنا إذ ثبوتها فى شرعنا لا يستلزم عدم مشروعيتها العبادة المطلقة فيه.

قلنا: كسابقه فى الصرف عن الظاهر فلا يسمع فى مقام الاحتجاج، ثم هذه الآية معتزدة بآيات اخر كقوله تعالى: «قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي» (٤٧) و قوله: «فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا» (٤٨) و قوله: «لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ» (٤٩)، و أورد عليها بعض الإيرادات السابقة و قد علم جوابها و ربما أورد على الأخيرين بأنه ليس معناهما النهى عن عدم الإخلاص حتى يكون المعنى لا- يعبدوا الله إلّا على حالة الإخلاص، بل الأمر بالعبادة معه و الأمر لا يفيد التكرار و الدوام فيكفى فى الامتثال به الإتيان بعبادة ما مخلصاً، و فيه أن ذلك إحداث ثالث لا- قابل به و التحقيق أن اشتراط القربة فى كل عبادة بديهي لا يفتقر إلى دلالة؛ لأنها روح العبادة و لبها و لو لاها لم يتميز عن سائر الحركات و لم يؤثر فى تصفية النفس بوجه، ثم المراد بالقربة إمّا قصد الطاعة أى موافقة إرادة الله و ما بمعناها كامتثال أمره أو انقياد حكمه أو إجابة دعوته أو ابتغاء مرضاته أو شكره أو تعظيمه أو مهابته أو قربه أو الحياء منه أو الهرب من البعد عنه و كونه أهلاً لذلك أو غير ذلك، و أمّا طلب الرفعة بنيل الثواب تشبهاً بالقرب المكانى و فى حكمه الخوف من العقاب و حصول الامتثال بالأول محلّ وفاق و ظواهر الكتاب و السنّة به مستفيضة، بل هو الغاية فى التبيّة و فوّه قصد الله الذى هو غاية كل مقصد أى يكون عبادته لمجرد ذاته المقدّسة من دون خاطر آخر و لأجل حبه أو عظّمته و جلاله أو لكونه أهلاً للعبادة كما اشير إليه فى العلوى: و لكن وجدتك أهلاً للعبادة، بعد نفى الطمع من الثواب و الخوف من العقاب فى عبادته، و بالثانى حتى مشهور و ترغيبات القرآن و الأخبار به مشعرة كقوله تعالى: «يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَ طَمَعًا» (٥٠) «وَ يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَ رَهَبًا» (٥١) و قوله: «وَ أَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» (٥٢) و

الفلاح الفوز بالثواب.

و قوله: «أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ» (٥٣) بعد قوله: «وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ»، و قوله: «رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ» (٥٤) الخ.

و ما ورد عنهم عليهم السلام في الصحيح وغيره: أن من بلغه ثواب من الله على عملٍ فعمله التماس ذلك الثواب أو تبيهُ و إن لم يكن الحديث كما بلغه و ما ورد في حسنة ابن خارجه عن الصادق عليه السلام من تثليث العباد إلى العبيد و الأجراء و الأحرار، و ما ورد من وعد الثواب و نيل مقاصد الدنيا في مقابلة الطاعات كقوله: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ» \* (٥٥) «وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ» \* (٥٦) «لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ» (٥٧) و ما روى أن صلاة الليل تزيد في الرزق و الصدقة ترد البلاء و صلة الرحم تُنسى الأجل، و غير ذلك، و على هذا فالظاهر صحة بعض العبادات لطلب بعض مباحات الدنيا و بعض هذه الظواهر و إن أمكن فيه المناقشة إلا

(٤٧). الزمر: ١٤.

(٤٨). الزمر: ٢.

(٤٩). البينة: ٥.

(٥٠). السجدة: ١٦.

(٥١). الأنبياء: ٩٠.

(٥٢). الحج: ٧٧.

(٥٣). التوبة: ٩٩.

(٥٤). النور: ٣٧.

(٥٥). البقرة: ٢٤٥.

(٥٦). البقرة: ١١٠.

(٥٧). إبراهيم: ٧.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨٣

أن ثبوت المطلوب من الجميع ممّا لا-ريب فيه، مع أن تخلص القصد عن الثواب و العقاب و قصر النظر بشرائره إلى جناب الحق ليست شريعة لكلّ و ارد لتوقفه على رياضات شاقّة و مجاهدات عظيمة، فتكليف عامّة الناس به لا يناسب الشريعة السمحة. و قيل: القربة بالمعنى الثانى تنافى الإخلاص فلا يحصل به الامتثال لأنه يخرج عن ابتغاء وجه الله بالعمل لتخلل الواسطة، و فيه أن الثواب من عند الله فابتغاه ابتغاء وجه الله و إن كان قصد الطاعة أفضل كما أن قصد الله أكمل إذ الظاهر كونها عندهم مجرد القصد و القربة من دون اعتبار سائر الخصوصيات و الأول مركز في قلب كلّ فاعل شاعر و الثانى قد أغناهم الظواهر الواردة فيه عن التعرّض له.

و لنا على عدم اشتراط البواقى بعد أصل العدم و عدم المقتضى فيما يعمّ البلوى و هو مقتضى العدم إطلاق الآية و ظهور أوامر الوضوء فى حصول الامتثال بمجرد إيقاعه بقصد الطاعة و أمرهم بالواجب و المندوب بطريق واحد من غير تعرّض للتفرقة بينهما فى التبيّة و كان الحصر فى قوله تعالى: «وَمَا أُمُّرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ» بالإضافة إلى ما ينافى الإخلاص فالاحتجاج بمفهومه على نفي ما عداه مطلقاً غير جيّد للمخالف الأول توقّف الامتثال فى كلّ تكليف على إيقاعه مع قصد وجهه و بعدم استلزام المطلوب إن اريد به إيقاعه على الوجه المأمور به و الثانى بعد اجتماع القسمين فى وقت واحد بل كلّ منهما يخصّ بوقت فلا يشتركان فى الزمان حتّى يتوقّف الامتياز على القصد، و على فرض الاجتماع فمقتضى أوامر الوضوء حصول الامتثال بمجرد إيقاعه طاعةً لله و القول بتأثير الإرادة فى حسن



الفعل وقبحه فإذا قصد غير وجهه لم يقع على وجهه ضعيف؛ ففي صورة اجتماع الأمر الإيجابي والندبي يتداخل الأمران ويحصل الامتثال بفعل واحد يعضد القربة من دون افتقار إلى نية الوجه، وأيضاً هذا يتم في صورة اجتماع الأوامر المختلفة ولم يثبت ذلك في الوضوء إذ مع خلو الذممة عن مشروط به لا يجب و مع شغلها لا يندب وفيه كلام يأتي قبل الوضوء يكون واجباً و مندوباً فلا بد في الامتثال للأمر الإيجابي من كونه واجباً إذ المندوب لا يكون امتثالاً له و التعيين يكون بالقصد.

قلنا: لو اريد توقّف الامتثال على الوجوب فممنوع، و لو اريد الاستلزام فهو حاصل إذ إطلاق الأمر بإيجاد الطبيعة يوجب حصول الامتثال بالإتيان بها و معه يتحقّق الوجوب أيضاً إذ ما يمثل به الأمر الإيجابي واجب.

و الحاصل أنّ مقتضى الدليل المذكور لزوم تميّز الفعل عمّا عداه و هو ممنوع، لكن لا يتوقّف على قصد الوجه إلّا في صورة. و توضيحه أنّ الأمر لو اتّحد فالتميّز حاصل لوحدة المأمور سواء كان واجباً أو مندوباً فلا يفتقر في انصرافه إلى أحدهما إلى نية، فلو لم ينو الوجه أصلاً أو نوى خلاف الواقع عمداً أو سهواً كان الفعل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨٤

صحيحاً سواء علم بإيجابه أو ندبه أو شكّ فيهما إذ مع وحدة الفعل ينصرف القصد إليه واجباً كان أو مندوباً، وإن خالف في قصد الوجه سهواً أو عمداً أو عالماً أو جاهلاً بالحكم أو الموضوع و في صورة الشكّ لو ردّد بين نية الوجوب و الندب فالظاهر الصحة أيضاً و توهم عدم صحّة التريد في النية لا وجه له ظاهراً فإنّ التريد في النية مع تعيّن الفعل لا معنى له و مع تردّده بين الواجب أو الندب أو الأداء أو القضاء أو كونه صلاة ظهر أو عصر مثلاً لا يتصور مانع منه سواء كان التردّد لنسيان الشخص أو فقد الترجيح لتعارض الأدلة أو عدم كونه مجتهداً و مقلداً.

و الحاصل أنّه في صورة التردّد لمّا فرض وحدة الفعل يكفي في نيته أن يقصد المطلق أو ما في الذمّة أو يردّده بين الأمرين مع القربة و لو تعدّدت الأوامر المتخالفة أو المتجانسة فإن حصل التميّز بالوقت أو غيره فلا حاجة أيضاً إلى قصد الوجه لحصول ما هو اللازم؛ أعني تميّز الفعل و انحصاره بالواحد، و لو اتّحد الوقت و لم يوجد ممّيز آخر فمع جريان التداخل كالأمر بغسل الجنابة و غسل الجمعة فلا حاجة إليه أيضاً لإطلاق الأوامر و عدم الدليل مع عموم البلوى و يعضده ورود بدئية غسل الجمعة من غسل الجنابة لو نسيه يوم صومه و بدونه كما في نافله الصبح و فريضتها في الوقت المشترك، فالظاهر لزوم التخصيص بالنية أو غيرها من المخصّصات إن أمكن إذ صرفه إلى أحدهما دون الآخر بلا مخصّص ترجيح بلا مرجح و الظاهر كفاية العادة للتخصيص، فالمعتاد لترك نافله الصبح لا يتوقّف صحّة فريضته على نية الوجوب و المواظب عليها لا. يتوقّف صحّة نافلته على قصد الندب لانتهاض العادة في الصورتين مخصّصة ثمّ القصد المميّز إمّا يميّز العبادة عن العادة كما في الغسل و الوضوء فإنّهما قد تقعان عادةً كالتنظيف و التبرّد و التداوى أو تميّز أفراد العبادة بعضها عن بعض كالفرض عن النفل و الأداء عن القضاء و القربة عن الرياء.

و بما ذكرنا يظهر حكم صورة اجتماع التعدّد مع التردّد كأن يعلم تكليفه بفعلين و شكّ في وجههما أو في الأداء و القضاء، أو كونهما صلاتي الظهر أو العصر مثلاً.

**تنبيه: لو تميّز الفعل و اتّحد واقعاً أو تعدّد و جرى فيه التداخل و اعتقد المكلف خلافه فالظاهر لزوم قصد الوجه**

لتميّز الفعل عنده لتوقّف الامتثال على علمه به و براءة ذمّته من التكليف.

**تتميم: المشترط لقصد الوجه بين مكثف بالوصفي من غير ملاحظة تعليل الفعل به و هو الأكثر و بين مشترط للتعليلي**

، فلو لم يعلل الفعل به لم تصح عبادته، وإن لاحظ الاتصاف به وبين مشروط لهما فى الصلاة من دون كفاية أحدهما وهو الشهيد و الأصح على اعتباره هو الأول ووجهه ظاهر، هذا و للمخالف الثانى و الثالث قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا» إلى آخره.

دلّ على كون الوضوء لأجل الصلاة

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨٥

كقولهم: إذا لقيت الأمير فخذ اهبتك، و إذا لقيت الأسد فخذ سلاحك.

و فيه أن الظرف قيد للوجوب لا للوضوء، فالمفهوم منه كون الوجوب للصلاة لا كون الوضوء لها حتى إذا لم يقصده لم يكن ممثلاً على أن كونه فى الواقع لأجلها لا يقتضى قصده عند فعلها كما فى المثالين، و فى قولهم: اعطى الحاجب درهماً ليأذن لك.

قيل: عدم قصده يمنع الامتثال كما فى فعل العبد ما أمر به سيده لغرض لا لذلك الغرض أو لغرض آخر. لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام ٢٨٥ تميم: المشروط لقصد الوجه بين مكتف بالوصفى من غير ملاحظة تعليل الفعل به و هو الأكثر و بين مشروط للتعليلى .....

ص: ٢٨٤

نا: استشهاد بالأضعف لقضاء العرف بامتثال العبد بفعل ما أمر به و إن لم يعلله بغرض مولاه.

قيل: لو قيل له بعد أمر سيده: لو امتثلت أمره قتلناه فامثل لذلك كان عاصياً و إن فعل ما أمر به.

قلنا: تشكيك فى مقابلة الضرورة لقضائها بالامتثال و إن غفل قصداً عن التعليل، أو علل بغير غرض الأمر.

قيل: لا يشترط فى التية الاستحضار الفعلى و الإخطار بالبال لأنها الهية اللازمة لكل فاعل مختار و إن لم يكن المنوى مخطراً بباله و حاضراً لديه بالفعل، و على هذا فقصد التعليل فى الأمثلة المذكورة و فى الوضوء مركز فى القلب و إن لم يكن مخطراً بالبال.

قلنا: ما لا ينفك عن فعل المختار مجرد القصد، و أما سائر الخصوصيات فانفكاكها عنه ظاهر على أن التعليل لو كان لازماً لفعله فأى فائدة فى اشتراطه و فى الخلاف الذى بين الجماعة؟ قيل: حاصل دليل قصد الاستباحة ما دلّ على لزوم كون الفعل تية فما الفرق كون الوضوء للصلاة، و حاصل أدلته القربة ما دلّ على لزوم كون الفعل لله فما الفارق فى الحكم بتمامية الثانى و عدم تمامية الأول، مع أن الظاهر تساويهما فيهما؟ قلنا: الفارق صدق كونه لها فى الواقع بدون القصد و توقّف كونه لله تعالى عليه، على أن استدلالنا على القربة بموجبات الإخلاص و هو معنى قلى عين القربة، هذا.

و قيل: لو تمت دلالة الآية لدلت على اشتراط الاستباحة لا أحد الأمرين فينتهض حجة للثالث دون الثانى.

و اجيب: بأن وجوب أحد الأمرين لا يرفع وجوب تية الاستباحة إذ فرد الواجب المختير واجب.

قلنا: ليس المراد أن وجوبه يرفع وجوبها بل إن الدليل لو تم لم يفسد إلماً وجوبها و بدلية الآخر لها لا دليل له، فالصحيح أن يجاب بتلازمهما إذ الحدث حالة لا يباح معها الدخول فى العبادة، فإذا ارتفعت استباحات، و القول بأن الرفع إزالة المنع و الاستباحة إزالة المنع و الثانى قد ينفك عن الأول كما فى المتيّم و دائم الحدث، يدفعه عدم تعقل زوال المنع مع وجود المنع، فالحق زوالهما فيهما شرعاً و بقاءهما واقعاً، فالرفع كالأستباحة فيهما من باب الرخصة الشرعية لا بحسب الواقع فلا ينتفى التلازم بينهما.

قيل: استلزام الرفع للاستباحة لا يستلزم أن يصدق على الوضوء بقصده أنه يقصدها إذا لم يستحضر لزومها له حين قصده، بل ربما منع صدق قصده مع الاستحضار أيضاً إلا أن يكتفى بالقصد

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨٦

بالعرض، قلنا: الظاهر ثبوت التلازم بين الرفع والاستباحة لزوماً بيناً فيلزم من تصوّره تصوّرها و لو منع ذلك كان للمختير أن يقول مرادنا من الرفع هذا المعنى فلا يمكن منعه، قيل: تية الرفع لو استلزم تية الاستباحة كان صحة التية لاشتمالها عليها و ضم العبرة الرفع لغو لا عبرة به و إلا لم يصح التية لعدم اشتمالها على تية الاستباحة المقصودة.

قلنا: بعد اختيار الأول أن الاستلزام يوجب صحة تية الرفع و إن لم ينو الاستباحة ثم ظاهرهم كفاية قصد استباحة أى مشروط كان و لو

كان ممتنعاً كأن ينوي استباحة الطواف و هو بالعراق و كان دليلهم عليه إطلاق قوله عليه السلام: لكل امرئ ما نوى. و فيه أنه لا يدل على أن كل ما ينوي المرء يدركه و هو ظاهر، هذا و للرباع ما للأول و الثاني، و قد ظهر جوابه، و للخامس على اشتراط قصد الرفع و الاستباحة معاً عدم التلازم بينهما إماً لما ذكرناه أخيراً أو لوجوده بدونها في غسل الحائض إن قيل برفعه الأكبر و العكس في المتيّم و دائم الحدث، و حينئذٍ يجب قصد الأول لكون الحدث مانعاً من الصلاة و الثاني لأنه الوجه الذي لأجله يرفع الحدث فلا امتثال بدون قصده.

و جوابه على ما ذكرناه ظاهر، و ربّما استدللّ عليه بالجمع بين أدلّة الأقوال و هو كما ترى، و للسادس على اشتراط قصد ما عدا الطاعة من الامور الأربعة بعض ما تقدّم، و على قصدها بعد ما جعلها مغايرة للقربة كما نقلناه توقّف صيرورة الفعل عبادة عليه، و جوابه معلوم ممّا مرّ في القربة، و للسابع على ما تفرد به و هو بدليّة قصد الجهة عن قصد الوجوب و الندب استلزامها لهما لاشتمال الجهة عليهما مع الزيادة و الظاهر عدم البأس به و كان القوم أيضاً لا ينكرونه.

الثاني: على المختار و إن لم يلزم قصد الرفع أو الاستباحة إماً أنه جائز، بل أولى و دائم الحدث كالمبطلون و المستحاضة إن قصد الأمرين أو الاستباحة، فالصحة قطعية و إن نوى الرفع فقط فجليّة الحال على ما اخترناه ظاهرة و المخالف بين مصحح لأنه نوى رفع المانع المستلزم لرفع المنع فيحصل له ما نواه بقدر الإمكان و مبطل لامتناع حصول ما نواه و يفصل بأنه إن قصد به رفع السابق صحّ لإمكان الرفع فيه و معه يكون في معنى الاستباحة لاعتقاد المقارن و الطارئ و إن قصد به رفع الكلّ بطل لأنه نوى الممتنع في حقّه، و كذا إن اطلق إذ مقتضى الإطلاق رفع المانع مطلقاً و حمله على رفع الماضي يجوز لا يُصار إليه، و فيه أن المراد من السابق إماما الحدث أو أثره، و على التقديرين ليس قصد رفعه في معنى الاستباحة لوجود المانع و هو الحدث الحاضر بل أثر السابق أيضاً على الأول و دعوى كونه معفوفاً لا دليل عليه، على أنه يلغو قصد الرفع على الأول إذ الحدث الكائن في الماضي مرتفع في الحاضر سواء قصد رفعه أم لا، و الظاهر على ما اختاروه الصحة إن قصد به الشرعي و البطلان إن قصد به الواقعي.

الثالث: ضمّ

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨٧

المنافى للقربة كالربا مبطل وفاقاً للمعظم و ظاهر المرتضى الصحة بمعنى سقوط القضاء لا حصول الثواب.

لنا منافاته للإخلاص اللازم في كلّ عبادة كما مرّ، و تحقّق التلازم بين تنافى المرادات و تنافى الإيرادات، و قوله عليه السلام: إنّما لكلّ امرئ ما نوى؛ إذ من قصد الرياء لم يقصد الامتثال و لا حصول الثواب و سقوط العقاب فلم تكن عبادته صحيحة، و حمله على عدم حصول الأجر و الثواب بدون القصد إلى مرضاة الله قد ظهر ضعفه و كونه محرّماً بالإجماع و الظواهر كقوله: «يُرَأُونَ النَّاسَ» «٥٨» «وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» «٥٩» و غير ذلك ممّا تقدّم بعضه، و النهي في العبادة يستلزم الفساد و منع كونه من النهي في العبادة لجواز أن يكون المراد حرمة مجرّد قصد الرياء لا حرمة العبادة بذلك القصد ضعيف لتعلّق النهي في أكثرها بالعبادة بقصده و منع استلزام النهي في العبادة للفساد أضعف لما يقرّر في محلّه، للمرتضى البناء على أصله من عدم الملازمة بين الصحة و القبول بالصحة يحصل الامتثال و بالقبول يستحقّ الثواب، و نواهي الرياء لا تفيد أزيد من عدم القبول فينتفي الثواب دون الاجراء و بما يقرّر في محلّه من التلازم بينهما يندفع قوله ثمّ ضمّ غير الرياء من لوازم الفعل مع رجحانه كقصد الحميّة في الصوم و مثله غير مبطل إجماعاً و بدونه كالتبرّد و شبهه كذلك عند الأكثر إذ اللازم لازم الحصول فقصده كعدمه و لعدم منافاته القربة كقصد الغازي القربة و الغنيمة.

وقيل: مبطل إذ الإخلاص المعتبر في العبادة تخليصها عن كلّ شوب.

وقيل: إن كان الباعث القربة و طرء غيرها لم تبطل و إن كان مجموعهما أبطل.

و عندى أن القربة إن استقلّت بالتأثير بمعنى كونها باعثة لو لا الغير فضّمه و لو في الابتداء غير مبطل؛ لأنه زيادة غير منافية لبعض مراتب الإخلاص و إن كان منافياً لكامله و إن لم يستقلّ بالتأثير حتّى يكون الغير جزء العلّة و لولاه لم يكن القربة باعثة بانفرادها كان

مبطلًا لعدم صدق كون العبادة للقربة، إن قيل: لا فرق بين الرياء وغيره في لزومه للفعل إذ رؤية الناس ومدحهم كالتبرّد مثلاً لازم للفعل وفي المنافاة وعدمه للقربة إذ القربة لو اريد بها قصد الامتثال فقط فجميع ما سواه من القصود ينافيه ولو مع استقلالها بالمعنى المذكور، ولو اريد بها قصده في الجملة فالرياء لا ينافيه إذ مع كون القربة مستقلةً باعثةً للفعل بانفرادها يمكن أن يقصد في ضمنه رؤية الناس ومدحهم كالتبرّد بعينه وأيضاً المنافاة إن اريد به مطلق المخالفة فكلّ قصد ينافي القربة وإن اريد به معناه المتعارف أعني الضديّة فالرياء ولا ينافيها لإمكان الجمع بينهما إذ لولاه لم يكن معنى لقولهم ضمّ الرياء مبطل.

قلنا: هذا الكلام لا يخلو عن قوّة إلا أنّ المستفاد من الظواهر وفتاوى المعظم بطلان العبادة بمطلق الرياء ويتحدّس من ذلك أنّه لا يجامع القربة المعتبرة فيها و ينافيها بالمعنى المتعارف و على

(٥٨). النساء: ١٤٢.

(٥٩). الكهف: ١١٠.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨٨

هذا فمبنى قولهم المذكور على بادئ النظر دون التحقيق، وأما غير الرياء فلا دليل على إبطاله العبادة على الإطلاق حتّى يستنبط منه منافاته للقربة بالمعنى المذكور، فالمناط فيه مراعاة وجود القربة واستقلالها في الباعثيّة كما هو مقتضى الأدلّة ومعه لا مانع من ضمّه لعدم دليل على منافاته لها، ثمّ الرياء والسمعة؛ أي قصد رؤية الناس و سماعهم إنّما يكون مبطلًا على الإطلاق لو كان باختياره، وأما لو لم يكن لا اختياره مدخليّة فيه بأن لا يرضى نفسه بذلك و كره ميل قلبه إليه و لكن لم يقدر على رفعه عند التّية و كان في مقام المجاهدة فالظاهر عدم إبطاله العبادة إذا لم يكن علّة و لا جزء علّة بأن تكون القربة مستقلةً بالباعثيّة بشرط سعيه في دفعه بقدر الإمكان بدفع بواعثه كإثارة الخلوّة ومثله و لو كانت التّية خالصةً من الرياء و لكن كان بحيث إذا رآه إنسان في العبادة أو سمع بها يسره ذلك لم تبطل عبادته بذلك، بل الظاهر عدم حرمة لما ورد عن الباقر عليه السلام في الصحيح من نفى البأس عن ذلك و قوله فيه: و ما من أحد إلّا و يحبّ أن يظهر الله له في الناس الخير إذا لم يكن صنع ذلك لذلك.

### تنبيه: الأمر في وجوب القربة و اشتراطها في العبادة يحتمل وجوهاً ستّة

؛ وجوبها و اشتراطها في الجملة أو بالاستقلال بالنسبة إلى الرياء أو غيره و لا خلاف في الأوّلين و نقل الإجماع عليهما متكرّر و إن كان الظاهر جريان خلاف السيّد في الثاني و في الأوسطين لم يخالف غيره و قد عرفت حقّيّة قول المعظم سواءً اريد باستقلالها وجودها فقط بحيث لا يكون معها الغير أصلًا أو كفايتها في الباعثيّة و التأثير و إن وجد الغير، و الأخيران موضع الخلاف فالأكثر على ثبوتها و بعضهم على العدم، و مقتضى الأدلّة على ما اخترناه ثبوتها إن اريد بالاستقلال المعنى الثاني و عدمه إن اريد به الأوّل، ثمّ المراد من غير الرياء هنا اللازم الأجنبي بدون رجحانه كالتبرّد و التسخّن و مثلهما، و أمّا اللازم المؤكّد كضميمة الرفع إلى الاستباحة و اللازم الأجنبي مع الرجحان كالحمية في الصوم و اقتداء الناس في التصدّق، بل في كلّ عبادة، فلا ريب في صحتهما كما مرّ و كان قصد عدم ظهور فسقه و عصيانه و توقّي نفسه عن ذمّ الناس و لومهم من ذلك، و أمّا الغريب الأجنبي كدخول السوق و مثله فقيل بإبطاله مطلقاً و لا يبعد إلحاقه باللازم الأجنبي بدون الرجحان.

و قد ظهر ممّا ذكر أنّ الضمائم خمس هذه الأربع مع المنافى أعني الرياء و قد ظهر حكم الجميع.

الرابع: الحقّ أنّ التّية هي الهمة اللازمة الاقتران من الفاعل المختار و قد يعبر عنها بالقصد الباعث أو الإرادة أو الداعي أو الميل أو انبعاث النفس أو أمثال ذلك، و هذا المعنى مركوز في قلب كلّ فاعل مختار و إن لم يكن مخطرًا بباله و لكنّه بحيث لو رجع إلى

نفسه لاستشعر به و ليس اللازم في التّيه إلبا ثبوت هذا المعنى في القلب و لا يشترط استحضاره الفعلى خلافاً لظاهر المشهور حيث فسروها تارةً بالحديث النفسى و اخرى بالتصوير الفكرى و

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٨٩

اخرى بالعزم المخطر بالبال المنطق على الداعى تارةً و المتخلف عنه اخرى.

لنا الظواهر لا يفيد أزيد من اعتبار القصد الباعث على الفعل للقربة و ليس فيها ما يفيد اعتبار الإخطار، و يؤيده حكم العقل بأنّ اللازم في كلّ عبادة أن يصدق عليها أنها صادرة بالإرادة على وجه القربة، فالواجب في تيتها تصوورها متميزة و تصوّر الغاية و حصول الشوق و الإرادة المسماة بالإجماع إذ ذلك علمه مستقلة لصدور الفعل و إذا صدر يصدق أنّه صادر بالإرادة للقربة و إن لم يوجد الإخطار و ذهل الفاعل عن تصوّر النفع و الشعور بالإرادة إذ هذا الباعث موجود ما دام الفاعل مشغولاً بالفعل ما لم يحدث باعث آخر ينافيه و هو كافٍ في ابتداء الفعل و أثنائه و انعقاد الإجماع على وجوب مقارنة التيه لأول الموضوع لو سلّم لا يوجب إخطار المقارن إذ التيه مطلق الباعث و إن لم يكن مخطراً.

نعم، الأحوط في الصلاة بل في غيرها مراعاة الإخطار في الابتداء خروجاً عن خلاف الأكثر، و على هذا يصدق أن كلّ جزء من العبادة وقع بالتية الفعلية لأنها الإرادة الباعثة سواء كانت مخطرة أم لا، و لا يرتفع إلّا بقصد داعٍ آخر ينافيه من الإبطال و المبطل و الرياء لثبوت التنافى بين إرادتى الضدين فقصد يطل ما بقى لعدم وقوعه بالقصد أو القربة دون ما مضى فإن عاد إلى التيه الأولى قبل الإتيان بفعل كفاه الإتمام و صحّ الموضوع لوقوعه بأسره مع التيه و بعده قبل فوات الموالاة يعيد ما بعد الثانية و يتم و بعده لا ينفعه العود فيستأنف التيه و الموضوع فقصد المنافى الملزوم لارتفاع التيه إنّما يطل ما بقى قبل التجديد لا معه و لا ما مضى إلّا فوات الموالاة فيلزم الاستئناف و بدونه لا يحكم بالبطان و الاستئناف فيكفيه الإتمام بعد التجديد و الظاهر وفاقهم عليه.

نعم، بعضهم بنى الحكم بالصحة على كون الموضوع أفعالاً منفصلة لا يرتبط بعضها ببعض في الصحة، و لذا لا يبطل فساد غسل عضو غسل ما مضى، و حينئذ يجوز تفريق التيه على الأعضاء بخلاف الصلاة فإنها عبادة واحدة متصلة ترتبط بعضها ببعض في الصحة بحيث يكون مبطل البعض مبطل الكل، و لذا تبطل الصلاة بكشف العورة في الأخيرة فلا يجوز تفريق التيه على أجزائها و الظاهر عدم استقامة هذا البناء و إن صحّ المبنى إذ الظاهر صحته ما مضى و إن كان الموضوع فعلاً واحداً متصلاً لم يجز التفريق على أجزائه فحكم الصلاة كالوضوع في الصحة مع تجديد التيه لما بقى من الأفعال.

نعم، يعتبر فيها عدم الإتيان بشيء من أفعالها الواجبة قبل التجديد لعدم صحته و استلزام إعادته الزيادة المبطله فيها، ثم التردد و الشك في القطع أو فعل المنافى كقصد هما في عدم الجزم بالتية، هذا.

و إن قيل: لو كفى الداعى و لم يلزم الإخطار لزم ما أنكرته من سهولة أمر التيه.

قلنا: ما جعلنا

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩٠

علّة الصعوبة الإخطار بل إيجاد الداعى المخصوص أعنى القربة سواء كان مخطراً أم لا.

و الحاصل: أن مجرد القصد إلى الفعل في غاية السهولة و لو مع إخطاره و إيجاد الداعى المخصوص في غاية الصعوبة و لو بدونه.

الخامس: على ما اخترناه من كفاية الداعى و كونه تية فعلية موجودة من البداية إلى النهاية لا حاجة إلى اشتراط الاستدامة الحكيمية و الأكثر لاعتبارهم الإخطار في التيه اشتراطها لتعدّد استدامتها الفعلية؛ أى إخطارها بالبال إلى الفراغ للزوم العسر و الحرج و بطلان عبادة الذاهل لو اشترط فخصيصاً صوا الإخطار بالابتداء و اكتفوا بالحكمية في الأثناء إذ عدم اعتبارها يوجب خلوّ أجزاء العبادة عن التيه رأساً و قد علمت عدم دليل على اعتبار الإخطار حتى يخصيص بالابتداء و يكتفى بالحكمية في الأثناء و احتجاجهم على وجوبه بقوله: إنّما الأعمال بالتيات؛ ضعيف إذ حقيقة التيه كما مرّ ليست إلّا القصد الباعث و الهمة اللازمة المركوزة في قلب كلّ فاعل مختار دون العزم



المخطر على أن المراد من الأعمال هي الأعمال المعهودة كالوضوء والصلاة والحج والأجزاء غير داخله في ذلك إلا تضمناً والدلالة التضمينية في أمثال المقام مُلقاة، فغاية ما يلزم منه اشتراط العمل بالتيه ومقارنتها لها وهو لا يقتضى بقائها إلى حين الفراغ إذ الملابس المفهومة من الباء لا تفيد أزيد من التلبس والمقارنة دون الاستمرار والدوام كما في قوله: «أقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ» (٦٠)، وقوله: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب.

فلو كانت التيه هي العزم المخطر لم يلزم اعتبارها إلا في الابتداء ولا دليل على اعتبارها في الأثناء حتى يحتاج إلى اشتراط بدلها؛ أعنى الاستدامة الحكيمية، أما لو كانت مجرد الداعي فهو يستمر مع الفعل إلى الفراغ ولا يمكن أن ينفك عنه، ثم الأكثر فسروا الحكيمية بعدم قصد المنافي من القطع والقاطع والرياء، ولا ريب أن عدم قصد الباعث المنافي للأول مع عدم إخطاره مسبب عن وجوده بدونه فهم خالفونا في كفاية الداعي في الابتداء وافقونا فيها في الأثناء إلا أنهم عبروا عنه بلازمه أي الاستدامة الحكيمية بمعنى عدم قصد المنافي ولو أسندوا الصحة إلى ما هو العلة في الحقيقة أعنى الملزوم كان أولى ثم تفرقتهم بين الحالين محض التحكم فإن اشترط الإخطار اشترط فيهما وإن لم يشترط لم يشترط فيهما وقد عرفت حقيته عدم اشتراطه، ثم الشهيد مع نفيه الفعلية فسّر الحكيمية بالبقاء على حكم التيه والعزم على مقتضاها واستدل على اعتبارها بأن مقتضى الدليل الفعلية لكن لما تعسر استدامتها اكتفى بالحكيمية رفعا للخرج وما ذكره ظاهر في معنى الفعلية إذ ما هي إلا العزم المخصوص فهو مع إيجابه التناقض يوجب الحكم بطلان عبادة الذاهل وقد وجهه بوجوه:

الأول: حمل العزم على مطلق الداعي دون المخطر بالبال ولا يلائمه قوله بعد ذلك وفسر كثير من الأصحاب

(٦٠). العلق: ١.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩١

الحكيمية بأن لا ينتقل من تلك التيه إلى تيه يخالفها وكأنه بناء منهم على أن الباقي مستغن عن المؤثر.

الثاني: أن الفعلية عنده العزم مع سائر الخصوصيات، والحكيمية مجرد العزم حتى يكون غرضه أن مقتضى الدليل اشتراط الفعلية إلا أن غير العزم لما كان منفياً بالإجماع فيبقى العزم واجباً لكنه لم يتمسك في نفي الخصوصيات بالإجماع، بل بنفي الحرج ولا يخفى ما فيه إذ اشتراط مجرد العزم أيضاً يوجب الحرج وبطلان عبادة الذاهب.

الثالث: أن الفعلية عنده استحضار التيه مفضيلاً والحكيمية بالمعنى الذي ذكره استحضارها مجمله وهي لا ترتفع إلا بحدوث تيه أخرى ما فيه، فالفرق بينهما بالتفصيل والإجمال.

قلنا: إن اريد بالاستحضار الإجمالي مجرد وجود الداعي فقد علم أن آخر كلامه لا يلائمه، وإن اريد به مرتبه من الفعلية حتى يكون لهما مرتبتان الإجمال والتفصيل ففيه أن الإخطار إن وجد فيها لزم ما مرّ وإلا رجع إلى مجرد الداعي.

الرابع: أن مراده من العزم تجديده كلما ذكر لا مطلقاً.

قلنا: إن اريد بالمذكور التيه لم يفد وإن اريد به كونه مصلياً أمكن وجود هذا التذكّر مع الذهول عن العزم فيرد ما مرّ وكان المراد لزوم توطين النفس على إيجاد العزم بقدر الإمكان؛ أي متى أمكنت الفعلية وجبت وإلا سقطت وهذا وإن كان أظهر التوجيهات إلا أنه لا دليل على إثباته، مع أنه قال في الدروس: ولو أمكن استحضارها فعلاً في جميع الوضوء أو بعضه لم يجب.

ثم كلام ابن زهرة قريب من كلام الشهيد حيث قال: الفرض الثالث استمرار حكم التيه إلى حال الفراغ من العبادة وذلك بأن يكون ذاكرة لها غير فاعل لتيه تخالفها بالإجماع فإن ظاهره اشتراط التذكّر الفعلي مع دعوى الإجماع عليه وكان مراده بالتذكّر أعم من الفعلي فيرجع إلى اشتراط مجرد الداعي كما يدل عليه آخر كلامه، وليس في كلامه ما ينافيه كما في كلام الشهيد، ويتأتى فيه أيضاً سائر المحامل المذكورة.



الخامس: على المختار لا يلزم خلوّ شيء من أجزاء العبادة عن التّيه و لو حال الذهول فعلة الصّحة أي التّيه لم يتخلّف عن معلولها حال بقائه و كأنّ من اشترط التّيه الفعلية و اكتفى بالحكميّة في الأثناء و فسّرها بعدم قصد المنافي ليس بناؤه على استغناء الباقي عن المؤثّر لأنّه خلاف التحقيق كما ثبت في محله بل على أنّ السبب هو الداعي المستمرّ مع مسببه أو إجمال التفصيل السابق كما مرّ، و الشهيد بنى الحكم في كفاية الحكميّة على المقدّمة المذكورة و لا حاجة إليه لما مرّ و لا إلى الجواب بأنّ القائل بافتقار الممكن في بقائه إلى العلة يفسّر الحكميّة بتجديد العزم كلّما ذكر لأنّه مع فساده لا يدفع الإيراد كما تقدّم، على أنّ الظاهر عدم استقامته هذا البناء لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩٢

لا لما قيل إنّه يتمّ على فرض كونه الأسباب الشرعيّة عللاً حقيقيّة و هو ممنوع لأنها علامات و معرّفات، فيمكن القول بافتقار الباقي إلى المؤثّر مع اشتراط الاستدامة مطلقاً فضلاً عن الفعلية لما ظهر سابقاً من أنّ التّيه ليست من العلل الشرعيّة حتّى يكون من العلامات، بل من العقليّة لوجوب صدور الفعل بعد تصوّر الفعل و الغاية و حصول الشوق و الإرادة المسماة بالإجماع، فترتب الفعل على الإرادة الناشئة من تصوّر النفع و الغرض ترتب عقلياً لا- يمكن فيه التخلّف، بل لأنّ المنع أي الضوء لا- يحدث بمجرد حدوث التّيه حتّى يكون باقياً و لا يفتقر إلى السبب على المقدّمة المذكورة بل يحدث شيئاً فشيئاً و مثل هذا لا بدّ له من سبب إلى آخر وجوده على القولين، فالباقي خلط الحدوث التدريجي بالبقاء و كأنّه لإطلاق البقاء عليه عرفاً و هو لا يغيّر الأحكام العقليّة المتعلّقة بالحقائق.

الثاني: قد عرفت أنّ المخاطر قد ينطبق على الدّاعي و قد يتخلّف عنه، فعلى الثاني لو كان الباعث القربة أو قصد ما يجب عليه من عبادة معينة و المخاطر غيرهما صحّت العبادة لحصول المناط و عدم تأثير الخطرات و إن كان بالعكس بطلت سواء علم أنّ المخاطر غير الباعث أو غفل عن ذلك أو جهل به.

الثالث: اللازم كون أصل العمل للقربة دون ما يخرج عن حقيقته، فلو أطاله أو قصره بزيادة السنن و تركها أو قدّمه أو أخره في الموسّع لغرض آخر لم يبطل و إن كان رياءً.

نعم، يجب حينئذٍ في إطالة المستحبّ أن لا يصل حدّاً يرفع الموالاة العرفيّة.

الرابع: تعيّر الوجه على اشتراطه مبطل، فلو قصد الندب في الواجب للفريضة أو الوجوب في المندوب للنافلة لم يصحّ و بدونه غير مبطل و إن لغى ما قصده من الوجه لحصول ما هو اللازم؛ أعني تميّز الفعل مع القربة و المعروف بينهم أنّه مع شغل الذمّة بموجب الضوء لا يندب و ضوء أصلاً و لا يصحّ إيقاع شيء من أقسامه المندوبة لاستلزام الأمر بالشيء النهي عن ضده فالأمر بالوضوء الواجب يقتضى النهي عن كلّ وضوء مندوب و إيجاب تحقّق المندوب خروج الواجب عن وجوبه لأنّه يرفع الحدث فيكفي لإيقاع الموجب المفروض فلا يوجب وضوء آخر و اشتراط الوجوب بعدم الإتيان بالمندوب تقييد بلا دليل و اقتضاء اجتماع الأمرين اجتماع الضدّين إذ صدق الامتثال يثبت التداخل و كون الواحد متعلّقاً لهما فيجتمع فيه الحكمان و هو محال فلا بدّ من ارتفاع الندب لعدم ارتفاع الوجوب إجمالاً.

و اجيب عن الأوّل بأنّه ممنوع في الأمر المضيق لا مطلقاً، و الجواب بمنع التصادّ إذ المندوب يجمع الواجب لصحة التداخل ضعيف إذ تداخلهما مع تية الندب فقط ينافي ما اشترطوه من تية الوجه و مع نيتهما لا يفيد إذ المبحث البطلان بقصد الندب فقط، و عن الثاني لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩٣

باشراك الأوامر النديّة للأمر الإيجابي في الإطلاق فتخصيصها دونه تحكّم.

و الجواب بمنع خروج الواجب عن الوجوب إذ الإتيان بالمندوب يوجب امتثال الأمر الإيجابي، يرد عليه ما مرّ، و عن الثالث بمنع الاقتضاء إمّا لمنع جواز التداخل مطلقاً أو هنا لما ذكر من لزوم المحال فهو قرينة على تعدّد متعلّق الأمرين كما إذا علم التعدّد بالدليل مثل نافلة الصبح و فريضته، و ربّما منع استحالة اجتماع الحكامين أيضاً.

و بالجملة: الظاهر جواز المندوب عند الشغل بالواجب فإنّ جوّز التداخل كما هو الظاهر كفى عن الواجب أيضاً و إلّا لزم وضوء آخر

للواجب.

الخامس: لو تطهر بتيه الوجوب لاعتقاده وجوب المشروط به و لم يجب أو بتيه الندب لاعتقاده عدمه و قد وجب صحّ إذ اللازم تميز الفعل عما عداه و هو حاصل و الاشتباه في بعض صفاته غير قادح و لو تعدد باعتقاده المأمور به فنوى واحداً ثم ظهر عدم كونه مأموراً به بطل و وجب إيقاع ما هو المأمور به و لو تردّد بين فعلين أو أكثر ففعل أحدها ثم ظهر مطلوبية الآخر دونه فإن كان تردده قبل الدخول فيه أو في الأثناء بطل و وجب إيقاع المطلوب و إن كان بعده فإن كان القضاء بأمر جديد كما هو الحقّ صحّ و لم يجب غيره و إن كان تابِعاً للأداء بطل و وجب.

السادس: على ما اخترناه يكفي مجرد القصد للقربة في كلّ عبادة واجبة مشتملة على بعض الأجزاء المستحبة و لا يلزم قصد الوجه مطلقاً فضلاً عن قصد الوجوب في الأجزاء الواجبة و الندب في المندوبة و على اشتراط الوجه، فالظاهر كفاية قصد الوجوب و لا يلزم قصد الندب في الأجزاء المندوبة إذ المأمور به فعل واحد يكفي إيقاعه بتيه واحدة و لا يلزم افراد كلّ جزء بتيه على حدة، فإن قيل: هذا ممنوع و لكن يلزم أن يكون هذه التيه الواحدة مشتملة على قصد الأمرين بأن ينوى أفعل كذا لوجوبه و ندبه لاشتماله عليهما فتخصيص أحدهما بالقصد دون الآخر تحكّم.

قلنا: الأجزاء المستحبة خارجة عن حقيقة العبادة الواجبة، و لذا لو قصد بها الرياء أو عرض آخر غير القربة لم تبطل على الأصحّ فالصلاة الواجبة مثلما موضوعة للأجزاء الواجبة دون المستحبة إذ الجزء الحقيقي ما يرتفع الكلّ بارتفاعه، على أنه لو سلّم وضعها للجمع و كونها حقيقة فيه كفي على اشتراط الوجه بتيه واحدة بقصد الوجوب و لم يلزم قصد الندب للأجزاء المندوبة إذ المناط في قصد الوجه ما هو الأصل و العمدة و ملاحظة الأجزاء النادرة غير لازمة فلو لم يخطر بباله استحباب البعض لا يتوهم مخالفة الواقع و المنافاة للاشتراط المذكور إن قصد وجوب الجميع أو الثاني فقط إن قصد الوجوب

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩٤

في الجملة ذاهلاً عن الأجزاء المندوبة.

تفريق التيه أي افراد كلّ عضو أو بعضه بتيه تامّة إن سبقه تيه واحدة للكلّ لم يبطل سواء نوى عند غسل كلّ عضو رفع الحدث عنه أو رفعه مطلقاً على اشتراط قصده أو لم ينو أصلاً على عدم اشتراطه لكفاية الاولى و عدم إبطال التفريق لها، غاية الأمر كونه لغواً و إلّا أبطل وفاقاً للشهيد و جماعة و خلافاً للفاضل و بعضهم.

لنا بعد فعل الحجج عليهم السلام كون الوضوء عبادة واحدة متصلة فلا يفرد بعضها عن بعض كالصلاة و التفرقة بينهما تحكّم و القطع حاصل لعدم كون غسل بعض الأعضاء عبادة ما لم ينضمّ إليه غسل البواقي فلا يحصل به الامتثال فلا معنى لقصد إيقاعه بالقربة التي هي إرادته و أولى بالبطلان لو نوى عند غسل كلّ عضو رفع الحدث عنه بناءً على اشتراط قصده لتعلق الحدث بالمجموع من حيث هو فلا ينتقض رفعه و توهم حلوله في الكلّ بطريق السريان فاسد، فالمقصود غير المنوي و المنوي غير المقصود و كذا الحكم لو نوى ابتداءً رفع الحدث عن الأعضاء الأربعة فإنه لا يصحّ أيضاً إلّا على السريان و يستحبّ البحث لو نوى استباحة الصلاة بعضو عضو.

للفاضل استلزام اجزاء التيه العامية لاجزاء الخاصة لكونها أقوى ارتباطاً و ردّ بالمنع و عدم إفادة أخبار التيه أزيد من وجوب القصد مع القربة و هو في التفريق حاصل و لا يوجب قصد المجموع أولاً فهو منفي بالأصل.

قلنا: بعضها يوجب كما مرّ على أن ما ذكر هنا يكفي لإثباته ثمّ التفريق كما يتأتى على اشتراط الإخطار في التيه يتأتى على كونها مجرد الداعي أيضاً؛ لأنه كالمخطر يعمّ و يخصّ، فتوهم عدم تصوّره على الثاني فاسد لا يقال عدم صحّة التفريق يستلزم بطلان ما مضى إذا نوى القطع لمنع الاستلزام كما مرّ.

لو أخلّ بلمعة في الغسلة الاولى فغسلها في الثانية بتيه الندب فإن علم بها فعلى ما اخترناه من عدم اشتراط قصد الوجوب و الاستباحة حكمه ظاهر، و على الاشتراط لا يصحّ وفاقاً لأهله و إن لم يعلم بها حتى انغسلت في الثانية و جفّ البلل فعلى المختار لا ريب في

الصحة و على غيره فالأصح البطلان إذ المفروض عدم قصدهما في الثانية و بعضهم على الصحة لأنّ شرع الثانية للتدارك فيحصل و شرع المندوب بعد الفراغ من الواجب لا قبله فيمتنع قصده و التية الاولى يتضمن قصدهما فالطارئ لا يؤثّر. و اجيب عن الأوّل بالمنع و إثباته لحسنه زرارة و بكير عن الباقر عليه السلام: أ تجزى الغرفة الواحدة؟ فقال: نعم إذا بلغت فيها، و الثنتان بإتيان على ذلك كلّ لا- يخفى ما فيه، و عن الثاني بأنّ امتناع قصده إنّما هو مع العلم بعدم الفراغ لا مع العلم بالفراغ كما هو الغرض، و عن الثالث بأنّ الاولى إنّما تؤثّر إذا لم يطرأ تية مخالفة و إلّا لم تبطل عبادة بطريان ضار لغربة هذا و لو لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩٥

كانت الغسلة الثانية واجبة بنذر و شبهه أو الاولى أيضاً مندوبة انتفى البطلان من حيث اختلاف الوجه و بقى من حيث اشتراط الرفع و الاستباحة، ثم لو علم بها قبل الجفاف لا يحكم بالبطلان لجواز أن يغسلها بتية الوجوب و الاستباحة بما بعده.

### تنبيه: لو انغسلت اللمعة في المجدد فإن قيل برفعه صحّ و إلّا فلا

، فعلى ما اخترناه من عدم اشتراط قصد الوجه و الرفع فلا ريب في كونه رافعاً، و أما عند المشترطين فقد وقع الخلاف في كونه رافعاً و يأتي تحقيقه.

و بما ذكر يظهر أنّها لو انغسلت في الثانية منه صحّ عندنا و بطل عندهم، أمّا لو انغسلت في الثالثة منه أو من الأوّل لم يصحّ وفقاً لكونها بدعة محرّمة فلا يتأتى فيها القرية المعبرة عند الكلّ.

ظاهر الشيخ شرعية الطهارة التمرية لأنه قطع في المبسوط بأنّ الصبيّ و الصبية إذا بلغا في أثناء الصلاة بما لا ينقض الطهارة أتمّاً؛ و دلالة على شرعية عبادتهما ظاهرة.

و في الخلاف أوجب إعادة الصلاة مع بقاء الوقت محتجاً بأنّ الندب لا يجزى عن الواجب و لم يذكر إعادة الطهارة و هو يرمى إلى اعتقاده شرعيتها مع استباحة الصلاة الواجبة بالطهارة المندوبة و إلّا كان الظاهر أن يحكم بإعادتها و إنّما حكم بإعادة الصلاة للعلّة التي ذكرها لا لعدم شرعيتها إذ لا فرق بين التمرية و المحقّ واقفه في الصبيّة، و الفاضل قطع بعدم شرعية مطلق عبادتهما، ثم للشيخ قوله عليه السلام: مروا صبيانكم، و الأمر بالأمر أمرٌ و الأمر يقتضى الشرعية و استباحة الصلاة المحرّمة على المحدث لأجلها و هذا ليس بشيء إذ صحّ صلواته كصحّ طهارته.

للفاضل عدم التكليف في حقّه فلا يشرع عبادته و ربما رجّح قول الشيخ لإيجاب الأمر الشرعي إذ تعلقه بدونها غير معقول و ثبوت هذا التكليف في حقّه كالاستثناء لفائدة خاصّة و قد وقع الخلاف حينئذ في أنّه ينوب الندب أو الوجوب بمعنى اللابديّة أو الوجوب في حقّ المكلف إذ الوجوب الشرعي لم يتعلّق به وفقاً بقصده لا يكون قصداً حقيقياً بل تخيلاً شبيهاً بالقصد ليعتاد و يتمرّن عليه و هذا مطرد في جميع بناته، و الشهيد رجّح الثاني ليقع التمرين موقعه بمعنى التبيين و هو لا- يستعمل عرفاً إلّا فيما يشقّ و قصد الفعل على وجه الوجوب أشقّ من قصده على وجه الندب و فيه أنّه لا- مشقّة في قصده على الوجهين، و إنّما المشقّة في قصد القرية أو نفس إيقاع الفعل فلا يقع التمرين موقعه و لو قصد الوجوب و لو فرض وجود مشقّة فيه لوجدت في قصد الندب أيضاً لعدم الفرق بين القصدين ضرورة.

فإن قيل: قصد الوجوب المسبّب عن العلم به ادخل في التعويد من قصد الندب المسبّب عن العلم.

قلنا: الموجب للاعتياد هو تكرار الفعل سواء وقع بقصد

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩٦

الوجوب أو الندب و خصوصية القصد مع التساوى في مرآة الفعل لا يقتضى التفاوت فيه على أن جعل مثل هذا الاعتبار مناطاً للحكم

لا يخفى ما فيه، ثم قصد الوجوب بأي معنى كان فرع كون الفعل واجباً بهذا المعنى، فلو كان الوجوب المقصود بمعنى الشرطية أي الأبدية في تحصيل العادة كان الفعل واجباً شرطياً و مجرد الشرطية لا يوجب الشرعية بزعمهم على أنه لا تقابل بين الوجوب الشرطي و الاستحباب الشرعي لإمكان اجتماعهما مزاعمهم في تعيين أحد القاصدين و ترديدهم بينهما غير جيد لإشعاره بالتقابل و امتناع الاجتماع إلا أن يقال مرادهم في موضع الخلاف تعيين الأولى مع وفاقهم على جواز كل منهما، و فيه ما فيه، و قيل: ينوي الندب لكون الفعل مندوباً في حقه إذ يصدق عليه أنه مطلوب لا يعاقب على تركه و يُتاب على فعله و لو منع لزوم الثواب لغير المميز لعدم تحقق القربة في حقه فلا ريب في لزوم العوض و هو يكفي لتحقيق الندبية، و على هذا فلو بلغ في أثناء الوقت و قد بقي قدر ركعة و جب عليه إعادة الصلاة لا لعدم شرعيتها بل لأن الصلاة المندوبة لا تجزى عن الواجبة كما ذكره الشيخ.

و أما الطهارة فمع بقاء وقتها و وقت الركعة فإن كانت المندوبة منها محرمة للصلاة الواجبة لم يجب إعادتها و إلا و جبت لذلك لا لعدم الشرعية و لا يخفى أن القول بترتب الثواب على فعل غير المكلف خروج عن مقتضى الاصول و حديث لزوم العوض لا يخفى ما فيه.

و بالجملة كلامهم هنا مجمل و مقتضى القواعد أن يقال المواظبة على فعل لما كان سبباً واقعياً للاعتياد و مراد الشرع من التمرين ليس إلا حصوله فالأمر به للإرشاد إلى تحصيله و لم يتعلق به غرض في نفسه فليس في الحقيقة عبادة يفتقر إلى التية و يترتب عليه ثواب و عقاب إذ ذلك فرع التكليف و هو ساقط عن الصبي فهو مجرد فعل طلب ليحصل ما يؤدي إليه فيتته مجرد التخيل لا يعتبر فيه لوازم التية الحقيقية، و حينئذ فالشرعية بمعناها المعروف عنه ساقطة و بمعنى تجويز الشرع و إرشاده إليه ثابتة إلا أنه لا يثبت به لوازم المشروعية المعروفة، و على هذا فلو بلغ في أثناء الوقت و جب الإعادة مطلقاً كما اختاره الفاضل.

وقت التية ابتداء الوضوء و لا خلاف في صحتها و تضييقها عند غسل الوجه و لا في عدم صحتها و تضييقها عند غسل الوجه عند ما ليس من أفعاله الواجبة أو المستحبة كغسل اليدين من النجاسة أو من حدث الريح أو من مطلق الحدث لو توضحاً من مثل الساقية أو إناء القليل لا بالاغتراف، و المشهور جواز فعلها عند أفعاله المستحبة كالمضمضة و الاستنشاق و غسل اليدين المستحب كغسلهما من حدث النوم أو أحد الأخبتين بالاغتراف من إناء القليل.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩٧

و صاحب البشرى توقّف في ذلك لخروجها عن حقيقة الوضوء و استحبابها قبله لا يفيد كالسواك و التسمية.

و الحق أنها من جملته فلا وجه للتوقّف، و مثل التسمية و السواك خارج عنه و إن كانت من سننه لسلب الغسل المعتبر فيه عنه، و الحلّي ينوي عند المضمضة و الاستنشاق في الوضوء و عند غسل اليدين المستحب في الغسل دونه و الفرق و تحكّم.

التية في إزالة الخبث غير معتبرة إجماعاً لأصالة البراءة من وجوبها و صدق الامتثال بإيجاد الماهية.

التية من أفعال القلوب فالتلفظ بها غير لازم و لا مستحب لعدم نقله من السلف و توقّف الوظائف الشرعية على الشرع فلا توظيف بدون الثبوت منه و توهم كونه زيادة مشقة فيتبع الثواب ضعيف إذ المعتبر من المشقة ما اعتبره الشرع.

نعم، الحق جوازه ما لم يعتقد الشرعية و التعبد.

اشتراط القربة يبطل طهارة الكافر و غيرها من العبادات و تقربه باعتقاده لا غبرة به لعدم شرعيته و إيجابه جواز وطى الزوجه الكافرة أو المجنونة للمسلم بعد الحيض بلا غسل لا ضير فيه للضرورة و ارتكابه أولى من ارتكاب شرع غسل بلا تية، و تجويز الفاضل غسلها متابعة لبعض العامة لا وجه له.

العاجز عن الأفعال ينوي و إن كان المباشر غيره؛ لأنه المكلف مع تمكنه منها فالاستنابة فيها غير جائزة و المباشر آله فلا يجزى بنية واحدة.

نعم، لو نواه معه لكان أولى لأنه الفاعل حقيقة كالثابت في ذبح الهدى ثم لو زال عذره فطهارته باقية و لا حاجة إلى إعادتها في

الوقت و خارجه.

كفاية وضوء واحد بتيه القربة عن أسبابه المختلفة عندنا ظاهر لصدق الامتثال و أصالة البراءة من تعيين الحدث و على اشتراط قصد الرفع، فكفاية قصد رفع المطلق أو العام ممّا لا ريب فيه و ظاهر الأكثر كفاية قصد رفع المعين لتوقف رفع الخصوصية على رفع الجميع لاتحاد معنى الحدث و إن تعددت أسبابه إذ عند اجتماعها يتداخل الاحداث فلا معنى لتبعضه فى الرفع و البقاء فقصد الرفع فى البعض برفع حقيقة الحدث و عدمه فى الآخر لا ينافيه بل المناط قصد الرفع و التعرض للخصوصية لغو زائد و منع التداخل هنا لجواز أن يحصل من كل سبب حدث على حدة لتعدد المسببات بتعدد الأسباب مكابرة فاحتمال البطلان بعدم حصول الرفع مطلقاً ضعيف و الاحتجاج عليه ببقاء غير المنوى و إذا بقى البعض بقى الكلّ أضعف و احتمال رفع المنوى دون غيره عجيب و القول بصحة الوضوء ثانياً لرفع آخر و هكذا إلى آخر الاحداث أعجب.

ثم لو بقى الرفع عن غير المعين بأن يقصد بقاء الحدث فى غير المنوى فالفاضل على الصحة  
لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩٨

لارتفاع حقيقة الحدث بقصد الرفع فى البعض فيلغو القصد المناقض، و الشهيد على البطلان للتناقض الموجب للتلاعب و وقوع التعارض بين سببى الرفع و البقاء فى معنى واحد و تقديم أحدهما ترجيح بلا مرجح فيتساقطان و يبقى الحدث على حاله و يتقرر آخر قد نوى المتنافيين، فحصولهما اجتماع النقيضين و حصول أحدهما ترجيح بلا مرجح فيتساقطان و يبقى أصل البقاء لما و فيه أن ظاهر الخبر: للمرء ما ينوى من العمل؛ لشرط المناسبة لا بدونها كامتثال الصلاة بالنسبة إلى الوضوء و حينئذٍ تقديم الرفع على البقاء لا يوجب الترجيح بلا مرجح إذ الوضوء يناسب رفع الحدث دون إبقائه.

قيل: مفهوم الخبر يفيد عدم حصول غير المنوى و رفع غير المعين غير منوى فلا يحصل، و حينئذٍ يلزم الحكم ببقاء الحدث حذراً من لزوم أحد المحذورين.

قلنا: بعد النقص بصورة عدم نفي الغير لجريان هذا الوجه فيه بعينه أن المنوى المحكوم بحصوله فى المنطوق.

نعم، الصريح و اللازم بغيره المحكوم مقدّم حصوله صريحاً إذ قصد رفع المعين يستلزم قصد رفعه لاتحاد معنى الحدث و ارتفاعه بقصد الرفع فى البعض فيكون قصد نفيه فى غيره لغواً.

فظهر أن الصحة أشبه بقواعد الفريقيين إن لم يضرّ بلاغته بالقربة و الامتثال هذا حكم اجتماع أسبابه الموجبة له، و أمّا إذا اجتمعت غاياته المختلفة فعلى ما اخترناه يكفى وضوء واحد بتيه القربة لجميعها سواء كانت واجبة أو مندوبة أو مركبة منهما.

نعم، المندوب المجمع لأكثر الحدين كما فى نوم الجنب و جماع المحتلم و ذكر الحائض يخصّ بمورده و سائر الغايات لا تستباح به و على اشتراط الرفع و الاستباحة فيتم المطلوب ببيان امور.

١- الظاهر كفاية الواحد

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٢٩٩

بقصد العام أو المطلق من الرفع و الاستباحة لغاياته الواجبة أو المندوبة التى يجوز فيها الرفع و فيما يمتنع فيه كالثلاثة المذكورة و ما يجب على دائم الحدث من الصلاة و الطواف و المسّ، فعلى جواز التداخل يكفى الواحد بقصد الاستباحة العامة أو المطلقة و بدونه إن عين الغايات كفى الواحد و إلّا وجب التعدد، ثم أقسام الوضوء كالأغسال المندوبة فى جواز التداخل و عدمه لاشتراكهما فى المأخذ كما يأتى.

و أمّا قصد الرفع فإن جاز مع بقاء الحدث فكالاتباحة و إلّا لم يجز مع التعدد و الوحدة و قد تقدّم حكمه.

٢- إذا اختلفت الغايات المجمعّة بالوجوب و الندب فالمشهور سقوط الوضوء المندوب بالواجب لما مرّ من تصريح الأكثر بعدم اجتماعهما إذ مع الشغل بموجبه لا يبقى الندبية و قد رجّحنا جواز المندوب معه على أصلهم تيته الرفع أو الاستباحة إطلاقاً أو عموماً و

كفاية كل منهما عن الآخر على التداخل.

٣- الظاهر كفاية الواحد بقصد رفع حدث معين أو استباحة واجب معين أو مندوب يتوقف صحته عليه للغايات المجتمعة بأقسامها الثلاثة، والأول ظاهر مما مر، و أما الأخيران فلأن الآية لو دلت على قصد الاستباحة لم يفد أزيد من قصدها في الجملة و هو حاصل هنا فيكفي للجميع.

لو نوى به استباحة ما يستكمل بالطهارة فالمحقق والشهيد على رفعه الحدث و اجزائه عن الكل، و الشيخ والحلي على العدم. و قيل: إن نوى بها استباحة الكمال إذ به حصوله صريحاً أجزأ و إلا فلا، و هذا أشبه بقواعدهم إذ هذه الغاية مباحة مع الحدث فقصد استباحتها لا يستلزم رفعه فلا يجزى لما يشترط بوضوء رافع، و أما كمالها فلا يحصل إلا برفعه، فقصد استباحته يستلزمه يجزى لكل مشروط به ثم لو قصد به ما يكمل بالطهارة أو استباحته مطلقاً من دون قصد الاستباحة أو الكمال، فقيل بالبطلان لأنه أعم من قصد الكمال و العام لا يدل على الخاص فلا يوجب الرفع.

و قيل بالصحة لانصرافه إلى القصد الصحيح و هو قصد كماله فيوجهه و هذا أظهر لإطلاق الأمر بالوضوء لهذه الغايات من دون تقييد و هو يوجب الامتثال بمجرد الوضوء لأجلها و هو يقتضى وقوعها كاملة و هو يستلزم رفعه فقصد الكمال لا ينفك عن القصدين لزوماً و إن لم يتحقق صريحاً.

قيل: لتعليل كمالها به لا يستلزم صحته لها إذا الموصول إليه وضوء رافع مما لم ينو الرفع أو استباحة مشروط به لم يصح.

قلنا: هذا لو لم يرد الأمر بالوضوء لأجلها بل ورد مجرد أن كمالها به و لم يدع إرادة الأول منه.

و قيل: الأمر بالوضوء لأجلها مع العلم بعدم اشتراط إباحتها به يفيد كونه لكمالها فيلزم قصد الاستكمال بزعمهم لما قرروه في وجوب قصد الرفع و الاستباحة و لا يكفي قصدها مجملًا.

و جوابه ظاهر مما مر.

و بما ذكر يظهر أن اللازم على أصلهم في الوضوء الواجب و المندوب لما يتوقف عليه صحته قصد الأمرين إذا أمكن تحققهما فيه و في المندوب لما هو شرط كماله قصد الكمال صريحاً أو استلزاماً، و هذا كله على ما اختاروه، و على ما اخترناه فلا ريب في الصحة على جميع التقادير لما تقدم من رافعية كل وضوء مندوب سوى المجامع للحدث و هي موجبة للاجزاء في الغايات بأسرها.

إن قيل: النوم مما يشترط به كماله مع كونه حدثاً فيلزم من رافعية الوضوء له اجتماع النقيضين.

قلنا: المراد من اشتراط كماله به أن كماله أن يكون بعده لا مقارناً له ليلزم ما ذكر.

و قيل: جعل النوم غاية مجازاً إذ الغاية الحقيقية هي الطهر.

قيل: إن النوم بحيث يقع النوم عليه فيكون من باب الكون عليه.

قلنا: إن اريد نفى غايته و كون الوضوء لأجله رأساً هو خلاف ما يفهم

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠٠

من الخبر، و إن اريد نفيها باعتبار المعية دون الوقوع فلا يلزم المجازية إذ غاية الوضوء ما يقيد بها إباحة أو فضيلة سواء كان معها أو قبلها و لا استبعاد في إيرائه فضيلة للنوم و إن لم يجامعه.

لا خلاف في شرعية المجدد عدم وجوب قصد الأمرين في تبيته و الخلاف في حصولهما و اجزائه عن السابق إن ظهر فساد و تحققهما عندنا ظاهر، و المشترطون لقصدهما بين موافق هنا كالشيخ و مخالف كالفاضل و بعضهم و موافق إن قصد به إيقاع الصلاة على الوجه الأكمل كالمحقق للأول يختص اعتبار قصدهما بصورة تذكر الحدث لا مع اعتقاده حصولهما بدون و إيماء الأخبار إلى كون شرعية لتدارك الخلل في الأول و إجماعهم على اجزاء صوم يوم الشك بنية الندب عن الواجب، و ما ورد من اجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة مع نسيانه و استحباب الغسل في أول رمضان تلاحياً لما عسى فإنه من الأغسال الواجبة، و رد الأول بأنه تخصيص بلا دليل و



الثاني بالمنع فإن الوارد في بعضها إنما هو كون التدارك بغسل الجمعة و عن البواقي بعد تسليمها بخروجها عن الكليّة بدلالة خارجة إذ لو تمّ دليلهم ممكن لكنّه غير المبحث إذ الكلام على تقدير التسليم للثاني عموم اشتراط قصدهما في حصولهما و عدمه هنا مع ضعف دليل التخصيص كما مرّ للثالث كونه مع القصد المذكور طهارة شرعيّة قصد بها حصيل فضيلة لا يحصل إلّا بها و فيه أنّ حصول الفضيلة فرع الرفع بالسابق و لم يحصل و لو سلم حصولها لم يكف في صحّة الصلاة لتوقفها على الرفع و لم يحصل.

قيل: نوى الفضيلة فيحصل للخبر و حصولها فرع الرفع فيحصله.

قلنا: بعد النقض بقصد المطلق إنّ التية إنّما تحصل الأمر الممكن و الرفع هنا غير ممكن لتوقفه على الوضوء لعضده و لم يوجد و ربما قيل يكفى قصد ما يستلزمه أعنى الفضيلة و هو كما ترى.

و قد ظهر ممّا ذكر أنّ أوسط الأقوال على اشتراط قصد الوجه و الأمرين وسطها تمّ لو قصد في المجدّد الاستباحة التقديرية و تدارك ما عسى ما فاتة في الأول فإن اعتبر الجزم في التية بطل و إلّا صحّ و الظاهر عدم لزوم هذا القصد في شرعيته للأصل و عدم المقتضى خلافًا للشهيد.

قد اشير إلى مساواة الغسل و الوضوء دلالة في جريان التداخل و عدمه فليتكلم فيه ليظهر جليّة الحال فلنقدّم مقدّمتين؛ الأولى كلام القوم في أصله التداخل أو عدمه لا يخلو عن اختلاف و إجمال، و التحقيق أنّ الأصل في الأسباب الواقعيّة عدم التداخل و تعدّد المستببات بتعددها إذا السبب الواقعي علّة للوجود الخارجي و توارد العلل الخارجية على معلول واحد خارجي محال؛ لعدم المناسبة، فكلّ منها يستدعى معلولاً بانفراده، فإنّ اقتضى الجميع معلولاً واحداً بطل المناسبة بين العلة و المعلول و لم يتحقّق التداخل لأنّه اتّحاد المتعدّد، فإطلاق التداخل على مثله تجويز و إن اقتضى كلّ منهما معلولاً بانفراده و صار الجميع واحداً لزم التداخل المحال لبدهائه بطلان

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠١

اتّحاد الاثنين أو أكثر، و في المعرفات التداخل إذ المعرف علمة للوجود الذهني و معلولته موجود واحد ذهني لمتعدده جائزة و لذا يستدلّ على مطلوب واحد بأدلّة كثيرة، إلّا أنّ إطلاق التداخل عليه كما مرّ مجاز ثمّ العلل العقلية لا تكون إلّا واقعيّة، و الشرعيّة قد تكون واقعيّة و قد تكون معرفيّة إذ الأحكام عند العدليّة معلّلة بالحكم الواقعي، فالأسباب الشرعيّة ربّما كانت منها و ربما كانت أمارات المعرفة حكم له علمة واقعيّة دونها و إطلاق السبب و مرادفاته عليّة لعلية الوجود الذهني ثمّ السبب الأوّل لكلّ وضوء واجب حدث أصغر و لكلّ غسل واجب حدث أكثر و كلّ واحد من الحدثين أمرٌ واحد معنوي و إن تعددت أسبابه إذ حدث البول لا يغير حدث الريح و حدث الجنابة لا يغير حدث الحيض لقضاء الضرورة بعدم حصول حالتين مختلفتين من اجتماعهما فالسبب الأوّل لأقسام الوضوء الواجب ليس إلّا واحداً و إن تعددت أسبابه هذا السبب فالاحتفاء بوضوء واحد أو غسل واحد لا يوجب التداخل المجازي فضلاً عن الحقيقي، فلا إشكال من هذه الحيثيّة نفى الإشكال في وحدة كلّ من الحدثين مع أسبابه، و دفعه أنّ هذه الأسباب ليست عللاً واقعيّة له بل العلّة الواقعيّة أمرٌ آخر مجهول عندنا و هذه الأسباب علامات و معرفات له على أنّه يمكن الترام تعدّد الأحداث بتعدّد أسبابها و القول بكفاية غسل واحد للجميع إذ الغرض من الوضوء و الغسل النظافة و الاطهار كما يشهد به الاعتبار و فحاوى الأخبار كقول الرضا عليه السلام في خبر ابن سنان: علّة غسل الجنابة النظافة.

و قول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن محمّد في علمه غسل الجمعة: أنّ الأنصار كانت تعمل في نوايحها و أموالها فإذا كان يوم الجمعة حضروا المسجد فتأذى الناس باروحه إباطهم و أجسادهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه و آله بالغسل فجرت به السنّة، و لا ريب أنّ التطهر من الأحداث معني واحد القربة مرّة يرتفع أثر كلّ حدث فلا يكون لاتصاله ثانياً تأثير في ذلك و إلّا لزم تحصيل الحاصل، فكلّ من هذه الاحداث يقتضى مسمّى الغسل و هو يتحقّق في ضمن واحد و توهم إيجاب اجتماعهما غلطاً لا تظهر إلّا بالمتعدّد كما في الخبث فاسد إذ طهارة الخبث بإزالة العين و الأثر و هو يختلف باختلافه في الغلظة و الرقة و الكثرة و القلّة و الجفاف

و الرطوبة، و أمّا طهارة الحدث فبمجرد إيصال الماء إلى الأعضاء مع القربة و ليس فيه قلع شيء حتى يحتاج في بعض الموارد لا التعدّد و التكرار.

و قد ظهر بما ذكر جواز التداخل المجازي في كلّ من الوضوءات و الأغسال الواجبة أمّا لاتّحاد سببها الأول أعني الحدث و معرفية أسبابه أو لكفاية مسمّى الغسل و الوضوء في رفعه، و إن سلم تعدّده و أمّا المستحبّة منها فقط أو مع الواجبة فلا يجرى في تداخلهما خصوص التعليلين إذ ليس علّة المستحبّة الحدث و لا غايتها رفعه.

نعم، يجرى فيه مثلهما إذ علّتها توهم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠٢

العذارة و غايتها التنظيف، فيمكن أن يُقال: العذارة معنى واحد فيكفي في رفعه مسمّى الغسل و الوضوء و لو سلّم تعدّدها فالغرض منها التنظيف و هو معنى واحد، فيكفي لحصوله المسمّى و إن تعدّدت أسبابه و بذلك يظهر حصول المسمّى لاجتماع القسمين.

قيل: جواز التداخل ينافيه ما مرّ من لزوم التعيين في التية.

قلنا: لزومه فيما لا يجرى التداخل كما اشير إليه.

قيل: ينافيه أدلّة التية كقوله تعالى: «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» «٦١» دائماً لكلّ امرئ ما نوى و إنّما الأعمال بالنيات، فكيف يجوز حصول غسل الجمعة بلوازمه من قصد غسل الجنابة أو بالعكس أو حصولهما بدون قصد شيء منهما؟ قلنا: التية ليست إلّا القصد مع القربة و هو حاصل و خصوصية الفعل غير معتبرة فإن اعتد سؤال لزوم التعيين أعدنا ما مرّ في جوابه و لو سلّم اعتباره في التية قلنا أخبارها مخصّصة بأخبار التداخل.

الثانية: الأخبار الدالّة على التداخل في الجملة كثيرة كحسنه زرارة: إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابة و الجمعة و عرفه و النحر و الذبح و الزيارة فإذا اجتمعت لله عليك حقوق أجزأها غسل واحد، و كذلك المرأة يجزئها غسل واحد لجنابتها و إحرامها و جمعيتها و غسلها من حيضها و عيها و إضمارها غير قادح، أو مثل زرارة لا يروى عن غير الإمام، و أيضاً أسندها في التهذيب إلى أحدهما عليهما السلام و عدم صحّتها لا يخرجها عن الحجية إذ حسنهما بابن هاشم و المدح الوارد فيه ممّا يوجب العمل بقوله، على أنّ الحلّي أوردها في السرائر نقلًا عن كتاب حريز و هو أصل معتمد، و نقله أيضاً من نوادر ابن محبوب بأدنى تغيير، و العلامه وصفها بالصحة و قد وصف غيرها ممّا في طريقه ابن هاشم بها و كثيراً ما يقولون طريق الشيخ أو الصدوق إلى فلان صحيح و هو في الطريق، ثمّ الحقّ عدم صحّة طريق التهذيب إذ فيه عليّ بن السندي و هو مجهول و توهم توثيقه من كلام نقله الكشي من نصر ابن الصباح فاسد كما ذكرناه في محلّه و كقول أحدهما في مرسله جميل: إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل من كلّ غسل يلزمه ذلك اليوم.

و قول الصادق عليه السلام في خبر عثمان بن يزيد: من اغتسل بعد الفجر كفاه؛ هنا تصحيف عمر كما قيل فيكون الخبر صحيحاً بقريته رواية ابن عذافر عنه.

و قول أحدهما في خبر حسين الخراساني على ما أورده الحلّي في سرائره نقلًا عن كتاب جميل: غسل يومك يجزيك ليلتك و غسل ليلتك يجزيك لنومك.

و ظاهر هذين الخبرين بل مرسله جميل أيضاً الإجزاء بغسل في أوّل النهار أو الليل عن كلّ غسل نهاري أو ليلي سواء كانت غايته حاصله لو تجددت بعده و التزامه مشكل سيّما في الأغسال الواجبة لأنّها مسببة عن احداث مخصوصه و تقدّم المسبب على سببه غير معقول، فاللازم يخصّصها بالأغسال

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠٣

المستحبة و حمل الوجوب في خبر عثمان على الثبوت، و مع ذلك لا يخلو عن إشكال كما يأتي مع تحقيق الحال، و على أى تقدير انتهاضها حجة للتداخل مع حصول الغايات مما لا ريب فيه و كتعليل الباقر عليه السلام في صحبته زرارته كفاية غسل واحد للجنابة و غسل الميت بأنهما حرمتان اجتماعاً في حرمة واحدة و هو بعيد العموم و كان المراد بالحرمة الحق، و قول الصادق عليه السلام في صحبته زرارته و ابن سنان في الحائض الجنب غسل الجنابة و الحيض واحد.

و قول الباقر عليه السلام في موثقه زرارته: إذا حاضت المرأة و هي جنب أجزأها غسل واحد.

و قول الصادق عليه السلام في موثقه أبى بصير بعد سؤاله عن امرأة جومعت و حاضت قبل أن تغتسل: تجعله غسلًا واحدًا.

و مثله موثقتا الخشاب و الساباطى عنه عليه السلام، و اختصاص هذه الأخبار بالجنابة و الحيض لا يقدح في إثبات تمام المطلوب إذ الظاهر عدم القائل بالفصل.

و إذا عرفت أخبار التداخل و صحته جريانه في الأغسال المجتمعة سواء كانت واجبة أو مستحبة أو مختلفة فليذكر كل قسم بخصوصه مع ما يتعلق به من مراد الأصحاب و سائر الأدلة المتعلقة بالطرفين و بيان شمول الأخبار أو عدمه له مع ترجيح ما هو الحق، فنقول: الأغسال للجمعة لا تخلو عن أقسام ثلاثة:

الأول: أن تكون كلها واجبة و يتصور في تداخلها و الإتيان بغسل واحد، احتمالات ستة:

أن يوجد فيها الجنابة و يلاحظ التداخل في التية بأن ينوى الجميع و اجزائه موضع وفاق و يدل عليه صدق الامتثال و أصالة البراءة و الأخبار المتقدمه بالمباشرة و لا معارض هنا إلا ما اشتهر بينهم من أصالة عدم التداخل و قد عرفت حقيقة الحال فيه على أنه لو كان يلزم هنا ما لا يجوز من التداخل لكان مخصيصاً بالإجماع و النصوص إذ التخلّف في العلل الشرعية لمعارض أقوى جائز، ثم ظاهر القائلين بوجوب الوضوء مع غير غسل الجنابة عدم وجوبه هنا فإن ثبت إجماعهم فلا بحث و إلا فالظاهر وجوبه لصدق الاسمين فيتعارض أدلته وجوبه و عدمه فيحصل التساقت و يبقى عموم أدلته الوضوء بحاله، إلا أن يمنع العموم، و على عدم وجوبه مع غيره كما اختاره المرتضى فالأمر ظاهر.

أن ينوى الجنابة فقط و اجزائه أيضاً مجمع عليه و كان المجمع عليه أن ينويها ذاهلاً عن غيرها لا نافية لها إذ الشهيد قرب البطلان في نظير الأخير من الحدث الأصغر ففي الأكبر أولى و إن كان الإجزاء أظهر في الصورتين لاتحاد الحدث و إن تعددت أسبابه فارتفاعه بالنظر إلى بعضها سيما الأقوى يوجب ارتفاعه بالنظر إلى غيره و لأصالة البراءة و صدق الامتثال إذا لاقى بالمطلوب يعد في العرف ممتثلاً و إن لم يكن إتيانه لأجل ذلك الطلب بل لطلب آخر سيما إذا كان من ذلك الطالب.

نعم، لا بد في العبادات من ضم القربة إلى المطلوب و هو حاصل هنا.

قيل: عموم أخبار التية يفيد تابعية الأفعال وجوداً و عدماً و اتحاداً و تعدداً و صحته و بطلاناً و ثواباً و عقاباً للقصور فمقتضاها عدم الامتثال إلا فيما نواه و هو هنا

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠٤

مخصوص بالجنابة.

قلنا: لائم عمومها لأنها إما جملة أو ظاهرة في أن للمرء ما قصده من التقرب أو طلب ثوابه أو غير ذلك من الأغراض و حاصلها الأمر بالإخلاص و لو سلم منعنا عدم الامتثال في غير الجنابة لحصوله بالفعل مع التية و التية ليست إلا قصد الفعل مع القربة و قصد خصوصيته ليست جزء منها، و لو قيل قد يقدم لزومه مع توقف تعيين الفعل عليه.

قلنا: قد مر أن ذلك في غير محلّ التداخل و فيه قصد الفعل و القربة يتضمّن قصد الأمر بالخصوصية فلو اعتبرت في التية قصدها فالظاهر كفاية القصد الضمني إذ اعتبار صريح القصد فيها لا يظهر من الأخبار و لا من العرف و اللغة، و على ما ذكر من لزوم قصد

التعيين مع توقفه عليه في غير صورة التداخل بكون أخبار التية مخصّصة بأخبار التداخل و بعضهم خصّص الثانية بما إذا لاحظ التداخل في التية و نوى الأسباب كلّاً إذ بينهما عموم من وجه و ليس يخصّص الأولى بالثانية أولى من العكس لأشهرية الأولى و أكثريتها و فيه بعد منع التقليلين و إمكانه هنا لمخالفته للإجماع أنّ مرسله جميل و خبري عثمان و الخراساني يدفع ذلك، و كذا ما رواه في الفقيه أنّ من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتّى خرج شهر رمضان أنّ عليه أن يغتسل و يقضى صلاته و صومه إلّا أن يكون قد اغتسل للجمعة فإنّه يقضى صلاته و صومه إلى ذلك النوم و لا يقضى ما بعد ذلك إذ هذه الأخبار الأربعة أخصّص مطلقاً من أخبار التية و حمل العام المطلق على خاصّه لازم سيّما مع معاضدته بالمطلقات و حكاية الإجماع.

و بالجملة لا ريب في حصول الامتثال في الجميع بمعنى سقوط الذمّ و العقاب على الترك و هو ظاهر و لا بمعنى استحقاق المدح و الثواب على الفعل إذ على عقليته الحسن و القبح لا بدّ في الفعل الذي يأمر به الشرع من الحسن الواقعي و عدم اشتراطه بشيء من قصد الخصوصية أو غيره و إلّا أمر به أيضاً، و حينئذ لا بدّ أن يحصل لفاعله ما يترتب عليه من مدح أو ثواب أو كمال غاية الأمر اشتراطه بالقربة و هو حاصل في فرضنا، ثم الظاهر حصول الامتثال لو نفى غير المنوى أيضاً؛ لأنّ النوى للجنابة إذا علم اجزاء غسله لها من الأغسال الاخر لم يكن قصد نفيها قصداً حقيقياً بل مجرد تخيل لا عبرة به و إن لم يعلم به و يدلّ على الاجزاء أيضاً إطلاق الأخبار السابقة.

نعم، لو ثبت عدم حصول الامتثال لغير المنوى كان الإطلاق معارضاً لأوامر تلك الأغسال إذ دلالة حينئذ على كفاية غسل واحد عنها لا- لحصول الامتثال بل باعتبار سقوط التكليف عنها و هو يستلزم أوامرها المطلقة بصورة عدم الغسل للجنابة فيحصل التعارض بين وجوبها و عموم الكفاية، و حينئذ ليس تخصيص الأول بعدم غسل الجنابة أولى من تخصيص الثاني بصورة قصد الجميع لعدم أرجحية الثاني على الأول إذ لو رجّح الثاني الظاهر الوفاق رجّح الأول بالكثرة و أصحّية الاسناد، الظاهر أنّ الثاني أقوى إذ الكثرة لو سلّمت لا تقاوم الإجماع، و على ما قرّرناه من ثبوت الامتثال في غير المنوى أيضاً يتناوله الأخبار بلا معارض، و الظاهر

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠٥

أنّ الشكّ بالامتثال في الاستدلال بأخبار الكفاية كالعلم لا كالعلم بعدمه إذ إبقاء إطلاق الكفاية على حاله لا يوجب القطع بتخصيص أوامر الوجوب لاحتمال الامتثال حينئذ و تخصيصه يوجب القطع بارتكاب التخصيص و ارتكاب ما يوجب احتمال التخصيص أولى من ارتكاب التخصيص صريحاً، ثمّ الحكم في وجوب الوضوء و عدمه هنا كما مرّ في سابقه.

نعم، لو قيل الكفاية هنا من جهة سقوط غير الجنابة لا للامتثال في الجميع لكان عدم وجوبه ظاهراً.

أن ينوى غير الجنابة و الحقّ اجزائه أيضاً وفاقاً للمحقّق و الشهيد و أكثر الثالثة و خلافاً للقواعد، ثمّ قيل: الخلاف لو وجب الوضوء مع غير الجنابة كما هو المشهور، و على قول السيد فلا خلاف في الاجزاء، و على تقدير الخلاف قيل باختصاصه بارتفاع حدث الجنابة و عدمه لا في صحّته في نفسه و اجزائه عن المنوى فإنّه مجمّع عليه و قيل بجريانه فيه أيضاً و الحقّ صحّته في نفسه و اجزائه عن الجنابة أيضاً لإطلاق الأمر بالغسل من غير تقييد في قوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» «٦٢» فإنّ الاطهار و الاغتسال، و في قوله: «حَتَّى تَغْتَسِلُوا» «٦٣»، و في الأخبار الواردة في غسل الجنابة فيكون الإتيان به مجزياً و هو معنى الصحّة و إطلاق أخبار التداخل و أصالة البراءة و صدق الامتثال كما علم وجهه و العمومات المجوّزة للدخول في الصلاة من غير تقييد و اتحاد معنى الحدث أي النجاسة الحكمية و إن تعدّدت أسبابه فقصد رفعه المضاف إلى بعض الأسباب و عند تعدّدها يوجب قصد رفع المشترك فيرتفع إذ لكلّ امرئ ما نوى، و أيضاً لو لم يكف غسل الحيض مثلاً عن الجنابة إمّا يجب كلّ منهما بانفراده و هو باطل لكفاية الجنابة عند وفاقاً أو يجب خصوص الجنابة فيلزم خلوه عن الفائدة و كون وجوده كعدمه، مع أنّ وجوب الفعل يقتضى القطع بترتب الاجزاء على الإتيان به و إلّا كان التكليف به تكليفاً بما لا يجزى و هو باطل، و على قول السيد يكون ثبوت المطلوب أظهر لما تقدّم من نقل الوفاق عليه على قوله للمخالف في الأمرين كون حدث الجنابة أقوى من غيره و رفع الأدنى لا يستلزم رفع الأقوى و إن لم ترتفع الجنابة لم يرتفع غيرها

لعدم تعقل رفع الأضعف مع بقاء الأقوى و وجه قوة الجنابة ارتفاع كل حدث بارتفاعها بخلاف غيرها لوجوب الوضوء مع غسله دون غسلها وهذا الدليل أحوجهم إلى تخصيص الخلاف بالمشهور لسقوطه على قول السيد، و الحق سقوطه مطلقاً لمنع قوة الجنابة و ما ذكر لبيانها لا يفيد قوتها بل قوة رافعها و فيه أيضاً كلام يأتى، و دعوى التلازم بين القوتين ممنوعة و أيضاً لنا تجويز رفع الأضعف مع بقاء الأقوى و رفع الأقوى برفع الأدنى فى بعض المواضع و إن لم يتحقق الاستلزام و حينئذ لا نسلم وضع المقدم فى قولهم و إذا لم ترتفع الجنابة.

قيل: عدم ثبوت الاستلزام يوجب الحكم ببقاء الأقوى لتوقف رفعه على الدليل و لم يوجد.

قلنا: أدلة اجزائه عن الجنابة يدل عليه و للمخالف

(٦٢). المائدة: ٦.

(٦٣). النساء: ٤٣.

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠٦

فى الثانى فقط كون غسل الجنابة أكمل من سائر الأغسال لأن حدث الجنابة أقوى من غيره لما مرّ فرافعه أقوى من رافعه و لأنه فى قوة طهارتين لرفعه الحدثين و غيره طهارة واحدة إذ لا يرفع إلا حدثاً واحداً و الأضعف لا يقوم مقام الأقوى و لا يجزى عنه و رد بمنع الأكملية و ما ذكر لبيانها توجيهه راجع إلى أمر واحد هو رفعه الحدثين دون غيره و هو لا ينفع لجواز أن لا يكون وجوب الوضوء مع سائر الأغسال لبقاء الأصغر بل لقوة أحداثها بحيث لا يكفى فى رفعها الغسل فقط و ربّما أومى إلى كون الحيض أقوى من الجنابة خبر سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام قال: قلته له: المرأة ترى الدم و هى جنب أ تغتسل من الجنابة أم غسل الجنابة و الحيض؟ قال: قد أتاهما ما هو أعظم من ذلك.

و قد استدلل على عدم الاجزاء بأصالة عدم التداخل و تابعية الفعل للقصد فحيث لم يقصد الجنابة لم يرتفع، و جوابه قد مرّ و بأصالة عدم الحادث إذا التداخل نوع حادث و توقف تيقن الشغل على تيقن البراءة و استصحاب الحادث اليقيني إلى أن يثبت خلافه و اقتضاء الشك فى الشرط الشك فى المشروط و لا وقع لها مع استفاضة الأخبار على أن الأول معارض بمثله و بأصالة البراءة و اجراء البواقي فى؟؟ لا يخفى ما فيه كما يظهر وجهه ممّا سبق.

و بقول الصادق عليه السلام و الكاظم عليه السلام فى موثقة سماعه فى المرأة الجنب تحيض قبل أن تغتسل من الجنابة: غسل الجنابة عليهما واجب و فيه أن التداخل لا ينفى وجوبه بل وجوبه بانفراده.

قيل: إن لم يجب بخصوصه فما الفائدة فى الحكم بوجوبه؟ قلنا: لعل فائدتها رفع توهم سقوط وجوبه و وجوب غسل الحيض فقط فيترتب على تركه و فعله عقاب و ثواب واحد، ثم على القول بصحته فى نفسه و عدم رفعه الجنابة لا بد من الوضوء معه على المشهور و فى ارتفاع الجنابة بعده خلاف عندهم، فالفاضل فى التذكرة قرب رفعها لوجود المساوى لغسلها فى الرفع و عموم الأدب فى الدخول فى الصلاة بعد هذه الأغسال مع الوضوء و ذلك يستلزم رفع كل حدث، و توقف فى القواعد و المنتهى لذلك و لعدم وقوع الغسل الأول عن الجنابة و الوضوء ليس برافع و نحن فى فسحة عن تحقيق ذلك و على المختار من رفعه الجنابة، فالشهيد على وجوب الوضوء لعموم أدلته، و الفاضلان فى المعتبر و المنتهى على عدم وجوبه، و ممّا تقدم يظهر قوة الأول على المشهور، و على قول السيد فالأمر واضح.

أن يقتصر على نية القرية مع الوجوب و الرفع و الاستباحة من دون التعرض للحادث كلاً أو بعضاً و الظاهر اجزائه عن الجميع لصدق الامتثال و عموم الأخبار السابقة، و قد استدلل عليه أيضاً بقوله عليه السلام: إنّما لكل امرئ ما نوى، و قد نوى بالرفع أو الاستباحة زوال الرفع فيحصل، و حصوله فرع رفع الجنابة فيرتفع، و ردّ بعدم دلالة على حصول جميع ما ينويه إذ كلمة ما فى أمثال المقام لا تفيد



العموم كما في نظائره من النفي و الاستثناء كقولهم: ما علمت إلّا ما يضرني فإنّ المفهوم منه انتفاء ما عدا مدخول ما لا تحقّق

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠٧

جميع أفرادها، فالمستفاد من الخبر أنّ جميع ما لا- ينويه لا- يحصل له و عكس نقيضه لا ينعكس كلياً لإيجابه فلا يستلزم المدعى، ثمّ الظاهر وفاق الجماعة هنا على الاجزاء و قد ذكروا أنّ ثبوت السبب غير لازمه في الغسل الواجب إذ المطلوب فيه الرفع و الاستباحة كما في الحدث الأصغر.

نعم، استشكل الفاضل لصلاحيته الأضعف و الأقوى و الرفع يتحقّق بانصرافه إلى الأقوى و هو ترجيح بلا مرجح و جوابه ظاهر ممّا مرّ، ثمّ الظاهر هنا قطعهم على عدم وجوب الوضوء.

أن يقتصر على قصد القرية مع الوجه أو بدونه من دون تعرّضه للأمريين و لا للاحداث و على ما اخترناه من عدم اشتراط غير القرية، فلا ريب في اجزائه و على اشتراطه كلّاً أو بعضاً، فالحكم ظاهر و حال الوضوء هنا كما في سابقه.

أن لا يوجد فيها الجنابة و المختار عندنا صحّة التداخل و كفاية الواحد على كلّ من احتمالاته الخمسة لصدق الامتثال و أصالة البراءة و إطلاق الأخبار و كان المشترطين لقصد الوجه و الأمريين متفقون على الكفاية في غير الخامس و وجهه ظاهر، و لعلّ بعض الأبحاث الواردة على بعض أقسام الاحداث الأصغر كان يقصد النفي عن غير المنوي يرّد على نظيره من هذه الأقسام أيضاً فلا تظنّ إطباقهم في جميع الشقوق، فحال هذه الاحداث كحال الأصغر.

أن تكون كلّها مستحبة و الظاهر تداخلها و كفاية الواحد نوى الجميع أو البعض أو لم ينو شيئاً بينها بل نوى المطلق بقصد القرية أو مع الندب لصدق الامتثال و إطلاق الأخبار وفاقاً للمنتهى و أكثر الثالثة و المحقّق رجح التداخل مع ثبوت الجميع و الاختصاص بالمنوي لو نوى البعض و عليه فتوى التذكرة و الذكري و الروض و ظاهر القواعد و المجامع و الدروس عدم التداخل مطلقاً للمحقّق اعتباريته السبب في المبدولان المقصود منه التنظيف دون الرفع و ردّ بمنع التقليل و ما يرى من مجامعته للحدث كما في غسل الإحرام لا ينافيه لجواز أن يكون المقصود منه رفع الحدث في موضع يمكن حصوله فيه، و أمّا في غيره فيكون المقصود التنظيف كالوضوء فإنّه يرفع الحدث في بعض المواضع دون بعض، و أيضاً كونه للتنظيف دون الرفع لا- يوجب اعتبارية السبب كما أنّ كون الواجب للرفع لا يوجب اعتبارها و الفرق تحكّم لإطلاق التكليف فهما بالغسل من دون تقييد بقصد السبب.

قيل: إذا قيل اغتسل للجمعة يفهم منه أنّ الغسل لها فلا بدّ من قصد كونه حتّى يتحقّق الامتثال.

قلنا: ممنوع، و قد ظهر وجهه و التمسك بأخبار التية قد علم جوابه للقواعد أصالة عدم التداخل و قد ظهر جوابه سواء أريد بالأصل هنا الدليل و هو ما مرّ من استقلال كلّ من هذه الأسباب و اقتضاؤه مسبباً بانفراده أو الاستصحاب الراجع إلى عدم الحادث إلى القطع بوجوده و لو أريد به الغلبة و الكثرة فورد المنع عليه ظاهر سيّما في المعرفات ثمّ كفاية الغسل الواحد في الأغسال المستحبة إمّا بالنظر إلى الغايات المجتمعة المتقدّمة عليه مع عدم تخلّل الحدث الأصغر بينه و بينها كان بقصد الزيارة و الإحرام و النوم فيأتي

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠٨

به مطلقاً أو مع قص البعض أو الكلّ و لم يتخلّل بينه و بينها حدث أصغر أو بالنظر إلى الغايات المتأخّرة المتجدّدة في ذلك اليوم أو الليلة كأن يغتسل أوّل اليوم للزيارة ثمّ يجدد له في أثناءه غايات آخر من الإحرام و التوبة و غيرها، و أمّا بالنظر إلى غايته الحاصلة أو المتجدّدة مع تخلّل حدث أصغر بينهما كأن يغتسل للإحرام و يأخذه النوم قبل إيقاعه أو تجدّد له قصد الزيارة بعده و كفايته في الأوّل ممّا لا ريب فيه لشمول جميع الأدلّة قطعاً و في الثاني مقتضى الأخبار الثلاثة المتقدّمة و ربّما يستبعد ذلك من حيث إنّ الطهارة إذا كانت لشىء فالظاهر توقّف إيقاعها على حصوله فما يفعل قبله لا يعقل اجزائه له و فيه أنّ وجه التداخل في الأغسال المستحبة كما مرّ اشتراكها في أمر كلّى هو التنظيف من العذارة و هذا الاشتراك ممكن التحقّق مع تجدّد الغاية فالأخذ بظاهر هذه الأخبار أولى و قد مرّ أنّ ظاهرها و إنّ عمّ الأغسال المستحبة و الواجبة إلّا أنّ اللازم تخصيصها بالأولى و في الثالث محلّ إشكال لتعارض الأخبار إذ ظاهر



الأخبار الثلاثة إجزائه و كذا صحيحة الفيض قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة و يلبس ثوبين ثم ينام قبل أن يحرم، قال: ليس عليه غسل.

و يدلّ على عدمه صحيحة عبد الرحمن قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل، أ يجزيه ذلك أو يعيد؟ قال: لا يجزيه إنَّما دخل بوضوء.

و قول أبي الحسن عليه السلام في خبر أبي حمزة: إن اغتسلت بمكة ثم تمت قبل أن تطوف فأعد غسلك.

و قد ورد أيضاً إعادة غسل الإحرام بتخلل الحدث بينهما و الظاهر حمل الأخبار الاول على الرخصة و الثانية على الأصل.

أن يكون مختلفه و الحق جواز التداخل فيه و اجزاء الواحد عن الكل من الاحتمالات الخمسة، و الشيخ أبطله إلا إذا نوى الجميع أو الواجب أو الرفع، و المحقق مثله إلا أنه استشكل في اجزاء قصد الواجب عند المندوب و عدم اجزاء قصد المندوب عن نفسه، و الفاضل أبطله مطلقاً إلا في اجزاء قصد كل من الواجب و المندوب عن نفسه.

لنا صدق الامتثال و إطلاق الأخبار الثلاثة الاول و ما مرّ من رواية الفقيه و نقل الإجماع من الشيخ على الاجزاء عن الجميع لو نواه للشيخ على ما به الوفاق بعض ما مرّ و على عدم إجزائه إذا نوى الندب، أما من الواجب فلعدم نيته، و أما من المندوب فالأن المقصود منه التنظيف و لا يصحّ من صاحب الحدث الأ-كبر و على عدم إجزائه إذا لم ينو شيئاً منهما فلعدم النيّة و ردّ الأوّل و الثالث بمنع اشتراط قصد خصوصية الواجب و المندوب لصدق الامتثال بدونه و الثاني بمنع المقدمتين و يقوى منع الثانية صحّة غسل الإحرام من الحائض، و وجه استشكل المحقق في الأوّل اشتراط نيّة السبب في الغسل المندوب إذ ليس المقصود منه رفع الحدث

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٠٩

بخلاف الواجب، و في الثاني بمثل ما أوردنا من المنع الثاني و إن كان كلامه لا- يخلو عن اختلال و لا كلام لنا معه في الثاني، و الجواب عن الأوّل منع الاشتراط لإطلاق الأمر به فمجرد الإتيان به يكفي للامتثال و التقييد لا دليل له سواء كان المقصود منه رفعاً أو تنظيفاً.

نعم، هذا وارد عن الشيخ لاشتراط نيّة السبب في المندوب للفاضل على كفاية قصد كل من الواجب و المندوب في اجزاء نفسه بعض ما ذكرناه و ليس لنا فيه كلام و على البطلان لو لم ينو شيئاً منهما أخبار النيّة و قد ظهر جوابه مراراً و على عدم الاجزاء عنهما لو نواهما لزوم كون الواحد واجباً مندوباً و هو يوجب اجتماع المتضادين لتضادّ وجهى الندب و الوجوب، و هذا لو قيل وقوعه عنهما و لو قيل بوقوعه عن أحدهما لزم التحكّم، و جوابه بعد اختيار الأوّل أن أدلّة اجزاء الواحد اقتضت تأدّي أحد الوظيفتين بالآخرى بمعنى أنه يحصل له ثوابها و إن لم يكن من أفرادها حقيقة كما يتأدّي صلاة التحيّة بالفريضة و الصوم المستحبّ بالقضاء.

و الحاصل أنه يحصل له ثواب فعلين بفعل واحد لظهور تعلق الغرض بمجرّد إيجاد الماهية على أى وجه اتفق، فإن قيل: هذا لا يفيد أزيد من حصول امتثال كل من الوظيفتين الاخرى من دون حاجة إلى الإتيان بالاولى و هو لا يدفع الإشكال إذ هذا الغسل في الواقع إمّا لا- يتّصف بشيء من الندب و الوجوب أو يتّصف بأحدهما أو كليهما و الأوّل ظاهر البطلان و الثاني يوجب التحكّم و الثالث اجتماع الضدين.

قلنا: هو متّصف في الواقع بأحدهما و يتأدّي به الآخر و علمنا بالتعيين غير لازم بالوجوب؛ لأنه العمدة و يحصل به امتثال المندوب، أو نقول إن نوى الوجوب كان واجباً و إن نوى الندب كان مندوباً و إن نواهما اتّصف بالأوّل أو كان كالأوّل، هذا و قد اجيب بوجوه اخر أحدها أنه من حيث فرديته للواجب واجب، و من حيث فرديته للمستحبّ مستحبّ و ردّ بلزوم اتّصاف الفرد بالضدين.

و اجيب بأنّه من جهتين هما فرديته للطبيعة الواجبة و فرديته للطبيعة المستحبة لا من حيث هو فالإتيان به امتثال لما تعلق بالطبيعتين من التكليف و دفع باستحالة فردية الواحد بهما إذ تعلق التكليف بالطبيعة باعتبار اتّحادها في الخارج مع أفرادها فمعنى تعلق الندب بها أن جميع أفرادها و القدر المشترك بينها جائز الترك فما لا يجوز تركه لا يكون فرداً لها و إلا لم يكن القدر المشترك جائز الترك هنا.

نعم، يمكن فردية الواحد للطبعيتين إذا كان واجباً تخييرياً فإنه مع وجوبه حينئذٍ تجوز تركه بأن يأتي بفرد آخر لا مطلقاً وهذا غير محل النزاع.

إن نية الوجوب تستلزم نية الندب لاشتراكهما في ترجيح الفعل ولا يضر اعتقاد منع الترك لأنه مؤكّد للغاية ومثله الصلاة على جنازتي بالغ وصبي لم يبلغ النسب بل الصلاة الواجبة وفيه أنه يدفع الاحتياج إلى بينة الندب لا اجتماع المتضادين، ثم ما ذكر من التعليل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١٠

أخيراً لا معنى له.

إن اعتبار السبب هنا ساقط فالمندوب يدخل تحت الواجب كما في الأذكار المندوبة خلال الصلاة الواجبة والصلاة على الجنائزتين المذكورتين وفيه أنه إن أريد بدخول المندوب تحت الواجب استلزام نية الوجوب لنية الندب فيرجع إلى سابقه وإن أريد به عدم احتياج الندب هنا إلى النية وتقييد إطلاق اعتبار السبب فلا بد من بيان المقيد ولهم أن يجعلوه أخبار التداخل إن لم يكن دليل اعتبار السبب عندهم عقلياً إلا أنه لا ينفع في دفع الإشكال بل يدفع الحاجة إلى نية الندب هنا.

إن الاجتماع يسقط الاستحباب فدليل استحباب غسل الجمعة مخصص بعدم طريان الموجب وفيه أن السقوط يحتاج إلى الدليل فإن علل بأخبار التداخل منعاً معاً ومنها لأخبار الاستحباب ولو سلم فليس بعيد الثانية بعدم الاجتماع مع الواجب أولى من تأويل الأولى على أن السقوط ينفي الثواب على المستحب وهو خلاف فحوى الأخبار وتوهم ثبوته معه فاسد.

الظاهر على ما قررناه كون التداخل عزيمة لا رخصة إذ بعد صدق الامتثال والاجزاء الموجب له لا معنى للإتيان به ثانياً للائتمان به لورود الاجزاء في أخبار التداخل بأسرها يكون مثبتة للعزيمة فتوهم ظهورها في الرخصة غفلة وما ورد في موثقة السابطي من تخيير المرأة التي تحيض بعد جنابتها بين اغتسالها للجنابة قبل الانقطاع وبين صبرها إلى أن تطهر وتكتفى بغسل واحد للحدثين لا يفيد الرخصة أو لا يدل على جواز غسلين بعد الانقطاع والرخصة فرع ذلك وجواز غسل الجنابة. قبل وجوب غسل الحيض لا يفيد كفيته حال التداخل مطلقاً.

### غسل الوجه

ووجوبه ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، وحدّه الطولى من القصاص إلى الذقن والعرضى ما حواه الإبهام والوسطى بالإجماع المحقق والمحكى من الشيخ والفاضلين وابن زهرة وبعض الثالثة جعل الحدّين واحداً بمعنى أن الخط المتوهم من القصاص إلى الذقن وهو ما حواه الاصبعان إذا أثبت وسطه وأدير على نفسه حتى يحصل شبه دائرة فهو الوجه الواجب غسله والفرق بين التحديد أن الأول يزيد على الثاني بنصف التفاضل فيما بين مرتب معمول على دائرة قطرها انفراج الاصبعين وتلك الدائرة وهو مثلثان يحيط بكل منهما خطان وقوس من تلك الدائرة ولا بد من بيان أمرين ليظهر به جلية الحال.

الأول: ما ورد في تحديد الوجه من الأخبار خبران أحدهما صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام قال: قلت له: أخبرني عن حدّ الوجه الذي ينبغي أن يتوضأ الذي قال الله عزّ وجلّ؟ فقال: الوجه الذي أمر الله بغسله الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا أن ينقص منه إن زاد عليه لم يؤجر وإن نقص منه أثم ما دارت عليه الوسطى والإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن وما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستديراً فهو من الوجه وما سوى ذلك فليس من الوجه، فقلت له: الصدع

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١١

من الوجه؟ فقال: لا.

والثاني: خير ابن مهران قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن حدّ الوجه، فكتب إلي: من أول الشعر إلى آخر الوجه وكذلك

الجبينين أى و كذلك من أول الجبينين إلى آخر الوجه من جهتيهما من الوجه.

و على هذا لا يحدّد إلّا الطوال و يمكن أن يكون قوله: و كذلك الخ، بياناً للحدّ العرضى أى و كذلك ما بين الجبينين من الوجه عرضاً و هو قريب ممّا بين الاصبعين، و على هذا ينطبق على المشهور.

و بالجملة: هذا الخبر لم يستر الحدّين أو أحدهما على النحو المشهور و لا مناسبة له للقول الآخر، و أمّا الأوّل فعلى ما فهمه المعظم أنّ قوله: ما دارت أى ما جرت و حوت عليه الإبهام و الوسطى بيان لعرض الوجه.

و قوله: من قصاص شعر الرأس إلى الذقن لطوله، و على هذا يمكن أن يكون الجار و المجرور متعلّقاً بقوله: دارت؛ أى الوجه ما أحاط به الإصبعان فى جميع أجزائه العرضية الواقعة بين القصاص و الذقن، و يمكن أن يكون حالاً من الموصول الواقع خبراً عن الوجه إن جوّز الحال عن الخبر أى الوجه عرضاً ما جرت عليه الإصبعان حال كونه من القصاص إلى الذقن، و الأظهر الأوّل، و على التقديرين قوله: و ما جرت عليه الأصابع الخ، تأكيد لبيان العرض، و قوله: من الوجه أوله أى ما يظنّه الناس وجهاً، و على قوله لبعض يكون المدوّر بمعناه الظاهر فعلى تعلّق اليسار بقوله: دارت أو كونه صفة لمصدر محذوف يكون المعنى أنّ الدوران يبتدئ من القصاص منتهياً إلى الذقن و على كونه حالاً يكون المعنى أنّ الوجه هو القدر الذى دارت عليه الاصبعان حال كونه من القصاص إلى الذقن فإذا وضع طرف الوسطى على قصاص الناصية و خرق الإبهام إلى آخر الذقن و أثبت وسط انفراجهما و دار الوسطى مثلاً على الجانب الأيسر إلى أسفل دار طرف الإبهام على الجانب الأيمن إلى فوق و تمتّ الدائرة المستفادّة من قوله: مستديراً، و تحقّق ما نطق به قوله: و ما جرت عليه الاصبعان مستديراً، و لا يخفى أنّ معنى دوران الإصبعين من القصاص أن يبتدئ منه كلّ واحد و على ما ذكره يبتدئ أحدهما من الذقن و أيضاً دائرة الوجه على ما ذكره لا بداية لها و لا نهاية إذ القدر اللازم مرور مدار الاصبعين على القصاص و الذقن و لا يعتبر فيه الابتداء من موضع فيعلّق ذكر الابتداء من القصاص، ففى حمل هذا الخبر على ما ذكره غاية؟؟ و التبادر يقتضى بأنّ دلالتة على ما ذكره المعظم أظهر من دلالتة عليه ثمّ الإيراد عليه بأنّ حمل دوران الاصبعين على معناه الحقيقى مع تعلّق الجارية يفيد دورانهما فى كلّ جزء جزء ممّا بين القصاص و الذقن بحدوث دائرة حوله فيحدث دوائر غير متناهية فاسد؛ إذ الدوران على الشىء المتّسع مع تعيين ابتدائه لا يفيد مزيد من حدوث دائرة واحدة حوله و لا يدلّ بشىء من الثلاث على لزوم حدوث دائرة حول كلّ جزء من المبدأ و المنتهى و هو ظاهر.

احتجّ البعض المخالف بأنّ ما فهمه الجماعة يقتضى خروج بعض الأجزاء عن حدّ الجزء الوجه مع دخوله فى التحديد الذى فى الصحيحة

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١٢

و دخول البعض فيه مع خروجه عنه و ما فهمه يحفظ التحديد عكساً و طرداً و لا بدّ من بيان هذه الاجزاء و أحكامها ليظهر ضعف ما ذكره، فنقول أحدها الصدغ و فسره بعض الفقهاء بأنّه المنخفض الذى بين أعلى الاذن و طرف الحاجب و بعضهم بأنّه الشعر الذى بعد انتهاء العذار المحاذى لرأس الاذن النازل من رأسها قليلاً و ثالث بأنّه ما حاذى العذار و رابع بأنّه ما حاذى فوقه و الكلّ متقاربة، و فسره بعض اللغويين بما بين العين و الاذن و بعضهم بالشعر المتدلّى بينهما، و لا خلاف فى خروج المعنى الشرعى من الوجه و عدم وجوب غسله و حكاية الإجماع عليه فى كلامهم متكررة و الصحيحة به مصرحة فلا عبرة بما نسب إلى الراوندى من المخالفة، و هذا ممّا نقض به التحديد طرد الشمول لإصبعين له مع وفاقهم على عدم وجوب غسله.

و يردّ عليه منع شمولهما للمعنى الشرعى و هو المراد فى كلام الجماعة و فى الصحيحة و لو حمل فيها على اللغوى فالمراد أنّ ليس كلّ من الوجه و لو سلّم الشمول لم يقدر بعد ورود النصّ بخروجه على أنّه قبل التحديد المذكور إنّما يعتبر فى وسط التدوير من الوجه خاصية فهذا غير قادح لكلام القوم مع أنّ ما ذكره البعض قريب ممّا ذكره و هو لدخول بعض الصدغ على مختاره فيما حواه الاصبعان.

العذار و هو ما حاذى الاذن بين الصدغ و العارض أى العظم الناتئ المتصل أعلاه بالصدغ و أسفله بالعارض و هو ممّا ينقص به التحديد جمعاً و ليس بجيد لذهاب الفاضلان و الشيخ فى التهذيب إلى خروجه و إنّما أدخله الشيخ فى بعض كتبه و قد نسب إلى الأولين أيضاً و عبارتهما لا تفيد، و ظاهر التذكرة دعوى الإجماع على الخروج و هو المستفاد من الصحيحة لاستلزام خروج الصدغ خروجه و يؤكده عدم المواجهه به و عدم شمول الاصبعين له غالباً و كان الأولين أرادوا خروج ما لا يشمله الاصبعان و الآخرين أرادوا دخول ما يشمله فلا نزاع.

قيل: الوجه يشمله فيجب دخوله بأسره للآية و إخراجها مشكل لأنه تخصيص للكتاب به.

قلنا؛ جائز كما بين فى محلّه قبل التكليف اليقيني لا بدّ له من البراءة اليقينية و جوابه ظاهر ممّا مرّ مراراً و القول بوجود غسله لتوقف الواجب عليه و لاتصاله بالعارض و شعر الخدين الواجب غسلهما لا يخفى ضعفه.

و هذا ممّا ذكر البعض أنّه خارج عن التحديد و داخل فى الحدّ عند بعض المتأخرين و جعل ذلك أيضاً من وجوه القدح فى تحديد المشهور و أنت تعلم أنّه لو أراد به النقص على التحديد و تمّ العمل فيبين الفساد إذ من لا يدخله فى الحدّ لا يرد عليه شىء و إن أراد به النقص على بعض المتأخرين فالأمر فيه سهل إذ لا يكون قدن جاء فى فهم الكلّ على أنّك عرفت أنّ البعض أراد دخول ما يشمله الاسمان و الباقون أرادوا خروج ما يشمله فلا نقض بوجه.

ثمّ البياض الذى بينه و بين الاذن فلا ريب فى خروجه عن الحدّ و التحديد فلا نقض به.

العارض و هو الشعر المنحط عن القدر المحاذى للأذن إلى الذقن أو محلّه و هذا ممّا نقض به التحديد منعاً و لا يخفى فساده بما صرح الكركى و الشهيدين بدخوله و قد حكى ثانيهما الوفاق عليه و إنّما أخرجه الفاضل فى المنتهى و الحق دخول ما يشمله الاصبعان و القائل باعتبار الشمول فى وسط التدوير من الوجه خاصّة و إلّا و جب غسل ما نالتاه و إن تجاوز العارض مطالب بدليل التخصيص و هذا التحديد فى مواضع الاشتباه و فيما يصدق عليه الوجه المتجاوز

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١٣

عن العارض خارج عن الوجه قطعاً فلا يجدى شمول الاصبعين له و أيضاً خروج البعض بالدليل لا يوجب ما لا دليل له.

النزعتان و هما البياضان المكشفتان للناصية و هى فوق الجبهة من شعر مقدّم الرأس أو محلّه و قد نقض بهما التحديد أيضاً منعاً، و فيه أنّهما و إن كانتا تحفّ القصاص و نالهما الاصبعان إلّا أنّهما خارجان وفاقاً إذ المتبادر من القصاص ما يكون منتهى الناصية و ما يحاذيه و لذا اعتبروا قصاص الناصية و ما على سمتة من الجانبين فى عرض الرأس و أيضاً الظاهر دخولهما فى الرأس كالناصية لخروجهما عن التسطیح الذى ينفصل به الوجه عن الرأس و دخولهما فى التدوير فلا يدخلان فى التحديد.

مواضع التحذيف و هى ما بنيت عليه الشعر الخفيف بين الصدغ و النزعة أو منتهى العذار و النزعة سميت بذلك لكثرة حذف الشعر منها و هذا ممّا نقض، و بعضهم أدخلها لاشتمال الاصبعين عليها و وقوعها تحت ما يسامت قصاص الناصية فيدخل فى التسطیح و إنّما أخرجهما فى التذكرة لنبات الشعر عليها متصلاً بشعر الرأس و فيه أنّ اتصاله به لا يوجب كونه منه مع تميّزه عنه و لو سلّم فالخروج لخروجه عن التسطیح و دخوله فى شعر الرأس.

و قد ظهر أنّ ما ذكره النقض حجّة لقوله من النقض بدخول بعضها فى التحديد مع الخروج عن الحدّ ليس بشىء مع أنّ قوله يخرج بعض الجبينين عن الوجه و لم يذهب إليه أحد و ينافى لما يفهم من الوجه عرفاً و لذلك جعل مبدأه مبدأ التسطیح وفاقاً حتى جعلوا الدخول فيه و الخروج عنه مناط فى معرفته، على أنّ قوله طول الوجه يقدر ما بين الاصبعين غالباً غير ممنوع، فظهر أنّ الحقّ قول المعظم لتكرّر نقل الإجماع و دلالة الخبرين عليه و عدم صلاحية ما ذكره للنقض نقضاً.

التقدير بالأغلب و المستوى فغيره كالأنزع و الأغم و قصير الأصابع و طولها يرجع إليه وفاقاً حملاً للفظ على الحقيقة العرفية مع التمسك بأصل البراءة فى الزائد و بشغل الذمّة فى الناقص غسل المسترسل من اللحية غير واجب لخروجه عن الوجه و التحديد، و لذا

لا يتَّصف فاقد اللحية بنقص الوجه و قول النبي صلى الله عليه و آله لمن غطَّى لحيته في الصلاة اكشف لحيته فكأنها من الوجه عامي و حملة على غير المسترسل ممكن و غيره واجب لدخوله فيهما و لا خلاف في الحكمين.  
الحق و جوب البدء من الأعلى فلا يجوز النكس وفاقاً للمعظم و خلافاً للسيد و الحلّي.

لنا استصحاب الحدث إلى اليقين بالمزيل و توقّف يقين الشغل بالوضوء و الصلاة على يقين البراءة لاستفاضة النصوص بعدم نقض اليقين بالشك و لا يقين بدونها و ما قيل إنّ المستفاد منها عدم النقض بالشك في وجود الناقص دون الشك في فردية شيء له فمقتضاها عدم زوال تيقن الحدث بالشك في وجود الرفع لا بالشك في فردية  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١٤

شيء له تقييد للإطلاق بل دليل على أنّ الشك في الصحّة و البطلان يستلزم الشك في الوجود و العدم.  
و لنا أيضاً قول الكاظم عليه السلام في خبر الرقاشي كما في قرب الإسناد: و لا تلم و جهك بالماء لطمًا و لكن اغسله من أعلى و جهك إلى أسفله الخ.

و صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام في حكاية وضوء النبي صلى الله عليه و آله فأخذ كفًا من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه.

و صحيحة الأخرى عنه عليه السلام فيها أيضاً ثمّ غرف فملأها فوضعها على جبينه ثمّ قال بسم الله و بالله و سدله على أطراف لحيته ثمّ أمرّ يده على وجهه الخ.

و خبر زرارة و بكير عنه عليه السلام كما أورده العياشي: فغمس كفّه اليمنى فغرق بها غرفة فصبها على جبهته فغسل وجهه بها الخ.  
و متابعه الفعل هنا و اجبه لكونه بياناً للمجمل و امتثالاً للأمر المطلق.

قيل: مجرّد ابتدائه بالأعلى لا يقتضى وجوبه كما مراره اليد على الوجه لجواز كونه أفضل الفردين أو أقربهما إلى العادة أو من الجلبات الاتفاقيه أو أحد جزئيات الكلّي المتحقّق امتثاله بفعل أحد جزئياته.

قلنا: كونه بياناً للمجمل يدفع الأوّل و أقربيّة الصب إلى الوسط كما يظهر من عمل العوام مع منع الخواصّ عنه يدفع الثاني و المواظبة المعلومة من النصوص تدفع الأخيرين و النقض بامرار اليد غير جيّد لخروجه بالإجماع و النصّ كصحيحة عليّ بن جعفر الدالمة على صحّة الوضوء بماء المطر بمجرّد تساقطه و غسله الأعضاء.

قيل: وجوب اتباع بيان المجمل مسلّم و لكن لا إجمال في الآية إذ غسل الوجه أمرٌ ظاهر يعرفه كلّ أحد.

قلنا: يحتمل وجوهاً لأنّه من الماهيات الكلّية التي تحته أفراد تصلح عرفاً لتعلّق غرض الشرع ببعضها دون بعض فيكون محلّاً يتوقّف بيانه على الشرع لتوقيفية العبادة و إقدام مريد الامتثال على فرد مشكوك من غير دلالة على إرادته أو إرادة الماهية الكلّية لا يوجب الامتثال، بل قبيح عقلاً، و ممّا يفيد إجمال الغسل وقوع السؤال عن كيفية غسل اليدين في روايتي الهيثم و صفوان في وجوب الابتداء بالمرفق كما يأتي.

ثمّ لنا أن نقول إنّ عليه السلام توضّأ بياناً فإنّ ابتداء بالأعلى و جب اتّباعه و إن ابتداء بالأسفل لزم وجوبه و لا قائل به مع أنّه يلزم ارتكابه المكروه إذ المخالف قائل بالكراهة في النكس و منع الملازمة في الشقّين لبعض الوجوه المذكورة قد ظهر دفعه و التزام المواظبة على المكروه لبيان الجواز لا يخفى و ههنا.

و لنا أيضاً ما روى أنّه عليه السلام قال بعد إكمال الوضوء: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلّا به.

قيل: إنّ لم يوجد في طرقنا.

قلنا: لو سلّم فقد روى الفقيه أنّ النبي صلى الله عليه و آله توضّأ مرّة و قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلّا به.

و حكاية الإمام كراهة العكس عند الخصم و إيجابه الوجوب المخالف للإجماع يفيد ابتداءه صلى الله عليه و آله بالأعلى فيلزم

اشتراطه و عدم قبول الصلاة بدونه.

قيل: عدم القبول لا يستلزم عدم الاجزاء عند السيد لتحققه بفوات الثواب و الكمال.

قلنا: قد ثبت تلازمها في محلّه، على أنّ إثباته هنا بالإجماع المركّب ممكن.

قيل: يمكن أن يكون هذا إشارة إلى مجرّد الغسلات

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١٥

و المسحات من دون إرادة الخصوصية.

قلنا: تقييد بلا دليل.

قيل: المشار إليه إمّا ما فعله بعينه فيلزم بطلان صلاة غيره عليه السلام أو مجرّد الطبيعة المتحقّقة في ضمنه فلا يعتبر فيها الخصوصية

أو المماثل فيمنع اعتبار المماثلة الكلّية إذ اللازم أقلّ ما يصدق معه المماثلة.

قلنا: بعد اختيار الثالث إذا تعدّر الحمل على الحقيقة و جب الحمل على أقرب المجازات و هو المماثلة الكلّية و قد أيد المختار باختيار

البدء بالمرفقين لعدم القائل بالفرق فثبت بالإجماع المركّب و قد استدّل عليه بقوله تعالى فاعسلوا إذ المطلق ينصرف إلى الفرد الشائع

و الشائع في غسل الوجه أن يتدّى بالأعلى و ضعفه ظاهر.

للسيد بعد أصالة البراءة إطلاق الآية و الأخبار.

و اجيب بحمله على المقيّد جمعاً و الاحتجاج له بقول الصادق عليه السلام في خبر حماد: لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً، فاسد

إذا الكلام في الغسل دون المسح.

ثمّ اللازم في البدء بالأعلى و بالمرفق كما صرح به الأكثر صبّ الماء عليهما و الاتّباع بغسل الباقي دفعه لو تأخّر غسل جزء من الأعلى

عن جزء من الأسفل لم يقدح و إن كان في سمته إذ مراعاة الترتيب الحقيقي في جميع الأجزاء يوجب التعدّر أو التعسير و ربما فرق

بين المسامت و غيره، و قيل لا يجوز غسل شيء من الأسفل قبل غسل الأعلى و إن لم يكن في سمته فالترتيب بغسل الأعلى فالأعلى

لازم و العامل مع تصريحه بذلك قال: لا يلزم ذلك حقيقة لتعسيره أو تعدّره بل عرفاً فلا يضرّ المخالفة اليسيرة التي لا ترفع الترتيب

العرفي و التحقيق أنّ الأخبار البيانية لا تفيد مزيد من الصبّ على الأعلى أو المرفق و اتّباعه بغسل الباقي، ففي صحیحته زرارة ثمّ غرف

غرفة فوضعها على جبينه و سدله على أطراف لحيته ثمّ غمس يده اليسرى فغرف بها ملاًها ثمّ وضعه على مرفقه الأيمن و أمر بكفّه

على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه، ثمّ ذكر في غسل اليسرى مثله.

و في حسنة زرارة و بكير فغرف بها غرفة فأفرغ على ذراعه فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكفّ لا يردّها إلى المرفق ثمّ ذكر مثله في

غسل اليسرى.

و مثله في خبر آخر حيث صرح فيه بأنّه غسل اليدين من المرفقين إلى الكفّ فلا يردّها إلى المرفق.

و في صحیحته صفوان كما في تفسير العياشي ثمّ يفيضه على المرفق ثمّ يمسخ إلى الكفّ، و قس عليها غيرها، و كلّها كما ترى تفيد

وجوب الصبّ على الأعلى أو المرفق ثمّ الاستمرار في إجراء الماء إلى آخر العضو بإمرار اليد أو غيره و هو المراد بالاتّباع و لا يفيد

شيء منهما اشتراط الترتيب الحقيقي بين جمع الأجزاء و على عدم الصحّة لو تأخّر غسل جزء من الأعلى عن جزء من الأسفل بعد

مراعاة الاتّباع بل عدم البيان مع إمكان التأخّر يفيد الصحّة و عدم الاشتراط.

نعم، مع مراعاة الاتّباع بالنحو المذكور لو حصلت مخالفة يكون يسرة لا يخرج بها عن الترتيب العرفي، فالمآل في المختار و ما ذكره

العالمي واحد.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١٦

الشعر إمّا كثيف يستر البشرة مطلقاً أو خفيف يستر بعضها.



و يرى البعض دائماً أو في بعض الأحيان و عدم وجوب التخليل في الأول مجمع عليه و اختلفوا في تحرير النزاع في الباقي و الحق كما فهمه الفاضل في المختلف عدا ببعض الظاهر الثاني كالأول فلا يجب تخليله وفقاً لبعض الستر يجب تخليله عند المرتضى و الأولين و حلّ الثالثة و هو أحد قولي الفاضل و الشهيد و لا يجب عند الشيخ و المحقق و هو ثاني قوليهما و الشهيد فهم موافقتهما للثلاثة في الثاني و يخصّص المخالفة بالمنتهى و الإرشاد و على هذا فلا نزاع بين من تقدّم على الفاضل إذ كل من أطلق وجوب التخليل في الخفيف أراد الظاهر خلاله و كل من أطلق عدم وجوبه أراد عدم غسل المستور به و لا ريب في أن التقييد في الأول ملحوظ بل هو مصرح به في كلام أكثرهم، و أما في الثاني فهو يخالف ظاهر عبائهم و ما اشتهر بين الجماعة من التصريح بالخلاف في المسألة، و العاملى فهم وفاق الكل على وجوب غسل الظاهرة و مخالفتهم في غسل المستورة فالغرفة الاولى على وجوبه و الثانية على عدم وجوبه و هذا مخالف صريح كلامهم، مع أن الخلاف حينئذٍ قليل الفائدة إذ بعد غسل الظاهر يغسل المستور غالباً و الشهيد ظن أن عبارة التذكرة في تحرير محلّ النزاع كذلك و التأميل فيها يعطى كونها كالمخالف و بعضهم ظنّ انحصار الخلاف في الثالث أى ما ترى الثالثة أى ما ترى البشارة في وقت دون وقت فنسب إلى الاولى وجوب غسله و إلى الثانية عدمه و فساده ظاهر؛ إذ لقيس في كلامهم ما يومئ إلى ذلك بوجه.

و إذا عرفت كيفية النزاع و كونه على الوجه الأول فالحق مختار الأولى.

لنا على وجوب غسل الظاهر بعد ما تكرر منهم من حكاية الإجماع و وجوب تحصيل يقين البراءة صدق الوجه عليه؛ لأنه ما يقع به المواجهة و ثبوتها للظاهر ظاهر.

نعم في غيره ينتقل منه إلى سائرته فينتقل الاسم، و مع صدقه يتناوله إطلاق الآية و أخبار التحديد و غيرها من المطلقات كقول الكاظم عليه السلام في مكاتبه ابن يقطين كما في كشف الغمّة: توضحاً كما أمر الله اغسل وجهك مرّة فريضة و اخرى إسباً. الخ، و يدلّ عليه صريحاً قول الباقر عليه السلام في خبر زرارة: إنّما عليك أن تغسل ما ظهر.

و لنا على عدم وجوب غسل المستور بعد الإجماع عليه مطلقاً أو في المستور بالكثيف عدم صدق الوجه عليه لكونه اسماً لما ظهر فلا يتبع المغابن، فالمواجهة انتقلت منه إلى الشعر الساتر له.

و قول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة: كلّ ما أحاط الله به من الشعر فليس على العباد أن يطلبوه فلا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء.

و صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يتوضأ أ يبطن لحمته؟ قال: لا.

و ما يأتي من أخبار الاجتزاء بالغرفة الواحدة إذ وصولها إلى المستورة مشكل، و ما روى أنه عليه السلام توضحاً فغرف بها غرفة غسل بهما وجهه و هو عليه السلام كان كثر اللحية كما وصفه به على عليه السلام و عدم وصولها إلى اصول الشعر مع كثرته ظاهر.

ثمّ الظاهر في بعض الأحوال بالظاهر في جميعها لا اشتراكهما في المأخذ هذا، و لا فرق فيما ذكرناه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١٧

بين المرأة و شعر اللحية و غيره و اختصاص بعض الأخبار باللحية غير قادح لعدم القائل بالفصل، للشيخ أن الوجه اسم لما يواجه به ظاهراً فلا- يتبع غيره و أن كلّ شعرة يستر ما تحته ضرورة فلا- يجب غسله كالساتر للجميع لقيام المواجهة به و ما تقدّم من إطلاق الصحيحين و أخبار الغرفة من دون استفعال عن الخفة و الكثافة و عن الستر و الظهور فيتناول الكلّ.

و اجيب عن الأول بجريانه في المستور دون الظاهر و عن الثاني بأنه إن اريد بالستر ستر أصلها المنبت فلا كلام فيه، و إن اريد ستر نفسها شعاع البصر عن الوقوع على ما يحاذيها من أجزاء شخصه بعينها، و في جميع الأحوال فالخفيف ليس كذلك لتبدّل ما سترية بتبدّل الحركة أو من اجزاء نوعية فالكبرى ممنوعة لحصول المواجهة بها في بعض الأحيان و عن الصحيحة الاولى بظهور الإحاطة في الستر الدائم فلا- يعمّ الظاهر و المستور في بعض الأوقات قبل الإحاطة ليست بمعنى الستر عرفاً و لغة بل بمعنى الإرادة من كلّ طرف

فالظاهر خلال الشعر يصدق المحاط عليه.

قلنا: الصدق مع كثرة الظاهر تباعد الشعور باطل قطعاً ويثبت إتمام المطلوب بعدم القول بالفصل على أن قوله فلا يبحثوا تعين إرادة الستر منها إذ البحث إنما يكون فيما له خفاء، ثم لو سلم عدم ظهور ما فيه كان بمنزلة المجمل فيسقط الاحتجاج به من الطرفين و يبقى إطلاق الآيه و الأخبار سالمًا عن المعارض و عن الثانية بظهور البيتين في غسل الباطن دون الظاهر و دعوى استلزام مطلق التخليل له ممنوعه، على أن بعض ما يرى خلال الشعر ربما وصل إليه الماء بدونه أيضاً، و عن أخبار الغرفة بوصولها غالباً إلى البشرة الظاهرة و يؤيده ورودها لغسل الرأس ثم لو سلم شمول الثلاثة للظاهر عارضها الآيه و أخبار غسل الوجه بالعموم من وجه و تخصيصها بما لا شعر فيه أصلاً ليس أولى من تخصيصها بالمستور به بل هذا أولى لاعتضاده بنقل الإجماع و الشهرة لا يقال قد تكرّر منهم نقلها على عدم وجوب تخليل ما جفّ.

قلنا: مقتد بالستر كما يظهر من كلامهم تصريحاً و تلويحاً.

على ما اخترناه تخليل غير الساتر من الخفيف واجب و غيره و إن لم يجب تخليله إلّا أن الظاهر استحبابه و إن كثف لفعل النبي و على عليهما السلام و قوله صلى الله عليه و آله كما في الجعفریات: أمرني جبرئيل عن ربي أن أغسل فينكي عند الوضوء و هما جانباً العنفة أي الشعر الذي على الشفة السفلى بين بياضين غالباً.

وقيل: هما طرف اللحيتين و قيل مجمعهما و وسط الذقن و قيل العظام الناشزان أسفل من الاذنين و يؤكده دخوله في الاسباغ المندوب إليه و نفى التبتين في صحيحة ابن مسلم محمول على نفى الوجوب جمعاً و في المعتمر و المنتهى نفى استحباب التخليل مطلقاً و في التذكرة و الذكرى إثباته كذلك و جلية الحال فيهما على ما قررناه ظاهرة ثم اللحية الكثيفة ما كان منها في محلّ الفرض و جب إفاضة الماء على ظاهرها

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١٨

إجماعاً لما ظهر من انتقال حكم محلّه إليه و ما جاوز عنه و استرسل لم يجب كما مرّ.

نعم، الظاهر استحبابها وفاقاً للإسكافي و الشهيد لا لاستلزام استحباب تحليله له بالطريق الأولى للمنع بل لصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام في وضوء رسول الله ثم وضعه على جنبيه و سبّله على أطراف لحيته ثم أمرّ يده على وجهه و ظاهر جنبيه الخ. و هذا على رواية الفقيه و في الكافي و سدله على أطراف لحيته، و أمّا الخفيفة فالساتر منها في محلّ الفرض يجب غسل ظاهره كما مرّ و غير الساتر فيه مع قيامه يجب غسله لانتقال حكم الحقيقي إليه و في وجوب غسل رأسه فقط أو جميع ما يطهر منه للحسّ و جهان و مع ميلانه و ستره أزيد من؟؟ فإن ستره دائماً و جب غسله على المختار لانتقال حكم ما تحته إليه و إلّا لم يجب لوجوب غسل ما تحته. نعم، يستحبّ وفاقاً للإسكافي و الشهيد للصحيحة المذكورة.

غسل الاذنين و مسحهما مع اعتقاد المشروعية بدعة وفاقاً أي حرام مردود و إن لم يبطل لتعلق النهي بالخارج فلا يفسد و ظاهر المفيد كونهما بدعة مطلقاً و كان الأول أقوى إذ الظاهر اعتبار اعتقاد الشرعية و التعبد في البدعة.

و بالجملة لا خلاف في عدم وجوبهما و يدلّ عليه بعد الأصل و ما مرّ في تحديد الوجه قول الصادق عليه السلام في حسنة ابن مسلم: الاذنان ليستا من الوجه و لا من الرأس.

و قول الباقر عليه السلام في موثقه زرارة بعد ما قيل له إن أناساً يقولون إن بطن الاذنين من الوجه و ظهرهما من الرأس ليس عليهما غسل و مسح.

و خبر ابن رثاب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: الاذنان من الرأس؟ قال: نعم.

قلت: فإذا مسحت رأسي مسحت أذني؟ قال: نعم. محمول على التقيّة.

و ما روى عن النبي صلى الله عليه و آله أنّهما من الرأس لم يثبت عندنا و لو صحّ لم يدلّ على المسح لاختصاصه بالمقدّم.

وقوله صلى الله عليه وآله: سجد وجهي للذي خلقه و شق سمعه و بصره لا يفيد كونهما من الوجه الواجب غسله لصدق الإضافة بالمجاورة.

يستحب إسباغ الوضوء أى إكثار الماء لفعل النبي صلى الله عليه وآله و صحبته الحلبى عن الصادق عليه السلام: اسبغ الوضوء إن وجدت ماء و إلا فإنه يكفيك اليسير و مسح الماين بالإصبعين لإزالة الرمض لو لم يعلم حيلولته بين الماء و ظاهر البشرة و إلا و جب، و تعليل الاستحباب بالاستظهار حسن و بفعله صلى الله عليه وآله موضع نظر إذ روايه فعله عاميه مسنده إلى أبى امامه و الأصل كنقل الإجماع من الشيخ ينفى استحباب غسل باطن العين و عدم وروده فى حكاية وضوءه يؤكد به بل احتمال الأذى ربما تثبت كراهته و قياسه على المضمضة و الاستنشاق باطل، و فعل ابن عمر ليس بحجة و قد روى أنه عمى منه و مرسله الصدوق عن النبي صلى الله عليه وآله: افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم شاذة لمعارضتها بما هو أقوى.

السابع: الوضوء المتضمن لغسل شعر أو ظفر لا يبطل أو بزواله بعده و وجهه ظاهر و لو أحدث عاد الفرض إلى البشرة حينئذ يجب غسل كل جزء من كل حد للوجه من باب المقدمه.

الثامن: اللزوم فى الغسل الوارد

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣١٩

للغسل و الوضوء مسماه عرفاً و يحصل بأقل الجرى و هو أن ينتقل كل جزء من الماء على جزءين من المحل و لو بمعاون و لا يكفي البلب بدون الجريان اختياراً و كأنه مجمع عليه و ما نسبه الحلى إلى بعضهم من الكفاية لا عبرة به و ربما كان مقيداً بحال الضرورة فيدل عليه بعد الإجماع استصحاب الحدث إلى القطع بالمزيل و ورود الأمر بالغسل و الصب و الإفاضة و نحوها و لا يتحقق بدونه، و صحبته على عن أخيه عليه السلام فيمن أصابه المطر و ابتلت أعضاء وضوئه: إن غسله فإن ذلك يجزيه.

و قول الباقر عليه السلام فى حسنة زرارة: الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله و كثيره فقد أجزأه.

قيل: أخبار الدهن و ما بمعناه يفيد الاكتفاء بأقل من الجريان كقول الباقر فى حسنة زرارة و ابن مسلم: إنما الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه و من يعصيه إن المؤمن لا ينجسه شىء و إنما يكفيه مثل الدهن.

و قوله فى صحبته ابن مسلم: أ يأخذ أحدكم الراحة من الدهن فيملأ بها جسده و الماء أوسع من ذلك.

و قوله فى خبر زرارة فى غسل الجنابة: إنما يكفيك مثل الدهن.

و قوله فى صحبته فى الوضوء إذا مس جلدك الماء فحسبك، و قوله فى موثقه بعد سؤاله عن غسل الجنابة: افض على رأسك ثلاث أكف و عن يمينك و يسارك إنما يكون مثل الدفق.

و قول الصادق عليه السلام فى خبر الغنوى: يجزيك من الغسل و الاستنجاء ما بللت يدك.

و قوله فى خبر إسحاق بن عمار: إن علياً كان يقول الغسل من الجنابة و الوضوء يجزى منه ما أجزأ من الدهن الذى يبل الجسد و لو لا غياث بن كلوب فى طريقه لكان من الحسان إلا أنه مجهول، و ظاهر الشيخ فى العدة أنه عامى إلا أن الجماعة عملوا برواياته.

و اجيب بحمل الدهن و ما بمعناه على أقل الجريان جمعاً و كان إطلاقه عليه تجوز و مبالغة على أن الدهن يحتمل أن يكون من الادهان بمعنى الاطلاع بالدهن و من دهن المطر الأرض إذا بلها بلا يسيراً أو الجريان و إن لم يتحقق فى الأول، إلا أن الظاهر تحققه فى

الثانى فمع احتمال استدلالات أخباره، و الأظهر عندى حملها على حال الضرورة و القول باجزاء الدهن و التمسح غيرها كما ذهب إليه الشيخان و يدل عليه صريحاً ما تقدم من صحبته الحلبى إذ اليسر بإطلاقه يتناول ما لا جرى له فمنع الدلالة مكابرة، و ما

أورده الكلينى مرسلًا بقوله و روى فى رجل كان معه من الماء مقدار كف و حضرت الصلاة فقال: يقسمه أثلاثاً ثلث للوجه و ثلث لليمنى و ثلث لليدى اليسرى و يمسح بالبله رأسه و رجله.

و صحبته على عن أخيه عليه السلام عن الرجل الجنب أو على غير وضوء لا يكون معه ماء و هو يصيب ثلجاً و صعيداً أيهما أفضل أ

يتيمم أم يتمسح بالثلج وجهه؟ قال: الثلج إذا بلّ رأسه و جسده أفضل فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتمم.

و خبر ابن شريح قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام: يصيبنا الدمق و الثلج و نريد أن نتوضأ و لا

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢٠

نجد إلّا ماءً جامداً فكيف أتوضأ أدلك به جلدي؟ قال: نعم، و الدمق بالتحريك ثلج و ريح معرب دمه و منه دمقة الحداد فكيف أتوضأ ثمّ صرف كلام الشيخين عن الحقيقة و حمله على المبالغة في أقل الجري و حمل التقييد بالضرورة على الأفضلية كمنطوق صحيحة الحلبي تكلف لا حاجة إليه.

العاشر: الحق المشهور عدم وجوب الدلك في غسل الأعضاء فيكفي الغمس أو الصب و ظاهر الإسكافي وجوب إمرار اليد، مع أنه اكتفى في موضع آخر بأحدهما.

لنا مطلقات الغسل و صدق الامثال و قول الصادق عليه السلام في مرسله ابن المغيرة: إذا توضأ الرجل فليصق وجهه بالماء فإنه إن كان ناعساً فزع و استيقظ و إن كان البرد فزع و لم يجد البرد و جعل الكلام من باب القلب؛ أي فليصق الماء بوجهه، أو الصفق فعلاً خارجاً عن الوضوء سابقاً عليه خلاف الظاهر، ثم هذا الخبر يعارضه قول الصادق عليه السلام في خبر السكوني قال رسول الله صلى الله عليه و آله: لا تضربوا و جوهكم بالماء إذا توضأتم و لكن شتوا الماء شتاً، و يعارضهما في ضرب الوجه بالماء و عكسه لا في وجوب الدلك و عدمه إذ شت الماء صبّه متفرقاً و هو لا يفيد وجوب الدلك بل إطلاقه يفيد عدمه، ثم الشيخ جمع بينها بالإباحة في الأول و الاستحباب في الثاني، للإسكافي حكاية وضوء النبي و معهودية الدلك في الغسل و ردّ بأنه الغالب في الاستعمال فلا يلزم منه الوجوب.

قال في البشري: لو غمس العضو في الماء لم يمسح بمائه لما يتضمّن من بقاء ان بعد الغسل يلزم منه استئناف، و لو نوى الغسل بعد خروجه من الماء أجزأ إذ على العضو ماء جار فيحصل به الغسل.

قلت: لو لم يستقرّ في الماء أزيد من زمان الغسل عرفاً لم يلزم منه الاستئناف و إلّا لم يبعد صدقه فلا يجوز به المسح، و ما ذكره من اجزاء الغسل بعد الإخراج ضعيف لعدم الصدق عرفاً.

### غسل اليدين

و وجوبه ثابت بالكتاب و السنّة و الإجماع، و الحقّ وجوب البدءة بالمرفقين وفاقاً لغير السيد و الحلّي.

لنا بعد حكاية الإجماع من التبيان صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام في حكاية وضوء النبي صلى الله عليه و آله: ثمّ غمس يده اليسرى فغرف بها ملاًها ثمّ وضعه على مرفقه الأيمن فأمرّ كفّه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه ثمّ ذكر في غسل اليسرى مثله.

و موثقة بكير و زرارة عنه أيضاً في الحكاية: ثمّ غمس كفّه اليسرى في الماء فاغترف بها من الماء فغسل يده اليمنى من المرفق إلى الأصابع لا يردّ الماء إلى المرفق، ثمّ ذكر في غسل اليسرى مثله و مثلها حسنتهما بأدنى تفاوت، و صحيحة الصفوان عن الرضا عليه السلام كما في تفسير العياشي قال: قلت: إنّه تعالى قال: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» فكيف الغسل؟ قال: هكذا أن يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبّ في اليسرى ثمّ يفيضه على المرفق، قلت له: لا يرد الشعر، قال: إذا كان عنده آخر فعل و إلّا فلا.

و قول الكاظم عليه السلام في مكاتبة ابن يقطين كما في كشف الغمّة: توضأ كما أمر الله اغسل وجهك مرّة فريضة و اخرى إسبأغاً و اغسل يديك من المرفقين كذلك الخ.

و موثقة ابن عروة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢١

عن قوله تعالى: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» فقال: ليس هكذا تنزِيلها إِنما هي فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، ثم أمرَّ يده من مرفقه إلى أصابعه.

وهذه الموثقة تفيد كون التحديد في الآية للمغسول دون الغسل كما صرح به جماعة والأكثر كالشيخ والسيد والطبرسي على كون إلى هنا بمعنى مع حتى ادعى في الخلاف ثبوته عن الأئمة عليهم السلام.

وبالجملة كونها بمعناها أو بمعنى إلى مع كون التحديد للمغسول تعين إذ كونها لانتهاه العمل باطل بإجماع المسلمين لا لوفاقهم على جواز الابتداء بالمرفق والمجوز للنكس منّا قائل بكرهته واستحباب البدء به، ثم الكلام في إيراداتهم على الأخبار كما تقدم. للسيد إطلاق الآية وبعض الأخبار ومبنى إطلاق الآية على ما مرّ من تعين أحد الأمرين وبطلان كون إلى لانتهاه الغسل. وجوابه ظاهر.

الأول: لا خلاف في وجوب غسل المرفقين إِنما الخلاف في كونه بالنص أو الاستنباط من باب المقدمه، وفائدته في وجوب غسل أزيد من المرفق و جزءاً من العضد لو قطعنا البدء منه وعدمه، فعلى الأول الأول وعلى الثاني الثاني و ظاهر الأكثر الأول وبعضهم على الثاني و تحقيق المقام يتوقف على بيان امور:

المرفق لغه موصل الذراع في العضد و مثله ما قيل إنه مفصل عظيمهما أو مجتمعاً بهما و فسره الفاضل و الشهيد أن مجموع العظمين أو رأسيهما الملتقين حتى لا يرتفع بالانفصال بل ينقسم بجزئين يدخل أحدهما في ذا و الآخر في ذاك، و المراد بالأول على ما فهمه الجماعة الحد المشترك؛ أعني الخط المحيط و الحق رجوعه إلى الثاني أو معلوم أن قصد اللغوي من الموصل و المفصل ليس إلّا محلّ الوصل و الفصل من جزئي العظمين لا اصطلاح المهندس أعني الدائرة بل ربما لم يختلج بياله ذلك أصلاً، و يؤيد ذلك ما ذكره العامل من أن المرفق مجمع العظمين لا نفس المفصل فإنه لم يرد بالمجمع الذي يرادف الموصل الحد المشترك بل أراد به العظمين المجتمعين فيعلم منه أن إطلاقهما عليهما أمر شائع و إطلاق المفصل عليهما من حيث انفصالهما و إن كان أيضاً كذلك إلّا أنه أطلقه هنا على الفصل المشترك بقرينه المقام و صحه إطلاقه عليهما بناءً على الاصطلاح.

وقيل: لو كان الحد المشترك مرفقاً عندهم لما احتاجوا في إثبات وجوب غسله إلى ما ذكروه من الأدلة ليكون إلى بمعنى مع و دخول الغاية في المغيب حيث لا مفصل محسوس و دخول الحد المجالس في الابتداء و الانتهاء إذ لو وجب غسل اليد إلى هذا الحد فإن كان منتهى الغسل و جب غسله قطعاً و إلّا لزم الفصل بين المرفق و المنتهى لامتناع تتالي الحدّين فيلزم عدم تحقق غسل اليد إلى المرفق و هو مردود لا- لابتداء الكلام على وجود الجوهر الفرد فيوجد قبل المرفق حدّ هو منتهى الغسل على تقدير خروج المرفق عن الحكم لظهور بطلانه بل لأنّ وجوب المرفق عندهم مجمع عليه و الخلاف في كونه بالأصالة أو بالتبع و ما ذكروه من الأدلة ليس لإثبات أصل الوجوب بالأصالة.

قطع اليد إتياناً من دون المرفق أو فوقة أو نفسه و وجوب غسل ما بقي إلى المرفق في الأول كعدم وجوب غسل ما بقي من العضد في الثاني مجمع

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢٢

عليه و نقل الإجماع عليهما في المنتهى و غيره متكرّر و خلاف الإسكافي في الثاني لا عبرة به، و أمّا الثالث فالشيخ و الإسكافي و الشهيد و الفاضل في التذكرة على وجوب غسل طرف العضد و بعضهم أطلق عليه ما بقي من المرفق و المحقق و الفاضل في سائر كتبه على سقوط الغسل لفوات المحلّ.

الأخبار الواردة في قطع اليد أربعة صحيحة رفاعه عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن الأقطع اليد و الرجل كيف يتوضأ؟ قال: يغسل ذلك المكان الذي قطع منه.

و حسنة رفاعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأقطع، قال: يغسل ما قطع منه.

و حسنة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: سألته عن الأقطع اليد و الرجل، قال: يغسلهما.

و صحيحة علي عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن رجل قطع يده من المرفق كيف يتوضأ؟ قال: يغسل ما بقي من عضده.

و المفهوم المتين من الثلاثة الاول و جوب غسل موضع القطع فلا يصح الاحتجاج بها على و جوب غسل جميع ما بقي إلى المرفق في الأول، فالمناطق فيه الإجماع و تأييده بالاستصحاب و قولهم: الميسور لا- يترك بالمعسور، و ما لا يدرك كله لا يترك كله، و إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم؛ مدفوع بتجدد حاله مغايرة للحالة الاولى إذ متعلق التكليف أولاً غسل المجموع من حيث الوحدة و الجمعية لا كل جزء جزء فإذا زال بالقطع لا بد في غسل الباقي إلى دلالة مستأنفة و إطلاقها و إن تناول غسل موضع القطع في الأقسام الثلاثة إلا أن الثاني خارج بالإجماع.

نعم، الظاهر استحباب الغسل فيه لهذا الإطلاق وفاقاً لجماعة، فإن قيل: يلزم الاشتراك أو عموم المجاز منع كون الخبر بمعنى الأمر حقيقة في الوجوب بل هو حقيقة في مطلق الرجحان و إن كان أحد فرديه واجباً و الآخر مندوباً.

و بالجملة دلالتها على وجوب الغسل يخص بالباقيين و قد عرفت عدم كفاية مدلولها لحكم الأول و لزوم التمسك فيه بالإجماع.

نعم، يكفي لإثبات ما ذهب إليه الأولون من حكم الثالث أعني وجوب غسل ما بقي من المرفق كما يدل عليه صريحاً صحيحة علي إذ السؤال فيها خصيصها بالثالث كما فهمه جماعة، فالمراد بما بقي من العضد رأسه الذي كان يغسل قبل القطع و إطلاق العضد عليه لعدم اللبس إذ لا يجب غسل جميعه في حال إجماعاً و تخصصها بالثاني و حمل ما بقي من العضد على مجموع الباقي بعد القطع و جعلها حجة للإسكافي ثم طرحها و حملها على الندب كما ارتكبه الأكثر خلاف الظاهر.

فظهر ممّا ذكر أن الأصح في الثالث بالنظر إلى هذه الأخبار و جوب غسل رأس العضد كما عليه الأكثر و يعضده صدق المرفق عليه لما مرّ فيجب غسله للإجماع و ظاهر الأخبار البيانية، ثم ظاهر الصحيحة المذكورة كون المرفق نفس العظمين المجتمعين دون الخط المحيط إذ الظاهر اشتراط إطلاق المرفق على الخط المحيط بالمداخلة فالقطع يرفع محلّ الإطلاق و القول بصحة إطلاقه عليه باعتبار كونه طرف العضد أو الساعد فقط بأن يكون كل من طرفيهما أعني

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢٣

الخطين المتداخلين عند الوصل مرفقاً و عند القطع يبقى الإطلاق على الخط الباقي فيجب غسله لا يخفى ضعفه على أن احتمال وجوبه على تقدير كون وجوب غسل المرفق له أصلياً و لو كان تبعياً انتفى قطعاً لانتفاء متبوعه، ثم على وجوبه ففي وجوب غسل مجرد الخط لأنه المرفق عند الوصل أو السطح بناءً على أن اختصاص الغسل بالخط عند الوصل لعدم ظهوره فلما ظهر وجب غسله و جهان و كان مبنى الوجهين على كون المرفق عندهم هو الخط أو السطح و وقوع الاشتباه فيه ممّا يؤيد عدم كون شيء منهما مرفقاً، و إذ ظهر كون المرفق نفس العظمين دلالة الأخبار الأربعة على غسل رأس العضد بعد القطع يعلم أن وجوب غسل المرفق بالنص بالاستنباط من باب المقدمه و يدل عليه أيضاً الأخبار البيانية إذ غسل المرفق فيها كغسل سائر الأعضاء في كونه مطلوباً لنفسه و حكاية الإجماع من البيان و التبيان على وجوب غسل المرافق و الظاهر منه الوجوب بالأصالة و قد استدلل عليه أيضاً بالآية؛ لأنّ إلى بمعنى مع فيثبت وجوب غسلها بالنص، و ردّ بأن ذلك مجاز لا يصار إليه إلا بالقرينة فكونها للانتفاء و جعل التحديد للمغسول حذراً عن لزوم مخالفة الإجماع لولاه أولى، و حينئذ لا يفيد وجوب غسلها لما يأتي من خروج الغاية عن المعنى و بدخول الحد المجانس في البداية و النهاية و ردّ بالمنع إذ التحقيق خروج الغاية عن المعنى سواء كانت من جنسه أم لا و سواء كان بينهما فصل محبوس أم لا، و لذا استدلل به على نفى أصالة الوجوب، فالتعويل في إثباته على ما تقدّم من الأخبار و ظاهر الإجماعات المنقولة، ثم إذا ثبت الوجوب الأصلي يمكن أن يستدل به على وجوب غسل محلّ القطع، و في الثالث سواء جعل المرفق نفس العظمين و هو ظاهر أو الحدّ المشترك لوجوب جزء ممّا فوقه من باب المقدمه فالمرفق حينئذ و إن زال إلا أن هذا الجزء باق.

و بما ذكر يظهر أنه يمكن أن يثبت كل من الوجوب الأصلي و وجوب غسل رأس العضد بدون ملاحظة الآخر بل بأدلة آخر ثم يثبت



الآخر به.

الرَّجُلُ إِذَا قَطَعَتْ كَالْيَدِ فِي الْحَكْمِ لَمَّا ظَهَرَ مِنْ بَعْضِ الْأَخْبَارِ السَّابِقَةَ وَ لَزُومِ حَمْلِ الْغَسْلِ فِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَ الْمَجَازِ مَعَ وَجُودِ الْقَرِينَةِ لَا ضَيْرَ فِيهِ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى مَسَاوَاتِهِمَا قَوْلُ الصَّدُوقِ بَعْدَ مَا رَوَى عَنِ الْكَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا تَقَدَّمَ وَ كَذَلِكَ رَوَى فِي قَطْعِ الرَّجْلَيْنِ. نَعَمْ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ خِلَافِ الْإِسْكَافِيِّ لَا يَجْرَى فِي الرَّجُلِ إِذْ لَوْ قَطَعَتْ مِنْ فَوْقِ الْكَعْبِ لَمْ يَلْزَمْ مَسْحُ الْبَاقِي عِنْدَهُ كَمَا فِي الْيَدِ. الظاهر وجوب التخليل في شعر اليد وإن كثف لظهورها في العضو الخاص وقد أمر بغسله بتمامه كتخليل ما يعمه من باب المقدمة واجب و بعض الأخبار الآتية في المسح كالمصرحة بوجوب غسله بتمامه خرج المنبت الحقيقي فيبقى الباقي والاحتجاج على نفى الوجوب بقوله عليه السلام في صحيحة زرارة: كلما أحاط الله به الشعر الخ. وقوله عليه السلام في خبره

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢٤

ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنه إنما عليك أن تغسل ما ظهر؛ ضعيف لدلالة أول الأول على اختصاصه بالوجه و اشتمال الثاني مع ضعفه على ما لم يقل به أحد، و أيضاً يمكن أن يكون المراد بالظاهر مقابل الجوف بقرينة المقام ثم الشهيد صرح بوجوب غسل الشعر أيضاً لأنه من توابع اليد و هو ضعيف والأصل ينفى لو لم يثبت الإجماع عليه. نعم، لو لا وجوب غسل ما تحته لانتقل حكم الغسل إليه.

وجوب غسل الظفر إن لم يخرج عن حد اليد مجمع عليه و إن خرج أصح القولين وفاقاً للفاضل و الشهيد و خلافاً لبعض الثالثة. لنا كونه جزء اليد عرفاً و استصحاب الحدث إلى القطع بالمزيل و لا قطع بدونه للمخالف الأصل و القياس على المسترسل من اللحية و ردّ الأول بوجود الدافع و الثاني بعدم الجامع ثم لو منع بنفسه أو بالوسخ المجمع تحته من غسل البشرة و جب قصه و إزالته وفاقاً للتذكرة و الذكرى؛ لأنه حائل عمّا يجب غسله فيجب إزالته، و ربما منع الوجوب لصدق الغسل بدونه و ستره عادةً فينتقل وجوب الغسل إليه كشعر الوجه و ردّ الأول بالمنع و الثاني بالفرق. قيل: لو وجب بينه الشرع لعموم البلوى.

قلنا: لو اريد بالبيان الصريح منعنا، و لو اريد الأعم فهو حاصل، ثم اللازم تقييد المنع بالمنع عن غسل البشرة الطاهرة لو لا طول الظفر و خروجه عن طرف الإصبع لا المستورة عن الحس أيضاً و معرفة الخروج موكولة إلى العرف و العيان و مجرد تجاوزه عن موضع اتصاله الحقيقي باللحم لا يوجب الخروج إذ وجوب قص كل جزء تجاوز عنه يؤدي إلى الضرر المنفى. لو ثقت يده و جب غسل القدر الظاهر من الثقب دون المستور منه، و وجهه ظاهر و الشهيد أوجب اتصال الماء إليه مطلقاً لأنه صار ظاهراً و ردّ بأن؟؟ منه لا يعد باطنه من الطواهر و لو التحم سقط غسله رأساً.

الخامس: لو كان له ساعة أو اصبع أو كف أو ذراع زائدة دون المرفق و جب غسلها لأنها في محل الغرض و كالجزم من اليد و إن كانت فوقه لم يجب لخروجه عن المحل.

السادس: اليد الزائدة إن كانت تحت المرفق و جب غسلها إجماعاً و كذا إن كانت فوقه و اشبهت بالأصليّة و يدل عليه بعد الإجماع ورود الأمر بغسل اليد و صدقها على كل منهما و تعين غسل أحدهما و إيجاب التخصيص للترجيح بلا مرجح فيجب غسلهما من باب المقدمة كما لو تنجست إحدى يديه و لم يتعين عنده و إطلاق المبسوط بعدم وجوب غسل الزائدة فوقه محمول على المتميزة و إن تميزت فالظاهر عدم وجوب غسلها وفاقاً للمبسوط و المعتبر و المنتهى و أكثر الثالثة و خلافاً لظاهر الشرائع و المختلف.

لنا الأصل و انصراف المطلق إلى المتعارف المخالف صحّة التقسيم و إطلاق الاسم و ردّ الأول بالمنع لو اريد بالمقسم اليد الحقيقي و الثاني بكون الإطلاق أعم من الحقيقة، ثم لو سلم أصالتها فيه لم يلزم أزيد من صدق اليد على الزائدة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢٥

لغةً ولا عرفاً واللفظ عند إطلاقه يحمل على معناه العرفي للتبادر و لو سلم الصدق العرفي أيضاً نقول الإضافة في أيديكم للعهد بناءً على أصلها والمعهود هو الأصلية و لو منع تبادرها في العهد لم تكن متبادرة في العموم أيضاً فيحصل الشك في تعلق التكليف بالزائدة، فتحصيل اليقين بالبراءة عنه غير لازم إذ المسلم تحصيله في التكليف اليقيني دون المشكوك و ربما يورد الزائدة تحت المرفق نقضاً وفيه أن الإجماع أخرجها هنا و لو لم يكن للزائدة مرفق لم يجب غسلها قطعاً لورود الأمر بغسل اليد إلى المرفق، فلو عدم لم يمكن امتثاله فيسقط و وجوب شيء آخر موقوف على دليل على حدة و من هنا نستنبط عدم وجوب غسل ما لا مرفق له من اليد و إن كانت أصلية أو واحدة إلا أن ثبت الإجماع على خلافه و حينئذ في وجوب غسل الجميع أو المقدر الغالب وجهان، ثم الظاهر أن الزائدة من نفس المرفق كالزائدة من تحته في الحكم لوجوب غسل المرفق فيتبعه الثابت منه كالتى تحته و يعرف الزائدة بالقصر و نقص الأصابع و فقد البطش و ضعفه.

الجلد المزالة من غير المحل إلى المحل يجب غسلها للتابعية بخلاف العكس للخروج عن المسمى و احتمال الوجوب كالظفر الطويل، مدفوع بنقل الإجماع على عدمه و المشترك بينهما يغسل منه ما حاذى المحل و لو انفصل من أحدهما و التحم رأسه في الآخر و تجافى الوسط فهو كالثابت في المحلين فيغسل ما حاذى المحل ظاهره و باطنه.

ذو اليدين و الرأسين يغسل الجميع لصدق الاسم على كل واحد علمت الزيادة أم لا و حكم الشرع بالوحدة أو الكثرة. لو افتقر الأقطع أو المريض إلى معين وجب تحصيله و لو بأجرة و إن زادت عن المثل مع التمكن على الأقرب لتوقف الواجب المطلق عليه و عدم دليل على الترخص بمثل هذا الضرر اليسر، و يؤيده صحیحة صفوان عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة و هو لا يقدر على الماء فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم و هو واجد لها يشتري و يتوضأ أو يتيمم؟ قال: لا، بل يشتري قد أصابني مثل هذا فاشترت و توضأت به و ما نشترى بذلك الكثير. و يتحقق المكنة بعدم الضرر عرفاً، و قيل بالسقوط إن زادت عن المثل؛ لأن الغبن ضرر و الفتوى على الوجوب لصدق التمكن و لو تعذر تيمم إن أمكن و إلا فهو فاقد الطهورين و يأتي حكمه.

### مسح الرأس [و القدمين]

#### إشارة

و وجوبه ثابت بالأدلة الثلاثة و يختص بمقدمته إجماعاً و يدل عليه بعد ما ورد في الوضوء البياني قول الصادق عليه السلام في إحدى صحیحتي ابن مسلم: مسح الرأس على مقدمته.

و حسنته أيضاً عنه قال: ذكر المسح فقال: امسح على مقدم رأسك و امسح على القدمين و ابدأ بالشق الأيمن.

و قول الباقر عليه السلام في صحیحة زارة أو حسنته: و تمسح ببلة يمينك ناصيتك و ما بقي من بلة يمينك ظهر قدمك اليمنى. الخ.

و إطلاق الآية مقيد بها، و ما ورد في بعض الأخبار من المسح على مقدم الرأس و مؤخره أو من خلفه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢٦

ضعيف متروك أو محمول على التقيّة و الحق كفاية المسمى و لا يلزم قدر ثلاث أصابع مضمومة و إن استحَبّ وفاقاً للمعظم و خلافاً للفقهاء و مسائل الخلاف مطلقاً و للنهاية عند الاختيار دون الاضطرار للبرد و مثله، و ربما نسب ذلك إلى حرير بن عبد الله.

لنا صدق الامتثال و أصالة البراءة و حكاية الإجماع من الأولين و الشيخ في التبيان و من الغنية على الاكتفاء باصبع واحدة و ما دلّ على

اجزاء مسح شىء من الرأس و القدمين كالصباح الثلاث لزرارة و بكير عن الباقر عليه السلام و مرسله حماد عن أحدهما عليهما السلام فى الرجل يتوضأ و عليه العمامة: يرفع العمامة بقدر ما يدخل اصبعه فيمسح على مقدم رأسه.

و لنا إطلاق الأمر فى الآية بالمسح الكلى أى المسح ببعض الرأس المتناول لأقل المسمى فلا يتقيد بجزئى منه إذ الباء فيها للتبويض لغاً و نقلًا عن العترة عليهم السلام؛ ففى صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام قال: قلت له: ألا تخبرنى من أين علمت و قلت إن المسح ببعض الرأس و ببعض الرجلين؟ فضحك و قال: يا زرارة قال رسول الله صلى الله عليه و آله و نزل به الكتاب من الله لأن الله تعالى يقول فاغسلوا وجوهكم فعرنا أن الوجه كله ينبغى أن يغسل ثم قال: و أيديكم إلى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقال: و امسحوا برؤوسكم فعرنا حين قال برؤوسكم أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: و أرجلكم إلى الكعبين، فعرنا حين وصلها بالرأس أن المسح على بعضها.

و قوله لمكان الباء نص على كونها للتبويض كما صرح به الأصمعى و القيسى و الفارسى و ابن كيسان و ابن مالك و جمهور الكوفيين فإنكار سيويوه و ابن جنى مع كونه شهادة على النفى معارض بإقرار هؤلاء و كأنهما نفياه عن البصريين لا غير كما صرح به ابن جنى و قد حملت عليه فى قوله تعالى: «عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ» (٦٤) و فى كثير من أشعار الفصحاء على أنها دخلت على المتعدى بنفسه فلولا كونها للتبويض لخلت عن الفائدة، و أيضاً مع تصريح الإمام لا عبرة بقول سيويوه و نظرائه و ربما قيل إنه لم يحكم بكونها له، بل مراده أن تغيير الاسلوب و إدخال الباء يدل على أن المسح ببعض الرأس هذا و الاحتجاج على المختار بخبر الحسين عن الصادق عليه السلام فيمن توضأ و هو معتم و ثقل عليه نزع العمامة لمكان البرد فقال: ليدخل اصبعه، لا يدفع خلاف النهاية للمخالف قول الباقر عليه السلام فى صحيحة زرارة و حسنته: المرأة يجزيها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع و لا يلقي عنها خمارها، و قوله فى خبر معمر بن عمر: يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع، و كذلك الرجل، و الاجزاء يستعمل فى أقل الواجب.

و اجيب عنهما بالحمل على الندب و تخصيصهما بالطول دليل عليه، مع أنه يأتي ما فيه اخبارنا بهما أو بالضرورة ترجيح للأضعف لا اعتضادها بالكثرة و الشهرة و قوة الدلالة و المطابقة لمقتضى الأصل و العمومات، و قد استدلل للمخالف بصحيحة البرنظى عن الرضا عليه السلام قال: سألت عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على أصابعه فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم، فقلت: لو أن رجلاً

(٦٤). الإنسان: ٦.

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢٧

قال ياصبعين من أصابعه فقال: لا إلّا بكفه كلها.

قلنا إنها واردة فى مسح الرجلين و موجبة للمسح بمجموع الكف، و الكلام فى مسح الرأس و وجوب المسح بالثلاث، ثم الظاهر على المختار عدم تقدّر أقل المسمى بتمام اصبع واحدة فيحصل إلى بعضها وفاقاً للمبسوط و السرائر و المعبر و التذكرة و المنتهى و خلافاً لظاهر المقنعة و التهذيب و المختلف و صريح الدروس و الراوندى.

لنا الأصل و صدق الامتثال و ظاهر الصباح الثلاث لزرارة و أخيه بل سائر ما تقدم للمخالف مرسله حماد و خبر الحسين.

قلنا: لا يفيدان وجوب المسح بتمام عرض الاصبع إذ الأمر بإدخال الاصبع ليكون له للمسح لا يوجب بوجه، فلعل المراد بالاصبع ما يعم بعضها و العاملى حمل كلام المخالفه أيضاً على ذلك، و حينئذ لا اختلاف.

قيل: العرف لا يطلق المسمى على المسح ببعض الواحدة.

قلنا: ممنوع و ما ذكر إنما هو بالقياس إلى عرض المقدم و الظاهر فى الطول أيضاً كفاية المسمى أى إمرار اليد بما يسمى مسحاً.

نعم، وضع الاصبع بدونه غير كاف لعدم صدق المسح عليه فالمسمى يكفى فى الماسح و الممسوح و الظاهر أن المخالف اعتبر

الثلاث في العرض فقط و يكتفى في الطول بمسمى الإمرار كما هو المختار و أنه لا يشترط المسح بالثلاث أنفسها بل يكتفى بقدرها و إن حصل من طول واحدة كما هو الظاهر من الخبرين فالتحديد بالثلاث للممسوح دون الماسح هذا و الاحتياط أن لا يكتفى بأقل من الثلاث عرضاً و طولاً.

الزائد على المسمى يوصف بالوجوب إن حصل دفعه بالاستحباب إن حصل تدريجاً و قصد الامتثال بالأقل أو لم يقصد شيئاً و لو قصد الامتثال بالكل فالظاهر اتصافه بالوجوب و لا يضرّ جواز تركه إذ الواجب هو الكلى و أفراده مختلفة بالشدة و الضعف فأى فرد أتى به تحقّق به الامتثال و اتّصف بالوجوب.

الحقّ جواز مسح الرأس مدبراً وفاقاً للحسن و المبسوط و الحلّى و الفاضلين و الكركى و جلّ الثالثة و خلافاً لظاهر الصدوق و صريح السيد و ابن حمزة و النهاية و الخلاف و الشهيد في الدروس جواز العكس في الرجلين دون الرأس، و في البيان و الألفية عكس و التصحّح يعطى ثبوت الشهرة في الجواز أو فقدها من الطرفين، فدعوى الشهيد ثبوتها في نفيه ممنوعه.

لنا صدق الامتثال و إطلاق الأمر بالمسح في الآية و بعض الأخبار كصحيحه زرارة و حسنه ابن مسلم عن الصادقين عليهما السلام و مكاتبه الكاظم عليه السلام إلى ابن يقطين كما في كشف الغمّة و مطلقات أجزاء مسح شيء من الرأس كصحيحته زرارة و بكير و حسنتهما و صحيحه زرارة و خبر معمر بن عمر عن الباقر عليه السلام و صحيحه ابن مسلم و حسنته عن الصادق عليه السلام و مرسله حمّاد عن أحدهما و إطلاق فعل المسح في مقام البيان و غيره كما في صحيحته زرارة و بكير و حسنتهما و صحيحه ابن مسلم و الأخبار الثلاثة لبكير و ميسر و الحدّاء عن الباقر عليه السلام.

و لنا أيضاً خصوص قول الصادق عليه السلام في صحيحه حمّاد: لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً.

و تخصيصه بالقدمين تقييد بلا دليل و تبديل الوضوء بهما في صحيحه اخرى له غير

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢٨

قادح للمترضى و جوب الخلاف فيجب فعل المتيقّن و حاصله توقّف القطع برفع الحدث و يقين البراءة عليه و جوابه ظاهر، و العجب أنه في الوجه و اليدين جواز العكس دون الرأس، مع أن الأمر بالعكس، ثم أكثر المجوزين للنكس صرّحوا بكرهته و لا دليل عليه، و علّه المحقّق بالتفصّي عن الخلاف و هو كما ترى.

لا خلاف في جواز المسح على البشرة و كذا على الشعر المختصّ بالمقدّم أى ما نبت عليه و لم يخرج بمده بحده عن حده و يدلّ عليه بعد الإجماع فعل الحجج عليهم السلام و نفى الجرح و ما دلّ على كون المسح على مقدّم الرأس و الناصية لصدق كلّ منهما عليهما، و أمّا غير المختصّ به من الشعر فلا يجوز المسح عليه وفاقاً و يعمّ النبات من غيره سواء كان عليه أو على المقدّم و الثابت منه إذا استرسل منه أو لم يسترسل و لكن خرج بمده عن حده، و الممنوع منه حينئذٍ الجزء الخارج بالمدّ لا أصله و ما يتصل به و الدليل على الكلّ بعد الإجماع عدم صدق مسح المقدّم و دعوى تحقّقه عرفاً في الثانى و الرابع ممنوعه على أنه مع تحقّق الإجماع غير قادح.

لا يجوز المسح على الحائل كالعمامة و الحنّاء و شبههما للإجماع المحقّق و المحكى و عدم صدق الامتثال إذ لا يصدق على مسحه أنه مسح الرأس و ما تقدّم من خبر الحسين و مرسله حمّاد و ما دلّ على المنع من مسح الخفين و العمامة و قول الصادق عليه السلام في مرفوعة ابن يحيى في الذى يخضب رأسه بالحنّاء ثم يبدو له في الوضوء: لا يجوز حتى يصيب بشرته الماء.

و ما ورد في صحيحته ابن مسلم و ابن يزيد عن الصادق عليه السلام من جواز المسح على فوق الحنّاء محموله على صورة تعذر إزالته لكونه من الجبيرة و الأولى حمله على لونه دون جرمه.

ظاهر الصدوق و الشيخين و جوب وضع القناع على النساء للمسح في الصبح و المغرب، و الفاضلان على ندبه مطلقاً مع التأكّد فيهما، و الحقّ المشهور انتفاء الوجوب للأصل و صدق الامتثال بالمسح تحته و ما تقدّم من قوله عليه السلام في صحيحه زرارة و حسنته: و لا يلقى عنها خماتها، للموجب قول الصادق عليه السلام في لا تمسح المرأة بالرأس كما يمسح الرجل إنّما المرأة إذا أصبحت مسحت

رأسها و تضع الخمار عنها فإذا كان الظهر و العصر و المغرب و العشاء تمسح بناصيتها، و ردّ بالضعف و عدم ظهوره في الوجوب يحمل على الندب جمعاً فالثابت منه استحباب الوضع في الغداة فضمّ المغرب إليه في الوجوب أو الندب أو غيره في الندب لا وجه له و دعوى استنباط الثاني من صحیحته زارة إذ الاجزاء فيها باعتبار عدم وضع الخمار و هو إنما يكون فيما خلافة أولى كما ترى.

الخامس: جواز مسح الرأس و الرجلين بنداوة الوضوء، عندنا مجمع عليه و صدق الامتثال كفعل الحجج الثابت بتواتر النصوص يدل عليه و غير مالک من الفقهاء الأربعة خالفونا و أوجبوا له استئناف ماء جديد و وجوبه بها أيضاً على التحقيق مجمع عليه لحكاية الإجماع من السیدین فی بطلان باستئناف ماء جديد مطلقاً؛ أي سواء بقى في اليد أو غيرها  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٢٩

بلبل أم لا، و خلاف الإسكافي في تجويزه عند جفاف اليد وجوهاً كما هو في ظاهر كلامه أو الكلّ بحملها على التمثيل لا عبرة به لانعقاد الإجماع بعده على عدم جوازه فما في العدة من أنّ الخلاف فيه معروف ببراءة الشيعة ناظر إلى مجرد خلافة أو التصفح يعطى عدم وجود مخالف غيره على أنّ الظاهر تقييد كلامه بحال الضرورة لما يأتي من حكمه بطلان الوضوء عند الجفاف بدونها تجوز الاستئناف عنده مطلقاً فيكون موافقاً للقوم عنده لتجويزهم الاستئناف عنده مع الضرورة أيضاً، و التفرقة بين الضرورتين خلاف الظاهر و على هذا لو حمل كلامه على الاحتمال الأول لم يتعين حمله على حال الضرورة و إن أمكن و لو حمل الثاني تعين، ثم التلازم بين الاحتمالين غير لازم من الجانبين و لا من أحدهما لإمكان القول بالأول دون الثاني نظراً إلى أنّ الاستئناف مع أخفاف الكلّ لا يحصل معه الموالاة فيجب إعادة أو العكس نظراً إلى إمكان المسح بالتقيية مع بقاء البلل في البعض فلا يجوز الاستئناف بخلاف جفافه عن الكلّ، و لذا حمل لاه على الانفصال الحقيقي و نسب إليه بعضهم الأول و بعضهم الثاني، و يمكن حمله على منع الخلو كما لا يخفى، و ربما نسب إليه تجويزه الاستئناف و لو بقى بلل اليد و فيه غفلة أو مسامحة.

و بالجملة: لا-ريب في عدم جواز الاستئناف سواء بقى في اليد أو غيرها بلبل أم لا، فالصور ثلاث، و يدل على الأول بعدم الإجماع المحقق و المحكى قوله عليه السلام في صحیحته زارة: إن الله و ترّ يحبّ الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات واحدة للوجه و اثنتان للذراعين و تمسح ببلّة يمينك ناصيتك و ما بقى من بلّة يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببلّة يسراك ظهر قدمك اليسرى. و منع ظهوره في الوجوب ضعيف إذ الخبر بمعنى الأمر مثله في إفادته و عطفه على ثلاث غرفات حتّى يفيد الجواز دونه خلاف الظاهر إذ عطف الفعل على المفرد بتقدير أن و إن شاع إلا أنه مرجوح بالنسبة إلى العطف على مثله فيقدم عليه مع إمكانه و إن كان أحدهما خبراً و الآخر إنشاء قيل لو لم يعطف عليها أفاد وجوب مسح الناصية و الرجل اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى و لم يقل به أحد. قلنا: لم يثبت إجماع عدمه بل ظاهر من نفى بما مورده من الأخبار كالكلينى و مثله وجوبه و الأخبار البياتية أيضاً ظاهرة فيه، على أنّ الظاهر كون الأمر بالمسح هنا لمطلق الرجحان و إن كان بالنظر إلى البلّة واجباً بالقياس إلى ما اضيف إليه ندباً فاللازم استحباب مسح الناصية و اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى و لا بأس به كما صرح به في المدارك، على أنّ العطف المذكورة يوجب ارتباطه بقوله: إن الله و ترّ، و تفريقه علته بانفراده إذ الواو لمطلق الجمعية لا-مع المعية و ما قيل إن وجه الارتباط كون المستحبات بلية لا يخفى ضعفه.

و قول الصادق عليه السلام في حسنة ابن اذينة الطويلة: نعم أوحى الله يا محمد اذن؟؟ إلى أن قال: ثم امسح رأسك بفضله ما بقى

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣٠

في يديك من الماء و رجلك إلى كعبك الخ.

و قول الكاظم عليه السلام ففي مكاتبه إلى ابن يقطين كما في الجرائح و كشف الغمّة: توضاً كما أمر الله؛ اغسل وجهك واحدة فريضة و اخرى إسباغاً اغسل يديك من المرفقين كذلك و امسح مقدّم رأسك و ظاهر القدمين من فضل نداوة وضوئك. و قوله عليه السلام كما روى فيه أيضاً: و امسح مقدّم رأسك و ظاهر قدميك بنداوة وضوءك.



وقول الرضا عليه السلام: و مسح الرأس و الرجلين بفضل النداءة التي بقيت في يديك من وضوءك.

و ما ورد في الأخبار البياتية من مسحهم بالتقية و إن صلح للتأييد إلا أنه لا ينهض حجة برأسه لاحتمال كونه أحد الفردين المختيرين لو أفضلهما، و يمكن القول بأن المواظبة المعلومه منها مع عدم كونه من الجملة مستقلة بإفاده الوجوب و احتجاج المحقق بأن الأمر للفور و الاستئناف ينفيه ضعيف لمنع المنافاة ثم ما دل على وجوب المسح بماء جديد أو جوازه كما يأتي شاذ محمول على التقيه، و يدل على الثانية بعد الاستصحاب و الإجماع المحكى من السيدين بل المحقق نظراً إلى حمل كلام الإسكافي على حال الضرورة أو الصورة الثالثة أو عدم العبرة بمخالفته لمعروفية نسبه أو انعقاد الإجماع ما نقل عن كشف الغممة من الخبرين، و ما دل على أمر ناشى المسح بأخذ البلمة من اللحية إن جفت اليد و من الأشفار و الحاجبين إن جفتا و إعادة الوضوء إن جف الكل كمرسلة الصدوق عن الصادق عليه السلام و إرسالها غير مضر لانجبارها بالعمل و تخصيصها بحال النسيان خرق للمركب أو بالأخذ من اللحية إن بلت و إعادة الوضوء بعد الانصراف إن جفت كخبر مالك بن أعين عنه عليه السلام قبل لفظ الانصراف يخصيص الحكم بحال الصلاة فيسقط الاحتجاج بالجزء الأول على الثانية لجواز كونه أحد الفردين المختيرين مع عدم تيسر الآخر غالباً في هذا الحال، على أن فيه إشكالاً من حيث الحكم بصحة الصلاة مع وقوع بعضها بدون الوضوء.

نعم، يصح الاحتجاج بالثاني على الثالثة كما يأتي بل على الثانية إذ لو لم يجز الاستئناف مع جفاف الكل لم يجز مع جفاف البعض بطريق أولى.

قلنا: إشعار الانصراف بالتخصيص المذكور مسلم إلا أن بطلان الصلاة بنسيان المسح يوجب حملها فيه و في الأخبار الآتية على بعض مقدماتها المستحبة السابقة على التية كالإذان و نحوه و به تتم دلالاته على المطلوب لظهور الأمر في الوجوب ثم ما ذكر من حديث الأولوية قد مر ما فيه أو بالأخذ من اللحية إن تذكر حال الصلاة كحسنة الحلبي و خبري زراراً و أبي بصير عنه عليه السلام، أو منها إن بلت و من الحاجبين و الأشفار إن جفت كمرسلة خلف بن حماد عنه عليه السلام، و أورد عليه ما مر من جواز كونه أحد الفردين مع عدم التمكّن من الآخر و قد تقدم جوابه، و به يندفع الإشكال المذكور و تتم الدلالة لظاهر الأمر و ربما قيل بحملها على صورة الشك في المسح و حمل الأخذ على الندب و الحكم بإعادة الصلاة مع اليقين بالترك لقول الباقر عليه السلام في صحيحة زراراً: فإن شككت في مسح رأسك فأصبت في لحيتك بللاً فامسح بها عليه و على ظهر قدميك

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣١

و إن لم تصيب بللاً فلا تنقض الوضوء بالشك.

وقول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير فيمن نسي المسح و ذكر في الصلاة: إن كان استيقن ذلك الصبر فمسح على رأسه و على رجله و استقبال الصلاة و إن شك فلم يدر مسح أو لم يمسح فليتناول من لحيته إن كانت مبتلة و ليمسح على رأسه و إن كان أمامه ماء فليتناول منه فليمسح برأسه، و الأظهر حملها على ما ذكرناه.

ثم قوله: فمسح على رأسه و على رجله؛ أي بعد إعادة الوضوء و لو أبقى على ظاهره و جب حمله على التقيه كالجاء الأخير للإسكافي صدق الامتثال و إطلاق الآية و جوابها ظاهر و ما مر من خبر أبي بصير و موثقه أيضاً قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس قلت: أمسح بماء في يدي من النداء رأسي، قال: لا، بل تضع يدك في الماء.

و صحيحة ابن خلاد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: أيجزئ الرجل أن يمسح قدمه بفضل رأسه؟ فقال: برأسه لا.

فقلت: بماء جديد؟ فقال: برأسه نعم.

و خبر الحارثي قال: سألت جعفر بن محمد عليهما السلام: أمسح رأسي ببلل يدي، قال: خذ لرأسك ماءً جديداً.

و ما أورده الحلبي و المحقق من جامع البنظي عن جميل عن زراراً عن أبي جعفر عليه السلام قال: حكى لنا وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله و قال: ثم مسح بما بقي في يده رأسه و رجله ثم قال البنظي: و حدثني المشي عن زراراً و أبي حمزة عن أبي جعفر



عليه السلام مثل حديث جميل في الوضوء إلا أنه في حديث المثني وضع يده في الإناء فمسح رأسه ورجليه. وخبر الساباطي عن الصادق عليه السلام في الرجل يتوضأ الوضوء كله إلا رجليه ثم يخوض الماء بهما خوضاً، قال: أجزأه ذلك. وخبر النخعي قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن المسح على القدمين، فقال: الوضوء بالمسح ولا يجب فيه إلا ذلك ومن غسل فلا بأس.

واجب عن الكل بالحمل على التقيّة لمعارضتها بما هو أقوى وأشهر ومخالفة ما دلّ على وجوب الاستئناف لإجماع الفرقة لوفاقهم على جواز المسح بالنداوة بل رجحانه، والإسكافي أيضاً قائل به فليس له التمسك به على أن تجوز به عند جفاف اليد وموثقة أبي بصير تضمنت المنع من أخذ نداوتها ولا مدخلة للأخيرين في المسح لدلالتهما على غسل الرجلين كما ذهب إليه العامة وإجماع الفرقة بل ضرورة المذهب على خلافه فلا بد من حملهما على التقيّة أو إرادة التنظيف من الغسل كما في خبر أبي همام عن أبي الحسن عليه السلام: الفريضة في كتاب الله المسح والغسل في الوضوء للتنظيف وعدوله عليه السلام في صحیحته ابن خلّاد عن التصريح بالجواب إلى الإيماء إيماءً إلى التقيّة.

فإن قيل: لا يمكن حملها على التقيّة لتضمنها مسح الرجلين ولا يقولون به.

قلنا: يعزفون بصحة إطلاق المسح على الغسل وهو يكفي لتأدي التقيّة به.

قيل: ما تضمنه الخبر من المسح في البقية يابى هذا الإطلاق.

قلنا: سأل عنه أولاً فلما نهى عنه سأل عن الغسل صريحاً أو كنايةً بلفظ المسح إذ تقدير كل منهما ممكن، ثم من العامة من خير بينهما و منهم من أوجبهما، فالحمل على التقيّة بالنظر إليهم ممكن، وهذا وتزيله على مسح الخفين بعيد، وعلى أنه نهى أولاً بالإيماء عن هذا السؤال لئلا يسمعه من حضروا بالتقيّة، فقال الماء جديد

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣٢

فسمعه الحاضرون.

فقال: نعم، ومثل ذلك يكثر في المحاورات أبعد مع أن الإشكال في الجزء الثاني دون الأول لإمكان حمله على التقيّة وما ذكره لا يصححه، وقد استدلل له بصحیحته على عن أخيه عليه السلام في الرجل يصبه المطر يبتل رأسه ولحيته وجسده ويده ورجلاه هل يجزيه ذلك من الوضوء؟ قال: إن غسله فإن ذلك يجزيه.

وهي مجمله لا يظهر منها المراد وقد تأول بأن المراد بالغسل استنائه بعد المطر، ويدل على الثالث بعد الإجماع مرسله الفقيه وخبر مالك بن أعين، وكان تحقّق الإجماع هنا أظهر إذ ظاهر كلام الإسكافي اختصاص مخالفته بالثانية وقوله هنا بالبطلان ووجوب الإعادة وإن لم يعلم أن البطلان لأجل الجفاف أو الاستئناف وقد مرّ أنه أبطل الوضوء بالجفاف إلا مع الضرورة. تنبيهات:

الأول: جواز أخذ البلّة لا يخصّ باللحية والأشفار والحاجبين بل يجوز من مظان الوضوء بأسرها وتخصيص الشعر في الأخبار وكلام القوم لكونه مظنة البلل.

الثاني: جواز الأخذ منها لا يخصّ بحال النسيان كما هو مورد النصوص ولا بحال جفاف اليد كما يشعر به كلام الأكثر وظاهر الأخبار البياتيّة والدالّة على كون المسح ببلل اليد بل يجوز عند ابتلالها أيضاً لإطلاق الأمر بالمسح وصدق الامتثال وما دلّ على الأمر بالمسح من نداوة الوضوء وبلّته وكان التعليق في الأخبار وعبائر الأصحاب على البنيان والجفاف خرج مخرج الأغلب أو الافتقار إليه يكون عندهما غالباً.

الثالث: ظاهر مرسلتي الصدوق وابن حمّاد اعتبار الترتيب بين الأخذ من اللحية ومن الأشفار والحاجبين ولم نعر على عامل بهما وكأنهم تركوهما للضعف و عملوا بمقتضى الأصل.

الرابع: قد مرَّ أنَّ الاستفادة من صحيحة زرارة كون مسح الناصية و اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى إلا أنَّ إطلاقات المسح مع عدم موجب على القطع أو جب الحمل على الندب.

الخامس: وصول المطر إلى اليد بعد الفراغ عن الغسل يمنع صححة المسح لكونه من الماء الجديد إلا مع استهلاكه بحيث لا يصدق المسح به و صدق المسح ببله الوضوء.

السادس: حقيقة المسح إمرار اليد بالرطوبة فلو وضع يده على المحل و رفعها بدون الإمرار لم يجز لعدم صدقه ظاهراً. الظاهر جواز أخذ البله من مسترسل اللحية للأصل و إطلاق الأخبار و صدق فضله الوضوء و بله اليد عليها و توهم عدم الصدق فاسد و جواز أخذها من العله الثانية كالأولى مما لا ريب فيه لما يأتي من استحبابها، و من الثالثة محل نزاع و الأقرب المنع وفاقاً للذكرى و خلافاً لظاهر المعنيين.

لنا أنها بدعه محرمة فما يؤخذ منها ماء جديد للمعتبر عدم انفكاكها عن ماء الوضوء و ضعفه ظاهر. لو تعدر المسح بالبقية لإفراط الحر أو قلته الماء يبقى جزء من اليسرى أو كلها ثم يغمر في الماء أو يكثر الصب و يمسح به و لا يقدح إكثار الماء بقصد المسح لأنه بلل الوضوء و لو لم يكن ذلك استأنف وفاقاً للجمل بل الكل دفعاً للحر.

قيل: قولهم الاستئناف يعم حالتى الاختيار و الضرورة و التمسك بالحرَج لإخراج

لوامع الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣٣

الثانية ضعيف لسقوطه بالانتقال إلى التيمم.

قلنا: أوامر المسح تعم صورتى التمسح بالبقية و الاستئناف فى الحالين و تحصيل العموم الثانى بالصورة الاولى و إبقاء الأول على حاله ليس أولى من تخصيص الأول بالحالة الأولى و أخرج بعدم مجرد المشقة من الثانى، بل الثانى أولى للإجماع أو الشهرة القائمة على منع الاستئناف فى الاولى و جوازه فى الثانية و لزوم التخصيص فى العامين؟؟ الثانى و فى الثانى فقط، على الأول معارض بلزوم زيادة؟؟ الثانى على الأول.

محل المسح باطن اليد من الأصابع و غيرها و لو تعدر به أجزاء الظاهر إذ الميسور لا يسقط بالمعسور و ما لا يدرك كله و لو تعدر بالكف أجزاء بالذراع وفاقاً للشهيد لما مر.

قيل الظواهر إن اختصت بالكف فإجزاء الذراع و إلا فتقييده بالتعدر لا وجه له و جوابه ظاهر.

كون المسح بالبقية يوجب اشتراط تأثيره فى المحل كما صرح به فى النهاية.

عدم استحباب مسح جميع الرأس عندنا ثابت و الأخبار البيانية مشعرة بثبوت كونه مكروهاً أو بدعه محرمة غير مبطله أو مبطله مع اعتقاد شرعيته.

أقوال:

الأول للشهيد و الثانى و ابن حمزة و الثالث للإسكافى و الحلبي و الحق أن اشتماله على الواجب يمنع من تأثير الاعتقاد فى البطلان فاندفع الثالث و عدم اعتقاد الشرعية ينفى الإثم فبطل إطلاق الثانية و مع اعتقادها به قطعاً فلا يصح إطلاق الأول فالظاهر الحرمة مع التدنن به و الجواز بدونه.

محل المسح مقدم الرأس و هو من قصاصه إلى فوقه فلا يجزى المسح على بشرة الجبهة و لا على ما اجتمع عليها من شعر الناصية عند عقصه.

نعم، لو أدخل يده تحتها و مسح بشرة الرأس أو أصل شعر الناصية أجزاء و الأعم و الأضلع يرجعان إلى المستوى.

الواجب عندنا كون المسح باليد فلو قطر على المحل ماء الوضوء أو مسح بآله غير اليد لم يجز لمخالفة المعهود و لو مسح على حائل رقيق لا يمنع وصول الماء إلى المحل لم يجز لما مر مع اقتضاء الباء للإصاق مع التبعض.

المسح بخرقه في اليد إن لم يكن لضرورة الجرح و شبهه لم يضرب إذ ماء الوضوء ما انفع باليد لا ما على الحائل و إلا فالأقرب الإجزاء مع كون الاخرى كذلك إذ الميسور لا يسقط بالمعسور مع سلامتها فالظاهر تعين المسح بها.

لا خلاف في تحقق الغسل بغمس العضو في الماء لصدق الامتثال و إطلاق الكتاب و السنّة و قول الإسكافي بوجوب إمرار اليد لأنه المعهود من الغسل و الثابت من البيان ضعيف و على هذا يجوز المسح ببلته إن لم يستقر في الماء عرفاً بعد الغسل لصدق المسح ببلته اليد و تحقق الامتثال بالنظر ألقى أوامره و صاحب البشرى منع من ذلك لاقتضائه الغمس لا غمس العضو في الماء، أمّا بعد الغسل فيلزم الاستئناف و قواه في الذكرى و الظاهر كما مرّ بطلانه مع صدق الاستقرار عرفاً بعد زمان الغسل و صحته بدونه و لو نوى الغسل عند آخر ملاقاته الماء للعضو تعين إخرجه صحّ مطلقاً

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣٤

مسح في إجراء المسح مع بلته الممسوح، أقوال ثالثها الإجزاء إن غلب عليها ماء الماسح الأول للأكثر و الثاني للفاضل و والده و هو المختار و الثالث؟؟؟ لنا بعد الاستصحاب و فعل الحجج عليهم السلام في الحكاية كون البلّة من الماء الجديد بقصد ردّ المعمول به. نعم مع استهلاكنا بحيث لا يسرى و لا يصدق مزجها بالنقيّة و لا المسح بالجديد لم يضرب لصدق المسح حينئذ بماء الوضوء للأكثر الأصل و صدق الامتثال و إطلاق الأمر و عدم انفكاك يديه عن ماء الوضوء.

قلنا الأصل بما ذكر مدفوع و بصدق الامتثال ممنوع و الإطلاق منصرف إلى الغالب فتناوله لحال الرطوبة مع اشتراط كونه بالبقية غير ممنوع و عدم الانفكاك يحصل بصّب الجديد أيضاً، مع أنّه مبطل إجماعاً و الضرورة قاضية بعدم الفرق بين المزج بالصّب و المزج بوضع اليد على الرطوبة و رفع كلّ منهما صدق المسح بالبقية إذ المسح بالمركب فيتم المسح بجزئه، على أنّ صدقه يوجب صدق المسح بالجديد أيضاً بطريق أولى اخذ المركب من الداخل و الخارج خارج فيتعارض فيه أوامر المسح و نواهي الاستئناف فيتساقطان و يرجع إلى مقتضى الاستصحاب و العلاوة تنزل و ماشاء، و التحقيق عدم صدق المسح بالجزء في المسح بالمركب إذ لا يصدق على المسح؟؟؟ أنّه مسح بالخل أو اليا؟؟؟ قيل: لو منع المسح نداوة المحل لم يصحّ الوضوء فيما لا ينفك عن العرق.

قلنا: تجفيفه ثمّ المسح ممكن للشهيد صدق المسح بالبقية مع الغلبة إذ لأقل كالمعدوم.

قلنا: مجاز لا يترك لأجله الحقيقة بلا قرينه فمناطق الصحة الاستهلاك دون الأقلية.

مجرد الغسل أي ما لا يصدق عليه المسح لا يجزى عنه لتكثّر نقل الإجماع و تحريم الماء الجديد و عدم صدقه عليه فلا يحصل به امتثال الأمر، و يدلّ عليه قول الصادق عليه السلام في خبر ابن مروان: يأتي على الرجل ستون سبعون سنة ما قبل الله منه صلاة لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه.

و قوله في مرسله الفقيه: إن الرجل ليعبد الله أربعين سنة ما يطيعه في الوضوء لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه.

و ما يأتي من الظواهر الناهية عن غسل الرجلين.

و أمّا الغسل المقارن للمسح أو ما يصدق عليه المسح عرفاً لكونه غسلًا خفيفاً فالظاهر هو الإجزاء لصدق الامتثال و ظهور الأخبار المنع و حكاية الإجماع في الغسل المجرد و أيضاً لم يعهد منهم و لو في مواقع التعليم تجفيف اليد بعد الوضوء مع عدم خلوها غالباً عن رطوبة يحصل بها مسمى الغسل و لم ينقل ذلك عنهم مع عموم البلوى و تواتر الدواعي على فعل مثله و اجتماعهما ممكن إذ النسبة بينهما بالعموم من وجه فإنّ الغسل إجراء الماء على العضو سواء كان مع إمرار اليد أم لا- و المسح إمرارها برطوبة سواء كان مع الجريان أم لا، فيصدقان بالإجزاء بالإمرار و يفترقان في أحدهما فقط، و التقابل بينهما في الآية لا يقتضى المباينة في الآية الكلية و الجزئية لا يمنع الإيقاع، و الحاصل أنّ الجريان اليسر غير ضائر إذا لم يقصد أنّ المفروض غسل و هذا امتثال له إذ يصدق عليه المسح بالبلّة و لم يقيد البلّة في خبره بالقلّة و بذلك يظهر أنّ كلّ ما هو بلل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣٥

الوضوء يصحّ المسح به وإن كان جارياً على اليد، بل افطرت الجريان بغمسها في الماء أو إكثار الصبّ عليها أو الجريان الذي يحصل منه في الممسوح يكون يسيراً ولا يمنع صدق المسح عرفاً فيتناوله إطلاق الظواهر، والكثير الذي ينافيه لا يوجد في بله الوضوء بأى نحو حصل.

مسح الرجلين ووجوبه دون غسلهما عندنا مجمع عليه بل ثبوته من مذهب العترة بحيث يغني عن الحجّة والمخالفون بين موجب للغسل وموجب لهما ويختر بينهما وإن استقرّ إجماعهم بعد الخلاف على الأول.

لنا بعد الإجماع القطعي قوله تعالى: «وَأَمْسِجُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ» وجه الاحتجاج أنّ الأرجل على قراءة الجرّ كما هو المتبادر و المروى عن الباقر عليه السلام في خبر ابن الهذيل معطوفة على الرأس الممسوح فيشتركان في الحكم كالوجه واليدين وعطفهما على الأيدي وجعل الخبر للجوار كحجر من حزب وكبير اناس في بجاد مزمل، مدفوع بالبعد والفصل واختصاص إعراب المجاورة بما لا لبس فيه كالمثالين بخلاف الآية وندوره بحيث منعوا وجوده في كلام الفصحاء وأولوا المثالين على أنّ وجود العاطف في الآية دونهما يبطل القياس وعلى قراءة النصب فالأرجح عطفها على محلّ الرؤوس دون لفظ الأيدي للقرب وعدم لزوم الفصل والإخلال بالفصاحة بالانتقال من جملة إلى أخرى قبل تمام الغرض وحصول التطابق بين القراءتين والعطف على الأيدي يوجب المسح بقراءة الجرّ بالغسل بقراءة النصب والقول بالجمع كما تفرد به داود والناصر الزيدي والتخيير كما قال به البصري والظمري والجبائي، يدفعه إجماعهم بعدهم على تعيين الغسل وهو ترجيح بلا مرجح فإن قيل: هو مسح وزيادة.

قلنا: حقيقتان مختلفتان شرعاً ولغةً والتداخل خلاف الأصل، ولنا من السنّة ما بلغ حدّ التواتر فمن طريق العامّة ما ورد أنّه أوس ابن اويس رأى النبي صلى الله عليه وآله في تهامة توضّأ ومسح على قدميه وأنّ حذيفة رآه توضّأ ومسح على نعليه وأنّ ابن عباس في حكاية وضوئه صلى الله عليه وآله مسح على رجله، وقال: إنّ كتاب الله السح و يأبى الناس إلّا الغسل وأنّ العرفى رأى عليّاً عليه السلام شرب من الرحبة قائماً ثمّ توضّأ ومسح على نعليه، وأنّ أنس ردّ على الحجاج بعد أمره بغسل الرجلين وقال: صدق الله وكذب الحجاج قال الله سبحانه «وَأَمْسِجُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ»، وأنّ الشعبي قال: نزل جبرئيل بالمسح وأنّ عكرمة ما رأى لن يغسل رجله بل كان يمسح عليهما، ومن طريق الخاصّة ما تقدّم من الأخبار البياتيّة والموجبة للمسح بنداوة الوضوء، وقول عليّ عليه السلام: ما نزل القرآن إلّا بالمسح ويأبى الناس إلّا الغسل، وما تقدّم من صحيحة زرارة الدالّة على التبعض في المسح، وخبر ابن مروان ومرسلة الفقيه وقوله عليه السلام في صحيحة زرارة: لو أنّك توضّأت فجعلت مسح الرجلين غسلًا ثمّ أخبرت أنّ ذلك هو المفترض لم يكن ذلك بوضوء ابدأ بالمسح على الرجلين فإن بدا لك غسل فغسلته فامسح بعده ليكون آخر ذلك المفروض.

وقول الباقر عليه السلام في خبر ابن هذيل بعد سؤاله عن المسح على الرجلين هو الذي نزل به جبرئيل.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣٦

وقوله توضّأ عليّ عليه السلام فغسل وجهه وذراعيه ثمّ مسح على رأسه وعلى نعليه ولم؟؟؟ تحت الشراك.

وقوله في مرسلة المفيد أنّ عليّاً مسح على النعلين ولم يستبطن الشرايين.

ومرسلة الفقيه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله توضّأ ثمّ مسح على نعليه فقال له المغيرة: أنسيت يا رسول الله؟ قال: بل أنت نسيت عملت كما أمرني ربّي، وتأبى؟؟ آخر أيضاً.

والاحتجاج صحيحة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن المسح على الرجلين فقال: لا بأس.

ضعيف إذ نفى البأس عن حكم يفيد نفى المخالفة عرفاً وإن كان أعمّ من ثبوته ونفيه في نقيضه لغهً وما تقدّم من خبري الساباطي والنخعي عن الصادق والكاظم عليهما السلام محمول على التقيّة، على أنّ قوله في الثاني ولا يجب إلّا ذلك يخصّص الوجوب بالمسح فيتعيّن حمل الغسل في قوله: ومن غسل فلا بأس على التنظيف دفعاً للتناقض وما روى العامّة من فعل النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام ومن قوله صلى الله عليه وآله حين رأى قوماً يمسحون على أرجلهم ويلّ للأعقاب من النار، يكذب ما تواتر عن

العترة فعلاً و قولاً و هم أعلم من غيرهم بشريعة جدّهم و عمل أبيهم، على أن أمره بغسل الأعقاب لو ثبت فلعله لنجاستها إذ أعراب الحجاز يبولون قائمين فتنجس أقدامهم و لا يغسلوها و ربما بالوا على أعقابهم زعماء منهم أنه علاج تشققها من دون غسلها لدخول المسجد و الصلاة.

## فروع:

أ- محلّ المسح ظاهر القدم دون باطنه للإجماع و صحيحة حريز عن الباقر عليه السلام في الحكاية و مسح مقدّم رأسه و ظهر قدميه ببلّة يساره.

و قوله عليه السلام في حسنة زرارة: تمسح ببلّة يمينك ناصيتك و ما بقى من بلّة يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببلّة يداك ظهر قدمك اليسرى.

و ما ورد في مرسله الفقيه و خبر جعفر بن سليمان عن الكاظم عليه السلام من جواز إدخال اليد في الخفّ المخروق و مسح ظهر القدم.

و صحيحة البنزطي عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن المسح كيف هو؟ فوضع كفّه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظهر القدم، فقلت: لو أنّ رجلاً قال باصبعين من أصابعه؟ قال: لا، إلّا بكفّه كلّها.

و صحيحة الأخرى و بلى إلّا أنّه ليس فيها قوله إلى ظهر القدم و زيد على القدمين بعد قوله عن المسح و هكذا إلى الكعبين بعد قوله: من أصابعه.

و قول عليّ عليه السلام في مرسله الصدوق: لو لا أنّي رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله يمسح ظاهر قدميه لظننت أنّ باطنها أولى بالمسح.

و ما دلّ على مسح الظاهر و الباطن كخبري سماعه و أبي بصير عن الصادق عليه السلام محمولاً على التقيّة، و لعلّ معنى الآية و بعض الأخبار مقيّد بما ذكر.

ب- تخصيص الأكثر مسح الرجلين بالبشرة بعد تعميمهم مسح الرأس يعطى بطلان المسح على شعره أو الأصل كصدق مسح الرجلين عليه يفيد إجزائه ما لم يكثر الشعر بحيث يخرج عن المعتاد و يؤكده عدم تعرّض الحجج عليهم السلام له مع أنّ الرجل لا ينفك عنه غالباً، و الاحتجاج على البطلان بوجوب تحصيل يقين البراءة لا يخفى حاله هنا و كان تخصيص القوم للاحتراز عن مثل الخفّ دون الشعر.

ج- مسحهما في العرض غير مردود

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣٧

فلا يلزم فيه الاستيعاب إجماعاً و إطلاق الآية و الأخبار يدلّ عليه و صريح صحيحتي الآخرين و حسنتهما يرشد إليه فما تقدّم من صحيحتي البنزطي محمول على الندب جمعاً و تقييد المطلقات بهما غير صحيح إذ اعتضادهما بالإجماع و الكتاب يرفع التقاوم فهم الأفضل أن يعمل بهما و يمسح بالكفّ كلّها لصراحتهم و أنّها منهما جهة للندب و فسّر بهما خبر عبد الأعلى قال: قلت: عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة فكيف تصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله قال الله تعالى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (٦٥) و حمل الظفر على جميع الأظفار أو ظفر اليد بعيد و الحقّ المشهور كفاية المسمّى و لو ياصبع واحدة لما مرّ فلا يجب كونه بثلاث أصابع مضمومة كما نسبه الفاضل إلى بعضهم، فخير معمر بن عمر محمول على الندب جمعاً، ثمّ الكلام في اجزاء المسح ببعض الإصبع كما مرّ في الطول محدود و وحدة من رءوس الأصابع إلى الكعب بالأدلة الثلاثة و هو قتيّة القدم على الحقّ

المشهور، و الفاضل على أنه المفصل بين الساق و القدم أو العظم الواقع بينهما و قد صبت عليه عبارات الأصحاب مدّعياً حصول الاشتباه فيها على غير التحصّل و تبعه الشهيد في الرسالة و بعض الثالثة و قد ظنّ ثبوته من اللغّة و الأخبار و تصريح العامّة بنسبته إلينا و لا بدّ من بيان امور ليظهر جليّة الحال.

الأوّل: الكعب يُطلق على قتيّة القدم الواقعة بين المشط و المفصل بين الساق و القدم و على هذا نفس المفصل و على ما في ملتقاهما من العظم المستدير الشهيد؟؟ بما يلعب به من كعب الغنم و البقر و قد يعبر عنه بالمفصل أيضاً للمجاورة أو تسمية الحال باسم المحلّ و على أحد الناتئين عن يمين القدم و شماله و يسميان بالمنجمين و الرههتين و هذا هو الكعب عند فقهاء العامّة و حملوا الكعب في الآية عليه، و الثالث ما يبحث عنه المشرّعون و عليه حمل المفصل في كلام الفاضل بعض من تبعه.

الثاني: إطلاق الكعب على الأوّل عند أهل اللغّة مجمّع عليه إلّا أنّ لغويّة الخاصيّة متفقون على اختصاصه به لأنّه مأخوذ من كعب إذا ارتفع و منه كعب ثدى الجارية إذا علاه و يعمد الرؤساء في كتاب في الكعب أكثر فيه من الشواهد على أنّه الناشز في ظهر القدم أمام الساق و أمّا العاميّة فيطلون على غيره أيضاً فعرف في القاموس بالأوّل و الرابع و بكلّ مفصل للعظام و في الصحاح بالناتئ عند ملتقى الساق و القدم و هو ظاهر في الأوّل و إن احتمل الرابع و لا يحتمل الثالث إذ لا تنوء له حسّاً و في المجمل بما عند ملتقاهما من عظم طرف الساق و هو يحتمل الأوّل و الأخيرين، و في النهاية بالرابع و بكلّ شيء على و ارتفع، و في الغريين به و بالذئ في أصل القدم ينتهي إليه الساق بمنزلة كعوب الفتاة و هو كتفسير المجمل بل أظهر في احتماله الأوّل و الفراء فسره بمشعب الرجل،

(٦٥). الحج: ٧٨.

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣٨

و نسبه أيضاً رواية عن الكسائي إلى الباقر عليه السلام و المشط عند المشرّحين عظام يتّصل بها عظام الأصابع.

و فسره في القاموس بسلاميات ظهر القدم و فسرها بعضا صغار طول اصبع و أقلّ في اليد و الرجل.

و الصحاح فسرها بعضا الأصابع، و الظاهر من الصحاح و المغرب شيوع إطلاق الكعب على ما في ظهر القدم حيث قالوا- و أنكر الأصمعي و الالتباس أنّه في ظهر القدم.

و قد ظهر ممّا ذكر أنّ إطلاقه على الأوّل منصوص من الكلّ سوى المحلّ، و على الثالث لم ينصّ به أحد.

نعم، نقله بعض العاميّة عن الأصمعي و الشيباني و المراد بقول القاموس في أثناء تفسير الكعب و الذي يلعب به كعب النرد لا المعنى الثالث كقول النهاية الكعاب فصوص النرد واحدا كعب و كعبه، و اللّعب بها حرام، و على الثالث يختصّ بالقاموس مع الأعميّة و كأنّه استنبطه من إطلاق كعوب الرمح على مفاصله أي النواتئ في أطراف الأنابيب و كعب القصب على العقدة بين الأنبوبتين كما في الصحاح المغرب و هو غير صحيح إذ هذا الإطلاق باعتبار التنوء لا لكونه مفصلاً و التنوء الذي في عظم المفصل لخفائه عن الحسّ لا فائدة فيه فلا يمكن حمل الكعب المعرّب في الآية و الأخبار و لا بتفاسير القوم مع صراحتها في الأوّل كما يأتي عليه كيف و هو ممّا لم يعرفه إلّا المشرّحون و بناء الكتاب و السنّة على العرف العام أو الشرعي دون غيرهما من الاصطلاحات الخاصّة.

و قد ظهر ممّا ذكر أنّ الأقربيّة إلى اللغّة للمختار إذ لغويّة الخاصّة لم يعرفه إلّا به و العامّة متفقون على إطلاقه عليه و إن أطلق بعضهم على غيره أيضاً و المناسبة لمأخذ الاشتقاق مفقودة في الوسطين لعدم التنوء و الارتفاع فيهما فخصّ بالطرفين و الأخير هو الكعب عند العامّة دون أحد من الخاصّة فتعيّن الأوّل.

الثالث: تفاسير الأصحاب متطابقة في الانطباق على الأوّل إذ المفيد فسّره بقيّة العدم أمام الساق ما بين المفصل و المشط، و ابن أبي عقيل لظهر القدم و الإسكافي بما في ظهر القدم دون عظم الساق و هو المفصل الذي هو قدام العرقوب، و المرتضى بالعظم الثاني في ظهر القدم عند معقد الشراك، و الشيخ بالناتئ في وسط القدم، و الحلبي بمعقد الشراك، و الحلبي بالعظم في ظهر القدم عند معقد



الشراك، و المحقق بالناثي في وسط القدم و هو معقد الشراك، و هذه التفاسير صريحة في قبة القدم لا يحتمل غيرها اخذا المفصل بين الساق و القدم كعظمه ليس في وسط القدم و لا في ظهره و لا معقد الشراك و حملها على عظم المفصل بعد حمل التوسط على العرضي بعيداً خصوصاً مع انضمامه بالوضعين الآخرين و لا يطمئن ظهور تفسير الإسكافي في الفصل إذ الظاهر رجوع الضمير في قوله و هو المفصل إلى عظم الساق حتى يكون مراده أنه عند المفصل بقرينة قوله لو لا- أنه في ظهر القدم، على أن ضميمه و هو المفصل الخ.

لم يوجد إلّا في بعض نسخ المختلف، و الشهيد نقل عبارته بدونها فكأنه من كلام الفاضل.  
و قد ظهر أن الاشتباه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٣٩

حصل له و أن الأصحاب على خلافه و لم يوافقهم مَن سبقه أحد و لا مَن لحقه إلّا بعض الثالثة و لذا نسبه الشهيد في الذكرى و الثانيان إلى التفرد و مخالفة الإجماع بل إلى احداث ثالث رافع لما أجمع عليه المسلمون أو الخاصّة على أنه الأوّل و العامّة على الرابع، فالقول بالثاني أو الثالث ثالث في الإسلام و العجب من الشهيد حيث نسبه إلى ذلك و قال بمقالته في الرسالة.

إطلاق القول بأنّ العامّة نسبوا إلينا مختار الفاضل فريه لا اختصاص هذه النسبة بالرازي و النيسابوري و صاحب الكشف و بعض من هو أعرف منهم في أمثال هذه الامور كابن الأثير و صاحب لباب التأويل نسب إلينا قول المعظم على أن كلامهم لا يصلح للتعويل و لا التأييد لعدم اطلاعهم على مذاهب الخاصّة.

إذ علمت ما مرّ قلنا بعد الأقربيه إلى اللغة و الوفاق المحقق من الجماعة حكاية الإجماع من الشهيد و الشيخ و الطبرسي و ابن زهره و المحقق و الشهيد و الأخبار الكثيرة كالصحيحة الاولى للبزطي و حسنه ميسر عن الباقر عليه السلام الموضوع واحد و وصف الكعب في ظهر القدم مثلها و حسنته الاخرى عنه بتكرير لفظ الواحد و قد روى مضمونها العياشي أيضاً بإسناده و حسنته الاخرى عنه في الحكاية ثم مسح رأسه و قدميه ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال: هذا هو الكعب و أومئ بيده إلى أسفل العرقوب ثم قال: إن هذا هو الطنبوب، و مثله خبر عبد الله بن سليمان عنه في الحكاية أيضاً كما رواه العياشي.

وجه الدلالة في الكلّ أن المراد بظهر القدم ما ارتفع منه إذ الظواهر أشرف الأرض و مرتفعاتها و شيء من المفصل و عظمه ليس فيه بل في مطلق القدم إذ المفصل بين شيئين خارج عنها.

قيل: وصف الكعب في ظهر القدم يعطى أنه ذكر له أوصافاً لتعرفه الراوي بها و لو كان هذا الارتفاع المشاهد لم يحتجّ إلى الوصف بل ينبغي أن يقول هذا.

قلنا: المراد من وصفه الكعب في ظهر القدم بيانه أنه في ظهره لا أنه ذكر له أوصافاً فالتعريف الراوي و ما ورد في كفاية المسح على النعلين و عدم استبطان الشراك كمرسله الفقيه و صحيحة الأخوين و حسنتهما و صحيحة زرارة و حسنته و خبره عن الباقر عليه السلام وجه الدلالة أن الشراك لا تعقد غالباً تحت المفصل فكفاية المسح على النعل من دون الاستبطان يعطى عدم وجوب مسح ما فوقه من البشرة، فإن قيل: لعلّ بناءها على عدم وجوب الاستيعاب طولاً.

قلنا: الفاضل أوجه فيمكن التزامها عليه، على أن الظاهر وفاقهم على وجوبه، فالسؤال ساقط من أصله، هذا و ربّما استدلل على المختار بالآية و الصحيحة الواردة في كون الباء للتبويض و ما ورد في اجزاء المسح بشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع كصحيحة الأخوين و حسنتهما لدالتهما على كفاية البعض خرج الأقل من تحديد المشهور فيبقى الباقي و فيه أنّها تدلّ على كونه منها إليهما فيتعيّن حملها على البعض العرفي

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤٠

الواقع فيهما سواء كان الكعب في وسط القدم أو في آخره لو قيل أو جعل قوله ما بين الكعبين بدلاً لقوله شيء لو عطف بيان له كما

يأتي أفاد كون ما بينهما بعض القدم فيلزم كون الكعب في الوسط.

قلنا: البعضية صادقة بالنظر إلى العرض وإن كان في آخره.

للفاضل قول الباقر في صحيحة الأخوين بعد سؤالهما عن الكعبين هاهنا يعنى المفصل دون عظم الساق فقالا: هذا ما هو؟ قال: هذا عظم الساق.

وفي روضه الكافي زيد: والكعب أسفل من ذلك، وحسنه زرارة عنه عليه السلام في الحكاية و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه بلمه يمناه وجه الدلالة في الأولى تفسيرها الكعب بالمفصل و في الثانية إفادة ما استيعاب المسح بجميع ظهر القدم فيجب أن يمسح إلى المفصل.

و الجواب عن الأولى إن قواه هذا أعظم الساق إما إشارة إلى المنجم أو إلى منتهى الساق و على التقديرين حكمه بأن الكعب أسفل منه كما في الكافي يفيد إرادة المختار و حينئذٍ لدفع التناقض بحمل المفصل على جزئه أو على المفصل بين المشط و الرسغ أي العظم الناتئ و هو المفصل الشرعي الذي يقطع فيه قدم السارق و يدل على إطلاق المفصل عليه قول الرضا عليه السلام: يقطع السارق من المفصل و يترك العقب يطاءً عليه، و على إطلاق الكعب عليه قول الصادق عليه السلام: إنما يقطع الرجل من الكعب و يترك له من قدمه ما يقوم عليه و يصلّي الخ.

و قول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة: كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا قطع اليد قطعها أدون المفصل و إذا قطع الرجل قطعها من الكعب و هذان الخبران صريحان في كون الكعب عندهم قبية القدم لأنها موضع القطع عندنا بالإجماع و استفاضة النصوص كأولهما و قول الرضا عليه السلام و قول الصادق عليه السلام في خبر سماعه: السارق إذا أخذ قطع يده من وسط الكف فإن عاد قطع رجله من وسط القدم.

و قد يجاب بأن الإمام أشار بقوله: هاهنا، إلى ظهر القدم فاشتبه الأمر على الراوي و توهم إشارته إلى المفصل إذ إشارة القائم بل الجالس نحو قبية القدم لا يتميز حساً من الإشارة إلى المفصل ثم حمل قوله أسفل من ذلك على التحتية و نحوها و إن كان ممكناً إلا أنه أبعد من المحامل الأولى على أنه لو سلم المساوات لزم الإجمال و سقط الاستدلال، بل لو سلم أقرينته و جب تقديم الأولى لوجود المعارض الأقوى، و يمكن أن يقال الكعب يمتد من العظم الناتئ و ينتهي إلى المفصل، فالإشارة إليه لكونه منتهى الكعب و إطلاقه على ظهر القدم لكونه مبدأ له و على هذا لو وجب إدخال الكعب في المسح ارتفع الخلاف بين الفاضل و الجماعة.

هذا و الجواب عن الثانية أن المسح على الشيء لو سلم إفادته الاستيعاب قائماً هو مع عدم قرينه على خلافه فالعطف هنا على ما يكفي فيه المسمى يقتضى إرادة البعض فهي في الحقيقة حجة لنا لا علينا لدالتها بالطريقة على كفاية أي بعض فرض في العرض و الطول خرج الأقل من المجمع عليه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤١

في الطول فيبقى الباقي، و مثله قوله عليه السلام في هذه الحسنه: و تمسح ببله يمينك ناصيتك و ما بقي من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى الخ.

و قول الصادق عليه السلام في حسنه ابن مسلم: امسح على مقدم رأسك و امسح على القدمين الخ.

و ما ورد في الحكاية من أنه مسح بفضله يديه رأسه و رجله بما بقي في يديه كصحيحة ابن مسلم، أو مسح بفضله الندى رأسه و رجله كخبر الحذاء.

و هذه الأخبار كالحسنه يفيد بقرينه العطف كفاية مسمى المسح على الرجلين خرج ما خرج، فيبقى الباقي.

و قد ظهر مما ذكر أن الأخبار بأسرها حجة على الفاضل سوى صحيحة الأخوين على إحدى النسختين، فإنها و إن لم تكن حجة عليه إلا أن الظاهر عدم صلاحيتها حجة له أيضاً لاحتمالها المحامل الظاهرة و لو سلم الصلاحية فأنى لها التقاوم مع ما تقدم من الإجماعات

المنقولة و النصوص الكثيرة و الأقربيه إلى اللغة، فخصوص ما اختاره بالنظر إلى قواعد الترجيح في غاية الظهور.

### تذنيب: الحق وجوب الاستيعاب طولاً وفاقاً لظاهر الكل

فلا- يكفي المسح بجزء منه بعد كونه ما بين الحدين و إن ابتدأ بيده من أحدهما لو لم ينتهي إلى الآخر، و المحقق تردّد ثم جعل الوجوب أرجح، و الشهيد احتمل العدم ثم جعل خلافه أحوط.

لنا بعد حكاية الإجماع من المنتهى و الذكرى ظاهر الآية إذ التحديد فيه للمسح دون الممسوح.

قيل: التحديد الأوّل المغسول فالثاني مثله للسوق.

قلنا المعارض صرفه عن الظاهر إذ الظاهر من تحديد فعل من مبدأ إلى غاية كونه لنفس الفعل دون المفعول و يلزمه الاستيعاب و وجوب البدء من المبدأ و الختم بالغاية إلّا أنّ المعارض صرف تحديد الغسل عن الظاهر في الثاني و بقي الأوّل على حاله و مثله تحديد المسح في الرجلين تقدّم كون إلى بمعنى مع و قد صرح الشيخ بثبوتها من الأئمة.

قلنا: بخصوص الأولى و لو عمّ الثانية اندفع به الثاني دون الأوّل.

قيل: لو سلّم كون التحديد المسح لم يلزم إلّا وجوب المسح على البعض المنتهى إلى الكعب لثبوت التبعض من صحیحته زراراً و هذا مطلق يتحقّق بدون الاستيعاب و يؤيّد قراءه الجرّ لكون الأرجل حينئذٍ معطوفة على الرأس و لا استيعاب فيها.

قلنا: هذا خرق للمركّب إذ؟؟ أوجب المسح على الفص المنتهى إلى الكعب و كلّ من قال به أوجب الاستيعاب؟؟ فالتقييد لازم بالإجماع وضع المقدّمه الأولى لجواز كون التحديد للممسوح قد ظهر دفعه و منع الثانية ينفيه التسع و بذلك يظهر ضعف الاحتجاج بالآية بضميمة الصحیحته على عدم وجوب الاستيعاب، ثمّ لو سلّم كون التحديد للممسوح.

قلنا الظاهر من مسح الشئ استيعابه.

قيل: هذا لا يجري على قراءة الجرّ إذ الظاهر في الاستيعاب هو مسح الشئ لا المسح به كما ذكره الرازي و غيره و لو سلّم مساواتهما تعيّن إرادة البعض لأن؟؟

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤٢

عليه على أنّه ثبت من صحیحته زراراً أنّ المسح على الرجلين موصول بالمسح على الرأس و الباء للتبعض، و المراد من مسحهما مسح بعضهما.

قلنا: قوله إلى الكعبين تخصيص التبعض و بالعرض.

و لنا أيضاً بعض الأخبار المتقدّمه كحسنه زراراً و صحیحته البنظري فإنّما يفيد الاستيعاب مطلقاً خرج الاستيعاب العرضي بالإجماع و النصوص فيبقى الطولي للمخالف ما دلّ على جواز المسح بشئ من رأسه أو شئ من رجله ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع كصحیحته الأخوين و حسنتهما.

و ردّ بجواز كون قوله ما بين الكعبين بدلاً لقوله شئ أو عطف بيان له، فالمراد جواز المسح بما بين الكعبين على أنّ كون الباء للإلصاق، و المراد بما بين الكعبين كلّهما كما في قولهم: ما بين المشرق و المغرب قبله، و هذا الحمل متعيّن لوجود المعارض لأقوى و الاحتجاج بقول الباقر عليه السلام في خبر معمر بن عمر: يجزى في المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع، و كذلك الرّجل؛ ضعيف لظهور هذا التحديد في العرض ثمّ جليته الحال في دخول الكعب و عدمه في المسح يظهر ممّا تقدّم في المرفق و احتجاج المحقق على عدمه بصحیحته الأخوين و حسنتهما و أخبار عدم وجوب استيطان الشراك لا يخفى ما فيه و على دخوله فيه بتمامه يقع الخلاف بين الفاضل و الجماعة كما أشرنا إليه.

د- الحق جواز النكس فيهما وفاقاً للمشهور و خلافاً للحلى و ظاهر المرتضى و الصدوق.

لنا بعد عموم الظاهر المتقدمه و صدق الامتثال و خصوص صحيحتي حماد و خبر يونس قال: أخبرني من رأى أبا الحسن عليه السلام يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب و من الكعب إلى أعلى القدم.

و زيد في الكافي و نقول الأمر في مسح الرجلين موسع من شاء مسح مقبلاً و من شاء مسح مدبراً فإنه من الأمر الموسع، و حمله على الجمع في الطهر ندباً لا يلائمه الزيادة و لا يساعده فتوى الجماعة إذ لم نعثر على قائل منهم باستحباب التعاكس و على المسح ظاهراً أو باطناً تقيّة كما في مرفوعه أبي بصير و خبر سماعه، مع كونه كالأول في الأول و خلاف الظاهر على أنه في خبر سماعه بعد الأمر بمسح ظاهر القدمين و باطنهما ثم قال هكذا فوضع يده على الكعب و ضرب الاخرى على باطن قدمه، ثم مسحهما إلى الأصابع و هو نص في الظاهر المخالف قوله تعالى: إلى الكعبين.

و اجيب بجعل الغاية للكمية دون الكيفية كما في: أعطيته من عشرة إلى الواحد و ما ورد من فعلهم في الأخبار البيانية و صحيحة البنظري على ما مرّ تفيد أزيد من الندب.

و لو سلم ظهوره في الوجوب يحمل عليه جمعاً.

ه- الحق المشهور سقوط الترتيب بينهما فيجوز مسحهما دفعه بالكفين و مسح كل منهما قبل الاخرى و ظاهر الأولين و الصدوقين كصريح الديلمي و الكركي و جوب تقديم اليمنى و بعضهم جود المعية و نفى تقديم اليسرى.

لنا إطلاق الأوامر و صدق الامتثال و دعوى الوفاق من الحلى ظاهراً للمخالف الأول فعلهم عليهم السلام في الحكاية و ما روى أنه عليه السلام إذا توضأ بدء بيمينه و قول الصادق عليه السلام في حسنة ابن مسلم: و امسح

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤٣

على القدمين و ابدأ بالشق الأيمن.

و قد وصفها جماعة بالصحة مع وقوع ابن هاشم في سنده و مكانه للعثرة أو العثور على سند آخر له لا لوثاً فيه عندهم لما يظهر منهم

في سائر العبارة. لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام ٣٤٣ تذييب: الحق و جوب الاستيعاب طولاً وفاقاً لظاهر الكل ..... ص: ٣٤١

الجواب عن الكلّ بالحمل على الندب جمعاً و للثاني قول القائم عليه السلام في مكاتبة الحميري كما في الاحتجاج: و يمسح عليهما جميعاً فإن بدء بإحدهما قبل الاخرى فلا يبدأ إلّا باليمنى، و يعارضه الحسنه في أحد الخبرين و المطلقات في الآخر و ليس له قوة مقاومة باعثه على تأويل الاولى و تقييد الثانية فتحمل على الندب ثم الحسنه تعارضها المكاتبة في أحد الخبرين بالتباين و المطلقات مطلقاً بالعموم و الخصوص فالعمل بها يوجب طرح الاولى كلياً أو بعضاً و تقييد الثانية و أتى لهما تلك المقاومة، فالحمل على الندب طريق الجمع بين الكلّ هذا و قد يقدم أفضليته مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى لصحيحة زرارة.

و- بطلان المسح على الحائل بلا ضرورة عندنا مجمع عليه و ظاهر الآية كعدم صدق الامتثال يومى إليه و لو أمر المسح على ظهر القدمين تثبته و نواهى المسح على الخفين متواترة فمن طريقهم قول علي عليه السلام: ما ابالي أمسح على الخفين أو على ظهر غير بالفلاة.

و مثله قول أبي هريرة و عائشة و قولها: لأن تقطع رجلاى بالموسى أحبّ إلى من أن أمسح على الخفين.

و قول النبي صلى الله عليه و آله: أشدّ الناس حسرةً يوم القيامة من رأى وضوءه على جلد غيره.

ما رووه أنه لم يعرف خفّ للنبيّ إلّا خفّ أهدها النجاشي و كان موضع ظهر القدمين منه مشقوقاً فمسح النبيّ صلى الله عليه و آله على رجليه و عليه خفّاه، فقال الناس: إنّه مسح على خفيه.

و من طريقنا الصحاح الثلاث لزرارة و الحلبي و ابن مسلم عن الباقر و الصادق عليهما السلام و أحدهما عليهما السلام و الأخبار الثلاث

لأبي ورد و ابن مصقلة و والبيهة عن الباقر عليه السلام و أمير المؤمنين عليه السلام و قول الرضا عليه السلام: و لا تمسح على عمامة و

لا قلنوه و لا على خفيك.

و ما رواه العياشي مرفوعاً و مسنداً إلى زرارة من نهى علي عليه السلام عنه و نفى الصادق عليه السلام في موثقه ابن عمار عن المريض الرخصة في المسح و الظاهر أن المراد به المسح على الخفين.

و ما ورد من عدم التقيّة فيه في الصحيحة المضمرة لزرارة و مرسله الفقيه عن العالم عليه السلام و فقه الرضا عليه السلام و خبر الأربعمائة عن علي عليه السلام كما في الخصال و خبر ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام كما في المحاسن ثم المعروف منهم جواز المسح عليه عند التقيّة و ضرورة البرد بخبر أبي الورد عن الباقر عليه السلام و يؤيده ما مرّ من خبر عبد الأعلى و ضعفهما منجبر بالعمل و قد أيد بلزوم الضرر أو لاه و ردّ باندفاعه بالانتقال إلى التيمّم بل الظاهر تعيينه لسقوط التكليف بالوضوء عند تعدّد جزءه.

قلنا: عنده يقع الشكّ في أنّ الواجب التيمّم أو الوضوء المشتمل على المسح بالحائل و لا- قطع في تعيين الأوّل لاشتراطه بما لا يعلم تحقّقه و حينئذٍ لو وجب تحصيل اليقين بالبراءة في أمثال المقام و جب الإتيان بهما إن لم يثبت الإجماع حمله على كفاية الثاني و إلّا كفى أحدهما،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤٤

و الثاني أولى لموافقته المشهور بل الحقّ بعينه للإجماع و ظاهر الآيه و صريح الخبرين، ثم موثقه ابن عمار لا تنافي المطلق لإمكان حمل المريض على من لم يضطرّ إليه، فإنّ الظاهر اشتراط التقيّة و غيرها بعدم المندوحة لانتفاء الضرر مع وجودها فيزول المقتضى و القول بعدمه لإطلاق النصّ ضعيف، و أمّا ما دلّ على عدم التقيّة في مسح الخفّ فيحمل على عدم بلوغها حدّ الخوف على محترم و إن لحقه أدنى مشقة أو على وجود المندوحة عنه و لو بالغسل إذ الظاهر تقديمه ما علم به لو دارت البيّنة بينهما و قد خصّص في التقيّة بالإمام عليه السلام لعلمه بعدم احتياجه إليها كما نقل عن زرارة في تفسير مضمرة و هذا بالنظر إلى المضمرة و المرسله قريب لظهورهما فيه، إلّا أنّ سائر الأخبار عامّة فالأولى أن يحمل على ما ذكرناه ثمّ الظاهر إلحاق كلّ ضرورة بالتقيّة و البرد و إن اختصّ بهما خبر أبي الورد لاتّحاد الطريق.

و في فقه الرضا عليه السلام لا تقيّة في شرب الخمر و لا المسح على الخفين و لا تمسح على جوربك إلّا عن عذر أو تلج يخاف على رجليك، هذا و لو مسح على البشرة عند التقيّة فالظاهر البطلان للنهي المقتضى للفساد في العبادات.

### تذنيب: زوال العذر لا ينقض ما شرع لأجله

وفاقاً للأكثر و خلافاً للمبسوط و التذكرة و المعبر.

لنا كونه طهارة شرعيّة فيبقى إلى القطع بالنقص و رافعاً للحدث فلا يرتفع إلّا بحدث آخر و حاصرات النقص بالاحداث و زوال السبب ليس منها إجماعاً، و موثقه ابن بكير إذا استيقنت أنك توضّأت فأياك أن تحدث وضوء أبداً حتّى تستيقن أنك أحدثت، و عدم دليل على الإعادة فينفيها الأصل.

قيل: عموم الأمر بالوضوء عند كلّ صلاة يثبتها.

قلنا: الإجماع خصّصه بالمحدثين و موثقه ابن بكير بالقيام من النوم، على أنّ عمومها بالعرف دون الوضع فانصرافه إلى الغالب ممكن و الدفع بظهور تخصيصه بأمر يشكّ في تعيينه و عدم شموله للفرد المشكوك غير جيّد إذ الأصل شموله لما شكّ في تخصيصه و الاحتجاج باقتضاء الامتثال الأجزاء و منافاة الإعادة له مردود بأنّ الأجزاء في الأمور به هو الخروج عن عهده الأمر المتعلّق به و حصوله هنا قطعي، و الكلام في وجوب وضوء آخر بأمر آخر و هو ليس إعادة للأوّل حتّى ينافي اجزائه للمخالف كونه طهارة شرّعت للضرورة فيقدر بقدرها و فيه منع للكبرى إن اريد بها زوال حكمها بزوالها و عدم النفع لو اريد بها عدم العود إلى مثلها بعد ارتفاعها،

ثم على القول بالنقض لو عاد السبب فإن كان بعد التمكن من الإعادة يعيد و إلا فلا على قياس وجود الماء بعد التيمم وفقده بعد التمكن من الاستعمال أو قبله، فعلى الأول يلزم استثنائه و على الثاني لا يلزم.

### تنبيه: التخالف بالماح على الخفين إن استبصر لم يعد صلاته وفاقاً لغير المرتضى.

لنا ما ورد في حسنة الفضلاء عن الصادقين عليهما السلام من أن المستبصر من الحروريّة و المرجئة و العثمانيّة و القدرية لا يعيد عبادته سوى الزكاة، و يعضده الإجماع المحقق و المحكى عن الحضرة  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤٥  
لمرتضى وقوفه على فساد عمله فيجب عليه التدارك، و ضعفه ظاهر.

### فصل: مقتضى الأخبار السالفة جواز المسح على النعل العرفي و إن لم يدخل يده تحت شراكه

، و يعضده فتوى الجماعة و فعل النبي صلى الله عليه و آله و أمير المؤمنين عليه السلام برواية العامة و التفصيل أن الكعب إما قبّة القدم أو المفصل، و على الأول إما يدخل كله في الممسوح أصالةً أو بعضه من باب المقدمّة تبعاً، و على التقديرين إن لم يستر الشراك الكلّ أو البعض المذكور فلا إشكال في الحكم و يدلّ عليه بعد ما مرّ إطلاق الأوامر و صدق الامتثال و إن ستره كذلك لو لم يجب الاستيعاب طولاً و إن وجب ففي سقوط مسح ما ستره الشرك أو وجوبه وجهان من إطلاق الأخبار و إمكان ابتنائها على عرفهم و لم يكن شراك عصرهم سائراً للقدر الواجب و كان الأول أقوى لعدم ظهور الابتناء و اعتضاده بالفتوى، و على الثاني فالظاهر السقوط مع وجوب مسح ما فوق الشراك إلى المفصل لإطلاق الأخبار و قد يقدّم أن هذا الإطلاق شاهد صدق على أن الكعب هو القبّة دون المفصل، و على ما اخترناه جليّة الحال واضحة، ثمّ الظاهر عدم انسحاب الحكم إلى غير النعل من السير المركّب على الخشب أو المربوط على الرجل عبثاً أو للحاجة اقتصاراً فيما خالف الأصل على مورد النصّ يعمّ الربط للحاجة يكون من باب الجائر كما يأتي.

### الترتيب

### إشارة

كما في الآية مع تقديم اليمنى من اليد و وجوبه مجمع عليه و ظاهر الآية يومية إليه و الاستصحاب يعاضده و فعل الحجج عليهم السلام يساعده و النصوص العامية له مؤكّدة و الخاصية به مصرّحة كقول الصادق عليه السلام في خبر زرارة فيمن نسي مسح رأسه حتى يدخل في الصلاة إن كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه و رجله فليفعل ذلك.

و قوله عليه السلام في صحيحة ابن حازم فيمن نسي مسح رأسه حتى قام في الصلاة: ينصرف و يمسح رأسه و رجله.  
و قوله عليه السلام في حسنة الحلبي: إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه و رجله فذكر بعد ذلك غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجله و إن كان نسي شماله فليغسل الشمال و لا يعيد على ما كان توصّلاً اتبع وضوءك بعضه بعضاً.  
و قوله عليه السلام في صحيحة منصور فيمن يبدأ بالشمال قبل اليمين: يغسل اليمين و يعيد اليسار.

و قول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة: تابع بين الوضوء كما قال الله تعالى ابدأ بالوجه ثمّ باليدين ثمّ امسح الرأس و الرجلين و لا



تقدّم شيئاً بين يدي شيء يخالف ما أمرت به فإن غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه و أعد على الذراع وإن مسحت الرجل قبل الرأس فامسح الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل ابدأ بما بدأ به الله.

وقول أحدهما في صحیحته زارة فيمن بدء يبدأ قبل وجهه و برجليه قبل يديه يبدأ بما بدء الله و ليعد ما كان فعل.

وقوله في موثقه أبي بصير: إن نسيت فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه فإن بدأت بذراعك الأيسر قبل الأيمن فأعد غسل الأيمن

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤٦

ثم اغسل الأيسر، و إن نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجليك فامسح رأسك ثم اغسل رجليك.

و صل:

لو خالف الترتيب و قدّم عضواً فإن جفّ البلبل أعاد الوضوء لفوات الموالاة و إلا أعاد ما يحصل معه الترتيب و ظاهر الأكثر و صريح البعض حصوله بإعادته بما بعده دون ما قبله لو أتى به فلو غسل اليمنى قبل الوجه فإن لم يغسله غسله و أعادها مع المتأخر و إلا أعادها و لم يجب إعادته، و يدلّ عليه بعد ظاهر الوفاق صريح الأولين و الجزء أول من الثالثة و ظاهر الثاني منها، إذ المراد منها أنه لا يعيد المتقدم دون المتأخر.

و مثله قول الكاظم عليه السلام في صحیحته عليّ: فمن توضأ و نسي غسل يساره يغسل يساره وحدها و لا يعيد شيء غيرها، إذ الظاهر أنّ الوحدة بالنظر إلى الغسولات دون الممسوحات و لا تنافياها الرابعة و الخامسة لظهورهما في عدم الإتيان بالمتقدم، و كذا السادسة، و حمل قول السائل على سؤالين و لو حمل على سؤال واحد فحيثئذ و إن كان فيه تلويح إلى حصول غسل الوجه لكن يجوز كون الأمر بالإعادة لعدم مقارنة التية إذ الغالب عدم بقاء الاستدامة الحقيقية إلى آخر الوضوء، و يمكن حمل الإعادة على ما يحصل معه الترتيب و قد يحمل على الاستحباب و يشكل فيما يوجب قطع العمل، و على هذا يكون عدم الإعادة الموجبة عزيمة لا رخصة. و أما السابعة فحملها على ما ذكر و إن خالف الظاهر إذ التصريح فيها بإعادة المتقدم أعنى الوجه و الذراع الأيمن يقتضى غسلهما إلا أنّ اللازم أن يحمل عليه و يرتكب التجوز في الإعادة لوفاقهم على ترك العمل بظاهرها.

### تذنيب: قد ظهر عدم العبرة بما يسبق الوجه

، فلو بدء بآخر الأعضاء إلى الوجه صحّ غسله و بطل الباقي، فلو نكس ثانياً حصل له اليمنى و ثالثاً اليسرى و هكذا إلى أن يحصل له الكل بشرط بقاء الموالاة و حصول التية عند غسل الوجه أو موضع استحباب التقدم، و لا يضرّ غروبها بعد لتحقق الامتثال فيخرج عن العهدة و يحتمل الإعادة لوجود الفصل بالأجنبي بخلاف ما إذا أتى بالأفعال مرتباً.

### تنبیه: لا يكفي في الترتيب عدم تقديم المؤخر

بل يعتبر فيه تقديم المقدم لأنه المفهوم منه و مقتضى الأخبار؛ فلو غسل أعضاؤه دفعه حصل له الوجه دون ما عداه لفقد الثانية و إن وجد الأول فلو أعاد الغسل الدفعي مرتين حصل له بالأولى اليمنى و بالآخرى اليسرى و يمسح بمائها و لو ارتمس ناوياً صحّ رسمه للوجه فقط و إن أخرج اليدين ناوياً مع الترتيب صحّ غسلهما و بدونه صحّ اليمنى و لو كان في ماء جارٍ و تعاقبت عليه حرمان ثلاث ناوياً تحصيل غسل الوجه و اليدين و الظاهر كفاية هذه التية في الموالاة بحصول المسمى مع الترتيب الحكمي.

**تتميم: الترتيب ركن للوضوء**

لأنه جزئه الصوري فلا- تحصل ماهيته بدونه فتركه مطلقاً مبطل لو لم يستدرك في المحلّ و لو استدرك صحّ ما دام البلل، إلّا أنّ الثاني غير آثم و العامد آثم و الجاهل غير معذور و إن استند إلى شبهة لأنه يخاطب بالعلم.  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤٧  
نعم، ذو الشبهة لا يعيد ما صلّاه بهذا الوضوء لما مرّ من أنه لا يعيد غير الزكاة.

**الموالاة**

و وجوبها مجمع عليه و في كونها مراعاة الجفاف مطلقاً و اضطراراً و المتابعة العرفية اختياراً مع كون تركها حراماً لا مبطلًا أو مبطلًا.  
أقوال: الأول و هو المختار للأكثر و الثاني للفاضل و المعبر و الثالث للشيخ في المبسوط و هو كالأكثر في الحمل، و كلامه في النهاية و الخلاف مجمل و المختار يلزمه عدم الوجوب و الا للمتابعة مطلقاً و البطلان الجفاف كذلك.  
فلنا على الأول إطلاق الظاهر و أصالة البراءة و صدق الامتثال و مصححات الوضوء لمتروك بعضه إذ المشابه بعده و هي كثيرة قد تقدّم بعضها في المسح بالبلّة و بعضها في الترتيب و دلالتها على عبارة الاشتراط ظاهرة و على عدم الإثم بالترك لعدم الذمّ عليه.  
قيل: أكثرها متضمّن للنسيان و هو ينفي الاختيار و المطلوب عدم الاشتراط عنده، فالمستفاد منه غير مراد، و المراد منه غير مستفاد و ما عداه الفصل المفهوم منه يسير فللمشروط التزام جواز مثله.

قلنا: التأمل في الأخبار يدفع الثاني و في موارد استعمال المختار و المضطرّ الأول.

و لنا قوله عليه السلام في صحیحته زارة: ابدأ بالمسح على الرجلين فإن بدا لك غسل فغسلته فامسح بعده ليكون آخر ذلك المفروض، و الحمل على الضرورة تقييد بلا حجة، و قول الرضا عليه السلام: فإن فرغت من بعض وضوئك و انقطع بك الماء من قبل أن تتمّه ثمّ اوتيت بالماء فاتمّم وضوءك إذا كان ما غسلته رطباً.

و قد استدللّ بأنّ الآية مطلقه فالمتابعة زيادة على النصّ و إثبات الزيادة هنا لا يوجبها غاية الأمر إيجابها رفع حكم عقلي هو عدمها السابق و هو لا يسمّى نسخاً، على أنّ الزيادة هنا راجع إلى التقييد و هو بيان لا نسخ إلّا إذا ورد بعد وقت العمل، هذا مع أنّ الحقّ جواز نسخ الحكم بخبر الواحد إن لم يكن ثبوته بالقاطع.

و على الثاني بعد الإجماع و الوضوء البياني و توقّف يقين البراءة عليه صحیحته ابن عمّار قال: قلت للصادق عليه السلام: ربّما توضّأت فنفد الماء فدعوت الجارية فأبطأت عليّ بالماء فجفّ وضوئي، قال: أعد.

و استلزام وجوب الإعادة للبطلان ظاهر و إذا ثبت مع الضرورة فبدونها أولى و حمل الأمر على الندب يدفعه حرمة إبطال العمل.  
و قول الصادق عليه السلام في موثقة أبي بصير: إذا توضّأت بعض وضوئك فعرضت لك حاجة حتّى يبس وضوءك فأعد وضوئك فإنّ الوضوء لا يتبعّض.

و دلالته على المطلوب أظهر إذا المراد من التعليل أنّ الوضوء ليس ممّا يتبعّض و يتفرّق و ما تقدّم في المسح بالبقية من مرسله الصدوق و خبر مالك بن أعين و ابنه ما رواه حريز في الصحيح في الوضوء يجفّ قال: قلت: فإن جفّ الأول قبل أن أغسل الذي يليه؟ فإن جفّ أو لم يجفّ اغسل ما بقي.

قلت: و كذلك غسل الجنابة؟ قال: هو بتلك المنزلة ابدأ بالرأس ثمّ أفض على سائر جسدك.

قلت: و إن كان بعض يوم؟

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤٨

قال: نعم.

فالصدوق أسنده فى مدينة العلم إلى النبى صلى الله عليه وآله و حمله على التقية لموافقته مذهب العامة و الشيخ حملة على حال الاضطرار أو لتخفيف الجبر و الريح و فيه بعد، ثم ما دلّ بإطلاقه على صحّة الوضوء من دون تقييد بوجود البلّة تؤوّل على صورة؟؟ و ذلك كصحيحة منصور المتقدمة فى الترتيب فى خبر أبى بصير المذكور فى المسح فى البلّة و خبر الكنانى قال: سألت الصادق عليه السلام عن رجل توضأ فَنسى أن يمسح على رأسه حتّى قام فى الصلاة؟ قال: فلينصرف و يمسح على رأسه و ليعد الصلاة. و حسنة الحلبي إن ذكرت و أنت فى صلاتك أنك قد تركت شيئاً من وضوءك المفروض عليك فانصرف و أتم الذى نسيته من وضوءك و أعد صلاتك.

و يؤيد الحمل المذكور آخر هذه الحسنه حيث قال: و يكفيك مسح رأسك أن تأخذ من لحيّتك بلها إذا نسيت أن تمسح رأسك فتمسح به مقدّم رأسك.

و يمكن تنزيلها إلى صورة الجفاف و حمل الأمر بالمسح و الإتمام على إعادة الوضوء؛ أى يتوضأ وضوءاً يمسح فيه أو يتم الذى نسيه. للمخالف الأوّل على الجزء الأوّل قوله تعالى: فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ لكون الأمر للفور و لا يلى الاستباق و المسارعة و الفاء للتحبّب مع تعذر الحمل على الحقيقة فيحمل على أقرب المجازات و هو المتابعة بالوضوء فينافى لكونه تفسيراً للأمر المحمل.

و قوله بعده هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلّا به فإن وقع فيه التتابع و جب المتابعة و إلّا لزم تركه و التنافى باطل إجماعاً فتعين الأوّل و ما تقدّم من موثقة أبى بصير لإطلاق الحكم فيها بعدم تبعض الوضوء فيعمّ حالتى الجفاف و عدمه و قوله فى حسنة الحلبي: اتبع وضوءك بعضه بعضاً، و ما تقدّم فى الترتيب من صحيحة زرارة و موثقة أبى بصير للحكم فيهما بإعادة غسل الوجه و لو لا وجوب المتابعة لما حكم بها لعدم توقّف الترتيب عليها، و خبر ابن حكيم قال: سألت الصادق عليه السلام عن رجل نسي من الوضوء الذراع و الرأس؟ قال: يعيد الوضوء فإنّ الوضوء يتبع بعضه بعضاً.

فإنّ الحكم فيه بالإعادة يوجب المتابعة إذ الترتيب لا يتوقّف عليها لحصوله بالإتيان بالعضو المنسى و ما بعده، و أيضاً التعليل يفيد وجوبها و قول الصادق عليه السلام فى موثقة سماعه: من نسي مسح رأسه أو قدميه أو شيئاً من الوضوء كان عليه إعادة الوضوء و الصلاة.

و وجه الاحتجاج به كما فى سابقه.

و قول الرضا عليه السلام: إِيَّاكَ أَنْ تَبْعُضَ الوضوء و تابع بينه كما قال الله تعالى و ابدأ بالوجه ثمّ باليدين ثمّ بالمسح بالرأس و القدمين، و المراد بالتبعيض الإخلال بالموالاة و بالمتابعة الترتيب كما يدلّ عليه ما بعده و أقربيّة المتابعة إلى معنى الموالاة لغه لأنها مفاعلة من الولاء و التتابع.

و الجواب عن الأوّل منع كون الأمر للفور بل هو لمطلق الطلب كما يثبت فى محلّه و الأمر فى الآيتين للندب إلى رجحان المطلق من باب عموم المجاز و الحمل على الوجوب يوجب تخصيصات كثيرة يمنع من رجحانه على المجاز، على أنّ كونه هنا للفور يوجب عدم جواز تأخير الوضوء عن وقت إرادة الصلاة و هو باطل إجماعاً، فدعوى بعضهم إجماع الفرقه

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٤٩

على كونه للفور هنا عجيب، و ما ذكر من كون الفاء للتحبّب ممنوع إذ الفاء الموضوعه له هى العاطفه دون الداخلة على الخبر، على أنّها لو كانت له هنا لزم مع ما ذكر عدم جواز الفصل بين الإرادة و الغسل، و كذا بينها و بين المسح إذ المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم المقارنة بين الغسل و المسح و هو باطل بالإجماع فلا بدّ من الترام التفرقة بين المعطوفين و القول بإرادة الفورية فى الغسل دون المسح و ليس مثل هذا التأويل أقرب من القول بانسلاخ الفاء عن التعقيب و استعمالها فى مجرّد الترتيب و الجزئية من دون ترتيب، و عن الثانى ما مرّ مراراً و دفعه بأنّه لو وجب المتابعة فى المتابعة لوجب المطابقة بين زمانى الفعلين و هو باطل لا يخفى ضعفه.

وعن الثالث أنّ تعليل الإعادة بالتفريق مع اليبس بأنّ الوضوء لا يتبعّض قرينةً على أنّ المراد بالتبعيض جفاف البعض مع التفريق دون التفريق المطلق لأنّه لا يناسب مفهوم الغاية الذي اشتمل عليه المعلّل و أيضاً لو اريد به مجرد التفريق لزم بطلان الوضوء بدون الجفاف أيضاً؛ لأنّه علل الإعادة بأنّ الوضوء لا يتبعّض و هم لا يقولون به، على أنّ مثل هذه الدلالة الخفية مخالفة المدلول للمشهور لا يكفي لتقييد الآية و الأخبار.

و عن الرابع كون المتابعة بمعنى الترتيب للسوق كما في صحیحته زارة و أولوية التأسيس على التأكيد مع المعارضة للسوق لا عبرة به، و عن الخامس ما مرّ من ظهور الصحیحته في عدم حصول غسل الوجه و اليدين لو حمل قول السائل على سؤالين فلا يدخلان فيما يعاد بل فيما يبدأ به و كون الأمر بالإعادة لعدم مقارنة التّية لو حمل على سؤال واحد و من لزوم حمل الإعادة في الموثقة على المجاز لوفاقهم على ترك العمل بظاهرها على أنّ المفهوم من الجزئين الأخيرين منهما أنّ إعادة غسل الوجه في الصورة الأولى ليس لفوات الموالاة و إلّا وجبت في الصورتين الأخيرتين أيضاً، و أيضاً ليس فيهما إشعار بوقوع فصل بعد غسل الوجه، فالحكم بأنّ الإعادة لفوات المتابعة لا- يتمّ إلّا بارتكاب تقييد ليس أولى من ارتكاب التجوّز في الإعادة أيضاً، و أيضاً ما بقي الاحتياج إلى الإعادة عند تقديم بعض الأعضاء أو نسيانه تعارضهما و الرجحان معه لاعتضاده بالأصل و مع هذا كلّ لو تمّ الاستدلال بهما لدلّ على البطلان و المستدلّ لا يقول به.

و عن السادس و السابع بالحمل على حصول الجفاف لوجود المعارض الأقوى فيحمل المتابعة في تعليل الأوّل على الترتيب أو ما يحفظ البلل، و يمكن حمل الإعادة على الإتيان بالمنسى و إعادة ما بعده، على أنّ المستدلّ بهما لا يرى وجوب الإعادة بترك المتابعة بل ترتّب الإثم عليه.

و عن الثامن ما مرّ في الثالث كما يدلّ عليه ما بعده، فإن فرغت من بعض وضوءك و انقطع بك الماء من قبل أن تتمّه ثمّ أوتيت بالماء فاتمم وضوءك إذا كان ما غسلته رطباً.

و عن التاسع عدم ورود الموالاة في النصوص حتّى تكون الأقربيّة إليه من المرجّحات بل هو ممّا ذكره الفقهاء و الوارد فيها مراعاة الجفاف و المتابعة كما تقدّم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥٠

و على الجزء الثاني تحقّق الامتثال مع الإخلال بالمتابعة فلا يكون قادحاً في الصّحة و لا يخفى أنّ وجوب المتابعة إنّما يستفيض من موجبات الإعادة أو الأخبار البيانيّة أو من فوريّة الأمر أو أوامر المتابعة، فالأولى كما عرفت لو تمت دلالتها دلّت على البطلان و كذا الثاني كما لا- يخفى وجهه و كذا الثالث إذ الإخلال بالمتابعة حينئذٍ خلاف مقتضى الأمر فلا يتحقّق الامتثال و القول بأنّ الإخلال بالفوريّة مع ثبوتها لا ينافي تحقّق الامتثال بإيجاد الماهيّة كما في الحجّ و الزكاة و سائر الحقوق المائيّة الفوريّة لا يخفى ضعفه.

و أمّا الرابعة فليل إنّها لا تفيد إلّا وجوب المتابعة و صلاحيتها لتقييد الأمر المطلق بالوضوء غير ظاهرة فعند الإتيان به بل و إنّما يتحقّق الامتثال و المخالفة فيصحّ وضوئه و إن كان عاصياً و لا بدّ هنا من بيان أصل إن بسطته ظهر لك جليّة الحال في أمثال المقام و هو أنّ في تعلّق الأمر و النهي بعبادة يتصوّر موردان يتعلّقا بعينها أو جزءها أو وصفها اللازم المساوي سواء اتّحد الجزء أو الوصف المتعلّق أو اختلف و سواء كان التساوي لخصوصيّة اللازم أو لخصوصيّة تعلّق النهي به؛ أي كان تعلّقه به من حيث وصفية لها دون غيرها و إن كان في نفسه أعتمّ منها و ذلك كالأمر بالصلاة و النهي عن التصرف في المغصوب بإيقاعها فيه على تقدير كون الحركة و الكون من لوازمها الغير المنفكّة و لا ريب في استحالة العمل بهما حينئذٍ لدلالة الأمر على الصّحة و النهي المتعلّق بأحد الثلاثة على الفساد و اجتماعهما في واحد بالشخص محال فيكون بينهما مبانئة يتعيّن العمل بالأقوى و تأويل الآخر أو طرحه، ثمّ المراد من الجزم و اللازم ما قطع بجزئية أو لزومه من دلالة عقليّة أو شرعيّة قطعيّة سواء كانت هذا الأمر أو غيره، أمّا لو لم يقطع به و تعارض فيه أمرٌ و نهى مع التكافؤ أو القرب منه فلا- يحكم بأحدهما بمجرد هذا الأمر، بل يكون من الأوصاف المفارقة مثال الأوّل مسح الرجلين بالنظر إلى

التوضؤ فإن جزئيته له مجمع عليه فما ورد من النهي به لتقيته أو ضرورة يوجب الفساد، و الثاني التفريق بالقياس إليه فإن جزئيته أو لزومه لم يعلم بدلالة خارجة و الأوامر المطلقة بالوضوء الشاملة للمتابعة و التفريق لا يثبت لزومه على القطع، فما ورد من النهي عنه لا يوجب الفساد لو أتى به ثم في صورة تعلقهما بالعين بأن تعلقاً بعبادة واحدة بعينها فالحكم ظاهر و إن تعلق أحدهما بعبادة و الآخر بفردا كالأمر بصوم شهر و النهي عن صوم أيام منه مخصوصة أو بالعكس كان بينهما عموم و خصوص مطلقاً و في العكس يكون النهي أعم من الأمر مطلقاً و أعميته المطلقة منه لا توجد في العبادة في غير هذه الصورة.

و بالجملة دلالة على الفساد في محل الاجتماع مما لا ريب فيه.

الثاني: أن يتعلق أحدهما بأحد الثلاثة و الآخر بأحد الآخرين لو وجد تعلق النهي بالعين و الأمر بأحد الآخرين و كأنه غير متحقق، فالتحقق من هذه الصورة سائر الفروض.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥١

و بالجملة حكمها كأولى، ثم قد يتعلق الأمر بأحد الثلاثة و النهي بأحد الآخرين و يحكم بصحة العبادة بدونه كما في الأمر بالوضوء أى مسح الرجلين مع النهي عنه فإن الأكثر كما مر على صحة الوضوء بدونه و كان مثل ذلك خارج عن القاعدة بدلالة خارجة.

الثالث: أن يتعلق الأمر بعينها و اللازم الأعم المتحقق في غيرها أيضاً و لم يكن تعلق النهي من حيث الخصوصية كالأمر المطلق بالصلاة و النهي المطلق عن التصرف في المغصوب على التقدير المذكور و النسبة حينئذٍ بينهما بالعموم من وجه و لكن حكمها كأوليين في استحالة العمل بهما للزوم الصحة و الفساد في مادة الاجتماع أعنى الصلاة في المغصوب لتعلق النهي باللازم فيوجب الفساد أيضاً.

الرابع: أن يتعلق الأمر بعينها و النهي بوصفها المفارق المساوي من حيث خصوصية أو خصوصية تعلق النهي كالأمر بالوضوء و النهي عن التفريق فيه بخصوصية و النسبة بينهما حينئذٍ بالعموم مطلقاً و ظاهر الأكثر عدم جواز الاجتماع و وجوب حمل العام على الخاص مع التقاوم و طرح الخاص بدونه إذ العرف يفهم في مثله التخصيص مع التقاوم و عدم حصول الامتثال بالإتيان بمادة الاجتماع؛ أعنى الوضوء مع التراخي و بعضهم على جواز العمل بهما و عدم لزوم التخصيص لضعف التعليل ففي محل الاجتماع يتحقق الامتثال للأمر و المخالفة للنهي فتصح عبادته و إن أتم، و النهي لم يتعلق بأحد الثلاثة حتى يوجب الفساد و هذا بحسب الدليل أقوى.

الخامس: أن يتعلق الأمر بعينها و النهي و الوصف المفارق الأعم و لم يكن تعلق النهي من حيث الخصوصية كالأمر بالوضوء و النهي عن التراخي في مطلق العبادة و هي كالثالثة في النسبة و كالرابعة الحكم بل يكون صحة الاجتماع فيها أظهر ثم النهي المجمع للأمر يعم الصريح و الضمني فالأمر بالمبالغة في الوضوء كالنهي عن التراخي فيه إذ الأمر بها يستلزم النهي عنه فالأمر بها مع الأمر بالوضوء اجتماع للنهي و الأمر هذا و تعلق النهي بوصف لازم أو مفارق في صورة التساوي إما بأن يرجع النهي أولاً إلى الوصف من حيث كونه في ضمن العبادة مثل لا تتصرف في المغصوب بالصلاة و لا تتراخ في الوضوءات بأن يرجع إليها من حيث الوصف مثل: لا تصل في المغصوب و لا تتوضأ مع التراخي.

و الظاهر عدم الفرق إذ النهي في الثاني أيضاً يرجع في الحقيقة إلى الوصف فإن النهي عن المقيّد من حيث إنه مقيّد يرجع إلى القيد و إن حملت ذلك تعلم أنّ المبحث من الصورة الرابعة فحكمها كما ذكر.

للمخالف الثاني على البطلان بترك المتابعة اختياراً ما للأول لما مر من دلالة عليه لو تمّ و قد ظهر جوابه، و على عدمه اضطراراً ما للمختار مع الإجماع و لا نزاع لنا فيه.

السادس: الجفاف إنما يبطل لو خلى عن المتابعة لا معها أيضاً وفاقاً للصدوقين و خلافاً للشهيد عند الاختيار.

لنا الأصل و صدق الامتثال و إطلاق الآية و الأخبار و قول الرضا عليه السلام: فإن كان قد جفّ بعض وضوءك قبل أن تتمّ الوضوء من غير أن ينقطع عنك الماء فامض على ما بقى جفّ

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥٢

وضوئك أو لم يجف و الاحتجاج بما تقدّم من صحيحة حريز من حيث الحكم بعدم البطلان بالجفاف مطلقاً خرج الجفاف مع التفريق فيبقى الباقي غيره؟؟ لما عرفت من تعيين حملها على؟؟ فيشهد أخبار البطلان بالجفاف و اجيب باختصاص صحيحة ابن عمّار و موثقة أبي بصير بصورة التفريق و كذا مرسله الصدوق و خبر مالك بن أعين مع تنهما وردا في المسح فيمكن كون البطلان للزوم الاستئناف لا- للجفاف على أنها لو دلت على البطلان مطلقاً لعمت حالة الضرورة أيضاً، فلا بد لإخراجها من مخرج قبل نفى الجرح مخرج.

قلنا: الانتقال إلى التيمم ممكن.

نعم، يمكن جعل الإجماع مخرجاً ثم الصحة مع الجفاف و المتابعة إذا لم تتم الغسلات و لو تمت أتجه البطلان إذ الحكم بها يتوقف على استئناف ماء جديد للمسح و كأنه لم يقل به أحد؛ لأن الإسكافي المجوز له إنما يجوز عند الضرورة و لا ضرورة هنا، و الصدوقين القائلين بالصحة مع الجفاف لم يجوزاه مطلقاً مع اختصاص كلاهما بغسل ما بقي عند الجفاف ثم الجفاف بالتفريق مع إبطاله يوجب الإثم أيضاً للإجماع و حرمة إبطال العمل.

المبطل جاف الكل وفاقاً للمشهور لا البعض كالإسكافي و لا العضو السابق كظاهر المرتضى و الحلّي، بل القاضي و الحلبي و لا الوجه عند غسل اليدين و اليدين عند المسحتين كالديلمي.

لنا بعد الظاهر الاقتصار على المتيقن فيما خالف الأصل و أخبار أخذ الدلائل من مظانها للمسح و تقييدها بحال الضرورة أو النسيان لا دليل له و ما دل على الإعادة مع الجفاف كصحيحة ابن عمّار و موثقة أبي بصير ظاهر في الجفاف الكل لا- البعض و احتجاج المخالفين به باطل.

التفريق إن كان مع الجفاف يبطل و يحرم كما مرّ و إلّا فلا، و إن تفاحش، و الشهيد حرّمه مع التفاحش عندنا الاختيار إذ معه يخرج عن المتابعة و يندرج في التبعض و جوابه ظاهر ممّا مرّ، على أنه لو ثبت الاندراج لزم البطلان لا مجرد الإثم ثم مطلقاً عدم الإثم بالتراخي حجّة عليه.

نعم، لو بلغ التفاحش حدّاً يبطل الوحدة و الصورة لم يبعد الحكم بالبطلان و الحرمة.

الرابع: المعتبر في البلل و الجفاف الحسي لا التقديري، فلو هرق عند رطوبة الهواء أو إسباغ الوضوء بحيث لو اعتدل لجفّ لم يضرّ لتعليق الإعادة في الأخبار على الإعادة الجفاف و لا يصدق هنا لغةً و عرفاً لكونه حقيقة في الحسي دون التقديري، و على هذا لا إثم و لا- إبطال بدونه و إن تداخل التراخي إلّا أن يؤدي إلى انحاء تصوّره كما مرّ، ثم مع اعتبار الحسي من الجفاف يلزم الحكم بالبطلان مع شرعيته في الحرّ و بطؤه في الرطوبة لا- عبرة به، و المعتبر حكم التوسيط لكن المتأخرين قالوا إن مرادهم من التقييد إخراج طرف الإفراط في الحرارة إذ زوال البلل حينئذٍ مفتقر.

و فيه أن الافتقار مع حصول المتابعة كما مرّ و بدونه ممنوع إذ مقتضى صحيحة ابن عمّار و موثقة أبي بصير و مرسله الصدوق و خبر مالك بن أعين بطلان الوضوء حينئذٍ لتعليقه فيها على الجفاف و الفرض تحقّقه.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥٣

نعم، لا بدّ من اعتبار تفريق ما معه لما تقدّم فمعهما يلزم البطلان و إن كان حصوله في الاعتدال بتفريق أزيد فالتقدير و عليه الحكم بعدمه لا وجه له.

و دعوى ظهور الجفاف في الجفاف عند الاعتدال ممنوع، و التمسك ينفي الجرح و الاضطراب ضعيف.

قيل: الحكم مخالف الأصل فيقتصر على القدر المتيقن و لا يقين في محلّ النزاع.

قلنا: إطلاق الأخبار المتقدمة يثبت، و قد ظهر أن العمل بتقييد الأكثر مشكل و بتقييدهم أشكل و الأخذ بالإطلاق أولى و أصوب.

الخامس: قد ظهر سقوط اعتبار بقاء البلّة لو تعدّر و لإفراط الحرّ مع رعاية المتابعة و لو تعدّر بقاءها للمسح جار الاستئناف للضرورة و



نفى الحرج، فإطلاق وجوبه مقيد بحالة الإمكان و يحتمل الانتقال إلى التيمم لتعذر الوضوء و لو أمكن إبقاءها بالغمس أو الإسباغ و جب و لم يجر الاستئناف.

السادس: التفريق يحصل بالفصل بين الأفعال من دون اشتغال بواجب أو مندوب أو بالاشتغال بفعل مع القطع بحصول التكليف لكونه من الوسوسة الخارجة عن العمل، و في حصوله بإيقاع غسل أو مسح في زمان أمكن فعله في زمان أقل منه وجهان، و لعلّ العدم أرجح.

و قد ظهر ممّا ذكر أنّ الأحوط أن يعمل في أفعال الوضوء من دون إطالة و لا يكرّر إمرار اليد بعد علمه بحصول التكليف حذراً من ترك المتابعة الواجبة أو المندوبة، فالمبالغة في التكرير وسوسة مخالفة للاحتياط.

السابع: يصحّ نذر المتابعة في وضوء معين أو مطلق لصحة نذر الواجب إن وجبت و رجحان المسارعة إلى الطاعة إن لم تجب و الإخلال بها مع الجفاف مبطل حرام و بدونه محلّ كلام و الظاهر الصحة في المعين لعدم تقييد الأمر المطلق بالنذر لخروج المندوب عن حقيقة الأمور به، فالإخلال به لا يؤثر في صحته كنذر القنوت أو التسبيح الزائد في صلاة فريضة.

و قيل بالبطلان تقديماً لحالة الفعل الطارئة بالنذر على أصله المعلوم بالأمر و ضعفه ظاهر، و على التقديرين لا ريب في لزوم الكفارة لو فات وقته لتحقق المخالفة، و أمّا في المطلق فإن أتى بفاقد للتتابع ناوياً به المندوب لم يقع عنه لفقد المطابقة و لا عن غيره لعدم التية، و مثله لو نذر ركعتين من قيام فأتى بهما من جلوس بنية النذر فإنهما لا يقعان عن المندوب و إن لم يشترط القيام في أصلهما و حينئذٍ إن تشخص الزمان و أتى به بوضوء آخر فإن قصد به المندوب أجزأ عنه و إلّا فلا؛ لاشتراط قصد التكليف بخصوصه في الامتثال على الأقرب و غير المشترط يكتفى به عنه فإن أهمل حتى خرج الوقت أثم و كفر، و إن لم يتعين الزمان لم يلزم الكفارة إلّا مع تضيق وقته لغلبة ظنّ الوفاء مع الإخلال به.

### الثامن: المباشرة بنفسه مع الاختيار

#### إشارة

و وجوبها عندها ثابت بالإجماع المحقق و المحكى من السيّد و الفاضلين و مخالفة الإسكافي بعدها من السنن لا عبرة به و تمسّكه بأصالة العدم و البراءة مع قيام الدلالة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥٤

ضعيف و قياسه على إزالة الخبث فاسد لاختلاف الوجوب فيهما بالشرعية و الشرطية و يدلّ عليه بعدن الإجماع و توقف اليقين بزوال الحدث عليه أو أمر الوضوء إذ الأصل في الخطاب تعلقه بالمخاطب نفسه فالامتنال إنّما يتحقق بالمباشرة من وضوء غيره لا يسمّى غاسلاً و ماسحاً على الحقيقة و بتقرير آخر إسناد الفعل إلى فاعله المباشر هو الحقيقة و إلى غيره مجاز و الأصل حمل الكلام على الحقيقة ثمّ إيجاب تولية الغير اختياراً للبطلان مجمع عليه و لترتب الإثم أصحّ القولين لإيجابه إبطال العبادة و هو منهى عنه و إيقاعها على وجه غير مشروع و هو بدعة محرّمة و خبر الوشاء قال: دخلت على الرضا عليه السلام و بين يديه إبريق يريد أن يتهيأ منه للصلاة فدنوت لأصّب عليه فأبى ذلك و قال: مه، فقلت: لمّ تنهاني أن أصبّ عليك؟ تكره أن أوجر؟ قال: تؤجر أنت و أوزر أنا؟ فقلت له: فكيف ذلك؟ فقال: أما سمعت الله يقول: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» (٦٦)؟ و ها أنا ذا أتوضأ للصلاة و هي العبادة فأكره أن يشركني فيها أحد.

وجه الاحتجاج ظهور الوزر في الإثم، فالمراد بالصّب ما حصل به الغسل لا- مجرد الإعانة المكروهة، و ربّما حمل الوزر على

المرجوحية أو الصب على الإعانة لقوله: فأكره، ثم على ظاهر الخبر إشكالات يظهر بأجوبتها بأدنى عنائه، ثم الإثم المترتب على التولية لا يختص بالمكلف، بل يعم المتولى أيضاً إذ المعين على الإثم آثم.

### تذنيب: تولية الغير مع الاضطرار جائز

لنقل الإجماع من الفاضلين، ولأن الميسور لا يسقط المعسور وما لا يدرك كله لا يترك كله. ولقوله عليه السلام: فأتوا منه ما استطعتم.

ولصحيحة ابن خالد وجماعة أن الصادق عليه السلام ذكر أنه كان وجعاً شديداً الوجع فأصابته جنابة وهو في مكان بارد وكانت ليلة شديدة الريح باردة فدعوت الغلظة فقلت لهم احملوني فاغسلوني، فقالوا: إننا نخاف عليك، فقلت: ليس بد، فحملوني ووضعوني على خشبان ثم صبوا علي الماء فغسلوني.

وثبت الحكم في الغسل يوجب ثبوته في الوضوء؛ لعدم القول بالفصل وقد استدلل بسقوط التكليف أو التكليف بما لا يطاق لولاه وكلاهما محال، ورد بمنع استحالة الأول إذ المتبادر من الأوامر والحقيقة فيها طلب الفعل من الأمور بلا واسطة وتعذر في المضطر يوجب تخصيصها بالمختار وسقوط التكليف في حقه إذ بدليته فعل الغير موقوفة على الدليل.

قيل: إذا تعذر الحمل على الحقيقة وجب الحمل على أقرب المجازات وهو تولية الغير فتحمل الأوامر بالنظر إلى المختار على الحقيقة أي المباشرة وبالنظر إلى المضطر على المجاز؛ أي التولية واستعمال اللفظ على الحقيقة والمجاز لا ضير فيه أو الحمل على الضرر المشترك ليكون من عموم المجاز.

قلنا: الظاهر مرجوحية الحملين من تخصص المضطر من العموم للزوم التكليف بما لا يطاق لولاه فالمناط ما تقدم من الظواهر ونقل الإجماع.

(٦٦). الكهف: ١١٠.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥٥

### تنبيه: مراعاة الأقرب إلى الحقيقة مهما أمكن لازم

، فلو عجز عن المباشرة انتقل إلى المشاركة ولو تعذرت وجبت التولية ولو أمكن غمس العضو في الماء تعين ولم يجز الأمران ولو أمكن التبعض ولو تعذرت، ولو احتاج إلى اجرة وجبت لوجوب مقدمة الواجب وإن زادت عن اجرة المثل ما لم يجف، ولو تعذر الكلّ و أمكن التيمم وجب وإلا فهو فاقد الطهارة، ثم مع تولية الغير بالشركة أو الاستقلال يتولى التيمم بنفسه لتمكّنه عنها ولو نوباً معاً لكان أحسن.

التولية المحرمة هي غسل نفس العضو دون الصب في يد الموضي ليغسل به فإنه من الاستعانة المكروهة عند الجماعة ويدل على كراهته خبر الوشاء على أحد الحملين كما مر وما ورد في مرسله الصدوق من أن علياً عليه السلام كان لا يدعهم يصبون الماء عليه، ويقول: لا أحب أن أشرك في صلاتي.

والاحتجاج بخلو وضوء الحجج عليهم السلام من الاستعانة وباشتمال تركها على زيادة مشقة ففيه زيادة الأجر لا يخفى ضعفه، وصحيحة الحذاء قال: وضأت أبا جعفر عليه السلام وقد بال فناولته ماءً واستنجدني ثم صببت عليه كفاً غسل به وجهه وكذا غسل به

ذراعه الأيمن وكفًا غسل به ذراعه الأيسر ثم مسح بفضله الندى رأسه ورجليه.

محمولة على بيان الجواز أو حال الضرورة لانتفاء الكراهة عندها، بل عند التعسر أيضاً لقوله تعالى: «وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» (٦٧).  
فإن قيل: الحمل فرع التقاوم بينها وبين الخبرين وهو مفقود لضعفهما فطرهما والعمل بمقتضاهما أي نفى الكراهة متعين؟ قلنا: انجبارهما بالعمل يصحح التقاوم ثم تعبير الأكثر بالاستعانة توهم عدم كراهة إعانة الغير بدون الطلب وهو خلاف مدلول الخبرين، فالظاهر تجريده عن الطلب هنا وإرادة مجرد الفعل أي الإعانة كما في استقر واستعلى، ويمكن حمله على الاتخاذ كاستأجر هذا.  
و ظاهر التعليل في الخبرين يفيد الكراهة في نحو إحضار الماء وتسخينه والأقرب عدمها فيه وإن استدعاه لعدم صدق الصب الوارد بهما مع استفاضة النصوص بأنهم يأمرون بإحضار الماء للوضوء كخبر محمد بن الحنفية كما يأتي وخبر عبد العزيز كما في كشف الغمة قال: قال الصادق عليه السلام: يا عبد العزيز ضع لي ماء أتوضأ الخ.

### للووضوء سنن

### إشارة

منها وضع الماء على اليمين للشهرة، بل الإجماع وقول النبي صلى الله عليه وآله: إن الله يحب التيامن في كل شيء.  
وما روى أنه صلى الله عليه وآله يحب التيامن في ظهوره وفعله وشأنه كله ولأنه نوع تدبير أمكن في الاستعمال، والمروى في صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام في الحكاية وضعه بين يديه حيث قال: فدعا بقعب فيه شيء من ماء ثم وضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال: هذا إذا كانت الكف طاهرة، ثم غرف فملاها فوضعها على جبينه إلخ.  
ولو لا مخافة المخالفة لكان العمل بها أولى، إلا أن الأقرب متابعتهم وحمل الوضع بين يديه على الوضع على اليمين لصدقه

(٦٧). البقرة: ١٨٥.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥٦

عليه عرفاً.

ثم المراد بالإناء ما يُعترف منه باليد كما؟؟ وأمثاله لا ما يصب منه كالإبريق وأشباهه فإن السنة فيه وضعه على اليسار ليصب منه في الجهة اليمنى للغسل بها أو الإدارة إلى اليسار الثانية للاعتراف منه باليمين.

فما تقدم و ظاهر الأخبار المتضمنة لوضوئهم والخبر الوارد في حكاية الثقفى والأنصارى ثم استحباب الاعتراف بها لغسل الوجه و اليسار مما لا خفاء فيه.

و أمّا لغسل نفسها بالإدارة إلى اليسار ففيه إشكال إذاً حيث أن المقام يتضمّن بالاعتراف باليسرى لغسل اليمنى سوى خبر الطست المنقول من الأخوين على رواية التهذيب.

و أمّا على رواية الإسكافي فقولته يتضمّن الاعتراف باليسرى و سوى صحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام أنه أخذ كفًا من ماء فضبه على وجهه ثم مسح حاجبيه حتى مسحه كله ثم أخذ كفًا آخر بيمينه فضبه على يساره ثم غسل به ذراعه الأيمن ثم أخذ كفًا آخر و غسل به ذراعه الأيسر.

ثم الأخبار المتضمنة للاعتراف باليسرى تجاوز الخمس و المتضمنة للاعتراف باليمين ينحصر بواحدة أو اثنين فحمل الأولى على بيان الجواز و الثانية على الاستحباب غير جيد، بل الأولى العكس أو حمل كل منهما على الاستحباب و كأنه أظهر.

التسمية بالإجماع و استفاضة النصوص كموثقة عيص و خبر أبي بصير و مرسله ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام و صحيحة زرارة

عن الباقر عليه السلام مرسله الصدوق و ما رواه أيضاً في صفه وضوء على عليه السلام و حديث القعب و خبر محمّد بن قيس في حكاية الثقفى و الأنصارى و قول الصادق عليه السلام في خبر ابن المفصل كما في المحاسن: إذا توضّأ أحدكم و لم يسمّ كان للشيطان في وضوئه شرك.

و ما ورد في مرسله ابن أبى عمير من أمر النبى صلى الله عليه و آله من توضّأ بإعادة وضوئه ثلاثاً حتّى يسمّى؛ محمول على تأكّد الاستحباب و إطلاق أكثر الأخبار فيفيد كفاية بسم الله و لو تمّ و بالله لكان أولى لصحيحة زرارة و خبر الفقيه و لو قال بسم الله الرحمن الرحيم كما في خبر محمّد بن قيس على رواية الفقيه لكان أفضل، و لو نسيها في الابتداء تدارك في الأثناء كما في الأكل لإطلاق الأخبار، و الظاهر استحباب التدارك أيضاً لو تركها عمداً.

الدعاء بعد التسمية على ما تضمّنته صحيحة زرارة و خبر الفقيه في صفه وضوء على عليه السلام و عند كلّ فعل كما في خبر محمّد بن الحنفية عن أبيه عليه السلام، و في غيره من الأخبار المذكورة في كتب الأدعية.

السواك و استحبابه عندنا مجمع عليه و النصوص به مستفيضة و هو مع كونه مندوباً في نفسه مندوب للوضوء أيضاً لقول النبى صلى الله عليه و آله لعلى عليه السلام كما في صحيحة ابن عمّار عن الصادق عليه السلام: عليك بالسواك عند كلّ وضوء و صلاة. و قوله في مرسله الفقيه: السواك شرط الوضوء.

و تظهر الفائدة في نذر الإتيان بسنن الوضوء.

غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء و هو من حدث النوم و البول مرّة و من الغائط مرّتان وفقاً للمعظم لا مرّة في الجميع كالثنية و لا مرّتان فيه كاللمعة.

لنا بعد نقل الإجماع من المحقق و غيره قول الصادق عليه السلام في صحيحة الحلبي بعد سؤاله عن مرّات غسل اليد قبل إدخالهما الإناء: واحدة من حدث البول و اثنتان من الغائط و ثلاثة

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥٧

من الجنابة و نهييه عليه السلام في خبر الهاشمى عن إدخال يده الإناء بعد البول حتّى يغسلها و كذا بعد النوم لأنّه لا يدري حيث كانت يده و في بعض النسخ حيث باتت يده، و إطلاق الغسل منصرف إلى المرّة، و قوله عليه السلام في مرسله الصدوق: اغسل يدك من البول مرّة و من الغائط مرّتين و من الجنابة ثلاثاً.

و قوله في خبر آخر: اغسل يدك من النوم مرّة و لا ينافيها قول الباقر عليه السلام في خبر حرّيز: يغسل الرجل يده من النوم مرّة و من الغائط و البول مرّتين و من الجنابة ثلاثاً؛ إذ الأمر بالمرّتين إنّما هو للأخبثين معاً كما هو الظاهر و الغالب لا لكلّ منهما بانفراده فيدلّ على التداخل و إنّما حملت الأوامر على الندب مع ظهورها في الوجوب لوجود المعارض لمنطوق الآية و قوله عليه السلام في صحيحة أحدهما بعد سؤاله عمّن بال و لم يمسّ يده شيء يغمسها في الماء، نعم و إن كان جنباً.

و صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام في الوضوء البياني ثمّ غمس فيه كفّه اليمنى عليه السلام ثمّ قال: هذا إذا كانت الكفّ طاهرة، ثمّ غرف ملاًها فوضعها على جبينه هذا و لم نعثر على حجة للّمة و التقلية.

مقتضى الخبرين الأوّلين أنّ الغسل إنّما يستحبّ إذا كان لو غسل من إناء يمكن الاغتراف منه دون غيره و يعضده صحيحة زرارة المتقدمة إذ قوله هذا إشارة إلى غمس اليد في الماء القليل من دون غسلها أوّلاً و يؤكّده كون هذا الغسل لدفع النجاسة المتوقّفة فلا يكون فيما لا يمكن الاغتراف منه كالإبريق و نحوه و سائر الأخبار المذكورة و إن اقتضت التعميم إلّا أنّ الظاهر تقييدها بالأوّلين لا من جهة التعارض لعدمه، بل لما ذكر و لانصراف الإطلاق إلى الأفراد التابعة و الشائع من إناء الوضوء عندهم هو الظروف الواسعة و أيضاً فيه اقتصار على المتيقّن.

و بما ذكر يظهر اختصاص الحكم بالقليل دون الجارى و الكثير قلبه الغالب في الإناء و حكم العاملى بالتعميم عملاً بعموم اللفظ

ضعيف.

اليد هنا من الزند عملاً بالمتيقن و في غسل الجنابة من المرفق على الأظهر لقول أبي الحسن عليه السلام في خبر محمد بن أحمد بعد سؤاله عن غسل الجنابة: تغسل يدك اليمنى من المرفق إلى أصابعك.

؟؟ الأسباب تداخلت ان تساوت و إلا دخل الأقل تحت الأكثر.

غمس اليد قبل الغسل؟؟ فرق في الكراهية بين غمس بعضها و جميعها.

الخامس: قدن يقدم صحة نية الوضوء عند هذا الغسل فإن نواه عنده لم؟؟ الغسل إلى نية على حدة و إلا نوى له لأنه عبادة معدودة من أفعال الوضوء و انها مثل قول بعدم النية لأنه لتوهم النجاسة.

قلنا: لا ينافي كونه عبادة باعتبار استعمال الوضوء عليه عرفاً.

السادس: لا يستحب الغسل من حدث الريح لعدم المدرك و هو فيما تعم به البلوى مدرك العدم و كذا من سائر الأحداث إلا الجنابة و يمكن إلحاق الحيض بها لاتحادهما في أكثر الأحكام و المراد بالنوم ما كان ناقصاً لانصراف الإطلاق إليه و لا فرق بين كونه في الليل أو النهار و لا بين كون

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥٨

النائم منزولاً أو غيره و لا بين كون اليد مطلقاً أو مشدودة؟؟ بعموم اللفظ و إن اقتضى التقليل بأنه لا يدري أين باتت يده كونها مطلقاً. السابع: المضمضة و الاستنشاق و استحبابهما ثابت بالإجماع المحقق و المحكى من النهاية و قول الحسن بأنهما ليسا بفرض و لا سنة لا عبرة به و كأنه أراد بالسنة الحتمية كما هو المعروف عند القدماء، و يدل عليه بعد الإجماع خبر ابن الحنفية في وضوء علي عليه السلام، و قول الصادق عليه السلام في موثقه أبي بصير هما من الوضوء فإن نسيتهما فلا تعد.

و قول الصادقين عليهما السلام في موثقه سماعة: هما من السنة فإن نسيتهما لم يكن عليك إعادة.

و قوله عليه السلام في مضمرة ابن سنان: هما مما سن رسول الله صلى الله عليه و آله.

و ما ورد في صحيحة زرارة و خبر أبي بصير من عدم كونهما من الوضوء محمولاً على نفى كونهما من فرائضه.

و قول الصادق عليه السلام في حسنة الحضرمي: ليس عليك استنشاق و لا مضمضة لأنهما من الجوف، نفى للجوب بدون الاستحباب.

و قول الباقر عليه السلام في خبر زرارة: ليس المضمضة و الاستنشاق فريضة و لا سنة إنما عليك أن تغسل ما ظهر.

نفى للسنة الحتمية.

ثم المعروف منهم استحباب التلث فيهما و قد حكى عليه الإجماع في الغيبة، و يدل عليه قول الكاظم عليه السلام في مكاتبة ابن يقطين كما في كشف الغمّة: تمضمض ثلاثاً و استنشق ثلاثاً.

و قول علي عليه السلام لمحمد بن أبي بكر كما في النهج و أمالي الشيخ رواية عن أبي إسحاق الهمداني: و انظر إلى الوضوء فإنه من تمام الصلاة تمضمض ثلاث مرّات و استنشق ثلاثاً الخ.

و قد يستدل عليه بخبر المعلّى قال: فقلت: أ رأيت ان نسي أي السواك حتى يتوضأ؟ قال: يستاك ثم يتمضمض ثلاث مرّات.

و فيه ما فيه.

### تذنيب: المضمضة إدارة الماء في الفم

، و الاستنشاق اجتذابه بالأنف، و الأفضل إيقاع التلث في كلّ منهما بثلاث أكفّ و لو أوقعه بغرفة أدي السنة، و يصح الاكتفاء بمرة واحدة لإطلاق الأخبار و عدم سقوط الميسور بالمعسور و كون كلّ من نفس الفعلين و تثليثهما مستحباً على حدة و يستحبّ كونهما

باليمين لما تقدّم و المشهور استحباب تقديم المضمضة على الاستنشاق.

و الفاضل جوز الجمع بينهما بأن يتمضمض مرّة ثم يستنشق و هكذا إلى التمام سواء كان الجميع بغرفة أو غرفتين أو أزيد، و الشيخ لم يجوّز العكس لحرمة تغيير هيئة المستحب لإيجابه تغيير الشرع و التحقيق أنّ الهيئة إن ثبتت من الشريعة من نفس الأمر بذلك المستحب أو من أمر آخر علم تقييد الأوّل و اشتراطه به فحينئذ لو غيرها لم يأت بالمستحب و لم يستحق الثواب أصلاً لعدم الابتلاء بالمأمور به و لكن لا يَأْتُم إلّا بدلالة خارجة.

نعم، لو اعتقد شرعيّة التغيير لا من شبهة فلا ريب في تحريم استفادة ترتّب الأثر عليه لا على نفس الفعل، و أمّا إن لم يثبت الهيئة على القطع و غيرهما فلا- شكّ في حصول المستحبّ و استحقاق الثواب سواء ورد به أمر واحد مطلق لا يفيد الهيئة كأن يرد أمر مطلق بالمضمضة و الاستنشاق من دون دلالة على الترتيب أو ورد أوّلًا أمر مطلق كالأمر المذكور ثم ورد أمر آخر بتقديم المضمضة على الاستنشاق و لم يظهر تقييد الأوّل به فإنّ التغيير حينئذٍ يوجب امتثال الأمر الأوّل و استحقاق الثواب به و إن لم يحصل الامتثال الثاني و استحقاق ما يوجهه من زيادة الثواب، و

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٥٩

إذا ظهر ذلك نقول سوق الترتيب هنا غير معلوم إذ الأوامر مطلقة و مجرد التقديم الذكرى لا- يفيد التقديم الخارجي، و فعل أمير المؤمنين عليه السلام كما في خبر ابن الحنفية لا يدلّ على الترتيب و لو سلّم لا يدلّ على التقييد فلو عكس أتى بأدنى المسحتين الثابت من الأوامر المطلقة و حصل له الثواب بامتثالهما و إن لم يأت أعلاهما الثابت من فعله عليه السلام و لم يحصل له زيادة ثواب يترتّب عليه.

ثم لو ثبت كون فعله عليه السلام مقيداً فلا ثواب عند التغيير أصلاً و إن لم يَأْتُم إلّا بدليل من خارج، و ما ذكرناه يجري في تغيير هيئة كلّ مستحبّ كأن يوقع الغسلات المسنونة على غير هيئة الغسلات الواجبة.

وقيل: يستحبّ المبالغة فيهما بإدارة الماء في جميع الفم بحيث يبلغ إلى أقصى الحنك و وجهي الأسنان و اللثات ممراً عليها مسبحة و إبهامه لإزالة ما فيها من الأذى و يجذب الماء إلى خياشيمه إن لم يكن صائماً و ليس في أخبارنا ما يدلّ عليه و كأنه مأخوذ من رواية العامة كقوله عليه السلام: بالغ في الاستنشاق إلّا أن تكون صائماً.

ثم جواز ما للصائم مجمع عليه و استحبابهما له محلّ كلام.

و في مضمرة يونس أنّ الأفضل للصائم أن لا يتمضمض.

هذا، و يستحبّ فيهما الدعاء بالمأثور و محله في المضمضة بعد الفراغ منها لعدم التمكن منه في أثنائها بل ما ورد في خبر ابن الحنفية من فعل عليّ عليه السلام يفيد أنّ الدعاء في كلّ فعل بعد الفراغ منه، و الظاهر نادت السنّة بقراءته بعده و في الأثناء أيضاً فيما يمكن حينئذٍ تشبيه الغسلات في الأعضاء الثلاثة على النحو المشهور، و الصدوق نفى استحبابه من دون حرمة، و قال البرنظي: الفضل في واحدة واحدة و من زاد على اثنين لم يؤجر.

و قال الكليني بعد إيراد وضوءه عليه السلام: ما كان إلّا مرّة.

و هذا دليل على أنّ الوضوء إنّما هو مرّة مرّة؛ لأنّه عليه السلام كان إذا ورد عليه أمران كلاهما طاعةً لله أخذ بأحوطهما و أشدهما على بدنه و أنّ الذي جاء عنهم عليهم السلام أنّه قال: الوضوء مرّتان إلّا لمن لم يقنعه مرّة و احترازه فقال مرّتان و من زاد على مرّتين لم يؤجر، و كلامهما كما ترى لا- ينفي استحباب الغسل الثانية إذ قولهما: من زاد على مرّتين لم يؤجر يفيد ثبوت الأجر للمرّتين و هو يستلزم الرجحان، فما يظهر من كلامهما من أنّ الأصل فيه المرّة و الفضل فيها مبنّى على ما يأتي من أنّ افتراضه الله هو الواحدة و النبيّ أضاف الثانية، فما نسب إليهما الأكثر من القول بعدم استحباب الثانية خلاف الواقع، فالمخالف؟؟ بالصدوق فإنّه صرح على استحبابها من دون حرمة و هو عجيب إذ جزء العبادة إمّا واجبة أو مستحبة و لا معنى لاتصافه بالإباحة المطلقة من دون رجحان، ثمّ الشيخ و



الحلّى نسبا تحريمهما إلى بعضهم، و الظاهر كما نقله الجماعة أنّ مرادهما من البعض هو الصدوق و باعث هذه النسبة مع صراحة كلامهم في عدم الحرمة عدم تحقّق عبادة مقتضية بمجرّد الإباحة بدون الرجحان فصرف كلامه عن ظاهره دفعاً لهذا المحذور، مع أنّ مثل هذا الصرف و نسبة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦٠

الحرمة المنفيّة عند الكلّ إليه أشدّ محذوراً منه، فالأولى إبقاء كلامه على ظاهره و التزام ورود ما ذكر عليه، و حينئذٍ يظهر أنّ القول بالحرمة لا قائل به أصلاً فهو مردود بالإجماع و أخبار الطرفين فلا عبرة به أصلاً، فاللازم ردّ مذهب الصدوق على ما فهمه المعظم، و لنا فيه بعد حكاية الإجماع من السيّدین و الحلّى و ما مرّ من عدم معقوليّة المساس بالعبادة من دون وجدان استفاضة النصوص كقول الصادق عليه السلام في صحیحته معاوية: إنّ الوضوء مثني مثني، وجه الدلالة أنّ المراد من الوضوء الفرد الكامل دون القدر الواجب لانعقاد الإجماع و دلالة الأخبار على عدم وجوب الثانية يفيد استحبابها و حملها على منتهى مرتبة الجواز؛ أي كون الثانية من باب الرخصة دون المزيّة مع بعده عن الاسلوب مدفوع بما مرّ و الحمل على الغرفتين بغسله واحدة لا الغسلتين على سبيل الجواز غير معقول لما مرّ، و على المزيّة لا-قائل بهو مع أنّه يخالف الظاهر، و يرّد عليه ما هو العمدة في الإيراد علينا من استبعاد اقتصار الحجج عليهم السلام على المرّة مع استحباب المرّتين، فالقول بأولويّة وحدة الغسل بغرفتين نظراً إلى الجمع بين الأخبار بحمل المرّة على الغسل و المرّتين على الغرفتين ضعيف، و أي فائدة مع وحدة الغسل و حصوله بالغرفة لتكرّرها و القول بافتقار الواحدة إلى مبالغة كثيرة لتحقيق الغسل و التكرار برفع كلفه المبالغة إبداء علة لا عبرة فيه، على أنّ هذا الحمل غير ممكن في بعض أخبارنا كما لا يخفى، و الحمل على التجديد كما ارتكبه الصدوق بعيد، و على التقيّة أبعده، و العامّة لا ينكرون الوحدة كما يظهر من المنتهى و القول بأنّ المراد أنّ الوضوء غسلتان و مسحتان كما قال ابن عباس رداً على العامّة حيث قالوا إنّ غسلات و مسحاً تكلف بارد، و لنا أيضاً قول الصادق عليه السلام في خبر زرارة: الوضوء مثني مثني من زاد لم يؤجر عليه.

و قوله في صحیحته صفوان: الوضوء مثني مثني.

و الايراد و الجواب كما مرّ.

قيل صفوان إمّا ابن يحيى كما هو الظاهر لرواية أحمد بن محمد بن عنه و هو إمّا ابن عيسى أو ابن خالد لرواية الشيخ عنهما و هما لا يرويان عن ابن مهران، فحينئذٍ يكون الخبر مرسلًا؛ إذ ابن يحيى لم يرو عن الصادق عليه السلام بلا واسطه أو ابن مهران كما يقتضيه روايته عن الصادق عليه السلام فيكون أحمد بن محمد بن محمد هو البنظي لأنّه يروى عن ابن مهران، و حينئذٍ يكون بينه و بين الشيخ واسطه و طريقه في الفهرست إلى أحد كتابيه و إن كان صحيحاً إلّا أنّه إلى الآخر غير صحيح، و لعلّ هذه الرواية عنه و لو حمل أحمد بن محمد على أحد السابقين حصل الارتباط بينه و بين صفوان.

قلنا: على الأوّل بأنّ ابن يحيى لا يروى إلّا عن الثقات كما نصّ عليه الشيخ في العدة و إنّما يعملون لمراسيله كما صرح في الذكرى، و قد أجمعوا على تصحيح ما يصحّ عنه، و ظاهره أنّ ما يصحّ عنه صحيح مطلقاً لا باعتبار نفسه فقط حتّى يرجع إلى مجرّد تعديله، و على الثاني إنّ كتب البنظي و

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦١

أضرابه من الكتب المعروفة المستغنية عن الوسائط في النقل و ذكرها غالباً لرعاية اتّصال الاسناد، فجهالة الوسائط غير ضائر في صحّة الخبر.

و لنا أيضاً ما روى الكشي عن الزهري قال: قلت للصادق عليه السلام: كم عدّة الطهارة؟ فقال: ما أوجبه الله واحدة فأضاف إليها رسول الله صلى الله عليه و آله الغسل الثانية لضعف الناس و من توضّأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاة له.

ثمّ قال بعد كلام: يا داود توضّأ مثني مثني و لا تردن عليه فإنّك إن زدت عليه فلا صلاة لك.

و ضعفه بأحمد بن سليمان منجبراً بالعمل و قول الباقر عليه السلام في حسنة الأخوين بعد سؤاله عن أجزاء الغرفة للوجه و اخرى للذراع: نعم إذا بالغت فيها و الثنتان يأتیان على ذلك كله.

دلّ بالمفهوم و المنطوق على جواز الغرفتين، و المراد بهما غسلتان كما يقتضيه السؤال واحداً معهودية الغرفتين بغسله واحدة عندهم، و لذا لم يرد ذلك في خبر من الأخبار المتضمنة لوضوئهم مع كثرتها و جعل المفهوم عدم أجزاء الغرفة لا جواز الثنتين بدون المبالغة ضعيف، و جعل اللام في الثنتان إشارة إلى الغرفتين المذكورتين ليكون المراد أنّهما يأتیان على الوجه و الذراع من دون حاجة إلى الزيادة أضعف.

و قول الصادق عليه السلام في موثقة يونس بن يعقوب بعد سؤاله عن الوضوء المفروض لمن يتغوط أو بال: يغسل ذكره و يذهب بالغاظ ثم يتوضأ مرتين مرتين.

و ظاهره و إن أفاد وجوب المرتين إلا أنه محمول على أنّ السائل سئل عن القدر الواجب، فأجاب عليه السلام بالفرد الكامل.

و قوله عليه السلام في مرسله الأحوال: فرض الله الوضوء واحدة واحدة و وضع رسول الله الوضوء للناس اثنتين اثنتين.

و قوله عليه السلام في خبر ابن أبي المقدام: إني لأعجب ممن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين و قد توضأ رسول الله اثنتين اثنتين.

و قوله عليه السلام في موثقة ابن بكير: من لم يستيقن أنّ واحدة من الوضوء تجزيه لم يؤجر على الثنتين، أثبت الأجر بمفهومه على الثنتين مع اليقين بأجزاء الواحدة، فيثبت الرجحان، و باعتبار الجمعية أو الأولى دون الثانية خلاف الظاهر إذ المتبادر من إثبات الأجر لأمرين ثبوته لكل منهما لا لأحدهما أو المجموع من حيث هو.

و لنا أيضاً ما روى أنّ مرتين أفضل و أنه إسباغ.

و قول الكاظم عليه السلام في مكاتبة ابن يقطين كما في كشف الغمّة في موضعين: توضأ كما أمر الله به؛ اغسل وجهك واحدة فريضة و اخرى إسباغاً و كذلك في اليدين و امسح بمقدم رأسك و ظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك.

و قول الرضا عليه السلام في مكاتبة المأمون كما في العيون: واحدة فريضة و اثنتان استحباب.

و قوله عليه السلام فيه أيضاً: الوضوء مرّة فريضة و اثنتان إسباغ.

و قول القائم عليه السلام في مكاتبة العريضي من أولاد الصادق عليه السلام: إنّ الوضوء كما أمر الله؛ غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين واحدة و اثنتان إسباغ و من زاد عن الاثنتين أثم.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦٢

و قول الصادق عليه السلام في خبر الأعمش كما في الخصال: إسباغ الوضوء كما أمر الله في كتابه مرّة مرّة و مرتان جائز.

و كأن المراد بالجواز هنا مقابل الواجب؛ للصدوق و الأخبار المتضمنة لفضلهم عليهم السلام مرّة مرّة كخبر عبد الرحمن بن كثير.

و عن عليّ عليه السلام و صحيحة حماد في وضوء الصادق عليه السلام و قوله عليه السلام بعد الفراغ: هذا وضوء من لم يحدث حدثاً؛ أي من لم يبعد في الوضوء.

و صحيحة الحداء في وضوء الباقر عليه السلام، و صحيحة زرارة و حسنة بكير في وضوء الحكاية و اجيب بأنّها كإطلاق الآية و الإجماع لا- فيزيد من عدم وجوب غير الواحدة و لا- ينافي استحباب الثانية كما يثبت من الأخبار الماضية و استبعاد القول المذكور في آخر صحيحة حماد إشارة إلى فعل أغلب العامة دون الغسل الثانية و أمثالها و إلا كان جميع المستحبات فورياً و هو باطل و يمكن أن يكون المراد منه أنّ هذا وضوء من لم يحدث ليحتاج إلى غسل اليد و استبعاد اقتصار الحجج عليهم السلام على المرّة مع استحباب المرتين لا- وقع له في أمثال المقام، مع أنّ الثابت منها صدور المرّة عنهم في مرّات لا على الدوام و المواظبة فمن أين علم اقتصارهم عليها، و أيضاً بعضها ورد في مقام البيان فلاقتصار فيه على القدر الواجب لازم، على أنّ الثابت في بعض الأخبار و كلام القدماء أنّ الأصل هو الغسل الواحدة و أضاف النبي صلى الله عليه و آله الثانية لضعف الناس و تقصيرهم فلعلّ الحجج عليهم

السلام؟؟ عنهما لم يفتقر ظاهراً إليها و اختص استحبابها بغيرهم.

قال ابن عقيل: السنّة إتيان الماء على الأعضاء مرّتين؛ الفرض من ذلك مرّة و الاثنتان سنّة لئلا يكون قصير المتوضّى في المرّة فيكون يأتي على تقصيره فإن تعدى المرّتين لا يؤجر في ذلك، و بذلك جاء التوقيف عنهم و له أيضاً قول الصادق عليه السلام في موثقة عبد الكريم: ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله إلّا مرّة مرّة، و ما كان وضوء عليّ عليه السلام إلّا مرّة مرّة و قوله في خبر الفقيه: و الله ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله إلّا مرّة مرّة و توضأ النبي صلى الله عليه و آله مرّة مرّة و قال: هذا وضوء لا يقبل الله الخ.

فإنه يدلّ على أنه عليه السلام كان في بيان أقلّ الواجب و له تتمه في طرق العامية و هو قوله: ثمّ توضأ مرّتين و قال: هذا وضوء من ضاعف له الأجر.

و ما ورد عن الصادق عليه السلام في المراسيل الثلاث للصدوق و الشيخ و ابن عمير من عدم الأجر على المرّتين، و زيد في الأخيرين أنّ الثالثة بدعة.

و الجواب: أنّ المراد نفى الأجر مع اعتقاد وجوب الثانية كالأولى كما دلّت عليه موثقة ابن بكير و قوله عليه السلام في خبر يونس بن عمّار: الوضوء للصلاة مرّة مرّة.

و قوله عليه السلام في صحيحه داود بعد سؤاله عن حدّ الوضوء: تغسل وجهك و يديك و تمسح رأسك و رجلك.

و قول الباقر عليه السلام في حسنة ميسر: الوضوء واحدة.

و حسنة زرارة أو صحيحته: أنّ الله و تر يحبّ الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات واحدة للوجه

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦٣

و اثنتان للذراعين إلخ.

و قول الرضا عليه السلام في مكاتبة المأمون كما في العيون بسند مغاير بسند ما مرّ: الوضوء كما أمر الله في كتابه؛ غسل الوجه و اليدين إلى المرفقين و مسح الرأس و الرجلين مرّة واحدة.

قلنا: المراد منها أنّ القدر الواجب من الوضوء هو المرّة كما يومی إليه حسنة زرارة فإنّ الإجزاء يستعمل في أقلّ الواجب، هذا.

و نقول: لا بدّ في الجمع بين الأخبار إمّا ترجيح المشهور و حمل أخبار المرّة على ما مرّ من بيان القدر الواجب و تقييد نفى الآخر على المرّتين بصورة اعتقاد وجوب الثانية أو ترجيح مذهب الصدوق و حمل أخبار التثنية على التحديد أو التقييد أو الغرقتين، و لا ريب في أولويّة الأوّل للاعتضاد بالشهرة العظيمة و الإجماعات المنقولة و أقربيّة الحمل و بما تقدّم مراراً من لزوم ما يخالف الاصول و القواعد لولاه و هو اتّصاف جزء العبادة بالجواز المطلق من دون رجحان إذ الحرمة منفيّة بالإجماع لما مرّ من عدم العبرة بما نسبه الحلّي إلى بعضهم و أيضاً إن تحققت الثانية بقصد الامتثال و القرية لم ينفك عن الرجحان و المزوية و إلّا كان لغواً لا يجوز جعلها من أجزاء العبادة لقوله تعالى: «و ما أمروا إلّا ليُعبدوا الله مخلصين له الدين» و لا المسح بمائها لكونه ماءً جديداً، مع أنّه جائز وفاقاً و بتقرير آخر إن جعلت جزءاً واجباً انتفى الوضوء بانتفائه و إن جعلت جزءاً راجحاً انتفى كماله بانتفاءه و إن جعلت مباحاً لم تكن عبادة إذ ما يجعل جزء العبادة إمّا راجح أو حرام و لا معنى لكونه متساوي الطرفين.

و لنا أن نقول في الجمع أنّ العامّة مع اتّفاقهم على صحّة الوضوء مرّة كانوا في ذلك الزمان بحيث لا يصدر عنهم الغسل إلّا ثلاثاً ثلاثاً و يقولون إنّ الوضوء يكون ثلاثاً ثلاثاً فورد عن الأئمة عليهم السلام ردّاً عليهم تارةً بأنّه مثنى مثنى بالنظر إلى الغسل المستحبّ، و اخرى بأنّه مرّة مرّة بالنظر إلى القدر الواجب، و أيضاً قد عرفت أنّ مقتضى الأخبار و كلا من القدماء أنّ الثانية وضعها النبي صلى الله عليه و آله حذراً عن تقصير الأئمة و تطرّق الخلل الأولى و هو توسعة منه و رخصة لهم كما في الجمع بين الفرضين و سائر الرخص، فأخبار المرّة ناظرة إلى الأصل، و المرّتين إلى ما سنّه النبي.

قيل: اللازم من ذلك استحباب أحد الأمرين المبالغة في الواحدة أو احتقار الثانية فلا يثبت إطلاق استحبابها. قلنا: الأحكام الشرعية المعللة ببعض العلل بعد وضعها تكون دائمة كلية ولا تنتفي بانتفاء عللها كما في وضع النافلة و غسل الجمعة و سجدة الشكر خبر النقصان الفريضة و الوضوء و الصلاة.

## فروع:

الأول: من زاد على الواجب معتقداً وجوبها لم يؤجر لموثقه ابن بكير و صحح وضوءه لصدق الامتثال. الثاني: لا استحباب في الثالثة بالإجماع، و الأخبار المتقدمة و ما في صحيحه داود بن زربي قال: سألت أبا عبد الله عن الوضوء، فقال لي: توضع ثلاثاً ثلاثاً.

ثم قال لي: أليس تشهد بغداد و عساكرهم؟ قلت: بلى، قال: فكنت يوماً أتوضأ في دار المهدي فرآني بعضهم و أنا لا أعلم لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦٤

به فقال: كذب من زعم أنك فلاني و أنت تتوضأ هذا الوضوء، قال: فقلت: لهذا و الله أمر في تصريحه في التقيّة، و لا ريب في رجحان التثليث بل وجوبه عندها.

وقيل: المراد من التثليث تثليث الغسل بمعنى غسل الرجل أيضاً إذ التقيّة فيه أظهر ثم الحق المشهور تحريمها خلافاً للأولين و ظاهر المفيد و ربما منع مخالفتهم إذ كلامهم الموهوم للمخالفة أن الثالثة كلفه أو لا أجر عليها، و مثل هذه العبادة عندهم بدعة محرمة. و بالجملة: لنا كونها بدعة للأخبار السالفة؛ فتحريم لقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحيم: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: كل بدعة ضلالة و كل ضلالة في النار.

وقول الصادقين عليهما السلام في مرفوعة ابن شاذان: كل بدعة ضلالة سيئها إلى النار، و ردّ أخبار غيرنا لضعف مع انجبارها بالعمل لا وجه له و استدلال بمنعها الموالاة و هو مبنى على وجوب المتابعة و قد أبطلناه على أن من أوجبها لا يعتدّ بأمثال تلك الفواصل و بعد مشروعيّتها فمحرمة و كونها إدخالاً في الدين ما ليس منه فمردودة لقوله عليه السلام: من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو ردّ. قلنا: لو اريد بالصغرى عدم كونها من أفعال الوضوء فممنوع و التحريم ممنوع، و إن اريد بها إدخال غير حكم الله في أحكامه فإن قصد بالحكم إباحتها منعنا الإدخال و إن قصد به استحبابها فالمسلم تحريم اعتقاد النديّة لا نغسلها بدونه، مع أن الكلام في حرمة الفعل دون الاعتقاد و ربما منع تحريمه أيضاً إذ الاعتقاد بدون التقليد و الاجتهاد لا يعقل و مع أحدهما لا يجزم و ردّ بتماميتها في المشبهات الخلافية و الحكم من الوفايات القطعية إذ الخلاف في عدم حرمتها لا في استحبابها فلا يجوز اعتقاد الخلاف فيه تقليداً أو اجتهاداً للمخالف الأصل و هو مندفع بما مرّ، و قوله عليه السلام في خبر زرارة: الوضوء مثني مثني من زاد لم يؤجر عليه و هو أعم من الدعوى.

الثاني: في بطلان الوضوء بالثالثة مطلقاً أو إذا مسح بمائها مطلقاً أو إن كانت في اليد اليسرى أو عدم بطلانه مطلقاً؛ أقوال: الأول للحلي و الثاني للشهيد و الثالث للنهاية و الرابع للمعتبر و الأظهر عندى البطلان مع التمسح بمائها لا بدونه و لزومه إذا كانت في اليسرى ظاهر و في الوجه و اليمنى غالباً غير ظاهر لاضمحلاله و مغلوبيته بما يرد عليه من تقيّة من ماء الوضوء فلا يصدق كون المسح ببئتها. نعم، لو فرض بقائه بحيث يصدق عرفاً فلا ريب في البطلان، و الحاصل أن المختار اختصاص البطلان بصورة حصول التمسح بمائها و هو حاصل كلياً إن كانت في اليسرى و على بعض الفروض إن كانت في غيرها.

لنا على عدم البطلان بمجرد ما من دون التمسح بمائها خروجها عن حقيقة الوضوء فالنهي المتعلق بها لا يفسده و إن حرّمها، و على البطلان معه لزوم المسح بماء جديد فيبطل كما مرّ.

قيل: إبطال الاستئناف على الإطلاق غير ظاهر و التمسك بالإجماع هنا غير جائز.

قلنا: قد تقدّم ما يثبت، على أنّ الإسكافي المجرّز له إنّما جرّزه مع الجفاف دون الرطوبة، فبطلانه معها مجعّ عليه.

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦٥

قيل: كما جرّزه حال الجفاف كذلك جرّزه إذا غسل وجهه أو ندبه مرّتين لقوله حينئذٍ بجواز المسح بماء الثالثة لا يخالف الإجماع. قلنا: نسبة لم يظهر لنا صحتها.

قيل: اللازم من بطلان الاستئناف وجوب المسح بقيّة الوضوء وهو حاصل هنا لعدم انفكاك اليد عن ماء الوضوء. قلنا: مع أخذ الجديد يصدق الاستئناف ولا يحصل المسح بالقيّة وإن كانت اليد رطبة وإلا لم يتصوّر القول بكونه مع رطوبة الأعضاء مبطلًا بالإجماع.

قيل: المجمع عليه بطلان الاستئناف عند رطوبة بعض الأعضاء مع جفاف اليد.

قلنا: تقييد بلا دليل، ثمّ كما ظهر صدق الماء الجديد على الثالثة بالنظر إلى اليسرى ممنوع كلياً، وأمّا بالنظر إلى الوجه اليمنى فغالباً يحرم لغلبة ما يرد عليها من الماء لغسل اليمين أو اليسرى واستهلاكها في حينه، فالصادق هو المسح بقيّة الوضوء دون ماء الثالثة. هذا ولأوّل ما روينا عن الكشي و ردّ بالضعف مع عدم انجباره هنا بالعمل، وقوله صلى الله عليه وآله كما في مرسله الفقيه: من تعدّى في وضوئه كان كناقضه وهو إشارة إلى تعديت العامّة كغسل الرجلين و مسح القفا و الاذنين فلا يصلح حجّة للمطلوب، و للثاني و الثالث لزوم المسح بماء جديد، و قد عرفت جليّة الحال فيه بالقياس إلى كلّ منهما، و للرابع صدق الامتثال و عدم دليل يصلح للإبطال و ضعفه بعد ما مرّ ظاهر، ثمّ الظاهر عدم تحريم الغرفة الثالثة.

قيل: إكمال الغسل و جواز المسح بمائها إذ العرفات الثلاث لغسله واحدة كماء واحد مأخوذ لها أوّلاً.

الرابع: لا تكرار في المسح إجماعاً لصدق الامتثال بالمرّة و توقّف التوظيف على ورود الشرع و خلوّ الأخبار المتضمّنة لوضوئهم عن التكرار و قول الصادق عليه السلام في مرفوعة أبي بصير في مسح القدمين و مسح الرأس: مسح الرأس واحدة من مقدّم الرأس و مؤخره و مسح القدمين ظاهرهما و باطنهما، و قد تقدّم أنّ مسح المؤخر و الباطن فيه محمول على التقيّة و أخبار التشيئة مخصوصة بالغسل، و مرسله يونس المتقدّمة في جواز النكس قد عرفت دلالتها عليه دون التكرار، ثمّ الظاهر كراهة التكرار للشهرة بل الإجماع ظاهراً دون التحريم خلافاً لظاهر الشيخين و الحلّي للأصل و عدم المقتضى.

نعم، لو اعتقد الشرعية أنّ مع صحّة وضوءه إجماعاً لتوجّه النهي إلى أمر خارج عن العبادة قبل الاجتهاد إن نشأ من الاجتهاد أو التقليد لم يحرم.

غاية الأمر كونه خطأ و لا إثم على الخطأ.

قلنا: ممنوع في موضع الشكّ دون القطع هي تجوز التشيئة في بعض الأعضاء دون بعض لاستحباب أصلها و لو قلّ الماء قدّم الوجه ثمّ اليمنى و لو لم يف بالمقدّمات و الغسلات فالظاهر تقديم الاولى لاختصاصها بالأولويّة الموجبة للأهميّة و أبلغيّة النظافة بها، و قيل بتقدّم الثانية المقصود بالذات أولى من الوسيلة إليه و هو كما ترى.

بدأة الرجل بظاهر ذراعيه و المرأة بباطنهما لقول الرضا في خبر ابن بزيع: فرض الله على النساء في الوضوء بباطن أذرعهنّ و في الرجل لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦٦

بظاهر الذراع، و قوله عليه السلام في مرسله الفقيه: فرض الله على الناس في الوضوء أن تبتدأ المرأة بباطن ذراعها و الرجل بظاهر الذراع، و الفرض محمول على التقدير و التبيين للإجماع على عدم وجوبه و ضعفهما غير ضائر لتلقيهم بالقبول مع المسامحة في أدلّة السنن ثمّ إطلاقهما بتناول الغسلتين كما ذكره العاملي و سبطه، فما قيل المسلّم دلالتها على الحكم في الجملة و هو يتحقّق في الاولى فانسحابه إلى الثانية يحتاج إلى الدليل ضعيف، و ما ذكرناه هو المشهور و اختار في المبسوط بدأة الرجل في الاولى بالظاهر و في الثانية بالباطن و المرأة بالعكس و تبعه جماعة و لم يقف على مأخذه ثمّ الخنثى إن لم يكن مشكلاً فحكمه ظاهر و إلّا مخير بين

الوظيفتين.

فتح العين وفاقاً للصدوق و جماعة لقول النبي صلى الله عليه و آله في مرسله الفقيه: افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم. و روى عنه صلى الله عليه و آله مثله في العلل رواية عن الصفار عن ابن عباس، و ما أورده الراوندي في نوادره عن الكاظم عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: اشربوا أعينكم الماء عند الوضوء لعلها لا ترى ناراً حامية، و الأمر محمول على الندب لعدم قائل بالوجوب، ثم مرادهم بالفتح و الاشراب ما يحصل به غسل نواحيها دون ما يوجب إيصال الماء إليها لنفي الشيخ استحبابه محتجاً بالإجماع و إيجابه الضرر المحرم غالباً و قد روى أن ابن عمر كان يفعلها فعلم لذلك.

كون الوضوء بمدّ و أوجه أبو حنيفة.

لنا على عدم الوجوب بعد الأصل و الإجماع ما دلّ على أجزاء مسمى الغسل و على الاستحباب بعد الوفاق ما دلّ على أن النبي صلى الله عليه و آله يغتسل بصاع و يتوضأ بمدّ كالصحيح الثالث لابن مسلم و زرارة عن الباقر عليه السلام و مضمرة سماعه و خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام أو على أن الغسل بصاع و الوضوء بمدّ كمرسله الفقيه عن النبي صلى الله عليه و آله و خبر المروزي عن أبي الحسن عليه السلام.

### تنبيه: قال الشهيد: هذا المد لا يبلغه الوضوء فيدخل فيه ماء الاستنجاء زائداً بما تقدم

من خبر الحداء و ابن كثير و كما يأتي من دخول ماء الانثناء في صاع الغسل، و فيه بعد فساد التأييد أن الوضوء الكامل يبلغ ماؤه ثلاثة عشرة أو أربع عشرة كفاً و المد لا يزيد على ذلك، و أيضاً إن أراد بماء الاستنجاء ماء الاستنجاء من البول فهو لقلته لا مؤثر في الزيادة و النقصان و إن أراد به ماء الاستنجاء من الغائط أو منهما فلا دلالة في الخبرين على ذلك، بل في خبر الحداء ما يشعر بكون الاستنجاء من البول وحده.

### تذنيب: في صحیح زرارة المد رطل و نصف رطل و الصاع ستة أرطال

فالمراد أرطال المدينة إذ الصاع ستة أرطال بالمدني و تسعة بالعراقي بالإجماع، و نصّ الرضا عليه السلام في مكاتبة الهمداني الصاع ستة أرطال بالمدني و تسعة أرطال بالعراقي، و في خبر واحد من الأخبار أن المد ربع الصاع فهو رطل و نصف بالمدني و رطلان و ربع بالعراقي.

و في قول البرزطي بكونه رطلاً و ربعاً شاذّ و كأنه تعويل على مضمرة

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦٧

سماعة الصاع خمسة أمداد و المد رطل و ثلاث أواق؛ و هي مع ضعفها و كون جزءها الأول مخالف الإجماع لا يفيد مطلوبه إذ لو فسّر الرطل بالعراقي و الأوقية بأربعين درهماً كما في الخبر لزرارة و المد على ما ادّعه سبعة و ثمانين درهماً و لو فسّر بالمدني و الأربعين لزداد على المشهور بكثير، و لو فسّر الأوقية بعشرة دراهم كما ذكره الأطباء لنقض ما ادّعه سواه قدر الرطل بالمدني أو العراقي ثم الصياح على المشهور ألف و مائة و سبعون درهماً و الرطل العراقي مائة و ثلاثون و المدني مائة و خمسة و تسعون، فالمد مائتان و اثنان و تسعون و نصف ربع الصاع و يدلّ على المشهور ما في المكاتبة المذكورة أن الصاع يكون بالوزن ألفاً و مائة و سبعين وزنه؛ أي درهماً و ما في مكاتبة الهمداني عن صاحب العسكر أن الفطر صاع من قوت بلدك إلى أن قال: تدفعه وزناً ستة أرطال برطل المدينة و الرطل مائة و خمسة و تسعون درهماً يكون الفطرة ألفاً و مائة و سبعون، ثم المثقال الشرعي و يُقال له الدينار أيضاً قدر درهم و ثلاثة أسباعه و هو ثلاثة أرباع الصيرفي فهو مثله و ثلثه و الدرهم نصف الشرعي و خمسة و نصف الصيرفي و ربع عشره



فالرطل العراقي بالمثاقيل الشرعية أحد و تسعون و بالصيرفية ثمانية و ستون و ربع، و قيل العراقي مائة و ثمانية و عشرون درهماً و أربعة أسباع درهم تسعون مثقالاً و هو غفلة ثم الدرهم ستة دوانيق بأتفاق الفريقين و نص أهل اللغة و الدائق ثمان حبات من أوسط الشعر إجماعاً، فالدرهم ثمان و سبعون شعيرة و الدينار ثمان و ستون و أربعة أسباعها، و قول الرضا عليه السلام في خبر المروزي: الصاع خمسة أمداد و المد وزن مائتين و ثمانين درهماً و الدرهم وزن ستة دوانيق و الدائق ست حبات و الحبة وزن حبتين من شعير من أوسط الحبة لا من صغارها و لا من كبارها فمع ضعفه يخالف المشهور من وجوه إذ فيه أن الصاع خمسة أمداد و أجمعوا على أنه أربعة و أن المد مائتان و ثمانون درهماً و لم يقل به أحد و أن الدائق اثنتا عشرة شعرة، و الإجماع على خلافه ثم على ما ذكر بكون المد بالدرهم مائتين و اثنين و تسعين و نصف، و بالمثاقيل الشرعية مائتين و أربعة و ثلاثة أرباع و بالصيرفية مائة و ثلاثة و خمسين و نصف و نصف من الصاع بالصيرفية ستمائة و أربعة عشر و ربع، ثم المن التبريزي القديم المعمول عندنا ستمائة مثقال صيرفي فالمد يزيد على ربه الذي مائة و خمسون بثلاثة مثاقيل و نصف أو نصف ثمن، و لعل هذه الزيادة و عدم زيادتها قد يكون في الوزن المستوفى يعبر عنه غالباً بربع المن العراقي، و التحقيق ما ذكرناه.

إمرار اليد بالغسل وفاقاً للمشهور و أوجه الإسكافي.

لنا على الاستحباب بعد التأسي بصاحب الشرع و عترته عليهم السلام قول الكاظم عليه السلام في خبر الرقاشي كما في قرب الاسناد: لا تغمس في الوضوء و لا تلطم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦٨

وجهك بالماء لظماً و لكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً و كذلك فامسح بالماء على ذراعيك و رأسك و قدميك، و المراد بقوله مسحاً إمرار اليد عليه بعد الصب و النهي فيه عن الغمس محمول على التنزيه لما مر من جوازه، و عن اللطم على الكراهة لقول الصادق عليه السلام في خبر الصدوق: إذا توضأ الرجل فليصفق وجهه بالماء الفاتر إن كان ناعساً استيقظ و إن يجد البرد فزع فلم يجد البرد.

و الأمر فيه محمول على الجواز و حمله على الاستحباب كوالد الصدوق؛ يدفعه الخبر المذكور و ما تقدم من خبر السكوني، على أن مقتضى العلة فيه استحباب الضرب للأمرين لا مطلقاً للإسكافي الوضوء الثاني و هو لا يفيد مزيد من الندب مع أن مطلقات العمل من الآيه و الأخبار يعارضه، و قول الباقر عليه السلام في صحيحة زرارة: إذا مس جلدك الماء فحسبك، يدافعه يجزيك مثل الخاتم و السير مع السعة كما ذكره جماعة استظهاراً للعبادة و فيه أنه إن علم بالوصول فلا استظهار و إلا وجب التحريك و إن ظن به لوجوب تحصيل يقين البراءة و عدم تحقق الامتثال بدونه و قول الكاظم عليه السلام في صحيحة أخيه بعد سؤاله عن كيفية الوضوء و الغسل لمرأة في ذراعها السوار و الدمليج و لا تدري بجريان الماء تحتها أو تنزعه و يمكن أن يقال للعلم مراتب بلغوها، و قد استدلت بها على وجوب إزالة الوسخ تحت الظفر إذا منع وصول الماء إلى ما تحته و لم يكن في حد الباطن و احتمال المنتهى عدم وجوبه لأنه ممّا يعم به البلوى، فلو وجب بينه النبي صلى الله عليه و آله و قد تقدم دفعه.

### فصل: استقبال القبلة حال الوضوء لقولهم عليهم السلام

: خير المجالس ما استقبل به القبلة.

### فصل: عدم الجلوس في مظان النجاسة

و وجهه ظاهر و العامة على استحبابه فيما لا يرجع رشاش الماء إليه بناءً على تأثير الاستعمال و هو عندنا ساقط.

## فصل: يكره في الوضوء امور:

## اشارة

الأول: التمندل وفاقاً لغير السيد في شرح الرسالة و نسبة الخلاف إلى خلاف الواقع إذ فيه لا بأس بالتمندل من نداوة الوضوء و تركه أفضل ثم نسب إلى المالك و الثوري و ابن عباس جوازه في الغسل دون الوضوء و إلى ابن عمر و ابن ليلي كراهته فيهما. ثم قال: دليلنا على جوازه أن الأصل في الإباحة و الحظر يحتاج إلى دليل و عليه إجماع الفرقة، و ذكر صحيحه ابن مسلم أيضاً و ظاهر أن مختاره الكراهة و احتجاجة على الجواز ردّ على الماء لأنه ردّ على مالك و الثوري، فالخلاف يختصّ بشرح الرسالة و لا عبرة بمثله. فلنا ظاهر الوفاق و قول الصادق عليه السلام في خبر ابن حمران: مَنْ تَوَضَّأَ فتمندل كانت له حسنة و إن تَوَضَّأَ و لم يتمندل حتّى يجفّ وضوءه كانت له ثلاثون حسنة، و ضعفه منجبر بالعمل.

قيل: لا يدلّ على الكراهة بالمعنى المعهود و إنّما يدلّ على قلّة الثواب.

قلنا: الكراهة في العبادات بهذا المبنى كما مرّ.

و قوله عليه السلام في خبر ابن كثير: خلق الله له من كلّ قطرة إذ مع التمندل يزول التقاطر و هو لا- يفيد تمام المطلوب لاختصاصه بحال التقاطر، للسيد الأصل و هو مندفع بما مرّ و بصحيحه ابن مسلم عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن التمسح لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٦٩ بالمنديل قبل أن يجفّ؟ قال: لا بأس به.

و قوله عليه السلام في خبر الحضرمي: لا بأس بمسح الرجل وجهه بالثوب إذا تَوَضَّأَ إذا كان الثوب نظيفاً.

و اجيب بظهورهما في نفي التحريم على أن الأولى غير ظاهرة في الوضوء، و موثقة ابن الفضل قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام تَوَضَّأَ للصلاة ثم مسح وجهه بأسفل قميصه، ثم قال: يا إسماعيل افعَلْ هكذا فإني هكذا أفعَلْ.

و صحيحه ابن حازم قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام و قد تَوَضَّأَ و هو محرم ثم أخذ مندبلاً فمسح به وجهه.

و اجيب بجواز كون فعله في الخبرين كما مرّ في الأول أيضاً لعارض و حملهما على بيان الجواز ممكن و لولا الشهرة العظيمة بل الإجماع ظاهر إنكار الحكم بالكراهة نظراً إلى الأخبار مشكلاً إلا أن ثبوتها يقوى خبر الكراهة بحيث ينتهز حجّة لتأويل الأخبار المخالفة، ثم الظاهر اختصاص الكراهة بالتمندل فلا يعمّ التمسح بمثل الذيل و الكمّ و التجفيف بالنار و الشمس إذ ما هو العمدة فيها أعنى خبر ابن حمران يختصّ به و الشهرة في غيره غير معلوم و بعضهم عمّتها في الأولين و بعضهم في الكلّ لقوله عليه السلام: حتّى يجفّ، و اشتراك الجميع فيه إزاله أثر العبادة و هو ضعيف بعضهم خصّها بالمنديل و الذيل و إخراج الكمّ لعدم صدق المنديل عليه و هو أضعف لاقتضاء التعليل إخراج المنديل أيضاً.

الوضوء في المسجد من الأخبثين لخبر رفاعه عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن الوضوء في المسجد فكرهه منهما و لا ينافيه قول أحدهما عليهما السلام في خبر بكير: إذا كان الحدث في المسجد فلا- بأس بالوضوء في المسجد لاختصاصه بالحدث الواقع في المسجد ثم الظاهر الكراهة للنوم الواقع في غيره لمفهوم الثاني و لا يعارضه المفهوم الأول لأنه من مفهوم اللقب و في ثبوت الحكم و عدمه للأخبثين إذا حدثا فيه وجهان للأول عموم الأول و للثاني الثاني و حمل الثاني على أن إطلاق الجواز لندور حدوثهما فيه و ليس أولى من حمل الأول على أن إطلاق الكراهة لذلك بل هو أولى لاعتضاده بالأصل.

كراهة الكلام بغير الدعاء في أثنائه لمنافاته الدعوات و الأذكار و قد كرهه المخالفون نفض المتوضّى يده لروايتهم عن النبي صلى الله عليه و آله: إذا تَوَضَّأَ فلا تنفصوا أيديكم فإنها مراوح الشيطان، و لم يثبت عندنا.

لو شكك في عدد الغسلات السابقة فامّا بين الواحدة و الاثنتين أو بين الاثنتين و الثلاثة، فعلى الأول إن لم يجب الثانية بنذر و شبهه فلا

إشكال و إن وجبت به فإن لم يتضح وقت النذر فلا إشكال أيضاً لإمكان الإتيان بالغسل المشكوك و هو لازم لو شك قبل الفراغ لوجوبه حينئذ كما يأتي إلا أنه لعدم تعيينه فى هذا الموضوع لا يجوز الإتيان بها و بما بعده فيه حذراً من إبطال العمل و حصول الغسلات الخارجة بلا علمه يجب الإتيان فى وضوء آخر، أما لو شك بعده فإن قلنا بعدم الالتفات إلى الشك كما فى الأفعال الأصلية لم يجب الإتيان بها فى وضوء آخر و إلا وجب و كأن بالأول أظهر لو قصد امتثال أمره بهذا الموضوع و إن تضحى فإن شك بعد الفراغ لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧٠

فالظاهر عدم لزوم الكفارة لعدم القطع أو الظن بحث النذر عمداً و الأقرب حصول الامتثال و النذر مع التية لعدم الالتفات كالأفعال الأصلية و إن كان فى الأثناء ففیه وجهان من التعرض للثالثة المحرمة فلا يأتي بها و بما بعدها بل يتم وضوء و لا كفارة لفوات الوقت و توقف الحرمة على ما لم يتحقق من علم أو الظن بأنها ثالثة فيما يأتي بهما و بما بعدها و هو أقوى لقضية الأصل و على الثانى فإن كان بعد الفراغ فالظاهر صحته و عدم الالتفات إلى الشك لإطلاق الأخبار كما يأتي و إن كان فى الأثناء فإن لم يقل بإبطال الثالثة فالموضوع صحيح و إن كانت محرمة إلا إذا لزم المسح بمائها فإنه كالصورة الآتية و إن قيل بإبطالها ففیه وجهان من التعرض للثالثة فيبطل، و من إطلاق الأمر و التقييد بعد العلم بحصولها فبدونه يصح و هو الأقوى إذ مطلقاً عدم الالتفات إلى الشك بعد الفراغ تعم هذه الصورة. و بما ذكر يظهر جلية الحال إذا شك فى الغسلات المقارنة.

الشك حال الموضوع فى فعل يأتي به و بما بعده و لا يستأنف و يدل على الجميع الإجماع و على الأول الاستصحاب الراجع إلى وجوب تحصيل اليقين بالبراءة و على الثانى موجبات الترتيب و على الثالثة أصالة البراءة و عدم دليل مخرج.

قيل: يتقى المتابعة، قلنا: قد تقدم أنها غير لازمة، و على الأول و الثالث ما راه الشيخ بطرق ثلاثة فيها و الكلىنى بطريقتين أحدهما حسن عن زرارة عن الباقر عليه السلام قال: إذا كنت قاعداً على وضوءك فلم تدر أ غسلت أم لا فأعد عليهما و على جميع ما شككت فيه إنك لم تغسله أو تمسحه مما سمي الله ما دمت فى حال الموضوع فإذا قمت من الموضوع و فرغت منه و قد صرت فى حال اخرى فى الصلاة أو فى غيرها فشككت فى بعض ما سمي الله أو جب الله عليك فيه وضوء فلا شيء عليك فيه فإن شككت فى مسح رأسك فأصبت فى لحيتك بللاً فامسح بها عليه و على ظهر قدميك فإن لم تصب بللاً فلا تنقض الموضوع ما يشك و امض فى صلاتك و إن تيقنت أنك لم تتم وضوءك فأعد ما تركت يقيناً حتى تأتي على الموضوع.

و قول الصادق عليه السلام فى موثقه ابن أبى يعفور: إذا شككت فى شيء من الموضوع و قد دخلت فى غيره فليس شككت بشيء إنما الشك إذا كنت فى شيء من الموضوع و قد دخلت فى غيره لم تجزه لا يقاومه لصحته و تكثر طرقة و اعتضاده بالإجماع و الاستصحاب فليرجع ضمير غيره إلى الموضوع جمعاً، فالمراد بالشىء الأول بعض الموضوع و بالأخير كله و تغايرهما مع التنكير جائز بل راجح، و لذا قيل فى تكرير اليسر و العسر و اتحاد الباقي لتفريقه فلا يقيد مفهوم الشرط فى الثانية و عدم الالتفات مع الجواز عنه و إن لم يفرغ من الموضوع، و أمّا قول الباقر عليه السلام فى موثقه ابن مسلم: كلما شككت فيما مضى فامضه كما هو، و قول الصادق عليه السلام فى صحيحة زرارة: إذا خرجت من شيء و دخلت فى غيره فشككت فليس بشيء فلكونهما أعم منه مطلقاً يحملان عليه، و يؤيد ذلك توقف

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧١

الجواز عن الشىء و الخروج منه و مضيه و الدخول فى غيره على التلبس به و حصوله فى الموضوع ظاهر، و أمّا فى الفعل المشكوك فمعلوم الانتفاء مع أن لفظه إذا فى الثانى للإهمال فلا يفيد العموم لغته و لو أفاده عرفاً فلوروده فى أفعال الصلاة لا يفهم العرف منه سوى عموم الحكم فيها، و أمّا قول الصادق عليه السلام فى مرسله الواسطى بعد سؤاله عن الشك فى غسل الذراع و اليد: إذا وجدت برد الماء على ذراعك فلا تعد.

لا ينافيه أصلاً إذ مع الوجدان المذكور يخرج عن الشك و كلامنا فيه مع أن الحمل على بعد الفراغ ممكن.

الحقّ لحوق التّية بالأفعال لكونها منها و الأصل عدم فعلها مع بقاء الحال فيستأنف الوضوء لأنها أوّل أفعاله، قيل: ما رواه زرارة مخصوص بغيرها و تحقّق الإجماع فيها غير ظاهر و مجرد الاستصحاب لا يقاوم الأخبار المخالفة فينبغي عدم الإعادة بالشكّ فيها. قلنا: الظاهر تحقّق الإجماع فيها أيضاً، مع أنّ الأخبار المخالفة على التأييد المذكور لا تكون معارضة فيبقى الاستصحاب سالماً. لو كان الشكّ في الأثناء عند جفاف البلل استأنف كما في غير الشكّ أيضاً لفوات الموالة.

قيل: صحیحه زرارة تفيد الإعادة على العضو المشكوك مطلقاً.

قلنا: الإجماع قيدها بعدم الجفاف و كذا ما تقدّم في الموالة من صحیحه ابن عمّار و موثقه أبي بصير.

قيل: يختصان بصورة خاصّة.

قلنا: أمره في الأوّل بالإعادة بعد السؤال عن الجفاف يومی إلى علیة لها فيثبت الحكم في غيرها بتنقيح المناط و تعليله الإعادة في الثانية بأنّ الوضوء لا يتبعث يثبت العموم.

قيل: العلية قطع الوضوء مع الجفاف لا مجردة و لا مجرد التفريق.

قلنا: قد يقدم اختصاص العلية به من دون مدخلة للقطع.

قيل: التعليل يفيد العموم كالصحيحة فتخصصها به دون العكس لا مرجح له.

قلنا: اعتضاده بالإجماع و تيقن البراءة مرجح.

قيل: المتيقن من التكليف هو الغسل و المسح و هما متحققان مع الجفاف فالإتيان بهما عنده يحصل اليقين بالبراءة لاستتزام الامتثال للاجزاء و توقّف التقييد على الدليل.

قلنا: مع التسليم لا يقدح في إثبات المطلوب لكفاية الإجماع للترجيح و قد أيد المطلوب بلزوم الاستئناف المبطل لو لا الاستئناف، و لقائل أن يخصّص إبطاله بالممسوح فلا يعمّ المغسول و ممّا تقدّم من أخبار الإعادة مع الجفاف ورد باختصاصها بالنسيان و المسح فلا يتعدى حكمها إلى الشكّ و الغسل و بجواز كون الإعادة إذا نسي المسح للزوم الاستئناف فيه لا لجفاف الأعضاء، و قد يدفع بإمكان التعديّة من باب تنقيح المناط لحكم العقل بعدم التفرقة و بظهور علية الجفاف دون ما ذكر.

الثالث: لو شكّ بعد الفراغ لم يلتفت إليه للإجماع القطعي و المحكى و ما تقدّم من صحیحته زرارة و موثقتي ابن أبي يعفور و ابن مسلم و قوله عليه السلام في مضمرة بكير بعد سؤاله عمّن شكّ بعد الوضوء: هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشكّ، و قول الصادق عليه السلام في

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧٢

صحيحه ابن مسلم بعد سؤاله عن الشكّ في الوضوء بعد الفراغ من الصلاة: يمضى على صلاته و لا يعيد.

و لإيجاب الشكّ في الجرح المتبقّي أو ضبط الامور السالفة متعسّر، هذا و ما تضمن صحیحه زرارة من المسح عند الشكّ بعد الفراغ لو وجد البلل محمول على الندب للإجماع المعتضد بالعمومات على عدم وجوبه، ثمّ الظاهر كفاية مجرد الفراغ لعدم الالتفات و إن لم ينتقل عن محلّه و الشهيد اشترط القيام و لو تقديراً؛ أي جعل طول القعود في حكمه.

لنا نقل الإجماع من العاملي و سبطه و ما تقدّم من مضمرة بكير و قوله في موثقه ابن أبي يعفور: إنّما الشكّ إذا. إلخ.

و هو يعين حمل الدخول في الغرابة على مجرد الفراغ، و موثقه ابن مسلم لصديق المضىّ بمجرده في عموم كلّما إذ الأصل بقاء كلّ فرد من العام تحته إلى القطع بالخروج و القول بعدم ظنّ البقاء بعد ورود مخصّص مجمل ضعيف إذ الظاهر لا- يترك بالمشكوك، ثمّ الظاهر إجمال صحیحه زرارة عن الصادق عليه السلام.

و ربما يدعى ظهورها في قول الشهيد و ليس بشيء للشهيد قوله عليه السلام في صحیحه زرارة: فإذا قمت من الوضوء، و رد بإرادة الفراغ من القيام لشيوع إطلاقه عليه نظراً إلى استلزامه له غالباً، و لذا عطف عليه قوله: و فرغت على أنّه تفسير له، و أيضاً تفرّيعه القيام

على قوله: ما دمت في حال الوضوء يفيد كون المتفرّج هو الفراغ وإلّا لزم التدافع بين مفهومي المتفرّعين إذ يفيد الأوّل بالمنطوق اشتراط الاشتغال في اعتبار الشكّ و بالمفهوم عدمه بدونه فيدخل فيه مجرّد الفراغ و الثاني بالمنطوق اشتراط الدخول في الصلاة أو غيرها في عدم اعتباره و بالمفهوم اعتباره بدونه و إن فرغ و حمل كلام الإمام على مثل هذا التعارض مع وجود حمل صحيح غير جائز و لو جاز فالأوّل أقوى لاعتضاده بما ذكر و أيضاً اريد بالعود في قوله: قاعداً، الاشتغال دون معناه الظاهر لعدم اعتبار في الوضوء و لذا عدى بكلمة على دون في فيما يقابله الفراغ دون القيام كيف و ربّما لم يتمكّن المكلف منه و صلّى قاعداً بل ربّما توضع قائماً، فإن قيل الحكم مخالف الأصل فيقتصر على المتيقّن.

قلنا؛ الأمر يؤول إلى الشكّ في التكليف و وجوب الإتيان إلى الأفراد المشكوكه فيه لا دليل له.

### تنبيه: الظاهر عدم تحقّق الفراغ مع الشكّ في العضو الأخير لرجوعه إلى الشكّ في نفس الفراغ

و توقّف حصوله على القطع به و هو لا يحصل بدون القطع بالإكمال.

قيل: يتحقّق بعدم الاشتغال و هو حاصل.

قلنا: لا قطع بحصوله مع عدم الإكمال.

### فرع: لو كثر شكّه لم يلتفت إليه

كما في الصلاة دفعا للعسر و الحرج و للتكليف بالمحال، يؤيده صحيحة زرارة و أبي بصير أنّه قال في كثير الشكّ يمضي في شكّه، ثمّ قال: لا تعود الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه فإنّ الشيطان خبيث معاد لما عود به فليمض أحدكم في الوهم و لا يكثرن نقض

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧٣

الصلاة فإنّه إذا فعل ذلك مرّات لم يعد إليه الشكّ إنّما يريد الخبيث أن يطاع فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم.

فإنّ قوله: لا- تعودوا في قوّة التعليل، و قوله: فإنّه صريح التعليل لوجوب المضيّ فيتعدى إلى غير المسئول عنه كما قرّر في محلّه، و يؤيده أيضاً قول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن سنان: و أيّ عقل له و هو يطيع الشيطان، فقيل له: كيف يعلم أنّه يطيع الشيطان؟ فقال: لأنّه لو سئل عنه لمّ تفعل كذلك؟ يقول: هو من الشيطان.

و لا ريب أنّ كثرة الشكّ منه فصاحبها لو لم يخالفه بعدم الالتفات فقد أطاعه.

لو تيقّن ترك عضو أو بعضه أتى به و بما بعده مطلقاً لنقل الإجماع من الفاضلين و ما تقدّم آنفاً من صحيحة زرارة و في استئناف الحديد من حسنة الحلبي و في الترتيب من موجباته و فيهما من بعض الأخبار الواردة في خصوص المسح و قول الصادق عليه السلام في خبر ابن مسلم: كلّما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكراً فامضه و لا إعادة عليك، لا يصلح للمعارضه لضعفه و شدوده، و يمكن جعل من للنسيان و حمل التذكّر على الشكّ بعد الفراغ، ثمّ لو كان تذكّره عند الجفاف استأنف لوجوب الموالاة.

و قول الصادق عليه السلام في موثقة سماعة: من نسي مسح رأسه أو قدميه أو شيئاً من الوضوء الذي ذكره الله تعالى في القرآن كان عليه إعادة الوضوء و الصلاة؛ محمول على حال الجفاف بقرينة إعادة الصلاة إذ مع الإتيان بها لا يبقى البلل غالباً، هذا و قال ابن الجنيّد: لو بقي موضع لم يبتل فإن كان دون الدرهم بلّها و صلّى و إن كانت أوسع أعاد على العضو و ما بعده و استند بما روى أبو امامة عن النبيّ صلى الله عليه و آله و ابن منصور عن زيد بن عليّ عليه السلام و زرارة عن الباقر عليه السلام و لم يثبت شيء منها عندنا.

نعم، فى الفقيه و سئل الكاظم عليه السلام عن الرجل يبقى من وجهه إذا توضأ موضع لم يصبه الماء؟ فقال: يجزيه أن يبّله من بعض جسده و هو بظاهره ينفى وجوب الإتيان بما بعد المنسى كما اختاره لكنه خالٍ عن التقييد بدون الدرهم كما ذكره و هو مع ضعفه شاذّ متروك فلا يصلح للتعويل، و يمكن حمله على صورة الشكّ أو التذكّر قبل الدخول فى العضو المتأخّر، و أمّا صحيحة على عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن رجل توضأ و نسى غسل يساره؟ فقال: يغسل يساره وحدها و لا يعيد وضوء شىء غيرها، فمحمول على عدم غسل غيرها ممّا تقدّم لا ما تأخّر أيضاً، أو على التذكّر قبل الإتيان بما بعدها أو على عدم غسل آخر بعد غسل اليسار و إن وجب المسح، و قس عليه آخر حسنة الحلبي.

لو تيقّن الطهارة أو الحدث و شكّ فى الآخر بنى على المتيقّن بالإجماع القطعى و المحكى من الفاضلين و يدلّ أيضاً على الأوّل قول الصادق عليه السلام فى موثقة ابن بكير: إذا استيقنت أنّك قد توضأت فإياك أن تحدث وضوء أبداً حتى تستيقن أنّك قد أحدثت. و صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام قلت: فإن حرّك إلى جبينه شىء و لم يعلم به؟ قال: لا، حتى يستيقن أنّه قد نام حتى يجىء من ذلك أمرين

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧٤

و إلّا فإنه على يقين من وضوئه و لا ينقض اليقين أبداً بالشكّ و لكن ينقضه بيقين آخر.

و خبر البصرى عن الصادق عليه السلام قال: قلت له: أجد الريح فى بطنى حتى أظنّ أنّها قد جرت، فقال: ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت أو تجد الريح.

و يعضده ما تقدّم من صحيحى زرارة و ابن مسلم عن الصادق عليه السلام و موثقتى ابن مسلم و ابن أبى يعفور عن الباقر و الصادق عليهما السلام، و يؤيده لزوم الجرح و يعضده ما تقدّم من صحيحى زرارة و ابن مسلم عن الصادق عليه السلام الخ، لولاه إذ الغالب بطريق الشكّ و عدم الضبط فى الامور السالفة، و على الثانى إطلاق قوله عليه السلام: لا ينقض اليقين أبداً بالشكّ. و قد ورد بمضمونه أخبار اخر، و الاحتجاج عليه بلزوم الحرج و موثقة ابن أبى يعفور و قول النبى صلى الله عليه و آله بعد سؤاله عمّن يُخيل إليه فى الصلاة وجدان الشىء: لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً؛ غفلة لأنها تجرى فى الأوّل دون الثانية. و بدلالة مفهوم قوله عليه السلام: إذا استيقنت على اعتبار اليقين فى الوضوء لا يخفى ما فيه.

ظاهر الأصحاب إلحاق الظنّ بالشكّ و هو بالنسبة إلى الحكم الأوّل ظاهر لأصالة البراءة مع ظهور دلالة الثلاثة الاول عليه و يعضده عموم المنع من العمل بالظنّ إلّا ما استثنى و احتجاج الفاضلين عليه بأنّ العمل به رجوع عن المتيقّن إلى المظنون ضعيف و توهم بعضهم ابتناء الحكم على الظنّ ببقاء الوضوء بمقتضى الاستصحاب و دورانه معه فما دام باقياً و إن ضعف فالعمل عليه و الشكّ فى نقيضه لا يعارضه إذ الضعيف لا يعارض القوى و إن زال بطول المدّة و انقلبت شكّاً أو وهماً و جب الوضوء و ردّ بالابتناء على الأخبار دون الظنّ المذكور و هى تنفى العبرة بالشكّ و الظنّ فلا- وجه لإخراج الثانى عنها، و أمّا الثانى فبعضهم استشكله إذ يتعارض فيه مفهوماً ينقضه بيقين آخر و لا ينقض اليقين بالشكّ.

فالأوّل و إن نفى اعتبار الظنّ إلّا أنّ الثانى يثبت، و ربّما كان الترجيح له لاعتضاده بالأصل و عدم الإشكال فيه للإجماع و عموم الآية إذ يخرج عنه الحكم الأوّل بالدليل فىبقى الباقي، ثمّ هنا إشكال و هو أنّ الشكّ بأحد النقيضين ينافى اليقين بالآخر فكيف يجتمع الشكّ بالحدث أو الطهارة مع اليقين بالآخر.

و بتقرير آخر الشكّ و اليقين يمتنع اجتماعهما فى وجود أمرين متنافيين فى زمانٍ واحدٍ إذ تعيّن وجود أحدهما يقتضى اليقين بعدم الآخر و الشكّ فى أحدهما يقتضى الشكّ فى الآخر.

و الجواب عنه أنّ المراد تحقّق اليقين بحصول أحدهما فى وقت و حدوث الشكّ بحصول الآخر بعده سواء اريد بالحدث نفس السبب أو أثره المترتب عليه فى زمان واحد يتيقّن بوقوع أحدهما فى وقت سابق و يشكّ فى وقوع الآخر فيما بعده فيختلف حصولهما و إن



اتحد وقت الشك واليقين وجواز اجتماعهما بهذا المعنى مما لا ريب فيه إذ متعلقهما لا يتناقضان لاختلاف التيات، ثم الشهيد مع تصريحه في الجواب باختلاف الزمان حمل اليقين على الظن وبعضهم مع ذلك يختص الحديث بالسبب ولا ريب في عدم فائدة في ذلك إذ مع تسليم

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧٥

الاختلاف أي حاجة إليه وبدونه أي نفع في رفع الشبهة إذ الظن بأحد النقيضين كاليقين به في منافاته للشك في الآخر والسبب كالأثر في هذه المنافاة.

### فصل: لو تيقنهما وشك في المتأخر تطهر مطلقاً

وفقاً للمشهور ولا أن يعلم حالة السابق ولا أخذ بضده كالركي و ظاهر المعبر أو بمثله كظاهر المختلف. نعم، لو تفاد الاتحاد والتعاقب أي استوائهما في العدد و كون كل منهما عقيب الآخر حتى يكون طهارته واقعة و حدثه ناقضاً لأخذ به مع علمه و إن خرج عن البحث كما يأتي.

لنا عموم موجبات الوضوء على من أحدث و على مريد الصلاة خرج المحكوم بطهره و لو بالاستصحاب السالم عن معارضة يقين الحدث فيبقى الباقي و منع عموم الآية القضية إذا مدفوع بإفادتها العموم عرفاً و إن لم يفده لغه و تسليم منع العمومين و القول باستلزام الجزئية المبهمه هنا للعموم تحصيلاً للبراءة اليقينية إلا ما خرج بالدليل مدفوع بأن الواجب من تحصيلها بقدر يقين الشغل و ما هو إلا وجوب الوضوء عند القطع بعدمه، قيل: الآية مخصوصة بالحدثين كما مر و اللازم منه وجوبه عند اليقين بالحدث.

قلنا: كل من أحدث و لم يعلم تطهره محدث و اعتبار العلم بعدمه في صدقه لا دليل له.

قيل: موثقه ابن بكير يخصصها بغير هذه الصورة لمنعها الوضوء إذا استيقنه إلا مع اليقين بالحدث و هنا لا يقين به.

قلنا: إطلاقها لا يفيد كفاية اليقين مطلقه في وجوبه خرج السابق بالضرورة فيبقى اللاحق و المراد بينهما فمن ادعى اعتبار اليقين باللاحق فيه يطالبه بالحجة.

و لنا أيضاً قول الرضا عليه السلام: و إن كنت على يقين من الوضوء أو الحدث و لا تدري أيهما أسبق فتوضأ.

هذا و استدلل بقطعية التكليف بالوضوء عند الصلاة، فلا بد من القطع بحصوله إذ القطع بالتكليف يستدعي القطع بالامتنال.

قلنا: المتيقن من التكليف عندها عدم اليقين بالحدث دون اليقين بالطهارة ثم هذا كما اشير إليه لو لم يستفد مع العلم بحاله قبلهما من الاتحاد و التعاقب بالأخذ به فلو علم كون طهارته رافعة.

قلنا: المجدد لا يرفع أو قطع بعدمه حكم بالطهارة دون الحدث على تقدير سبقها لا سبقه للقطع حينئذ بتأخرها عنه كما لو علم عدم تعاقب الحدثين بحسب عادته انعكس الحكم بانعكاس التقدير لعكس التعليل إلا أنه خارج عن موضع النزاع إذ ليس من حقيقة الشك في شيء إلا بحسب؟؟ كما يأتي للمعتبر انتقاض السابق بطرو الضد و ارتفاعه مشكوك لجواز تعاقب الحدثين و الطهارتين نسباً للأولى أو تحديداً للثانية قبول الأمر إلى اليقين بأحد الضدين و الشك في الآخر فيجب الأخذ بالمتيقن، و رد بأن الانتقاض بالضد ممنوع إلا أن ورود ضد الضد أيضاً محقق و ارتفاعه غير معلوم لجواز تأخره، و يمكن إيراد الرد بعنوان قلب الدليل في الخلاف، و يمكن تقرير الدليل بوجه أوضح

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧٦

و هو أنه إن كان على الطهارة فقد علم نقضها بالحدث و شك في ارتفاعه لجواز تعاقب الطهارتين و إن كان عليه فقد علم رفعه بها و شك في انتقاضها لجواز تعاقب الحدثين، و جوابه أن المتيقن حينئذ ارتفاع السابق عنهما، أما اللاحق المتيقن وقوعه فلا، و جواز تعاقبه لمثله مكافئ لتأخره عن ضده و لا مرجح، ثم على الأول يرد عليه النقض بأن الطهارة اللاحقة رافعة للأحداث السابقة و تأخر الحدث

غرفاً مشكوك فيجب البناء عليها كما قرروا في دليلهم، و يرد مثل هذا النقص في صورة عدم العلم بالسابق، ثم ما ذكره لو تم رجوع إلى اليقين بأحدهما والشك في الآخر وهو غير المبحث، وقد يدفع الرد اعتراضاً.

وقلنا بعد البناء على أن كلاً من الطهارة والحدث بعد مثله لا يؤثر لامتناع اجتماع المثليين بارتفاع الطهارة في الأول بالحدث وإن وقع بعد الطهارة الثانية وإمكان وقوعهما بعد الأولى يوجب الشك في تأثيرها وتيقن وقوعها بدونها غير نافع لجريان الاستصحاب في أثرها دون نفسه.

والحاصل أن هنا طهارتين بمعنى الأثر متيقنه ومشكوكه وحدث بمعناه متيقن والمتيقنه ارتفعت بالمتيقن والمشكوكه لا يعارضه فيني عليه، وقس عليه الثاني فبقي فيه على الطهارة وبذلك يندفع النقضان أيضاً لمنع ارتفاع الأحداث السابقة بالطهارة الحادثة للشك في تأثيرها نظراً إلى جواز كونها بعد الأولى.

والجواب أن مطلق التأثير المتيقن للحدث في الأول والطهارة في الثاني غير نافع بل المفيد تأثير كل منهما في ضده الثاني دون الأول، ولما كان المتيقن أحد التأثيرين لا بعينه فلا يثبت لزوم الأخذ بالضد أيضاً اللاحق من الطهارة أو الحدث وإن لم يعلم تأثيره لكن تيقن حال حدوثه تحقق مثله بمعنى الأثر قطعاً لأنه إما بعد مثله السابق فأثره باق أو بعد ضده فيؤثر بنفسه، وعلى التقديرين يتحقق أثره حال حدوثه ولا بد من يقين آخر في رفعه ولم يوجد لجواز توسط الحدث بين الطهارتين أو الطهارتين الحدثين فلا يتم وجوب الأخذ بالضد وبذلك يظهر الجواب عن دفع النقضين أيضاً، فإن قيل: لا عبرة باليقين المتعلق بأمر ردد فيه بل المعتبر ما تعلق بأمر شخصي كالحدث في الأول والطهارة في الثاني.

قلنا: التفرقة لا دليل له ثم ظاهر البناء على الضد لو جوز توالي الطهارتين أو الحدثين ولو قطع بالتعاقب بنى على الطهارة في الأول والحدث في الثاني فهو وافقنا في الاستثناء والفاضل أيضاً في التذكرة والقواعد أخذ بالنظر عند الاتحاد والتعاقب وقال لو تيقنها متحدين متعاقبين فإن لم يعلم حاله قبل زمانهما تطهر وإلا مستحبته وسكت عن الحكم عند عدمهما وموافقته فيه لكل من المشهور والمعتبر محتمل وإن كان الأول أقرب، ثم مراده من الاستصحاب هنا لازمه أي البناء على طريق السابق

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧٧

دون معناه الحقيقي لارتفاعه قطعاً بورود الضد المزيل، وهذا وللبناء على المثل حصول التعارض والتساقط في الطهارتين فيستصحب السابق ودد بتيقنه الخروج عنه إلى ضده فلا معنى لاستصحابه، واستدل عليه في المختلف على استصحاب الطهارة مع سبقها بأنه تيقن نقضها مع تطهره ولا يمكن أن يتطهر عن حدث مع بقائها ونقض الطهارة الثانية مشكوك فلا يزول عن اليقين بالشك وعلى استصحاب الحدث مع سبقه بأنه تيقن انتقاله عنه إلى طهارة نقضها والطهارة بعد نقضها مشكوك فيها فيؤخذ بالحدث المتيقن، وفيه أنه إن لم يعلم التعاقب جاز توالي الطهارتين فيكون الحدث بعدهما أو الحدثين فيكون الطهارة بعدهما، وبتقرير أوضح إن قصد إثبات هذا المثال بخصوصه فممنوع، لكن الدعوى أعم لجواز جهله برافعية الطهارة وناقضية الحدث وإن قصد إثبات الكلية فورود المنع ظاهر لجواز التوالي، وقيل تصريحه بكون الطهارة رافعة والحدث ناقضاً برفع احتمال التوالي فالظاهر أنه قصد من الإطلاق حال علمه بالتعاقب والاتحاد فيرجع إلى ما اختاره في القواعد والتذكرة، وحينئذ لا ينبغي إيراد كلامه قولاً في أصل المسألة، والإيراد عليه بخروجه عن مسألة الشك مدفوع بكفاية كونه في المبدأ بالشك ومبدأ السعي مع العلم بالزوجية والفردية وهو على الصفا أو المروءة فإنه أورد في مسائل الشك مع عدمه عند التأمل، وغير خفي أن التصريح المذكور كما يدفع احتمال التوالي فكذا تصريحه بالمشكوكية في نقض الطهارة الثانية وفي الطهارة بعد نقضها يدفع التخصيص بالتعاقب، والأظهر أن يحمل كلامه على صورة العلم بالتعاقب دون الاتحاد فيكون التصريح الأول ناظراً إلى الأول والثاني إلى الثاني إذ مع القطع بالتعاقب يقطع برافعية الطهارة في الأول وناقضية الحدث في الثاني، ومع احتمال تعدد الحدث في الأول والطهارة في الثاني يقع الشك في بقائهما وإن كان الأصل هو البقاء إذ المتيقن في كل منهما الوحدة واحتمال التعدد الموجب للشك خلاف الأصل، وعلى هذا يصح إيراد كلامه قولاً في المسألة ولا

يخرج عن مسألة الشك حتى يحتاج إلى التوجيه المذكور، ثم مراده من الاستصحاب هنا أيضاً لازمة لما مرّ، هذا وقال في الروض: إن علم التعاقب أخذ بالمثل وكذا إن لم يعتدّ التجديد وسبق الطهارة ولو سبق الحدث أخذ بالضدّ وإن انتفت القيود وجب الطهارة والكُلّ موافق للمختار.

وقد ظهر وجهه إلّا في الأخذ بالضدّ مع عدم الاعتبار وسبق الحدث واستدلّ عليه بتيقن الطهارة والشك في تعقب الحدث لها واليقين به لا- تكافى اليقين بها للقطع بتأثيرها والشك في انتقاضها لاحتمال التوالى، فيرجع إلى اليقين بها مع الشك فيه، وفيه أن أدلّة وجوب الطهارة يعمّ هذه الصورة فلا وجه للأخذ بها فيها وتعيين الحدث فيها  
لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧٨

تكافى اليقين بها والفرق الذي ذكره لا يؤثر في اختلاف الحكم إذ وقوعه متيقن وعدم استناد النقض إليه يقيناً غير قادح في؟؟ ولو كان اليقين بها مع الشك في زوالها موجباً للحكم بها لزم ذلك عند انتفاء القيود أيضاً، وأيضاً لو تمّ ما ذكره لزم الأخذ بها عند سبق الحدث وإن اعتاد التجديد إذ لو اتحدت طهارته فحصول القطع برافعتها ظاهر سواء كانت بعد الحدث السابق أو اللاحق وإن تعددت فحصوله برافعة بعضها أظهر، هذا وقد يظهر ممّا ذكر أن للمسألة اثني عشر صورة إذ تيقنهما إمّا مع الاتحاد والتعاقب أو بدونهما أو مع أحدهما فالصور أربع.

وعلى كلّ تقدير إمّا يعلم حاله قبلهما متطهراً أو محدثاً أو لا يعلم شيئاً فيصير اثني عشر، وقد ظهر حكم الكلّ ممّا ذكرناه.

### فصل: لو ذكر بعد الصلاة ترك واجب منه أعادهما

لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه ولقول الصادق عليه السلام في موثقة سماعة: من نسي مسح رأسه أو قدميه أو شيئاً من الوضوء كان عليه إعادة الوضوء والصلاة ولو ذكره في أثناءها قطع واستأنفها بعد إعادته لو جفّ للموثقة وما تقدّم من صحیحته منصور و حسنّه الحلبي وخبر أبي بصير وأبي الصباح وأمر الصادق عليه السلام بالانصراف وإعادتها مع نسيان المسح في خبري أبي بصير ومفضل ابن صالح وصحیحته أحمد بن عمر ولو لم يجفّ أتى بالمنشى وما بعده، ووجهه يظهر ممّا تقدّم.

### فصل: لو ذكر الخلل في أحد الوضوءين [لا بعينه بعد الصلاة فالصور ثمانية:]

#### إشارة

لا بعينه بعد الصلاة فالصور ثمانية:

الأول: أن يكونا واجبين.

والثاني غير مجدّد كما لو توضّأ بعد دخول وقتها ثمّ ذهل وتوضّأ وجوباً أو تيقن الحدث وشك في الطهارة أو تيقنهما وشك في المتأخّر ثمّ ذكر تأخّرها عنه وصحّة الصلاة مع قصد الرفع والاستباحة مجمّع عليه وبدونه أصحّ القولين للقطع ببقاء أحدهما وحصول الإباحة بكلّ منهما.

الثاني: أن يكون الثاني مجدّداً كما لو نذر التجديد وحينئذٍ على كفاية القربة وحدها أو مع الوجه فكالأولى وعلى اشتراط قصد أحد الأمرين فإن خصّ بتذكّر وجود الحدث وقيل يرفع المجدّد مطلقاً أو مع القصد إلى الصلاة كما عليه المبسوط والمعتبر فالحكم لا يتغيّر وإلّا وجب إعادة لإمكان فساد الأول وعدم حصول الإباحة بالثاني.

الثالث: أن يكونا مندوبين والثاني غير مجدّد كما لو توضّأ قبل الوقت للنافلة أو التأهب ثمّ ذهل عنه قبله وتوضّأ كذلك وحكمها كالأولى وفاقاً أو على المختار كما مرّ.

الرابع: أن يكون الثاني مجدداً وحينئذٍ إن وقعا في وقت البراءة من وجوب الطهارة كما لو توضحاً قبل الوقت للتهيؤ ثم جدد كذلك فلا ريب في الصحة لكون الوجه الملحوظ معتبراً على تقدير فساد الأول و إن وقعا أو أحدهما في وقت الوجوب فقبل بالبطان لما تقدم من قول الأ-كثر بعدم شرعية المندوب مع الشغل بالواجب لتغيير الوجه فلا يكون كلاهما أو أحدهما مبيحاً لفقد الوجه المعتبر ولا يصح أيضاً أحدهما أو الآخر لإمكان وقوع الخلل فيه فلا جرم بصحة شيء منهما، و الأقرب لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٧٩

صحة أحدهما لما مر من عدم تمامية القول المذكور و لكون المكلف مأموراً بإيقاع الفعل على ما اعتقد عليه دون ما عليه إذ مناط التكليف هو الظاهر دون الواقع و الظاهر عنده حين إيقاع الثاني عدم خلل في الأول فيكون مكلفاً بالوضوء المندوب دون الواجب، فإذا أتى به كان مجزياً أو الأمر يوجب الإجزاء.

قيل: كما لم يؤمر بإيقاعه وجوباً لم يؤمر به ندباً إذ أوامر التجديد تفيد اشتراطه بسبق التطهر و العلم بالشرط في صحة المشروط لازم إذ الألفاظ موضوعه للمعاني الواقعية دون الظنية و هو غير حاصل مع تجويز الخلل في الأول، فيقع الشك في صحة الثاني إذ الصحة امتثال الأمر و لم يعلم تعلقه.

نعم، لو كان الثاني لأمر دلّ عموم أمر على عموم استحباب الوضوء له صحتهما إذ حينئذٍ يخرج بالدليل صورة العلم بسبق الوضوء أو اشتغال الذمة بوضوء واجب فيبقى الباقي.

قلنا: الألفاظ الواردة في مقام التكليف محمولة على معانيها الظاهرة عند المكلف دون الواقعية و إلا لزم التكليف بالمحال فما يشترط به التجديد هو السبق باعتقاده لا في الواقع، ثم مثل هذا الإشكال يجرى في كل صورة يكون الثاني فيه مجدداً و إن كان واجباً كالثانية و ما يأت من الخامسة؛ لأنّ وجوب الثاني بالنذر مع وقوعه قبل الوقت فرع صحة الأول إذ لو فسد لم يكن معنى للتجديد فضلاً عن وجوبه، فالشك في صحته يوجب الشك في صحة الثاني لأنها امتثال واجب الأمر و تحقّقه غير معلوم، و كذا إن كان بعده و علل اجزائه يكون امتثالاً للنذر و إن علل بكونه امتثالاً لما ثبت بالشرع ففيه أنه فرع العلم بالفساد الأول إذ بدونه لا تكليف به و إلا لزم التكليف الغافل، و الجواب: أن صحة الأول باعتقاد المكلف تكفي للتجديد له وجوباً لما مر على أنّنا نقطع بأن الثاني إمّا امتثال للأول أو الثاني إذ لو صحّ الأول فالأول و إلا فالثاني و منع التلازم على الثاني لعدم كفاية احتمال فساد الأول في وجوب الثاني لا يخفى ما فيه، هذا و ربّما قيل بجريان مثل الإشكال في الصورة الاولى أيضاً سواء وقعا في الوقت أو خارجه إذ لا قطع بصحة الأول لاحتمال فساده و لا بصحة الثاني عند الذهول لإمكان صحته، و جوابه كما مرّ إناطة التكليف بالظاهر دون الواقع و الظاهر عند المكلف عدم الأول لذهوله عنه فيكون مكلفاً بالثاني، فإذا أتى به امتثل و إذا امتثل صحّ. هذا و يؤيد ما ذكرنا قوله عليه السلام في موثقه ابن بكير: إذا استيقنت. إلخ.

و ما اورد عليه من المناقشات يندفع بأدنى تأمل.

قيل: الحدث السابق متيقن فيستصحب حكمه إلى القطع بالمزيل و لا-قطع هنا و أيضاً تيقن الشغل بالوضوء يوجب تحصيل اليقين بالبراءة و لم يحصل هنا لاحتمال الخلل في الأول و عدم كون الثاني امتثالاً للأمر فلا بدّ من وضوء آخر تحصيلاً لليقين بالبراءة و العلم بالامتثال، و أيضاً عموم الآية أوجب الوضوء عند كل صلاة خرج

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨٠

ما خرج بالقطع فيبقى الباقي.

قلنا: التكليف بشيء لا يقتضى أزيد من الإتيان به معتقداً صحته و إن ظهر فساده بعد ذلك و وجوب الإعادة حينئذٍ في بعض الموارد بدلالة خارجه و اللازم منه صحة الأول و حصول الامتثال به و إن ظهر احتمال الخلل فيه بعد ذلك، و كذا صحة الثاني إذ الذهول عن

الأول أوجب القطع بصحته وإيجابه للامتنال و تيقن البراءة و إن لم يؤمر به في الواقع و الامتنال حينئذٍ راجع إلى سقوط القضاء كما في سقوط الأمر بنسيانته و سقوط الأمر بغسل الثوب بوقوعه في الماء بدون غسله، و على هذا الجواب يلزم الحكم بصحة الوضوءين لا أحدهما فقط إلّا أنّ الظاهر عدم القول به إلّا من الفاضل و صاحب البشرى ظاهراً مطلقاً، و ممّا يدلّ على حصول الامتنال به ترتب العقاب على تركه إذ كلّما في تركه عقاب يكون فعله مقتضى الأمر.

قيل: الحكم بالترتب المذكور عقلي فلا يثبت التكليف الشرعي، و لذا يحكم به و إن أتى بالمأمور صحيحاً و ذهل عنه مع القطع بسقوط التكليف الشرعي حينئذٍ.

قلنا: إطلاق الأمر بالوضوء كغيره يقتضى مطلوبيته و استحقاق العقاب بتركه مطلقاً خرج ما خرج بالدليل كصورة العلم بالاثان و البقاء فيبقى الباقي، و فيه موضع النزاع لعدم القطع بالخروج فعند الذهول عن الأول يكون الثاني مأموراً به و يترتب العقاب على تركه شرعاً فيحصل بفعله الامتنال، على أنّ الحقّ ثبوت التلازم بين حكمي العقل و الشرع، فإذا ثبت الأول ثبت الثاني كما قررناه في محلّه، ثمّ ما ذكر على فرض تسليم عموم الوجوب عند كلّ صلاة حتّى يكون القائل بإجزاء أحدهما مستدلّاً و لو لم يسلم ذلك حتّى يكون مانعاً، فقيل يكفيه احتمال كون الثاني امتثالاً للأمر، و ردّ بأصالة عدم التكليف إذا لم يقطع بثبوته فمجرد احتمال التكليف بالثاني لا يكفي في ثبوته ليكون فعله امتثالاً للأمر.

نعم، يمكن حينئذٍ منع وجوب الإعادة لا لاجزاء أحدهما بل لفقد الدلالة على وجوبها مع منع العموم الوجوب إذ الإجماع غير متحقق بل على خلافه و الاستصحاب إجراءه هنا مشكل كما ظهر وجهه ممّا مرّ.

قيل: انعقد الإجماع على توقّف استباحة الصلاة بعد الحدث على طهارة صحيحة و من لم يوجب الإعادة اعتقد صحة أحدهما فبدون اعتقادها كما هو الفرض يكون القول بعدم الإعادة خرقاً للإجماع.

قلنا: لو اريد بالصحة الصحة في نظر المكلف وقت الفعل فهي حاصله، و لو اريد بها الصحة في نظره في بعضها أو في الواقع فالتوقّف ممنوع، ثمّ لو سلّم اشتراط الصحة الواقعيّة منعنا اشتراط العلم بها بل اللّازم اشتراطها مطلقاً، و حينئذٍ يمنع انتفاءها لجواز ثبوتها في علم الله و إن أخطأنا في الظنّ بعدمها.

الخامسة: أن يكون الأول مندوباً و الثاني واجباً مجدداً كما لو نذر التجديد و هي كالثانية.

السادسة: أن يكون الثاني غير مجدّد كما لو توضّأ للنافلة أو التائب ثمّ ذهل عنه و توضّأ للفريضة و هي كالأولى.

السابعة: أن يكون الأول واجباً

لوائح الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨١

و الثاني مندوباً مجدداً و هي كالرابعة.

الثامنة: أن يكون غير مجدّد كما لو تائب للفريضة عند ذهوله عن الوضوء الواجب و حكمها كالثالثة، و قد ظهر ممّا ذكر صحة أحدهما في جميع الصور اختيار كليهما فيه احتمالاً بقاء الجواب المذكور و عدم وجوب إعادة الوضوء و الصلاة، و يدلّ على الصحة في جميعها موثقة ابن بكير و ما تقدّم في رافعيّة المجدّد من إيماء الظواهر إلى أنّ شرعيّة المجدّد لاستدراك الخلل في الأول و ما ورد من إجزاء غسل الجمعة من غسل الجنابة مع نسيانته و إجزاء صوم يوم الشكّ بتبيّة الندب عن الواجب و استحباب الغسل في أول ليلة من رمضان تلافياً لما عساه فات من الأغسال الواجبة، ثمّ الشهيد في الدروس صرح بإجزاء الواجبين و النفلين دون الواجب و النفل، و الفاضل و صاحب البشرى حكما بالصحة مطلقاً لاندراجهم تحت الشكّ بعد الفراغ و الظاهر منه الحكم بصحة الوضوءين.

و يردّ على الأول ما أثبتناه من إطلاق الصحة على رفع المجدّد و عدم صحة الإطلاق فيما ذكره بدونته، و على الثاني أنّ اليقين هنا بالترك حاصل و الشكّ في موضوعه بخلاف الشكّ بعد الفراغ فإنّه لا يعتن فيه بوجهه، و المتبادر من الأخبار عدم الالتفات إلى الوضوء المتجدّد الذي شكّ فيه بعد الفراغ فلا يتناول تعين الترك بأحد الوضوءين.

قيل: تبادر الاجزاء العالیه لا یخصص العمومات بإخراج الباقیه.

قلنا: التبع يعطى قصر النظر فى أخبارهم على الجزئيات الشائعه و قد ظهر أنه مع قطع النظر عما أثبتناه من صحه أحد الموضوعين إن سلم التبادر يلتفت إلى هذا الشك و إلا فلا و لورود بينهما بنى الكلام على أصالة عموم الوجوب عند كل صلاة و عدمه، فعلى الأول الأول و على الثانى الثانى.

لا فرق فى العضو المتروك بين المعين و المبهم و لا فى الصلاة الواقعه بعدهما بين المتعدده و الواحدة، فحكم الاولى فى الإعادة و عدمه كحكم الثانيه.

لو صلى بكل منهما صلاة فحكم الثانيه كما مرّ لوقوعها بعدهما و يعيد الاولى وفاقاً لإمكان الخلل فى الأول و على ما احتملناه، و حكم به الفاضل و ابن طاوس من صحتهما ينبغى القول بعدم إعادتها أيضاً، إلا أنا لم نعثر على مصرح به و إن احتمله بعضهم فى صورة خروج الوقت، ثم على القول بإعادة الثانيه أيضاً فى بعض الصور أو على تخلل الحدث بينهما بعد الصلاة حتى يكون لكل من الصلاتين طهاره عن حدث مع تذكر الخلل فى أحدهما فإن اختلفتا يفيد المتعدّد و إلا يكفى الواحدة بتيه التردد على الأظهر وفاقاً للأكثر و القول بالتعدّد مردود كما يأتى، ثم إن الموضوعين كما مرّ يمكن أن يكونا واجبين و مندوبين و بالتفريق و استشكل بعضهم صورة النديين و الندب بعد الواجب لجواز كون الخلل فى الاولى فيفسد صلاته و يبقى فى الذمه فيقع الندب فى غير موضعه.

و جوابه كما مرّ أن المكلف

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨٢

كان كان يقصد به مأموراً بإيقاع الموضوع على ذلك الوجه و إن كان بحيث لو أطلع على الواقع زال اعتقاده و الأمر الواقعى بدون علمه غير مؤثر فيحصل الامتثال الموجب للاجزاء.

الثالث: لو صلى الخمس بخمس و ذكر الخلل فى أحدها فإن لم يحدث بينها أعاد الاولى لاحتمال كونه فى الأول و البواقي صحيحه على المختار و على غيره يلزم الإعادة فى بعض الصور كما علم تفصيله و إلا بأن يكون لكل صلاة طهاره عن حدث. ثم ذكر الخلل فى أحدهما و أشبه فالمتمم على الحق المشهور يعيد ثلاثاً ثلاثاً ثنائيه و ثلاثيه و رباعيه مطلقه بين الثلاث الرباعيه و لا ترتيب هنا لاتحاد الفئات لا الخمس كالشيخ و الحليين.

لنا الأصل و ما ورد فى مرسله ابن اسباط من الاجتزاء بالثلاث لمن نسى فريضه مجهوله من الخمس و إرسالها منجر بالعمل و قد عمل بها الشيخ أيضاً، و لذا تعجب عنه الشهيد و طالبه بالفارق بين النسيان و الفساد لاشتراك العله فيهما و فيه نظر.

نعم، الظاهر شمولها لهما؛ لأن نسيان شرط الصلاة فى قوه نسيانها إذ الأصح كونها اسماً للأركان المستجمعه لجميع الشرائط لا لمجرد الأركان و بذلك يسقط الاعتذار عن الشيخ باقتضاره فى الحكم المخالف للأصل على مورد النص.

و لنا أيضاً قول الباقر عليه السلام فى حسنه زراره: و إن نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت فى الصلاة أو بعد فراغك فانوها الاولى ثم صل العصر فإنما هى أربع مكان أربع.

للشيخ إمكان وقوع كل واحد بالوضوء الفاسد فلا يحصل يقين بالبراءة بدون إعادة الجميع و وجوب الجزم و التعيين فى التيه و التردد ينافيه، و قولهم عليهم السلام: من فاتته صلاة يقضها كما فاتته، و الفائتة كانت بتيه معينه لا مردده فيجب كون القضاء كذلك و اختلاف الظهرين و العشاء فى الجهر و الإخفات فلا يكفى الواحدة عنها.

و اجيب عن الأول بأن اللازم منه تحصيل اليقين بإتيان ما تركه على جميع الاحتمالات و هو يحصل بالثلاث فلا يفيد وجوب الخمس، و عن الثانى بمنع اعتبار الجزم فى التيه و لو سلم فإنما هو فيما يمكن، و هذا غير ممكن.

قيل: يمكن بفعل الخمس.

قلنا: يرفع التعيين باعتبار الوجه.



قيل: يمكن وجوب الجمع تحصيلًا و إن كان الفأئت واحداً إذ لا بُعد في إيجاب فريضةً ثانياً للشك في حصولها و إن وقعت في الواقع أوّلاً كما في الشك في أداء الظهر مثلاً.

قلنا: وجوب الشيء ثانياً بالأصالة موقوف على الدليل و لم يوجد هنا و بالتبع فرع توقّف الواجب عليه، و هنا بعد الإتيان بالثلاث لا يبقى تكليف تعيين يتوقّف البراءة منه على الزائد.

و الحاصل أنّ وجوب التكرير ينفيه الأصل ما لم يثبت أصالة أو تبعاً.

و بما ذكر يظهر أنّ هذا الالتزام مشترك؛ لأنّ من يعيد الخمس يجزم بعدم وجوب الزائد، فكيف يجزم بوجوبه؟ فالإتيان به و إن حصل الجزم باعتبار الصلاة لكنّه يرفع الجزم باعتبار الوجوب، فانتفاء أحد الجزمين ممّا لا بدّ منه و الترجيح موقوف على المرجح و هو مع المشهور كما ظهر،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨٣

و عن الثالث بالنقض بالوجوب إذ نيّة الفأئتة كما كانت معيّنة باعتبار الصلاة كانت معيّنة باعتبار الوجوب، فالجزم بالتعيين لو وجب في القضاء بالاعتبار الأوّل لوجب بالاعتبار الثاني أيضاً، و دفعه بإمكان حصوله بفعل الجميع قد ظهر ضعفه و الحلّ ظاهر ممّا مرّ، و عن الرابع بتصريحهم بالتخيير بين الأمرين مع التردّد للضرورة ثمّ الإطلاق و بين الثالث؛ إمّا بتبيّه ما في الذمّة أو و طبقه الوقت أو تصريح التردّد بأن يصرّح قصد افعال هذا أو ذاك و التردّد المطلق يتناول الثالث لكون المنويّ في الأوّلين أيضاً مردّداً عنده بين الثالث و إن لم يكن فيها تصريح بالتريد و صحّة الأوّلين كأنّه ممّا لا ريب فيه لصدق الامتثال و ظهور كفايتهما في الأداء، ففي القضاء أولى و الإيراد بكون المقام من باب القطع بالتكليف و الشكّ في عنوان ما يحصل به الامتثال يعلم رفعه ممّا مرّ.

و التحقّق أنّ تعيين أصل الفريضة في القضاء غير لازم إذ هو الإتيان بالبدل و المثل دون الأصل و العين، و عنوان الأصل على البدل غير صادق فتعيين عنوانها من الظهر أو العصر في قضائها غير واجب، و على هذا ما دلّ على مراعاة المماثلة بين الفأئت و قضائه مخصوص بغير العنوان و وصف الأدائيّة، فإذا أتى بواحدة بأيّ نحو كان من الثالث حصل الامتثال، هذا حكم المتمّم، و أمّا المقصّر فعلى المختار يفيد اثنين ثنائيّة مردّدة بين الأربع و مغرباً و الحلّي هنا وافق الشيخ في إيجاب الخمس لأصالة وجوب التعيين و اختصاص النصّ بصورة التمام و جوابه ظاهر، و أمّا المخير كالمصلّي في الأماكن الأربعة و قاصد الأربع غير مرید للرجوع ليومه على قول.

فإن قلنا بثبوت التخيير في القضاء كالأداء كان الحكم تابعاً لاختياره و إن احتملنا القصر في القضاء فالحكم ظاهر.

لو علم فساد أحد الموضوعين أو الخمس بالحدث قبل الصلاة بأن تذكّر تخلّل حدث بين طهارة و صلاة و اشتبه فكما علم بالخلل مع الحدث بعدها لعدم الفرق حينئذ بين الفسادين كما لا يخفى وجهه.

تذكّر الخلل بدون الحدث في تنتين يوجب إعادة التنتين و في الثالث الثلاث و في الأربع الأربع و في الخمس الخمس مع مراعاة الترتيب.

لو علم فساد طهارتين من نوم بالحدث قبل الصلاة أو بالخلل مع الحدث بعدها فالتّم يعيد أربعاً و المقصّر ثلاثاً و المشتبه خمساً مراعين الترتيب، فالأوّل يصلّي صباحاً و رباعيّة مردّدة بين الظهرين و مغرباً ثمّ رباعيّة مردّدة بين العصر و القضاء، و بذلك يحصل الترتيب لانطباقه على الاحتمالات الممكنة و هي عشرة و لو ردّد في الرباعيّة الاولى بين الرباعيّات الثلاث لم يقدر احتمال كون الفأئت العشاء مع الصبح و لكن يجوز إسقاط العشاء اكتفاءً بالتريد الثاني في الرباعيّة الثانية.

و قصد الطهر في الثانية لغو لأنّها إن كانت في الذمّة صلّاها فلا فائدة في قصدها و الظاهر أنّه غير مبطل

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨٤

للأصل و إتيانه بالواجب فيه هو الزيادة و الكلّ مبطل لأنّه ضمّ ما يعلم انتفاءه من البين فيكون كالتريد بين النافلة و الفريضة بل أبلغ؛ لأنّ الطهر في حكم صلاة غير مشروعة للنهي النبويّ صلى الله عليه و آله: لا يصلّي صلاة واحدة في اليوم مرّتين.

و دفعه ظاهر و الثانى يصلّى ثنائيه مردده بين الصبح و الظهرين و مغرباً ثم ثنائيه مردده بين؟؟ يصلّى ثنائيه مردده بين؟؟ و رابعيه مردده بين الظهرين و مغرباً و ثنائيه مردده بين ما عدا الصبح و رابعيه مردده بين العصر و العشاء.

هذا، و على ما ذهب إليه الشيخ من وجوب التعيين يجب هنا الخمس و نسب إليه فى الذكرى وجوب العشر و يدفعه القطع بحصول التعيين فى القائنين بالخمس فلا وجه لإيجابه لكل منهما.

### تنبيه: وجوب تعيين الرباعيات على التعيين كعدمه على عدمه ممّا لا ريب فيه

و فى جوازه على الثانى وجهان من كون العدول منه لا الترديد رخصه و تحقيقاً لا لمصادفة التيه ما فى الذمه، فالأصل أولى بالكفايه و من إمكان الأداء بفعل واحد فيجزم بالزيادة بلا دلالة على أنه تعيين ما لا يعلمه و لا يظنه فيكون باطلاً و تجوزيه فى الصبح و المغرب لتوقف الواجب عليه و كان الأول أرجح للأصل و قوه تعليله و ضعف تعليل الثانى، ثم على جواز التعيين قيل بانحصار الجواز فى الانفراد دون الجمع بينه و بين الترديد بأن يعين فريضه و تردّد فى الثانية لعدم ورود الرخصه به و الظاهر جوازه وفقاً للقواعد إذ لو جازا منفردين لجازا مجتمعين لعدم صلاحية الانفراد للعيه و الاجتماع للمانعيه و حينئذ يجب الإتيان بثالثه إذ لا يعلم البراءه بدونه لاحتمال كون الفئات رباعيتين أو ثنائيتين غير ما عينه و يتخير فى الثالثه بين الإطلاق و التعيين.

و قيل: يتعين التعيين و المقيم يتخير فى التعيين بين الرباعيات و المسافر بينها و بين الصبح، فالمقيم لو عيّن؟؟ بعد الصبح فإن اختار الإطلاق يردّد رباعيه بين العصر و العشاء مرّتين قبل المغرب و بعده رعايه للترتيب و لا يقدح اشتماله على الزيادة و لا يجوز تواليهما لاختلاف الترتيب بين المغرب و العشاء و إن اختار التعيين ترددها ثنائياً مره و تعينها اخرى، و بذلك يحصل الترتيب من دون افتقار إلى الترديد و على تعين التعيين يتعين ذلك و إن عيّن العصر يطلق رباعيه بين الظهر و العشاء مرّتين إحداهما بعد الصبح و قبل العصر و الاخرى بعد المغرب أو ترددها مره و تعينها اخرى، كذلك و لا يجوز تواليهما بعد العصر و لا بعد المغرب لفوات الترتيب بين الظهرين و بين العشاءين و إن عيّن العشاء ردّ ثنائياً مرّتين متوالين بين الصبح و المغرب أو ردّ مره و عيّن اخرى.

و فى الذكرى أنه يردّد ثنائياً مرّتين فى الصور الثلاث و لم يذكر احتمال التعيين فى الثانية و تبعه الكركى فإن قصدا تعين ذلك فليس بجيد إذ تعين التعيين فى الثانية ممّا قيل و أمّا

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨٥

تعين الإطلاق فيها فلا يساعده فتوى و لا دليل، و المسافر إن عيّن بالصبح و ردّ ثنائيه بين الظهر و العصر قبل المغرب و بين العصر و العشاء بعدها و لا يجوز توالى الترديد قبل المغرب لفوات ترتيب العشاءين و لا بعدها لفوات الترتيب بينهما و بين إحدى الظهرين و إن عيّن الظهر رددها بين الصبح و العصر قبل الظهر لا بعدها لفوات الترتيب بينهما و بين الصبح و العصر و العشاء بعد المغرب لا قبلهما لفوات الترتيب بينهما و بين العشاء و إن عيّن العصر رددها قبلها بين الصبح و الظهر و بين الظهر و العشاء بعد المغرب و إن عيّن العشاء بعد المغرب رددها بين الصبح و الظهر و بين الظهر و العصر قبل المغرب تحصيلاً للترتيب بينها و بين واحده من الثلاث قبلها و يجوز فى الصور الأربع أن تعين فى المره الثانية كما تقدّم فى المقيم، و على تعين بالتعيين فى الفريضه الثالثه فيتعين ذلك.

إنما نسبنا جواز الجمع إلى القواعد لقوله: و الأقرب جواز إطلاق التيه فيهما؛ أى فى الرباعيتين و الثنائيتين و التعيين فى ثنائيه و يتخير بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء فيطلق بين الباقيين مراعيّاً للترتيب و له الإطلاق الثنائى فيكتفى بالمرّتين فإنّ الظاهر كون التعيين مفعولاً معه فيفيد جواز الجمع بين الأمرين معاً لا معطوفاً على الإطلاق ليفيد جواز كلّ منهما وحده و يكون ردّاً على الشيخ و تابعيه كما فهمه ولد المصنّف عميد الدّين إذ ذلك لا يستقيم لوجوه أو ردّها الكركى فى شرحه ثم أول كلامه و إن عمّ المقيم و المسافر إلّا أنّه لمّا رأى عدم انطباق عبارة واحده على حكمهما اقتصر على بيان حكم المقيم و أحال حكم المسافر على المقايسه و الأمر فيه هين. لو علم فسادهن ثلاث طهارات من يوم بالحدث أو الخلل مع الحدث بعد الصلاة وجب الخمس فى التمام لاحتمال فساد الرباعيات و

أربع في القصر تردّد فيما عدا المغرب و لو فسدت أربع تساوي في إعادة الخمس.

لو علم فساد طهارتين من نومين فاما يعلم وقوعهما في يومين أو يوم مشتبه أو جهل، فعلى الأول إما أن يكون متمماً أو مقصراً بينهما حتماً أو متمماً في أحدهما مقصراً في الآخر كذلك أو متمماً في أحدهما حتماً مخيراً في الآخر و اختار القصر أو التمام أو مقصراً في أحدهما حتماً مخيراً في الآخر و اختار أحدهما أو مخيراً فيهما و اختار أحدهما أو التبعض فالصور عشرة؛ ففي الأول يعيد لكل يوم ثلاثاً صباحاً رباعيةً مردّدة ثلاثياً و مغرباً مراعيّاً للترتيب بين اليومين لا في كلّ منهما فيكفي تقديم وظيفة أحدهما على وظيفة الآخر، و في الثانية يعيد صلاتين مغرباً و ثنائيةً مردّدة رباعيةً مراعيّاً للترتيب بينهما لا يشكل منهما كما ذكر و في الثالثة يعيد ثلاثاً و اثنتين مرتباً بينهما إن علم السابق و إلاّ فيصلى ثنائيةً مردّدة رباعيةً ثمّ رباعيةً مردّدة ثلاثياً ثمّ مغرباً ثمّ ثنائيةً مردّدة و باعتبار مغربهما؟؟؟

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨٦

و الرابعة و الثامنة كالأولى و السادسة و التاسعة كالثانية و البواقي كالثالثة، و على الثاني أيضاً بيان الصور العشر؛ ففي الأولى يعيد أربعاً صحيحاً و رباعيتين بينهما مغرب و في الثانية ثنائيتين بينهما مغرب و في الثالثة خمساً ثنائيةً مردّدة بين الصبح و الظهرين و رباعيةً مردّدة بين الظهرين و مغرباً و رباعيةً مردّدة بين العصر و العشاء و ثنائيةً مردّدة بين ما عدا الصبح و يجوز تقديم كلّ من الثنائية و الرباعية الأخيرتين على الأخرى بخلاف الأوليين فإنّ تقديم الثنائية على الرباعية واجب لمكان الصبح و لا يصحّ الترديد الرباعي في الثنائية الأولى لعدم صحّة العشاء هنا إذ لو كانت فائتة لفاتت أخرى قبلها فيمتنع صحّتها حينئذٍ.

قيل: يمكن سقوط الترتيب هنا لعدم العلم به.

قلنا: يمكن تحصيله فيجب مراعاته قبل كلّ ترتيب منسى كذلك فيلزم وجوبه مطلقاً.

قلنا: قد قيل به كما يأتي و لو منعناه هناك فلاستلزامه زيادة التكليف المنفى بالأصل بخلاف هذه الصور إذ التكليف بالعدد المخصوص لا يتغيّر رتباً أو لا.

قيل: إذا اعتبر الترتيب فليهد الخمس مطلقاً و إلاّ بطل الجميع لإمكان كون الفاتت الصبح فيكون قد صلى ما بعدها مع اشتغال ذمته بها فيبطل الصبح لفواتها و غيرها لرتبه عليها.

قلنا: لا يتم فساد المرتب بفساد المرتب عليه لامتناع تكليف الغافل فإنّ كالمجمعين على صحّة صلاة من فاته صلاة قبلها و لم يعلمها و قد صرح به الأصحاب في مواضع العدول، هذا و حكم الصور الباقية على قياس ما سبق، فإن قيل: أي فائدة في فرض اشتباه اليوم مع عدم الفرق بين صلوات كلّ من النومين و تقدّم بيان حكم اليوم؟ قلنا: تظهر الفائدة إذا كان متمماً في أحدهما و مقصراً في الآخر حتماً فيزيد ثنائيةً كما مرّ أو كان مميّزاً فيهما أو في أحدهما يختلف الحكم حينئذٍ كما سبق و في وجوب تقديم فائتة اليوم على حاضرتة على القول به و ذلك إذا حصل الاشتباه المذكور في وقت الفساد من اليوم الثاني كما يأتي بيانه، و على الثالث لما كان كلّ من الجمع و التفريق محتملاً وجب عليه حكم التفريق مع مراعاة الترتيب لتوقف يقين البراءة على الإتيان بالأكثر فإن كان مقيماً لزمه ستّ بأن يقدم صباحاً ثمّ رباعيةً مردّدة ثلاثياً ثمّ مغرباً ثمّ رباعيةً كذلك ثمّ صباحاً ثمّ مغرباً، و ضابط الترتيب بعد تقديم الصبح توسط المغرب بين الرباعيتين ثمّ الإتيان بصبح و مغرب و إن كان مقصراً لزمه أربع بتوسط مغرب بين الثنائيتين ثمّ الإتيان بمغرب آخر و إن كان متمماً في أحدهما مقصراً في الآخر فإن علم سبق التمام لزمه ستّ ثنائيةً مردّدة ثلاثياً و رباعيةً مردّدة ثلاثياً و مغرب و رباعيةً مردّدة بين العصر و العشاء و ثنائيةً مردّدة رباعيةً و لا- ترتيب بينهما و مغرب أين اتفق فإن اتفقت بعد الرباعية الثنائية صحّ الاكتفاء بالترديد الثنائي من الرباعية الأولى و إن علم سبق القصر فيما يلزمه من الستّ ثنائيةً مردّدة رباعيةً و رباعيةً مردّدة بين الظهرين و مغرب و رباعيةً مردّدة ثلاثياً و ثنائيةً

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨٧

لا- قبل؟؟ و الظاهر تنافيهما و مناسبة كلّ منهما لعدم الآخر، و لذا قيل: لو لا الاختلاف بين المروي عنه كان الظاهر اتّحاد الخبرين ثمّ

الثلاثة الأخيرة و لا يعارض الحسنتين إذ الأمر بغسل ما حول الجرح و الكسر لا ينافى وجوب المسح على الجبيرة.

قيل: المعارضة بينهما و بين صحبته الحلبي صريحة لقوله عليه السلام فيها: و يدع ما سوى ذلك و بينهما و بين الآخرين ظاهرة إذ الاقتصار فيهما على غسل ما حول الجرح و الجبيرة من دون التعرض لمسحهما يقتد عدم وجوبه و إلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة و حينئذ ينبغي حمل الحسنتين على الندب.

قلنا: المراد بقوله: و يدع ما سوى ذلك، ترك التعرض لغسله فلا ينافيه وجوب المسح و لمعرفة عندهم لا يلزم تأخير البيان على أنه ثابت بالإجماع المحقق و المحكى من الفاضلين فارتكاب ما ذكرناه من الحمل لازم و الحمل على الاستحباب غير جائز.

قيل: ظاهر الصدوق و الكليني ثبوت التخيير بين غسل ما حولها مع المسح و غسله فقط لإيرادهما أخبارهما من دون رد لأحدهما. قلنا: الإيراد لا- يوجب الفتوى و الاعتقاد للقطع بإيرادهما ما ينافى الضرورة أو الإجماع كظواهر الخبر و التشبيه و أوامر الأدعية و التعقيب، فما ذكره الصدوق فى أول الفقيه من أن جميع ما فيه يقربه و يحكم بصحته؛ إنا بدلالة فيه أو مراد أنه يفتى بما فهمه منه و حمله عليه لا بظاهرة أو يفتى و يحكم بكونه من الاصول المعتمدة، هذا مع أنه صريح أولاً بوجوب المسح عليها ثم قال: و قد روى فى الجبائر عن الصادق عليه السلام أنه قال: يُغسل ما حولها، و هذا كما ترى ظاهر فى توقفه فيما روى و كون فتواه على الأول، على أن ثبوت التخيير هنا يوجب عدمه إذ الغسل تمام أحد الفردين و جزء الآخر فيحصل الامتثال و لا يبقى شىء آخر يتحقق الجبيرة فيه و بين المسح فلا- معنى لا تصافه بالوجوب تخييراً بل ينبغي أن يكون مباحاً أو مندوباً، و أمّا على وجوبهما عيناً فكل منهما جزء الواجب و لا يحصل الامتثال بأحدهما.

قيل: المراد وجوبهما إن قصدا و وجوب الغسل إن لم يقصد المسح.

قلنا: مع فساده لا يدفع المحذور.

قيل: التخيير بين فعل المسح و تركه.

قلنا: لا- معنى له إذ التخيير إنما هو بين فعلين أو أكثر لا- بين فعل و عدمه و إرجاعه إلى التخيير بين قصدين لا يخفى ما فيه، و على الثانى يتعين إلصاق الماسح على البشرة و لا يكفى إيصال الماء بدونه فإن لم يمكن مسح عليها للإجماع و إطلاق الحسنتين.

وجوب غسل البشرة أو مسحها مشروط بطهرها أو تطهيرها إن أمكن و إلا مسح على الجبيرة بأحد الشرطين و بدونه يضع عليها طاهراً و يمسحها لو أمكن و إلا يكتفى بغسل ما حولها طاهراً لو أمكن لصحبه الحلبي إذ يخرج منها ما أخرجه الدليل فيبقى الباقي، و أخبار التيمم محمول على صورة تعدد الغسل و ظاهر الأكثر وجوب التيمم حينئذ و هو محتمل نظراً إلى حمل الصحبته على صورة إمكان المسح على الجبيرة أو ما وضع

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨٨

عليها و لو تعدد غسل ما حولها أيضاً ينتقل إلى التيمم وفاقاً و فى كفاية واحد لإزالة الحدث و الخبث من البشرة أو الجبيرة و عدمه وجهان و إطلاق جواز التداخل يفيد الأول و ظاهر الآية و الأخبار تثبت الثانى و يأتى تحقيقه.

ما تقدم حكم الجبيرة، و أمّا الجرح و الكسر المجردين فالظاهر إلحاقه بها وفاقاً لظاهر الأكثر لا كفاية غسل ما حوله كبعضهم و لا التخيير بينه و بين التيمم كما قيل فلو أمكن غسله و لو بالماء المسخن مع إمكانه وجب و إلا غسل ما حوله و مسح لو أمكن و إلا يضع عليه طاهراً و يمسح لو أمكن و إلا يكتفى بغسل ما حوله على الأظهر لو أمكن لصحبه ابن سنان و حسنه الحلبي خرج عنهما ما خرج بالدليل فيبقى الباقي، و أخبار التيمم كما يأتى محمولة على صورة تعدد الغسل ظاهر الأكثر وجوب التيمم حينئذ بناءً على حمل الحسنه و الصحبته على صورة إمكان المسح على نفس الجرح و الكسر أو ظاهر وضع عليهما ثم لو تعدد غسل ما حوله انتقل إلى التيمم.

لنا بعد نقل الإجماع من المدارك و غيره توقف اليقين بالبراءة عليه و عموم موجبات الغسل لو أمكن مع تعين أقرب المجازات إلى

الحقيقة عند تعذرها و أقرية المختار إلى غسل الكل من غيره ظاهر و يعضده قول علي عليه السلام: الميسور لا يسقط بالمعسور و ما لا يدرك كله لا يترك كله، و قوله صلى الله عليه و آله: إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم.

و قول الرضا عليه السلام: إن كان بك في المواضع التي يجب عليها الوضوء قرحة أو دماميل و لم يؤذك فحلها و اغسلها و إن أضرك حلها فامسح يدك على الجائر و القروح و لا تحلها و لا تعبت بجراحتك.

و قد يروى في الجائر عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: تغسل ما حولها؛ و ضعفه منجبر بالعمل و انسحاب الحكم منه إلى الكسر لعدم القول بالفصل، و يؤيده أيضاً ظاهر صدر حسنة الحلبي.

و على هذا فما دل على مجرد غسل ما حول الجرح من دون التعرض بمسحه كحسنة الحلبي و صحيحة ابن سنان اكتفاء بأحد الفردين لظهور حكم الآخر عندهم و يؤيده الاقتصار في صحيحة الجلي و مرسله الصدوق على غسل ما حول الجبيرة مع تحقق الإجماع على وجوب مسحها أو محمول على حال تعذر السح و الوضع فإن اللازم حينئذ على الظاهر كفاية غسل ما حوله بمقتضى الخبرين و إن احتمل وجوب التيمم حينئذ و ممّا يبطل القول الأخير أن التيمم طهارة اضطرارية لا يجوز إلّا مع العجز عن الاختيارية بالكيفية فلو أمكنت و لو ينقصان في جزئها لا يصح التيمم، و لذا من قطع بعض عضوه يغسل الباقي و من لا يتمكن من المسح بالبقية أو من مسح الرجلين للبرد أو التقيّة يمسح بالجديد أو الخفين فموجبات التيمم مع الجرح مطلقاً كما يأتي محمولة على حال تعذر الغسل و المسح، و بذلك يظهر أنه لا يدافع في كلام الأصحاب حيث صرحوا هنا بإلحاق الجرح و الكسير بالجبيرة و في مبحث التيمم جعلوا من أسبابه الجرح و القرحة و الشين إذ مرادهم هنا حال

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٨٩

إمكان العقل و المسح، و في التيمم حال تعذرها كما صرح به الفاضل للمخالف الأول بعد الأصل ما تقدّم من حسنة الحلبي و صحيحة ابن سنان و قد عرفنا الجواب، و للثاني الجمع بين الأخبار السالفة و الواردة بأن الجنب المجروح أو الكسير ينتقل إلى التيمم من دون تقييد كصحيحة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام في جنب به القرحة و الجراحة قال: لا بأس بأن لا يغتسل يتيمم.

و مثلها صحيحة الاخريان من دون فرق إلّا في إسقاط لفظ الجراحة في أحدهما و صحيحين ابن سرحان و البنزطي عن الصادق و الرضا عليهما السلام في الرجل تصيبه الجنابة و به قروح أو جروح أو يخاف على نفسه البرد؟ قال: لا يغتسل و يتيمم. و موثقة ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يكون به القروح في جسده فتصيبه الجنابة؟ قال: يتيمم.

و قول الصادق عليه السلام في مرسله ابن أبي عمير: يؤمّ المجرد و الكسير إذا أصابتهما الجنابة.

و قوله في مرسله الكليني و الصدوق: إن المبطن و الكسير يؤمّان و لا يغتسلان.

و قوله عليه السلام في حسنة ابن مسكين بعد ما قيل له: إن فلاناً أصابته جنابة و هو مجرد فغسلوه فمات: قتلوه ألا سألوا ألا يمّموه إن شفاء العي السؤال.

قال: و روى ذلك في الكسير و المبطن ييمّم و لا يغتسل.

و قوله في مرفوعة علي بن أحمد في مجرد أصابته جنابة: إن كان أجنب هو فليغتسل و إن كان احتلم فليتيمم.

و قوله في خبر الجعفرى: إن النبي صلى الله عليه و آله قيل له: إن رجلاً أصابته جنابة على جرح كان به و أمر بالغسل فاغتسل فكّر فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: قتلوه قتلهم الله إنما كان دواء الغي السؤال.

و هذه الأخبار كما ترى مصرحة بوجوب التيمم على الجنب المجروح و المقروح إذ الكسر مطلقاً و ظاهر الجماعة عدم الفرق بينه و بين المحدث بالأصغر في الحكم، و قد حكى الفاضل و فاقهم عليه فلا يمكن تخصيص هذه بالجنب و السابقة بالمحدث بالأصغر، على أن صحيحة الجلي جمعتها في الحكم فلا يتأتى فيها التخصيص، و حينئذ يقع التعارض بينها و بين السابقة، إلّا أن الجبيرة يخرج عنها لانعقاد الإجماع على وجوب الغسل و المسح فيها فيبقى التعارض بينها و بين أخبار الجرح المجرد كحسنة الحلبي و صحيحة ابن سنان



و طريق الجمع حينئذٍ إمّا حمل أخبار التيمّم على صورة التضرّر بالغسل أو القول بالتخيير بينهما أو يخصّص حسنة كليب بما عدا الجنابة و ما في حكمها حتّى يتعيّن الغسل في الوضوء و يقع التعارض في الغسل بين صحيحة الجلي و أخبار التيمّم فيرتكب فيه أحد الحملين أو يقيد الحسنه و الصحيحة بحال الجبيرة و يخصّص أخبار التيمّم بالجرح المجرد في الطهارتين، و قد عرفت أنّ الأوّل أقرب المحامل و أوفق بالقواعد و البواقي ضعيفة إذ التفرقة بين الطهارتين خلاف الإجماع و التخيير أوجه من التيمّم مع عدم الدليل عليه لم يقل به أحد من مشاهير الأصحاب.

و قيل التخيير مقتضى الاصول إذ عموم الأمر بالوضوء هنا ساقط لتعدّر بعض أفعاله له و بالتيمّم كذلك لاشتراطه بعدم وجدان لوازم الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٩٠

الماء و قد وجد، و الأخبار الخاصّة متعارضة مع فقد الترجيح لعدم دليل على شيء من المحامل المذكورة فاللزام في غير محلّ الإجماع و هو الجبيرة على قواعد الاجتهاد و على اصول الاخبارية التوقّف و الاحتياط، و الثاني عندنا باطل فيتعيّن الأوّل و جوابه ظاهر ممّا مرّ.

و قد ظهر ممّا ذكر أنّ صور المسألة كثيرة و وجه ضبطها أنّ ما في العضو إمّا جبيرة أو جرح مجرّد و ما في حكمه و الأولى إمّا يمكن نزاعها أو لا، و على التقديرين إمّا في محلّ الغسل أو موضع المسح، و على التقادير إمّا يكون ما تحتها ظاهراً أو لا، و على التقديرات إمّا يكون ظاهراً ظاهراً أو لا، و على التقادير إمّا يمكن إيصال الماء تحتها بتكرار الوضع أو لا، و عدم الإمكان إمّا للتضرّر أو عدم وصوله إليه عادة فهذه أربع صور، و الثاني إمّا يكون ظاهرة ظاهراً أو لا، و على التقديرين إمّا يمكن غسله أو لا، و على الأخير إمّا يمكن مسحه أو لا، و على الأخير إمّا يمكن وضع طاهر عليه أو لا، و هذه ستّ صور و قد ظهر حكم الجميع ممّا مرّ.

قد يقدم أنّ المسح في مواضعه إمّا مجرّد إمرار اليد من دون جريان أو ما كان بالإمرار و إن كان معه جريان يسير بناءً على كونه أعمّ من الغسل بوجه، و على أيّ تقدير لا ريب في أنّ المعتبر في محلّ المسح هنا هو المعهود هناك، و أمّا المعتبر في محلّ الغسل فالظاهر أنّه المعنى الأعمّ لو لم يضرّ و إن لم يجوز هناك إذ المأمور به أوّلاً هو الغسل و مع تعدّره تعيّن تقرب المجازات إلى حقيقته، و لا ريب في أقربيّة الأعمّ إليها من الأخصّ على أنّ الإمرار يمنع الجريان اليسير إن كان غسلًا فمع إمكانه لا يجوز المسح و إن كان مسحاً فأى مانع من جوازه ثمّ ربّما كانت الجبيرة في وسط العضو فلو اعتبر المعنى الأخصّ لوجب التخفيف بين غسلي الفوق و التحت و أخذ الجديد للأخير و القطع حاصل بعدم وجوب ذلك، و على هذا فالتعبير في الأخبار عن المسح، و أمّا مبنى على اعتبار الأعمّ اللغوي أو على أنّ الجبائر لمّا كانت غالباً مختلفة السطوح مشتملة على الفرج و الثقب و يُعسر غالباً إيصال الرطوبة إليها و كان إمرار اليد مرّة على ظاهرها كافياً فغيّر بالمسح بمعناه اللغوي حذراً عن فهم وجوب المبالغة و تحليل الخلل لو غير بالغسل، و على هذا لا يبعد أن يكون المراد من قوله في صحيحة الجلي: ما و صل إليه الغسل ما يعمّ البشرة و ظاهر الجبيرة حتّى يكون المراد أنّه يغسل ما لا يمكن بينهما و لا يغسل ما يمكن ممّا تحتها فلا ينزعها و لا يعبث بالجراحة لأجل غسل ما تحتها إذ يكفي غسل ما حولها الموجب لمسحها بأقلّ الجريان، و حينئذٍ يرتفع التعارض بين هذه الصحيحة و الأخبار الموجبة لمسحها، و بما ذكر يظهر قوّة ما احتمله الفاضل من وجوب إجراء الماء عليها مع إمكانه و ضعف ما صرح به الشهيد من عدمه و تعليقه بورود الأمر بالمسح دون مدفوع بما مرّ.

أمّا الجبيرة إن كانت في محلّ المسح لم يجب استيعابه به وفاقاً لعدم وجوبه في مبدله و إن كانت في موضع

لوازم الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٩١

الغسل فالحقّ وجوبه وفاقاً للفاضلين و خلافاً لظاهر المبسوط و الذكرى.

لنا ظهور الحسنتين فيه و ثبوته في المبدل فيثبت في البديل المخالف القياس على مسح الخفّين و ردّ بوجود الفارق، و على هذا يظهر أنّ ما تحتها على الأوّل إن اختلف في إمكان المسح و عدمه كفى مسح ما يمكن و لا يجب فيما لا يمكن مسح الجبيرة، و على الثاني إن اختلف في إمكان الغسل و عدمه وجب الأمران.



للصوق و الطلاء كالجيرة وفقاً للجل بل الكل و يدلّ عليه خبر عبد الأعلى و قد يقدّم في تجديد مسح الرجلين و ما ورد في حسنة الوشاء عن أبي الحسن من جواز المسح على طلي الدواء و هو محمولٌ على دواء لا يمكن إزالته، و قد استدلّ عليه بما جوّز المسح على الحنّاء كصحيحتي ابن يزيد و ابن مسلم بحمله على الجزم مع تعدّر إزالته، و قد تقدّم أنّ الأولى حملة على اللّون، و أمّا نهى الصادق عليه السلام في موثقه الساباطي عن وضع العلك على موضع انقطاع الظفر و قوله: لا يجعل عليه إلّا ما يقدّر على أخذه عنه عند الوضوء و لا يجعل عليه ما لا يصل إليه الماء، فمحمولٌ على عدم ضرورة الوضع.

فإن قيل: لو لم يفتقر إليه و وضع ثم لم يمكن رفعه للضرر كيف يصنع؟ قلت: الظاهر حينئذٍ وجوب المسح لإطلاق الأخبار و حملها على حال الافتقار تقييد بلا دليل و دلالة العرف و التبادر عليه ممنوع مع أنّه لو لم يجب إمّا يكتفى بغسل ما حوله أو يتيمّم أو يسقط التكليف رأساً، و الكلّ باطل كما لا يخفى وجهه.

الحقّ وجوب التيمّم في العضو المريض إذا تضرّر بالغسل كما صرّح به المحقّق و غيره بعموم قوله: إن كنتم مرضى إلى قوله: فتيمّموا، و خروجه عن أخبار الجيرة فلا يجري فيه حكمها، و الاحتياط بالجمع بينه و بين غسل ما حوله لا وجه له. لو عمّت الجيرة كلّ عضواً و الأعضاء مسح على الجميع و سقط الغسل، و لو تضرّر تيمّم كما صرّح به المحقّق و الشهيد و يدلّ عليه إطلاق حسنتي الوشاء و كليب.

حكمها لا ينسحب إلى خائف البرد بأن يضع حائلاً و يمسحه بل يتيمّم لفقد النّصّ و ندور العذر و سرعة زواله. لو زادت عن محلّه الجرح فالزائد إن أمكن غسل ما تحته و جب كالجرح و إلّا مسح عليه لعدم الاستفصال في الحسنيتين و الغالب توقّفها على زيادة لا- يمكن غسل ما تحته، و ربّما احتاج إلى استيعاب عضو صحيح فحكمه حينئذٍ حكم الكسير و ربما لم يمكن إيصال الماء إلى ما قاربها من الظاهر فهو بحكمها حينئذٍ.

لو وضع في غير محلّ الحاجة و جب نزعها فإن تعدّر مسح عليه كما مرّ، و الظاهر عدم وجوب إعادة الصلاة حينئذٍ لصدق الامتثال. و في التذكرة رجّح الوجوب للتفريط و لا خلاف عندنا في عدم إعادة ما صلّاه بالجائر في غير هذه الصورة. التاسع: لو كانت الجيرة في مواضع التيمّم مسح عليها بالتراب لا بالماء إذ البديل لا يجامع المبدّل و على هذا لو وجب التيمّم سقط الغسل و المسح بالماء و بالعكس و ما روى العامة عن جابر أنّ النبي صلى الله عليه و آله قال في مشجوج اغتسل من لوازم الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٩٢

اختلافه فمات: إنّما كان يكفيه أن يتيمّم و يعصّب على رأسه خرقة ثم يمسح عليها و يغسل سائر جسده. لم يثبت عندنا و لو سلّم فالواو بمعنى أو لتقييد لزوم أحد الأمرين مخيراً أو مرتباً على عكس المذكور. إذا كان الجرح و ما في حكمه في غير موضع الطهارة و لكن تضرّر بغسل مواضعها لم يجز المسح و تعيّن التيمّم لعموم أخباره و عدم شمول أخبار الجيرة و ما في حكمها لذلك.

زوال العذر في وضوء الجيرة لا يوجب إعادة ما خرج و فيه من الصلوات قبله وفاقاً، و كذا ما لم يخرج وقته إن كان يظنّ عند الوضوء ضيق الوقت أو عدم زوال العذر فيه، ثم ظهر خلافه و إلّا فليل بوجوب إعادة لبطان الوضوء حينئذٍ، و الظاهر عدمه كما يأتي، و الحقّ عدم إعادة الوضوء أيضاً وفاقاً للشهيد و الكركي و خلافاً للشيخ و المحقّق.

لنا الأصل و الاستصحاب و صدق الامتثال المخرج عن العهدة و عدم وروده في الأخبار مع عموم البلوى، للشيخ الحمل على التيمّم و هو قياس باطل و تعلّق الغرض بغسل البشرة و لم يغسل و هو ممنوع مع العذر و كونها طهارة عن ضرورة فيقدر بقدرها و جوابه باطل، و قد تقدّم ذلك بوجه أبسط في وضوء التقيّة و غيرها من الأعذار و الحكم في الكلّ واحد، ثم على قول الشيخ لو ظنّ البرء فكشف و ظهر عدمه أمكن وجوب إعادة لتحقّق موجب الغسل عنده و الحقّ عدمه لظهور بطلان ظنّه.

السلس يتوضأ لكلّ صلاة و لا يلتفت إلى التقاطر في الأثناء وفاقاً للمعظم و المبسوط اكتفى بواحد للكثير فلا يجعل البول أو المتقاطر

منه دون المتواتر حدثاً في حقه، و المنتهى ففي الخمس اكتفى بثلاثة للخمس و في غيرها كالمعظم.

لنا على الجزء الثاني بعد الإجماع نفى العسر و الحرج و على الأول عموم إيجاب الحديث للوضوء خرج المتقاطر في الأثناء للضرورة فبقى الباقي و عموم وجوبه على كل مريد للصلاة خرج المتطهر بالإجماع فبقى الباقي و منع العمومين يعلم دفعه مما مرّ، و مضمره سماعه فيمن أخذه تقطير من فرجه إما دم أو غيره فليضع خريطه و ليتوضأ و ليصل و إنما ذلك بلاء ابتلى به فلا يعيدن إلا من الحدث الذي يتوضأ منه أوجبت إعادة الوضوء أو الصلاة من الحدث الذي يتوضأ منه، و هو يعمّ مطلق البول خرج المتقاطر في الأثناء بالدليل فبقى المتقاطر في غيره و الخارج بالنحو المعهود.

فحاصل ما يفيد العفو عن مصاحبة النجاسة حال الصلاة و عدم إعادتها لذلك للضرورة و وجوب الإعادة من حدث البول و غيره إلا ما أخرجه الضرورة أو عدم إعادة الوضوء لهذه الصلاة أي بما يخرج في أثنائها و وجوبها لغيرها أي بما يخرج بعدها. للشيوخ هذه المضمره بحمل الحدث الذي يتوضأ منه على غير البول إذ تفهيمه يوجب الإعادة للتقطر في الأثناء أيضاً و لم يعلم به أحد فيفيد عدم كونه حدثاً في حقه و فيه أن خروج فرد من العام بالدليل لا يوجب غيره فإن التخصيص خلاف الأصل فيقتصر فيه على القدر المتيقن و المتيقن

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٩٣

خروج أحد الأقسام الثلاثة للبول دون الآخرين و منع عموم المفرد المعرف، يعلم دفعه مما مرّ.

و قول الصادق عليه السلام في حسنة ابن حازم بعد سؤاله عمّن يعتره البول و لا يقدر على حبسه: إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالقدر يجعل خريطه.

و ردّ بأنّ المعذوريّة فيما يتعدّر فعله و الوضوء الواحد لكل صلاة ليس منه.

و خبر الفقيه عن أبي الحسن عليه السلام في الخصي يبول فيلقى من ذلك شدة فيرى البلل بعد البلل، قال: يتوضأ و ينضح في النهار مرّة واحدة.

دلّ على كفاية الوضوء في النهار مرّة لتعلق المرّة بالجملتين، و فيه أن المتيقن تعلقها بالأخير كما ثبت في محله فيفيد وجوب الوضوء عند كل صلاة و هو يوجب كون المتواتر و المتقاطر لا في الأثناء حدثاً في حقه فيبطل قول الشيخ باحتماليه للمنتهى على الجزء الثاني ما للمختار و ليس موضع المخالفة، و على الأول قول الصادق عليه السلام في صحبته حريز: إذا كان الرجل يقطر منه البول و الدم: إذا كان حين الصلاة اتّخذ كيساً و جعل فيه قطناً ثمّ علّقه عليه و أدخل ذكره فيه ثمّ صلّى يجمع بين الصلاتين الظهر و العصر يؤخر الظهر و يعجل العصر بأذان و إقامتين و يؤخر المغرب و يعجل العشاء بأذان و إقامتين و يفعل ذلك في الصباح.

و وجه الاحتجاج إشعار الجمع بين الفرضين إلى كونهما بوضوء واحد و عدم ظهور فائدة له سواه، و تخصيصهما بالذكر يفيد نفى ما عداها.

و ردّ الأول بالمنع و الثاني بكون الجمع لتخفيف النجاسة، أو فائدة اخرى غير معلومة و عدم العلم بالشيء لا يوجب عدمه. و الثالث بجواز كون التخصيص للغلبة.

ما ذكر من الحكم إذا اتّصل التقاطر بحيث لا يمكنه فعل الطهارة و الصلاة بأسرها أو بعضها سليمة من الحدث، فلو كان له فترة معتادة تسعهما و جب انتظارها حتى يدر كهما سليمتين لزوال الضرورة الموجبة للرخصة و لو كان له فترات يسع كلّ واحدة منها البعض دون الكلّ تطهر و بنى كالمبطلون كما يأتي، و بعضهم احتمل في الأول عدم وجوب الانتظار و جواز الصلاة في أول الوقت لعموم أدلّة الأوقات و الصلاة و عدم القطع بإيجاب العذر للتأخير مع أدائه غالباً إلى العسر و الحرج.

يجب عليه بعد الوضوء أن يبادر إلى الصلاة و لا يضّرّ تخلّل مثل الأذان و الإقامة و انتظار الجماعة قليلاً.

الظاهر وجوب التحفظ في منع التعدّي بقدر الإمكان، و يدلّ عليه بعد تصريح الأصحاب توالف الأخبار و موجبات تطهير البيان و قول

الصادق عليه السلام فى صحيفه الحلبي بعد سؤاله عن تقطير البول: يجعل خريطة إذا صلى.  
و التوقف فى صحتها لوجود العبيدى فى سنده لا وجه له إذ الحق وثاقته كما بيناه فى محله.

و أما وجوب تغيير ما يُشَدُّ من الخريطة و مثلها أو تطهيره فلم يرو فى شىء من الأخبار و لا فى فتاوى الجماعة.

المبطون و هو العاجز عن حفظ الغائط أو الريح؛ أما يكون له فترة معتادة تسع الطهارة و الصلاة أوَّلًا، و على الثانى إما فى الحدث تواتر يتعدّر معه الإعادة

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٩٤

أو يتعسّر أو فترات لا يسع كل واحدة إلا البعض، فهذه أقسام ثلاثة؛ فعلى الأول يجب إيقاعها فى وقت الفترة إجماعاً لما مرّ من زوال موجب الترخّص فإن تخلف عمداً و فجئه الحدث فى الأثناء أوجب استئنافهما مع إمكان التحفظ، و وجهه ظاهر و إن لم يتخلف و لكن اختلف زمن الفترة و فجئه الحدث يتطهر و يبني وفقاً للمشهور و ظاهر المختلف وجوب التطهر و الاستئناف.

لنا بعد الأصل و بعض العمومات إطلاق الأخبار الآتية و حمل البناء فيها على الاستئناف خلاف الظاهر و حمل المبطن فيها على لا يمكنه التحفظ تقييد بلا دليل.

نعم، يخرج منه المتخلف عمداً لما ذكر فيبقى الباقي و منه المتخلف لتبدل ما علمه وقت الفترة المختلف تمكنه من فعل الصلاة كمالاً بالوضوء فيجب عليه.

قلنا: إن أراد بالوضوء أعمّ من الواحدة و المتعدّد فى المختار حاصل، و إن أراد به الواحد فممنوع؛ إذ لم يرد بذلك نصّ و لا ظاهر، و لو سلّم وجود عامّ فمخصّص بالأخبار الآتية و منع صلاحيتها للتخصيص لتأتى الحمل المذكور قد ظهر ضعفه و تسليم المنع و الردّ باحتمال كونها مخصّصة لحصول الشكّ حينئذٍ فى الشمول و عدم وجوب الفرد المشكوك قد علم وهنه و استدلل له أيضاً بمبطلات الصلاة بالحدث.

و اجيب بأنّ المبطن كالسلس و الاستحاضة خارج عنها للمعارض.

ثمّ الظاهر جريان هذا الخلاف فى هذا القسم من السلس أيضاً و الاستدلال على المختار و احتجاج المخالف مع جوابه كما مرّ، إلا أنّ الاستدلال على المختار بالأخبار الآتية إنّما يتأتى ببعضها دون كلّها كما يأتى، و ظاهر بعضهم هنا وجوب الاستمرار بدون التطهر للأصل و ضعفه ظاهر.

ثمّ هذا كلّ إذا كان وقت الفترة الذى تسعهما معيّناً و لو كان مبهماً محتمل الوقوع فى كلّ جزء من وقت الفريضة، فيحتمل أن يكون كالمعينة لبعض ما ذكر، و يحتمل وجوب تكرير الاستئناف حتّى يدر كها سليمة من الحدث ما لم يؤدّ إلى العسر و الجرح و يقرب ذلك لو تعددت هذه الفترة، و على الثانى أى تواتر الحدث و اتّصاله بحيث لا يمكنه إدراك الكلّ أو البعض سليماً لا يلتفت إلى ما يحدث فى الأثناء إجماعاً لنفى الحرج، و هذا الحكم يعمّ هذا القسم من السلس أيضاً كما اشير إليه، و على الثالث أى تحقّق الفترات التى كلّ منها تسع البعض دون الكلّ فالحق المشهور أنّه يتوضّأ و يبني، و ظاهر المختلف وجوب الاستمرار من دون التوضؤ.

لنا قول الباقر عليه السلام فى صحيفه ابن مسلم: صاحب البطن الغالب يتوضّأ و يبني على صلاته و قد يتوقّف على صلاته فى صحته؛ لأنّ فى طريق الصدوق إلى ابن مسلم على بن أحمد بن عبد الله البرقى و أبوه أحمد و هما مجهولان بأنّ ما أورده الصدوق مستخرج من الاصول المعتبرة كما صرح به فى أوّل كتابه و ليس للرجلين أصل معروف، فالنقل من كتاب معتبر لمن هو أعلى طبقه منهما فلا يضرّ جهالة الوسائط بينه و بين صاحبه، و الغرض من إيرادهما رعاية اتّصال السند من دون التعويل على نقلهم، بل هم من مشايخ الإجارة، فنقله من تلك الكتب كقلنا من الاصول الأربعة فى عدم الضرر بجهالة الوسائط من مشايخ الإجارة بيننا

لوائح الأحكام فى فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٩٥

و بين مصنفها.

و قوله عليه السلام في موثقه: صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فيتم ما بقى.

وليس في طريقها من يتوقف في شأنه إلا ابن بكير وهو ثقة وقد اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وإن كان فطحياً، مع أن بعضهم صرح بأن الفطحية كلهم رجعوا في زمن الكاظم عليه السلام إلى الحق سوى عمارة وطائفة، وابن بكير ليس منهم، وعلى هذا يكون الحديث صحيحاً كما صرح به العاملي، على أن الموثق حجة سيما مع انجباره بالعمل وتخصيص صاحب البطن بمن يمكنه التحفظ بقدر الصلاة لا دليل له وحمل ما في الموثقة على الصلاة الأخرى دون تنمته الأخرى خلاف الظاهر، وصحيفة الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أكون في الصلاة فأجد غمزاً في بطني أو أذى أو ضرباناً، فقال: انصرف ثم توضأ وابن علي ما مضى من صلاتك ما لم تنقض الصلاة بالكلام متعمداً وإن تكلمت ناسياً فلا شيء عليك. فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً.

قلت: وإن قلب وجهه عن القبلة وهي بإطلاقها شاملة للمبطون، فأخراجه عنها بالحمل على من حدثت له هذه الحالة اتفاقاً لا وجه له، والإيراد عليها بمثل ما تقدم قد ظهر جوابه. قيل: لا يدل على خروج الحدث وهو المطلوب.

قلنا: حملها على تعذر الإمساك متعين لوجوب التحفظ مع إمكانه وفاقاً، ويدل عليه قول أبي الحسن عليه السلام في صحيفته ابن الحجاج بعد سؤاله عن يصبه الغمز في بطنه وهو يستطيع أن يصبر عليه أو يصل على تلك الحال إن احتمل الصبر ولم يخف إزعاجاً عن الصلاة فليصل وليصبر. قوله: لم يخف إزعاجاً.

أى لم يخف أن يتدبره قبل إتمام صلاته أو يسرع في فعلها على ما يخل بالواجب لا بالمندوب دونه إذ مجرد ذلك لا يجوز الحدث في أثنائها وفاقاً. لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام ٣٩٥ تنبيه: وجوب تعيين الرباعيات على التعيين كعدمه على عدمه مما لا ريب فيه ..... ص : ٣٨٤

قول الصادق عليه السلام في خبر القمط عن الصادق عليه السلام فيمن يجد غمزاً أو أذى أو عصراً من البول في الصلاة: إذا أصاب شيئاً من ذلك فلا بأس بأن يخرج لحاجته تلك فيتوضأ ثم ينصرف إلى مصلاه الذي كان يصل في فيه فينبى على صلاته من الموضع الذي خرج منه لحاجته ما لم ينقض الصلاة بكلام.

وفيه قال: قلت: وإن التفت يميناً و شمالاً وجهه عن القبلة أو ولّى عن القبلة؟ قال: نعم كل ذلك واسع إنما هو بمنزلة رجل سها فانصرف في ركعة أو ركعتين أو ثلاث من المكتوبة فإنما عليه أن يبنى على صلاته. ثم ذكر سهو النبي صلى الله عليه وآله والإيراد عليه مع جوابه كما تقدم.

والاحتجاج باعتبار بناء التيمم إذا أحدث في الأثناء قياس باطل على أنها لا تختص بالمبطون والحكم في الوضوء يخص به والتيمم فيه أيضاً ينافى الفتاوى ومعارض بما دل على البطلان بالحدث، على أن العمل بها في التيمم أيضاً موضع إشكال، ولذا صرفت عن ظاهرها بتوجيهات كما يأتي للمختلف باشتراط الصلاة باستمرار الطهارة، فالحدث المتكرر لو نقضها لأبطلها والفرس أنه لا يبطلها.

ورد بكونه مصادرة.

واجب بأن الأحياء أثبت الشرطية و مانعية الحدث،

لوامع الأحكام في فقه شريعة الإسلام، ص: ٣٩٦

والمشروط ينتفى بانتفاء شرطه، فأين المصادرة، وفيه أنها نشأت من دعوى الملازمة بين النقض والبطلان مع ورود النص بخلافها وإنكار الخصم ثبوتها وهو يمنع إطلاق الشرطية فلا معنى لدعوى الإجماع عليها وإنما يتم ما ذكره لو وجد النص على ثبوتها ولم

يوجد على أنّ الطهارة قد تخلفت عن الصلاة في موارد، فدعوى الإجماع على عموم الاشتراط باطلّة.

قيل: مراد الفاضل إثبات عدم انتقاض الطهارة بدليل الخلف الذي تبطل نقيض المطلوب و هو أنّه لو انتقضت الطهارة لانتقضت الصلاة و هو باطل، فلا مصادرة.

قلنا: على فرض التسليم الملازمة بمنزلة أصل الدعوى إذ من لا- يسلمه كيف يسلمها، مع أنّ النص يبطلها و لو تمسك في إثباتها بالإجماع منعناه في موضع النزاع و الاحتجاج بقول الباقر عليه السلام في موثقه ابن مسلم بعد سؤاله عن المبطلين بيني صلاته، مدفوع بظهور البناء في تخلل الطهارة فيقتد إطلاقه به، ثم هذا الخلاف بمجرد يجري في هذا القسم من السلس أيضاً كما صرح به في التذكرة و لا فرق بينهما اختياراً و استدلالاً و إيراداً و جواباً إلّا فيما أشرنا إليه من عدم ظهور الاستدلال على المختار بجميع الأخبار المذكورة و انحصاره بخبر القمّاط إلّا أنّه يكفي لإثبات المطلوب بعد اعتضاده بالعمل، و قد ظهر ممّا ذكر أنّه لا فرق بين السلس و البطن في الحكم مع تساويهما في الحال، إلّا أنّه لما كان الغالب في السلس التواتر و في البطن الفترات أطلقوا عدم الالتفات في الأولى و وجوب التطهر و البناء بعدم إيجابه للمنافى كالاستدبار، فما تضمّنته صحيحه الفضيل و خبر القمّاط من جوازه معه يخالف المشهور و يأتي تحقيقه في محله.

المتمكن من ضبط الاحداث الثلاثة مع التضرر به كغير المتمكن منه فالتفصيل المذكور يجري فيه، ثم النوم في الحكم مثلها فمن لم يمكنه ضبطه كبعض المشايخ و المعتادين الأفيون و لم يتمكنوا من المعالجة فيه حكم المبطلين و السلس، هذا و ربّما اجتمعت هذه الاحداث كلّها أو بعضاً مع الاختلاف في الحال و الوقت أو الاتحاد فيهما أو الاختلاف في أحدهما و الاتحاد في الآخر، و تفصيل الحكم بعد الإحاطة بما ذكر ظاهر. تم.

(كتابخانه عمومی حضرت آية الله العظمى مرعشى نجفى نام كتاب: لوايح الأحكام في فقه شريعة الإسلام مؤلف: ملا محمد مهدي نراقى موضوع: فقه، عربى تعداد برگ: ١٩٩ شماره مسلسل: ٧٢٧٢ تاريخ عكسبردارى: ٧٢ / ٧ / ٢٨)

### تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام - رحمه الله عبداً أحياناً أمرنا... يتعلم علومتنا و يعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافية بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسة و طريقة كم ينطفي مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت

- عليهم السلام - يباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و اغناء اوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...  
- منها العداله الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزه الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانيه - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى.  
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزه تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخره

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسه

(ى) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع " پنج رمضان " و "مفترق" وفانى/ "بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظه هامه:

الميزانيه الحاليه لهذا المركز، شعبيه، تبرعيه، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متراًداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.





مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)  
[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)  
[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)  
[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

